المركز القومى للترجمة

المشروع القومى للترجمة

نساء مصر فى القرن التاسع عشر



تأليف: جوديث تاكر

ترجمة وتقديم: هالة كمال

1214

نساء مصر فى القرن التاسع عشر

المركز القومى للترجمة
إشراف: جابر عصفور

- العدد: ١٢١٤
- نساء مصر فى القرن التاسع عشر
- جوديث تاكر
- هالة كمال
- الطبعة الأولى ٢٠٠٨

هذه ترجمة كتاب:

Women in Nineteenth-Century Egypt
by: Judith E. Tucker

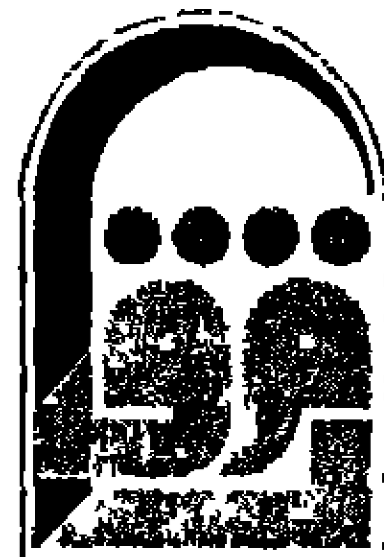
Published by The Press Syndicate
of the University of Cambridge

شارع الجبلاية بالأوبرا - الجزيرة - القاهرة. ت: ٢٧٣٥٤٥٢٤ - ٢٧٣٥٤٥٢٦ فاكس: ٢٧٣٥٤٥٥٤
EL Gabalaya st. Opera House, El Gezira, Cairo
E-mail: egyptcouncil@yahoo.com Tel: 27354524 - 27354526 Fax: 27354554

نساء مصر
فى القرن التاسع عشر

تأليف
جوديث تاكر

ترجمة وتقديم
هالة كمال



٢٠٠٨

بطاقة الفهرسة

إعداد الهيئة العامة لدار الكتب والوثائق القومية

إدارة الشئون الفنية

تاكر، جوديث

نساء مصر فى القرن التاسع عشر، تأليف: جوديث تاكر، ترجمة وتقديم: هالة كمال. ط١ - القاهرة: المركز القومى للترجمة، ٢٠٠٨م.

٤٥٧ ص، ٢٤سم.

١- المرأة فى مصر

أ- كمال، هالة (مترجم ومقدم)

ب- العنوان ٣٠١،٤١٢

رقم الإيداع: ٢٦٩١٩ / ٢٠٠٨

الترقيم الدولى: 0 - 575 - 437 - 977

طبع بالهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية

المحتويات

شكر وعرفان

لقد حصلت على الكثير من العون أثناء فترة عملى فى إعداد هذا الكتاب، وقد تم إنجاز الجزء الأساسى الأكبر من البحث بفضل منحة رسالة الدكتوراه من مؤسسة فولبرايت فى الفترة ١٩٧٦-١٩٧٧، كما تمكنت من قضاء عامين فى البحث والكتابة بعد مرحلة الدكتوراه بفضل منحة من معهد الدراسات العربية فى بلمونت، ماساتشوسيتس (١٩٨١-١٩٨٢)، ومنحة من مجلس أبحاث العلوم الاجتماعية (١٩٨٢-١٩٨٣).

وقد وفر لى أرشيف المحكمة الشرعية فى القاهرة أهم المواد الأولية اللازمة لهذه الدراسة، وأتقدم بالشكر إلى كل العاملين والعاملات فى الأرشيف لما قدموه من عون. وقد أشركنى المرحوم الأستاذ أحمد الحين من القاهرة فى معرفته المتسعة بالأرشيف وقواعد السجلات القانونية للقرن التاسع عشر، وإننى أقدر مساعدته لى وآسف أنه لن يرى ثمار جهده الإرشادى الصبور معى. وقد توجهت خلال بحثى فى القاهرة إلى دار المحفوظات وإلى قسم الدوريات فى دار الكتب، حيث تعامل معى العاملون والعاملات فى الأرشيف بمنتهى اللطف والعون. وقد قضيت عدة أشهر فى مكتب السجلات العامة والمتحف البريطانى فى إنجلترا، وكذلك فى أرشيف وزارة الشؤون الخارجية وأرشيف الحرب فى فرنسا؛ حيث استفدت من الخدمات السريعة واللطيفة هناك.

وقد مكنتنى السنة التى قضيتها فى معهد الدراسات العربية من كتابة جزء كبير من هذا الكتاب، وأود أن أتقدم بالشكر إلى د. خليل نخلة وكيم واتسون وديكسى حلاج لما وفروه لى من محيط جيد للعمل، وقد انتهيت من هذا النص أثناء فترة الزمالة فى مركز جامعة هارفارد لدراسات الشرق

الأوسط فى الفترة ١٩٨٢-١٩٨٣، كما نلت تشجيعًا من كل مـن د. ديـنس سكيوتيس، وباربرا هينسون، وجاكلين براون، وهيلين إيفز، وبات جـوود، وكاثرين جونز، بل قدموا لى – فى بعض الأحيان – أشـكالاً محـددة مـن المساعدة فى عملية الإعداد النهائى للنص. فأتقدم إليهم بالشـكر علـى دفء المشاعر والصداقة المستمرة.

كما ساعدنى المدرسون والمدرسات، والأصدقاء والصديقات، وأفـراد أسرتى بالأفكار والنقد والنصح والإرشاد، وإننى لأعجز عن تقـديم قائمـة متكاملة بأسمائهم. وقام أستاذى ديفيد لاندس بتوجيهى فى إعـداد رسـالتى للدكتوراه حول هذا الموضوع، وقد أسهمت تعليقاته فـى تقويـة وتوضـيح المقاربة النظرية وأسلوب الكتابة، كما قام الأستاذ ألبرت حورانى بإرشـادى أثناء إعداد الرسالة وأكرمنى بمعرفته – التى لا نظير لها – بتاريخ الشـرق الأوسط. وقد قرأ د. روجر أوين المخطوطة فى شكلها النهائى وتقدم ببعض الاقتراحات التى أنقذتنى من الوقوع فى الخطأ. وخلال فترة عملى فى إعداد الكتاب كان من دواعى فخرى وسعادتى العمل ضمن هيئة تحرير "تقـارير مشروع أبحاث ومعلومات الشرق الأوسط" (*MERIP Reports*)، وقـد كـان لزميلاتى وزملائى فى هيئة التحرير تأثير أسهم فى تشكيل تفكيرى، وكـذلك بالنسبة لأعضاء سيمنار دراسات الشرق الأوسط البديلة فى منطقة بوسـطن (Boston-area Alternative Middle East Studies Seminar) فـى الفتـرة ١٩٨٠-١٩٨٢. ومن بين الكثيرين الذين زودونى بالأفكـار والتشـجيع أود الإشارة هنا إلى بينى جونسون، وميريام روزين، ونجوى مخـول، وإيـرين جيندزير، وسيلما بوتمان، وباسم مسلم. كما كانت والـدتى ووالـدى: روث وتشارلز تاكر مهتمين ومشجعين لى على الدوام، وكانت كل من إليزابيـث ويتون وباتريشا كارول محررتين دقيقتين وحريصتين على الكتاب. وأخيرا، لقد ساعدنى زوجى شريف الموسى بطرق عديدة؛ فإحساسه بوضع أخواتـه

فى الدم والوطن ساعدنى فى تجنب الوقوع فى بعــض الهفــوات الخاصـــة بالإسقاط، كما أن قدرته على قلب كل سؤال رأسًا على عقب أجبرتنى علـــى إعادة تقييم التفسيرات والتأويلات القديمة وعلى خوض مغامرات جديدة.

جوديث تاكر

جامعة جورج تاون

أكتوبر ١٩٨٤

تقديم المترجمة

لقد صدر كتاب "نساء مصر فى القرن التاسع عشر"، تأليف الباحثة الأكاديمية المتميزة جوديث تاكر، فى عام ١٩٨٥، وقامت بنشره دار نشر جامعة كيمبردج ضمن سلسلة "مكتبة كيمبردج للشرق الأوسط".[1] وقد وُلد الكتاب من رسالة الدكتوراه التى أعدتها جوديث تاكر فى قسم التاريخ ودراسات الشرق الأوسط فى جامعة هارفارد، ثم انكبت على تحويل الرسالة الأكاديمية إلى كتاب متميز يعتبر بحق مرجعًا لكل الباحثات والباحثين المتخصصين فى تاريخ نساء الشرق الأوسط عامة وأوضاع النساء فى مصر القرن التاسع عشر على وجه التحديد. وبمرور السنين، اكتسب هذا الكتاب أهمية بالغة حيث يعتبر حاليًا من كلاسيكيات الدراسات التاريخية المتخصصة فى نساء الشرق الأوسط.

وتعمل مؤلفة الكتاب، جوديث تاكر، أستاذة للتاريخ فى جامعة جورج تاون الأمريكية، كما أنها مديرة برنامج الماجستير فى الدراسات العربية بالجامعة، وترأس تحرير "المجلة الدولية لدراسات الشرق الأوسط" (*International Journal of Middle East Studies*). وقد تخصصت جوديث تاكر فى تاريخ النساء فى العالم العربى فى العصر العثمانى، والنساء فى تاريخ الشرق الأوسط، وكذلك فى القانون الإسلامى وقضايا النساء والجندر. وتضم مؤلفاتها مجموعة مميزة من الكتب عن النساء فى القرن التاسع عشر (١٩٨٥)، وعن قضايا الجندر والقانون الإسلامى فى سوريا وفلسطين تحت الحكم العثمانى (١٩٩٨)، كما أنها شاركت فى تأليف كتاب عن النساء فى الشرق الأوسط وشمال أفريقيا (١٩٩٩)، كذلك شاركت فى تحرير كتاب عن النساء العربيات (١٩٩٣)، وعن التاريخ الاجتماعى للنساء والجندر فى

الشرق الأوسط الحديث (١٩٩٩). ذلك إلى جانب العديد من المقالات والدراسات المنشورة فى الدوريات المتخصصة والكتب المتنوعة.[٢]

وقد نال هذا الكتاب اهتمامًا كبيرًا عند صدوره؛ ففى عرضها للكتاب فى عام ١٩٨٨، أشارت شارون ماك إيرفين أبولبن إلى أهمية هذه الدراسة فى تنبيه القراء والقارئات إلى أهمية تجاوز التحيزات الطبقية والجنسية والاستشراقية التى كثيرًا ما توجه دفة الدراسات الغربية عن العالم العربى، كما تشير إلى نجاح جوديث تاكر فى تفنيد الكثير من التحيزات الشائعة بشأن الإسلام ووضع النساء والأسرة، والتطوّر الاقتصادى والاجتماعى، وأدوار النساء المصريات المسلمات فى الفترة مثار البحث. وبالتالى، يعمل هذا الكتاب على مواجهة الرأى الذى يعادل بين الشرق وبين النزعة التقليدية الساكنة بلا حراك، وتنفى الافتراضات الغربية القائلة بأن التغريب وحده هو السبيل إلى تقدم نساء العالم الثالث.[٣] كما كتبت أستاذة الأنثروبولوجيا فى الجامعة الأمريكية بالقاهرة – الراحلة سينثيا نيلسون – واصفة هذا الكتاب باعتباره يقوم بتصحيح التعميمات الشاملة والسائدة بما فيها من تحيز جنسى؛ حيث تبطل جوديث تاكر فى كتابها المقولات النظرية التى ترى أعمال النساء مجرد أدوار هامشية لا تؤثر فى المسار التاريخى، كما تواجه سيادة الرجال فى الكتابات والفكر الاجتماعى فى مصر القرن التاسع عشر. وهكذا، ترى سينثيا نيلسون أن كتاب جوديث تاكر يتصدى لتنميط النساء فى تقديمهن باعتبارهن خاضعات للتحولات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية، ومستسلمات لظروف تلك الفترة التاريخية بمنتهى السلبية والتبعية.[٤]

وتستهل جوديث تاكر هذا الكتاب بمقدمة تبرز فيها قلة الدراسات التى تناولت أوضاع النساء فى مصر والشرق الأوسط. ويتضح منهج الكاتبة من الفقرات الأولى لكتابها؛ حيث إن اهتمامها لا ينصب على دراسة الطبقة الحاكمة أو رجال الدولة ومؤسساتها باعتبارها صانعة التاريخ، بل يركز هذا

الكتاب أساسًا على الطبقات الشعبية بل والفئـات المهمشـة فـي المجتمـع المصرى فى القرن التاسع عشر، ورغم التـزام جوديـث تـاكر بالتقسـيم التاريخى التقليدى من حيث اختيار القرن التاسع عشر حقبة تاريخية للدراسة، نجدها تقوم بتقسيم هذا القرن إلى فترات متباينة، كما توضح لنا أهمية تلـك الفترة المليئة بالتحولات التاريخية، والتى تسعى الكاتبة من خلالها إلى رصد دور النساء كفاعلات فى المجتمع ومتفاعلات مع الواقع؛ فأسهمن فى توجيه وتشكيل التغيرات التى طرأت على مصر والمجتمع المصرى، بقدر ما تأثرن بها.

وتتمثل أهمية القرن التاسع عشر، وتحديدًا الفترة ما بين عامى ١٨٠٠ و١٩١٤ التى تركز عليها الدراسة، فى كونها مرحلة شهدت قيام مؤسسـات الدولة الحديثة فى عهد محمد على، إضافة إلى وقوع مصر تحـت الحمايـة البريطانية رسميًا بدءًا من عام ١٨٨٢، وما أدت إليه تلك الوقائع السياسـية من إدماج مصر فى النظام الاقتصادى الغربى وما تلاه من تبعيـة سياسـية أخضعت مصر للمشروع الأوروبى الإمبريالى التوسعى. وتكشف لنا الكاتبة أن من أهم ملامح التأثر بذلك التحول الاقتصادى انعكاسه على جميع طبقات وفئات المجتمع من ناحية، وعدم نجاحه فى القضاء على كثير من الممارسات الاقتصادية والاجتماعية التقليدية، كما تلتفت الدراسة إلـى دور السياسـات الاستعمارية فى فرض صِيغة معينة على الدولة المصرية بما يحقق مصالح الاستعمار، وتداعياتها على الطبقات الشعبية وفى القلب منها النسـاء. ومـن الجدير بالذكر أيضًا، أن الكاتبة لا تركز فى تناولها للطبقة العاملة والفئـات المهمشة على معاناة تلك الشريحة من المجتمع، بل نجدها تبتعد تمامًا عـن تصويرها باعتبارها ضحية الدولة والاستعمار واللحظة التاريخية؛ حيث تتتبع مظاهر القوة والإيجابية والفعل والمقاومة، لتقدم نساء مصر فى القرن التاسع عشر فى صورة واقعية بوصفهن عناصر أسهمت فعليًا فى صياغة تـاريخ

مصر الحديث، ولم يلعبن مجرد أدوار التبعية والخضوع كضحايا للنظام السائد وظروف اللحظة التاريخية.

وهكذا يقوم منهج جوديث تاكر فى كتابة التاريخ الاجتماعى والاقتصادى لمصر فى تلك الحقبة من منطلق تاريخ الطبقة العاملة من الفلاحين وأصحاب الحرف فى المدن والعمالة المؤقتة، بل تتميز هذه الدراسة ببعدها النسوى جنبا إلى جنب البعد الماركسى؛ فإضافة إلى تناول البعد الاجتماعى الطبقى، تتوجه الكاتبة إلى فئة أكثر تهميشًا فى مصر القرن التاسع عشر، ألا وهى النساء. وتنطلق الدراسة من فرضية أساسية مفادها تعرض النساء إلى التهميش، بل الإقصاء والاستبعاد من الدراسات التاريخية، مما يجعل من هذا الكتاب مثالاً رائدًا على التأريخ للنساء أو كتابة تاريخ النساء. وهكذا، تقسم الباحثة كتابها إلى خمسة فصول بخلاف المقدمة والخاتمة والملحق الخاص بسجلات المحاكم، ويأتى الفصل الأول متناولا الفلاحات من حيث أدوار النساء فى الإنتاج الزراعى وحيازة الأملاك، أما الفصل الثانى فيتوجه إلى دراسة النساء فى المهن الحرفية فى المدن، بينما ينتقل الفصل الثالث ليرصد حياة النساء الخاصة والعامة فى علاقتهن بنمو نظام الدولة المصرية ومؤسساتها، ونجد الفصل الرابع منصبًا على أدوار النساء فى أعمال التمرد والمقاومة وتعرضهن للممارسات القمعية، فى حين يرصد الفصل الخامس والأخير ممارسة الرق فى المجتمع المصرى فى القرن التاسع عشر مع التركيز على أوضاع الجوارى.

ولعل من أكثر ما يلفت النظر فى هذه الدراسة القيمة هو تبنيها منظورًا نسويًا، وهو المنظور الذى تتحدد أهم سماته على سبيل المثال فى الآتى: ١- الاعتراف بوجود تجربة خاصة بالنساء كفئة تشترك فيما بينها بتجربة تتشكل بواقعهن الأنثوى. ٢- الاعتراف بخضوع النساء للتحيز والاضطهاد والتمييز على أساس انتمائهن إلى جنس النساء، مقارنة بأوضاع الرجال

ضمن نفس المجتمع والظروف المحيطة. ٣- وعى النساء بـالظلم الواقـع عليهن بسبب القمع والتهميـش نتيجة لكونهن نساء، ومحـاولات المواجهـة والمقاومة التى يقمن بها تعبيرًا عن وعيهن وسـعيًا لـدرء الظلـم عـنهن. ٤- تسليط الضوء على النساء وتتبع صورهن وأدوارهن، وأوجه تعاملهن مع تجاربهن، وملامح مقاومتهن للقهر والتهميش والإقصاء. وهكذا، نجد أن كل فصل من فصول هذا الكتاب يبدأ بعرض عام لأوضاع شريحة أو فئة ما من فئات الطبقة الاجتماعية محل الدراسة، ثم التركيز على أوضاع النساء ضمن تلك الطبقة أو الشريحة، وعرضـها وتحليلهـا فـى سـياقها الاقتصـادى والاجتماعى والسياسى والتاريخى العام، باعتبارهن فئة لهـا خصوصـيتها الجديرة بالرصد والتأمل والتأريخ.

ففى الفصل الأول عن "المحراث والنصيب: النساء والإنتاج الزراعى والملكية" يتم تتبع طبيعة المجتمع المصرى القـائم أساسًـا علـى النشـاط الزراعى، والذى كانت غالبية سكانه من الفلاحين العاملين بالزراعة فى قرى ومدن الريف. وقد شهد القرن التاسع عشر إدماج الاقتصاد المصرى ضـمن الاقتصاد الرأسمالى العالمى، وتستعرض جوديث تاكر الرأيين الأساسيين عن تلك المرحلة؛ حيث يرى أولهما أن الاندماج الاقتصادى لم يؤد إلى تغير كبير فى الحياة الاجتماعية، فظل المجتمع المصرى محتفظًا بطبيعته ومؤسسـاته الاجتماعية وعلاقات الإنتاج ضمن النشاط الزراعى، والتى يتطلب تغييرهـا قيام تحول إلى المجتمع الصناعى. أما الرأى الآخر فيرى أن الطفرة فى إنتاج القطن والتوجه نحو التصدير كانت بمثابة القـوة المحركـة نحـو التغيـر الاجتماعى فى تلك الفترة. وتعلق المؤلفة على هذين الرأيين مؤكدة علـى أن أى تغير اقتصادى تستتبعه بالضرورة تحولات اجتماعية، كما تشـير إلـى تغييب الفلاحين عن تلك العملية وتجاهل دورهم فى تشكيل صورة التغلغـل الرأسمالى ضمن حركة التاريخ، ثم تقدم الكاتبة تقسيمها للقرن التاسع عشـر

وبدايات القرن العشرين بناء على أنماط حيازة الأراضى والطلب الخارجى على العمالة الفلاحة. وهكذا، تنقسم الفترة التاريخية موضوع الدراسة إلى المراحل التالية: ١- الزراعة والصناعة الريفية قبل عهد محمد على (١٨٠٠-١٨٢٠): وهى الفترة التى تتسم بسيطرة العائلة الريفية على قطعة الأرض الصغيرة الخاصة بها مع الاستعانة بالسخرة محليا، دون أن يؤدى ذلك إلى قطع الأواصر الأسرية وغياب الرجال عن قراهم بسبب عملهم بالسخرة فى أراضى الغرباء. ٢- الزراعة والصناعة الريفية فى عصر محمد على (١٨٢٠-١٨٥٠): والتى شهدت نشأة الدولة القوية الموحدة تحت سيادة محمد على، والتوسع البالغ فى زراعة القطن، وفرض السياسات الحكومية على حساب حيازة صغار الفلاحين للأراضى الزراعية، إضافة إلى انتشار السخرة والتجنيد الإجبارى فى جيش محمد على بما له من آثار على تركيبة الأسرة بغياب عائلها التقليدى. ٣- النشاط الزراعى أثناء طفرة إنتاج القطن (١٨٥٠-١٨٨٢): حيث شهدت تلك الفترة صعود طبقة من كبار ملاك الأراضى على حساب الفلاحين، كما زودت الطفرة فى إنتاج وتصدير القطن من الحاجة إلى العمالة والاستحواذ على الأراضى. ٤- الزراعة المصرية تحت الاستعمار البريطانى (١٨٨٢-١٩١٤): وتبدأ هذه المرحلة بفرض السيادة البريطانية على مصر وإخضاعها للنظام الاستعمارى الإمبريالى المتحالف مع النخبة من كبار الملاك على حساب صغار الفلاحين.

وفى أعقاب العرض العام لأوضاع النشاط الزراعى وعلاقات الإنتاج ضمن النظام الزراعى، تنتقل جوديث تاكر لتركز على أوضاع النساء فى هذا السياق الاقتصادى الاجتماعى محاولة الإجابة عن تجارب النساء فى معايشة تلك التحولات التى طرأت على مجتمع الفلاحين خلال القرن التاسع عشر؛ فتبدأ بتأمل أوضاع النساء باعتبارهن من العاملات الزراعيات، مشيرة إلى لجوء نظام محمد على إلى العمالة النسائية الإجبارية، فلم يكتف محمد

على بفرض السخرة على الرجال، بل قام أيضًا بأخذ أسر بأكملهــا، رجــالاً ونساء وأطفالاً للعمل بالسخرة، كذلك تتبعت الكاتبة مدى تمتــع نســاء تلــك الحقبة بحقوق الملكية، موضحة أنه نظرًا لأهمية الأرض، وبســبب انتقــال الزوجة إلى بيت زوجها وعائلته بعد الزواج، كثيرا ما تم حرمان النساء من حقوقهن فى أراضى أسرهن التى ولدن فيها. وفى تناولها لتاريخ نساء الريف فى تلك الفترة، تعتمد الباحثة أساسًا على سجلات المحاكم بما تضــمه مــن وثائق وقضايا تكشف عن مطالب النساء أو أملاكهن أو غيرها من الأمــور المتعلقة بأمور الملكية والتملك – بالنسبة للمرأة صاحبة المال – من ميــراث أو مهر أو نفقة وما إلى ذلك. كما تفرد الكاتبة جزءا من هذا الفصل فى تتبع العلاقة بين المرأة الفلاحة والعائلة، وذلك فى تحليل يربط بــين الأوضــاع الاقتصادية من ناحية، والظروف الاجتماعية السائدة فى ظل نظام يبيح تعدد الزوجات وينتشر فيه الطلاق ويحكم فيه بالتفريق وبالخلع، وما يتعلق بتلــك الأمور من خضوع المرأة لوصاية الولى، وجهود النساء لضمان حقهن فــى حضانة أطفالهن. وتختتم جوديث تاكر هذا الفصل مؤكدة على الدور الإيجابى الذى لعبته النساء فى القرن التاسع عشر فى مواجهة التغيرات الشديدة التــى طرأت على حياة الفلاحين والفلاحات. فلم تتــوان النســاء عــن المطالبــة بحقوقهن باللجوء إلى المحاكم ورفع القضايا فى مختلــف الأمــور، وتــرى الباحثة أن المجتمع المصرى يدين للنساء فى المحافظة على الروابط الأسرية وعدم انفراط عقد الأسرة المصرية الفلاحة فى وجه تيار التغيير.

ويتناول الفصل الثانى عن "الغزل والأغانى: النســاء فــى الأعمــال الحضرية" إسهامات النساء فى مصر القرن التاسع عشر بالعمل فى التجــارة والصناعات الصغيرة والحرف اليدوية وفى إدارة الأعمال والمهن الخدميــة. وتربط الباحثة بين الفلاحات وبين العاملات فى التجارة والصناعة وغيرهــا من المهن مؤكدة على عدم وجود حدود فاصلة؛ حيث كانت الفلاحة تمــارس

الحرف اليدوية، كما كانت أحياناً تتاجر فى الإنتاج الزراعى لأرض العائلة، مع إبراز الفارق بين هذا النشاط لدى نساء الريف ونساء المدن؛ حيث كانت تلك المهن والأعمال بمثابة نشاط يضاف إلى العمل الرئيسى بالزراعة، فى حين اقتصر عمل نساء الحضر على تلك الأعمال والمهن، وطبقا لمنهجها المتبع فى هذا الكتاب، تبدأ جوديث تاكر فى عرض السياق العام للتجارة والحرف والصناعات الصغيرة فى المجتمع الحضرى عامة قبل تسليط الضوء على موقع النساء فى هذا السياق، وتؤكد الباحثة أن النشاط التجارى والحرفى والصناعى تطور فى مصر القرن التاسع عشر باندماج مصر فى نظام الاقتصاد العالمى؛ فقد تزايدت معدلات الاستيراد والتصدير تزايدًا متسارعًا على مدار القرن، مع حدوث تحول فى اتجاه التعاملات التجارية من الشرق والجنوب لتصبح مقصورة تقريبًا على التبادل التجارى مع أوروبا، كما كان لاستيراد مصر الكثير من البضائع الأوروبية أثره على الحرف المحلية؛ حيث شهدت صناعات كالزجاج والمنسوجات تراجعًا بالغًا. وتتناول الكاتبة تلك الفترة التاريخية تبعًا للتقسيم الذى وضعته فى الفصل الأول؛ فقد شهدت التجارة والحرف قبل عهد محمد على (١٨٠٠-١٨٢٠) توجه النشاط التجارى إلى الساحة المحلية، بينما كانت تجارة القهوة والبهارات العالمية المارة بالبلاد مصدرًا للدخل وارتفاع عائداتها بالنسبة لبعض كبار تجار القاهرة، فى حين ظل تبادل النشاط التجارى مع أوروبا ثانويًا مقارنة بالتجارة فى إطار الدولة العثمانية. أما بالنسبة للحرف اليدوية، فكان إنتاجها يتم عادة فى الدكاكين والورش الصغيرة فى المناطق الحضرية أو فى منازل الريف، مع بيعها فى الأسواق الداخلية والمحلية. وفيما يتعلق بالتجارة والحرف فى عصر محمد على (١٨٢٠-١٨٥٠)، فقد أدت سياسات الدولة المصرية وتسارع خطا الاندماج فى الاقتصاد العالمى إلى تزايد الواردات من المنتجات المصنعة مع زيادة الصادرات من المواد الخام وعلى رأسها القطن والحبوب، كما أدت محاولات الدولة إقامة مجتمع صناعى إلى إضعاف الصناعات

الحرفية واليدوية، فى حين فشلت الدولة فى إقامة قاعدة صناعية حديثة، أما مرحلة ما قبل الاستعمار (١٨٥٠-١٨٨٢)، فقد شهدت وقوع مصر فى بئر الديون، حيث تواصلت مسيرة الاندماج فى الاقتصاد العالمى، وحلت الاستثمارات الأوروبية الكبيرة فى النشاط التجارى والمشروعات الزراعية، كما تلقت الدولة قروضًا كبرى فى شكل الاستثمارات الغربية، مما عجل بوقوع الدولة فى كارثة اقتصادية وسياسية دون تحقيق طموحاتها فى إقامة بنية تحتية قوية وصناعات حديثة، وقد تم توجيه جميع الاستثمارات والقروض إلى إنتاج القطن، وهو الأمر الذى امتد خلال العقود الأولى تحت الاحتلال البريطانى (١٨٨٢-١٩١٤)، فتبنت الحكومة الاستعمارية سياسات التجارة الحرة بما فيها من اعتماد تام على إنتاج وتصدير القطن الخام، واستيراد معظم الاحتياجات من المنتجات المصنعة بالخارج، وتم تصنيف مصر باعتبارها بلدًا زراعيًا على حساب الطموحات السابقة بشأن إقامة دولة صناعية حديثة.

وفى ظل تلك الأوضاع العامة، تعرض جوديث تاكر لنا بالتحليل وضع النساء فى النشاط الحرفى والصناعى والتجارى؛ فقد عملت نساء الريف والحضر فى أعمال الدلالة بمعدلات فاقت فى المدن الكبرى نشاطهن فى الريف؛ حيث ترددت نساء الطبقات العاملة على نساء حريم الطبقات العليا عارضات عليهن مختلف البضائع والمنتجات، كما استثمرت بعض النساء أموالهن فى أعمال المضاربة التجارية، كما دخلن فى علاقات شراكة فى النشاط التجارى، وهو ما تشير إليه وثائق المحاكم الشرعية التى لجأت إليها النساء للتقاضى. أما من حيث الصناعات الصغيرة والأعمال اليدوية، فنجد أن النساء انخرطن فى أعمال المنسوجات سواء بالغزل والنسج فى البيوت أو فى الورش والدكاكين، وكانت ورش ومصانع كثيرة لإنتاج القطن والكتان تستعين بالنساء والرجال على حد سواء، ولعل من أشهرها تلك الكائنة فى

مدينة المحلة على سبيل المثال. ومن الملاحظ أن سياسات محمد على الطامحة نحو التصنيع أحدثت خللا فى الإنتاج المنزلى؛ حيث أصبحت الكثيرات من النساء موظفات فى الدولة وفقدن تحكمهن فى أوقات وكيفية العمل بالحرف اليدوية والغزل والنسج. ومع ذلك، احتفظت الحرف المنزلية والأعمال اليدوية من نسيج وتطريز بمكانتها فى المجتمع المصرى، واستطاعت مواجهة الواردات من المنتجات الأوروبية؛ نظرا لاعتماد المنتج المحلى على مهارات تقليدية خاصة وأذواق محلية. وأصبحت النساء قادرات فى حالات كثيرة على ضمان دخل ثابت للأسرة، وهو ما انعكس على طبيعة العلاقات الأسرية حيث تم قانونا – على سبيل المثال – إعفاء الرجل من إعالة نساء أسرته فى حالة تمتعهن بدخل ثابت ومستقر. ومع ذلك، كان العمل خارج حدود البيت يمثل مشكلة بالنسبة للنساء؛ حيث أصبح من الممكن للرجل حرمان مطلقته من حق حضانة الأطفال عند ثبوت كثرة خروج المرأة للعمل خارج البيت. وهكذا تتتبع الباحثة فى الفتاوى والوثائق التاريخية التداعيات الاجتماعية على النساء والأسرة من جراء التغيرات الاقتصادية التى شهدتها تلك الفترة من تاريخ مصر.

كما يتبين لنا فى هذا الفصل انخراط النساء فى أعمال أخرى متنوعة بأجر، ومنها الوظائف الخدمية، مثل العمل فى الحمامات العامة، كما نجد الخاطبة التى تكسب رزقها من التردد على البيوت وترتيب الزيجات مقابل مكافأة تنالها عند نجاح مشروع الزواج. ثم تنتقل الباحثة إلى مساحات أكثر غموضا بالنسبة لعمل النساء، فتتناول نموذج العوالم من الراقصات والمغنيات المحترفات وكذلك الخادمات فى المنازل، مشيرة إلى مناطق الالتباس فى تلك الأعمال والتى كانت كثيرا ما تخلط بين تلك الأعمال الترفيهية والخدمية وبين أعمال الدعارة، وذلك بسبب غياب القوانين المنظمة لتلك الأعمال والضامنة لحقوق العاملات بها. وأخيرًا، تتوقف جوديث تاكر

أمام دور النساء فى إدارة شؤون الأوقاف؛ إذ توضح بالوثائق قيام الكثيرات من النساء كملتزمات أو ناظرات للأوقاف، حيث تتوفر أدلة على تعيين نساء للقيام بأعمال الالتزام فى الأراضى الميرى وجمع الضرائب وغيرها. وهكذا تمتعت النساء بقدر كبير من السيطرة والتحكم فى الأراضى الزراعية، تلـك السلطة التى ما لبثت أن تلاشت مع إلغاء نظام الالتزام. وفيما يتعلق بالأوقاف فقد تعددت أدوار النساء هنا، ما بين واقفة ومستفيدة وناظرة للوقفية. وتبـين الباحثة لنا أن مؤسسة الأوقاف فى حد ذاتها كثيرًا ما تم اللجوء إليها لضمان حصول نساء الأسرة على نصيب مستمر ومضمون فى الميراث. وأخيـرًا، تلقى الكاتبة الضوء على الأدوار التى لعبتهـا النسـاء فـى إدارة الأعمـال التجارية للأسرة، ودخولهن فى شركات مع أفراد عائلاتهن، وهو ما يتضـح من الخلافات التى دونتها سجلات المحاكم الشرعية التى لجأت إليها النسـاء للمطالبة بحقوقهن ونجاحهن فى الحصول عليها.

ويأتى الفصل الثالث عن "الحياة الخاصة والعامة: النساء ونمو الدولة" مبينًا مظاهر تطور مؤسسات الدولة وما ترتب عليها من تغيرات فى حيـاة النساء؛ حيث شهدت معظم المؤسسات الاجتماعية والروابط النسائية حالة من التفكك بقيام المؤسسات الرسمية، فقد ارتبطت حياة نساء المناطق الحضـرية تحديدًا بعدد من المؤسسات التقليدية وعلى رأسها مؤسسة العائلة، كما اتسمت المدن بوجود طوائف مهنية عديدة تقوم بتنظيم شؤون أفراد المهنة الواحـدة فيما بينهم وفى علاقتهم بالمجتمع ككل. وكان المجتمع ككل خاضعًا لسـلطة رجال الدين "العلماء" الذين كانوا ينتمون إلى مذاهب مختلفة وطرق صـوفية متنوعة، مما أسهم بدوره فى إعـلاء سـلطة العائلـة كوحـدة اقتصـادية واجتماعية، وانعكاساتها على مكانة المرأة فى الأسرة والمجتمع. وإلى جانب ذلك، انتمت النساء إلى مؤسسات تقليدية أخرى مثل مؤسسة الحارة والجيرة، والانتماء إلى طائفة مهنية أو طريقة صوفية ما، ولكن تبين لنا الباحثة أنه مع

تطور الدولة أخذت المؤسسات التقليدية فى الأفول لصالح مؤسسات الدولة الرسمية، فمن الناحية الأمنية على مستوى الحارة، لم تعد السلطة عرفية بين أبناء الحارة وشيخ الحارة، بل فرضت الدولة قوات الشرطة كما أمرت بإزالة المصاطب والمشربيات بحلول منتصف القرن التاسع عشر، ذلك إلى جانب الإجراءات التى تم فرضها على احتفاليات الطرق الصوفية بمنع استخدام الدفوف، وفرض الفصل بين الجنسين فيها، وبالتالى، تقليص مشاركة النساء فيها. ومع ما سببته تلك الإجراءات المصاحبة لإحكام سلطة الدولة على المجتمع من محاولة تفكيك المؤسسات التقليدية، فإن التغيرات التى طرأت على المجتمع المصرى الحضرى خلال القرن التاسع عشر كانت نتاجًا أكبر للتحولات الاقتصادية التى شهدتها تلك الحقبة.

ثم تنتقل جوديث تاكر إلى تتبع الأوضاع الصحية فى مصر القرن التاسع عشر من حيث تداعياتها على أحوال النساء؛ فمن المؤسسات التى اهتمت بها الدولة المصرية: إقامة نظام للرعاية الصحية؛ حيث حرصت الحكومة على مواجهة الأوبئة والأمراض المميتة، وكان من مشروعات الدولة إقامة نظام للنظافة والصرف الصحى، ولكن كادت تلك المشروعات تقتصر على الجزء الجديد من المدينة مع تجاهل الأحياء القديمة فى القاهرة والإسكندرية، ولم يقم الاحتلال بأى دور فى هذا الصدد؛ فقد ظلت أحوال الصرف الصحى سيئة، بل وازدادت معدلات تلوث مياه النيل التى تعتبر المصدر الأساسى لمياه الشرب. واعتمد مسئولو الحكومة الاستعمارية فى مواجهة سوء الأوضاع الصحية للسكان على المبرّات" والمؤسسات الخيرية التى أقامتها الأميرات ونساء النخبة الحاكمة، ولكن مع عدم نجاح تلك الجهود الفردية الصغيرة فى مواجهة الأوبئة والأمراض وارتفاع معدلات وفيات الأطفال، تدخلت الحكومة بإقامة مستوصفات ومستشفيات فى كثير من المدن الكبرى. وعندما قام كلوت بك بإقامة مستشفى جديد، ألحق به مدرسة

للمولِّدات، ضمت فى بداياتها عددًا من السودانيات والحبشيات، ثم تزايدت الأعداد بالتحاق العشرات من النساء المصريات واليتامى وبنات عساكر الجيش، وكانت تلك المدرسة تقدم تدريبًا على المهارات الطبية والجراحات البسيطة ورعاية المرضى وتوليد الأطفال وأساليب التعامل عند انتشار الأوبئة والأمراض جنبًا إلى جنب القراءة والكتابة. وقد تطورت تلك المدرسة إلى مدرسة الحكيمات باعتبارها المؤسسة التى تدرب النساء على مهنة الطب والعمل ضمن مؤسسات الدولة، دون أن تتاح لهن فرصة الالتحاق بمدرسة الطب فى القاهرة والتى كانت تخرِّج الأطباء، بينما ظلت النساء فى وضع ثانوى باعتبارهن مجرد حكيمات، وقد استمر ذلك الوضع خلال فترة الاحتلال البريطانى حيث ترسخ ذلك الفصل بين أعمال الطبيب والحكيمة، وذلك سيرًا على نهج تطور مهنة الطب فى إنجلترا؛ إذ ظلت مهنة الطب حكرًا على الرجال دون النساء.

وتبرز الكاتبة سعى محمد على إلى إقامة دولة قوية مستعينا بالتعليم، فقام بإنشاء عدد من المدارس على النسق الأوروبى، إضافة إلى تعيين مجلس للإرشاد العام فى عام ١٨٣٦ للإشراف على المدارس الابتدائية والثانوية التابعة للدولة، إضافة إلى المدارس الحربية والمهنية والفنية، والتى كانت قائمة جنبًا إلى جنب مع مؤسسات التعليم التقليدية ممثلة فى الكتاتيب والتعليم الأزهرى، كذلك اهتم محمد على بإرسال البعثات التعليمية إلى الخارج للحصول على أحدث تعليم عالمى فى سبيل النهوض بالجيش والبلاد، أما بالنسبة للتعليم تحت الاستعمار البريطانى فقد أصبح قائما على أساس طبقى مبنى على تعليم أبناء الطبقات العليا من المجتمع، بل سرعان ما تراجع إيقاع التوسع فى التعليم العام الذى كانت قد شهدته بدايات القرن التاسع عشر، وقد انعكس ذلك الوضع بالتالى على تعليم الفتيات؛ ففى النظام التقليدى اشتركت الفتيات مع الفتيان فى فصول الكتاتيب، أو بتعليم الفتيات فى البيوت على

أيدى المدرسين الخصوصيين بالنسبة للطبقات الأعلى. وشهد عصر محمد على دفعة قوية على طريق تعليم البنات، وخاصة بدعم المؤسسة الدينية ممثلة فى الشيخ رفاعة رافع الطهطاوى، وهكذا إلى جانب مدرسة المولِّدات والحكيمات، تضمنت سياسة الدولة التوسع فى التعليم العام للبنات بإقامة المدارس العامة، إضافة إلى إقامة مدارس فى حريم عائلات النخبة الحاكمة. ثم تكشف لنا جوديث تاكر دور الاستعمار البريطانى فى مسيرة التقدم فى تعليم البنات؛ حيث وضع كرومر قيودا على التعليم المجانى، وتم إلغاء سياسة الدولة السابقة القائمة على توفير فرص التعليم مجانا لأبناء وبنات الدولة المصرية، وتتضح فى هذا السياق سياسة الاحتلال البريطانى فى قصر التعليم على بنات الطبقات العليا دون أن يكون موجهًا لخدمة الحياة الاقتصادية والاجتماعية فى الدولة المصرية. وتنتهى الباحثة فى هذا الفصل إلى إبراز جانبين أساسيين للدولة المصرية، وهما نظام الدولة الشمولية المطلقة الواقعة فى قبضة محمد على وخلفائه، ثم الدولة الاستعمارية الخاضعة للسياسات الإمبريالية تحت الاحتلال البريطانى، وبينما انصب اهتمام دولة محمد على على إقامة دولة قوية من الأفراد الأصحاء والمتعلمين – رجالا ونساء – نجد أن المصالح الاستعمارية قللت من فرص أبناء المجتمع فى النهضة واستبعاد النساء من التعليم العالى والتدريب المهنى، وقد استعان الاستعمار البريطانى لتنفيذ سياساته تلك بسلطة العلماء ورجال الدين، مستخدما الأصوات المعارضة لالتحاق النساء بالمجال العام فى حرمان النساء من القيام بدور قوى على الساحة العامة.

وتنتقل جوديث تاكر فى الفصل الرابع إلى الحديث عن "النساء والمقاومة والقمع"؛ حيث تزامنت عملية إقامة مؤسسات الدولة الحديثة مع التأسيس لنظام قمعى، للقضاء على جميع أشكال التمرد أو الاحتجاج أو الثورة على سلطة الدولة، وقد تفاوتت أعمال المقاومة ما بين ثورات

واحتجاجات على تزايد سلطة مسئولى الدولة المصرية من ناحية، ثم مواجهة ومقاومة السياسات الاستعمارية وممثليها من رجال الاحتلال البريطانى فى مصر وأتباعهم. ومع زيادة أوجه المقاومة، ازدادت بالتبعية أشكال المواجهة القمعية وفرض سلطة النظام عن طريق صياغة وتنفيذ قوانين العقوبات، مع إقامة محاكم جديدة تلتزم بالقواعد والقوانين والإجراءات المستحدثة. وتتوقف الباحثة أمام سؤالها المطروح بشأن مدى اختلاف تجربة النساء ومعايشتهن لتلك الأوضاع مقارنة بالرجال فى القرن التاسع عشر؛ فترى أن النساء كنَّ أكثر تعرضًا لسطوة القمع بفعل تدنى مكانتهن فى المجتمع مقارنة بالرجال، إلا أن ذلك لا ينفى مشاركتهن فى أعمال المواجهة والمقاومة بالتمرد والاحتجاج، وبالتالى، تعرضهن لأشكال متنوعة من العقوبة والقمع. وتتبهنا الباحثة إلى أن قيام النساء بتحدى القانون عن طريق السرقة أو الدعارة أو هجر الأطفال يمكن تفسيره أحيانا باعتباره من علامات المقاومة، بينما يبدو فى أحيان أخرى أقرب إلى كونه دليلا على الفقر والبؤس وقلة الحيلة، ولعل من أهم معالم القرن التاسع عشر هو التوسع فى إجراءات العقوبات وإقامة السجون الخاصة بالنساء، معبرة عن تطبيق الفصل بين الجنسين على مستوى مؤسسات الدولة.

وتلقى الكاتبة الضوء فى هذا الفصل على تزايد الممارسات القمعية منذ بداية عصر محمد على؛ حيث فرض نظام السخرة والتجنيد الجبرى مما أدى إلى هجر أسر كثيرة قراها، وقيام النساء والأطفال بتتبع مسار الجنود خلال فترة التجنيد. وهكذا واجهت تلك الأسر أولى مظاهر القمع عندما قامت قوات محمد على بإعادة تلك الأسر قسرا إلى قراها، بعيدا عن عائلها المجند فى القاهرة والإسكندرية وغيرها من المدن والمواقع. ومن ناحية أخرى خضعت النساء لسلطات شيخ البلد فى الريف فتعرضن للاستيلاء على أراضيهن الميرى، أو حتى الإجبار على الزواج إن لم يكن العمل بالسخرة فى بيته.

وهكذا أصبحت الحكومة فى نظر الشعب قوة غاشمة تستدعى مواجهتها اللجوء إلى المحاكم الشرعية؛ طلبا للحصول على قدر من الحقوق والتمتع بشيء من العدالة، ولكن مع تزايد ولاء العلماء ورجال الدين للنظام الحاكم، لم يجد الشعب إلا أعمال المواجهة والاحتجاج والمقاومة سبيلا للمطالبة بالحق. ولم تقتصر المقاومة على اللجوء إلى المحاكم طلبا لإحقاق الحق، بل شاركت الجماهير – رجالا ونساء – فى الثورات الشعبية فى الريف والحضر، وقد شهدت شوارع الريف والمدن عديدًا من الثورات الشعبية منذ الحملة الفرنسية على مصر؛ فكثيرا ما تكرر خروج الرجال والنساء من الطبقات الشعبية والعاملة إلى الشوارع جنبا إلى جنب ممثلى الطوائف والطرق الصوفية فى مسيرات احتجاجية. ولم يقتصر الأمر على نساء الطبقات الشعبية، بل شهدت القاهرة أيضا – على سبيل المثال – خروج نساء الطبقة البورجوازية فى مسيرة احتجاج على التعديلات المفروضة على نظام الالتزام والأوقاف، وإضافة إلى المواجهات الصريحة، تشير جوديث تاكر إلى لجوء النساء فى حالات أخرى كثيرة إلى أشكال متنوعة من المقاومة السلبية فى وجه مسئولى الدولة وسياساتهم الظالمة، ومع وقوع مصر فى قبضة الاحتلال البريطانى، اتخذت المقاومة صورًا أكثر قوة ممثلة فى الأعمال التخريبية والاعتداء على الجنود والمسئولين البريطانيين وأتباعهم الموالين.

ومع تزايد معدلات الجريمة وأعمال المقاومة وتراجع الأوضاع الأمنية، لجأت الدولة إلى فرض قوانين صارمة وغاشمة، بالإضافة إلى الاهتمام بتطوير نظام السجون فى مصر؛ فتمت إقامة عدد من السجون فى ظل الحكم البريطانى مع محاولة تطبيق المعايير الأوروبية، فظهرت أيضا مؤسسات الأحداث إضافة إلى السجون المخصصة للنساء، وقد شكلت النساء نسبة ضئيلة مقارنة بنسبة المجرمين من الرجال. ومع تطبيق الفصل بين

الجنسين على مستوى مؤسسات الدولة، تمت إقامة سجون للنساء بعيدا عـن سجون الرجال، وذلك على خلاف الوضع القائم مسبقا الذى كان يـتم فيـه تخصيص غرفة حبس خاصة بالنساء داخل سجن الرجال، كما تم تنظيم أمور السجينات الحوامل ومن لديهن أطفال صغار؛ فلم يتم سجن النساء فى الشهر الأخير من الحمل أو حديثات الولادة، كما سمح للنساء باصطحاب أطفـالهن الصغار داخل جدران السجون حفاظًا عليهم من الضياع، ومن ناحية أخـرى تم الاهتمام أيضا بتأهيل النساء فى السجون؛ ففى الوقت الذى فتحـت فيـه ورش للنجارة وصناعة الحصير، تم توجيه النساء نحو أنشـطة كالحياكـة وصناعة ملابس نزلاء السجون. وأخيرًا، تلقى جوديث تاكر الضـوء علـى مدى تأثر تطبيقات السياسات الاستعمارية فى مصر بمبادئ ومعايير المجتمع الفيكتورى؛ حيث تم فرض كثير من القوانين أوروبية الطابع على المجتمـع المصرى مما ضاعف من صور المقاومة. ورغم ادعاء مؤسسـة السـجن تطبيق نظام حديث قائم على الفصل بين الجنسين والتأهيل، فإن الأعمال التى تم "تأهيل" النساء للقيام بها لم تخرج عن أدوارهن الأنثوية التقليديـة: مـن رعاية الأطفال وأعمال حياكة ملابس الرجال. وهكذا تختـتم الباحثـة هـذا الفصل مؤكدة على أن "الإصلاح" التقدمى لم يؤد سوى إلى فرض المزيد من القيود على جنس النساء.

ويأتى الفصل الخامس والأخير من الكتاب عن "ممارسة الرق: النساء باعتبارهن ممتلكات" فتستهله الباحثة بنفى صفة التماثل فى الرق حول العالم، مؤكدة على التفاوت القائم بين الرقيق تبعا للقوانين الحاكمة فى هذه الدولة أو تلك، وطبقا للتنوع الكائن بين أوضاع الرقيق الاجتماعية والاقتصـادية مـن مجتمع إلى آخر تاريخيا وجغرافيا وسياسيا. ففى ظل وضـع الرقيـق فـى القانون الإسلامى وأحوالهم فى المجتمع المصرى، لا يمكن مقارنـة نظـام العبودية والرق فى مصر مع نظيره مثلا فى المجتمع الأمريكـى أو شـرق

أفريقيا. وعلى أية حال، فإن نظام الرق انتهى فى مصر بنهاية القرن التاسع عشر؛ حيث ترى جوديث تاكر أن نظام العبودية ما كان له أن يستمر فى مصر فى ظل التغيرات الهائلة التى طرأت على المجتمع خلال القرن التاسع عشر. لم يلعب الرقيق دورًا كبيرًا فى الاقتصاد المصرى فى القرن التاسع عشر، وكان كثير منهم مجندين فى جيش محمد على، بينما عمل حوالى ٥٠% من مجموع العبيد والجوارى فى بيوت الطبقات القاهرية العليا، وقد أخذت أعدادهم فى التراجع مع فتح مكاتب العتق منذ سبعينيات القرن التاسع عشر، وبحلول عام ١٩٠٥ كان كل العبيد والجوارى تقريبا قد نالوا حريتهم. ولم يقتصر العتق على إصدار الوثيقة الرسمية من مكاتب العتق، بل كان الكثيرون ينالون حريتهم بموجب قيام المالك أو المالكة بإعلان العتق فى حضور الشهود، وقد مثلت الجوارى الغالبية العظمى من الرقيق، وكانت كل جارية تحمل "نصابا" يحدد لونها وبالتالى أصلها؛ فكانت الجوارى البيضاوات مجلوبات من القوقاز إضافة إلى اليونانيات اللاتى وقعن سبايا فى أسر جيوش محمد على، كما كانت هنالك السمراوات اللاتى تعلو مكانتهن على الحبشيات المجلوبات من بلاد الحبشة، بينما احتلت الجوارى السوداوات أدنى مرتبة، حيث تدرجت أسعارهن تبعا لدرجة اللون وكذلك مقارنة بالعبيد الرجال من الفئة نفسها، وهو تفاوت كان ينطبق بالمثل على العبيد مع احتلال الأغوات قمة الهرم ربما بسبب قلة أعدادهم مقارنة بغيرهم، وكانت الجارية البيضاء عادة ما ينتهى بها المقام فى حريم كبار رجال البلاط الحاكم أو الدولة؛ حيث عملن وصيفات لسيدات البيت أو خادمات أو محظيات، بل كان بعض كبار المسئولين يتزوجون بجواريهم، وفى معظم تلك الحالات كانت الجارية تتمتع بحياة الترف وسريعة الاندماج فى حياة القصر والحريم وأهل البيت. أما الجوارى السمراوات فكان مصيرهن العمل فى بيوت الطبقات الوسطى بما تتطلبه من عمل شاق وغياب وسائل الراحة والترف.

ولم تتخذ الدولة المصرية ولا السلطة البريطانية ذات الوجود المتزايد فى مصر إجراءات حاسمة للقضاء على الرق سوى فى السبعينيات من القرن التاسع عشر، ولم يتم الاهتمام بالتعامل مع أوضاع الرقيق بالداخل بقدر ما انصب التركيز على قطع طرق تجارة الرقيق ومنع جلب المزيد منهم إلى البلاد، وهى سياسة لم تبدأ فى تحقيق أهدافها إلا فى الثمانينيات من القرن التاسع عشر. وترى جوديث تاكر أنه مع وقوع مصر فى يد الاحتلال البريطانى، لم تتسارع خطا تحرير العبيد، بل لقد استخدم المسئولون البريطانيون حجة الشريعة الإسلامية، فى الحفاظ على مؤسسة الرقيق، وذلك بالاستعانة بالقوى الإسلامية، وأحكام المحاكم الشرعية التى لم تعترف بحق العبيد والجوارى فى الحرية دون الحصول على العتق صراحة من المالك أو المالكة. وقد اتبع الكثيرون من مالكى العبيد والجوارى التعاليم الدينية بشأن عتق الرقيق بعد قضائهن فترة فى العبودية، ولكن قلما تم تسجيل هذا العتق فى المحاكم بل كان يتم بصورة عرفية، وكانت تتخذ شكل العتق أو التدبير أو المكاتبة، وفى كثير من الحالات كانت الجارية المعتَقة تختار البقاء فى بيت سيدها أو سيدتها، كما أدى زواج بعض الجوارى بأسيادهن وما تلاه من عتقهن إلى حصولهن على ثروة مالية أمَّنت لهن حياتهن. وقد تتبعت الباحثة أوضاع الجوارى من واقع سجلات المحاكم وما فيها من دعاوى إثبات نسب الأطفال إلى السيد، أو دعاوى إثبات الحق فى الميراث، حيث كان اعتراف السيد بنسب ابن الجارية إليه كفيلاً بضمان العتق للطفل وأمه، بل وإثبات حقه فى الميراث مثله مثل أبناء السيد من زوجاته الشرعيات. وهكذا تداخل دور الجوارى فى مصر القرن التاسع عشر بين دور الخادمة ودور الزوجة، وهو الأمر الذى لم يختلف كثيرا بالنسبة لحياة المرأة جارية وزوجة.

وفى ختام هذا الفصل، تشير جوديث تاكر إلى أن الرق فى مصر لم يدخل ضمن دائرة الإنتاج الاقتصادى، بل اقتصرت حدوده معظم الوقت

على حيِّز الحريم والبيت، والقيام بأدوار أنثوية ممثلة فـــى تقـــديم الخدمـــة المنزلية والمتعة الجنسية. وفى ملاحظة ذكية تبين الباحثة أثر غيـــاب الحـــد الفاصل بين دور الزوجة والجارية المحظية، مما انعكس بالتالى على مكانـــة كل منهما فى البيت؛ فقد أدى ذلك الوقت إلى الارتفاع بمكانة الجاريـــة إلـــى درجة تقارب مكانة الزوجة، نظرا لتقاربهما فى أدوارهما داخل البيت، ومن ناحية أخرى فإن طموح الجارية للزواج أو مجرد الإنجاب من سيدها بغرض الحصول على الحرية لنفسها وذريتها، وضعها فى منافسة غير مباشرة مـــع الزوجة طلبا لنوال رضا سيد البيت. وهكذا ترسخت مفاهيم تبعيـــة النســـاء للرجال، وتغلغلت داخل الوعى الاجتماعى لأفراد المجتمع رجالا ونساء.

وتختتم جوديث تاكر كتابها مؤكدة على وجود عوامل أربعة هى التـــى شكلت وتشكلت بأثر التغيرات التى شهدها القرن التاسع عشر، وتحديدا الفترة من بداية القرن التاسع عشر حتى اندلاع الحرب العالمية الأولى، وهى أبعاد حددت أدوار النساء ومكانتهن فى المجتمع، وتمثلت فى الآتى: مـــدى قـــدرة النساء على حيازة الأملاك، والعلاقات الأسرية، ومدى تمتع النساء بحقـــوق فى علاقات الزواج، ومدى مشاركة النساء فى عملية الإنتاج داخل المجتمـــع واندماجهن فى المجال العام، والمفاهيم الأيديولوجية السائدة فى تلك الفتـــرة. وتعود الباحثة لتكرر قولها بأن مشاركة النســـاء فـــى سياســـات الشـــارع، ولجوءهن إلى المحاكم واعتمادهن على المؤسسات الاجتماعيـــة التقليديـــة، ومقاومتهن القهر والظلم لعبت دورا جوهريا فى صياغة تاريخ البلاد وتاريخ النساء.

يتضح من العرض السابق مدى أهمية الكتاب فى تقديم مـــنهج غيـــر تقليدى فى التأريخ لحقبة زمنية معينة، مع التركيـــز علـــى تـــاريخ الفئـــات المهمشة من الطبقات الشعبية والعاملة، وتسليط الضوء على تاريخ نساء تلك الحقبة. وهكذا يمثل هذا الكتاب فى حد ذاته وثيقة فى التـــاريخ الاجتمـــاعى

لمصر القرن التاسع عشر، جنبا إلى جنب كونه مثالاً على بحث جـاد فـي دراسات الشرق الأوسط، وفي الدراسات النسائية والتأريخ للنساء؛ فقد قامت الباحثة بتحليل أوضاع نساء مصر في القرن التاسع عشر ضمن سياق الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والفكرية، اعتمادا على مجموعـة لعلهـا غير مسبوقة من الوثائق والسجلات والمصادر. وهكذا يصبح هـذا العمـل نموذجًا يحتذى في دراسات تاريخ النساء في مصر والشرق الأوسط.

وقد استعانت جوديث تاكر، في دراستها لنساء مصر في القرن التاسع عشر، بمجموعة متنوعة من المصادر والمراجع، العربية منها والأجنبيـة، الرسمية منها وغير الرسمية. ولعل من أهم الإضافات التي تتميز بها هـذه الدراسة مدى اعتمادها في كتابة تاريخ النسـاء علـى الوثـائق الرسـمية، وسجلات المحاكم الشرعية التي لعبت فيها النساء أدوارا فاعلة باعتبـارهن أطرافًا في العديد من القضايا، بل وقيامهن برفع الكثير والكثير من القضـايا والطلبات والالتماسات، إلى جانب التوجه إلى المفتي طلبا للفتوى في أمـور الدنيا. وقد ركزت الباحثة – كما يتضح في قائمة المصادر والمراجع – على وثائق أرشيفية رسمية في كل من مصر وإنجلترا وفرنسا، إلى جانب العديـد من الأوراق والمراسلات غير المنشورة المكتوبة بأقلام العديد من المسئولين البريطانيين المعاصرين لتلك الفترة، وذلك جنبا إلى جنب إصدارات حكومية رسمية في شكل رسائل وتقارير صادرة عن الحكومة المصرية والبرلمـان البريطاني. كما نلاحظ ضمن قائمة المراجع ورود مصادر متنوعة؛ ما بـين الدراسات المتخصصة، وكتب الرسائل والسير والشهادات، باللغات العربيـة والإنجليزية والفرنسية الصادرة عبر القرنين التاسع عشر والعشرين. ولعـل من أهم ما يكسب هذا الكتاب مصداقية هو ورود قائمة تضم مجموعة مـن المصادر المنشورة باللغة العربية، وسجلات المحاكم الشرعية فـي القـاهرة والمنصورة والمحلة وغيرها، بل اعتمدت الدراسة في كثير مـن اقتباسـاتها

على نصوص من مصادر عربية، قامت الباحثة بترجمتها بنفسها اعتمادا على معرفتها المباشرة باللغة العربية.

وقد قمت أثناء ترجمة الكتاب بالعودة إلى المصادر العربية التى استقت منها جوديث تاكر اقتباساتها واستشهاداتها، فلم ألجأ إلى الترجمة إلى العربية نقلا عن النص الإنجليزى المترجم بقلم الباحثة نفسها إلا فى حالات قليلة، أبرزها سجلات المحاكم الشرعية التى لم أتمكن من الوصول إليها بنفسى والرجوع إلى نصوصها الأصلية. وقد قمت بالاتصال بالمؤلفة لسؤالها عن الأصول فأخبرتنى بأنها لم تتمكن من تصوير معظم السجلات وقامت بترجمتها بنفسها داخل أرشيفات تلك المحاكم، واتفقنا على ترجمة نصوص سجلات المحاكم نقلا عن ترجمة المؤلفة لتلك النصوص عن العربية. أما بالنسبة للمقاطع المقتبسة من كتاب "الفتاوى المهدية"، فإننى أتوجه بالشكر إلى كل من الدكتورة شهرت العالم، والأستاذ الدكتور جابر عصفور مدير المركز القومى للترجمة، والأستاذ الدكتور صابر عرب رئيس مجلس إدارة دار الكتب والوثائق القومية، لما قاموا به مشكورين من جهد فى توفير تلك المادة لى لإتمام ترجمة هذا الكتاب.

ولا تقتصر مكانة الكتاب – فى رأيى – على أهميته المنهجية وقيمته التاريخية، بل تتعدى ذلك بمراحل؛ إذ تنبض سطوره بملاحظات عن الماضى تراه امتدادا لما سبقه من ماض. ومن هذا المنطلق، تمكننا قراءة الكتاب من القيام بمغامرة فكرية ومحاولة تتبع أوضاع النساء فى المجتمع المصرى فى القرون التالية. وقد وجدت فى هذا الكتاب إمكانية أتاحت لى قراءة الحاضر من منظور جوديث تاكر؛ فحين تأملت أوضاع النساء فى ريف مصر القرن التاسع عشر وبدايات القرن العشرين، لم أتمكن من منع نفسى من مقارنتها بأوضاع النساء فى ريف مصر فى القرن الحالى، وقد اتضحت تلك المقارنة بصورة أكبر ربما عند النظر إلى الأوضاع الاقتصادية، وتغلغل السياسات

الأوروبية والغربية الإمبريالية، وتحكمها فى اتجاه الإنتاج الزراعى والصناعى المصرى بما يخدم مصالح تلك القوى وكبار الرأسماليين المحليين، وعلى حساب الغالبية العظمى من أبناء وبنات البلاد، كما سمعت أصداء تحويل القمع إلى مؤسسة قوية من مؤسسات الدولة الحديثة، بما يضمن فرض الخوف والعقاب على كل من يجرؤ على تحدى أو مقاومة سياسات الدولة التابعة للقوى الإمبريالية الغربية. أما من حيث أوضاع الجوارى فى المجتمع المصرى، فقد أوحى تحليل جوديث تاكر الدقيق والنفاذ بأن العبودية والعتق ليست مجرد مؤسسة أو وثيقة، وإنما هى طريقة تفكير وأسلوب حياة.

هالة كمال

أكتوبر ٢٠٠٧

هوامش

---

(1) Judith E. Tucker, *Women in nineteenth-century Egypt* (Cambridge University Press, 1985).

(2) *Women in nineteenth-century Egypt* (Cambridge university Press, 1985); *In the House of the Law: Gender and Islamic Law in Ottoman Syria and Palestine* (California University Press, 1998); *Women in the Middle East and North Africa: Restoring Women to History* (Indiana University Press, 1999); *Arab Women: Old Boundaries, New Frontiers* (Indiana University Press, 1994); *A Social History of Women and Gender in the Modern Middle East* (Westview Press, 1999). (http://explore.georgetown.edu.people.tuckerje)

(3) Sharon McIrvin Abu-Laban, "*Women in Nineteenth Century Egypt* by Judith Tucker", *Contemporary Sociology*, 17:1 (Jan 1988), 12-13.

(4) Cynthia Nelson, "*Women in Nineteenth Century Egypt* by Judith Tucker", *Middle East Report*, "The Uprising", no. 152 (May-June 1988), 66-67.

المقدمة

"يا مآمنه للرجال، يا مآمنه للميه فى الغربال".

مثل مصرى (أحمد تيمور، *الأمثال العامية*، ٣٠٩٥، ص٥١٤)

أولاً:

لم ينل تاريخ النساء فى مصر والشرق الأوسط عامة سوى القليل من البحث والدراسة، وهو إهمال يعكس جزئيًا الحالة العامة لتاريخ الشرق الأوسط؛ حيث إن التركيز على المؤسسات السياسية الظاهرة والمرئية، والأحداث الدبلوماسية، والتيارات الفكرية لثقافة الصفوة على النقيض من الثقافة الجماهيرية هى أمور أدت كلها إلى طول المدة التى تم خلالها قصر مجال البحث على رجال الطبقات العليا، وذلك على حساب دراسة الدور الذى لعبته طبقة اجتماعية أو جنس دون الآخر فى المسار التاريخى، وحتى فى الزمن الحاضر، الذى يشهد التفات جيل جديد من المؤرخات والمؤرخين فى الشرق الأوسط والغرب نحو التاريخ الاجتماعى والاقتصادى للمنطقة، وبينما يبدأون فى كتابة تاريخ الطبقات الاجتماعية – من الفلاحين، والحرفيين الحضريين، والعمال باليومية – وهى طبقات ظلت مجهولة أو غير مهمة بالنسبة للباحثات والباحثين المستشرقين، تظل النساء عادة غائبات تمامًا أو تتم الإشارة إليهن إشارات عابرة.

ومن المؤكد أن المشكلة تنبع جزئيًا من التصورات الأساسية المغلوطة بشأن تاريخ النساء وعلاقته بالتاريخ الاجتماعى والاقتصادى عموما، الشرقى منه أو الغربى؛ فقد تمتعت النساء دائمًا بأهمية عددية ضمن تعداد السكان،

بما يمثل ربما سببًا قويًا فى حد ذاته وجديرًا باستكشاف تاريخ النساء، ولكن الأهمية القصوى لدراسة النساء تكمن فى جوانب أخرى؛ فتاريخ النساء يتطلب وعيًا فوريًا بكمٍّ القوى والمؤسسات والأنشطة التى تغيب عن أنظار التحليل الذى يتناول المؤسسات السياسية الرسمية، أو الحركات الفكرية السائدة، أو الرؤى الاقتصادية العامة، بل إن عالم الصلات والشبكات غير الرسمية، والثقافة الشعبية والجماهيرية، والقوى الأساسية الخاصة بالإنتاج والإنجاب هو العالم الذى تحدد مكوناته الساحة الخاصة بأنشطة النساء، وبالتالى الدراسات النسائية (women's studies). فالحياة الاجتماعية والاقتصادية الخاصة بالرجال وكذلك النساء من الفلاحين والطبقات الحضرية الأدنى – وهم الذين كانوا يشكلون الغالبية العظمى من السكان فى المجتمعات ما قبل الرأسمالية بل وضمن الفئات الرأسمالية على الأقل فى العالم الثالث – هى حياة تشكلت بتلك الأنشطة والمؤسسات التى لعبت فيها النساء دورًا رئيسيًا ومميزًا. وهكذا فليس فى إمكاننا معرفة تضاريس المجتمع ككل دون أن نفهم أشكال الأنشطة النسائية وأبعادها.

كما أن التوجهات الغربية المتأصلة تضفى مزيدًا من التعقيد على مسألة تاريخ نساء العالم الثالث. فالنزعة السائدة فى القرن التاسع عشر، القائمة على معادلة الغرب بالتقدم والحداثة ومعادلة الشرق بالركود والتراث، ما زالت تؤثر فى كثير من المناقشات بشأن النساء فى مجتمعات العالم الثالث. وفى الوقت الذى نجد فيه أن الصيغ المتشددة والمبالغ فيها التى نشرها أسلافنا من العصر الفيكتورى – باعتبار أن المرأة المستعبدة هى مثال الضحية فى المجتمعات الهمجية الخاضعة للغزو – لم تعد تلقى قبولاً واسعًا، إلا أننا ما زلنا نجد أمامنا المفهوم القائل بأن "تقدم" النساء جاء من الغرب وكان يستدعى فى الأساس رفضًا وإنكارًا للتراث المحلى. وهكذا فإن تاريخ النساء، بمعنى التقدم إلى الأمام فى خط مستقيم، بدأ بتغلغل الأفكار الغربية التى

تسربت داخل المجتمع المستقبِل لها وعملت على تحويله وتغييره، وبالتـالى، يصبح تاريخ النساء فى العالم الثالث هو تاريخ النخبة الفكرية التى اتصـلت بالفكر الغربى، وأثارت الجدل الدائر بشأن دور النساء فى المجتمـع، ذلـك الجدل الذى تجمَّع آخر الأمر واتخذ شكلاً قانونيًا وسياسيًا محـددًا. إن هـذا المسار فى التحليل، مع ما يتصف به من اشتقاقية ومثالية، إنما يتعامل مـع جزء صغير من تاريخ النساء باعتباره كلاً متكاملاً، كما يفرض حدودًا على البحث التاريخى فيقصره على المجال الفكرى، ويتجاهل البنـى الاقتصـادية والاجتماعية المحلية وتطورها بمرور الزمان.

إن تاريخ النساء فى الشرق الأوسط ينوء بعبء إهمال تاريخ النسـاء عامة، وما يحيط تاريخ العالم الثالث أيضا من تصورات مغلوطـة، ولكنـه يكشف كذلك عن مجموعة معينة من المشاكل التى يمكـن اقتفـاء آثارهـا وإرجاعها إلى علاقة تاريخ النساء فى الشرق الأوسط بالاستشراق؛ فالتراث الاستشراقى الذى وصفه إدوارد سعيد بقدر من التفصيل، هو تـراث أورث تعريفًا "إسلاميًا" للتاريخ والثقافة، معضدًا قيام منهج معرفى مثالى تـم عـن طريقه النظر إلى تاريخ الشرق الأوسط باعتباره يجسد الروح الإسلامية بدلاً من أن يكون نتاجًا للتفاعل المعقد بين القوى المادية والتكوينات الأيديولوجية الفكرية.[١] ومع ندرة المعلومات بشأن الواقع التاريخى للنساء فـى المنطقـة نجد كثيرًا من الكتَّاب يرجعون ببساطة إلى "الإسلام" للحصول على توصيف وضع النساء وسببه.[٢] إن العادات والمفاهيم والأعراف الجنسية "الإسلامية" تعمل على فرض دور النساء فى المجتمع وتحديده. وتسود مقولـة متكـررة وخالية خلوا ملحوظًا من أى عملية إثبات أو برهنة، وترى تلك المقولـة أن قوانين المسلمين وعاداتهم تعكس واقع النساء، أى أن بوسعنا أن نعرف حياة النساء وأعمالهن من خلال دراستنا لتلك القواعـد، الرسـمية منهـا وغيـر الرسمية، من حيث تطبيقاتها على النساء، ولكن هـذه القواعـد تمثـل الأداة

الرئيسية لقهر النساء؛ حيث تفرض على النساء وضعًا أدنى في المجتمع وتقلل من أنشطتهن فيه. إن صورة الإسلام باعتباره القوة التى تتحكم فى الحياة الاجتماعية وتفرضها، هى صورة ترتكز أيضا على مجموعة من الفرضيات التى لم تخضع للدراسة التاريخية والاجتماعية. فمع تزايد الأدلة والبراهين على تنوع أدوار النساء وتعقيداتها فى المجتمعات التى يسودها الإسلام، فإن طرح تلك الفرضيات يتضمن المخاطرة بالخلط بين العرف والواقع.

إن التركيز على وجود إسلام واحد أوحد يشير إلى أن النساء قد عشن فى عالم خاص غير متصل بالزمان ولم يمسه التغير التاريخى. ونجد أن تاريخ النساء فى مصر القرن التاسع عشر يفند تلك الصيغة الساكنة للماضى؛ حيث تأثرت النساء كما أسهمن من خلال أفعالهن فى تشكيل التغييرات الكاسحة التى شهدتها تلك الفترة. فما بين عامى ١٨٠٠ و١٩١٤م كان دخول مصر واندماجها فى النظام الاقتصادى الأوروبى وما أعقبه من خضوع سياسى، هو التطور الأساسى الذى كانت له تبعاته المؤثرة فى المجتمع. وعلى الرغم من أن غالبية العالم الثالث خضعت هى الأخرى للتوسع الإمبريالى الأوروبى، فإننا سنركز هنا على خصوصية الحالة المصرية. فقد كان الاستعمار الكولونيالى يعنى فى كل مكان قدرًا من تشويه الأساس الاقتصادى للبلد أثناء خضوعه لمركز إمبريالى ما، وهو خضوع كانت تستتبعه عملية تحول اجتماعى وسياسى. ويتحتم علينا أن ندرك تماما الاختلافات المهمة فيما بين المناطق والتى تنجم عن أربعة أوجه متنوعة على الأقل فيما يتعلق بعملية الاندماج تلك:

أولاً: لقد أثرت طبيعة الاندماج الاقتصادى وسرعته فى مدى التغير الاجتماعى. وقد بدأ التغير الاقتصادى فى مصر مبكرًا وأخذ يتصاعد حثيثًا؛ ففى النصف الأول من القرن التاسع عشر ومع تسارع التغلغل الأوروبى،

نجد أن النشاط الزراعى كبير المدى والموجه نحو الإنتاج من أجل التصدير أخذ يسود الريف المصرى ليحل محل النظام العائلى القائم أساسًا على الاكتفاء الذاتى، كما حلت المصنوعات المستوردة محل الكثير من الحرف والمنتجات اليدوية المنتجة محليًا. إن عملية الاندماج مع كونها دوما غير قائمة على المساواة بين الطرفين كانت عملية شاملة وسريعة، ويمكننا أن نتوقع قيامها بتحول فى الاقتصاد عمومًا، كما أثرت فى حياة السكان جميعًا.

ثانيًا: إن التغلغل الأوروبى لم يقم بإلغاء كل الأنشطة والمؤسسات السابقة عليه، حيث إن خصائص المجتمع المحلى، وهياكل الإنتاج والإنجاب، والأيديولوجيا التى سبقت مجيء المصالح الاقتصادية الغربية، أدت جزئيًا إلى تحديد نتاج التفاعل بين الغرب والمجتمع المحلى، كما أن خصوصية مصر فى بدايات القرن التاسع عشر – من حيث تكوينها الاجتماعى الواسع – ساعدت على تشكيل مسار التوغل الغربى. وسواء أطلقنا على النمط السائد فى الإنتاج صفة "الشرقى" أو "الفرعى" أو "الإقطاعى"، إلا أن مصر تمتعت ضمن ما تمتعت به بنشاط متسع فى إنتاج البضائع، وبشكل الدولة القوية والمركزية نسبيا، وهما جانبان أثرا فى تطورات القرن التاسع عشر. وبينما نجد أن عملية التشكل الطبقى داخل إطار النمو الرأسمالى تدين بالكثير لإيقاع الغرب، فإن الحقائق الاقتصادية والسياسية والاجتماعية على أرض الواقع كان لها هى الأخرى دورها الحقيقى. ومع تتبعنا لأثر التغلغل الأوروبى على حياة النساء، يجب أن نتمتع بقدر مساو من الحس والإدراك لأنشطة النساء والمواقف والتوجهات حيالهن فى الفترة التى سبقت إحساس مصر بالتأثير الكامل للغرب، وكذلك الالتفات إلى الطرق التى تفاعلت بها تلك الأنشطة والتوجهات مع متطلبات التطوير الجديدة.

ثالثًا: إن التغلغل الإمبريالى والحكم الاستعمارى لم يتبع نسقًا واحدًا موحدًا؛ حيث تنوعت الاستراتيجيات المستخدمة والمؤسسات الناشئة عن

القوى الاستعمارية تنوعا ملحوظا ما بين منطقة وأخرى ومن فترة إلى أخرى. إن تاريخ مصر، وخاصة فى النصف الثانى من القرن التاسع عشر يتقاطع مع التطور التاريخى للاستراتيجيات الاستعمارية البريطانية وسياساتها. ففى أعقاب عام ١٨٨٢م كان المسئولون البريطانيون هم الحكام الفعليون فى البلاد باعتبارهم مستشارين للحكومة المصرية، وكانت قراراتهم بشأن ميزانية الدولة – أى قدر الإنفاق على أنظمة الرى أو التعليم على سبيل المثال – مؤثرة فى البنية والنمو الشامل للدولة إلى جانب معدلات وأنواع الخدمات التى توفرها للسكان. وأصبح تاريخ تكوين الدولة المصرية فى الفترة ما بين عامى ١٨٨٢ و١٩١٤ هو فى مجمله تاريخ الحكم الاستعمارى الساعى إلى الدفع قدما بمصالح الدولة الإمبريالية. وفى الوقت الذى لم تلعب فيه الأهداف الفردية أو حتى السمات الشخصية لوكلاء الاستعمار أى دور مؤثر فى هذا المسار، فإن النسق العام للاستراتيجية الاستعمارية – من حيث الاعتماد على طبقة ملاك الأراضى، وتعزيز الزراعة على حساب القطاعات الأخرى، والاعتقاد فى التفوق العنصرى للغرب – كان متغلغلا فى آراء الفئة الحاكمة كما لعب دوره فى التأثير الفعال على المجتمع المصرى عن طريق أفعال تلك الفئة الحاكمة، ويتعين علينا توجيه نظرة عن قرب إلى السياسة الاستعمارية وخاصة من حيث تأثيرها على المستوى الاقتصادى والاجتماعى الأساسى، وذلك فى سبيل فهم عواقب التجربة الاستعمارية الكولونيالية على النساء.

وأخيرًا: إن عملية الاندماج تأثرت بالمصريين أنفسهم، لا من أعضاء دوائر النخبة السياسية بل ومن قبل الرجال والنساء من الفلاحين وأعضاء الطبقات الأدنى. إن الرؤية الخاصة بوجود تاريخ شعبى أو جماهيرى، باعتباره فوق كل شىء هو تاريخ المقهورين وتاريخ ضحايا المسار التاريخى، هى رؤية تتضمن عنصرا من الحقيقة ولكنها تتجاهل الدور

الحقيقى الفعلى الذى لعبه الشعب فى تشكيل هذا المسار. وقد تعرضت النساء تحديدا بسبب جنسهن إلى التمييز وخضعن للقيود، وفى نفْس الوقت فإن قدرتهن على إقامة مؤسساتهن الخاصة أو حتى حمل نضالهن من أجل بعض الحقوق إلى الشارع أسهمت فى صنع تاريخهن. ولم يشهد السكان المصريون، رجالاً ونساء على السواء، تحولات القرن التاسع عشر بروح سلبية أو منقادة؛ فقد كافحت نساء كثيرات - على سبيل المثال - لحماية العادات وأشكال العلاقات الأسرية التى كانت تبدو فى صالحهن، وعلى المستوى الأعم الخاص بالتمرد الجماهيرى، وعلى الساحة المصغرة الممثلة فى المعارك القانونية الفردية، قام الناس بمقاومة التغير أو التكيف معه بأساليب ساعدت فى تحديد معالم المجتمع الناشئ. ويشكل دور النساء فى بناء تاريخ مصر الحديث جانبًا نهائيًا وحاسمًا فى تاريخ نساء تلك الحقبة.

ولم تعايش كل النساء تلك التغيرات بنفس الطريقة؛ حيث انتمت نساء مصر إلى طبقات مختلفة وأقمن فى أماكن جغرافية متنوعة، فقد كانت رابطة الانتماء إلى جنس النساء أضعف بلا شك من الفواصل الواسعة فى التجارب والهموم، تبعا للطبقة والبيئة عند المقارنة بين فلاحة من الدلتا، وبائعة صغيرة فى القاهرة، وامرأة من أفراد حريم القصر. وتركز الدراسة التالية على الفلاحات ونساء الطبقة الدنيا الحضرية، ولا تتم الإشارة إلا عابرا إلى نساء النخبة فى الحضر والأقاليم، وذلك عندما تسهم تجاربهن فى توضيح تطور أدوار النساء. إن عالمهن، أى عالم نساء القصر وكبار التجار والمؤسسة الدينية هو عالم جدير بدراسة منفصلة تستكشف حياة الفئات المرتبطة بأهل الثروة والسلطة.

ثانيًا:

كيف يمكننا ترتيب وتحديد وضع النساء فى فترة خفية ولكن سريعة التغير فى التاريخ المصرى؟ إن هذا الكتاب يتناول أربعة أبعاد متداخلة بشأن وضع النساء وسلطتهن، وذلك من أجل تقييم التغير الطارئ على أدوار النساء داخل الأسرة وفى المجتمع الأوسع: ١) إمكانية التملك بالنسبة للنساء. ٢) وضع النساء داخل وحدة الأسرة. ٣) مشاركتهن فى الإنتاج الاجتماعى. ٤) التعريفات الأيديولوجية السائدة بشأن أدوارهن. ولابد من مناقشة كل بعد من تلك الأبعاد فى إطار التغيرات الاقتصادية والاجتماعية الواسعة التى نشأت جزئيًا عن الاندماج المتواصل لمصر ضمن نظام اقتصادى يسيطر عليه الغرب.

البعد الأول يختص بإمكانية التملك بالنسبة للنساء أى حق النساء فى استخدام أو السيطرة على حصص من الأملاك العائلية أو المملوكة ملكية فردية، وهى مسألة لاقت اهتماما محوريا فى الأدبيات التى تتناول وضع النساء منذ صدور كتاب إنجلز عن "أصل العائلة والملكية الخاصة والدولة" (Engels, *The Origin of the Family, Private Property and the State*). وقد تم ربط خضوع النساء لسيطرة أفراد الأسرة من الذكور بنشأة الملكية الإنتاجية الخاصة (من أراض أو حيوانات) وما ترتب عليه من احتكار الرجال لاستخدام تلك الأملاك والتصرف فيها.[٣] وعلى الرغم من أنه قد تمت الإشارة تكرارا إلى تمتع النساء بقدر أضعف نسبيا من التحكم فى الملكية العائلية مقارنة بالرجال فى معظم المجتمعات، فإن تركيز إنجلز على الملكية الخاصة خضع للمراجعة وإعادة النظر على أسس نظرية وعملية تطبيقية؛ فإرجاع قهر النساء إلى الملكية الخاصة عموما دون الالتفات إلى المعانى المختلفة للملكية فى الأشكال المختلفة للإنتاج هى مسألة يجب الاعتراف بها باعتبارها نقطة ضعف نظرية أساسية، كما ترى بعض البحوث

أن إمكانية التملك – على أهميته – لا يؤدى بالضرورة إلى ممارسة للسلطة الحقيقية فى مجال العلاقة الأسرية.(٤) ففى حالة النساء المصريات سيتم طرح سؤالين بشأن إمكانية التملك، أولهما سيتناول الحقوق الرسمية المتجسدة فى القواعد القانونية والأعراف المقبولة بشأن حق النساء فى الأملاك التى يحصلن عليها عن طريق الميراث أو المهر أو العمل، ولا يمكن هنا الافتراض فى احتكار الرجال للملكية العائلية. أما السؤال الثانى فيركز على أن قدرة النساء على استخدام حقوقهن تلك لبلوغ الاستقلال الاقتصادى وعلو المكانة، ودرجة تمتع الحقوق الرسمية بالدلالة الحقيقية فى مجال العلاقات الاقتصادية، هى قدرة لا يمكن استنتاجها ببساطة، بل يجب تتبعها ودراستها فى سياق المشاركة الفعلية للنساء فى شؤون الأعمال الحرة والأنشطة الإنتاجية، ومدى تحكمهن الشخصى فى ثمار جهودهن وأعمالهن.

وفى الفصل الأول سيتم تناول علاقة النساء بالملكية وذلك فى سياق دور المرأة فى الإنتاج الزراعى: فإلى أى حد قامت الفلاحات بإسهامات جوهرية فى العمل الزراعى؟ وكيف أثرت تلك الأنشطة فى إمكانية حصول النساء على الملكية والسلطة؟ كيف أثرت التغيرات الكبرى فى مستوى ونظام الإنتاج الزراعى، وتحديدا فى التحول إلى نظام زراعى تحكمه العلاقات الرأسمالية، على إسهامات النساء وبالتالى امتلاكهن للأملاك؟ ويطرح الفصل الثانى أسئلة شبيهة بشأن النساء المصريات فى التجارة والحرف والصناعة وأعمال الخدمات. وفى هذا الصدد نتوقف عند نساء الحضر ونعاود تأمل العلاقة بين أنشطتهن فى الأشكال الأساسية للإنتاج وحقوقهن الرسمية والفعلية فى التملك.

إن التحكم فى الملكية مع ارتباطه بمستوى الإسهام فى الإنتاج عادة ما كان يتم من خلال التربيطات العائلية، التى تمثل البعد الثانى. فقد يؤدى امتلاك الأملاك إلى تقوية وضع المرأة داخل بنية السلطة فى الأسرة، ولكن

تحكم العائلة فيها قد ينفى أى ممارسة فعلية لحقوقها فى الملكية، وتكمن المسألة هنا فى فهم العائلة باعتبارها فى الأساس نتاجًا لمتطلبات الإنتاج المادى، أو من ناحية أخرى باعتبارها مؤسسة تعكس وتبنى هياكل الإنتاج المادى والحياة الاجتماعية. حيث نجد فى أعمال وولف (Wolf) على سبيل المثال ميلا إلى الربط بين تطور العائلة الريفية من الفلاحين وبعض المعالم الخاصة بالإنتاج الزراعى؛ حيث إن مدى توفر الأرض وكثافة الزراعة وسيادة العمل المأجور أثرت جميعها فى تقسيم العمل، وبالتالى فى أعداد وأدوار وسلطات أفراد العائلة،[٥] أما غيره فيؤكدون أن ملامح وحدة العائلة لا تتشكل بفعل وظيفتها فى الإنتاج المادى، بل أيضا بواسطة الوظائف الأشمل الخاصة بالإنجاب وإعادة إنتاج ظروف الحياة والوجود، بما فى ذلك رعاية الأطفال أو كبار السن أو المرضى، فبناء على علاقات القرابة تقوم العائلة بإعادة توزيع ضرورات الحياة لأفراد العائلة من المنتجين وغير المنتجين على حد سواء، مع ربط بعضهم بعضًا فى الوحدة الاقتصادية الأساسية من وحدات المجتمع. إن وضع النساء فى العائلة يخضع بالتالى للحاجة إلى إعادة الإنتاج بمعناه العام، وفرض أدوار بعينها – وخاصة رعاية الأطفال – على النساء.[٦] ومثلما تنطلق الترتيبات داخل العائلة من مطالب الإنتاج والإنجاب/إعادة الإنتاج، كذلك تعتمد إمكانية التملك للنساء على دورهن فى هذين النشاطين المتداخلين عادة.

وفى الفصلين الأول والثانى ستتم دراسة العائلة عند الفلاحين وفى الطبقة الدنيا من الحضر، وذلك بتناولها فى علاقتها المتبادلة بالمجتمع. إن الحاجات الخاصة بالإنتاج فى المناطق الريفية والحضرية، والحاجة إلى تجنب تقسيم الأرض عن طريق الميراث، أو ضرورة إفساح المجال أمام بعض أفراد العائلة للعمل خارج نطاقها لتحقيق المطالب من خارج وحدة العائلة على سبيل المثال، كان لها تأثيرها على حجم العائلة وتقسيم العمل

والسلطة داخلها. فى الوقت نفسه فإن مطالب الإنجاب/إعادة الإنتاج والأعباء المتعلقة بتربية الأطفال وتوفير الكثير من الخدمات الضرورية كان يستدعى تقسيم الأدوار الذى عادة ما كان يتم بناء على أفراد العائلة من حيث الجنس والعمر. ومن منطلق نشأة وتحدد دور النساء فى الإنجاب/إعادة الإنتاج داخل وحدة الأسرة فإن العائلة باعتبارها الهيكل الاجتماعى الأساسى أدت إلى فرض وتحديد معالم عمليات الإنتاج والعلاقات الاجتماعية على مستوى المجتمع ككل. وفى سبيل فهم وضع النساء يتعين علينا دراسة العائلة المصرية لا باعتبارها وحدة إنتاج بل وحدة إعادة إنتاج وقد شهدت ظهور قيود على حقوق النساء وسلطتهن لا من جراء أدوار النساء فى الإنجاب/إعادة الإنتاج، بل من أدوارهن الإنتاجية. إن ترتيب الزيجات وممارسات الميراث والالتزامات القائمة على علاقات القرابة كانت تعكس فى مجملها كما كانت تؤثر فى نفس الوقت فى الطرق التى كانت العائلة تفى باحتياجاتها المتباينة.

ثالثا، لقد دار نقاش كبير حول مدى إسهام دور النساء فى الإنتاج الاجتماعى، أو العمل خارج سياق العمل العائلى المشترك بما يقلل من درجة التحكم الاقتصادى والاجتماعى التى تمارسها العائلة، وبالتالى يعزز استقلال المرأة وسلطتها، وقد كان إنجلز أول من فتح هذا الطريق أمام البحث من خلال طرح فكرته بأن تحرر المرأة يعتمد على مشاركتها فى الإنتاج "على نطاق اجتماعى كبير"، وهو محال دون تحطيم الأسرة المكونة من زوجين اثنين فقط دون تعدد باعتبارها وحدة اقتصادية من وحدات المجتمع.[٧] وعلى الرغم من اعتراف كتّاب ينتمون إلى عصور أحدث من إنجلز بمركزية الإنتاج الاجتماعى بالنسبة لوضع النساء، فإن مقولة إنجلز قد خضعت للتعديل والتوسيع الكبير كى تشتمل لا على الإنتاج الاقتصادى فحسب، بل أيضا على مشاركة النساء فى نطاق السياسة والعلاقات الاجتماعية خارج الأسرة

والعائلة. وفى هذا التحليل نجد أن التكون التاريخي للدولة أعطى دفعة لنشأة وتطور مفهوم المجال "العام" وتمييزه عن المجال المنزلى "الخاص"، وعادة ما يتم إقصاء النساء من خلال أدوارهن فى إنجاب ورعاية الأطفال، واستبعادهن من المجال العام الخاص بالعلاقات الاجتماعية خارج الإطار العائلى وبالسلطة السياسية. وكلما ازدادت حدة التمييز بين هذين المجالين ازدادت عزلة النساء بعضهن عن بعض ووُضِعْنَ تحت سلطة وسيطرة أفراد العائلة من الذكور. وهكذا، فمع تمتع النساء فى بعض المجتمعات بالملكية الإنتاجية وما يترتب عليه من قدر من السلطة فى المجال "الخاص"، فإن الاستبعاد الجزئى أو الكلى من المجال "العام" يعمل على التقليل من مكانة النساء وسلطتهن.(٨)

وفى دراستنا لوضع النساء داخل الأسرة المصرية، فإننا نتحرك مع توجيه الانتباه نحو مشاركة النساء فى المجال العام وأثر ذلك على النظام العائلى. وفيما يتعلق بالفترة التى تتناولها هذه الدراسة كان للأنشطة الاقتصادية غير القائمة على وحدة الأسرة – مثل أعمال السخرة والعمل المأجور فى الزراعة والصناعة – دورها فى إثقال كاهل الأسرة بمتطلبات جديدة، ولابد من تتبع دور النساء فى هذا المجال المتسع من العمل العام، كما أن الحياة العامة فى مصر ما قبل الرأسمالية كانت حياة تعتمد على عدد من المؤسسات كالنقابات الحرفية والطرق الدينية وجمعيات الأحياء وعلاقات الجوار. ونبدأ أولاً فى الفصل الثالث بالتوقف أمام مشاركة المرأة فى المؤسسات التى كانت تقوم بتنظيم وضبط الحياة الاجتماعية والسياسية فى المدن. ولكن أنشطة النساء داخل مؤسسات وضعها الرجال ليست بالضرورة كاشفة عن الصورة الكاملة لدخول النساء إلى المجال العام، كما قامت نساء الطبقة الحضرية الأدنى إلى حد ما بخلق عالم عام خاص بهن، وكذلك فإن بنية الجمعيات ذات الطابع النسائى وأثرها على وضع النساء داخل الأسرة تضيف بعدًا آخر إلى مشاركة النساء فى المجال العام.

ومع ذلك فعلى مدار القرن التاسع عشر كان لنمو الدولة، بداية في شكل نظامها المطلق ثم في شكلها الاستعماري في أعقاب الاحتلال البريطاني، دوره في توسيع المجال العام وتشجيع التدخل الرسمي في مناحي الحياة الاقتصادية والاجتماعية، فكيف تأثرت النساء بذلك الاتساع الذي شهده المجال العام، ودخول الدولة إلى مناحي الحياة التي كانت فيما سبق مقصورة على الأسرة أو الاتحادات والمجموعات؟ وفي الفصل الثالث نتناول أيضا تلك العملية من خلال استعراض التطورات التي حدثت في الصحة والتعليم؛ حيث كان تدخل الدولة ملموسا على مدار القرن، كما ترتب على نمو الدولة تجديد جهازها القمعي – نظام القضاء والشرطة والسجون – والذي تسارعت خطاه مع تعدد أعمال التمرد والمقاومة الفردية للقوة المركزية. وينتقل الفصل الرابع إلى مشاركة النساء في المجال العام ضمن الانتفاضات في الحضر والريف خلال القرن، مع تتبع الطرق التي لجأ إليها النظام القمعي للدولة في التعامل لاحقا مع النساء.

وبينما تظل السيطرة على الملكية والعلاقات الأسرية والمشاركة في المجال العام عاملاً أساسيًا في الاعتراف بأدوار النساء ومكانتهن، فإنه لا يمكن تجاهل البعد الرابع ممثلا في التعريفات الأيديولوجية لأدوار النساء. إن إرجاع السمات الشخصية والعادات السلبية إلى النساء، والدفع بالنساء إلى مكانة الجنس الثاني هي أمور متجذرة بلا شك في الأوضاع المادية الماضية مع إلقاء الزمن بظلاله عليها، وتفاقمها بفعل التنظيم المستمر للإنتاج والإنجاب/إعادة الإنتاج بما يتضمنه من إخضاع وتبعية النساء.٠وهكذا، فعلى الرغم من نشأة الآراء الاجتماعية بشأن النساء وصدورها عن الحاجات الاجتماعية، فإن مجموعة القواعد القانونية، والعادات والتصورات الشعبية التي تحدد أدوار النساء ومكانتهن، قد تبدو في بعض الحقب التاريخية مستقلة نسبيًا وتلعب دورًا حقيقيا في تحديد وضع النساء. ومن المؤكد أن التصور

المثالى للنساء ودورهن قد يكون هو العامل الأكثر أثرًا فى اللحظات التى تشهد تغيرا سريعا فى الوضع العام والموضوعى للنساء، كما أن السعى من أجل الاستقرار والاستمرار يضفى مزيدًا من القوة على الجانب الأيديولوجى. إن التنوع القائم فى التعبير عن تلك الآراء والذى يتضح عادة فى الأساطير والحكايات الشعبية للثقافة الجماهيرية الشعبية متخذًا شكلاً مميزًا عن المقولات الرسمية السياسية والدينية، هو تنوع يضفى على تلك الآراء ميوعة تتسبب بلا شك فى ميل الأدبيات إلى تجاهل هذا البعد برمته، أو التركيز فقط على آراء النساء من بين المؤسسة الرسمية المتعلمة أو أحكام "الإسلام".

وفى محاولة التحقق من آراء النساء فى مصر القرن التاسع عشر نجد أنفسنا محددين بإطار الوثائق المكتوبة والاستنتاجات المستخلصة من مجريات الأحداث المعروفة. إن المواد المكتوبة، من حوليات أو بيانات رسمية أو وثائق قانونية، إنما تعبر عن آراء ثقافة رجال الطبقة العليا، ونجد أنفسنا نعتمد أساسا على محاضر قضايا المحاكم الدينية التى تكشف بقدر من التفصيل عن تصورات الرجال والنساء على حد سواء، وهى المحاضر التى تسجل أصوات المتقاضين من مختلف الطبقات الاجتماعية. إن شؤون "المحكمة الشرعية" كانت بالطبع متأثرة بمبادئ القانون الدينى الإسلامى، أى الشريعة الإسلامية. إن تقييم المواقف تجاه النساء بناء على سجلات المحاكم لابد بالتالى أن يميز بين التعريفات الخاصة بأدوار النساء فى حد ذاتها، والتفسيرات والتأويلات والتعديلات الضمنية التى طرأت على القانون أثناء تطوره استجابة للظروف الاجتماعية. إضافة إلى ذلك، وخاصة فى فترة التغير الاقتصادى والاجتماعى السريع، قد تؤثر التعريفات التى تتناول أدوار النساء بناء على القانون الدينى فى الوضع المادى للنساء؛ حيث إن حقوق النساء فى التملك – على سبيل المثال – أضفت شرعية وقوة على النساء اللاتى كان فى وسعهن ممارسة تلك الحقوق. إن مجموعة التوجهات الثقافية

بما فى ذلك تلك الواردة صراحة فى الشريعة لم تكن العامل الوحيد المحدِّد لوضع النساء، ولكنه تعرض للتعديل، وبدوره قام بتعديل الحياة الأسرية وعمل النساء.

إن البنى الأيديولوجية والتوجهات الثقافية المحيطة بأدوار النساء والمحددة لمعالمها تكتسب قدرا من الوضوح والجلاء عند تركيزنا على هوامش المجتمع؛ حيث نجد أن النساء اللاتى احتللن العالم السفلى من المجتمع، بسبب السلوك غير المقبول – بالنسبة للعاهرات – أو العجز القانونى المطلق – بالنسبة للجوارى والعبيد – وجدنَ أنفسهن محرومات من وسائل الحماية والهويات التى توفرها العلاقات والاتصالات العائلية. وهكذا كان نشاطهن فى الإنتاج والإنجاب يحظى بالتسفيه أو التشويه؛ حيث إن أدوارهنَّ الاقتصادية والاجتماعية كانت تنتمى إلى مجال آخر. فمع افتقادهن العلاقات الأسرية التى كثيرا ما تساعد فى تحديد الحقوق والواجبات تجاه الآخرين، عاشت هؤلاء النساء خارج شبكة الأقرباء، وواجهن المجتمع دون التمتع بوسائل المساندة والحماية المعهودة. ومن هنا، فبإمكاننا ملاحظة كيف قام البعد الأيديولوجى فى صورته الخالصة بتحديد دور النساء فى بيئة تفتقر إلى العمليات الاقتصادية الأساسية والبنى الاجتماعية. إن العاهرات اللاتى تتم دراستهن فى الفصل الرابع، والجوارى فى الفصل الخامس شكَّلن نسبة ضئيلة من النساء المصريات، كما أن حياتهن لم تمثل على الإطلاق حياة بنات جنسهن، ولكن بسبب تهميشهن وأحادية البعد المشكِّل لوجودهن الاجتماعى، فإننا نجد فى دراستهن وسيلة إلى فهم مجموعة التوجهات التى شكلت وضع كل النساء فى مصر.

ثالثًا:

إن دراسة نساء الطبقة الدنيا وأنشطتهن الخاصة فرضت علينا استخدام سجلات المحاكم الشرعية استخداما كبيرا، إن المحكمة الشرعية كانت المؤسسة الوحيدة التى تضم سجلات متاحة للنساء من جميع الطبقات، وكانت هى المكان الذى يمكن للنساء فيه سرد حكاياتهن وتقديم شكاواهن. ومع أنه قد تمت الاستفادة من سجلات المحاكم الإسلامية لإلقاء الضوء على عالم النساء فى الأناضول فى القرن السابع عشر، فإن سجلات القرن التاسع عشر المصرية تعرضت للتجاهل.[٩] إن دراسة أندريه ريمون (André Raymond) التى تمثل علامة فى الدراسات عن القاهرة، قامت بتقصى المعلومات المتاحة تباعًا والمسجلة فى المحاكم الدينية فى أوائل القرن، ولكن الكثير مما هو متوفر من القضايا الخاصة بشؤون الأسرة والأعمال ما زالت فى انتظار المزيد من التناول الكامل، وقلما تم توظيفها،[١٠] ولعل ندرة معرفتنا عن كيفية عمل المحاكم فعليا والعاملين فيها وتطورهم بمرور الزمان تفسر تلك الظاهرة.

إن المحاكم الشرعية المصرية التى تبعت المذهب الحنفى منذ عام ١٨٠٥م خضعت للتغيير فى وظيفتها وتأثيرها عبر القرن التاسع عشر، وكانت هنالك علاقة وثيقة بين إجراءاتها واستقلالها وقوة قراراتها وبين تنامى سلطة الدولة وأثرها على النظام القضائى؛ فقد حفلت السلطة القضائية وتنظيم المحاكم الشرعية بتاريخ من الصراع والتعاون بين سلطة الدولة والنظام القضائى. فمع ازدهار السلطة المدنية كان نظام المحاكم الشرعية أحيانا يقوم بدور كأداة للسيطرة السياسية فى دعم سياسات الدولة وتطبيق تعليماتها، فى حين كان تراجع السيطرة والسلطة المركزية يمكِّن المحاكم الشرعية من تأكيد قدر ضئيل من استقلالها، بل واكتساب بعض امتيازات الدولة السياسية.[١١] إلا أنه على مدار الجزء الأكبر من التاريخ أعربت

المحاكم عن انصياعها للسلطة السياسية وخدمتها لأهداف الحكام ومصالحهم بلا تردد.

ولكن القرن التاسع عشر فى مصر شهد صراعًا متناميًا بين علماء الدين (العلماء) ورجال الدولة من أجل السيطرة على النظام القضائى؛ فخلال فترة الحكم العثمانى، أى منذ عام ١٥١٧م وحتى وصول محمد على إلى الحكم، كان موظفو المحاكم الشرعية يتم تعيينهم ويخضعون نظريا لإسطنبول، ووضع السلطان سليمان رجلا تركيا من فئة "قاضى العسكر" على رأس النظام القضائى المصرى، وتمثلت مهمته فى الإشراف على إدارة القضاء الشرعى بمساعدة أربعة قضاة برتبة ملازم أول، وتم تقسيم مصر إلى ٣٦ دائرة قضائية، وكان قضاة كل دائرة يعينون فى مناصبهم من قبل قاضى عسكر الأناضول. وكان يتم اختيار قاضى عسكر القاهرة والقضاة المحليين من بين القضاة المتحدثين بالتركية والعاملين فى خدمة الإمبراطورية العثمانية فى مناطق متفرقة. وعلى مدار القرن الثامن عشر كان لتراجع السيطرة المباشرة للعاصمة العثمانية على النظام القضائى أثره فى إضعاف دور القضاة فى النظام الإدارى العثمانى، وتم تمصير المحاكم تدريجيا، وبحلول عام ١٧٩٨ لم تتم الاستعانة بإسطنبول فى تعيين قضاة ٣٦ دائرة قضائية فى مصر، فيما عدا ستة قضاة بمن فيهم قاضى العسكر الذين تم اختيارهم من بين العلماء المتحدثين بالتركية. أما غالبية القضاة فتم اختيارهم من بين علماء الدين المصريين.[١٢] ولم تعد المحاكم الدينية يرأسها قضاة أتراك ممن تداخلت أدوارهم القضائية بالمهام الإدارية الخاصة بالإمبراطورية، وتم استبدال القضاة الموالين للقوة الإمبراطورية ليحل محلهم قضاة يتمتعون بصلات ومصالح محلية. وهكذا نالت المحاكم، مثلها فى ذلك مثل غيرها من البنى الإدارية فى تلك الحقبة، قدرا من الاستقلالية مع ضعف الحكم العثمانى فى مصر.

وفى أعقاب المحاولة القصيرة والمجهضة التى قامت بها قوات الاحتلال الفرنسى لفرض السيطرة على نظام المحاكم الشرعية فى أواخر القرن الثامن عشر، تحركت الدولة فى القرن التاسع عشر بقدر أكبر من الحرص والحذر، وكذلك بدرجة أكبر من الدقة سعيا وراء التحكم فى النظام القضائى. ومع احترامها الظاهرى لاستقلال المحاكم الشرعية أخذت السلطة المدنية تدريجيا فى تأكيد سيطرتها على موظفى المحاكم والعاملين فيها، ووضع مزيد من القيود على أحكامها. أما قاضى قضاة القاهرة الذى عينته إسطنبول بفرمان إمبراطورى، فقد قام بدوره بتعيين قضاة لكل المحاكم المحلية عدا الإسكندرية. وهكذا، فعلى الرغم من احتفاظ الإمبراطورية نظريا بقبضتها المباشرة على المحاكم الشرعية، فإن القاضى الذى عينه السلطان لم يكن بالضرورة قادرا على مباشرة أعمال منصبه، وخاصة عندما كانت الدولة المصرية فى صراع علنى مع إسطنبول. وبالتالى، فإن قضاة المحاكم الشرعية ممن أتوا من بين علماء الدين فى القاهرة والأقاليم تمتعوا بقدر من التحرر من التدخل العثمانى، ولكنهم خضعوا بلا شك لقدر أكبر من الضغوط من السلطات السياسية فى القاهرة والأقاليم، ولكن الدولة امتنعت عن اتخاذ أى تدخل صريح فى إجراءات التقاضى فى المحاكم الشرعية حتى عام ١٨٥٦، وذلك عندما توصل الخديوى سعيد إلى اتفاق مع إسطنبول مفاده أن كل القضاة فى مصر، عدا قاضى قضاء القاهرة، سيتم تعيينهم ودفع رواتب ثابتة لهم بواسطة الحكومة المصرية، كما تم نشر القواعد الإجرائية التى تلتزم بها المحاكم، وإلغاء نظام الشهادة فى المحاكم بما فيه من تفاصيل وتعقيدات. وفى النصف الثانى من القرن تم إخضاع موظفى المحاكم والعاملين فيها لمزيد من سيطرة الدولة، وجاء قانون تنظيم المحاكم الشرعية لعام ١٨٨٠ ليمنح خديوى مصر سلطة تعيين كل القضاة بما فى ذلك قاضى القاهرة، كما جاءت القوانين الجديدة لعامى ١٩٠٨ و١٩١١ لتوسِّع من سيطرة الدولة على التعليم الدينى وعلى الاعتراف بالعلماء وإجازتهم لتولى منصب القضاء.[١٣]

وخلال تلك الفترة ذاتها قامت الدولة بمد نفوذها على المحاكم الشرعية، وجاءت سلسلة القوانين الجديدة، وخاصة "قانون الفلاحة لسنة ١٨٣٠" و"قانون السياسة الملكية لسنة ١٨٣٧" و"القانون العام لسنة ١٨٤٩" وقانون العقوبات الجديد فى سنة ١٨٦٣، لتمثل جميعها إعلانًا لمواقف رسمية من قبل السلطة المدنية بشأن مجال المحاكم الشرعية وحدودها. ومن خلال الاعتراف بأن معظم الأمور الجزائية يتولاها أعضاء الإدارة المدنية، وأن جميع العقوبات حتى فى المسائل التى تقتصر على حكم القاضى، هى أمور تختص بها السلطات العلمانية، رسخت تلك القوانين بوضوح وبشكل رسمى دور الدولة فى العملية القضائية.

إن تطور القوانين المدنية صاحبه تأسيس المجالس والمحاكم المدنية التى تولت تدريجيًا إصدار الأحكام القضائية فى المسائل القانونية التى كانت متروكة فى السابق للمحاكم الشرعية. وعلى الرغم من إصدار الدولة أحكاما غير عادية فى مسائل جزائية وإدارية لفترة طويلة، فإن خلق أجهزة قضائية قائمة بصفة رسمية لها سلطتها المحددة أدى إلى تعميق وتنظيم سيطرة الدولة على إدارة شؤون القضاء. وفى العشرينيات والثلاثينيات من القرن التاسع عشر أسست الدولة عددا من الدواوين (الوزارات) الجديدة تتمتع بسلطات قضائية تمتد إلى الشؤون الجنائية والخلافات حول الملكية بل والشؤون المتعلقة بالأوقاف، وقد تم تأسيس محكمة عليا مدنية هى "مجلس الأحكام" فى نهاية أربعينيات القرن التاسع عشر، وأعقبته بسنوات قليلة إقامة مجالس قضائية شبيهة به فى أربع مناطق من الأقاليم المصرية، ومن خلال تعيين ممثلين من الإدارتين العسكرية والمدنية إلى جانب علماء الدين قامت تلك المجالس بتنفيذ قوانين الأراضى التى صدرت حديثًا. وأخيرا، ففى الفترة ما بين عامى ١٨٧٦ و١٨٨٣ تولت المحاكم المدنية الجديدة، والمحاكم المختلطة والمحاكم الوطنية (المحلية) مسئولية إدارة معظم القوانين المدنية وتنفيذها. أما

قوانين الشريعة فاقتصرت على مسائل الأحوال الشخصية من الزواج والطلاق والميراث والبنوة والوصاية والولاية والأوقاف.[١٤]

وعلى الرغم من أن القوانين والمحاكم المدنية المتنوعة لم تكن تصدر أحكاما رسمية فى مسائل قانون الأسرة، فإن مجرد وجود أنظمة للقضاء المدنى أدى إلى تأثير على مجال المحاكم الشرعية؛ حيث كان باستطاعة مسئولى الدولة – ممن لديهم السلطة القضائية – التدخل فى بعض الحالات كمحكمة استئناف لبعض الأحكام الصادرة عن المحاكم الشرعية، والتمتع بوسائل تطبيق القانون، فقد أصدر "حاكم سياسى" (أى قاض مدنى) حكما قضائيًا بتطليق امرأة فى قضية كانت المحكمة الشرعية سوف ترفضها بالتأكيد؛ حيث كان زوج تلك السيدة قد تركها خلال فترة غياب قصيرة مع توفير جميع احتياجاتها المادية.[١٥] وكان بوسع المسئول الرسمى ذى السلطة القضائية مواجهة سلطة القانون الدينى بشكل مباشر كما يرد فى تقرير يتضمن رأى المفتى فى القاهرة:

> (سئل) فى رجل عجز عن نفقة زوجته الحالية، فطلبته مرارا لدى بعض أهل العلم فلم يقدر، فطلبته لدى حاكم سياسى فأمره بالإنفاق فلم يجد ما ينفقه، فأمره بالطلاق فامتنع، فأحضر له آلة الضرب وخوَّفه، فقال لها أنت طالق بحضرة الحاكم وجمع من المسلمين، وبعد رجوعه من عند الحاكم أقر بذلك، فهل إذا انقضت عدتها وأرادت التزوج بغيره يسوغ لها ذلك وليس لمطلقها منعها من ذلك متعللا بأنه طلاق إكراه لا يقع؟ (أجاب) طلاق المكره واقع عندنا والله تعالى أعلم[١٦].

ويتضح هنا أن القاضى المدنى قد تدخل فى مسألة من اختصاص المحكمة الشرعية، بل قام بتوظيف أساليب (الإجبار) التى كانت محرمة فى القضاء الشرعى، وقد اعترف المفتى نفسه فى رده الموجز المحدد أن المحاكم الشرعية كانت فى وضع يكاد لا يتيح لها معارضة سلطة الدولة حتى عند تدخلها فى المجالات الخاصة بالمحاكم الدينية.

ومع أن الدولة كانت قادرة بالتالى وقائمة بتأكيد سيطرتها على العاملين فى المحاكم الشرعية وعلى إجراءاتها وأحكامها، فإن نظام المحكمة الشرعية احتفظ بنوع من الاستقلالية والنزاهة خلال الجزء الأكبر من القرن. وفى الوقت الذى تعرضت له أحيانا المحكمة الشرعية للاتهام بالفساد، مثلما حدث فى القضية التى قاضت فيها الدولة سنة ١٨٣٢ الوكلاء الذين استخدموا ممارسات مشبوهة فى أعمال التيسير والتسهيل، فإن المحكمة الشرعية حافظت على هوية خاصة بها منفصلة بقدر كاف عن الحكومة المركزية، كما احتفظت أيضا بقدر كاف من سمعتها كجهة عادلة، مما جعلها تظل مؤسسة شعبية.[١٧] إن عدد القضايا المحفوظة فى أرشيفات المحاكم (انظر الملحق) تقف دليلاً مقنعًا على أن المصريات والمصريين اعتبروا المحكمة الشرعية مؤسسة خاصة بهم ومكانا يلجأون إليه؛ فعلى سبيل المثال، نجد أن نساء الطبقات الدنيا اللاتى كانت الكثيرات منهن أميات وعلى غير علم بتفاصيل الإجراء القضائى، كثيرا ما جئن إلى المحكمة وحدهن لعرض القضية أمام القاضى المحلى، وعلى الرغم من العبء المادى الثقيل الممثل فى التكاليف والرشاوى ظلت المحكمة مكانا يتردد عليه أبناء الشعب. ومن هنا، يمكننا افتراض أن إجراءات المداولات القضائية ومضمونها كانت مألوفة ومريحة بالقدر الكافى لتشجيع غير النخبة على النظر إلى المحكمة باعتبارها مؤسستهم التى يلجأون إليها. إن القانون الإسلامى فى بعده التراثى المتخصص ظل بلا شك مجالاً خاصًا بحلقة صغيرة من النخبة المثقفة، ولكننا

نجد فى المحاكم الشرعية فى القرن التاسع عشر حدوث تداخل بين مجالات من ثقافة النخبة، وبين التراث الثقافى والترتيبات الاجتماعية الخاصة بالطبقات الدنيا فى الريف والحضر. وكان القاضى حلقة صلة بين تراثين ثقافيين؛ حيث كان تطبيق المبادئ الإسلامية يتجانس مع الاعتراف بالواقع الاجتماعى. إن انتشار مدى اللجوء إلى المحاكم الشرعية من قبل فئات سكانية متباينة يشهد على نجاح تلك الرابطة بين هذين العالمين.

إن التأثير الفعلى للقرارات الشرعية هو أمر يصعب تقييمه؛ فوثائق المحاكم لا تقدم سوى اليسير من المعلومات بشأن أسلوب تنفيذ حكم القاضى. وتوضح بعض القضايا من هنا وهناك أنه لم يكن بوسع المحاكم الدينية تنفيذ أحكامها، وخاصة فى وجه حكم مواز صادر عن السلطات السياسية. ومع ذلك، يمكننا الاستدلال أن المحكمة الدينية كانت أبعد ما تكون عن منبر للخطابة الجوفاء، حيث إن انتشار الممارسة القائمة على عرض الخلافات وتقديم الشكاوى إلى القاضى كان سيتضاءل لو كانت المحكمة لا تتمتع بأى قدر من الفاعلية والفعالية على الإطلاق. ولكن، ليس بوسعنا التيقن ما إذا كان قد تم تنفيذ أى قرار من قراراتها وأحكامها، كما أن القرارات القضائية لا تقدم فى حد ذاتها صورة دقيقة للمجتمع، حيث تمزج بين الاهتمامات الأيديولوجية وبين مقتضيات الحياة اليومية.

وهكذا، يكون نتاج قضية ما من قضايا المحاكم مسألة أقل أهمية للمؤرخة أو المؤرخ الاجتماعى مقارنة بكمٍّ المعلومات المتاحة. إن وثائق المحاكم تقدم نظرة متعمقة وقيمة إلى داخل علاقات الأسرة والملكية؛ حيث يتم تعريف المتقاضين تبعا لاتصالاتهم الأسرية، وكثيرا ما يتم وصف الأملاك بشيء من التفصيل. ومن خلال وضعها فى سياق تاريخى تكشف سجلات المحاكم من القرن التاسع عشر عن قصة مجتمع فى طور التكوين، فمع تشبعها بالقيم "الإسلامية" ووعيها بالعادات والأعراف المحلية، تبدو

المحاكم الشرعية فى موقع الدفاع عن طريقة حياة كان يتم استبدالها سريعا مع انجذاب مصر إلى المحيط الأوروبى برعاية الدولة المتجددة. وكان من بين علماء الدين العاملين فى المحاكم الشرعية وكلاء عملية تكوين الدولة الجديدة، كما كان من بينهم خصومها المعادون لها، الذين تمسكوا بالحقوق والواجبات التقليدية فى مواجهة تجاوزات الدولة والتفكك الاجتماعى، وبمجيئهم إلى المحكمة حاملين الدعاوى والشكاوى كان الفلاحون وفقراء الحضر فى مصر أبعد ما يكونون عن مجرد شاهدين سلبيين على تلك العملية، فمن خلال تتبع استخدامهم للمحكمة دفاعا عن حقوقهم السابقة ونظامهم الاجتماعى تتبين لنا صورة للمقاومة؛ حيث شكلت المحكمة الإسلامية منبرًا جوهريًا لبلورة استراتيجيات لتقليل تدخل الدولة وعواقب التغلغل الرأسمالى.

وفى الدراسة التالية التى تتناول النساء فى القرن التاسع عشر تمثل سجلات المحاكم مصدرًا معاصرًا قيما؛ حيث نجد أن محاضر القضايا ومجموعات الفتاوى تقدم لنا معلومات عن النساء من حيث الأملاك والعمل وعلاقات الأسرة، وصورة عامة معبرة عن وضع من الضغوط والتغير. إن النساء من جميع الخلفيات الاجتماعية حملن شؤونهن إلى المحكمة، ونادرا ما كانت نساء النخبة يظهرن شخصيا فى المحكمة، بل فضلن ترك شؤونهن فى أيدى الوكيل، أما الفلاحات ونساء الطبقة الدنيا الحضرية فعادة ما كنَّ يعرضن قضاياهن شخصيا أمام القاضى، فمن خلال بيع وشراء الأملاك وملاحقة اللصوص والمستدينين منهن والسعى للحصول على النفقة أو الطلاق، استخدمت النساء المحكمة للحصول على عون فى متابعة أعمالهن وشؤونهن الخاصة. وهكذا، فإن إجراءات التقاضى لا تسجل الأنشطة الاقتصادية للنساء فحسب، بل تصوراتهن بشأن حقوقهن فى ظل القانون.

ولكن سجلات المحاكم وفتاوى المفتى هى المصدر الرئيسى فقط فيما يتعلق بالجزء الأول من القرن التاسع عشر، فمع ما شهدته المحكمة الشرعية من تضييق لأحكامها، ومع فقدانها التدريجي لاستقلالها عن القوة المركزية، نلحظ تراجعًا تدريجيًا فيما تعكسه المحاكم الدينية من الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية على تنوعها، فبحلول السبعينيات من القرن التاسع عشر لم يتجاوز عمل هذه المحاكم وفعاليتها سوى مسائل الأحوال الشخصية، كما أن التغيرات العديدة التى طرأت على بنية المحكمة وإجراءاتها والعاملين فيها، يجعل المقارنات عبر الزمان لحالات التقاضى وتغير الأحكام وغيرها مقارنات لا معنى لها نسبيا. حقا إن ما شهده الجزء الأخير من القرن التاسع عشر من نشأة المحاكم المدنية، وتنامى جهاز الدولة أدى إلى تطويق وتحديد نطاق أنشطة المؤسسات "التقليدية" كالمحاكم الشرعية، مع نقل وظائفها إلى عدد من المؤسسات الجديدة. وفى الوقت الذى تتضمن فيه سجلات المحاكم قدرا أقل من المعلومات عن الحياة الاجتماعية والاقتصادية فى تلك الفترة، فإن ذلك يواكبه ظهور مصادر أخرى للمعلومات؛ حيث تبدأ الدولة بجهد متزايد فى عرض ومسح وتسجيل النشاط السكانى. وهكذا، مع مرور سنوات القرن التاسع عشر يزداد اعتمادنا على مواد صادرة عن جهاز الدولة بدلا من نظام المحكمة الشرعية، وهى مقاربة بحثية توحى بالفرضية القائلة بأن الدولة وخاصة فى شكلها الاستعمارى تزايد تأثيرها على سكانها، وأن السياسة الرسمية قد أخذت تلعب دورا واضحًا فى حياة النساء والرجال.

هوامش

---

(١) انظر/ی کتاب إدوار سعید عن "الاستشراق": Edward Said, Orientalism.

(٢) على سبيل المثال: Nadia Youssef, Women and Work in the Developing Society; and Fatima Mernissi, Beyond the Veil, Male-Female Dynamics in a Modern Muslim Society.

(٣) انظر/ی: Frederick Engels, The Origin of the Family, Private Property and the State, pp.94-146.

(٤) انظر/ی: Eli Zaretsky, Capitalism, the Family and Personal Life, p.93; and Karen Sacks, "Engels Revisited: Women, the Organization of Production, and Private Property", in Rayna Reiter (ed.), Toward an Anthropology of Women, pp.211-234.

(٥) انظر/ی: Eric Wolf, *Peasants*, pp.65-72.

(٦) انظر/ی: Jane Humphries, "The Working Class Family, Women's Liberation, and Class Struggle: The Case of Nineteenth Century British History", *RRPE*, ix, 3 (Fall 1977), 25-41; also Zilla Eisenstein, "Developing a Theory of Capitalist Patriarchy", in Z. Eisenstein (ed.), *Capitalist Patriarchy and the Case of Socialist Feminism*, pp.5-40.

(٧) Engels, *Origin*, pp.137-139, 221.

(٨) انظر/ی: Viana Muller, "The Formation of the State and the Oppression of Women: Some Theoretical Considerations and a Case Study in England and Wales", RRPE, ix, 3 (Fall 1977), 7-21; Michelle Zimbalist Roslado, "A Theoretical Overview", in M. Z. Rosaldo and Louise Lamphere (eds.), Women, Culture, and Society, p.36; and Sacks, "Engels Revisited", in Reiter (ed.), Toward an Anthropology, pp.211-234.

(٩) انظر/ی: Ronald C. Jenning, "Women in Early Seventeenth Century Ottoman Judicial Records", JESHME, 18 (January 1975), 53-114.

(١٠) André Raymond, Artisans et commerçants au Caire au XVIIIe siècle

---

كما نجد اعتمادًا كبيرًا لدى تيرينس والتز على سجلات المحاكم فى الدراسة المقدمة عن تجارة الرقيق فى القرنين الثامن عشر والتاسع عشر، انظر/ى: Terence Waltz, Trade between Egypt and Bilad as-Sudan, 1700-1820.

(١١) انظر/ى: Emile Tyan, Histoire de l'organisation judiciare en pays d'Islam, pp.11-12.

(١٢) انظر/ى: Raymond, Artisans, p.418; and also Déscription de l'Egypte, état moderne, vol. 2, part 2, p.475.

(١٣) Chafik Chehata, Droit Musulman, p. 28; Gabriel Baer, Studies in the Social History of Modern Egypt, pp.130-131. وكذلك: عبد المجيد محمد الحفناوى، تاريخ القانون المصرى، ص٤٦٦-٤٦٧.

(١٤) أحمد فتحى زغلول، المحاماة، ص١٥٩-١٦٥، ١٨٥-١٨٧، وكتاب الحفناوى، تاريخ القانون المصرى، ص٤٦٣-٤٦٤. وكذلك: Farhat Ziadeh, Lawyers and the Rule of Law and Liberalism in Modern Egypt, pp.12-15.

(١٥) محمد العباسى المهدى، الفتاوى المهدية فى الوقائع المصرية، المجلد الأول، ٨ ذو القعدة ١٢٦٥هـ/١٨٤٩م، ص٢٢.

(١٦) المصدر السابق، المجلد الأول، ٢٠ ربيع الثانى ١٢٦٥هـ/١٨٤٩م، ص١٥٤.

(١٧) زغلول، المحاماة، ص٢٤٩-٢٦٦.

الفصل الأول

المحراث والنصيب: النساء والإنتاج الزراعى والملكية

"إلنسا مفصل اعوج قال لولاه اعوج ما كانش يضم".

مثل مصرى (أحمد تيمور، *الأمثال العامية*، ٢٩٤٠، ص٤٨٩)

"عمر النسا ما تربى عجل ويحرت".

مثل مصرى (أحمد تيمور، *الأمثال العامية*، ١٩٦١، ص٣٣٢)

على مدار القرن التاسع عشر، ظلت مصر مجتمعا زراعيا أساسا؛ حيث كان يتم إنتاج معظم ثروة البلاد فى الريف، كما كانت غالبية السكان يعيشون فى الريف. وبينما تضاعف عدد سكان مصر ثلاثة أضعاف ما بين عامى ١٨٠٠ و١٩٠٠، من ٣,٨٠٠,٠٠٠ ألف نسمة إلى ١١ مليون نسمة، مع تزايد نسبة السكان المقيمين فى المدن بدرجة أقل من ١٠ لتصبح النسبة ١٤-١٥% خلال نفس الفترة.[١] وقد واصلت الغالبية العظمى من المصريين الحياة فى القرى الصغيرة العديدة على جانبى نهر النيل وفى منطقة الدلتا الخصيبة؛ حيث زرعوا الأرض لتحقيق اكتفائهم الذاتى ولإنتاج فائض زراعى يمثل القدر الأكبر من دخل الدولة من الخارج، وكذلك بما يضمن حياة المواطنين داخل البلاد. وخلال ذلك القرن وما شهده من تحول شامل لوجه الريف المصرى بفعل المحاصيل الجديدة والتطور التكنولوجى، والتغيرات التى طرأت على أنماط حيازة الأراضى، وتنامى تدخل الدولة،

وفوق هذا وذاك حدث الاندماج المتسارع فى الاقتصاد العالمى، مما كانت له نتائجه التى وقعت على الأسرة الريفية باعتبارها الوحدة الاجتماعية والاقتصادية الأساسية.

إن الأسرة الريفية – أكثر من الدولة أو الوحدة التجارية أو النقابية – هى التى كانت تقوم بتقسيم أدوار العمل وتنظيم معظم جوانب حياة أفرادها، فكانت الأسرة الريفية هى المنتجة والمنجبة والمستهلكة، ولكن المنطق الداخلى الذى كان يوجهها لم يكن هو منطق المشروع الرأسمالى. وكما نجد فى دراسة تشايانوف (Chayanov) فإن الفلاح المنتج لم يكن يصبو إلى تحقيق أقصى الأرباح، بل إلى تحقيق "توازن بين العمل والاستهلاك" حيث يتم الموازنة بين توفير المطالب الاستهلاكية للأسرة وعناء العمل المطلوب لمواجهة المزيد من الاستهلاك.[٢] إن الأسرة الفلاحة حققت دمجا وتوازنا بين مطالب الإنتاج – أى العمل الزراعى الفعلى – ومطالب الإنجاب/إعادة الإنتاج الخاصة بأوضاع الحياة – رعاية الأطفال والمسنين والمرضى، وتوفير المأوى والمأكل – مع تقوية الروابط بين الفئات التى تعمل وتستهلك وتلك التى يقتصر دورها على الاستهلاك فقط بسبب عوامل السن أو الصحة. إن الأسرة الفلاحة فى نموذجها المثالى لم تعرف تقسيما بين البيت والعمل، حيث كان المنزل والأرض يشكلان مجالا واحدا للنشاط، ولم توجد خطوط فاصلة تميز بين الإنتاج والإنجاب والاستهلاك.

ومع أن الأسرة الفلاحة فى مصر القرن التاسع عشر كانت تشكل وحدة خفية للإنتاج والاستهلاك ذات منطق داخلى وسلطة تحكم خاصة بها، فإنها لم تكن سوى جزء من نظام اقتصادى أوسع. إن انتشار الأسرة الفلاحة المنتجة، ذات النظام الداخلى الخاص بها والمكتفية ذاتيًا إلى حد ما، لا يمكن فى حد ذاته أن يحدد معالم هذا النظام. إن نمط مصادرة الإنتاج والعمل الفلاحى الذى يفوق إشباع ضرورات الحياة بواسطة طبقة تتمتع بالسيادة

والسيطرة، أدى إلى التأثير على بنية البيت الفلاحى وإحداث تحولات فيه، كما أن إنتاج البضائع بغرض المبادلة والمقايضة فى السوق المحلى، أدى بالمثل إلى تغيير التوازن الأسرى الداخلى بين العمل والاستهلاك والذى كان يتم استجابة للاحتياجات الأسرية. كما أن أشكال التدخل التى كانت تمارسها الدولة والأسواق العالمية القائمة على دعم محاصيل وأساليب زراعية بعينها، هى أمور كانت لها تداعياتها المحسوسة حتى فى أكثر بيوت الفلاحين عزلة. إن نموذجى "الاقتصاد الفلاحى" أو "نمط الإنتاج المنزلى" فى تركيزهما المقتصر على آليات العمل فى الأسرة فى حد ذاتها يفشلان فى وضع الفلاح المنتج ضمن سياق أوسع، بما يوحى بالتالى بأن الوحدة الفلاحة ظلت ساكنة غير متغيرة، فأدت نشأة الرأسمالية فى نهاية الأمر إلى تخطيها أو القضاء عليها تماما.(٣)

إن النظام الداخلى للأسرة فى مصر القرن التاسع عشر كان بالقطع متأثرا، بمطالب الدولة فى صورة الضرائب المفروضة على الإنتاج الزراعى ونصيب الطبقة الحاكمة التى كانت تستمد حياتها أساسا من الفائض الزراعى، وكان جزء من الوقت المخصص للعمل الأسرى يتم توجيهه نحو إنتاج المنتجات الزراعية والحرفية للسوق المحلية، وهكذا، فبينما كان فى وسع الأسرة الفلاحة الحفاظ على سيطرتها على نظام الإنتاج والاستهلاك فيها إلا أن مستوى الإنتاج الذى يفوق احتياجاتها لم يكن مجرد مسألة ترتبط بقرار يتم اتخاذه بشأن زيادة مستوى استهلاك الأسرة من عدمه. وفى سبيل تحقيق مطالب الدولة ومسئوليها، وكذلك مطالب ملاك الأراضى، ومن أجل توجيه ولو قدر من الإنتاج نحو المبادلة قامت الأسرة الفلاحة بتنظيم عملها بما يتفق مع اعتبارات خارجة عن احتياجات الأسرة، كما أن عمل الفلاحين والفلاحات الذى يزيد على ما تحتاجه لضمان رزقها كان يتم الاستيلاء عليه فى شكل العمل بالسخرة فى مشروعات الرى الخاصة بالدولة وأراضى

مسئولى الدولة، بالإضافة إلى العمل فى العزب الخاصة والمزارع الكبيرة. ولكن، فيما عدا تلك المطالب بوجود فائض فى الإنتاج والعمل الإضافى، لم تهتم الدولة أو كبار ملاك الأراضى بتنظيم حياة الفلاحين المنزلية، وظلت الأسرة هى الوحدة الاقتصادية الأساسية التى يعمل أفرادها لإنتاج المنتجات التى توفر متطلبات الرزق والمقايضة والضرائب. وهكذا، بينما لم تكن الأسرة بأية حال من الأحوال وحدة مشتملة على ذاتها، فإنها احتفظت بدرجة من الاستقلالية فى تنظيم عملية إنتاجها واستهلاكها.

وكانت الفلاحة فى الأساس عضوة منتجة فى تلك الأسرة، فكانت أنشطتها فى الإنتاج الزراعى والحرفى تتم فى سياق الأسرة الفلاحة، مع ما كانت تعكسه أدوارها أيضا من تنوع فى وظائف مجموعة الأسرة، وكانت حياة الفلاحة، باعتبارها عاملة زراعية وحرفية وتاجرة وقائمة على حفظ الأطعمة ومنجبة للأطفال والقائمة برعاية الصغار والكبار، حياة تنسج خيوطًا عديدة فى أسرتها، وكان عالمها مثله فى ذلك مثل عالم الفلاحين من الرجال لا يتشكل بفعل متطلبات الإنتاج المادى فحسب، بل وكذلك بفعل البنى الاجتماعية والهياكل القانونية المتحكمة فى الأسرة. وقد كانت المرأة الفلاحة فاعلة وخاضعة فى مجال العادات والتقاليد، والقواعد القانونية التى تحكم علاقات الملكية، والقرابة والعلاقات الجنسية داخل الأسرة، وبين مجموعات الأسر، وعند تتبع دور المرأة الريفية نجدها داخل "الاقتصاد المنزلى" أى داخل مجموعة الإنتاج والاستهلاك الأسرى، وهى الوحدة الأساسية للمجتمع. ويتعين النظر إلى الأسرة الفلاحة بدورها داخل سياق أنماط الإنتاج الزراعى التى شكلت دورها الاقتصادى، وكذلك داخل الأعراف الاجتماعية الراسخة، والقواعد القانونية التى كانت تنظم أنشطة تلك الأسرة.

وبالطبع، لم تنج الأسرة من التغييرات التى فرضتها أحداث القرن التاسع عشر؛ حيث أثر تطور الزراعة فى مصر تأثيرًا عميقًا على عمل

النساء وأوقات فراغهن؛ حيث إن المحاصيل المزروعة، وأنماط ملكية الأراضى، والتعريفات القانونية، والقوة السياسية التى أثرت على العلاقات الاجتماعية فى الريف، كانت لها تبعاتها على جميع المؤسسات الاجتماعية بما فيها الأسرة. وفى سبيل فهم تجربة المرأة الفلاحة فإننا نحتاج بالتالى إلى استعراض تاريخ الزراعة فى القرن التاسع عشر، وخاصة فيما يتعلق بالتغيرات التى طرأت على حيازة الأراضى وتشغيل العمالة التى شكلت الخلفية للتحول الذى حدث للأسرة الفلاحة.

إن توصيف الزراعة المصرية بل والاقتصاد والمجتمع المصرى ككل خلال القرن التاسع عشر يظل موضوعا مثيرا للجدل. إن عملية اندماج الاقتصاد المصرى داخل النظام العالمى فى تلك الفترة هى مسألة يعترف بها معظم من كتبوا فى هذا الموضوع، مع وجود قدر ضئيل من الاتفاق حول طبيعة وسرعة هذا الاندماج أو آثاره على المجتمع بصورة عامة، وعلاقات الإنتاج فى مجال الزراعة بشكل خاص. فمن ناحية نجد أنه على الرغم من هذا الاندماج يتم النظر إلى المجتمع المصرى باعتباره ساكنا وغير متغير فى الأساس، حيث لم يتم المساس بالمؤسسات الاجتماعية وغالبية السكان خلال سنوات القرن التاسع عشر، وهى ظاهرة "ارتبطت بأنه خلال تلك الفترة لم تتحول مصر من مجتمع زراعى إلى مجتمع صناعى"؛[٤] حيث إن التغير الاجتماعى بعيد المدى فى تأثيره، لا يمكن أن يحدث إلا نتاجا للتحول الصناعى، فالاندماج داخل الاقتصاد العالمى عبر تنامى القطاع المهتم بالتصدير قد فشل فى تحويل السمة الرئيسية للمجتمع.

وهنالك رأى مختلف يعتبر نشأة الاقتصاد المهتم بالتصدير والذى يقوم على زراعة القطن وتصديره هو القوة المحركة للتغير الاجتماعى. وتؤكد دراسة عيسوى أن "التحول من اقتصاد الرزق إلى اقتصاد مهتم بالتصدير يصاحبه انهيار البنى التقليدية الإقطاعية أو المجتمعية أو القبلية، فتتفكك

الروابط التى تربط الفرد بالقرية أو القبيلة تدريجيا أو تتقطع فجأة بعنف، ويصبح العمل بضاعة متحركة قابلة للتسويق".(٥)

ومع أن الفكرة القائلة بأن الاندماج داخل الاقتصاد العالمى هى فكرة صحيحة كانت تستدعى درجة كبيرة من التغير الداخلى، إلا أن التفسير الذى قدمه عيسوى يظل غير مكتمل من عدة أوجه: أولا، إن مناقشته "الاقتصاد المهتم بالتصدير" تفتقر إلى توصيف دقيق لطبيعة التغلغل الرأسمالى، فطبقا لما يراه قامت مصر بتكوين والحفاظ على اقتصاد مهتم بالتصدير بفضل ضيق أفق الحاكم المحلى جنبًا إلى جنب غياب الاستقلال السياسى، وكذلك بالطبع بسبب الهيمنة السياسية والاقتصادية للغرب. وهكذا، فدون تحليل الآلية الفعلية للتغلغل الرأسمالى فى اتصاله بالواقع الداخلى (بخلاف رد الفعل السياسى للطبقة الحاكمة)، فإن التحول الاجتماعى الناتج لم يأت سوى "مصاحبا" للتغير الاقتصادى. إن غياب الاهتمام إلى السمة الخاصة بالتغلغل الرأسمالى فى مصر يكتسب نوعا من السلبية من جانب المجتمع المصرى. إن التحولات الاجتماعية حدثت - شئنا أم أبينا - بفعل التطورات الاقتصادية، حيث يبدو أن الطبقات الاجتماعية المصرية، وخاصة الفلاحين، قد خضعوا للنظام الجديد بلا تذمر يذكر، ويتم تجاهل الفكرة القائلة بأن البناء الطبقى الداخلى بل وأن مقاومة الفلاح ربما تكون قد شكلت تاريخ التغلغل الرأسمالى.

ويوجد كتّاب آخرون ممن التفتوا إلى مسألة التغلغل الرأسمالى، وبالأخص إلى تأثيره على المجتمع المحلى. إن التحرك نحو زراعة القطن من أجل التصدير، والتى بدأت فى الأربعينيات من القرن التاسع عشر، أثّر فى المجتمع الريفى، ولكن ما المعالم السائدة لنظام الإنتاج الزراعى الناشئ؟ لقد شهد القرن التاسع عشر تنامى التحول التجارى الطارئ على النشاط الزراعى المصرى، وتزايد الفروق ما بين الفلاحين بناء على مساحة

الأراضى التى كانوا يتحكمون فيها، ونشأة طبقة تعمل مقابل أجر مدفوع، وهى كلها نقاط توحى بالنظام الرأسمالى، ومن جانب آخر نجد أن بعض الخصائص المميزة لهذا التطور صوب الرأسمالية، وعلى رأسها أنه كان "نظاما رأسماليا دون رأسماليين زراعيين محليين"[٦] هى خصائص أدت إلى اتسام النشاط الزراعى المصرى بسمة "النظام الرأسمالى الاستعمارى المتخلف".[٧] إن ما ميز هذا النوع من الرأسمالية "المتأخرة" هو دور الدولة فى بدايات عملية تراكم رأس المال والتدخل المباشر للدولة فى علاقات الإنتاج فى الريف بما استتبعه من فرض وإجبار سياسى أكثر منه اقتصادى. فمع تغلغل الرأسمالية مع زراعة القطن من أجل بيعه فى السوق العالمى، حدث تحول لعلاقات الإنتاج ما قبل الرأسمالية فى الريف، ولكن الدور المركزى للدولة وبقاء كثير من أشكال الاستغلال ما قبل الرأسمالية حال دون التحول إلى نظام رأسمالى كامل.

ويمكن تقسيم هذه العملية إلى أربع فترات من التطور الواضح وغير المتقطع، وهو تقسيم يتم أساسا بناء على أنماط حيازة الأراضى والطلب الخارجى على العمالة من الفلاحين، وهما جانبان عكسا نشأة المحاصيل والتكنولوجيا التى صاحبت الانتقال بخطى ثابتة نوعا ما إلى النشاط الزراعى للمحاصيل النقدية.[٨] ونجد فى الفترة الأولى (١٨٠٠-١٨٢٠م)، وغداة نشأة النشاط الزراعى التجارى على نطاق واسع، ميل الأسرة الفلاحة إلى التحكم فى الأرض التى كانت تقوم بزراعتها والعمالة التى كانت توظفها؛ حيث ظلت قطع الأراضى العائلية الصغيرة هى القاعدة، ومع استمرار العمل بالسخرة إلا أنه كان يتم عادة محليا دون أن تتأثر حياة وعمل الأسرة بغياب أفرادها ممن يتمتعون بالقوة البدنية اللازمة. وخلال الفترة الثانية (١٨٢٠-١٨٥٠م) كانت نشأة الدولة القوية الموحدة تحت حكم محمد على، وبداية زراعة القطن بشكل ملحوظ، بما ترتب عليه من عدد من السياسات الحكومية

التى أضعفت حيازة الفلاحين للأراضى، كما أضعف الأسرة الفلاحة بتعريضها لقدر من العمل بالسخرة والتجنيد فى الجيش مما حرم الأسرة من أكثر أعضائها إنتاجية. وبينما كانت سلطة الدولة فى حالة انحسار بحلول عام ١٨٥٠م، شهدت الفترة الثالثة (١٨٥٠-١٨٨٢م) تصاعد قوة النخبة من كبار ملاك الأراضى وذلك على حساب الفلاحين، حيث اعتدوا على مزيد من أراضى الفلاحين وطاقاتهم فى صورة العمل الخادم، وقد أدت الطفرة فى إنتاج القطن فى الستينيات والسبعينيات من القرن التاسع عشر إلى الإسراع فى هذه التوجهات الجديدة مع تزايد الطلب على الأرض والعمالة بدرجة يصعب إشباعها. أما الاحتلال البريطانى سنة ١٨٨٢م والذى يمثل بداية الفترة الرابعة (١٨٨٢-١٩١٤م)، فقد أتى بنظام حكم استعمارى لم يتلاعب كثيرا بأنماط حيازة الأراضى، متقبلا فقدان الفلاحين لأراضيهم فى عملية مستمرة اعتبرها الاستعمار سمة ضرورية لتحالفه مع النخبة من ملاك الأراضى، كما أن الحكم الاستعمارى لم يضع حدا للعمل بالسخرة، ولكن كان كثير من الأعمال التى تتم فى إطاره قد انتقلت إلى العمالة الخادمة فى أراضى الأملاك والمزارع الكبيرة. ومع خضوع البلاد للإدارة الاستعمارية، أخذت الدولة تتدخل كأمر واقع وبشكل منتظم فى النشاط الزراعى المصرى، ولا سيما فى تعزيز وتحسين البنية التحتية ذات الأهمية القصوى بالنسبة لمحصول القطن الذى ظل يحتل موقعا مركزيا فى الاقتصاد المصرى.

ومع أن بعض الأحداث التى فصلت تلك الفترات إحداها عن الأخرى – مثل صعود محمد على إلى الحكم، والغزو البريطانى، وغيرها – جاءت بتغييرات قاطعة فى البنى السياسية للبلاد، إلا أنه من الأفضل النظر إلى تلك الفترات الأربعة، على المستوى الاقتصادى والاجتماعى، باعتبارها مراحل من التطور لا نقاط فاصلة تاريخيا. إن الرأى الذى يرد فى دراسة كيونو (Cuno) معارضا النظر إلى قانون الأراضى لعام ١٨٥٨ على أنه نقطة

انطلاق للملكية الخاصة فى مصر،[٩] هو رأى يمكن تعميمه بحيث يضم معظم معالم النشاط الزراعى المصرى، من حيث المجيء بمحاصيل وتقنيات جديدة، والتغييرات التى طرأت على نظام حيازة الأراضى، والطلب الخارجى على العمالة الفلاحة، وهى أمور عكست كلها التطور المستمر فى مجال زراعة وادى النيل بما يتماشى مع مقتضيات السوق العالمى. ولكن خصائص التاريخ الزراعى المصرى تدين بالكثير أيضا إلى بعض المعالم المحلية؛ حيث إن القوانين والأعراف التى تحكمت فى الاستغلال الزراعى، وبنية الأسرة الفلاحة، وطول فترة المقاومة والتمرد من جانب الفلاحين والفلاحات عملت كلها كذلك على تشكيل تاريخ الريف فى القرن التاسع عشر.

١٨٠٠-١٨٢٠: الزراعة والصناعة الريفية قبل محمد على

فى الفترة السابقة على صعود زراعة القطن، كانت الأسرة الفلاحة تزرع مزيجا من المحاصيل بما يضمن لها البقاء ودفع الضرائب والوجود فى السوق المحلى. ونظرا لاستخدام نظام الأحواض فى الرى، كانت غالبية الأراضى الزراعية تقع بطول نهر النيل، وتعتمد على سلسلة من مياه السدود والترع فى توجيه الفيضان السنوى لنهر النيل، وكان الكثير من المحاصيل التى يتم بذرها بعد الفيضان، أى فى نوفمبر وديسمبر، تتطلب قدرًا قليلاً نسبيا من السماد أو العمل، وكان العمل الشاق الخاص برفع المياه من النهر ضروريا أساسا بالنسبة للمحاصيل الصيفية. وكان اكتفاء الأسرة يعتمد على المحاصيل الشتوية من فول وعدس وحمص وبصل، والتى تتم زراعتها فى الفترة ما بين شهرى ديسمبر ومارس، وكذلك كان يعتمد على محصول الذرة المتصل بموسم الفيضان والذى تتم زراعته من شهر أغسطس إلى نوفمبر. وجنبا إلى جنب المحاصيل المخصصة للاستهلاك العائلى كانت تتم زراعة

قمح الشتاء والشعير من أجل تسديد الضرائب، والبيع فى السوق المحلى كلما سمحت بذلك معدلات الضرائب المفروضة. كما كانت تتم زراعة الكتان والتبغ، وهما من المحاصيل الشتوية التى تحتاج إلى أرض مغمورة بالمياه وبالتالى تحتاج إلى الرى، وكانت وقودا للصناعة المحلية.(١٠) وهكذا حققت الأسرة الفلاحة توازنا فى مزيج المحاصيل التى تقوم بزراعتها بما يغطى متطلباتها المتنوعة من استهلاك خاص وضرائبى وإنتاج بسيط للسوق المحلى. وكانت المحاصيل الشتوية، وتلك المرتبطة بالفيضان والتى تتم زراعتها من شهر أغسطس إلى مارس تتيح لأفراد الأسرة قدرا من الوقت والحرية للقيام بأعمال أخرى فى الصيف خارج نطاق الموسم، وكانت بعض هذه الأعمال تخضع لفئة "الملتزم" (جامع الضرائب الزراعية) الذى كان يستخدم نظام السخرة أو أشكالاً من الإجبار الاقتصادى فى تشغيل العمال فى زراعة المحاصيل التى كانت ترتبط بشهور الجفاف ما قبل الفيضان.(١١) وكانت زراعة القطن والأرز ونبات النيل (النيلج) وقصب السكر تتطلب الرى خلال موسم نموها الصيفى، أما العمل المطلوب عند انخفاض مياه النيل فكان متذبذبا، فبينما تحتاج المحاصيل الشتوية إلى ما بين ٨ أيام، ٨٦ يوم عمل لكل فدان من الأرض المزروعة نجد أن العمل المطلوب فى زراعة القطن يرتفع إلى ٥٠٠ يوم عمل لكل فدان مزروع.(١٢) وكان يتم توجيه المحاصيل الصيفية أساسا نحو الصناعة والتصدير؛ فكان يتم تصنيع القطن وقصب السكر محليا وعادة فى مشروعات يديرها "الملتزم" نفسه، فى حين كان يتم تصدير معظم محصول الأرز ونبات النيلج إلى الخارج.(١٣) إن الزراعة المحدودة للمحاصيل الصيفية كانت – كما هو واضح – مصدرا للربح بالنسبة لفئة "الملتزمين".

ومع إمكانية قيام الأسرة الفلاحة بتنظيم العمل والإنتاج تبعا لرغبتها بما يضمن الاكتفاء الذاتى للأسرة ومواجهة الالتزامات الضرائبية، فإن التدخلات

السياسية وتقلبات الطبيعة كان يمكنها معا الضرب بالحسابات المنطقية عرض الحائط. ففى الفترة ما بين عامى ١٧٨٠ و١٧٩٨م أدت السنوات المتتالية من الحصاد القليل إلى قلة فى الطعام بل وحدوث مجاعة فى الريف.[١٤] وعند انخفاض منسوب مياه النيل وتحول الأرض إلى أرض غير صالحة للزراعة كانت أسر الفلاحين تترك بيوتها وتنتقل إلى قرى أخرى أو إلى مدينة القاهرة،[١٥] وكانت التقلبات السياسية عبئا ثقيلا على موارد الفلاحين، حيث فرض المماليك المحاربون ضرائب بالغة الارتفاع فى نهايات القرن الثامن عشر مما دفع أحيانا بالفلاحين الفقراء إلى الفرار، بل وحتى فى أفضل الأحوال عندما لم تكن الحرب السياسية تعرقل عملية الإنتاج الزراعى وانتقاله، فإن غياب التحكم الفعال للدولة فى هذا المجال كانت له تداعياته فى الريف. فبحلول نهاية القرن الثامن عشر – على سبيل المثال – كان كثير من السدود قد نالها الإهمال، وقد كانت الدولة نظريا هى المسئولة عن صيانة السدود "السلطانية" فى حين كانت القرى تقوم بالاعتناء بالسدود "البلدية"، ولكن إهمال الحكومة لمسئولياتها ألقى بعبء صيانة كل السدود على كاهل القرى. كما أن تنظيم الرى أصبح أكثر فوضى وأقل مركزية، فشاعت الخلافات بين القرى على حقوق استخدام المياه.[١٦] ونظرا لغياب فاعلية سلطة الدولة والنزاعات السياسية وتقلبات الطبيعة، كانت الأسرة الفلاحة أبعد ما تكون عن تشكيل وحدة اقتصادية منعزلة.

كما أن أنظمة حيازة الأراضى تحكمت فى الإنتاج الفلاحى، فكانت الدولة هى صاحبة الحق فى كل الأراضى الزراعية، وكان "حق التصرف" موزعا بين "الملتزمين" والفلاحين، وكان "الملتزمون" مسئولين عن جمع "الميرى" (ضريبة الأراضى) للحكومة المركزية من "الالتزام" (ضريبة المزارع) الخاضعة لسيطرتهم، أما دخلهم فكان محصلة "الفائض" أى الاختلاف بين ما أمكنهم انتزاعه من الفلاحين وبين "الميرى" الذى يدفعونه

للدولة. إضافة إلى ذلك، كان يتم تخصيص جزء من "الالتزام" أى "أرض الوسية" ليقوموا بزراعتها لحسابهم الخاص، والتى كان يمكنهم تأجيرها أو استغلالها مباشرة بواسطة السخرة أو العمالة المأجورة.(١٧) وبحلول بدايات القرن التاسع عشر أصبحوا بدرجة ما طبقة من ملاك الأراضى المتغيبين عنها، وبلغ عددهم حوالى ٦٠٠٠ "ملتزم" يعتمد كل منهم على الشيوخ المحليين وغيرهم من المستخدمين للإشراف على الإنتاج الفلاحى. وكانت أراضى "الالتزام" التى سبق التحكم فيها لفترة تتراوح بين عام واحد وعامين قد تحولت إلى ملكية قابلة للتوريث والتصرف، كما أصبح "الملتزمون" يشكلون فئة مميزة تتمتع بقدر معتبر من السلطة السياسية.(١٨) وفى الوجه البحرى كانت "أرض الفلاح" فى إطار "الالتزام" مقسمة إلى أجزاء ثابتة تتم زراعتها وانتقالها داخل العائلة، أما فى الوجه القبلى حيث كان التباين فى الفيضان يغير من الأماكن الصالحة للزراعة من عام إلى عام، كانت كل أسرة تنال جزءا محددا من الأراضى المتاحة كل عام،(١٩) وظل دور شيخ القرية ودور المجتمع محوريا فى كلا الحالتين؛ حيث كانت القرية بأكملها مسئولة عن الضرائب المفروضة عليها؛ كما كان يتم توزيع العمالة بالسخرة تبعا لقرار الشيوخ المحليين.

وكانت غالبية الفلاحين تتمتع بحق التصرف فى جزء من "أرض الفلاح"، وكانت تلك القطع من الأراضى هى المساحة التى مارست عليها الأسرة الفلاحة السيطرة التامة على عملية الإنتاج من الحرث إلى الحصاد، كذلك كانت القرارات بشأن المزج بين المحاصيل المختلفة والوقت الموجه للعمل محكومة جميعها بمتطلبات المعيشة، وتنوع الضرائب المفروض دفعها للملتزم والتى عادة ما كان يتم تسديدها فى صورة القمح والشعير، كما كان العديد من أفراد الأسرة يعملون فى "أرض الوسية" باعتبارهم مستأجرين أو مزارعين أو من العمال بالسخرة أو الأجرة. وفى الحالات القائمة على

الإيجار، كان الفلاحون المنتجون يحصلون على حق فى قطعة أرض يستأجرونها لعام أو أكثر مع تمتعهم بحق اتخاذ القرارات بشأن المحاصيل المزروعة فيها، كما كان نظام "المزارعة" شائعا أيضا فى "أرض الوسية" التى كان يتم إيجارها إما للشيخ أو العمدة، أو تتم زراعتها بنظام "المزارعة" تحت سلطة الملتزم، فكان الملتزم أو الشيخ يوفر الأرض والبذور، وفى موسم الحصاد كان يتم جمع الحبوب فيحصل الفلاح المزارع على نسبة تتفاوت بين ثلث المحصول وربع المحصول،[٢٠] وكان يتم استغلال بعض أراضى الوسية مباشرة بواسطة الملتزم الذى كان "القائمقام" يعيش على أرض الوسية ويشرف على إنتاجها باستخدام العمالة المأجورة، أو بالسخرة ممن كان يأتى بهم الشيخ المحلى، أو من العمالة غير المأجورة من الفلاحين الذين كانوا يعتمدون على الشيخ فى معيشتهم.[٢١] ونظرا لتحكم معظم الفلاحين فى أجزاء مما عرف باسم "أرض الفلاح" التى كانوا يزرعونها بالمحاصيل الغذائية، فإن متطلبات العمل فى أرض الوسية أدت بلا شك إلى إبعاد أفراد الأسرة الأقوياء بدنيا عن قطع الأراضى الخاصة بأسرهم. إن العمل الصيفى فى أرض الوسية فى إنتاج محاصيل القطن أو الأرز أو النيلج كانت تتراجع فى الفترات خارج الموسم لصالح المحاصيل الغذائية، مع إمكانية تشغيل الفلاحين فى العمل الشتوى أيضا. وسواء كان العمال يعملون بالأجر أو بدون أجر وبالسخرة أو كانوا من المزارعين، فإن جزءا من عمل الأسرة كان ينقضى فى زراعة المحاصيل الموجهة إلى الصناعة أو التصدير لصالح "الملتزم".

إن التجارة والصناعة المعتمدة على إنتاج الريف أوجدت صلة بين الأسرة الفلاحة وبين نظام اقتصادى أكثر تعقيدا من النظام الخاص بمعيشة تلك الأسرة، وكان يتم تكريس جزء من الوقت الخاص بعمل الأسرة لإنتاج البضائع الموجهة إلى السوق المحلى أو التصدير. وفى القرن الثامن عشر

كان الأرز على رأس الصادرات المصرية إلى إسطنبول وسوريا. وإذا أخذنا فى الاعتبار أن نصف الصادرات المصرية كلها ظلت فى إطار الإمبراطورية العثمانية، فإن تجارة الأرز مع الشرق كانت بالغة الأهمية بالنسبة للاقتصاد المصرى.[٢٢] أما المركز الثانى من حيث الأهمية – إذا استبعدنا التجارة المربحة العابرة فى البن والبهارات – فكان من نصيب قماش الكتان الموجه إلى إسطنبول وسوريا والمغرب وأفريقيا والجزيرة العربية. كذلك كان يتم تصدير قماش القطن الخام إلى الجزيرة العربية والمغرب وأفريقيا وأوروبا، وذلك مع أنه بحلول النصف الثانى من القرن الثامن عشر أخذت واردات الأقمشة الأوروبية تحل محل المنسوجات المنتجة محليا. ومع استيراد الأقمشة الراقية من أوروبا وسوريا وإسطنبول، وتصدير الأقمشة الأكثر خشونة محلية الصنع، استمر التوازن قائما بين صادرات الأقمشة ووارداتها على مدار القرن الثامن عشر. وقد اعتمدت تجارة التصدير اعتمادا كبيرا على معارض الأسواق المحلية، وخاصة الموالد السنوية المقامة فى كل الأقاليم المصرية؛ فمع جمعها بين الوظيفة الدينية والتجارية كانت موالد السيد أحمد البدوى فى طنطا، وسيدى إبراهيم الدسوقى فى دسوق، وسيدى أحمد الفرغلى فى أبوتيج، وعبد الرحيم القناوى فى قنا، وسيدى إبراهيم الشلقامى فى شلقام، والقديسة دميانة قرب بلقاس، تمثل مراكز لشراء البضائع الزراعية والحرفية المنتجة فى الريف،[٢٣] وكان التجار يحضرون تلك الموالد قادمين من جميع أنحاء مصر، ومن القاهرة تحديدا، لشراء الأطعمة والأقمشة للاستهلاك فى المدن وللتصدير.[٢٤]

وقد تم توجيه الكثير من التجارة الريفية وقصرها على السوق المحلى، وكان العديد من القرى يقيم أسواقا أسبوعية بالتناوب مع أيام السوق فى القرى المجاورة، مما أدى إلى ازدهار التجارة داخل القرى وفيما بينها. وفى إقليم أسيوط – على سبيل المثال – كان القماش والزيت والفخار الذى يتم

إنتاجه فى المدينة الرئيسية يجد طريقه إلى أسواق القرى المجاورة التى لا يزيد سكانها عن ٢٠٠ إلى ٣٠٠ بيت.(٢٥) وبينما وجدت معظم أنواع الصناعات الريفية فى كل أنحاء الريف، إلا أن بعض القرى تخصصت فى مصنوعات بعينها، فكانت تنتج من أجل أسواق القاهرة وللاستهلاك الريفى؛ فكانت قريتا بنود وبلاس فى صعيد مصر تنتجان القلل التى يسعى وراءها تجار القاهرة، كما اشتهرت قرى معصورة وسنورس وطنية ومنوف بنسج الحصير، فى حين كانت بعض قرى الفيوم توفر ماء السورد المقطر للقاهرة،(٢٦) وكان الطلب كبيرا على السلال المصنوعة من سعف النخل فى منطقة رشيد لاستخدامها فى النقل والتخزين.(٢٧) ولكن، لعل الجزء الأكبر من الصناعة الريفية كان يتم للاستخدام المحلى حيث كانت معظم القرى تنتج الطوب الجاف والسجاد والأدوات النحاسية والزيت لاحتياجات الاستعمال اليومى.(٢٨)

وقد احتل إنتاج النسيج موقع الصدارة فى الصناعة الريفية، ومرة أخرى نجد أن الإنتاج قد كشف عن توجهين اثنين: فقد كان يتم توجيه جزء من القطن والكتان المنسوج إلى القاهرة وأسواق التصدير، أما الباقى فكان يحتفظ به للاستهلاك المحلى. وقد اعتمدت سوق التصدير على النساجين فى كبرى مراكز النسيج فى الريف، وتتمثل أساسا فى المحلة ورشيد ودمياط ومنوف وشبين فى الدلتا، ومدينة الفيوم وبنى سويف وأسيوط ومنفلوط فى مصر الوسطى والعليا.(٢٩) وقد تجمع النساجون فى تلك المراكز، وكان عدد العاملين فى صناعة القطن بالمحلة حوالى ٥٠٠ شخص، وحفلت دمياط بما يزيد على ٣٠٠ من نساجى الكتان والحرير.(٣٠) ولعبت الأسرة الفلاحة دورا مهما فى صناعة النسيج، فكانت غالبية الأعمال المبدئية بما فيها التمشيط والغزل تتم فى البيوت الريفية، كما كانت القرى المحيطة بمراكز النسيج تنتج أيضا أقمشتها، وكانت القرى الصغيرة العديدة المحيطة بدمياط معروفة بجودة

مفارش الموائد والمناسبات.[٣١] أما الصوف الذى كان المادة الأساسية المستخدمة فى الملابس المحلية فكان يتم غزله ونسجه فى نطاق ضيق فى جميع المناطق الريفية.[٣٢]

إن حالات التمزق السياسى والاقتصادى التى شهدتها نهايات القرن الثامن عشر وأوائل القرن التاسع عشر كان لها بالقطع تأثيرها على الصناعة الريفية، حيث أدت حروب المماليك وغزوات البدو إلى جعل الاتصالات والانتقالات غير آمنة، كما عجزت الحكومة المركزية الضعيفة عن ضبط الأسعار أو تحسين مشاكل المواصلات المزمنة. وعلى الرغم من أن الصناعة الريفية الموجهة صوب الاستهلاك فى المناطق المجاورة كانت أقل معاناة من حالة التمزق فى طرق التجارة الداخلية، فإن حالة الإفقار العامة للفلاحين قللت من الطلب على الصناعات المحلية، كما أن مواسم الحصاد الضعيفة وضعت حدا لوفرة المواد الخام.[٣٣] وقد واجهت صناعة النسيج تحديا إضافيا مع تزايد واردات النسيج أوروبية الصنع، وبينما ارتفعت أسعار مواد النسيج الخام ارتفاعا بالغا فى نهايات القرن الثامن عشر، إلا أن سعر منتجات النسيج المكتملة والمصنوعة محليا ظل مستقرا. ونجد فى دراسة ريمون (Raymond) الفكرة المطروحة بأن تدفق المنسوجات المستوردة أدى إلى خفض سعر المنسوجات المحلية، وربما يكون قد سبب خرابا للكثيرين من الحرفيين المحليين.[٣٤]

وعلى الرغم من حالة التشتت التى اتسمت بها تلك الحقبة، وهى الحالة التى تحسنت إلى درجة ما بعد قيام محمد على بتولى زمام الأمور وتأسيسه لنظام احتكار الدولة فى الزراعة والصناعة فى نهاية العقدين الثانى والثالث من القرن التاسع عشر، فإن الصناعة الريفية والمنتجات الزراعية كانت جزءا جوهريا فى اقتصاد الريف، ومن خلال شبكة من الأسواق والطرق التجارية، تم بيع البضائع الريفية على المستوى المحلى وفى الخارج. كانت

الأسرة الفلاحة التى ينصبُّ اهتمامها أساسا على إنتاج المحاصيل الزراعية والمنتجات الحرفية لاستخدامها الشخصى، مع توجيهها أيضا قدرا مهما من وقت العمل فى إنتاج المحاصيل غير الغذائية وغيرها من المنتجات بغرض بيعها فى السوق. وكانت الأموال التى تتم جبايتها من العمل والضرائب بواسطة الدولة والمسئولين المحليين، ووجود إنتاج بغرض المقايضة والمبادلة هى أمور تعدل من النظرة تجاه الأسرة الفلاحة باعتبارها وحدة منعزلة منخرطة فى أنشطة بغرض ضمان المعيشة. إن "الاقتصاد المنزلى" القائم على الأسرة الفلاحة خضع بوضوح للتشكيل والتأثير من قوى خارج البيت الفلاحى.

١٨٢٠-١٨٥٠: الزراعة والصناعة الريفية فى زمن محمد على

كانت البداية الحقيقية لدور الدولة فى التحول الذى شهده الريف المصرى فى ظل حكم محمد على، وقد أخذت الأسرة الفلاحة تفقد سيطرتها تدريجيا على تنظيم إنتاجها واستهلاكها مع التدخل المباشر للحكومة فى حياة الفلاحين عن طريق نظام الزراعة الاحتكارية والعمل بالسخرة والخدمة العسكرية الإجبارية ومصادرة أراضى الفلاحين. وقد عملت تدخلات الدولة وفقدان الأراضى على تشكيل صورة التحول الداخلى للمجتمع، كذلك أعمال المقاومة التى قام بها الفلاحون ضد السيطرة الخارجية.

لقد أصبح محمد على واليًا على مصر رسميًا فى عام ١٨٠٥م، ومع نجاحه فى القضاء على خصومه السياسيين بحلول عام ١٨١٢، بدأ برنامجه الطموح لزيادة دخل الدولة بهدف زيادة قوة واستقلال مصر التى كانت لا تزال واقعة قانونيا تحت سيادة الإمبراطورية العثمانية.[٣٥] إن زيادة الطلب الأوروبى على الإنتاج الزراعى، والذى حفزته الحروب التى قام بها نابليون، دفعت محمد على إلى إحكام قبضته بشكل مباشر على إنتاج مصر من

الحبوب. وفى عام ١٨١٢ كان محصول الحبوب الخاص بالوجه القبلى قد وقع بأكمله فى أيدى الدولة، وتم منع الفلاحين من بيع أى من الحبوب التى يزرعونها مباشرة إلى التجار، وكان يتم نقل المحصول إلى الوجه البحرى لتقوم الدولة ببيعها إلى التجار الأوروبيين. وبالمثل، تم احتكار محصول الأرز فى الوجه البحرى، وبحلول عام ١٨١٦ أصبح الكتان والسمسم والعصفر وحبوب العصفر والنيلج والقطن والفول والشعير خاضعة للسيطرة التامة للدولة. وكانت الحكومة توفر الحبوب والحيوانات مقدما للفلاحين الذين كان عليهم بدورهم زراعة المحاصيل ونقلها إلى المخازن المحلية. كما حددت الدولة أسعار المحاصيل، وبعد خصم المقدمات ورواتب الموظفين كان الفلاح يحصل على إيصال برصيد الموازنة، وبالتالى فقد الفلاحون كل السيطرة على تسويق إنتاجهم، وكان يتم إجبار الفلاحين على بيع محاصيلهم للدولة مقابل سعر ثابت منخفض، ثم كانت الدولة تفرض أسعارا مرتفعة للغاية على التجار الأجانب والمحليين. ونظرا لمنع الفلاحين من الاحتفاظ بأى قدر من إنتاجهم كانوا يعانون من مشقة إضافية فى إعادة شراء الحبوب لاستهلاكهم الشخصى وبأسعار تفوق تلك التى باعوها بها.(٣٦)

كما أكدت الدولة سيطرتها أيضا على عملية الزراعة؛ فعن طريق الإدارة الإقليمية فرضت الدولة على كل شيخ بلد القدر والمزيج المطلوب من المحاصيل، وذلك سعيا لا للسيطرة على تجارة الواردات فحسب بل وحتى تتمكن من الاستجابة للطلب الأجنبى لتصدير كميات متزايدة من محاصيل بعينها، وخاصة القطن. وكان محمد على يسعى إلى التمتع بالقوة السياسية والاقتصادية عبر إعادة تنظيم مصر كما لو كانت مزرعته الخاصة. وفى حوار مع القنصل البريطانى فى عام ١٨٣٠، قام بتقدير إجمالى محصول القطن هذا العام بمائتى ألف قنطار، وأضاف قائلا: "لم أعتقد أنه من الملائم هذا العام زراعة أكثر من ذلك، ولكن إذا سرنا أنا وإنجلترا يدًا بيد وفى حالة

نشوب حرب أمريكية، فيجب عليها أن تطلب منى كمية كافية لجميع صناعاتها، ويجب أن تنالها هى وحدها. عليك أن تذكر ذلك."[٣٧]

وسرعان ما تراجعت تلك النبرة العنترية مع تداعى الإنتاج الزراعى فى منتصف ثلاثينيات القرن التاسع عشر، وأصيب الريف بكارثة من جراء نقص الغذاء والعمل، وأخذت المشروعات الاحتكارية - على تنوعها - فى التفكك تدريجيا، وفقدت السيطرة على الإنتاج الزراعى مركزيتها. إلا أنه لم يكن من الوارد - كما يبدو - أن يتمكن الفلاحون من إعادة تأكيد سيطرتهم على الإنتاج، فمع السماح لهم ببيع إنتاجهم من القمح والذرة والبقول والشعير فى السوق المحلى عام ١٨٣١، إلا أن الحكومة ظلت تفرض أنواع المحاصيل الزراعية وتحدد أسعارها. وبينما تم إلغاء الاحتكار فى التجارة الزراعية فى أواخر الثلاثينيات من القرن التاسع عشر، قامت الدولة أولا بالحفاظ على حقها فى تحديد الأسعار، ثم أصرت على أن يقوم الفلاحون بدفع الضرائب فى صورة محاصيل أو بيع إنتاجهم بالأسعار الحكومية.[٣٨] وقد تخلت الدولة عن إدارتها المباشرة المتحكمة فى نوعية المحاصيل المزروعة رغم أن بعض المناطق القريبة من مجرى نهر النيل والتى كانت تضم أفضل الأراضى الزراعية، تم قصرها على زراعة القطن والنيلج والأفيون والكتان، وهى المحاصيل التى بقيت حكرًا على الدولة حتى عام ١٨٤٢.[٣٩]

وفى مواجهة انخفاض الدخل القومى وضغوط المجتمع الأوروبى التى تمت صياغتها فى الاتفاقية الأنجلو- تركية لعام ١٨٣٨م قامت الحكومة المصرية بالتالى بمراجعة نظامها الاحتكارى، ولكن قيام محمد على فى الوقت نفسه بإعادة توزيع الأراضى أدى إلى الحفاظ على سيطرة الدولة على الإنتاج من خلال أساليب غير مباشرة. فبحلول عام ١٨٤٤، كانت الدولة قد منحت حوالى نصف الأراضى الزراعية وأفضلها لأعضاء الأسرة المالكة

والمسئولين الأتراك وشيوخ البلد.[٤٠] وأصبحت أعمال الزراعة وبيع الإنتاج الزراعى خاضعة لإدارة أصحاب تلك الأراضى الجدد بتوجيهات قوية من الدولة، وقد لاحظ القنصل الفرنسى أن تلك الأراضى الممنوحة كانت تمثل انحرافا تاما عن شروط التجارة الحرة الواردة فى اتفاقية ١٨٣٨، ولم تؤثر سوى قليلا فى التنظيم الفعلى للإنتاج فى الريف:

> إذا كان الباشا قد نفذ إتفاقية ١٨٣٨ حرفيا، لكان الفلاح قادرا – بفضل إلغاء الاحتكارات بشكل خالص وبسيط – على القيام بالإنتاج والبيع، ولكان التجار قادرين على الدخول فى اتصالات مباشرة بالفلاحين، ولكن، كما نرى ليس هذا هو الوضع الحالى، فإن الباشا بما لديه من سلطة تامة قام أثناء إلغائه الاحتكار بمنح الأراضى لأصحاب الأراضى ... وأوجد بالتالى طبقة وسيطة بين الزراعة والتجار، وهى طبقة صغيرة العدد وغريبة عن عامة الناس، ولكنه أعطاها حرية التصرف فى المحاصيل، وهى لذلك تعتبر من ناحية فى علاقة مباشرة بالفلاح فيما يتعلق بجميع الأمور الخاصة بزراعة الأرض، ولكنها من ناحية أخرى تتمتع فى الوقت نفسه بعلاقة مباشرة مع التجارة الأوروبية فيما يخص بيع الإنتاج.[٤١]

إن نظام الإدارة البيروقراطية المركزية لم يعد هو الذى يملى على الأسرة الفلاحة ما يجب عليها إنتاجه، ولكن مسئولى الدولة وهم أصحاب الأراضى كانوا هم المتحكمين فى نشاط الفلاحين وعملهم فى مزارعهم، واستمر تراجع سيطرة الفلاحين على الإنتاج.

وقد أثرت تدخلات الدولة أيضا على تحكم الفلاحين فى القوى العاملة؛ حيث أدت سياسات محمد على فى هذه الفترة إلى ضرورة انتشار استخدام عمال السخرة للأعمال العامة وفى الزراعة، ذلك إلى جانب فرض الخدمة العسكرية. إن إدخال زراعة القطن طويل التيلة الذى كان مطلوبا فى الصناعة الأوروبية تطلب تكثيف العمل فى بناء وسائل الرى من قنوات وترع وسدود جديدة لا غنى عنها فى الزراعة الصيفية، وبينما تم استخدام العمالة بالسخرة فى مشروعات الرى حتى قبل ظهور القطن طويل التيلة، إلا أن مجال العمل بالسخرة والفترة التى كان يتطلبها تزايد بشكل بالغ مع ظهور القطن طويل التيلة؛ حيث كان يتم تشغيل عدد يناهز ٤٠٠ ألف فلاح لفترة ٤ شهور فى المتوسط سنويا.[٤٢] وقد تم إنشاء ترعة المحمودية بالعمل الجبرى بتشغيل حوالى ٣١٥ ألف فلاح يأتى بهم شيوخ البلد فى سبعة أقاليم مصرية مختلفة، وكان على الفلاحين توفير مأكلهم ومسكنهم أثناء تلك الفترة التى يبعدون فيها عن بيوتهم، وقد مات ما بين ١٢ ألفًا و٢٣ ألفًا من الرجال والنساء والأطفال العاملين فى المشروع، فى ظروف تفتقر إلى المأكل أو المسكن أو أدوات العمل، وذلك خلال عشرة أشهر فى عام ١٨١٩.[٤٣] وقام العمل بالسخرة فى مشروعات الرى بتشغيل حوالى ٣٠٠ ألف رجل فى عام ١٨٤١.[٤٤] وفى نهاية الأربعينيات من القرن التاسع عشر تحسنت الأوضاع تحسنا طفيفا فى محاولة لمعالجة النقص الشديد فى العمالة الزراعية، وجاء قرار إجبار ٥٨ ألف رجل على حفر ثلاث قنوات فى الوجه البحرى مصحوبا بشروط جديدة: "لا يفرض عليهم العمل سوى ١٠٠ يوم فى أعمال الحفر، وهى الفترة التى تبدأ فى أعقاب انتهاء أعمال الحصاد، على أن تنتهى أعمال الحفر فى فصل الخريف من أجل أعمال بذر وإعداد محاصيل الشتاء."[٤٥] وتكمن المفارقة فى أن غالبية مشروعات الدولة الخاصة بالرى لم تحقق أية فوائد لأراضى الفلاحين، ولكنها مكنت المزارع والعزب الكبرى من الانخراط فى زراعة القطن.

كما أن التجنيد العسكرى حرم الأسرة الفلاحة من العمالة؛ حيث إن طموحات محمد على السياسية أملت عليه بناء جيش كبير، وبعد فشل المحاولات المتنوعة لبناء جيش من المجندين العبيد والسودانيين، بدأ محمد على فى عملية كبرى لتجنيد الفلاحين.(٤٦) وبحلول عام ١٨٣٠، وبعد قيامه بتوجيه المسئولين فى القرى والأقاليم لتوفير نسب محددة من الرجال، فأصبح الجيش النظامى وجنود البحرية المصرية يصل عدد قواتهم من ٥٤ ألفًا إلى ٧٥ ألفًا، بالإضافة إلى عدد يتفاوت ما بين ١٥ ألفًا و٢٤ ألفًا من البدو غير النظاميين.(٤٧) وخلال العام ذاته، كان عدد الرجال الأقوياء بدنيا والقادرين على العمل يتلاشى، فقد شهد هذا العام "إنتاج عدد صغير من الرجال اللائقين لأداء الخدمة العسكرية إلى الدرجة التى تجعلنا نرى أن مجموع مجندى هذا العام هو آخر ما يمكن للسكان المنهكين تقديمه من رجال للجيش."(٤٨) وقد كان من بين مجندى العام التالى صبية فى الثانية عشرة والثالثة عشرة من العمر حيث "توجد حاجة للرجال بأى ثمن، ويتم تحويل الأطفال إلى جنود."(٤٩) وعندما لم يعد فى إمكان الريف توفير احتياجات التجنيد، وجهت الدولة أنظارها إلى القاهرة نفسها، لتضم حوالى ١٠ آلاف رجل فى عام ١٨٣٢، وكان معظمهم – كما يقال – من النوبيين أو العمال البسطاء من أصول أخرى.(٥٠)

عندما أكد "الخط الشريف" لعام ١٨٤١ على خفض عدد الجيش المصرى إلى ١٨ ألف رجل، لم يتم إنهاء تجنيد الجنود-الفلاحين بل تم إرسالهم للعمل فى مشروعات الرى أو فى المزارع والعزب،(٥١) ونظرا لعدم تخلصهم التام من الخدمة العسكرية تم إخضاع السكان الفلاحين لجولة جديدة من العمل الإجبارى خلال فترة حكم إبراهيم باشا القصيرة فى ١٨٤٨، حيث فرض على الجنود والبحارة الذين كانوا بمثابة العمود الفقرى للقوى العاملة فى مشروع سد النيل العودة إلى الخدمة العسكرية، فى حين تم فرض أعمال

سخرة جديدة على الفلاحين ليحلوا محل تلك القوى العاملة، كما تم تجنيد ١٤ ألفًا من المجندين المستجدين من الأقاليم.(٥٢) وكانت المحصلة النهائية للتجنيد العسكرى هى إبعاد أعداد غفيرة من الفلاحين عن أراضيهم وقراهم خلال فترة التجنيد التى كان من الممكن أن تدوم طول العمر، وما ترتب عليه من قطع علاقتهم بالأرض وإحداث تحول فى الأسرة ومجتمع القرية.

وحتى فى حالة عدم وقوع الفلاح فى شرك العمل بالسخرة فى مشروعات الرى أو الخدمة العسكرية، إلا أنه ظل خاضعا للعمل الجبرى فى الصناعات التابعة للدولة ومناجمها. إن برنامج التحول الصناعى الذى قام به محمد على أدى إلى إيجاد عمالة للمصانع يبلغ عدد عمالها حوالى ١٠٠ ألف عامل مصنع، غير أنه ليس من الواضح عدد الفلاحين من بينهم مقارنة بعدد عمال التراحيل.(٥٣) إن إغلاق العديد من المصانع فى الثلاثينيات من القرن التاسع عشر لم يأت بنهاية العمل الجبرى فى مجال الصناعة؛ ففى عام ١٨٤٢ على سبيل المثال تمت تعبئة حوالى ألف رجل للعمل فى الترسانة البحرية للدولة،(٥٤) كما قامت المناجم التابعة للدولة بتشغيل عمالة جبرية من الفلاحين مع معاقبة العمال غير الراغبين فى العمل؛ بأن يتم "حرمانهم من زوجاتهم وأطفالهم، وإجبارهم على العمل الشاق والطعام المتاح فى زمن المجاعات".(٥٥) وكان أجر عمال المناجم ٤٠ بارة (قرش رومى واحد) يوميا، ينخفض إلى ما بين ١٦ و٢٩ بارة بعد خصم قيمة الطعام، وهو الأجر الذى عادة ما كان يتعين على العاملين دفع ضريبة الأرض منه.(٥٦)

أما الفلاحون العاملون فى العِزب والمزارع الكبرى الخاضعة لمحمد على وأفراد عائلته والمسئولين الرسميين فكان يتم إعفاؤهم من جميع أشكال هذا العمل الجبرى وأعمال السخرة. وقد لاحظ البعض أن فرض العمل بالسخرة كثيرًا ما كان لا ينطبق على أراضى العِزب والمزارع حتى يمكن للعمل الزراعى أن يستمر دون انقطاع.(٥٧) إن تجنيد السكان الفلاحين من

القرى المجاورة للعِزب والمزارع وذلك للعمل فى تلك الأملاك الخاصة، يكاد لا يختلف كثيرا عن غيره من أشكال العمل بالسخرة، فعادة ما كان يتم إجبار الفلاحين عليه دون حصولهم على مقابل لعملهم. أما الأجور على ضآلتها فعادة ما كان يتم صرفها فى صورة متأخرات، بل وأحيانا كان يتم تقديمها فى صورة منتجات غير قابلة للتسويق. ويقال على سبيل المثال إن إبراهيم باشا قام بدفع أجور كل العمال العاملين فى إحدى مزارعه الخاصة فى صورة دبس السكر الناتج عن مصنع السكر الخاص به فى صعيد مصر.[٥٨]

إن سياسات العمل الجبرى وفرض التجنيد العسكرى أدت إلى نقص حاد فى العمالة فى الريف مع انخفاض الأيدى العاملة المتاحة لأعمال الحرث والحصاد، وقد تراجع الإنتاج الزراعى فى الوجه البحرى والقبلى فى الثلاثينيات من القرن التاسع عشر، حيث أصبحت غالبية سكان القرى الريفية مكونة أساسا من النساء والأطفال وكبار السن وغير القادرين على العمل.[٥٩] وطبقا لتقدير بورينج (Bowring)، فإن تعداد سكان مصر عام ١٨٣٠ البالغ عددهم ما بين مليونى نسمة ومليونين ونصف نسمة، كان تعدادا أقل من الواقع، كما ذكر أيضا فى تقريره تفاوت النسبة بين الجنسين مع زيادة أعداد النساء بنسبة ١٣٥ امرأة لكل ١٠٠ رجل فى التقديرات الرسمية، وهى تقديرات اعتبرها فى رأيه غير معبرة عن واقع تزيد فيه نسبة أعداد النساء إلى الرجال كثيرا عن التقديرات الرسمية.[٦٠] إن الملاحظات التى أبداها الأجانب المقيمون فى مصر، تؤكدها الرسائل المبعوثة من شيوخ الخط إلى الجريدة الرسمية للدولة فى ١٨٢٩-١٨٣٠، والتى تشير إلى نقص حاد فى العمالة فى مناطق من الوجه البحرى ومصر الوسطى فى فوة وكفر الشيخ وطنطا والفيوم.[٦١] وفى منتصف القرن كان الوضع – كما يبدو – قد تحسن ولم تعد حالة فقر الريف سائدة بنفس القدر، ولكن استمر احتمال حدوث نقص فى العمالة واردا فى موسم الحصاد.[٦٢] إن زيادة استغلال وقت الأيدى

العاملة الفلاحة بواسطة قوى خارجية، سواء من النظام الإدارى للدولة، أو المسئولين المحليين وأصحاب الأراضى، أو من جراء إبعاد أكثر أفراد الأسرة قدرة على العمل عن أراضى الفلاحين، أو بسبب اضطرار كثير من الأسر الفلاحة إلى إعالة أفرادها من المنخرطين فى خدمة الدولة، هى كلها عوامل أدت إلى تداعيات خطيرة على بنى الأسرة الفلاحة ووظائفها.

كما تأثرت الأسرة أيضا بفقدانها السيطرة على الأرض ذاتها؛ حيث مضت مسيرة تكوين المزارع والعِزب الخاصة وانتزاع الأراضى من الفلاحين حثيثا فى النصف الأول من القرن التاسع عشر. ففى أثناء حكم محمد على أدت سياسات الدولة ونشأة زراعة القطن إلى تيارين فى أنماط حيازة الأراضى؛ حيث قامت الحكومة المركزية أولا بزيادة سيطرتها المباشرة على الأراضى، ثم قامت الدولة ثانيا وفى أعقاب فشل تلك السياسة بدفع المسئولين المحليين والطبقة الجديدة من ملاك الأراضى وصعودهم إلى مراكز القوى.

إن تدخل الدولة فى الزراعة والتجارة، كما هو موضح أعلاه، أدى إلى تكوين جزء من محاولة الدولة لتعبئة الموارد الزراعية فى خدمة الهدف السياسى الخاص بتوليد العائدات لبناء قوة عسكرية صلبة. وفي سبيل الحصول على السيطرة المباشرة والفورية على الفائض الزراعى تعين على محمد على أولا إضعاف سلطة "الملتزمين" أصحاب أراضى "الالتزام"، ثم القضاء عليهم تماما، حيث كانوا يحرمون الدولة من عائدات أراضى الوسية الخاصة بهم ومن الفائض، كما أنهم أعاقوا التدخل المباشر للدولة فى عملية الإنتاج. وإلى جانب أراضى "الالتزام" كان هنالك حوالى ٦٠٠ ألف فدان فى القاهرة والصعيد خاضعة لأراضى الأوقاف الزراعية ("الرزاق الأحبسية") والتى كانت فى الأصل هبات ممنوحة من السلاطين السابقين أو "الملتزمين" ضمن ما يملكونه من وسايا. إن أراضى الأوقاف تلك والتى كانت معفاة من

ضرائب الأراضى فى القرنين السابع عشر والثامن عشر أصبحت خاضعة للضريبة بمعدلات منخفضة فى بدايات القرن التاسع عشر.[٦٣]

وفى الفترة ما بين عامى ١٨٠٦ و١٨١٥، أخذ محمد على يسحب أيدى الملتزمين والنظار على أراضى الأوقاف عن السيطرة على جميع الأراضى والضرائب، وطالبت الدولة فى البداية بنصف الفائض، كما رفعت الضرائب على أراضى الوسايا. وفى عام ١٨١١، أدى مسح استطلاعى للعقارات المسجلة رسميا فى صعيد مصر إلى مصادرة جميع أراضى "الالتزام" التى عليها متأخرات ضريبية دون وجود دليل على الملكية. وقد أعقب ذلك استطلاع غطى مصر الوسطى فى عام ١٨١٤، ونتج عنه انتزاع أملاك معظم "الملتزمين" فى البلاد إما مقابل تعويض أو بدونه. كما استولت الدولة على أراضى الأوقاف بطريقة مماثلة؛ حيث بدأ الأمر بفرض نفس الضريبة المفروضة على أراضى الالتزام، ثم تمت مصادرتها عند ثبوت غياب الملكية أو التمتع بقدر بالغ منها.[٦٤] وبحلول عام ١٨١٥ كانت الدولة قد فرضت قدرا معتبرا من السيطرة على الأرض الزراعية فى البلاد.[٦٥] وفى ظل النظام القديم بقى دور شيخ البلد ودور المجتمع مركزيا، فكانت القرية بأكملها مسئولة عن ضرائبها المحددة، كما كان شيخ البلد هو القائم على تسخير العمالة،[٦٦] أما فى ظل نظام الاحتكار الجديد، أى نظام احتكار الدولة، فعلى الرغم من بقاء غالبية الأراضى فى يد الأسر الفلاحة مع تعزيز سلطة شيوخ البلد، فإن الضرائب كانت تجمع مباشرة بواسطة مسئولى الدولة الذين كانوا يملون على الفلاحين نوعية المزروعات ومواقيتها. وهكذا قام نظام هرمى تراتبى معقد يضم المسئولين من المركز والأقاليم القائمين بممارسة سلطات واسعة تتضمن الإشراف المباشر على التنظيم والإنتاج الزراعى.[٦٧]

ولكن فى الثلاثينيات من القرن التاسع عشر أدى مزيج من الأزمة الاقتصادية والضغوط الخارجية إلى إحداث تغييرات فى السياسة المتبعة، حيث تخلت الدولة المصرية عن معظم ممارساتها الاحتكارية وقللت من سيطرتها المباشرة على الزراعة، كما أن الأراضى الممنوحة من محمد على إلى المسئولين وأعضاء العائلة المالكة اتخذت شكل "العهدة" و"الأبعدية" و"التشفلك" (المزرعة الملكية). وكانت منحة "العهدة" شبيهة بنظام "الالتزام" القديم من حيث خضوع أصحابها "المتعهدين" بمسئولية جمع الضرائب، ولكن إجمالى مبلغ "الميرى" كان يجب أن يتساوى مع إجمالى المبلغ المجموع من الفلاحين. وكان يحق للملاك مثلهم مثل الملتزمين بقدر محدد من الأرض التى يمكنهم زراعتها بمعرفتهم بتشغيل العمالة اليومية أو بنظام المزارعة.(٦٨) وهنالك ملمحان مهمان يبدو أنهما يفرقان بين "العهدة" و"الالتزام"، حيث كان يتعين على من ينال تلك الهبة الممنوحة تقديم إنتاج المزرعة للدولة بأسعار محددة، مع الالتزام بإرشادات الدولة بشأن استخدام الأرض. وهكذا كان الحاصلون على "العهدة" بالضرورة مندمجين بصورة مباشرة فى الأعمال الزراعية اليومية، مما دفع البعض إلى الإشارة إلى أن "فلاحى العهدة" لم يتميزوا كثيرا عن العمال الزراعيين العاملين لصالح أصحاب المزارع.(٦٩) ولكن الفلاحين احتفظوا بأراضيهم، وبينما كان من الوارد أن تتم مطالبتهم بالمزيد من العمل والخدمة، إلا أنه لا توجد دلائل تشير إلى تقلص حقوقهم القانونية فى التصرف فى أراضيهم فى تلك الفترة، بل على النقيض من ذلك نجد أن الفلاحين كانوا يشترون ويبيعون ويرهنون ويؤجرون ويورثون الأراضى التى يتمتعون بحق التصرف فيها بقدر من الحرية يكشف عن ملكيتهم الكاملة لها.(٧٠)

وكانت المنح "الأبعدية" من الأراضى غير المزروعة معفية من الضرائب بشرط القيام بزراعتها، ولكن نظرا لعدم خضوعها للزراعة مسبقا،

كان على أصحاب تلك الأراضى الممنوحة تشجيع الفلاحين على الانتقال والاستقرار فيها قادمين من أقاليم أخرى للعمل كأيدٍ عاملة بأجر أو باعتبارهم مزارعين. أما أراضى "التشفلك" فتمتعت بمزايا لم تتوفر للأبعدية، من حيث خضوعها لمركزية السيطرة وبسبب قرب علاقة أصحابها بالدولة، مما كان يضمن أولوية الحصول على التمويل وأعمال الرى التابعة للدولة. وقد فقد الفلاحون العاملون عليها جميع حقوق التصرف، كما أصبحوا مجرد عمال باليومية يعملون مقابل نسبة من حبوب الحصاد، كما كانوا ربما يحصلون على قطعة أرض صغيرة يعيشون مما يزرعونه فيها. وكان هروب الفلاحين يمثل مشكلة تسبب نقص الأيدى العاملة، حيث عرف عن القائمين على إدارة تلك الأراضى تجنيد فلاحى العهدة للعمل فى مزارعهم الكبيرة.(٧١)

وفى الفترة ما بين عامى ١٨٢٠ و١٨٤٤ زادت مساحة الأرض المزروعة من مختلف أشكال الأراضى الممنوحة لترتفع من نسبة ١٠ بالمائة إلى ٤٤ بالمائة من مجمل الأراضى الصالحة للزراعة، وبحلول منتصف القرن كانت أفضل أراضى الدلتا انتقلت بأكملها إلى أيدى تلك الفئة الجديدة من أصحاب الهبات والمنح.(٧٢) ولم تسترد الأسر الفلاحة أبدا ما كانت تتمتع به سابقا من سيطرة؛ حيث قلت مساحة أرض الفلاح وتعرضت لتدخل الدولة وأصحاب الأراضى الجدد وأوامرهم. وبينما ظلت الحقوق القانونية التى يتمتع بها الفلاحون تجاه الأرض التى يديرون شئونها قوية وآمنة إلا أنهم كانوا فى واقع الأمر يفقدون جزءا كبيرا من أملاكهم. وواصلت الدولة اهتمامها بالإنتاج الزراعى، ففى عام ١٨٣٥ تم إخبار شيوخ البلد ومحافظى الشرقية والغربية والدقهلية والمنوفية بكمية ما يجب عليهم زراعته من قطن، وتعيين أربعة "مديرين عامين" إلى تلك الأقاليم للإشراف على الإنتاج.(٧٣) كما أن سياسات الدولة الخاصة بالضرائب، التى جعلت ضرائب أراضى الفلاحين أعلى من الضرائب على أراضى المزارع الخاصة أدت إلى الإسراع بعملية

فقدان الفلاحين لأراضيهم عن طريق الهروب والإفلاس.[٧٤] وبحلول عام ١٨٥٠ حدث تحول فى شكل الريف المصرى بسبب فقدان الفلاحين لأراضيهم عبر استيلاء الدولة على تلك الأراضى لتقديمها فى صورة منح وهبات، وبسبب العجز عن دفع الضرائب، والاستيلاء على الرهن لعدم سداد الديون الخاصة، وترك الأراضى هربا من أعمال السخرة والتجنيد الجبرى. وتزايد معدل الإشراف على الأسرة المصرية الفلاحة وتعرضها الواسع للتجريد من أرضها وعملها، وهى الأسرة التى كانت فيما مضى وحدة منتجة تتمتع بقدر من الاستقلالية وبحق التصرف فى أراضيها المملوكة لها وبقدر من السيطرة والتحكم فى وقت العمل وعملية الإنتاج.

١٨٥٠-١٨٨٢: الزراعة أثناء طفرة القطن

إن مثل تلك الضغوط التى واجهت نظام الأسرة الفلاحة تزايدت حدتها مع انتشار زراعة القطن، وخلال الستينيات من القرن التاسع عشر على وجه التحديد. وكان الفلاحون المصريون طالما لاقوا تشجيعا لتقديم ولو جزء من ضرائبهم على الأراضى نقدا، ومن هنا اعتادوا على زراعة المحاصيل القابلة للتسويق، ولكن على مدار الخمسينيات ربما كانت الحبوب وخاصة القمح على رأس المحاصيل النقدية.[٧٥] وبينما تم إدخال زراعة القطن طويل التيلة أيام محمد على، وهو المحصول الذى كان يلاقى طلبا كبيرا من صناعة المنسوجات الأوروبية وخاصة الإنجليزية، إلا أن زراعته كانت تتم بكميات متواضعة إلى أن أدت الحرب الأهلية الأمريكية إلى طفرة محصول القطن فى بداية الستينيات من القرن التاسع عشر. ومع ارتفاع الأسعار قام كبار ملاك الأراضى وصغارهم بزراعة القطن، حيث تم تخصيص ما بين نصف إلى ثلث أراضى الدلتا لمحصول القطن مرة كل عامين. وطبقا لما ورد عن أوين (Owen) من وصف للموقف فإن السمة التجارية للمحصول (حيث كان

يتم تصديره بأكمله تقريبا) أدت إلى قيام ترتيبات مؤسسية جديدة، حيث أخذ التجار والحلاجون والمرابون ممن تداخلت أدوارهم يمارسون نشاطهم عبر مناطق القطن بالشراء والبيع وصناعة المحصول وإقراض الفلاحين المال، وكذلك لم يكن من النادر قيامهم بزيادة أملاكهم من الأراضى بالاستيلاء عليها تسديدا للديون. وبحلول عام ١٨٨٢ كان هناك عدد من المشروعات الخاصة القائمة على عقد الاتفاقات الخاصة بالأراضى الزراعية، وكان من المشروعات التى حققت نجاحا كبيرا شركات خاصة برهن الأراضى الكبيرة (ومنها شركتا: Crédit Foncier Egyptien; the Land and Mortgage Company).(٧٦)

إن المشكلة المتصاعدة بشأن فقدان الفلاحين أراضيهم بسبب الديون تفاقمت بفعل السياسات الضريبية للدولة، حيث تم فرض ضرائب بالغة على الأراضى المصنفة باعتبارها "خراجية" والتى تضمنت معظم الأراضى التى يملكها صغار الفلاحين، وقد ارتفعت معدلات الضرائب فى أوائل السبعينيات من القرن التاسع عشر مع هبوط أسعار القطن وبالتالى انهيار دخل الفلاحين.(٧٧) وفى عام ١٨٦٧ كانت الضرائب الحكومية تنشر البؤس فى المناطق التى تخلو من زراعة القطن، وقد أشارت ليدى داف جوردون (Lady Duff Gordon) إلى أن الضرائب فرضت على الفلاحين الاكتفاء فى مأكلهم بعصيدة الشعير ودفعت الكثيرين إلى بيع حيوانات الحقل، وهى الضرائب المفروضة على الأرض والبشر والحيوانات والمحاصيل عند حصادها ثم عند بيعها، إلى جانب المصروفات الخاصة المفروضة على كثير من البضائع والمنتجات مثل الفحم والزبد والملح.(٧٨) وكانت الدوائر الرسمية البريطانية ترى أن الفلاح المصرى وقع فريسة الديون أساسا بسبب ولعه بالاحتفالات والمناسبات وأسلوب حياته المبذر فى الاستمتاع بالحاضر دون التفكير فى ما يترتب عليه من مقابل فى المستقبل. وقد سجل محقق بريطانى

نقيض ذلك فى أعقاب استجوابه عددا من الفلاحين فى أسيوط عن ديونهم فى بداية عام ١٨٨٣:

س: ألم يقترض الناس لشراء زوجات جديدات؟

ج: بعضهم فعل ذلك. الأغنياء فقط لديهم أكثر من زوجة واحدة.

س: أليس هذا سببا لكثير من الديون؟

ج: (ثائرا) لا! لا! لا! إنها ضرائب إسماعيل باشا. إننا أفقر وحياتنا أصعب من أن نفكر فى طلاق وزواج وزوجات جديدات.(٧٩)

وبينما كان صغار الفلاحين يكافحون فى ظل أعباء الضرائب، كان كبار ملاك الأراضى ومعظمهم كانت أراضيهم مصنفة تحت مسمى "العشورية" يدفعون ضرائب الأراضى بمعدلات أقل من الفلاحين، بل وأحيانا بمعدل صغير يصل إلى ربع معدل ما يدفعه الفلاح.(٨٠) وقد قامت الدولة ببعض الجهود لرفع العائدات من النخبة من ملاك الأراضى، وذلك بتطبيق برنامج إعادة تصنيف الأراضى فى الستينيات من القرن التاسع عشر، ومن خلال قانون "المقابلة" فى عام ١٨٧١ الذى تعهد بفترة سماح طويلة المدى من دفع الضرائب لكل من يدفع الضرائب المستحقة عن ستة أعوام مقدما من أصحاب الأراضى. ولكن بصفة عامة تمكن كبار ملاك الأراضى خلال تلك الفترة من الحصول على المزيد من الامتيازات بتصنيف أراضيهم باعتبارها "عشورية" وبالتالى خفضوا العبء الضريبى باستخدام مزايا قانون المقابلة.(٨١)

ولم تقم الدولة بمجرد استنفاد القطاع الزراعى، حيث إن مشروعات الرى الطموحة، وخاصة حفر القنوات والترع تحت حكم الخديوى إسماعيل

(١٨٦٣-١٨٧٩)، أدت إلى توسيع مساحة الأراضى المزروعة من ٤,٢٠٠,٠٠٠ إلى ٤,٨٠٠,٠٠٠ فدان مع زيادة توفر المياه، كما أن زيادة كثافة زراعة المحاصيل، واستخدام أنواع جديدة من البذور، والاستثمار فى العمالة وتحسن وسائل النقل والمواصلات أسهمت جميعها أيضا فى زيادة إنتاجية الزراعة المصرية مع تمكينها من مسايرة تزايد السكان، وتصاعد الطلب على صادرات الحبوب والقطن.[٨٢] وقد تم تأمين الكثير من الأيدى العاملة فى التوسع فى نظام الرى والمواصلات بالعودة إلى نظام العمل بالسخرة الذى أدى إلى تقسيم القوى العاملة الفلاحة. وقد ذكرت ليدى داف جوردون المعدلات الرهيبة لضياع العمالة فى صعيد مصر خلال الستينيات من القرن التاسع عشر عندما تم إبعاد أكثر من نصف السكان من الرجال عن حقولهم لمدة ٦٠ يوما فى شهرى مايو ويونيو، وهو وقت حصاد محصول الذرة.[٨٣] إن حفر القنوات وإقامة السكك الحديدية كان يتطلب بالتأكيد القدر الأكبر من العمالة، ولكنه كان يتم فرض العمل على الفلاحين فى المناجم ومصانع السكر والأعمال الزراعية فى المزارع الخاصة. وعندما بدأت الدولة مشروعاتها المشتركة مع شركات أجنبية كثيرا ما كانت تتولى توفير العمالة من بين عمالها. إن العقد الموقع بين "جمعية تيرانوفا" (Terranova Society) وبين الحكومة المصرية بشأن الاستغلال المشترك لمناجم الكبريت فى صعيد مصر كان يتضمن بنودا تنص على قيام الدولة بتوفير جميع الأيدى العاملة اللازمة،[٨٤] كما تضمنت مشاركة مصر فى مشروع قناة السويس توفير العمالة من الفلاحين بمعدل ٢٠٠ ألف رجل شهريا يتم تشغيلهم بواسطة الطرف المصرى، على أن يتم دفع أجورهم فى نهاية المدة على أساس العمل بالقطعة مع مطالبتهم برد تكاليف كل الطعام الذى وفرته لهم شركة قناة السويس أثناء العمل.[٨٥] أما مزارع ومصانع السكر التابعة للدولة فى الصعيد فقد شاركت فى نزيف الفلاحين؛ حيث اشتكى الفلاحون فى تلك المناطق مر الشكوى عام ١٨٨٢ من إجبارهم على إهمال مزارعهم

نتيجة لذلك.[٨٦] كما استمرت المزارع الكبرى التابعة للخديوى وحلفائه فـــى فرض المزيد من الطلب على العمالة، فيرد فى تقرير هيكيكيان (Hekekyan) من إحدى القرى القريبة من المنصورة فى عـــام ١٨٥٥ أن: "الشـــيخ عبـــد الرحمن برتس، وهو رجل كبير السن ووسيم أخبرنى أن القرى قد أصـــابها الدمار بسبب الطلبات المتوالية للحصول على رجال للعمل فى القصور وفى الأعمال العامة ومزارع الوالى، وأن الرجال لا ينالون أجرا سوى فى أعمال ستى زينب، وأن القرية اضطرت إلى إعالتهم بـــالخبز."[٨٧] ولعـــل العمـــل الجبرى فى المزارع الكبرى قد أتاح للفلاحين البقاء فى قراهم ولكنه حـــرم أراضى الفلاحين من عملهم بنفس قدر السخرة فى الأعمال العامة.

ورغم ادعاء البعض أن نظام السخرة خضع لكثير من الإصـــلاح، وأن العاملين بدأوا يحصلون على الطعام والأجر المنتظم فى الخمسينيات من القرن التاسع عشر، فإن هناك دلائل كثيرة على وجود تجاوزات متواصلة خلال تلك الفترة.[٨٨] فقد كان من الوارد عدم حصول العمال على أجورهم وأن يظلـــوا مسئولين عن مأكلهم ومسكنهم وأدواتهم، وعادة ما كان يتم إرسالهم إلى أماكن بعيدة عن قريتهم مع إجبارهم على العمل لســـاعات طويلـــة.[٨٩] وقـــد أورد التحقيق الذى قام به فيليير ستيورات (Villiers Stewart) البيان التالى الـــذى جاء على لسان فلاحين من صعيد مصر فى عام ١٨٨٢:

> يتم أخذنا عنوة للعمل فى مزارع السكر وفى المصانع، وليس من بيننا من كان راغبا فى الذهاب بإرادته، وكنا ســـنرحل جميعا فى الغد لو كان فى إمكاننا ذلك. فكثيـــر منـــا لديـــه مزرعته الخاصة، فيتم انتزاعهم بعيدا عنها وإهمالها. وأجرنا نظريا يتفاوت ما بين القرش والنصف والقرشـــين يوميـــا، ولكنه يمر من بين يدى الشيوخ الذين يمنعون معظـــم هـــذا الأجر عنا بحجج مختلفة وضرائب متأخرة وما إلى ذلك.

إن العاملين من بيننا داخل المصنع يبقون هناك ليل نهار، ويعمل كل رجل منهم لمدة ٦ ساعات متواصلة ثم ينال راحة دون أن يسمح له بمغادرة المصنع كى لا يهرب. ويتم مواصلة العمل ليل نهار على مدار ثلاثة أشهر، ويتعين على الرجال النوم وقت الراحة على الرصيف الحجرى للمصنع وسط الضجيج والحرارة. ويعمل كل رجل اثنتا عشرة ساعة خلال الأربع والعشرين ساعة وذلك فى دوريات متبادلة مدة كل منها ست ساعات.[٩٠]

وقد ظل الفلاحون خاضعين للتجنيد العسكرى إضافة إلى ما سبق، ولكن الجيش النظامى الصغير لم يكن يتطلب عادة الكثير من المجندين، واستمرت موجات التجنيد - التى تتم من آن إلى آخر، وخاصة تحت حكم إسماعيل عندما وصل عدد الجيش إلى ٥٠ ألف رجل - مصدرا للضيم والشكوى، ولكن الفزع الذى سببه التجنيد الإجبارى أيام محمد على لم يتكرر بنفس الدرجة أبدا.[٩١]

إن القوانين الجديدة التى ظهرت فى تلك الفترة كان من المفترض نظريا أن تزيد من حقوق الفلاحين فيما يتعلق بالأرض؛ حيث إن قوانين الأرض التى جاء بها نظام الخديوى سعيد فى عام ١٨٥٥ وعام ١٨٥٨ كان من المفترض أن تنظم عملية امتلاك الفلاحين حق التصرف فى أراضيهم، وأن تضمن حيازتهم لهم وحقهم فى توريث الأرض وتأجيرها وبيعها ورهنها.[٩٢] وفى الواقع - كما رأينا أعلاه - فإن الفلاحين قضوا زمانا يتمتعون بكل تلك الحقوق، وتؤكد سجلات المحاكم أن اللجوء إلى القانون لإثبات حق التصرف وممارسات التوريث ومدى التعامل مع الأرض الميرى كان من السمات التى حددت معالم أملاك الفلاحين قبل وبعد صدور تلك

القوانين.[٩٣] وفى الوقت الذى ربما تكون تلك القوانين الجديدة الخاصة بالأرض قد أثرت أحيانا فى العلاقات داخل بعض عائلات الفلاحين، فإن إحساس الفلاحين بالأمان وتوفر الأراضى لهم لم تدعمه قوانين معينة، بل جاءت القوانين لتعترف بممارسات قائمة بالفعل.

كما أن تلك القوانين لم تقلل من وتيرة التراجع الشديد فى أملاك الفلاحين لصالح كبار ملاك الأراضى. فبينما نجد أن غالبية الأفراد ممن حصلوا على أملاك كبيرة فى عهد محمد على فقدوا أملاكهم تحت حكم عباس، إلا أنه سرعان ما بدأت عملية تقوية حيازة الأراضى. وكان إسماعيل وغيره من أفراد العائلة المالكة يملكون حوالى ٩٠٠ ألف فدان فى السبعينيات من القرن التاسع عشر، أو تقريبا خمس الأراضى الزراعية كلها على مستوى البلاد، وبحلول التسعينيات كان ٤٢,٥% من كل الأراضى المسجلة كانت ضمن ملكيات للأراضى تفوق كل منها ٥٠ فدانا.[٩٤] وقد شهدت فترة طفرة إنتاج القطن خسارة فى صافى أملاك الفلاحين من الأراضى؛ حيث نجد أن ملاك الأراضى من الفلاحين الذين كانت أراضيهم مصنفة باعتبارها "خراجية" فقدوا حوالى ٣٠٠ ألف فدان لصالح أصحاب الأراضى "العشورية" فى الفترة ما بين عامى ١٨٦٣ و ١٨٨٠.[٩٥] وكانت الديون هى السبب الرئيسى لهذا الأمر، وقد تم توضيح دورة ديون الفلاحين الصغيرة، فمع اضطرارهم إلى الاقتراض بفوائد مرتفعة للحصول على البذور والحيوانات اللازمة لعملية البذر، ومع التزامهم بدفع الأقساط الشهرية على ضرائبهم، كان لزاما على هؤلاء الفلاحين بعدها تسديد تلك القروض، وعادة فى شكل عينى وقت الحصاد عند انخفاض الأسعار إلى أدنى معدلاتها. كما أن انهيار سعر السوق بالنسبة للقطن فى نهاية السبعينيات من القرن التاسع عشر أدى إلى إلغاء هامش الربح بالنسبة لصغار الملاك، مما استحال معه تسديد القروض، مؤديا إلى فقد الأراضى تسديدا للرهن.[٩٦]

إن كبرى المزارع الملكية التى أقيمت خلال تلك الفترة، والتى قد تصل مساحتها إلى ١٠ آلاف فدان، عادة ما كان يتم تأجيرها أو على الأقل تأجير أجزاء كبيرة منها لمستأجرين على أساس نقدى أو مزارعين مشاركين لهم نصيب فى حصيلة الإنتاج، ونظرا لقلة الفلاحين الذين كانوا يملكون الأموال اللازمة لذلك، يمكننا افتراض أن المزارعة كانت هى الشكل الأكثر شيوعا، وقد تنوعت أشكال ذلك، وقد وردت تقارير من فيليير ستيوارت (Villiers Stewart) حول أشكال عدة منها فى صعيد مصر: ففى إحدى القرى كان الفلاحون يستأجرون الأرض مقابل ثلث المحصول مع دفع ضريبة الأرض البالغة ١٢٥ قرشا، وفى أماكن أخرى كانوا يدفعون ٢٠٠ قرش لكل فدان، بالإضافة إلى ١,٥ إردبٍ من حصيلة الإنتاج وهو ما كان قد يصل إلى كل محصول الذرة الأول، ثم يأخذ صاحب الأرض ٧٧ قرش إضافة إلى ١,٥ إردبٍ من حصيلة المحصول الثانى من الشعير. إن ذلك الإيجار العالى أدى إلى إفقار المستأجرين، وكان مما أتاح لهم البقاء هو الإعفاء من أعمال السخرة الذى كانوا يحصلون عليه عن طريق مكاتب أصحاب الأراضى التى يستأجرونها.(٩٧)

أما الأسلوب الثانى فى استغلال المزارع الكبرى، الذى كان يزداد انتشارا وخاصة فى منطقة الدلتا الأكثر توجها نحو التجارة، فهو الأسلوب الذى كان يستخدم المستأجرين فى العمل فى العزبة. وعلى الرغم من تنوع الظروف والأوضاع، فإن الفكرة الرئيسية كانت تتمثل فى تسكين المستأجرين فى عزبة ما مع استغلال عملهم مقابل المأوى وقطعة أرض يزرعونها للمأكل. وقد تفاوتت الممارسات بتفاوت العزب من حيث كمية العمل المفروض، والأجر مقابل أى عمل إضافي، والحصول على نصيب من المحاصيل، وتوفير الحيوانات اللازمة، وما إلى ذلك، وهى أمور لم تخضع لأى نموذج موحد، ولكن هذا النظام أتاح لكبار ملاك الأراضى الحصول

على العمالة التى يعتمد عليها مقابل أجور منخفضة.[98] ففى عزبة متوسطة الحجم مساحتها ١٥٠ فدانا، على سبيل المثال، كان الفلاح يحصل مقابل عمله على نصيب من إنتاج العزبة، وعلى الحليب من الجاموسة التى يرعاها، وعلى نصف حصيلة ما ينتجه من محصول فى الأرض التى كانت تمنح له لزراعتها وقت فراغه. كما كانت زوجته وأطفاله ينالون أجرا نقديا مقابل العمل فى الحقل خلال موسم الحصاد. وفى عزب أخرى كان من الممكن أن يحصل الفلاح على أجره فى صورة عينية أو نقدية مقابل كل يوم عمل فى العزبة.[99]

وقد تزايد قطعا عدد الفلاحين العاملين فى أراضى الغير، سواء كمستأجرين أو مزارعين لهم نصيب فى المحصول أو عمال ثابتين، وذلك فى الفترة ما بين عامى ١٨٥٠ و١٨٨٢ مع خضوع القطاع الزراعى لسيطرة أعمال الزراعة كبيرة المدى، ومع انتشار انخفاض معدلات ملكية الأراضى.[100] ولكن الغالبية العظمى من الفلاحين المصريين بقيت على حالها كصغار ملاك قائمين على زراعة أرض العائلة مع معاناتهم من تذبذب أسعار السوق وعبء الضرائب والدائنين الجشعين ومشقة واجبات السخرة. إن نزع أراضى الفلاحين، وهى العملية التى كانت فيما سبق فى الأساس نتاجا لسياسات الدولة، أخذت تمضى قدما بوتيرة متصاعدة نتيجة لآليات السوق، وخاصة نتيجة للتفاعل بين السعر والدَّين لدى الفلاح، وهى علامات كانت مؤشرا للتحول طويل المدى فى الإنتاج الزراعى المصرى.

١٨٨٢-١٩١٤: الزراعة المصرية تحت الاستعمار البريطانى

إن الاهتمام الذى وجهته الدولة المصرية فى القرن التاسع عشر إلى القطاع الزراعى شهد تراجعا مؤقتا خلال أواخر أيام حكم إسماعيل (١٨٦٣-

١٨٧٩) وبدايات عهد توفيق (١٨٧٩-١٨٩٢). لقد انشغلت الإدارة المصرية تماما بإفلاس الدولة والثورة الوطنية التي قادها أحمد عرابى والتدخل الأجنبى الشديد الاقتصادى ثم العسكرى. ولم تركز الدولة على تطوير الزراعة بمواجهة المشاكل التقنية، والسيطرة على الآفات الزراعية، والتعامل مع الأعباء الضريبية وديون الفلاحين، سوى بعد ما أمسك الحكم البريطانى بزمام الأمور بحلول منتصف الثمانينيات من القرن التاسع عشر.

وقد فهم البريطانيون جيدا أن تبديد ديون مصر الخارجية وهى المسئولية التى يزهو بها "المستشارون" الاستعماريون كانت مسألة تعتمد على حيوية وتوسع القطاع الزراعى، فوجود ريف مستقر وآمن، القائم على تقليل الصعاب التى تواجه الفلاحين، وبالتالى حالة الاحتقان الاجتماعى، ظلت هدفا مهما فى سياستهم.[١٠١] وعلى مستوى ثانوى وملتصق بأرض الواقع نجد أن المصالح المباشرة لكثير من الإنجليز فى إنجلترا وكذلك للقائمين بأعمال إدارية استعمارية كانت تعتمد على الريف وخاصة محصول القطن. إن اهتمام صانعى المنسوجات بالقطن المصرى طويل التيلة صاحبه تزايد التدخل الأوروبى فى نظام التسويق المحلى. ونجد أن هارى بويل (Harry Boyle) وهو السكرتير المخلص للورد كرومر كتب لوالدته عن "التوقعات الرهيبة بشأن القطن" التى جعلت مسئولين مثل ميجور براون، وهو نائب رئيس هيئة الرى "كسب ٤٠٠ ألف جنيه إسترلينى من جراء تزويد السوق بمعلومات لديه" وأن اللورد كرومر نفسه حقق "ثروة مهولة".[١٠٢] إن الاهتمام باستقرار البلاد تماشى بالتالى مع المصالح المادية لمنطقة لانكشير وللمسئولين المحليين بما دفعهم إلى التركيز وبذل الجهد فى دفع عجلة الزراعة.

وقد بدأت الإدارة الاستعمارية بتناول نظام الرى، وذلك بإصلاح السدود والترع والقنوات، كما تم أيضا الانتهاء من بناء ثلاث قناطر مهمة

ما بين عامى ١٨٩٠ و١٩٠٢، فكان يتم حجز مياه النيل عند طرف الــدلتا (جنوب القاهرة) وفى أسيوط وأسوان. ومع مد قنوات التغذية أصبحت ميــاه الصيف متوفرة فى جميع أرجاء الدلتا وفى كثير من مناطق مصر الوسطى. وقد مكّن انتشار الرى الدائم الكثير من الفلاحين من زراعة القطن، وشجعهم على التحول من نظام الزراعة بالتبادل كل ثلاثة أعوام، إلى نظام العــامين الذى يتسم بزيادة فى زراعة القطن مع انخفاض فى معدلات بــوار الأرض وزراعة الفول. وبحلول بدايات العقد الأول من القرن العشرين أدت زيــادة منسوب المياه وتدهور أحوال التربة وزيادة الآفات إلى تراجــع فــى نــاتج محصول القطن، ومع أنه كان من الممكن حل كثير مــن هــذه المشــكلات باستخدام برنامج صرف جيد فإنه يبدو أن المســئولين البريطــانيين كــانوا يفتقدون إلى التمويل اللازم والرؤية طويلة المدى لبذل الجهد المســتمر.(١٠٣) وقد أدرك المسئولون حجم الخسائر الناجمة عن اســتهلاك الأرض وغــزو الآفات والحشرات وخاصة دودة القطن، ولكن اســتجابتهم للمشــكلة كانــت مقصورة على الحل غير المكلف ماديا والمتمثل فى إنشاء هيئة للزراعة فى عام ١٩١١ تتولى مسئولية مد الخدمات الزراعية وخاصة دعم نوعية أفضل من البذور، واستخدام نظام الزراعة على مدى ثلاثة أعوام، والسيطرة الفعالة على دودة القطن بواسطة الفلاحين أنفسهم.(١٠٤)

ولم تكن المشكلة كما يصفها رتشاردز (Richards) قابلة للحل بواسطة المعلومات فقط، فقد كان الفلاحون المصريون يدمرون أراضيهم بسبب زيادة زراعة المحصول أو زيادة معدلات الرى، لا بسبب الجهل بل بفعل تــراكم الديون، حيث كان على الفلاح زيادة دخله إلى أقصى درجة كل عــام حتــى على حساب المستقبل وذلك لتسديد ديونه للدائن.(١٠٥) وقد واجــه الإداريــون البريطانيون مشكلة ديون الفلاحين أساسا عن طريق برنامج لإصلاح نظــام الضرائب، حيث كان من المفترض أن يؤدى إلغاء معظم الرسوم غير العادية

وخفض ضريبة الأراضى إلى تخفيف هذا العبء عن كاهل الفـلاح، ولكـن لم تأت كل الجهود بثمارها على الفور، فرغم الاعتراف بأن التفـاوت بـين معدلات ضرائب "العشورية" و"الخراجية" كان أمرا يقوم على التمييز، فـإن الضرائب لم تتساو فى جميع المناطق حتى عام ١٩١٢ بسبب التأثير السياسى الذى كان يمارسه كبار ملاك الأراضى. وقد استمر الفلاحون فى مواجهـة الصعاب فى تسديد ضرائبهم المستحقة خلال تلك الفتـرة، حيـث أجبـرتهم الضرائب وتذبذب أسعار القطن على اللجوء عاما تلو الآخر إلـى الـدائنين المرابين فى الريف، فى حين تخلت الدولة عن مسئوليتها فى التخفيف مـن وطأة الأزمة.[١٠٦] وحتى عام ١٩١٢ كانت الأيديولوجيا الرسمية ما زالـت تلقى باللوم على إسراف الفلاحين المؤدى إلى ديون الفلاحين: "منذ الزمـان البعيد يتسم الفلاح المصرى بعادة متأصلة فى الإنفاق بما يفوق قدراته علـى المناسبات الاحتفالية كالزواج وغيره، كما أنه يـدمر نفسـه بإرادتـه فـى منازعات التقاضى بدلا من التصالح مع خصمه."[١٠٧] وبناء علـى المنطـق نفسه، أشار كتشنر أنه لو كان الفلاح يعيش باعتدال لما احتاج إلى القروض. وبالفعل فإن "قانون الفدادين الخمسة" الصادر عام ١٩١٢ والذى حمى صغار الفلاحين من انتزاع الأرض والبيت والأدوات تسديدا للرهن، كان قانونا فعالا فى منع الفلاح أو الفلاحة من السوق النقدى، ولم يعد الفلاحـون يتمتعـون بموجبه بأى إحساس بالأمان، حيث أوضح كتشنر أن جميع التسهيلات التـى وفرتها الدولة للحصول على القروض أفادت كبار الملاك، وأكد على الفكرة القائلة بأن الأرض التى كانت تتطلب قدرا كبيرا من الاستثمار هى وحـدها الأرض التى يملكها كبار الملاك ممن يتمتعون بالقدرة على الحصول علـى القروض.

وهكذا بينما كانت سياسات الدولة تلحق مزيدا من الضـرر بصـغار الملاك، فإن زيادة الزراعة بفضل التوسع فى الرى أوجدت "مرحلة ثانية من

طفرة القطن" منذ بداية تسعينيات القرن التاسع عشر وما بعدها. وقد أصبح القطن يمثل أكثر من ٩٠% من إجمالى صادرات مصر بحلول عام ١٩١٤، وجاء للبلاد بقوة شرائية أكبر وبقدر من استثمار رأس المال مقارنة بأية فترة سابقة،(١٠٨) ولكن مكاسب هذه الطفرة وأعباءها لم توزع بالتساوى، حيث ظل الفلاحون يعانون من استنفاد طاقاتهم فى العمل مع فقدانهم الأرض خلال فترة الإصلاح البريطانى.

ومن جانب آخر خفت حدة العمل بالسخرة إلى درجة كبيرة فى عهد الإدارة البريطانية، ونجد أن الكولونيل سكوت مونكريف وهو من كبار المسئولين البريطانيين فى الهيئة المصرية للأشغال العامة ومن معارضى نظام السخرة، كان يعتبر أن التطورات فى التقنية الهندسية مع الاستخدام العاقل للعمل المأجور قد تؤدى إلى إلغاء الحاجة إلى العمل الجبرى تماما. وعلى الرغم من الدعم الذى ناله موقف مونكريف من نوبار باشا، وهو رئيس وزراء مصر آنذاك، فإن كرومر كان يميل إلى الاعتراض على ذلك على أساس مالى، من حيث عدم قدرة الميزانية على تغطية النفقات اللازمة. وبعد تفكيره فى تقديم استقالته فى بدايات عام ١٨٨٧ احتجاجا على ذلك، اقتنع مونكريف بالبقاء فى منصبه والتعاون فى تنفيذ برنامج الخفض التدريجى.(١٠٩) وتتفاوت التقديرات الخاصة بالعمل بالسخرة تفاوتا بالغا خلال السبعينيات والثمانينيات من القرن التاسع عشر، ما بين ٥٠ ألف شخص إلى ٢٠٠ ألف شخص للعمل ١٠٠ يوم فى السنة، ولكن الظاهرة نفسها تظل واضحة، حيث تم خفض أعداد الأفراد الذين يتم تجنيدهم فى العمل فى نظام الرى، وحدث تراجع تدريجى فى أعدادهم فى الفترة ما بين عامى ١٨٨٤ و١٨٨٨ وهو آخر عام شهد استخدام عمال السخرة فى الأعمال الشاقة المتعلقة بحفر القنوات.(١١٠) وكان من الوارد أن يتم تجنيد الفلاحين للعمل فى مراقبة النهر وضفاف القنوات، وفى الحالات الطارئة كحدوث شق فى حائط

السد عندما ارتفع منسوب مياه النيل ارتفاعا غير عادى، مثلما هو الحال عام ١٨٩٢ وعام ١٨٩٤، كان عدد هؤلاء الأفراد قد يتزايد بصورة مفاجئة.[١١١] ولكن بصفة عامة، كان رأى مونكريف القائل بأن عمالة السخرة غير مجدية اقتصاديًا وغير حكيمة وغير أخلاقية كان هو الرأى الذى انتصر فى النهاية.

كما أن التجنيد العسكرى كان أقل وطأة خلال السنوات الأخيرة من القرن، فبينما كان الجيش قد وصل عدده إلى حوالى ٥٠ ألف رجل تحت حكم إسماعيل، إلا أنه تم خفض هذا العدد بدرجة بالغة تحت حكم الإنجليز، بحيث استقر عدده عند حوالى ١٣ ألف ضابط ومجند فى بداية تسعينيات القرن التاسع عشر، بما فيهم خمس كتائب مكونة من السود الذين تطوعوا للانضمام إلى الجيش.[١١٢] ومع أن الإدارة البريطانية كانت قد أملت فى جعل الجيش بأكمله قوة تطوعية لتنال بالتالى قدرا تحتاجه من الرضا الجماهيرى، إلا أن أقصى ما حققته هو شكل أكثر تنظيما للتجنيد العسكرى. وقد صدر قانون جديد بشأن التجنيد فى عام ١٨٨٥ ليتيح الإعفاء لكل من الطالب ووحيد والديه ولكل قادر على دفع مقابل الإعفاء، أما عقوبة التهرب من التجنيد فانتقلت من شيخ البلد إلى أسرة المتهرب فى عام ١٨٨٧، ثم أصبحت فى عام ١٩٠٢ مسئولية فردية يتحملها المتهرب وحده. وأصبحت الهيئات العسكرية، لا المسئولون المحليون وكبار الشخصيات، هى المسئولة عن إدارة شؤون التجنيد، وكان حوالى نصف إجمالى المطلوبين للتجنيد ينالون نوعا من الإعفاء. وأخيرا تم تثبيت سن التجنيد ما بين ١٩ عاما و٢٧ عاما، مع امتداد فترة التجنيد لمدة أربع سنوات رغم ما يبدو من الإبقاء على كثير منهم لفترات أطول.[١١٣] ولكن عموما يوجد لدينا ما يؤكد أن التجنيد العسكرى لم يعد يثقل كاهل الأسرة الفلاحة كما كان الحال سابقا.

لو كان الفلاحون قادرين على ممارسة قدر أكبر من التحكم فى عملهم خلال تلك الفترة، فإن أوضاعهم على الأرض لم تكن على نفس الدرجة من

الإيجابية، فقد تواصل التوجه القائم على تركيز الأرض فى أيدى كبار الملاك على حساب الفلاحين من صغار الملاك ومتوسطى الملكية. وعلى الرغم من تأكيدات كرومر بأن سياسة الحكومة المصرية الخاضعة لنفوذه كانت موجهة نحو الحفاظ على ملكيات صغار الملاك ومنع تجريدهم من أملاكهم فى صالح الأوروبيين، فإن سجلات حيازة الأراضى التى قدمها أظهرت زيادة ملحوظة فى نسبة كبار الملاك، بل وزيادة فى الأراضى التى يملكها الأوروبيون بنسبة ١٠% عند مقارنة الوضع عام ١٨٩٦ بعام ١٩٠٦. ومع الزيادة السكانية من نسبة ١,٣% إلى ١,٥% سنويا التى أدت إلى تقليل سعة الأراضى فى المناطق الريفية، انخفض متوسط مساحة القطعة الزراعية مع تزايد أعداد الفلاحين ممن لا يملكون أراضى خاصة بهم، وبحلول عام ١٩٠٧ بلغت نسبة الأسر الريفية التى تملك خمسة فدادين أو أكثر ٩% فقط من مجموع الأسر الريفية. وفى الوقت نفسه فإن مساحة الملكيات الكبيرة كانت فى تزايد مستمر، من نسبة ٤٢,٥% من الأراضى الصالحة للزراعة فى عام ١٨٩٤ إلى نسبة ٤٤,٢% فى عام ١٩١٣.[١١٤] إن وقوع الفلاحين فى الديون وزيادة إيجار الأرض مع انخفاض أسعار المنتجات الزراعية أدت جميعها إلى تعاظم حجم طبقة جديدة من العمال الذين لا يملكون أراضى خاصة بهم أو بإمكانية الاستئجار الثابت، فكانوا يعملون باليومية مقابل أجر يومى يتراوح ما بين قرشين وثلاثة قروش.[١١٥]

وقد استمر نظام "العزبة" فى استغلال عدد كبير من هؤلاء الفلاحين، فأصبحت غالبية العزب الكبرى تدار فى تلك الفترة بتشغيل عمال "تمليّة" مع تنوع هذا النظام ما بين عزبة وأخرى. ففى بعض الحالات كان العامل المستأجر للأرض يدفع إيجارا مخفضا مقابل قطعة الأرض الصغيرة الخاصة به مع حصوله على أجر نقدى شهرى مقابل خدماته، وكان من الأنماط السائدة بالنسبة لعمال التملية فى عام ١٩٠٣ هو أن يدفع ٥٠٥ قروش سنويا

كإيجار مخفض لمساحة فدان ونصف، مع حصوله على أجر يبلغ ٣٠٠ قرش. وبالتالى كانت قطعة الأرض توفر له المأكل إضافة إلى الدخل النقدى من بيع القطن، بما يتيح له تسديد تكاليف الإيجار وغيرها من المصروفات.(١١٦) ومع أن نظام العزبة أتاح لعامل التملية الحصول على الأرض التى يحتاجها لإطعام أسرته وحيواناته، إلا أن حيازته للأرض لم تكن مسألة مستقرة، حيث إن تغير مالك الأرض كان يؤدى إلى إنهاء مفاجئ لتلك العلاقة بين الفلاح والأرض. ففى عام ١٨٨٣ على سبيل المثال، تشردت ٤٩ عائلة من عمال التملية ممن كانوا يزرعون قطع الأراضى التى يستأجرونها فى ظل هذا النظام منذ عهد محمد على، وذلك عندما أصبحت تلك الأراضى فى حيازة ملاك جدد أتوا إليها بعمالهم.(١١٧) ومع ذلك تمتع هؤلاء الفلاحون العاملون بنظام التملية بقدر أكبر من الاستقرار مقارنة بعمال "التراحيل" الذين عادة ما كانوا يعملون بنظام اليومية فى أعمال موسمية ما بين حصاد ومكافحة الآفات والحشرات وأعمال الرى. ونظرا لأنهم عادة ما كانوا يأتون من الصعيد، حيث نظام الرى بالأحواض وكثافة السكان التى أدت إلى البطالة الريفية، كان عمال التراحيل يرحلون شمالا خلال فترة تتفاوت ما بين شهرين وستة أشهر سنويا للعمل فى موسم المحاصيل الصيفية بما يتطلبه من عمل شاق، وذلك باعتبارهم عمالا مأجورين. وقد أدى وجودهم إلى إضفاء المرونة واقتصاد النفقات فى نظام العزبة، حيث كانت تتم الاستعانة بهم مقابل أجر تبعا لمدى الحاجة، مع قيامهم بالتصرف فى ظروف انتقالهم ومسكنهم دون أن يمنحوا أية أراض.

وكان الكثير من العاملين فى العزب، سواء كانوا من عمال التملية أو التراحيل، يعملون مزارعين مقابل نصيب فى المحصول أو يستأجرون قطعا من الأرض. وكان نظام المزارعة (أى الزراعة مقابل نصيب فى المحصول) لا يزال قائما على نطاق ضيق وخاصة فى الملكيات متوسطة الحجم، فكان هؤلاء المزارعون لا يحصلون على ما يزيد عن ربع محصول القطن أو

خمسه، وذلك مع وجود اختلافات ما بين منطقة وأخـرى، بـل ومـا بـين محصول وآخر. ولكن على العموم شهدت تلك الفتـرة تحـولا مـن نظـام المزارعة إلى الاستئجار النقدى مع تزايد حصول الفلاحين على النقود مـن زراعتهم للقطن، كما كان هذا النظام أقل خطرا بالنسبة لملاك الأراضى.[١١٨] وكان إيجار الأراضى مرتفعا بالدرجة التى تفرض زراعة محصول ذى عائد مرتفع كالقطن. فعلى سبيل المثال كانت أسرة ما تدفع ٦٧٠ قرشـا مقابـل استئجار الفدان الواحد فى عام ١٩٠٣، وبينما كان فى وسعها إنتاج محصول الذرة مقابل ٤٩٠ قرشا أو محصول القمح مقابل ٦٣٠ قرشـا للفـدان فـإن زراعة تلك المساحة نفسها بمحصول القطن مقابـل ٢٣٤٠ قرشـا بسـعر السوق.[١١٩] وإذا أخذنا فى الاعتبار جميع النفقات الأخرى من بذور وطعـام ووقود وملابس فمن المؤكد أنه قد تم إجبار الفلاحين على إنتاج أكبر كم من القطن لتغطية تكاليف إيجار الأرض.

وكان صغار ملاك الأراضى من الفلاحين يميلون أيضا إلـى زيـادة إنتاج المحاصيل، وقد بقى حوالى ٢٠ إلى ٢٥% من الأراضـى الصـالحة للزراعة فى أيدى صغار ملاك الأراضى من الفلاحين الذين كانوا يعملون فى الأرض هم أنفسهم مع أفراد عائلاتهم جنبا إلى جنب العمالـة الموسـمية أو شريك كانوا يأتون به على أساس المزارعة مقابل نصيب فـى المحصـول. وعلى الرغم من زيادة المياه فى فترة ما بعد عـام ١٨٨٢ أفـادت القطـع الصغيرة من الأراضى مما أدى إلى ارتفاع إنتاج الفلاحين من المحاصـيل، فإن تراكم الديون دفع الفلاحين إلى تكثيف الزراعة، وبالتالى إلى تدهور حالة التربة مما أدى بعد عام ١٩٠٠ إلى انخفاض ملحوظ فى إنتاج الفلاحين مـن المحاصيل. وعلى الرغم من الاستقرار والأمـان القـانونى للفلاحـين فـى الأرض، فإن الفقر الذى سببته الديون منع الفلاحين مـن اسـتخدام السـماد الكيميائى أو محاربة تزايد الآفات والحشرات بشكل فعال والذى نجـم عـن

ظهور أنماط جديدة فى زراعة المحاصيل.[١٢٠] ومن الناحية العملية كانت ملكية الفلاح للأرض فى غاية الهشاشة مقارنة بالفترات الأخرى، حيث كانت التحسينات التى طرأت على البنية التحتية وخاصة نظام الرى قد أثبتت كونها سلاحا ذا حدين بالنسبة لصغار الفلاحين، فدون وجود ترتيبات معقولة خاصة بالقروض بما يتيح لهم مجالا للخروج من دائرة الديون أدت زيادة إنتاج المحاصيل إلى مزيد من فقدان الأراضى.

النساء والأرض

كيف كانت تجربة النساء مع التقلبات التى عايشها الفلاحون المصريون فى القرن التاسع عشر؟ يتعين علينا النظر أولا إلى أنشطة النساء فى الإنتاج الزراعى وكذلك إلى الأنظمة الاجتماعية والقانونية التى حكمت حصولهم على الأرض وحقهم فيها.

النساء عاملات زراعيات

لقد عملت الفلاحة المصرية دوما فى الحقول لفترات طويلة مع بذل جهد شاق، وقد أشار أعضاء الحملة الفرنسية إلى كثرة أعداد الفلاحات الكادحات فى الأرض.[١٢١] وكانت النظرة إلى النساء باعتبارهن قادرات تماما على العمل اليدوى الشاق، وهو ما يتضح جليا فى سياسة بدايات القرن التاسع عشر التى تخضع النساء للعمل بالسخرة، حيث كانت النساء والأطفال يشكلون شريحة مهمة فى القوى العاملة فى زراعة القطن والأرز وخاصة فى وقت الحصاد.[١٢٢] إن توظيف أو تجنيد العمالة من النساء والأطفال فى أراضى الوسايا فى أوقات الذروة يشير إلى النظرة إلى النساء أساسا باعتبارهن من العمالة الإضافية فى الإنتاج الزراعى، سواء كان ذلك بالعمل فى الأرض المملوكة للأسرة الفلاحة أو ضمن أراضى "الملتزم". وكان

تشغيل النساء بشكل متقطع وموسمى فى وقت الحصاد أو مكافحة الآفات من الممكن أن يتم دون التأثير السلبى على سير الإنتاج فـــى القطـــع الزراعيـــة الخاصة بالفلاحين حيث كان الرجال يقدمون الجهد الأكبر فى العمل بالحقول. وهكذا شكلت النساء قدرا من فائض العمالة فى مجال الزراعة مـــع قابليـــة استخدامهن فى العمل فى القطع الزراعية الخاصة بالأسرة أو أراضى الوسايا بما يتيح تجانسا ومرونة فى نظام الحيازة الثنائية للأراضى. ولعـــل مجـــال عمل المرأة فى الزراعة وشكله قد تأثر بعلاقات الملكية القائمة، مـــن حيـــث القيام بدورها فى العناية بالبيت والأدوات والحيوانات التى كانت تتمتع تجاهها بقدر من حقوق الملكية، والذى كان يشكل أحد أدوارها الطبيعية مـــع إتاحـــة المجال لها للعمل الموسمى المكثف فى أرض الوسية.

وعندما تصاعدت معدلات النقص فى العمالة الريفية فى عهد محمـــد على، أصبح عمل النساء مسألة محورية لا فيما يتعلق بالإنتـــاج الزراعـــى فحسب، بل فى بناء البنية التحتية الريفية للبلاد. وقد أشار معظم المـــراقبين المعاصرين، بدرجة من الفزع عادة، إلى أعداد النساء والأطفال المنخرطين فى العمل الجبرى فى مشروعات الرى بالقيام بحمل التـــراب الـــذى حفـــره الرجال من الأرض.(١٢٣) وفى حوار مع هيكيكيان (Hekekyan) يتذكر عباس باشا معارضته لسياسة محمد على فى تشغيل العمالة الجبرية من النساء:

> فى أحد الأيام فى شبرا قال لى معاليه [محمد علي]: "يـــا عباس يجب علينا فرض العمل علـــى النســـاء"، وأجبتـــه بصراحة لعدم قدرتى على التحكم فى نفسى – "لقد رأيـــت النساء وهن يلدن عند السدود ثم يجبرن فى اليوم التـــالى على استئناف العمل فى حمل أكوام التراب والطين. إننـــا نجبر الرجال على العمل – دون مقابل – فمن عساه يقوم بالطهى لهم وإعداد الخبز؟"(١٢٤)

وفى أعقاب وصوله إلى السلطة قام عباس فعلا بإصدار قرار فى عام ١٨٥١ يمنع تشغيل النساء فى السخرة، وذلك بالنسبة للنساء الحوامل ومن لديهن أطفال دون الثالثة من العمر، وكذلك منع الأطفال دون الثامنة والرجال والنساء ممن تجاوزوا السبعين عاما من العمر وكل مصاب بمرض خطير. وتم فرض عقوبات صارمة على كل شيخ أو مسئول يقوم بتشغيل الفلاحين ممن ينتمون إلى إحدى تلك الفئات الممنوعة.[١٢٥] وعلى الرغم من الحدود التى فرضت على نظام السخرة فإن النساء والأطفال ظلوا يعملون لساعات طويلة فى المشروعات العامة مقابل أجر ضئيل أو بلا أجر فى مطلع خمسينيات القرن التاسع عشر.[١٢٦]

ويرى معظم المراقبين أنه كان يتم تجنيد أسر بأكملها فى أعمال السخرة، ففى الأعمال الخاصة بقناة المحمودية، تم المجيء بأسر فلاحة للحياة معا وللعمل كوحدة واحدة مع إقامتهم فيما يشبه المعسكر على ضفتى القناة.[١٢٧] وقد قدم هيكيكيان وصفا لعملية تجنيد العمالة فى إحدى القرى؛ حيث قام شيخ البلد بجمع ٦٠٠ من الرجال والنساء والأطفال للعمل فى خندق مستعرض عند أحد السدود، مع جعل الأفضلية لتجنيد أسر بأكملها وترك الرجال أقوياء البنية.[١٢٨] وقد ادعى أحد المشرفين الفرنسيَّين أن مشروع القناة الذى قاما عليه كان يقوم بتشغيل العمالة الأسرية أساسا بناء على طلب الأزواج والآباء أنفسهم ممن كانوا لا يرغبون فى ترك أسرهم وحدها فى البيت.[١٢٩] وهكذا فإن نمط عمل الأسرة المشترك استمر فى ظل نظام السخرة، ولكن مع جهود الفلاحين للإبقاء على الأسرة معا، إلا أنهم اعترضوا على أى تغيير فى التقسيم التقليدى للعمل، فقد احتج العمال العاملون فى إحدى أراضى التشفليك فى المنصورة على توظيف النساء لأن زوجاتهم لم يعد لديهن الوقت لإعداد الطعام.[١٣٠]

ولكن بحلول الثمانينيات من القرن التاسع عشر، ومع تراجع الطلب عموما على العمالة بالسخرة، انخفضت نسبة انخراط النساء والأسر في أعمال السخرة. فطبقا للنظام الجديد للسخرة كان على كل واحد من ملاك الأرض التوجه شخصيا أو إرسال نائب محدد للقيام بحصر للعمل فى القنوات لمدة شهرين أو ثلاثة. وقد قدر اللورد دفيرين وجود ما بين ١٠٠ ألف و١٣٠ ألفا من الرجال الذين يقضون ما بين ٦٠ يوما إلى ١٢٠ يوما سنويا في العمل بالسخرة.[١٣١] ونجد أن شيخ البلد فى مديرية البحرية اعتبر هذا النظام نظاما عادلا فى جوهره: "ولكن مما يفاقم الأمر دون حاجة هو ترحيل الرجال إلى مناطق أخرى من الإقليم بدلا من قيامهم بالعمل فى مناطقهم المجاورة حيث يمكن لزوجاتهم أن يأتوهم بالطعام". وقد اشتكى الفلاحون فى هذا الإقليم بنبرة أكثر قوة قائلين:

> إن العمل الجبرى شاق؛ حيث يستمر على مدى أربعة أشهر إلى ستة أشهر فى السنة، ويتم أخذ ثُمن السكان بعيدا للعمل فيه. ويقوم البعض بدفع مقابل للإعفاء بينما يذهب آخرون، ويجب عليهم التوجه إلى أى جزء من المديرية تبعا لما يؤمرون به، بعيدا عن زوجاتهم وأسرهم، وهو أمر يزيد من صعوبة الوضع حيث يصعب إرسال الطعام والاحتياجات الأخرى لهم.[١٣٢]

وطالما كان الطلب عاليا على العمل بالسخرة كان العمل الأسرى المشترك فى ظل السخرة يخدم مصالح الفلاحين والدولة، حيث كان من الممكن مواصلة توفير الرعاية والحماية حتى فى حالات ابتعاد الأسرة عن الأرض مؤقتا. وقد قام نظام السخرة سابقا باستغلال عمل الأسرة باعتبارها وحدة واحدة، وظل أفراد الأسرة يعيشون ويعملون معا وينتجون المأكل الذى تحتاجه الأسرة، وذلك خلال فترات الراحة من العمل الجبرى. إن فترات

العمل الطويلة بالسخرة أدت إلى إفقار الأسرة ولكن دون قطع أواصر الإنتاج والاستهلاك المشترك، حيث وقع على عاتق الأسرة الإنفاق على أفرادها غير المنتجين حتى أثناء الغياب عن البيت، حيث إن الدولة لم تقم بأى دور في ضمان ظروف الحياة. وكان بوسع الدولة فرض العمل بالسخرة بسبب بقاء الأسرة متماسكة إلى حد ما وتوليها مهمة الإنتاج بما يوفر المأكل والمسكن ورعاية الصغار وكبار السن والمرضى، بالإضافة إلى الحفاظ على النظام الاجتماعى. إن احتجاج الفلاحين على الاستغلال البالغ للنساء فى العمل وما قامت به الدولة من إصلاح فى نظام السخرة كان كلاهما من منطلق الحاجة إلى الحفاظ على بنية الأسرة وذلك بديلا عن تولى الدولة بشكل حقيقى وفعلى وظائف الأسرة على تنوعها.

ومع تنظيم السخرة وتراجع عبء هذا النظام قل استخدام العمالة النسائية، فلم يعد يتم تجنيد النساء والأطفال كقاعدة عامة بل ظلوا فى قراهم. ولكن كان فى وسع الدولة تعبئتهم للعمل وقت الحاجة، ففى عام ١٩٠٩ عندما هددت دودة القطن أعلى المحاصيل المصرية قيمة قامت الحكومة بتفعيل برنامج السيطرة على دودة القطن بما تضمنه من تشغيل ١١٠ آلاف طفل فى جمع أوراق القطن المصابة فى المناطق التى كانت تقل فيها الأيدى العاملة.[١٣٣] ولكن على مدار القرن التاسع عشر تم التوقف عن تشغيل الأسر بأكملها وذلك فى صالح نظام السخرة المقصورة على الرجال. وكان من الوارد انشغال النساء والأطفال فى العمل الشاق فى أرض الأسرة، أو إجبارهم أحيانا على العمل فى حالات الطوارئ، ولكن النساء والأطفال لعبوا دورا أقل فى العمل العام التابع لنظام الدولة.

إننا نجد قدرا أكبر من التواصل والاستمرارية فى العمل الزراعى للنساء داخل وحدة الأسرة. فإذا أخذنا فى الاعتبار مطالب العمل الشاق فى الزراعة بالرى، فإن كل الأيدى العاملة كانت مهمة لضمان الحياة والبقاء.

ولم تكن تقسيمات العمل تبعا للجنس مسألة مستغربة، فكان الرجال على سبيل المثال يعملون على الشادوف، وكان حوالى ستة رجال من أسر مختلفة يتعاونون فى رى فدان أو اثنين أثناء موسم الجفاف فى مصر العليا.(١٣٤) ولكن فى أوقات نقص العمالة كان من الممكن أن تزول تلك التقسيمات، فعندما أدى التجنيد العسكرى الموسع إلى إفراغ القرى من رجالها فى عهد محمد على تولت النساء أدوارا جديدة فى الزراعة حيث وقعت عليهن وحدهن مسئولية إنتاج ما تحتاجه الأسرة من مأكل. كما أن الأعمال التى كانت فيما سبق منوطة بالرجال أصبحت من أعمال النساء، وذلك كالعمل على الشادوف أو تسلق أشجار النخيل لتلقيح الأزهار. بل وأدت قلة حيوانات الحقل إلى قيام النساء بربط أنفسهن مكان الجاموس فى تدوير حجر الرحا.(١٣٥)

وفى الأوقات العادية كان من الشائع رؤية النساء وهن يقمن بأعمال الحقل، ففى الأسر الفلاحة المتواضعة سواء من الملاك أو المستأجرين كان عدد الأيدى العاملة فى الأسرة من القادرين على أعمال الحقل من العوامل المحددة لمدى وجود الربح أو غيابه، فكان عمل الزوجات والبنات وزوجات الأبناء من العوامل البارزة فى ضمان حياة الأسرة وبقائها. وكان عمال التملية يعتمدون على العمالة النسائية فى العناية بأرض الأسرة أثناء انشغال الرجال بالعمل فى أرض العزبة. ومع انخفاض عدد أيام العمل التى يقضيها المستأجر عملا فى أرض الأسرة لم يكن من الغريب أن تتولى النساء زمام الأمور هناك: "ففى تلك الحالة وما شابهها من حالات أخرى تقوم الزوجة بإدارة شؤون البيت وإنهاء الاتفاقات الخاصة ببيع المنتج وشرائه وتقوم بالكم الأكبر من أعمال الحقل."(١٣٦) وإلى جانب العمل فى الأراضى الخاصة بالأسرة، كان من الوارد أيضا أن تكسب النساء والأطفال أجرا نقديا إضافيا بمقدار نصف أجر الرجل، مقابل أعمال الحقل فى وقت الحصاد وفى أوقات مكافحة الآفات والحشرات فى العزبة.(١٣٧)

إن عمل النساء فى الإنتاج الزراعى، وهو العمل الضرورى لأرض الأسرة كان يستخدم بالتالى كعمل إضافى فى أراضى العزبة، ومع تزايد قوة نظام العزبة فى الزراعة المصرية على مدار القرن التاسع عشر، ومع إحلال العمالة من الرجال محل عمالة الأسرة بالسخرة، زادت الفروق بين الجنسين فى العمل وضوحا، حيث كان الرجال يقومون بالعمل اليومى سواء باعتبارهم من عمال التملية أو من العمال بأجر، فى حين قامت النساء على العناية بأرض الأسرة. وبينما لم تتراجع أهمية الفلاحات بالنسبة للإنتاج الزراعى إلا أنه كان يتم إقصاء النساء بدرجة ما من الأشكال الخاصة بهذا العمل فى المزارع والعزب الكبرى.

النساء بوصفهن صاحبات أملاك

لقد تأثرت علاقة المرأة بالأرض تبعا لقدرتها على إثبات حقها القانونى فى الأرض. وفى مطلع القرن كانت غالبية النساء يعملن فى أرض الأسرة دون التمتع بحق التصرف فى أرض الميرى. وعلى الرغم من أن قانون الميراث الإسلامى منح النساء حقوقا فى أجزاء من المزارع المملوكة للأقرباء، فإن أرض الميرى كانت تابعة للدولة وبالتالى لم يكن انتقال الملكية محكوما بالقانون الإسلامى. إن القضايا التى تسجل ميراث الفلاحين فى محاكم المنصورة لا تذكر شيئا عن انتقال ملكية أرض الميرى، لأن تلك الأراضى لم تكن ملكا لفرد ما من المنطلق القانونى للملكية الكاملة. وكان حق التصرف يمنح نظريا بواسطة الدولة تبعا لهواها، أما فعليا فإن الأبناء أو غيرهم من الذكور من أقرباء المتوفى كانوا هم الذين يحصلون عادة على حق التصرف فى جزئه الخاص من أرض الفلاح. وهكذا كانت أرض الفلاح تنتقل من الأب إلى الابن، ونادرا ما كانت النساء تُثْبِت حق التصرف.

إن التصرف فى الأرض الميرى طبقا للأعراف السائدة كان يعكس ويؤكد بنية الأسرة الفلاحة، فقد كانت البنات يتمتعن بعضوية مؤقتة فى بيت أبيهن، وينضممن إلى أسرة الزوج بعد الزواج. وتشير سجلات المحكمة الشرعية الخاصة ببيع الأملاك فى المنصورة إلى أن الوحدة الفعالة فى الأسرة عادة ما كانت تتكون من رجل وزوجته وأطفالهما، أو أبنائهم البالغين مع زوجاتهم وأطفالهم ممن ظلوا فى علاقة اقتصادية تربطهم معا قبل وفاة والديهم أو بعدها. وفى إطار الأسرة الممتدة كان يكتب لعدد قليل من الأطفال البقاء والحياة ما بعد وفاة والديهم، فمن بين أربع عشرة أسرة فى سجلات المنصورة التى تتضمن بيانات كاملة عن أفراد الأسرة، نجد أن اثنى عشر زوجا وزوجة كان لديهم ثلاثة أطفال أو أقل عند وفاة أحد الوالدين.(١٣٨) وقد أدى ارتفاع معدل وفيات الأطفال نتيجة للمجاعات والأوبئة إلى تحديد حجم الأسرة. كما أن العلاقات الاقتصادية بين أفراد الأسرة الفلاحة عادة ما كانت تربط بين واحد أو اثنين من الأبناء الذكور بالوالدين وفيما بينهم. وقد تناولت سجلات المحاكم أساسا الملكيات القابلة للتوريث، أى العقارات والأرض والحيوانات والأدوات وغيرها من المنتجات، ولكن أنماط الملكية المشتركة لمثل تلك الأملاك تعكس العلاقات الأسرية المتواصلة فيما يتعلق بالأرض. وفى عينة عشوائية من حوالى ٣٨ حالة شراء لأملاك الفلاحين فى الفترة ما بين عامى ١٨٠١ و١٨٢٠، نجد أن ٦ حالات منها تمت باعتبارها ملكيات مشتركة، ثلاث منها بين رجل وزوجته، واثنتين بين أخوة من الذكور وحالة بين رجل ووالدته.(١٣٩) وكانت علاقة النساء ترتبط بالأزواج والأبناء لا بآبائهم أو أخوتهم.

إن قانون الميراث الإسلامى والذى منح النساء نصيبا فى الأملاك المتحركة لوالديهن لم يعزز الشكل السائد للعلاقات الأسرية، حيث إن الورثة القانونيين لم يكونوا أحيانا كثيرة من بين أفراد الأسرة الوظيفية الواحدة. ففى

حالة وجود أفراد يتشاركون فى الميراث مع انتمائهم إلى أسر مختلفة، فإنهم كانوا يلجأون إلى بيع الملكية التى ورثوها بالمشاركة. ومن بين الحالات السابقة الذكر البالغة ٣٨ حالة من عمليات خاصة بالأملاك نجد ست حالات أخرى تتضمن بائعين مشاركين، وفى أربع حالات منها قام ذوو القرابة ببيع ملك موروث بيعا مشتركا لصالح شخص غريب. وفى سبيل مواجهة قوانين الميراث التى كانت تميل إلى تقسيم الأملاك العائلية، كانت تتم عمليات البيع والشراء أيضا بين الورثة للحفاظ على المزرعة كاملة تظل فى يد الأسرة الوظيفية. ونجد عشر حالات من بين الحالات السابقة متضمنة تلك العمليات، حيث كان البعض يشترى الأملاك من الأقرباء المشاركين فى المزرعة أو العزبة العائلية. وعلى الرغم من عدم الحصول على أراضى الميرى، فإنه كان فى وسع النساء أن يصبحن من أصحاب الأملاك فى بيوت أزواجهن أو أبنائهن. إن انتقال الملكية ما بين الورثة كثيرا ما وضع الأملاك فى أيدى النساء، ففى ست حالات شراء من بين عشر حالات تهدف إلى توحيد الملكية العائلية نجدها حالات قامت فيها النساء بالشراء، فقد قامت النساء بزيادة ميراثهن الذى أتين به إلى العائلة التى انتسبن إليها بالزواج، وهى زيادة كانت تتم عبر شراء الأملاك من أخ أو والد أو زوجة الوالد أو العم أو الابن من زيجة انتهت بالطلاق.

وحقا كان فى وسع الفلاحة أن تملك قدرا معتبرا من النقود أو الأشياء القيمة التى حصلت على جزء منها عن طريق المهر أو الميراث ومن أجر عملها. وفى إحدى قضايا السرقة المسجلة فى المنصورة تتضح القوة الاقتصادية التى قد تتمتع بها المرأة؛ فقد قامت فلاحة اسمها بدوية باتهام جارتها مريم بسرقتها أثناء زيارتها لها، وقد تضمنت قائمة المفقودات ٦ ريالات فضية، و٤ ريالات فرنسية، وعملتين من فينيسيا، و٧ قطع ذهبية مصرية، وقطعة مطرزة بالذهب قيمتها ٤ عملات من فينيسيا، وصحنا فضيا

وعقدا فضيا – وهى بالطبع كومة كبيرة من الأشياء. وقد كانت تلك الأشياء ملكا لبدوية وحدها، وقد تعقبت جارتها بلا كلل فى سبيل استعادة أشيائها الضائعة. وقد تحاشت الاعتماد فى ذلك على أى من أقربائها الذكور، فتقدمت بنفسها بالقضية أمام قائمقام القرية ثم لجأت إلى المحكمة الشرعية.[١٤٠]

إن القوانين والعادات المنظمة لتقديم المهر الذى يدفعه الزوج تساعد فى تفسير هذا النوع من الاستقلال الاقتصادى. وكان عادة يتم إنفاق جزء من المهر المقدم من الزوج فى شراء أشياء للبيت أو أدوات زراعية، أما بقية المهر فكان يعود إلى الزوجة فى حالة الطلاق أو الترمل، وهكذا كانت الزوجة تحتفظ بحق لدى زوجها أو ورثته، وهى ممارسة ربما كان يحسب حسابها لتجنب فقر النساء وإعاقة قطع العلاقات الأسرية. وكان المهر والديون المستحقة للزوجة تشكل أحيانا جزءا كبيرا من أملاك الرجل بما يشير إلى القوة الاقتصادية التى قد تتمتع بها المرأة من خلال تحكمها فى الأشياء والنقود القائمة فى خدمة الأسرة. وفى أعقاب وفاة الزوج كانت حقوق الزوجة تسبق كل حقوق الميراث.

وفى حالتين ترجعان إلى القرن التاسع عشر قامت أرملتان فورا بالمطالبة بحقهما فى القيمة الكلية لما تركه زوجاهما من ميراث، فكان لإحداهما ٢٤% وللأخرى ٥٨% من التركة التى خلفها كل زوج منهما لأرملته، وذلك دون حساب نصيب كل منهما القانونى فى الميراث.[١٤١] وفى كلتا الحالتين تم التمييز بين ما يحق للزوجة من مؤخر الصداق وما يحق لها على سبيل الدين المتراكم. ومن الواضح أن الإسهامات المادية التى قدمتها الزوجة فى بيت الزوجية لم تتحول إلى ملكية خاصة بالزوج، حيث احتفظت الزوجات بحقوق قانونية واضحة لا من حيث مؤخر الصداق فحسب بل فى استرداد قيمة أية أشياء ورثتها أو كسبتها من العمل. وإذا أثبتت التركة كونها غير كافية لتسديد الدين، تعين على الوريث الأساسى، والذى عادة كان هو

ابن الزوج، القيام بدفع المبلغ. وقد كانت تلك الالتزامات تؤخذ بجدية، حيث حددت المحكمة اسم الوريث المسئول عن تسديد الدين الذى تستحقه الزوجة، كما شهدت المحكمة عملية التسديد لصالح المرأة.(١٤٢) إن ما تتضمنه الوثائق من تسجيل لقدرة النساء على المطالبة بحقوقهن والحصول على دعم المحكمة أدى إلى التخفيف من الضربات الاقتصادية التى كان من الممكن أن تعقب تفسخ الروابط الأسرية.

إن حقوق الفلاحة فى التمتع بالملكية الفردية كانت مسألة معترفا بها على مدار القرن التاسع عشر. إن الحماية التى كان يضمنها حق الحصول على مؤخر الصداق، ونصيبها فى الميراث، وعلى أية ديون كان يدين بها زوجها لها عند وفاته، هى حماية ظلت توفر نوعا من الأمان الاقتصادى. وقد استخدمت النساء المحاكم للحصول على حقوقهن، حيث رفعت إحدى الفلاحات قضية ضد أحد المستدينين من زوجها المتوفى فى محكمة المنصورة، وحصلت على حكم بأن يدفع لها حقها على أقساط شهرية. كما قامت امرأة أخرى باللجوء إلى القضاء عندما عجزت تركة زوجها عن تغطية ديونه لها، وطالبت بحقوقها من ابن شقيق زوجها الذى أصبح هو المتحكم فى الأرض التى كانت فيما سبق خاصة بزوجها.(١٤٣)

وكان الزوج أحيانا يسدد ديونه خلال فترة زواجه، ففى حالة امرأة تدعى زهرة نجد أن الالتزامات الاقتصادية أوجدت حالة من الدقة فى تسجيل جميع الالتزامات المادية وتدوينها بدلا من مباهج العلاقة الزوجية:

> السيد الفاضل أحمد محمود، الملازم البحرى فى الكتيبة التاسعة لحسن أغا بن باشى، قدم إقرارا قانونيا... إنه كان فى حوزته ويملك الحق القانونى ويلتزم بالممارسة القانونية تجاه زوجته الحرمة زهرة، المرأة ابنة السيد الفاضل الحاج أحمد الفارس، المصرى، إجمالى ٧٠٠٠

نصف فدان، منها ٦٠٠٠ نصف فدان من مؤخر صـــداقها و١٠٠٠ نصف فدان دينا لها، وقد دفع لها ثلاثـــة أطبـــاق نحاسية ومغرفة قيمتها ٤٩ قرشا روميا، وســـجادة كلـــيم عربى قيمتها ٤٠ قرشا روميا، بقيمة إجماليـــة تبلـــغ ٨٠ قرشا روميا دفعها لها أو ٣٢٠٠ نصف فدان يلتـــزم بهـــا قانونيا. ومنها ٣٠٠٠ نصف فدان يمثل مـــؤخر صـــداقها والبقية هى ديونه المستحقة لها.[١٤٤]

وقد حصلت زهرة، وهى امرأة ثرية نسبيا، على الحماية الكافية فـــى حالة الوفاة أو الطلاق، بل وحتى بين الفلاحين الأكثر فقرا نجـــد أن النســـاء تملكن بعض الأشياء، وكانت فى العادة من الأدوات المنزلية أو المجوهرات والتى كانت تعتبر ملكية خاصة مستقلة. ففى إحدى الأسر المستأجرة كانـــت مجوهرات الزوجة تبلغ قيمتها وحدها حوالى ١٥% من دخل الأسرة السنوى، وفى إحدى الأسر الأكثر فقرا ممن يعمل أفرادها باليومية كانت الزوجة تملك مجوهرات تزيد قيمتها على ٢٠% من الأجـــر الســـنوى لأفـــراد الأســـرة جميعا.[١٤٥]

وبينما كانت المحكمة الشرعية دوما تحرص على حقوق الفلاحات فى الاحتفاظ بأملاكهن، إلا أن التوجه نحو توحيد الملكيات العائلية كـــان يـــؤدى أحيانا إلى حرمان النساء من ميراثهن بصورة غيـــر قانونيـــة. فالخلافـــات العائلية حول تقسيم التركات فى منطقة المنصورة كثيرا ما تضمنت قضـــايا النساء اللاتى حرمهن أقرباؤهن من أنصبتهن القانونية، فنجد فلاحة تدعى عز وقد اتهمت شقيق زوجها بالنصب عليها وعلى أطفالها لحرمانهم من أنصبتهم فى أملاك زوجها.[١٤٦] ويشير مضمون التركة إلى أن العامل المتوفى كـــان فى شركة اقتصادية مع على وربما مع غيره من الأشقاء؛ حيث إن الأمـــلاك محل الخلاف كانت تتضمن نصف جمل، وثلث جاموسة وعجلها، ونصـــف

حصان، وثلث طاحونة، ومحراثا وسلاحا ناريا، وعددا من أرادب القمح والفول والكتان، وعددا من قطع الملابس. وقد وافقت المحكمة على ضرورة إعطاء عز وأطفالها تلك الأملاك أو مقابلها النقدى، فتعهد على بالدفع بمجرد قيامه ببيع محصول الحبوب. وتؤكد هذه القضية عدم حصانة المرأة الفلاحة وخاصة فى حالة وفاة زوجها، وقد ساد دافع قوى لحرمان زوجات الابن أو الأخ من الميراث على الرغم من قوانين الميراث.

كما أن مشكلة عز تلقى مزيدا من الضوء المكثف على الأسرة الفلاحة، حيث كانت الأسرة الوظيفية هنا تتكون من الأخوة مع زوجاتهم وأطفالهم ممن كانوا ربما يشكلون جزءا من أرض الميرى. وبينما كانت عز تملك المجوهرات والملابس والأدوات والحيوانات التى ورثتها أو حصلت عليها بنفسها، إلا أنها لم تكن تستطيع تأكيد حقها فى ثمار عمل الأسرة سوى عن طريق زوجها. ورغم كونها عضوة منتجة فى البيت فإن وضعها فى الأسرة كان عبر زوجها، ويشير تقسيم التركة بعد وفاة الزوج إلى أن عز وأطفالها سوف يكونون أسرة وبيتا منفصلا ومستقلا عن العائلة.

إن إشارة المحكمة إلى المفهوم القانونى "الشركة" عند تحديد ما على الأسرة من حقوق وواجبات كان من الممكن أن يحرم النساء من حقوقهن. ففى الشركة المنزلية المكونة من الأب والأبناء وزوجاتهم، كانت زوجات الأبناء يتمتعن بوضع قانونى غير مستقر، ففى حالة وفاة أحد الأبناء قبل والده عادة ما كانت زوجة الابن تجد نفسها بلا ميراث يذكر، فقد كان المفتى يقر باستمرار أنه مادام الابن يعيش ويعمل مع والده فإن كل أملاك الأسرة تكون فى حوزة الأب. وقد كانت المرأة تطلب أحيانا من والد زوجها بعد وفاة زوجها أن يدفع لها مؤخر صداقها ونصيبا فى ميراث زوجها، وإذا كانت المرأة تعيش مع أسرة زوجها فإن طلبها كان يلقى الرفض من المحكمة.[١٤٧]

كما أن غياب الزوج، وهو الأمر الشائع تحديدا فى فترات التجنيد العسكرى المكثف، كان من الممكن أن يهدد وضع الزوجة فى الأسرة الممتدة. فإن كثيرا من القضايا التى تعود إلى عهد محمد على كانت تتناول فلاحين ممن يعيشون ويعملون ضمن وحدة تتكون من الإخوة مع زوجاتهم وأطفالهم ممن كانوا يتشاركون معا فى الإنتاج والحيوانات والأرض التى تركها والدهم لهم. إن علاقة الأخوة، التى كانت من منظور القانون الإسلامى علاقة شركة اقتصادية ذات إطار قانونى تقوم على الواجبات المبادلة، هى علاقة قامت على الاشتراك فى بذل القدر المتساوى من الجهد فى العمل لصالح الإنتاج العائلى مع التساوى فى أنصبة الميراث. ولكن غياب أحد الأخوة كان يؤدى إلى خلافات بشأن التقسيم المناسب لثمار الإنتاج العائلى وتقسيم المسئوليات العائلية.

حيث حدث خلاف مرير فى أسرة فلاحة عام ١٨٤٩ على تقسيم أملاكهم المشتركة عندما آن الأوان ربما عند بلوغ الأبناء السن القانونية، وذلك فى تقسيم الميراث وتكوين أسر منفصلة ومستقلة، وكان أحد الأخوة يخدم فى الجيش ويقوم بإرسال مرتبه للإنفاق على زوجته وأطفاله الذين كانوا يقيمون مع أخوته وأسرهم. وقد دار الخلاف حول الميراث المشترك وتقسيمه بينهم ونصيب كل أخ منهم، وقد أصدر المفتى حكما بأن ميراث الوالد وما زاد عليه يجب أن يقسم بالتساوى بين الأخوة، ولكن ما كسبه أخ فى غياب أخوته الآخرين "من عمله وجهده الخاص هو ملك له وحده". إن الأموال التى كان يرسلها الأخ المجند إلى أسرته كانت للإنفاق على زوجته وأطفاله وبالتالى لا تدخل ضمن الميراث، بل إذا كان الأخوة الآخرون قد استخدموا جزءا من تلك الأموال فى أغراض أخرى فعليهم رد المبلغ.[١٤٨] ويبدو أنه رغم بقاء زوجة الأخ المجند وأطفاله جزءا من العائلة كوحدة اقتصادية، فإن غياب الزوج أدى إلى تعديل نمط الإنتاج والاستهلاك

المشترك. فالزوجة والأطفال لم يشكلوا جزءا من العائلة الفلاحة سوى من خلال علاقتهم بالزوج والأب، فإن لم يكن الأخ المجند قد أرسل راتبه إلى العائلة ربما كان سيتعين عليهم أن يغادروا بيت العائلة.

وهكذا فإن المرأة الفلاحة باعتبارها عاملة زراعية فى أرض العائلة ما كان بوسعها أن تطالب بحق السيطرة والتحكم فى الإنتاج الزراعى للعائلة، حيث كان بوسع حدوث الوفاة أو الطلاق أن يؤدى إلى قطع علاقتها بالعائلة وأرضها التى تعمل فيها. ولكن وضع الفلاحة شهد تحسنا من خلال مطالبتها القانونية بنصيب فى المبانى والحيوانات والملكيات المتحركة. فمع انتقال المرأة الفلاحة من عائلة إلى أخرى عن طريق الزواج أو الطلاق أو الوفاة، ظلت تحمل معها حقوقها فى أدوات الإنتاج الزراعى، وكانت أملاكها ملكية خاصة بها فلا يحق للأب أو الأخوة أو الزوج أو الابن الوصاية على النساء فى أغلب الحالات.

وفى حين لم تتغير القاعدة القانونية بشأن حق النساء فى الأرض الميرى وغيرها من الأملاك خلال عصر محمد على، إلا أننا نجد كثرة مطالبة النساء بحقوقهن فى الأرض وشدتها. ومع تنامى سلطة الدولة نال أحد ممثلى الدولة – وهو "الحاكم" – بعض السلطات فى تحديد حق التصرف فى الأملاك. وقد أكدت المحاكم فى منتصف القرن مبدأين متناقضين أحيانا فيما يتعلق بالتصرف فى أرض الميرى بعد وفاة صاحب حق التصرف، فقد نص المبدأ الأول على أن أبناء المتوفى أو أقرباءه من الذكور يجب أن يرثوا حق التصرف فى الأرض إذا كانوا قادرين على زراعة الأرض ودفع الضرائب، أما المبدأ الثانى فينص على حق المسئولين المحليين فى تعيين من يريدون.[١٤٩] وكانت البنات والزوجات والأخوات يأتين مطالبات بنصيبهن فى أرض الميرى كجزء من الميراث، وكان يتم الرد فى المحكمة على البنات أن حق التصرف يكون من نصيب الأبناء الذكور فقط طالما كانوا

يزرعون الأرض ويدفعون الضرائب.[١٥٠] وعندما توفى رجل تاركا شقيقة واحدة وأبناء شقيقه، رفضت المحكمة النظر في طلب الشقيقة للحصول على نصيب فى أرض الميرى.[١٥١] وفى حالة الفلاح الذى توفى تاركا شقيقة وابنتين وابن شقيقته فإن حق التصرف فى الأرض كان برمته من نصيب ابن شقيقته.[١٥٢] ورغم ندرة نجاح النساء فى تجاوز العرف القائم بشأن حق الذكر فى ميراث أرض الميرى، ولكن لعل مما شجع النساء على معارضة الرجال باللجوء إلى المحاكم هو زيادة سلطات "الحاكم" فى صنع القرار مع ضعف الأعراف السائدة.

وفى بعض الظروف كان فى وسع النساء الحصول على حق التصرف، فإذا وهب الأب جزءا من أرضه لابنته فى حياته تمتعت الابنة بحق حيازتها لتلك الأرض، وفى إحدى الحالات منع المفتى أبناء رجل متوفى من انتزاع قطعة أرض ميرى من أخواتهم البنات، وذلك بناء على أن هؤلاء النساء كن القائمات على زراعة الأرض على مدار سنوات قبل وفاة الأب وبعدها.[١٥٣] وفى حالة غياب الأبناء الذكور نجحت البنات أحيانا فى الحصول على حقوق على حساب غيرهن من الورثة الذكور، ففى قضية رفعتها أرملة تركها زوجها مع ابنتين صغيرتين، وكانت الأرملة قد واصلت زراعة أرض زوجها الميرى لمدة خمس سنوات بعد وفاته، نجد أن المحكمة رفضت منح أشقاء الزوج أى حق فى الأرض.[١٥٤]

أما أكثر الأشكال شيوعا فكانت تقوم على موافقة الورثة الذكور على حصول النساء على حقوقهن فى الميراث، فإذا قام الأقرباء الذكور بالتنازل عن الأرض لصالح الورثة من الإناث فى أعقاب وفاة صاحب الأرض، لم يكن يتم النظر فى أى طلب يتقدمون به مستقبلا للمطالبة بحق فى الأرض. ففى كثير من الحالات كانوا يغيرون رأيهم كما يبدو ويحاولون انتزاع الأرض من قريباتهم الإناث عن طريق المطالبة بحقوقهم باعتبارهم من

الورثة الذكور، ولكن المحكمة كانت ترفض تلك المطالب، فكان القرار يقوم على تنازلهم عن حقوقهم فى أغلب القرارات السابقة، ولكن مدى التزام النساء بدفع الضرائب المستحقة على الأرض فى الماضى كانت مسألة تحمل نفس القدر من الأهمية والثقل. كما كانت المحكمة تذكر جميع الأطراف بأن الحق النهائى كان فى يد من يختاره "الحاكم" مع وجود تساؤلات حول مدى تمتع "الحاكم" بالقرار فى ظل وجود أطفال من الذكور.(١٥٥)

وهكذا فإن الحق فى الأرض الميرى كان يعتمد جزئيا على إرادة المسئولين المحليين، فكانت الأرض الميرى عادة تظل فى يد واحد أو أكثر من الأبناء دون مساس بها. ونادرا ما كنا نجد أشخاصا كثيرين يطالبون بالحق فى الأرض، حيث ظلت الأسر الفلاحة صغيرة العدد، ففى الحالات السبعة لأسر مسجلة فى سجلات المنصورة فى الفترة ما بين عامى ١٨٢٩ و١٨٤٦، وهى أسر لدينا بيانات كاملة عنها، نجد أنه عند وفاة أحد الوالدين فيها كان عدد الأطفال ثلاثة أو أقل.(١٥٦) ومع ذلك فنادرا ما ورثت النساء حق التصرف إلا إذا صرح لهن بذلك أقرباؤهن من الذكور.

كما استمرت مواجهة النساء لمقاومة الرجل لحقوقهن فى الأملاك المتحركة. وفى إحدى القضايا التى تم تحويلها إلى المفتى اشتكت امرأة للمحكمة أن والد زوجها حرمها من نصيبها فى ميراث زوجها.(١٥٧) وفى الحالات الأخرى كان أبناء المتوفى يقومون ببساطة بتقسيم ميراث الوالد من أملاك فيما بينهم دون أى اعتبار لحقوق الأم والأخوات من الإناث.(١٥٨) وفى تلك القضايا كان المفتى يؤكد بشدة على قواعد الميراث فى الإسلام، ويصر على حق الأرملة فى ثُمن تركة زوجها، وحق الأطفال بواقع أن يكون للذكر مثل حظ الأنثيين. وبوسعنا أن نتفهم الدافع وراء محاولة الأب حماية حقوق بناته وتأمين مستقبلهن عن طريق تقسيم أملاكه قبل وفاته، ففى إحدى الحالات حاول الابن الأكبر منع حدوث التقسيم مدعيا أن جزءا من الأملاك هو نتيجة جهده الشخصى ويجب أن يظل ملكا له وحده.(١٥٩)

ومن غير المستغرب أن الرجال كانوا يستاءون من رؤية أملاك العائلة وهى تنتقل إلى أيدى النساء إذا أخذنا فى الاعتبار طبيعة العلاقات فى الأسرة كوحدة منتجة. فقد كانت هناك بيوت كثيرة من بيوت الفلاحين بمثابة "شركة" قائمة على عدد من الأخوة يشتركون فى الأرض الميرى التى تركها لهم والدهم، أما أخواتهم اللاتى تزوجن من عائلات أخرى أخذن أنصبتهن من مجمل أملاك الأسرة التى ولدن فيها. وتشير الأدلة على قيام الأخوات فى أعقاب وفاة الأب بالتنازل عن أنصبتهن من الأملاك لصالح إخوانهن بمقابل ما.(١٦٠) والتنازل الطوعى عن حقوق الميراث كان ملزما لكل الورثة: ففى حالة رجلين كان كل منهما متزوجا وحاول بعد وفاة الزوجة المطالبة بالنصيب الذى تنازلت عنه زوجته لشقيقها، فأخبرتهما المحكمة أن تلك الهبات لا رجعة فيها سوى فى حالة ما إذا طالبت المرأة بنفسها استرداد ما وهبته لغيرها أثناء حياتها.(١٦١)

إن التقسيم القانونى للملكيات القابلة للتوريث عادة ما كان يتم بعد وفاة الأب. والقرار بشأن مدى مشاركة الورثة النساء فى الحفاظ على تماسك الملكية كان يتعلق بوضع المرأة داخل الأسرة كوحدة منتجة. فطالما أقامت الأخوات مع الأخوة فى نفس البيت واشتركوا فى العمل معا، فإنهم كانوا يشكلون علاقة أو شركة، فكان فى إمكان الأخوات المطالبة بالحق القانونى فى المبانى أو الحيوانات أو غيرها من المنتجات والنقود التى كانت تدخل للبيت قبل وفاة الأب وبعدها. أما فى حالة عدم إقامة الأخوات فى بيت العائلة فلم يكن يتم اعتبارهن جزءا من الشركة القائمة بين الأخوة الذكور، وبالتالى كان حقهن يقتصر على نصيب فى الملكية طبقا لحالتها عند وفاة الأب.(١٦٢)

وكثيرا ما أدت الخلافات على تقسيم التركة إلى شجار بين النساء والأخوة الذكور، فكان يحدث أن تدعى امرأة أن أخاها قد اشترى بعض المنتجات بالوكالة عن الوالد مما يجعل تلك الأشياء جزءا من تركة الوالد،

فقد دخلت امرأة فى معركة مع أخيها مطالبة بنصيبها فى جاموسته على هذا الأساس. وأحيانا كان ورثة الأخت يتقدمون مطالبين بحقوقهم، حيث قام رجل بعد وفاة زوجته بالتأكيد على أن بعض المجوهرات والإناء النحاسى والجاموسة التى كانت كلها ملكا لزوجته هى جزء من تركتها، ولكن المحكمة حكمت بأن هذه الأشياء كانت قد اقترضتها المرأة من والدتها وأخيها وبالتالى يجب أن تعود إليهم.(١٦٣)

وكان التوجه العام فى تقسيم الأملاك الموروثة قائما على تقليص نصيب المرأة إلى القدر الأدنى الذى يحدده القانون الإسلامى أو حتى تحوير الأحكام القانونية بحرمان النساء من جزء مما يحق لهن من ميراث. وقد أدت تلك الآليات إلى تقوية الأسرة كوحدة منتجة على حساب النساء اللاتى تزوجن من خارج العائلة. وقد اضطرت النساء إلى اللجوء للمحاكم التى أيدتهن فى حالات التجاوزات الصريحة للقانون الإسلامى، ولكن الكثيرات وجدن صعوبة فى ضمان تنفيذ قرارات المحكمة. وفى عائلة مكونة من الأخوة الذكور الذين تربطهم شركة اقتصادية كان لكل زوجة أخ الحق فى وراثة نصيبها القانونى فى أملاك زوجها، ولكن كان فى وسع أخوة زوجها وضع أيديهم ببساطة على الأملاك دون مراعاة حقوق الأرملة. وقد قامت امرأة تدعى ربية بتقديم شكوى لمحكمة المنصورة أن شقيق زوجها قد تجاهل التقسيم القانونى لتركة زوجها واستولى على نصيب ابنتها.(١٦٤) كما شهدت النساء على أن حقوقهن قد انتزعت منهن عن طريق ادعاءات زائفة بشأن شركة مزعومة بين الزوج وأخوته الذكور؛ حيث تقدمت امرأة قائلة بأن شقيق زوجها قد استولى على جاموستها مدعيا بأنه كان شريكا لزوجها فى الجاموسة. وقد أشارت المحكمة إلى أن الحيوان الذى اشترته المرأة مع شقيقة زوجها بعد وفاته لا يمكن اعتبارها ملكية مشتركة بين الزوج المتوفى وشقيقه. وفى حالة أخرى قامت امرأة وأطفالها بالاحتجاج على مثل تلك المزاعم الزائفة بشأن وجود شركة يدعيها شقيق الزوج.(١٦٥)

ومن جانب آخر فقد تلجأ النساء أو الأطفال إلى المطالبة بحقوقهن فى وراثة الأملاك بناء على شركة يقوم الأب أو الأخوة بإنكارها. فقد قام أبناء رجل كفيف كان يعيش مع عمهم بالمطالبة بنصيب فى ميراث عمهم على أساس أنه كان شريكا لوالدهم. أما قرار المحكمة بإنكار ذلك الحق فيشير إلى أنه لم يكن من الجائز لفرد غير منتج فى العائلة ومن يعولهم المطالبة بحقوق فى ملكية ثمار الإنتاج العائلى الذى لم يسهموا فيه كمنتجين، بل وحتى عندما يكون الرجل عضوا منتجا فى الشركة فلا يحق لزوجته وأطفاله سوى الحصول على نصيبهم من أملاكه طبقا لحالتها عند وفاته، أما أية إضافات لحقت على الملاك بعد الوفاة فتكون حقا خالصا للأخوة الآخرين.(١٦٦)

وكانت الأسر الفلاحة أحيانا تحمى نفسها من الحرمان من الميراث والخلافات المريرة عن طريق تحديد الورثة الشرعيين الأساسيين فى المحكمة. فبداية من مطلع أربعينيات القرن التاسع عشر ظهرت على الساحة قضايا تشهد على شرعية الأطفال وعلى الحالة الصحية وأحوال الورثة الأساسيين الذين هم فى العادة من الزوجات والأطفال. وفى بعض الحالات كان رب الأسرة يتوجه إلى المحكمة قبل وفاته ليحدد أسماء ورثته الشرعيين، وفى بعض الحالات الأخرى كانت الزوجات والأطفال يأتون للشهادة على وجودهم وحياتهم، وبالتالى يشهدون ضمنيا على حقوقهم فى الميراث بعد وفاة رب الأسرة.(١٦٧)

إن النظام القائم على ضعف حق النساء فى التصرف فى أرض العائلة، وبالتالى فى أن تكون المرأة شريكة كاملة فى الأسرة هو نظام تعرض لتحديات على الأقل نظريا بصدور قانون الأرض لعام ١٨٥٨. فطبقا لنص القانون أصبحت كل الأراضى الخراجية خاضعة لقوانين الميراث الإسلامية، وبالتالى أصبح للنساء الحق فى وراثة أنصبة من الأرض مثلها مثل حقوقهن فى وراثة الملكية المتحركة. وللوهلة الأولى كان يبدو القانون

الجديد قادرا على إحداث تغيير جذرى فى أنماط حيازة الأراضى، وبدا كأنه يقلب أحد الأنماط الواضحة، ففى الخمسينيات من القرن التاسع عشر وبينما تراجعت سلطة الحاكم فى الاختيار لتصبح فى خلفية قضايا المحاكم، فإن قصر حق التحكم فى أرض الميرى على الابن أو الأبناء الذكور كان مسألة كثيرة التكرار.[١٦٨] ولكن فى الوقت نفسه فإن حق الأقرباء الذكور الآخرين فى السيطرة على الأرض دون زوجة أو بنات صاحبها الأصلى لم تلق مساندة من المحكمة، ففى حالة عدم وجود أبناء من الذكور فإن وجود دليل على رغبة صاحب حق التصرف فى ترك الأرض لزوجته وبناته كان يبدو كافيا لرفض مطالبة الأقرباء الذكور بحق فى الأرض.[١٦٩] وكان الدافع لترك الأرض بين يدى الأسرة باعتبارها وحدة وظيفية بمثابة شركة بين الوالدين والأطفال هو دافع أثبت رسوخه بدرجة أقوى من الميل الرسمى القائم على ترك الأرض الميرى بين يدى الورثة الذكور.

ومن المفارقة أن الأرض الجديدة أدت فى بعض الحالات إلى خفض نصيب المرأة فيها، فعندما ترك رجل بعد وفاته زوجة وأخا كان فى وسع الزوجة المطالبة بحقها فى ربع الأرض فقط وهو نصيبها تبعا لقانون الميراث الإسلامى، وبالتالى كان للأخ نصيب الأسد من التركة.[١٧٠] ولكن على العموم فإننا لا نجد دليلا على أن القانون أحدث تحولا فى أنماط الحيازة لدى الفلاحين، فبينما كان يجب تطبيق القانون الإسلامى على وراثة أرض الميرى إلا أن الممارسات المتعلقة بوراثة الأراضى لم تشهد تغيرا يذكر، حيث كانت الأخوات عادة يتركن حق التصرف فى أيدى الابن الأكبر، ولم يقدم لهن القانون الجديد أى فائدة سوى فى المساندة القانونية الإضافية التى حصلن عليها فى دعم مطالبهن فى الحصول على ثمار إنتاج الشركة العائلية طالما أقمن فى بيت العائلة.[١٧١] ولكن بمجرد زواجهن يبدو أنهن كن ينتقلن من البيت تاركات الأرض، وبالتالى كانت شركات الفلاحين فى النصف الثانى من القرن التاسع عشر مكونة عادة من الأخوة الشركاء.[١٧٢]

وهكذا قبل عام ١٨٥٨ وما بعده لم تتغير الأنماط السائدة، حيث احتفظت بعض الفلاحات بحق التصرف فى الأرض الخراجية، وبالتالى كن رغم كل شيء من صغار ملاك الأراضى. وقد قامت هؤلاء النساء ببيع الأراضى ورهنها، وهى الأراضى التى كنَّ يتمتعن حيالها بحق التصرف التام.[١٧٣] وكنَّ قد حصلن عادة على تلك الأراضى بإحدى طريقتين: ففى ظل غياب الأطفال الذكور كان فى إمكان البنات الحصول على حق التحكم فى الأرض عند وفاة الوالد، أو كان الأقرباء من الذكور وخاصة الوالد يتنازل عن حق التصرف لصالح النساء قطعا كشكل من أشكال التأمين المادى.[١٧٤] ولكن غالبية الفلاحات لم يتملكن أراض خلال القرن التاسع عشر طالما كان من بين أفراد العائلة ذكور بالغون، حيث احتفظ الرجال بالسيطرة والتحكم فى الأرض، وهى سيطرة كانت توازنها جزئيا إسهامات النساء فى الإنتاج ومطالبهن بحقوقهن فى الملكيات المتحركة.

الفلاحات والعائلة

لقد تشكل عالم المرأة الفلاحة فى مصر بقوى متناقضة تلعب دورها إما فى إضعاف مكانتها أو تقوية وضعها داخل العائلة. فمن ناحية إن غياب حق المرأة فى أرض العائلة وهشاشة علاقتها بالأسرة لإمكانية انقطاع تلك العلاقة بفعل الطلاق أو وفاة الزوج هو وضع يشهد على الطابع الأبوى لمجتمع الفلاحين، كما يشهد على غياب الأمان فى وضع ومكانة النساء. ومن ناحية أخرى فإن الدور النشط الفعال الذى لعبته النساء فى الإنتاج الزراعى فى أرض العائلة قام بتعزيز استقلال المرأة وسلطتها داخل الأسرة. وقد كانت هوية المرأة الفلاحة الأساسية باعتبارها من أعضاء الأسرة، ومن هنا فإن قدرة المرأة على تجاوز معوقات السلطة والأمان فى سياق الأسرة هى المحك الرئيسى عند تقييم وضع المرأة فى المجتمع ككل.

كانت حقوق أفراد الأسرة وواجباتهم محددة طبقا للقانون الإسلامى، وتحديدا بواسطة المذهب الحنفى المطبق فى المحاكم المصرية فى القرن التاسع عشر. وتوضح السجلات الكثيرة للمحاكم الشرعية كثرة لجوء الفلاحين إلى المحكمة لتحديد العلاقات العائلية أو للتعامل مع المشاكل العائلية. كما تكشف محاضر جلسات المحاكم عن مدى نجاح الفلاحات فى تأكيد الحقوق أو الامتيازات الخاصة بهن، أو تقليل المعوقات من ناحية أخرى، وذلك فى إطار القانون والنظام القضائى. ونجد أن ترتيبات الزواج وعمليات الطلاق ومسائل حضانة الأطفال والوصاية والولاية والنفقة الأسرية كانت كلها مؤثرة فى حياة النساء بصورة مباشرة، لتشكل بذلك مدى ما تحققه النساء من استقلالية الفعل والتحكم داخل إطار الأسرة. ومع أن الإسلام وضع الدعامات القانونية للعلاقات الأسرية عن طريق قواعده المفصلة بشأن الحياة الأسرية، إلا أن القانون تفاوت بين النظرية والممارسة، حيث أمكن للسلطة العرفية والأساليب التى استخدمتها النساء ترك بصمة على الممارسة القانونية، كما أسهمت فى حدوث تطور مرن ومستمر فى وضع المرأة داخل الأسرة.

أولا: إن مدى تمتع المرأة بحق اختيار أو رفض زوج المستقبل يعتبر عاملا يحدد جزئيا الوضع الذى ستتمتع به فى زواجها. ففى ظل القانون الإسلامى تتمتع غالبية النساء بحق القيام بعقد زواجها دون تدخل من الولى.[١٧٥] وقد قامت الفلاحات المصريات بممارسة ذلك الحق، حيث كان فى إمكان الشابات اختيار أزواجهن وترتيب زواجهن مادام العريس "مناسبا"، أى يحتل مكانة اجتماعية مشابهة لها ويقدم مهرا يتناسب مع المكانة الاجتماعية والخصائص الشخصية التى تتمتع بها العروس. وعلى الرغم من بعض المحاولات التى كان يقوم بها الأقرباء لإعاقة اختيار المرأة، فإن المحاكم جميعها كانت تعترف بقدرة المرأة على الزواج دون موافقة

أسرتها.[١٧٦] إن قدرة المرأة على القيام بترتيبات زواجها فى حالة الضرورة كانت تتماشى مع حقها فى رفض زوج مفروض عليها، حيث إن السلطة التى استخدمها شيخ البلد فى إحدى القرى المصرية ليجبر امـرأة فلاحـة علـى الزواج برجل من اختياره كانت سلطة رفضها المفتى؛ حيث إن مثـل هـذا الإجبار يجعل الزواج "باطلا".[١٧٧] ولكن كان من الممكن أن يقـوم الأب أو الجد بتزويج فتاة غير بالغة سن الرشد دون موافقتها، وقد نظـرت المحـاكم المصرية عديدا من مثل تلك القضايا بما يشير إلى قيام الآباء بتزويج بنـاتهم فى سن صغيرة قبل تمتعهن بحق الاختيار أو الرفض.

وبمجرد زواج المرأة كان وضعها داخل بيت الزوجية معرضا لمخاطر حق الرجل فى تعدد الزوجات. وكان حق الرجل فى الزواج بعدد يصل إلى أربع نساء بشرط العدل فيما بينهن حقا يحمل بذور التقليل من شأن النسـاء، فمع وصول الزوجة الثانية كانت تتقلص سيطرة المرأة على الموارد الحالية للأسرة، كما أن نصيبها المستقبلى فى تركة زوجها كـان يـنخفض بمعـدل النصف. كما أن الأطفال الذين يولدون من الزوجة الثانية كـانوا يتمتعـون بحقوق تبارى حقـوق أطفـال الزوجة الأولى. وعلى النقيض من الطـلاق لم تتضمن حالات الزواج الثانى أية تعويضات تقدم للزوجة الأولى، وكـان مؤخر صداقها يظل فى يد الرجل. وفى الزواج غير القائم على التعدد نجـد أن فكرة وجود زوجة ثانية بما ستسببه من تراجع فى مكانة الزوجة الأولـى ومزاياها المادية هى فكرة كانت فى حد ذاتها مصدرا للتهديد، وكان يمكـن استخدامها كأداة تخويف قوية لفرض التبعية والخضوع على المرأة، ولكـن سجلات المنصورة فى الفترة ما بين عامى ١٨٠٠ و١٨٢٠ تشير إلى عـدم انتشار تعدد الزوجات فى الأسر الفلاحة فى مطلع القرن التاسع عشر، فمـن بين عدد ١٤ أسرة فلاحة تتوفر لدينا بياناتها الكاملة على سبيل المثال نجـد بينها حالة واحدة لتعدد الزوجات، ممثلة فى وجود زوجتين لرجل واحد.[١٧٨]

ونجد بعد مرور قرن من الزمان فى دراسة متعمقة تناولت ٦ أسر فلاحة "نمطية" أن أسرة واحدة من بين الأسر الستة كانت قائمة على تعدد الزوجات ممثلة فى أحد الفلاحين الأثرياء نسبيا، ومن ذوى الأملاك يعمل مشرفا على عزبة كبيرة قد تزوج من امرأتين.(١٧٩) ولعل انخفاض معدل تعدد الزوجات هو نتاج للظروف المادية، حيث إن قلة موارد الأسرة الفلاحة لم تتح المجال للتمتع برفاهية الزواج بأكثر من واحدة. كما قد تكون النساء أيضا نجحن فى مقاومة التعدد وقبول الضرة، وذلك رغم غياب المعلومات فى هذا الصدد. وعلى أية حال فإن تعدد الزوجات سواء كان فعليا أو مصدرا للتهديد لم يكن من المعالم البارزة فى حياة الفلاحات.

وإذا كان تعدد الزوجات قد ظل نادر الحدوث خلال القرن التاسع عشر فإن الطلاق كان شائعا. فمن بين الأنماط الثلاثة من الطلاق المعروفة فى القانون الإسلامى، يتم الحكم عامة باثنين منهما عن طريق المحكمة، وهما "الفسخ" (التفريق) و"الخلع". إن الفسخ، وهو حكم قضائى بالتفريق يتم بناء على طلب الزوجة، يبدو هو النمط الأكثر تفضيلا من قبل المرأة؛ حيث إنها تحصل على الطلاق المنشود مع احتفاظها بحقها فى مؤخر الصداق والنفقة خلال فترة العدة. أما الخلع الذى يتم برضا الطرفين هو نظام يقوم فى جوهره على حق المرأة فى التخلص من الزواج على أن تدفع تعويضا يتمثل عادة فى تنازلها عن مؤخر الصداق. ومع أن كلاً من الفسخ والخلع كانا يحدثان عادة بمبادرة من المرأة إلا أن الطلاق هو بالتأكيد الشكل الأكثر شيوعا، وهو القائم على قيام الرجل بإرادته المنفردة بتطليق زوجته دون اللجوء إلى المحكمة.

وقلما نجحت الفلاحات فى الحصول على حكم بالفسخ من القاضى، فلم نجد طلبا واحدا فى سجلات المنصورة. وكان المفتى يتناول من آن إلى آخر القضايا التى كان الضرر البالغ أساسا للفسخ، فكان فى وسع المرأة عند إثبات

العجز الجنسى لزوجها الحصول على حكم بالفسخ، وكان من الممكن للمرأة المسيحية التى تحولت إلى الإسلام الحصول على حكم بالتفريق عن زوجها بناء على طلبها إلا إذا تحول زوجها هو الآخر إلى الإسلام.[١٨٠] كما قامت النساء فى بعض الأحيان بإقناع القاضى المحلى بالحصول على حكم الفسخ على أساس عدم وفاء الزوج بالقدر الكافى من التزاماته المادية والمعاشرة، وذلك على الرغم من عدم إباحة هذا الأمر نظريا فى المذهب الحنفى. ومع قيام نظام التجنيد العسكرى والعمل بالسخرة بإفراغ القرى من رجالها فى عهد محمد على، وجدت نساء كثيرات أنفسهن متزوجات قانونيا مع غياب الأزواج. وفى سبيل الزواج من رجل آخر لجأت بعض النساء إلى المحكمة لإصدار حكم بالطلاق على أساس غياب النفقة المادية أو حتى "هجر فراش الزوجية".[١٨١] ولكن كان يتم عموما إثناء النساء عن إيجاد أكثر أشكال الطلاق فائدة بالنسبة لهن.

ومن جانب آخر فكثيرا ما استخدمت النساء الخلع من أجل الانفصال، وهو نظام كان يتضمن إعفاء الزوج من التزامه المادى بتسديد مؤخر الصداق، وهو جزء من المهر كان لا يتم تسديده سوى فى حالة انتهاء الزواج بالوفاة أو الطلاق. وفى الوقت الذى كان الخلع شكلا من أشكال الطلاق الذى يمكن للمرأة المبادرة به فإنه عادة ما كان يكلف الكثير، فقد حصلت امرأة بدوية على الطلاق عن طريق تنازلها عن ديون زوجها لها، وعدم المطالبة بنفقة العدة، وإعادتها المهر الكبير الذى قدمه لها، والذى كان يتكون من خمس أساور فضية وخمسة عشر جملا وأربع بطانيات صوفية.[١٨٢] وبينما نجح بعض النساء فى الحصول على الحرية مقابل التضحية بالمهر فقط، إلا أن نساء أخريات تنازلن عن نفقة العدة ونفقات حضانة الأطفال أيضا.[١٨٣] ومع أن الخلع مكن المرأة الفلاحة من التخلص من زواج غير موفق، إلا أن الخسائر الاقتصادية المترتبة عليه كثيرا ما

كانت تمثل صعوبة فى التعامل معها، وبالتالى كانت تقلل من لجوء النساء إلى قضايا الخلع. ومع ذلك قامت بعض النساء بالتنازل عن حقوقهن فى جزء من أملاك الأسرة فى سبيل كسر قيود الزواج.

أما الطلاق، وهو القائم على تطليق الزوج زوجته من طرف واحد، فلعله كان هو شكل الانفصال الأكثر شيوعا. ومع أن الطلاق لم يكن يرد فى سجلات المحاكم أبدا، إلا أن القضايا التى تتناول شؤون الملكية وخاصة الميراث كانت تشير أحيانا إلى المرأة المطلقة. وكان حق الرجل فى تطليق زوجته دون سبب أو دون اللجوء إلى المحكمة محدودا على مستوى الممارسة بفعل العلاقات الاقتصادية داخل الأسرة. حيث كانت المرأة المطلقة تحتفظ بحقها الكامل فى أملاكها التى جاءت بها وقت الزواج بما فى ذلك مؤخر الصداق ونفقة العدة. ولم يكن الطلاق يعنى بالضرورة الإفقار أو الطرد من البيت، ففى إحدى الحالات قامت امرأة مطلقة بشراء بيت من طليقها، مستخدمة إمكانياتها المستقلة فى الحصول على الملكية الكاملة لما كان يمثل فى الغالب بيت الزوجية. فإذا كانت المرأة هى صاحبة بيت الأسرة قانونيا، كان فى وسعها الاختيار ما بين الاحتفاظ به أو بيعه لزوجها، حيث قامت امرأة مطلقة ببيع بيتها فى المنصورة لطليقها.[١٨٤] وفى كلتا هاتين العمليتين كانت تداعيات الطلاق أقل وطأة لما للمرأة من حقوق مستقلة عن زوجها فى امتلاكها للمال أو الأملاك. ونظرا لما قد يسببه لجوء المرأة إلى استرجاع أملاكها من الأسرة من إرباك اقتصادى لا سيما عندما تشكل أملاكها القانونية جزءا معتبرا من موارد الأسرة، فلم يكن إيقاع الطلاق يتم باستخفاف حيث كان يتضمن قطع العلاقات الاقتصادية بما لها من أهمية قصوى بالنسبة للأسرة.

وكان الطلاق مؤذيا للوضع الاقتصادى للمرأة لما يلغيه من حقها فى المطالبة بحق وراثة زوجها، فبمجرد وقوع الطلاق لم يحق للزوجة وراثة

زوجها، وبالتالى كانت تفقد حقها الأكبر فى أملاك الأسرة فى حالة وفاة رب الأسرة. وهكذا كان للمرأة أن تحاول جاهدة إثبات أن الطلاق تم أثناء مرض زوجها قبل الوفاة، وهى الظرف الوحيد الذى كان يمكّن لها أن تنال نصيبا فى الميراث. ولكن إذا اقتنع القاضى أن الزوج كان قد شفى من مرضه ثم توفى من مرض آخر أو فى حادثة ما كانت المرأة المطلقة تفقد نصيبها فى التركة.(١٨٥)

ومع إدراك النساء المزايا المادية للطلاق نجد أن كثيرا من النساء الراغبات فى الانفصال عن أزواجهن كنَّ يفضلن قيام الأزواج بتطليقهن. فقد وقفت امرأة فلاحة أمام نائب القاضى المحلى مدعية بأن زوجها قد أوقع عليها يمين الطلاق ثم رفض الالتزام بأحكام الطلاق، وبعد تقدمها بشاهدين من الرجال قبل القاضى وقوع الطلاق وأمر الزوج بقبول نتائج فعلته. ولكن فى حالة فشل المرأة فى تقديم شهود لم يكن من السهل عليها إثبات وقوع الطلاق طالما أنكره زوجها. وفى إحدى الحالات عاد الزوج بعد طول غياب ليجد زوجته متزوجة من رجل آخر مدعية بأنه قد طلقها قبل رحيله عن القرية، وعندما اعترض الزوج على هذا الادعاء وفشلت هى فى تقديم أى دليل إثبات، تم إبطال زواجها الثانى و"ردها" إلى زوجها الأول.(١٨٦)

وقد حاولت فلاحات أخريات إجبار أزواجهن على تطليقهن بطريقة أو بأخرى، فبعد ضمان تعاون شيخ البلد معها نجحت امرأة فى إجبار زوجها على إيقاع يمين الطلاق. كما استخدمت امرأة أخرى أسلوب الابتزاز حيث هددت برفع قضية فى المحكمة ضد زوجها مدعية بأنه قد سرق مجوهراتها إن لم يطلقها، وهكذا "أفزعته" فأوقع عليها الطلاق. ولكن فى مثل تلك القضايا كانت المحكمة عادة تحكم ببطلان الطلاق إذا ثبت خضوع الزوج للإكراه.(١٨٧) ومع ذلك فرغم قوانين الطلاق التى كانت، كما يبدو، تجعل الرجل هو المتحكم الكامل تقريبا، نجحت الفلاحات أحيانا فى التخلص من

الزواج متى وكيفما شئن، بما يشهد على السلطة التى كان يمكن للمرأة التمتع بها داخل الأسرة.

وقد واجهت النساء صعوبات أكبر فى حالة وجود الأطفال، حيث تنحاز قواعد حضانة الأطفال فى حالة الطلاق ضد وضع المرأة بحرمانها من المزايا المادية والعاطفية التى تتوفر للأطفال. فالطابع الأبوى للقانون الإسلامى واضح وصريح فى المسائل المتعلقة بقواعد الحضانة والولاية على الأطفال فى حالة طلاق الوالدين. فبينما تتمتع المرأة بحق الحضانة طبقا للمذهب الحنفى حتى بلوغ الصبى السابعة من العمر ووصول الفتاة إلى سن البلوغ، إلا أن المرأة لا تتمتع بحق الولاية. ويظل الوالد باعتباره الولى على الأطفال محتفظا بحق التصرف نيابة عن أطفاله القصَّر فيما يخص التصرف فى الأملاك وترتيبات الزواج، وهو حق ينتقل إلى غيره من الأقرباء الذكور عند وفاة الوالد.[١٨٨] وهكذا يعتبر الأطفال جزءا من سلالة الوالد فى حين تكون حضانة الأم محدودة من حيث مدتها ونطاقها، فليست سوى راعية مؤقتة تقوم على العناية بالأطفال الصغار.

وتوضح قضية من المنصورة حق أسرة الوالد فى الولاية على الأطفال بعد وفاة الوالد. فقد تقدمت أسرة المدعو حسن الشاب إلى المحكمة مطالبة بدفع الدية من شيوخ قرية البدالة؛ حيث لقى حسن حتفه فى حادثة عنف، وكان الموضوع يتضمن ابنتين هما ذرية حسن الوحيدة، وكل منهما من زوجة مختلفة إحداهما مطلقة والأخرى هى أرملة حسن، وهما على قيد الحياة، ولكن تم الحكم بالولاية القانونية على البنتين لصالح أحمد وهو ابن عم حسن. وقد طالب أحمد بنصيب البنتين فى الدية نيابة عنهما فى حين طالبت أرملة حسن بنصيبها، وهكذا فإن الأطفال كانوا تحت الولاية القانونية لأقرباء والدهم حتى فى حياة الوالدة وتمتعها بالصحة والعافية بصرف النظر عما إذا كانت مطلقة أو أرملة.[١٨٩]

وتحت ظروف معينة كانت المرأة قد تحصل على حق الولاية على الأطفال من زوجها المتوفى، فقد قامت امرأة تدعى مباركة، وهى مطلقة من زوجها المتوفى، ببيع بيت فى المنصورة باعتبارها الولية الشرعية على بناتها القصَّر.(١٩٠) وإذا استبعدنا احتمال كون كل أقرباء الزوج الذكور متوفين فإن مباركة حصلت على ذلك الحق على أساس قانونى ضعيف، وتشير قضيتها إلى إمكانية تأكيد المرأة حقها فى الولاية فى حالة عدم إصرار عائلة زوجها على المطالبة بالطفل، كما تشير القضية على أية حال إلى أن الأطفال لم ينتقلوا دائما تحت جناح أقرباء الوالد. إن الوثائق الدالة على التوسع فى الحقوق القانونية بالنسبة للحضانة وانتقالها إلى حق الولاية إنما يتعارض مع ما نجده مقصورا فى القواعد القانونية، فلم يتم على الدوام حرمان المطلقات والأرامل من أطفالهن.

وفى أعقاب الخروج الكبير للرجال من القرى مع مطلع حكم محمد على، قلَّ عدد الأولياء الذكور الذين يعتبر وجودهم جوهريا بالنسبة للترتيبات الخاصة بزواج القصَّر وغيرها من العمليات القانونية الأخرى. فقد قام المفتى الحنفى بمراجعة قضية مليئة بالمشاكل بسبب رحيل الذكور من أفراد أسرة بأكملها عن القرية. فقد أرادت الجدة من جهة الأم تزويج حفيدتها البالغة عشر سنوات لرجل متكافئ معها اجتماعيا قدم لها مهرا مناسبا، ولكن والد الفتاة كان قد اختفى منذ فترة، كما كان عمها يؤدى الخدمة العسكرية فى الإسكندرية. وقد حكم المفتى بإمكانية توكيل الوالدة أو الجدة فى تزويج الفتاة عند غياب الذكور الراشدين بشرط أن يكون العريس والمهر مناسبين فعلا. أما ترتيبات الزواج التى تقوم بها النساء أو أسرة الوالدة وحدها فيمكن أن تكون محط شك قانونيا فى الظروف الأخرى. وهكذا رغم عدم حصول القريبات من النساء على سلطة الولاية فى غياب الرجال، ولكن كانت المحكمة تمنحهن سلطة القيام بدور الولاية طالما لم يوجد أولياء من الذكور.(١٩١)

وقد احتفظت النساء بحقوقهن الخاصة فى حضانة الأطفال الصـــغار، ولكن كانت المرأة المطلقة أو الأرملة تفقد تلك الحقوق بمجرد وصول الصبى إلى سن السابعة من العمر أو بلوغ الفتاة. وكانت المحاكم تفرض تلك القاعدة رغم المحاولات المستمرة التى قامت بها النساء للإبقاء على الأطفال بعد تلك السن القانونية. وعند تقدم المرأة بطلب لمد الحضانة كان رد القاضى يـــأتى موجزا ومحددا:

> فى مذكرة قانونية قام سعادة الباشا مدير الدقهلية... بتقديم التماس وكيلا عن الحرمة زهرة، وهـــى طليقـــة محمـــد الحداد، تشهد فيه بأن لها منه ابنا [محمـــد] وهـــو معهـــا وترغب فى بقائه معها، وهكذا تم الحكـــم القـــانونى بـــأن المعلم الحنفى تقدم برأى شرعى رسمى بأن الصبى عنـــد بلوغه السابعة من العمر يحق لوالده، وقـــد تجـــاوز هـــذا الصبى العاشرة من العمر ويجب أن يكون مع والده. هذا هو نص القرار القانونى الملزم والصادر يوم التاسع مـــن ربيع الثانى عام ١٢٦١هـــ.[١٩٢]

وكانت المرأة قد تحاول اللجوء إلى التحايل على القانون فى صراعها من أجل الاحتفاظ بأطفالها تحت رعايتها. وقد قام أحد الآبـــاء بالتقـــدم إلـــى المحكمة مطالبا بتعويض عن وفاة ابنه مشيرا فى ذلك إلى مثل ذلك الخلاف على الحضانة:

> السيد الفاضل على عطا الله من الجمالية فى ولاية الدقهلية يتهم السيد الفاضل محمد أبو على إدراسى مـــن المنطقـــة نفسها بأنه [أى علي] كان قد طلق زوجته الحرمة فاطمـــة وهى امرأة ابنة سيد الأهل من سبات الواقعة علـــى نهـــر صغير، وأنه أنجب منها ابنا، أحمد، فى الثامنة من العمر

والمنتهى فطامه. وكانت حتى الآن تخفى أحمد لدى المتهم المذكور أعلاه دون موافقة الوالد. وقد قام [محمد] بإرساله [أحمد] ليسقى حصانا وقتل [أحمد] فى حادثة. وقد تم سؤال المتهم حول هذا الأمر فأجاب أنه [أحمد] قد أخذ الحصان دون موافقة صاحبه، وأنه [محمد] لم يكن قد طلب منه أن يسقى الحصان، وقام الحصان بإلقائه فى الترعة فى المكان المذكور أعلاه دون أن يعلم هو شيئا عما حدث له، وبالتالى شعر بالأسف عند الحصول على هذا الاتهام. فحكم سيدنا الأفندى [القاضي] بعدم دفع أية أموال تحت أى ظرف من الظروف.(١٩٣)

ولا يذكر هنا ما إذا كانت فاطمة أخذت ابنها إلى بيت أحد أقربائها أم إلى صاحب العمل، ولكن الواضح هنا محاولتها الاحتفاظ بالطفل بالتحايل بعد تجاوزه السن القانونية. وطالما بقيت تعيش فى قرية طليقها فإن محاولتها كان سيكتب لها الفشل إذا أصر على حقوق الأبوة، ولكن المناورة التى قامت بها خروجا على القانون تشير إلى إمكانية لجوء النساء إلى الحيلة أو الهروب لتجنب فقدهن أطفالهن.

ولكن كان الوارد تعرض حقوق النساء فى حضانة الأطفال لانتهاكات، فقد برهنت قرارات المحاكم على قلة تعاطفها مع مأساة المرأة المطلقة أو الأرملة التى كانت فى ظل غياب دعم أسرتها تضطر إلى العمل خارج نطاق الأسرة للإنفاق على أطفالها. وقد شهد القرن التاسع عشر كثيرا من قضايا المحاكم الدائرة حول حضانة الأطفال، ولا سيما عندما كانت المرأة تعجز عن الاندماج مرة أخرى فى بيت والديها بعد ضياع وضعها فى بيت زوجها. وكانت المرأة تفقد حق الحضانة عند عجزها عن الإنفاق على الأطفال، وكان الرجل المطلق قد يطالب بالإنفاق على الطفل بمبلغ يعرف باسم "الإجرة"،

ولكن فى حالة إثباته الفقر كان فى إمكانه نقل حضانة الطفل إلى امرأة من أقربائه. أما الأرملة التى تركها زوجها الفقير بلا مال فكانت مهددة بفقد حقوق الحضانة لصالح عائلة زوجها المتوفى.(١٩٤)

وإذا لجأت المرأة، بعد حرمانها من دورها فى الأسرة الفلاحة، إلى العمل الخارجى للإنفاق على نفسها وأطفالها، فكانت تجازف باتهامها بالتقصير تجاه أطفالها واعتبارها أمًّا غير صالحة. ففى حالة امرأة حصلت على الخلع بالتنازل عن مؤخر الصداق، وجدت نفسها بلا وسيلة للحياة سوى نفقة شهرية يقدمها زوجها مقابل رعاية ابنهما البالغ الثالثة من العمر. ونظرا لعدم قدرتها على القيام بشؤون بيتها ذهبت للعمل خادمة فى بيت شقيقتها، وعندئذ أمكن لوالد الطفل الادعاء بأنها بسبب عملها قد أهملت الطفل وانتفى حقها فى النفقة الشهرية وحضانة الطفل. وقد وافق المفتى على ذلك، فكان فى وسع المرأة الاحتفاظ بحضانة طفلها بشرط تركها العمل عند شقيقتها. وفى حالة أخرى لامرأة وجدت نفسها تعيش الأزمة ذاتها، نجدها وقد فقدت حضانتها لبناتها الصغيرات الثلاث بسبب لجوئها للعمل خادمة منزلية فى قرية مجاورة.(١٩٥)

إن الفلاحات اللاتى عملن فى الأعمال الإنتاجية والتجارية الصغيرة للإنفاق على أطفالهن تعرضن هن أيضا لإمكانية حرمانهن من أطفالهن، فعن طريق اتهام مطلقته ببيع وشراء البضائع فى السوق المحلى حصل أحد الرجال على حق حضانة ابنتهما البالغة من العمر ستة أعوام. وكذلك تم اعتبار إحدى النساء أمًّا غير صالحة بسبب كسبها رزقها من إعداد الفطائر فى البيت ثم بيعها فى السوق. كما سعى الأزواج وغيرهم من الأقرباء إلى حرمان النساء من الحضانة عن طريق اتهامهن بالدعارة وسوء السلوك.(١٩٦) وكانت الكثيرات من النساء يسارعن بالزواج مرة أخرى وبالتالى الاندماج فى أسرة جديدة، ولكن كان القانون يمنع إقامة الأطفال فى نفس البيت مع

رجل "أجنبى"، أى من غير أقرباء الطفل. وقد فرضت المحاكم المصرية تلك القاعدة، ونظرا لكون الزوج الجديد فى الغالب "أجنبيا" فقدت الأم حق الحضانة عند زواجها مرة أخرى.(١٩٧)

وبينما فقدت الكثيرات من النساء حق حضانة أطفالهن الصغار، ظل فى الإمكان الحفاظ على الروابط المادية الأساسية قائمة بين الأم والطفل أو الطفلة، حيث ظل الأطفال من زواج سابق ضمن ورثة المرأة الشرعيين، فكان الزوج والأطفال فى أسرتها عند وفاتها مشاركين فى الوراثة مع أطفالها من زيجاتها السابقة. كما أن أملاكها التى ورثتها عن زوج سابق كانت قابلة للانتقال إلى أطفالها من زواج لاحق. إن حقوق الميراث والأنصبة ما بين الأخوة والأخوات من غير الأشقاء والشقيقات خلقت شبكات معقدة من علاقات الملكية وذلك بخلق علاقات صلة بين الآباء والأمهات والأطفال من زيجات مختلفة.(١٩٨) وهكذا كان من الوارد وجود ارتباط بين النساء وأطفالهن من زيجات سابقة لا من منطلق صلة الدم فحسب بل أيضا بفعل وجود علاقات اقتصادية معقدة، وهو ما يتضح فى قضية امرأة من المنصورة تدعى صلاحة؛ حيث كانت قد تزوجت مرتين وأنجبت طفلا من كل زوج، وهما ابنها علىٌّ من زوجها الأول وابنتها من زوجها الثانى، وعند وفاة زوجها الثانى ورثت هى وابنتها نصيبهما فى أملاكه، ولكن مع وفاة ابنتها أصبح جزء من تركة ابنتها من نصيب أخيها غير الشقيق على، الذى حصل بالتالى على نصيب من أملاك زوج والدته. وقد قامت صلاحة بشراء نصيب علىٍّ فى بيت فى المنصورة لتوحد أملاك زوجها الثانى وتضعها تحت سيطرتها،(١٩٩) ولكن إذا كان علىٌّ قد فارق الحياة قبل والدته ربما كانت قد حصلت على حق فى بعض أملاك زوجها الأول عن طريق ابنها.

إن عملية الشراء التى قامت بها صلاحة توضح مدى التعقيد القائم فى علاقات الملكية، والتوجه الموازى له فى تجنب تفتيت التركات. فعندما كانت

ترتيبات الميراث تشرك الأمهات والأطفال فى الأملاك تمتعت بعض النساء بوسائل شراء أنصبة الأبناء والبنات. وعندما كان الأطفال من زيجات مختلفة يرثون أملاكا عن والدتهم كان بعض أقرباء الوالدة المقربين يحاولون توحيد الأملاك وتجميعها. فقد قامت امرأة بشراء أنصبة ابنَى شقيقتها المتوفاة اللذين كانا من زوجين مختلفين، وذلك بهدف إضافة تلك الأنصبة إلى ما ورثته هى عن والدها وهو جد الولدين من جهة الأم.[٢٠٠] إن تلك العمليات تشير إلى أن أطفال المرأة من الزواج الأول لم يكونوا جزءا من أسرتها الجديدة أو أسرة أقرباء زوجها الجديد، ولكن مع ذلك نجد أن تعدد علاقات الملكية القائمة منها والمحتملة الحدوث مستقبلا (فى حالة الوفاة أو الميراث) كانت توحد بين الأمهات وأطفالهن جميعا.

ومع وجود انحياز قانونى ضد النساء فى مجال حضانة الأطفال والولاية، إلا أن حق النساء فى الأملاك ووضعهن باعتبارهن فئة مستقلة منتجة اقتصاديا أحدث توازنا جزئيا مع ما فقدنه عند خروجهن من بيت الأسرة فى أعقاب الطلاق أو وفاة الزوج. وتشير سجلات المحاكم إلى أن النساء احتفظن فى بعض الظروف بحق الحضانة والولاية الفعالة على أطفالهن بوسائل قانونية وخارجة عن القانون. فحتى عند بقاء الأطفال فى بيت الوالد لم تنقطع تماما الروابط المادية بين الأم والطفل أو الطفلة، وقد عملت قوانين الميراث على تقوية العلاقة بين الأم والأطفال، حيث كان كل طرف منهما يرث الآخر. فعند تنفيذ حقوق الميراث الشرعية وممارسة سلطتهن فى إدارة الأملاك، لم تضطر النساء إلى التنازل عن كل المزايا التى تحصل عليها المرأة عن طريق أطفالها. إن البنود العامة لقانون الحضانة تشير كما هى إلى الحرمان الجسدى والعاطفى، ولكنها فى ذلك لا تعكس بدقة وضع المرأة بعد خروجها من بيت الأسرة. فمن خلال الميراث والبيع والشراء تمكنت النساء فى مصر القرن التاسع عشر من تجاوز بعض

تداعيات قانون الحضانة بما فيه من انحياز ضد النساء، والاحتفاظ بسيطرتهن على أجزاء من الأملاك رغم انتقال أطفالهن إلى أسرة أخرى. ولكن مع مرور سنوات القرن التاسع عشر، فإن المحكمة قامت عبر تأسيس أحكامها بشأن الأم الصالحة بناء على نموذج مثالى رفضت قبول الواقع المتغير، فى حين كانت هوية المرأة الفلاحة قائمة أساسا على كونها عضوة فى الأسرة كوحدة إنتاجية/استهلاكية. فمن خلال التأكيد على البنية التقليدية للأسرة انحازت المحكمة ضد القضايا الخاصة بالنساء اللاتى حرمن من الشبكات القائمة على الإنفاق والإعالة بسبب ما طرأ على تلك البنية من تغير وتراجع. إن الكثير من قضايا الحضانة الأليمة، حيث تم حرمان النساء من الحضانة بسبب كونهن أمهات عاملات مستقلات ماديا، هى قضايا تعكس الضغط الاجتماعى الذى أعقب التغير الاقتصادى فى الريف.

ونجد أن تماسك الأسرة الفلاحة كان بالقطع من ضحايا التقلبات الاقتصادية، لما كان هذا التماسك يوفره من دعم غير مشروط لكل أفراد الأسرة. وبحلول منتصف القرن نبدأ فى ملاحظة عدد من القضايا تتوجه فيها الفلاحة إلى المحكمة للمطالبة بحق النفقة من الأقرباء الذكور. فقد لجأت امرأة إلى المحكمة بالنيابة عن ابنتيها الصغيرتين بدعوى الفقر الشديد وطالبت من المحكمة أن تأمر والد زوجها المتوفى بالإنفاق على حفيدتيه. كما طالبت امرأة بالنفقة من أخيها لعجزها عن الإنفاق على نفسها.[٢٠١] كما حكت نساء أخريات حكايات قاتمة عن الخديعة الزوجية، حيث ذكرت امرأة كيف أخذ زوجها مجوهراتها واستخدمها مهرا للزواج من أخرى، وعندما اشتكت قام بضربها وأعادها إلى بيت أهلها. فما كان منها إلا أن حملت شكواها إلى القاضى المحلى الذى حكم على زوجها بدفع نفقة شهرية محددة، ولكن زوجها لم يلتزم بدفعها.[٢٠٢] وكان المفتى عادة يستجيب بشكل إيجابى لمثل تلك الطلبات، مؤكدا على مسئولية الأقرباء من الذكور فى الإنفاق على النساء

المحتاجات، وعلى مسئولية الأزواج فى الإنفاق على زوجاتهم. ولكن لجوء النساء إلى المحاكم فى هذا الصدد يبدو فى حد ذاته تأكيدا على انهيار أنماط الإنفاق والإعالة القائمة على قواعد تتحكم فى المهر ومؤخر الصداق وحقوق النساء فى النفقة.

إن تنظيم تلك الأنماط من العلاقات الأسرية فى المحاكم الشرعية يعكس سلطة النساء فى الأسرة، وقد حدد قانون الأسرة فى الإسلام دور أسرة المرأة فى صيغ كثيرة التناقض. فقد كان الحس الأبوى فى القانون واضحا فى مسائل الطلاق وحضانة الأطفال مع ترسيخ البنية الأسرية الأبوية؛ حيث كانت المرأة بمجرد زواجها تصبح فردا من أفراد أسرة الزوج، أما الأطفال فيصبحون امتدادا للنسب من جهة الوالد، كما كان من الجائز إخراج المرأة من بيت الأسرة ببساطة بناء على قرار الزوج فى تطليقها. ومن جانب آخر كانت "الشخصية" القانونية للمرأة أبعد ما تكون عن المتاع المملوك، فكانت ترث وتملك الأملاك بنفسها، ولم يتمتع أقرباؤها الذكور من صلة الدم أو النسب بأى حق متميز فى أملاكها. وفى المجتمع الريفى فى مصر القرن التاسع عشر كثيرا ما تمتعت المرأة بوضع يتيح لها تنفيذ حقها فى الأملاك بغرض تحقيق قدر من الاستقلال والتحكم داخل الأسرة. إن تقدم النساء بمطالبهن إلى المحكمة، وإدارة شؤونهن الخاصة بما يحقق توازنا مع المعوقات القانونية والاجتماعية، إنما يشهد على سلطة النساء والمكانة التى بلغنها داخل الأسرة. ومن خلال التأكيد على حقوق الأسرة وواجباتها منحت المحكمة النساء منبرا يمكّنهن من المطالبة بالحفاظ على أنظمة الأسرة فيما يتعلق بالرعاية والإعالة المتبادلة. وعلى الرغم من التقلبات التى شهدتها الحياة الريفية فى تلك الفترة، فإنه طالما ظلت النساء الريفيات جزءا من الأسرة كلما أكدن حقوقهن فى الحصول على النفقة المتعارف عليها، وبالتالى مساعدتهن فى الحفاظ على الأسرة كنظام اجتماعى ووحدة اقتصادية.

الخاتمة

إن عالم المرأة الفلاحة قد تشكل فى القرن التاسع عشر بمجموعة معقدة من عناصر متداخلة من الواقع الاقتصادى والهيكلى والأيديولوجى، كما أن أدوار النساء فى الإنتاج الاقتصادى، والبنية الداخلية للأسرة وعلاقتها بالمجتمع الأشمل، وكذلك فى العادات والنماذج الاجتماعية المتجسدة فى القانون الإسلامى، أسهمت جميعا فى تحديد وضع المرأة فى المجتمع. ومن خلال استغلال التعريفات المتناقضة الخاصة بأدوارهن ومكانتهن حققت النساء قدرا من السلطة والتحكم فى نظام الحياة الأبوى الطابع.

وفى المجتمع المصرى الريفى فى مطلع القرن التاسع عشر ظلت الأسرة هى الوحدة الاقتصادية الأساسية. وفى سياق العمل الأسرى المشترك فى الزراعة لم يحدث فصل صارم بين مجالى الإنتاج والإنجاب، ففى الوقت الذى كانت فيه الفلاحة هى المسئولة بلا شك عن رعاية أفراد الأسرة من غير المنتجين، إلا أنها وجدت نفسها جزءا لا يتجزأ من الأسرة باعتبارها وحدة تعاونية. فعمل الأسرة المشترك فى زراعة المنتجات الزراعية أدت إلى وجود حقوق مشتركة فى جنى ثمار الإنتاج. ورغم عدم تمتع النساء عموما بحق التصرف فى الأرض، فإن أدوات الإنتاج والحيوانات والمعدات كانت عادة تشكل جزءا من أملاكهن الخاصة. ولم يكن البيت والحقل مجالين منفصلين تبعا للجنس لدى الأسرة الفلاحة، ففى وجود طفلين أو ثلاثة تحت رعايتها كانت المرأة تعمل فى البيت والحقل جنبا إلى جنب أقربائها من الذكور، رغم أن قدرا أقل من الوقت المخصص لعمل المرأة كان من نصيب قطعة الأرض التابعة للأسرة. إن القدر الضئيل من تدخل الدولة أو الشركات أدى إلى تقوية العلاقات الأسرية القائمة على التعاون. وكانت مطالب الدولة بشأن الإنتاج والعمل مفروضة على الأسرة ككل، ومع أن الضرائب ربما أدت إلى استنزاف موارد الأسرة كما استنزف نظام السخرة العمال الأصحاء

أقوياء البنية، فإن التجنيد الجبرى للفلاحين فى العمل بالسخرة لفترات طويلة أو أداء الخدمة العسكرية لم يبدأ حتى عصر محمد على. وهكـذا، مارسـت الأسر الفلاحة قدرا من السيطرة والتحكم فى تنظيم الوقت والجهد، فجـاءت نشأة التقسيم داخل الأسرة تبعا للجنس بمثابة رد فعل لحاجة فورية فى الأسرة أكثر من كونها استجابة لأوامر مفروضة من الخارج.

وبحلول نهاية القرن التاسع عشر أدت سياسات الدولة المتماشية مـع مطالب التغلغل الرأسمالى إلى إحداث حالة تشتت فى الريف المصرى، مـن خلال خلق قوى زراعية عاملة بأجر مع نزع الأراضى من الأسر الفلاحـة. إن حركة الهجرة وفقدان الأراضى والفقر أدت كلها إلى إضعاف قدرة الأسرة الفلاحة على مواصلة الإنتاج كوحدة مع إنفاقها ورعايتهـا لأفرادهـا غيـر المنتجين. ومع أن كل أفراد الأسرة كانوا ينالون المكانة والأمان بناء علـى وضعهم داخل الأسرة كوحدة إنتاج واستهلاك، إلا أن النساء كنَّ أكثر ضعفا فى المجتمع الأبوى وأكثر عرضة لتحجيم حقوقهن وامتيازاتهن مع تراجـع قوة الأسرة.

ولكن تدخل الدولة وتحويل الزراعة إلى تجارة لم يؤد فورا إلى تقسيم الحياة الاقتصادية إلى حيز "عام" وحيز "خاص". وقد ظلت الأسرة إلى حـد كبير وحدة تعاونية ذات مسئوليات كبرى لتحقيق رفاهية أفرادها وتنظيم أمور حياتهم، إلا أن تراجع قدرة الأسرة على تنظيم وقت العمل تبعا لرغبتها، ومع تنامى ميل الرجال إلى الانضمام إلى القوى العاملة بأجر بينما بقيت النسـاء يعملن فى أرض الأسرة حدث ضعف فى النظام التعاونى. ونظرا لقلة تـوفر الأراضى ورءوس الأموال، وبسبب الضغوط الاقتصادية التى فرضت ربط أحزمة الأسر على البطون، وجدت النساء أنفسهن فى وضع صـعب. فمـع حرمانهن عادة من حق امتلاك الأرض، كان حصولهن على حقهن فى التمتع بثمار الإنتاج الزراعى يتم بواسطة الأقرباء الذكور. ومادامت المرأة تـتحكم

فعليا فى أجزاء أخرى من أملاك الأسرة ويعترف بها عضوة كاملة فى الأسرة كوحدة تعاونية، نجدها تتمتع بوضع يخفف من مساوئ علاقتها الضعيفة بالأرض. ولكن غياب حق المرأة فى الأرض بالإضافة إلى الميل العام لتحديد طبيعة الأسرة باعتبارها شركة تعاونية متحيزة ضد النساء أدى إلى إضعاف الكثير من حقوق المرأة، فكانت محاولات لمّ شمل أملاك وروابط الأسرة وتقويتها عادة ما تتم على حساب - لا فى صالح - الأخوات والزوجات.

إن الطابع الأبوى لبنية الأسرة الفلاحة كان يكشف عن نفسه بجلاء تام فى ضعف مكانة المرأة داخل الأسرة. فالزواج القائم على النسب الأبوى جعلها عضوة مؤقتة داخل أسرتها التى ولدت فيها، فى حين كانت علاقتها بأسرة زوجها معرضة للانقطاع بالطلاق أو الوفاة، كما أن عدم تملكها الأرض التى كانت ضرورة اجتماعية زاد من هشاشة وضع المرأة، ولكن بفضل حقها فى الأملاك المتحركة كان وضعها الانتقالى هذا نقطة قوة أيضا، حيث كان الزواج والطلاق يتضمن انتقال الأملاك، فكان حقها فى الأملاك قد يأتى بخسائر اقتصادية بالغة عند رحيلها عن الأسرة. ومن هنا، لم يكن إيقاع يمين الطلاق بالأمر السهل، كما كان فى وسع المرأة دفع مقابل خروجها من علاقة زواج غير مرغوبة. كذلك أتاح حق تمتع النساء بالملكية للمرأة التخفيف من تداعيات الطلاق، كما أن حقها فى الميراث وأهليتها القانونية فى عمليات بيع وشراء الأملاك مكنها من تجنب الضياع والفقر التام فى معظم الأحوال.

ولكن كانت المرأة الفلاحة فى حاجة إلى المعرفة وإلى منبر فى سبيل تحقيق السلطة والأمان التى تتيحها لها حقوق الملكية على المستوى النظرى المجرد. وقد كان دور نظام المحاكم الشرعية متناقضا، فبينما كثيرا ما قام ذلك النظام بمساندة حقوق النساء فى الملكية وحصول النساء على النفقة، إلا

أنه كان يتيح الفرصة فى بعض الحالات لحرمان النساء من أملاكهن، بل والتحريض عليه من خلال تطبيق المحاكم الشرعية لمفهوم "الشركة" تطبيقا صارما، واستعداده لتفسير وتأويل حقوق النساء من منظور ضيق ومحدود. ومع ذلك، رأت الفلاحات فى المحكمة مؤسسة يمكن الرجوع إليها فى سبيل حماية أوضاعهن، فواصلن التقدم إلى القاضى بمشاكلهن، كبيرة كانت أم صغيرة، ليشهدن بالتالى على قناعتهن فى فعالية المحكمة وقوة العدالة الإسلامية.

وفى ظل ما حمله القرن التاسع عشر من تغيرات شديدة وكاسحة فى الريف المصرى، نجد أن الأسر الفلاحة ولا سيما النساء استخدموا المحكمة للتمسك بأنماط سابقة من المشاركة الاقتصادية والاجتماعية. ولكن الدافع وراء تجميع أملاك الأسرة كثيرا ما كان على حساب أفراد الأسرة ممن كانت حقوقهم الشرعية والعرفية هى الأضعف مكانة. وفى سعيهن لحماية حقوقهن تمكنت النساء أحيانا من إعاقة التجاوزات الموجهة ضدهن، ولكن دون تمكنهن من إيقافها تماما. إن الأنشطة التى قامت بها النساء أسهمت بلا شك فى الحفاظ على الروابط الأسرية، فقد ظلت الأسرة بمثابة الملجأ المهم ومصدر الأمان فى فترة من التنقل والتشتت.

هوامش

(١) للحصول على عرض عام للنمو السكانى فى مصر، انظر/ى: E. R. J. Owen, *The Middle East in the World Economy*, 1800-1914, pp.24, 216-217.

(٢) Basil Kerblay, "Chayanov and the Theory of Peasantry as a Specific Type of Economy", in Teodor Shanin (ed.), *Peasants and Peasant Society*, p.159.
وقد لاحظ كيربلى أن نظرية تشايانوف عن "الاقتصاد الفلاحى" يحقق نتائج أفضل فى المناطق قليلة السكان؛ حيث يمكن للفلاحين شراء أو حيازة المزيد من الأراضى، وبالتالى يصبح القرار بشأن التوسع فى العمالة أمرا له معنى. وفى السياق المصرى، ربما تكون الفترات التى شهدت نقصا فى العمالة الزراعية قد منحت الفلاح خيارا شبيها بذلك مادام لم يواجه منافسة على الأرض من نواح أخرى. ولكن، مع الزيادة المكثفة فى زراعة القطن لم تتوفر أراض زراعية صالحة متاحة للمزارعين الفلاحين.

(٣) إن مفهوم "الاقتصاد الفلاحى" طبقا لدانييل ثورنر (Daniel Thorner, "Peasant Economy as a Category in Economic History", in Shanin (ed.), *Peasants*) يتيح المجال أمام وجود وحدات اقتصادية أكبر حجما – أراضى كبار الملاك، ومزارع كبرى يعمل عليها الفلاحون، بل وحتى المزارع الرأسمالية – "جنبا إلى جنب الفلاحين المنتجين". ويذكرنا هذا النموذج بالاقتصاد المزدوج الذى توجد فيه قطاعات متنوعة من المجتمع جنبا إلى جنب دون وجود صلات مؤثرة أو محولة فيما بينها. ونجد فى كتاب كلود ميياسو (Claude Meillasoux, *Femmes, greniers et capitaux, passim*) تأكيدًا على النقيض مما سبق حيث يرى أن "نمط الإنتاج المنزلى" الذى يشترك مع نموذج "اقتصاد الفلاحين" فى تركيزه على وحدة الفلاح المنتج/المستهلك هو نمط لم يعد له وجود مع نشأة الاستغلال الذى تمارسه الطبقة المسيطرة.

(٤) Baer, *Studies*, p.212. ومع أن باير يعترف بحدوث تغيرات فى البنية الاقتصادية الاجتماعية فى مصر، وأنه كان يوجد "تطور اقتصادى ملحوظ" عند إحلال "الاقتصاد الموجه إلى التصدير" محل "اقتصاد الاكتفاء الذاتى"، ويظل على قناعته الثابتة بعدم تأثر المؤسسات الاجتماعية الأساسية، بما فيها العائلة، بذلك. ويصعب توافق تلك الفكرة مع ما يورده هو نفسه بشأن التغيرات فى المجتمع الريفى، من

حيث الاستيلاء على أراضى الفلاحين، ونشأة طبقة من الفلاحين غير مالكى الأراضى، وظهور اقتصاد السوق، ونمو الفروق الاجتماعية بين سكان القرى. ومن الصعب أن نفهم كيف بقيت علاقات الفلاحين الاجتماعية والإنتاجية وخاصة داخل العائلة غير متعرضة تماما للتغيير.

(٥) Charles Issawi, "Egypt since 1800: A Study in Lopsided Development", in Charles Issawi (ed.), *The Economic History of the Middle East, 1800-1914*, p.361.

(٦) Roger Owen, "The Management of Large Estates in Nineteenth Century Egypt", unpublished paper, p.15.

(٧) Anouar Abdel-Malek, *Egypt: Military Society, the Army Regime, the Left, and Social Change under Nasser*, p.401.

(٨) للتعرف على تقسيم مرحلى للزراعة فى مصر فى القرن التاسع عشر، انظر/ى:
Owen, *The Middle East*, chs. 5 and 9; and Alan Richards, *Egypt's Agricultural Development, 1800-1914, Technical and Social Change*, ch. 2 and 3.
ويدين العرض التالى بالكثير لهاتين الدراستين الاستطلاعيتين للقرن التاسع عشر لما تتمتعان به من سهولة فى القراءة وشرح يلقى بالضوء على الكثير.

(٩) Kenneth M. Cuno, "The Origins of Private Ownership of Land in Egypt: A Reappraisal", *IJMES*, 12 (1980), 245-275.

(١٠) انظر/ى: عبد الرحيم عبد الرحمن عبد الرحيم، الريف المصرى فى القرن الثامن عشر، ص١٧٨-١٨١.

(١١) Owen, The Middel East, p.17.

(١٢) انظر/ى: Richards, "Primitive Accumulation", pp.15-16. ويعتمد ريتشاردز فى الأرقام التى يوردها على تقديرات جيرارد (Girard).

(١٣) عبد الرحيم، الريف المصرى، ص١٨٦.

(١٤) انظر/ى: Raymond, Artisans, vol. 1, pp.98-106.

(١٥) عبد الرحمن الجبرتى، عجائب الآثار فى التراجم والأخبار. المجلد الأول، ذو الحجة ١١٩٨هـ/١٧٨٤م، ص٥٨٢-٥٨٣.

(١٦) عبد الرحيم، الريف المصرى، ص١٧٢-١٧٧.

(١٧) للمزيد عن نظام الالتزام، انظر/ى: Helen Anne B. Rivlin, The Agricultural Policy of Muhammad Ali in Egypt, ch. 2. انظر/ى أيضا: Gabriel Baer, A History of Landownership in Modern Egypt, pp. 1-2; Richards, "Primitive Accumulation", p.10.

(١٨) وإلى جانب أراضى الالتزام كان هنالك حوالى ٦٠٠,٠٠٠ فدان فى صعيد مصر وقرب القاهرة من أراضى الأوقاف "الرزاق الأحبسية" التى نشأت عن هبات الأراضى التى قدمها السلاطين السابقون أو الملتزمون من الوسايا التى بحوزتهم. وقد كانت أراضى الأوقاف تلك معفية من الضرائب فى القرنين السابع عشر والثامن عشر. انظر/ى: Baer, A History, p.3.

(١٩) Rivlin, Agricultural Policy, p.23.

(٢٠) عبد الرحيم، الريف المصرى، ص١٨٤.

(٢١) Owen, The Middle East, p.17. وكثيرا ما كان الملتزم يمنح شيخ البلد أجزاء من أراضى القرية المعفاة من الضرائب وذلك فى مقابل جزئى لقيمة واجباته الإدارية، وكانت تلك الأرض "مسموح الشيخ" تنتقل من شيخ البلد إلى من يرث منصبه ويصبح شيخ البلد الجديد. انظر/ى: Richard, "Primitive Accumulation", p.10, and Rivlin, Agricultural Policy, p.24.

(٢٢) للحصول على وصف مفيد للتجارة المصرية فى القرن الثامن عشر، انظر/ى: Raymond, Artisans, vol. 1, pp.129-149, 174-191.

(٢٣) عبد الرحيم، الريف المصرى، ص٢٠١-٢٠٢.

(٢٤) Vincennes, MR 534, "Memoires et reconnaissances", Jacotin, "Notes sur la province de Menouf".

(٢٥) Vincennes, B6 80, "Nom des villages de la province de Syout avec quelques notes".

(٢٦) عبد الرحيم، الريف المصرى، ص١٩٤-١٩٥.

(٢٧) Déscription de l'Egypte, état moderne, vol. 2, part 2, Jallois, "Notice sur la ville de Rosette", p.353.

(٢٨) لقد قام أعضاء الحملة الفرنسية بتدوين الصناعات القروية المحلية فى عدة أقاليم، فكانت غالبية القرى حتى صغيرة الحجم تقوم بتصنيع الزيت والطوب والمنسوجات. وقد تم تسجيل المعلومات عن الصناعة والأسواق المحلية فى الآتى: Vincennes, B6 80, "Noms de villages de la province de Syout avec quelques notes", and "Noms des villages de la province de Faioum avec quelques notes". ونجد أنماطًا شبيهة لذلك من أنماط الصناعة والتجارة مذكورة بالتفصيل

في الآتي: Vincennes, MR 581, Theviotte, "Memoires, Description de la ville de Belbeis et de ses environs".

(٢٩) انظر/ى: Raymond, Artisans, vol. 1, p.229.

(٣٠) Déscription, état moderne, vol. 2, part 2, "Mémoires sur l'agriculture, l'industrie et le commerce de l'Egypte", p.601.

(٣١) Vincennes, B6 80, "Noms des villages de la province de Syout avec qulques notes". انظر/ى أيضا: C. E. Savary, Lettres sur l'Egypte, vol. 1, p. 322.

(٣٢) Déscription, état moderne, vol. 2, part 2, Jomard, "Déscription abregée de la ville et de la citadelle du Kaire", p. 717.

(٣٣) انظر/ى: عبد الرحيم، الريف المصرى، ص١٩١-١٩٢.

(٣٤) انظر/ى: Raymond, Artisans, vol. 1, pp.78-80. وقد قام القنصل الفرنسى بنفس الملاحظة فى عام ١٨١٢، مشيرا إلى أن التفضيل الكبير للمنسوجات البريطانية أدى إلى إغلاق الكثير من ورش المنسوجات المحلية (MAE, Correspondence consulaire et commercial, Alexandrie XVIII, Marcel à ministre, 20 July 1812).

(٣٥) لقد تم تأويل سياسات وأهداف محمد على بصور متنوعة، وللحصول على ثلاث وجهات نظر متفرقة انظر/ى: Mustafa Fahmi,, La révolution de l'industrie en Egypte et ses consequences socials au 19e siècle; Rivlin, Agricultural Policy، وكذلك كتاب عبد الرحمن الرافعى، عصر محمد على.

(٣٦) انظر/ى: Rivlin, Agricultural Policy, pp.112-113. ويصف كتاب ريفلين صعوبات أخرى متعلقة بنظام الاحتكارات الزراعية، حيث يحصل الفلاحون على تخفيضات على الضرائب (محسوبة فى شكل عملات ورقية أقل من قيمتها الفعلية) بدلا من دفع ضريبة المحصول، وكان عليهم دفع تكاليف النقل إلى المخازن المحلية، وكثيرا ما كان مسئولو الدولة الفاسدون ينصبون عليهم بالاستيلاء على القدر القليل الذى يحصلون عليه من حقوق.

(٣٧) FO 142/3, Barker to Earl of Aberdeen, 8 March 1830.

(٣٨) Rivlin, Agricultural Policy, pp.114-115.

(٣٩) FO 78/381, Bowring Report, March 1839.

(٤٠) Richards, "Primitive Accumulation", p.25.

(٤١) MAE, Correspondence politiques des consules, Turquie: Alexandrie et Caire, xvii, Barrot à ministre, 10 January 1845.

(٤٢) إبراهيم عمرو، الأرض والفلاح، ص٨١.

(٤٣) James Auguste St John, Egypt and Mohammed Ali, vol. 2, p.573.

(٤٤) MAE. Correspond. pol. des consuls, Turq: Alex. et Caire, xiv, Labot à ministre, 29 December 1841.

(٤٥) FO 142/15, Murray to Wellesley, 13 May 1847.

(٤٦) انظر/ى: Rivlin, Agricultural Policy, p.201. كما يشير كتاب ريفلين أيضا إلى أن التحول إلى تجنيد الفلاحين قد تأثر بسياسات التجنيد الجديدة التى تم إدخالها إلى فرنسا فى زمن الثورة.

(٤٧) الأرقام طبقا لتقديرات دروفيتى (Drovetti) هى: عدد القوات النظامية ٥٣ ألفا، وعدد غير النظاميين ١٥ ألفا من مجموع ٦٨ ألفا، وذلك طبقا للمصدر التالى: MAE, Correspond. pol. des consuls, Turq: Alex. et Caire, 1, "Notes sur les barbaresques", September 1829. وقد تمت مراجعة تلك التقديرات ورفعها لتصل إلى عدد ٥٤,١٠٠ من القوات النظامية، وعدد ٢٤٠٠٠ من غير النظاميين، وعدد ٩٤٠٠ من القوات البحرية بمجموع ٨٧٥٠٠ مجند، وذلك طبقا للمراجعة الواردة فى المصدر التالى: MAE, Correspond. pol. des consuls, Turq: Alex. et Caire, 1, "Huder Report", March 1830. وقد خضعت تلك الأرقام للتذبذب نتيجة للطلب العسكرى والوفرة السكانية. انظر/ى أيضا: Rivlin, Agricultural Policy, p.209.

(٤٨) MAE, Correspond. pol. des consuls, Turq: Alex. et Caire, 1, Mimaut à ministre, 3 April 1830.

(٤٩) المصدر السابق، Ibid., II, Mimaut à ministre, 20 February 1831.

(٥٠) المصدر السابق، Ibid., II, Mimaut à sécretaire, 18 June 1832.

(٥١) Rivlin, Agricultural Policy, pp.209-210.

(٥٢) MAE, Correspond. con. Et com., Alex. xxxii, Barrot à ministre, 28 April 1848; MAE, Correspond. pol. des consuls, Turq: Alex. et Caire xx, Barrot à ministre, 16 May 1848.

(٥٣) Rivlin, Agricultural Policy, p.199.

(٥٤) FO 142/13, Barnett to Foreign Secretary, 17 August 1842.

(٥٥) Hekekyan Papers, British Museum 37449, vol. 2, 1844, fo. 391.

(٥٦) المصدر السابق، Ibid., fo. 393.

(٥٧) MAE, Correspond. pol. des consules, Turq: Alex. et Caire, xiv, Labot à ministre, 29 December 1841.

(٥٨) المصدر السابق، Ibid., xvi, Lavalette à ministre, 6 May 1844.

(٥٩) ينفى كامبل زعم أحد المسئولين بعدم وجود نقص فى عدد السكان فى صعيد مصر، مشيرا إلى أن "هذا يتناقض مع التقارير التى ترد عموما عن كل الرحالة الذين تحاورت معهم فى هذا الموضوع": FO 78/257, Campbell to Duke of Wellington, 15 April 1835. كما نجده يقدم معلومات مشابهة لما سبق عن الوجه البحرى: FO 78/282, Campbell to Palmerston, 24 January 1836.

(٦٠) FO 78/381, Bowring Report, March 1838, fo. 6.

ويمكن تقدير تعداد سكان مصر فى منتصف القرن فقط بالنظر إلى الأرقام بالغة التنوع الصادرة عن الدولة المصرية وعن المراقبين المعاصرين لتلك الفترة. ويرد فى التقارير الأكثر ثقة أن التعداد الكلى للسكان كان حوالى ٥.٥٠٠.٠٠٠ نسمة. وكانت القاهرة، وهى المركز الحضرى الأكبر، تضم حوالى ٢٦٠ ألفا من السكان، أما الغالبية العظمى من السكان – والبالغ عددهم حوالى ٥ ملايين نسمة – فكانوا يعيشون فى الريف. انظر/ى: Daniel Panzac, "La population de l'Egypte" in M. C. Aulas, L'Egypte d'aujourd'hui, pp.157-158; and André Raymond, "Le Caire", in ibid., p.216-217.

(٦١) الوقائع المصرية، ١٢٤٥هـ/١٨٢٩-١٨٣٠.

(٦٢) FO 142/16, Murray to Palmerston, 1 June 1848.

(٦٣) Baer, A History, p.3.

(٦٤) Rivlin, Agricultural Policy, pp.47-55.

(٦٥) Ibid., p.58.

(٦٦) انظر/ى: Richards, "Primitive Accumulation", p.14.

(٦٧) انظر/ى: Rivlin, Agricultural Policy, ch. 5.

(٦٨) Richards, "Primitive Accumulation", p.23.

(٦٩) Baer, A History, p.15.

(٧٠) للحصول على نماذج متنوعة للتعاملات بين الفلاحين، انظر/ى: المهدى، الفتاوى، المجلد الثانى، ٢٨ ذو الحجة ١٢٦٤هـ/١٨٤٨م، ص٣٦، والمجلد الثانى، ١٢ جمادى الثانية ١٢٦٥/١٨٤٩، ص٤٤، والمجلد الثانى، ٢٧ شعبان ١٢٦٥/١٨٤٩، ص٤٩، والمجلد الخامس، ٢٨ ذو الحجة ١٢٦٤/١٨٤٨، ص٣٦٩.

(٧١) Owen, "The Management of Large Estates", p.10.

وقد طرحت الفكرة القائلة بأن الفلاحين العاملين فى مزارع التشفليك كانوا يزرعون عدة فدادين لحسابهم الشخصى باستخدام الحيوانات التابعة للمزرعة، وذلك لزيادة دخولهم. ولكن لا يمكننا التيقن من مدى تحقق ذلك الطرح من عدمه.

(٧٢) ٧٢ Richards, "Primitive Accumulation", p.25; and Rivlin, Agricultural Policy, p.236.

(٧٣) MAE, Correspond. pol. des consuls, Turq: Alex. et Caire, v, Miamaut à ministre, 25 April 1835.

(٧٤) Baer, A History, p.29.

(٧٥) انظر/ى: Richards, Egypt's Agricultural, p.31.

(٧٦) انظر/ى: Owen, The Middle East, pp.135-139.

(٧٧) انظر/ى المصدر السابق: Ibid., pp.129-130; and Richards, Egypt's Agricultural, p.38.

(٧٨) Lady Duff Gordon, Letters from Egypt (1862-1869), pp.301-302, 319.

(٧٩) "Further Correspondence Respecting Reorganization in Egypt", "reports by Mr. Villiers Stewart", PP, 1883, lxxxiii, 147.

(٨٠) Owen, The Middle East, pp.129-130.

(٨١) "Despatch from Sir E. Baring, Enclosing a Report on the Conditions of the Agricultural Population in Egypt", PP, 1888, cx, 191; Owen, The Middle East, p.134; Richards, Egypt's Agricultural, pp.31-34.

(٨٢) Owen, The Middle East, pp.135-137.

(٨٣) Duff Gordon, Letters, pp.230, 243-244, 317-318.

(٨٤) MAE, Correspond. con. et com., Le Caire, xxix, Delaporte à ministre, 16 June 1851, p.123.

(٨٥) Vincennes, MR 1678, J. Lambert, "Memoire sur le percement de l'Isthme de Suez", 1 May 1863.

(٨٦) "Correspondence Respecting Reorganization in Egypt", PP, 1883, lxxxiii, 147.

(٨٧) Hekekyan Papers, BM 37454, vol. 7, 1855, fo. 347.

(٨٨) FO 142/16, Murray to Palmerston, 5 May 1849.

(٨٩) تتفق كل التقارير التى رأيتها عن العمل بالسخرة فى الستينيات والسبعينيات من القرن التاسع عشر على تلك الموضوعات. انظر/ى على سبيل المثال: Duff Gordon, Letters, p.243; Stanley Lane-Poole, Social Life in Egypt, A Description of the Country and its People, p.49; "Reports by Mr. Villiers Stewart – Interview with Sheikh of Deyrouth", PP, 1883, lxxxiii, 147.

(٩٠) "reports by Mr. Villiers Stewart, Upper Egypt Series – Statements of Natives", PP, 1883, lxxxiii, 147.

(٩١) FO 142/16, Murray to Palmerston, 5 May 1849; MAE, Correspond. pol. des consul, Turq: Alex. et Caire, xx, Sabatier à ministre, 16 March 1854.

(٩٢) Baer, Studies, pp.25-26.

(٩٣) كمثال على تلك الممارسات فى الستينيات والسبعينيات من القرن التاسع عشر، انظر/ى: المهدى، الفتاوى، المجلد الثانى، ١ ذو الحجة ١٢٧٥هـ/١٨٥٩م، ص٢٦١، والمجلد الثانى، ٢ صفر ١٢٧٦/١٨٥٩، ص٤٠٣، والمجلد الثانى، ٢٨ محرم ١٢٨١/١٨٦٤، ص٤١٦-٤١٧، والمجلد الثانى، ١٣ محرم ١٢٩٥/١٨٧٨، ص٤٣٩-٤٤٠.

(٩٤) انظر/ى: Owen, The Middle East, p.140.

(٩٥) Richards, Egypt's Agricultural, p.28.

(٩٦) قدم العديد من المراقبين وصفا لعملية فقدان الأراضى تلك: FO 141/183, "Report on Ibrahim Abou Yoones, Omdeh of Talka", 12 Safar 1300/1882; FO 141/183, "Ministère des Finances memo on problems of peasants", 31 May 1883; FO 141/203, Mustafa Aga to Baring, Luxor, 2 October 1884.

(٩٧) "Further Correspondence, Reports by Mr. Villiers Stewart, Statements of Natives – Upper Egypt, Province of Keneh", PP, 1883, lxxxiii, 147.

(٩٨) انظر/ى: Owen, The Middle East, pp.146-147.

(٩٩) "Further Correspondence Reports by Mr. Villiers Stewart, Statements of Natives – Delt Series", PP, 1883, lxxxiii; "Further Correspondence Respecting Reorganization in Egypt", Report by M. Suares, "De l'agriculture en Egypte telle qu'elle est pratiquée de nos jours", PP, 1883, lxxxiii, 197.

(١٠٠) انظر/ى: Richards, *Egypt's Agricultural*, p.34; "Further Correspondence", Report by M. Suares, "De l'agriculture", *PP*, 1883, lxxxiii, 197.

(١٠١) للحصول على مناقشة للسياسة الزراعية البريطانية، انظر/ى: Owen, *The Middle East*, pp.221-224.

(١٠٢) Boyle Papers, Middle East Centre, St Antony's College, Oxford University, Box B, Boyle to Mother, 12 April 1900.

(١٠٣) انظر/ى: Richards, *Egypt's Agricultural*, pp.69-78.

(١٠٤) PRO 30/57, Kitchener Papers, 9, NN 3, 8, 9a.

(١٠٥) انظر/ى: Richards, *Egypt's Agricultural*, pp.82-91.

(١٠٦) للحصول على المزيد عن تاريخ المبالغ الخاصة بضريبة الأرض، انظر/ى: Sir William Willcocks and J. I. Craig, *Egyptian Irrigation*, vol. 2, pp. 802-808; FO 141/206, Roussell, "Memo: On Taxation in Upper and Lower Egypt", 1 June 1884.

(١٠٧) "Reports … Egypt and the Soudan in 1912", *PP*, 1913, lxxxi, 207, p.4.

(١٠٨) Owen, *The Middle East*, pp.241-243.

(١٠٩) FO 633L5, Cromer Papers, 203, E. Baring to Mrs Vincent, Cairo, 29 May 1887; FO 633L6, Cromer Papers, 39, E. Baring to Lord Granville, 25 March 1883; FO 633/7, Cromer Papers, 313, 314, 315, 317, 318, C. E. Scott Moncrieff to E. Baring, Cairo, 5-8 February 1887; "Reports … Egypt and the Progress of Reforms", Col. Scott Moncrieff to Nubar Pasha, 31 January 1885, *PP*, 1884-1885, lxxxix, 1.

(١١٠) للحصول على تقديرات متنوعة لأعداد العمالة بالسخرة، انظر/ى: "Despatch from Sir E. Baring", *PP*, 1888, cx, 191; "Report ... Egypt and the Progress of Reforms in 1896", *PP*, 1897, cii, 505, pp.13-14; Milner, *England in Egypt*, p.201.

(١١١) "Report by Mr. Villiers Stewart ... 1882" (May 1895), *PP*, 1895, cix, 941.

(١١٢) "Despatch from Sir E. Baring", PP, 1888, cx, 191; FO 633/10, Cromer Papers, Sir E. Baring to Marquis of Salisbury, 19 March 1891.

(١١٣) FO 141/228, Col. Parr to Egerton, 16 September 1885; "Despatch from Sir E. Baring", PP, 1888, cx, 191; "Report ... on Egypt and the Soudan in 1902", *PP*, 1903, lxxxvii, 953, pp.37-38.

(١١٤) FO 633/15, Cromer Papers, fo. 29; Owen, *The Middle East*, pp.216-218.

(١١٥) "Reports by Mr. Villiers Stewart" (May 1895), *PP*, 1895, cix, 941.

(١١٦) "Report ... Egypt and the Soudan in 1903", Inclosure 1: "Statements Showing the Condition of the Fellaheen", *PP*, 1904, cxi, 203.

(١١٧) FO 141/170, W. Rowsell to Cherif Pasha, 4 April 1883; Owen, *The Middle East*, pp.229-230.

(١١٨) انظر/ى: Richards, *Egypt's Agricultural*, pp.66-68.

(١١٩) "Report ... Egypt and the Soudan in 1903", Iclosure 1: "Statements Showing the Condition of the Fellaheen", *PP*, 1904, cxi, 203.

(١٢٠) انظر/ى: Owen, *The Middle East*, pp.213-232; Also Richards, Egypt's Agricultural, pp.93-98.

(١٢١) انظر/ى المصدر التالى الذى يركز على الوجود العملى والفعال للفلاحات: Chabrol de Volvic, *Essai sue les moeurs des habitants modernes de l'Egypte*, pp.49-59. وقد وردت فى المصدر التالى ملاحظة دوجوا واندهاشه لرؤية أعداد غفيرة من الفلاحات فى الحقول بملابسهن الخفيفة.

(١٢٢) لقد لاحظ سافارى وجود العديد من الإناث العاملات فى زراعة الأرز قرب مدينة رشيد، انظر/ى: C. E. Savary, *Lettres sur l'Egypte*, vol. 1, p.54. ويتضمن المصدر التالى ملاحظة بشأن كون النساء والأطفال يمثلون القدر الأكبر من القوة العاملة فى جنى القطن: MAE, Correspond. con. et com., Alex. xx, Menouine à ministre, 22 September 1820.

(١٢٣) انظر/ى: Gerard de Nerval, *Scènes de la vie orientale, passim*; also Hekekyan Papers, BM 37450, vol. 3, fo. 254.

(١٢٤) Hekekyan Papers, BM 37450, vol.3, fo. 85.

(١٢٥) MAE, Correspond. pol. des consuls, Turq: Alex. et Caire, xxiii, Le Moyne à ministre, 28 April 1851.

(١٢٦) Hekekyan Papers, BM 37452, vol. 5, fo. 413; 37454, vol. 7, fo. 365.

(١٢٧) Augustus St John, *Egypt and Muhammad Ali*, vol. 2, p. 349.

(١٢٨) Hekekyan Papers, BM 37454, vol. 7, p.365.

(١٢٩) Nerval, *Scènes*, p.87.

(١٣٠) Hekekyan Papers, BM 37450, vol. 3, p.34.

(١٣١) Lane-Poole, *Social Life*, p.49.

(١٣٢) "Reports by Mr. Villiers Stewart..., Statements of Natives – Delta Series", *PP*, 1883, lxxxiii, 147.

(١٣٣) "Report ... Egypt and the Soudan in 1909", *PP*, 1910, cxii, 347, p.18.

(١٣٤) "Reports by Mr. Villiers Stewart, Statements of Natives – Upper Egypt", *PP*, 1883, lxxxiii, 147.

(١٣٥) P. N. Hamont, *l'Egypte sous Mehemet Ali*, vol. 1, pp.109-110.
وانظر/ى أيضا: C. Rochfort Scott, *Rambles in Egypt and Candia*, vol. 2, p.221; St John, Egypt, vol. 1, p. 158; R. R. Madden, *Egypt and Mohammed Ali*, p.32; Hekekyan Papers, BM 37450, vol. 3, fo. 198.

(١٣٦) "Report ... Egypt and the Soudan in 1903", Inclosure 1: "Statements Showing the Condition of the Fellaheen", PP, 1904, cxi, 203.

(١٣٧) "Reports by Mr. Villiers Stewart, Statements of Natives – Delta Series", *PP*, 1883, lxxxiii, 147.

(١٣٨) عدد الأطفال المسجلين باعتبارهم عاشوا بعد وفاة أحد الوالدين فى عينة من ١٤ أسرة فى سجلات المنصورة، محكمة المنصورة من ١٨٠٠ إلى ١٨٢٠، هى كالآتى:

عدد الأسر	عدد الأطفال
٢	صفر
٤	١
٢	٢
٤	٣
صفر	٤
٢	٥

(١٣٩) السجلات التى تم الرجوع إليها فى أرشيف محكمة المنصورة فى الفترة من عام ١٨٠٠ إلى ١٨٢٠ تتضمن السجلات التالية: ٣٧/١٣٨/٤٦، ٤٤/١٣٨/٤٦، ٤٩/١٣٨/٤٦.

(١٤٠) محكمة المنصورة ٤٩/١٣٨/٤٦، ٢٩ شوال ١٢٣٦/١٨٢١، الملف ٩.

(١٤١) محكمة المنصورة ٣٧/١٣٨/٤٦، ١٥ شعبان ١٢١٦/١٨٠١، الملف ٢٢، محكمة المنصورة ٤٩/١٣٨/٤٦، ١٢ رجب ١٢٣٥/١٨٢٠، الملف ٧.

(١٤٢) لقد تضمنت عينة المنصورة قضيتين طلب فيها من ابن المتوفى أن يدفع لزوجة المتوفى مؤخر المهر والديون التى كانت لها على زوجها: محكمة المنصورة ٣٧/١٣٨/٤٦، ١٥ شعبان ١٢١٦/١٨٠١، الملف ٢٢، محكمة المنصورة ٤٤/١٣٨/٤٦، ١٢ ذو الحجة ١٢٢٦/١٨١١، الملف ١٤.

(١٤٣) محكمة المنصورة ٥٧/١٣٨/٤٦، ٩ ذو القعدة ١٢٥٧/١٨٤١، الملف ١٢. وكذلك: المهدى، *الفتاوى*، ذو القعدة ١٢٧٠/١٨٥٤، ص١٨٩-١٩٠.

(١٤٤) محكمة المنصورة ٥١/١٣٨/٤٦، ١٦ رمضان ١٢٤٥/١٨٣٠، الملف ٧.

(١٤٥) "Report… Egypt and the Soudan in 1903", Inclosure 1: "Statements Showing the Conditions of the Fellaheen", *PP*, 1904, cxi, 203; Families 1 and 2.

(١٤٦) محكمة المنصورة ٤٤/١٣٨/٤٦، بدون تاريخ، (المفترض عام ١٢٢٦/١٨١٠-١٨١١)، الملف ١٣.

(١٤٧) المهدى، *الفتاوى*، المجلد الأول، ١٨ ذو الحجة ١٢٦٩/١٨٥٣، ص١٠٩، والمجلد الثانى، ٢٢ جمادى الأولى ١٢٦٨/١٨٥٢، والمجلد الثانى، ٢٧ ربيع الثانى ١٢٦٦/١٨٥٠، ص٣٠٣.

(١٤٨) المصدر السابق، المجلد الثانى، ١٢ شعبان ١٢٦٦/١٨٥٠، ص٣٠٦.

(١٤٩) المصدر السابق، المجلد الثانى، ٢٣ جمادى الثانية، ١٨٥١/١٢٦٧، ص٩١، والمجلد الثانى، ٢٧ شعبان ١٨٤٩/١٢٦٥، ص٤٩، والمجلد الثانى، ذو الحجة ١٨٥٣/١٢٦٩، ص١٦٨، والمجلد الثانى، ١٤ صفر ١٨٥١/١٢٦٨، ص١٠٩.

(١٥٠) المصدر السابق، المجلد الثانى، ١٨ ذو القعدة ١٢٦٤/ ١٨٤٨، ص٣٣.

(١٥١) المصدر السابق، المجلد الثانى، ١٢ شعبان ١٨٤٩/١٢٦٥، ص٤٨.

(١٥٢) المصدر السابق، المجلد الثانى، ١٧ رمضان ١٨٤٩/١٢٦٥، ص٥٠.

(١٥٣) المصدر السابق، المجلد الثانى، ١٨ ذو القعدة ١٢٦٤/ ١٨٤٨، ص٣٣.

(١٥٤) المصدر السابق، المجلد الثانى، ٩ ذو الحجة ١٨٥٣/١٢٦٩، ص١٦٨.

(١٥٥) المصدر السابق، المجلد الثانى، ١ شعبان ١٨٥١/١٢٦٧، ص٩٢، والمجلد الثانى، ١٢ صفر ١٨٥١/١٢٦٨، ص١٠٨، والمجلد الثانى، ١٤ صفر ١٨٥١/١٢٦٨، ص١٠٩، والمجلد الثانى، ١٦ جمادى الثانية ١٨٥١/١٢٦٧، ص٩١، والمجلد الثانى، ١١ صفر ١٨٤٩/١٢٦٦، ص٦٢، والمجلد الثانى، ١ ذو القعدة ١٨٥١/١٢٦٧، ص٩٨.

(١٥٦) عدد الأطفال لكل أسرة كما هو مسجل فى عينة المنصورة فى الفترة من ١٨٢٩ إلى ١٨٤٦:

عدد الأسر	عدد الأطفال
٣	١
٢	٢
٣	٣

(١٥٧) المهدى، *الفتاوى*، المجلد الأول، ٣ شعبان ١٨٥١/١٢٦٧، ص٢٤٨.

(١٥٨) المصدر السابق، المجلد الخامس، ٢٨ رجب ١٨٥٠/١٢٦٦، ص٢٣٠، والمجلد الخامس، ١٢ شوال ١٨٥٢/١٢٦٨، ص٢٣٨.

(١٥٩) المصدر السابق، المجلد الخامس، ٣٠ جمادى الثانية، ١٨٥٤/١٢٧٠، ص٢٤٣.

(١٦٠) المصدر السابق، المجلد الخامس، ١ جمادى الأولى، ١٨٥٠/١٢٦٦، ص٢٢٩، والمجلد الثانى، ٦ ذو الحجة ١٨٤٨/١٢٦٤، ص٣٥.

(١٦١) المصدر السابق، المجلد الثانى، ٦ ذو الحجة ١٨٤٨/١٢٦٤، ص٣٥.

(١٦٢) المصدر السابق، المجلد الثانى، ١١ رجب ١٨٤٩/١٢٦٥، ص٢٩٣، المجلد الثانى، ٢٤ ربيع الأول ١٨٥١/١٢٦٥، ص٣١٦.

(١٦٣) المصدر السابق، المجلد الثانى، ٢٤ ربيع الثانى ١٨٤٩/١٢٦٦، ص٦٧، المجلد الأول، ٢١ ذو القعدة ١٨٤٩/١٢٦٥، ص١٤٣.

(١٦٤) محكمة المنصورة ٥١/١٣٨/٤٦، ٢٦ شعبان ١٨٣٠/١٢٤٥، الملف ٢.

(١٦٥) المهدى، *الفتاوى*، المجلد الخامس، ٢٤ جمادى الثانية ١٨٥٤/١٢٧٠، ص١٢٥، والمجلد الثانى، ٢١ صفر ١٨٥٠/١٢٦٧، ص٣١٣.

(١٦٦) المصدر السابق، المجلد الثانى، ٢٥ ربيع الثانى ١٨٥٠/١٢٦٦، ص٣٠٣، والمجلد الثانى، ٧ جمادى الأولى ١٨٤٩/١٢٦٥، ص٢٨٨.

(١٦٧) تتضمن الأمثلة على هذا النوع من الشهادة ما يلى: محكمة المنصورة ٥٧/١٣٨/٤٦، ٢٦ شوال ١٨٤١/١٢٥٧، الملف ٨، ومحكمة المنصورة ٥٧/١٣٨/٤٦، ١٠ ذو القعدة ١٨٤١/١٢٥٧، الملف ١٠، ومحكمة المنصورة ٥٧/١٣٨/٤٦، ٢ ذو القعدة ١٨٤١/١٢٥٧، الملف ١٠، ومحكمة المنصورة ٥٧/١٣٨/٤٦، ٥ ذو القعدة ١٨٤١/١٢٥٧، الملف ١٠، ومحكمة المنصورة ٥٧/١٣٨/٤٦، ٧ ذو القعدة ١٨٤١/١٢٥٧، الملف ١١، ومحكمة المنصورة ٥٧/١٣٨/٤٦، ١٨ ذو القعدة ١٨٤٢/١٢٥٧، الملف ١٢، ومحكمة المنصورة ٥٧/١٣٨/٤٦، ١ ربيع الأول ١٨٤٥/١٢٦١، الملف ١٠.

(١٦٨) على سبيل المثال: المهدى، *الفتاوى*، المجلد الثانى، ١٩ محرم ١٨٥٣/١٢٧٠، ص١٧٤، والمجلد الثانى ١ ربيع الأول ١٨٥٣/١٢٧٠، ص١٧٦، والمجلد الثانى، ١٦ ربيع الأول ١٨٥٣/١٢٧٠، ص١٧٧، والمجلد الثانى، ٨ ربيع الأول، ١٨٥٣/١٢٧٠، ص١٧٧، والمجلد الثانى، ٨ ربيع الثانى، ١٨٥٤/١٢٧٠، ص١٧٨–١٧٩، والمجلد الثانى، ٣٠ جمادى الثانية ١٨٥٤/١٢٧٠، ص١٨٣، والمجلد الثانى، ٢ رمضان ١٨٥٤/١٢٧٠، ص١٨٤–١٨٥.

(١٦٩) المصدر السابق، المجلد الثانى، ٢ محرم ١٨٥٣/١٢٧٠، ص١٧٢، والمجلد الثانى، ١٠ شوال ١٨٥٤/١٢٧٠، ص١٨٦.

(١٧٠) المصدر السابق، المجلد الثانى، ١٠ جمادى الأولى ١٨٥٨/١٢٧٥، ص٢٦٠.

(١٧١) المصدر السابق، المجلد الثانى، ٢٨ محرم ١٨٦٤/١٢٨١، ص٤١٦–٤١٧، والمجلد الثانى، ١٣ محرم ١٨٧٨/١٢٩٥، ص٤٣٩/٤٤٠.

(١٧٢) المصدر السابق، المجلد الثانى، ٢ صفر ١٨٥٩/١٢٧٦، ص٤٠٣، والمجلد الثانى، ٢١ ربيع الأول ١٨٥٩/١٢٧٦، ص٤٠٣–٤٠٤، والمجلد الثانى، ٦ صفر ١٨٧٩/١٢٩٦، ص٤٤١.

(١٧٣) "إسقاط" حق التصرف التام ظل أداة قانونية لبيع أراضي الخراجيات. للحصول على أمثلة لنساء قمن ببيع حقوقهن في التصرف انظر/ى: المهدي، *الفتاوى*، المجلد الثاني، ٢٨ ذو الحجة ١٢٦٤/١٨٤٨، ص٣٦، والمجلد الثاني، ١٤ محرم ١٢٧٠/١٨٥٣، ص١٧٣، والمجلد الثاني، ٢٩ محرم ١٢٧٠/١٨٥٣، ص١٧٥، والمجلد الثاني، ٢٥ رمضان ١٢٧٠/١٨٥٤، ص١٨٥-١٨٦، والمجلد الثاني، ١ ذو الحجة ١٢٧٥/١٨٥٩، ص٢٦١.

(١٧٤) للحصول على أمثلة لنساء حصلن على أراض في أعقاب وفاة رجل كانت الأرض في حيازته انظر/ى: المهدي، *الفتاوى*، المجلد الثاني، ٢٨ جمادى الأولى ١٢٧٠/١٨٥٤، ص١٨٢، والمجلد الثاني، ١٦ شعبان ١٢٧٠/١٨٥٤، ص١٨٤، والمجلد الثاني، ٣ رمضان ١٢٧٠/١٨٥٤، ص١٨٥. وللحصول على أمثلة لنساء حصلن على أراض من أحد أقربائهن الرجال على قيد الحياة انظر/ى المصدر السابق، المجلد الثاني، ٤ صفر ١٢٧٠/١٨٥٣، ص١٧٥، والمجلد الثاني، ٢٣ ربيع الأول ١٢٧٠/١٨٥٣، ص١٧٨، والمجلد الثاني، ١٧ ربيع الثاني ١٢٧٠/١٨٥٤، ص١٨٠.

(١٧٥) للحصول على مناقشة لموضوع الزواج في القانون الإسلامي، انظر/ى: John L. Esposito, *Women in Muslim Family Law*, pp.16-22.

(١٧٦) المهدي، *الفتاوى*، المجلد الأول، ٢ رجب ١٢٧٠/١٨٥٤، ص٥٢، والمجلد الأول، ١٨ صفر ١٢٧٤/١٨٥٧، ص٧٠.

(١٧٧) المصدر السابق، المجلد الأول، ١٩ ربيع الثاني ١٢٦٥/١٨٤٩، ص١٨. وانظر/ى أيضا المجلد الأول، ٤ جمادى الأولى ١٢٦٥/١٨٤٩، ص١٨.

(١٧٨) محكمة المنصورة ٤٦/١٣٨/٤٩، ٧ شعبان ١٢٣٥/١٨٢٠، الملف ٥.

(١٧٩) "Report ... Egypt and the Soudan in 1903", Inclosure 1: "Statements Showing the Condition of the Fellaheen", *PP*, 1904, cxi, 203, Family 3.

وقد حاول تعداد مصر لعام ١٩١٧ تضمين معلومات عن تعدد الزوجات ولكن تم اعتبار النتائج غير مرضية، انظر/ى: مصلحة الإحصاء والتعداد تعداد مصر لعام ١٩١٧ (*The Census of Egypt Taken in 1917*, vol. 1, p.xlvii).

(١٨٠) المهدي، الفتاوى، المجلد الأول، ١٠ شوال ١٢٧٢/ ١٨٥٦، ص٢٠٦-٢٠٧، والمجلد الأول، ٣٠ ذو الحجة ١٢٩٠/١٨٧٤، ص٨٤-٨٥.

---

(١٨١) المصدر السابق، المجلد الأول، ١ صفر ١٨٤٨/١٢٦٥، ص١٥٣، والمجلد الأول، ١ ذو القعدة ١٨٤٩/١٢٦٥، ص٢٢.

(١٨٢) المصدر السابق، المجلد الأول، ٢٤ شعبان ١٨٥١/١٢٦٧، ص١٧٩.

(١٨٣) من بين العديد من قضايا الخلع نذكر الآتي: محكمة المنصورة ٣٧/١٣٨/٤٦، ٥ رجب ١٨٠١/١٢١٦، الملف ٥، ومحكمة المنصورة ٤٤/١٣٨/٤٦، ١٤ ذو القعدة ١٨١١/١٢٢٦، الملف ١٢، وفتاوى المهدى، المجلد الأول، ٢٥ محرم ١٨٥٣/١٢٧٠، ص١٩٧-١٩٨، والمجلد الأول، ٤ ربيع الثانى ١٨٥٤/١٢٧٠، ص١٩٨، والمجلد الأول، ٢٥ رمضان ١٨٥٤/١٢٧٠، ص٢٠٠، والمجلد الأول، ١٧ ربيع الثانى ١٨٥٥/١٢٧١، ص٢٠١-٢٠٢، والمجلد الأول، ٢٧ رجب ١٨٥٥/١٢٧١، ص٢٠٢، والمجلد الأول، ٩ صفر ١٨٥٥/١٢٧٢، ص٢٠٥، والمجلد الأول، ٣ ربيع الأول ١٨٥٥/١٢٧٢، ص٢٠٥، والمجلد الأول، ١١ رمضان ١٨٥٦/١٢٧٢، ص٢٠٦، والمجلد الأول، ٢٢ شعبان ١٨٥٧/١٢٧٣، ص٢١٠.

(١٨٤) محكمة المنصورة ٤٤/١٣٨/٤٦، ١٤ ذو القعدة ١٨١١/١٢٢٦، الملف ١٢، ومحكمة المنصورة ٤٤/١٣٨/٤٦، ١٨ ذو القعدة ١٨١١/١٢٢٦، الملف ١٦.

(١٨٥) المهدى، *الفتاوى*، المجلد الأول، ١٩ جمادى الأولى، ١٨٥٥/١٢٧١، ص٢٠٢، والمجلد الأول، ١٦ رمضان ١٨٥٥/١٢٧١، ص٢٠٣.

(١٨٦) المصدر السابق، المجلد الأول، ٢٥ ذو الحجة ١٨٥٤/١٢٧٠، ص٢٠٢، والمجلد الأول، ١٦ رمضان ١٨٥٥/١٢٧١، ص٢٠٣.

(١٨٧) المصدر السابق، المجلد الأول، ١٩ جمادى الثانية ١٨٥٤/١٢٧٠، ص١٩٩، والمجلد الأول، ٢٦ ذو القعدة ١٨٥٤/١٢٧٠، ص٢٠٠، والمجلد الأول، ٢٢ محرم ١٨٥٥/١٢٧٢، ص٢٠٤-٢٠٥.

(١٨٨) للمزيد عن حق الذكور من سلالة الأب فى الولاية، انظر/ى: Joseph Schacht, *An Introduction to Islamic Law*, p.120.

(١٨٩) محكمة المنصورة ٣٧/١٣٨/٤٦، بدون تاريخ، (يفترض أنه رجب ١٨٠١/١٢١٦)، الملف ١٣.

(١٩٠) محكمة المنصورة ٤٩/١٣٨/٤٦، ٢٠ شوال ١٨٢٠/١٢٣٥، الملف ١٩.

(١٩١) المهدى، *الفتاوى*، المجلد الأول، ١١ ربيع الثانى ١٢٦٥/١٨٤٩، ص٢٤٣. وللحصول على نماذج أخرى لنساء يتمتعن بالولاية انظر/ى: المصدر السابق، المجلد الأول، ٦ رمضان ١٢٧٢/١٨٥٦، ص٦٤، والمجلد الأول، ٤ ربيع الثانى ١٢٧٣/١٨٥٦، ص٦٥، والمجلد الأول، ١٩ ربيع الثانى ١٢٧٤/١٨٥٧، ص٧٠.

(١٩٢) محكمة المنصورة ٤٦/١٣٨/٥٩، ٩ ربيع الثانى ١٢٦١/١٨٤٥، الملف ٢٢.

(١٩٣) محكمة المنصورة ٤٦/١٣٨/٣٧، ١٣ شعبان ١٢١٦/١٨٠١، الملف ٢٠.

(١٩٤) المهدى، *الفتاوى*، المجلد الأول، ١٦ شعبان ١٢٦٩/١٨٥٣، ص٣٠٢، والمجلد الأول، ٢٥ جمادى الثانية ١٢٦٧/١٨٥١، ص٢٨٣.

(١٩٥) المصدر السابق، المجلد الأول، ٢ صفر ١٢٦٧/١٨٥٠، ص٢٨٣، والمجلد الأول، ١٣ ربيع الثانى ١٢٦٥/١٨٤٩، ص٢٦٤.

(١٩٦) المصدر السابق، المجلد الأول، ٥ جمادى الثانية ١٢٦٥/١٨٤٩، ص٢٦٦، والمجلد الأول، ٨ جمادى الثانية ١٢٦٥/١٨٤٩، ص٢٦٦، والمجلد الأول، ٣٠ شوال ١٢٦٦/١٨٥٠، ص٢٧٩، والمجلد الأول، ٧ جمادى الثانية ١٢٦٨/١٨٥٢، ص٢٩٣.

(١٩٧) توجد قضايا عديدة من هذا النوع، انظر/ى على سبيل المثال: المصدر السابق، المجلد الأول، ١٦ جمادى الأولى ١٢٦٥/١٨٤٩، ص٢٦٦.

(١٩٨) توجد أمثلة عديدة على نماذج معقدة لترتيبات الميراث ومنها: محكمة المنصورة ٤٦/١٣٨/٣٧، ٢ شعبان ١٢١٦/١٨٠١، الملف ٢٣، ومحكمة المنصورة ٤٦/١٣٨/٤٩، ١٥ ذو القعدة ١٢٣٥/١٨٢٠، الملف ١٤، ومحكمة المنصورة ٤٦/١٣٨/٤٤، ١٦ ذو القعدة ١٢٢٦/١٨١١، الملف ١٥. والمثال الأخير هو عملية بيع توضح نموذجا معقدا لنقل الملكية، فقد كانت المرحومة رقية قد حازت على ملكية ما بالشراء والميراث من زوجها الأول، وهكذا قام ابنها من زواجها الثانى، وهو وريثها الأساسى، بوراثة جزء من أملاك زوجها الأول عن طريق والدته.

(١٩٩) محكمة المنصورة ٤٦/١٣٨/٤٩، ١١ رجب ١٢٣٥/١٨٢٠، الملف ١٥.

(٢٠٠) محكمة المنصورة ٤٦/١٣٨/٤٤، ٢٠ ذو القعدة ١٢٢٦/١٨١١، الملف ١٥.

(٢٠١) المهدى، *الفتاوى*، المجلد الأول، ١٥ شعبان ١٢٦٦/١٨٥٠، ص٣٨٩، والمجلد الأول، ٤ ذو الحجة ١٢٦٤/١٨٤٨، ص٣٧٨.

(٢٠٢) المصدر السابق، المجلد الأول، ١٦ محرم ١٢٦٦/١٨٤٩، ص٣٨٦.

الفصل الثانى

المغازل والأغانى: النساء فى الأعمال الحضرية

"جوزوا الشحاته تتغنى حطت لقمه فى الطاقه وقالت يا ستّى حسنه".
مثل مصرى (أحمد تيمور، *الأمثال العامية*، ٩٩٨، ص١٦٩)

"لولا النقر والنشاره كانت النسوان اتعلمت النجاره".
مثل مصرى (أحمد تيمور، *الأمثال العامية*، ٢٥٧١، ص٤٢٩)

إن الإسهامات الاقتصادية التى قدمتها النساء المصريات فى القرن التاسع عشر لم تكن بأى حال من الأحوال مقصورة على العمل الزراعى، فعلى مدار القرن عملت المرأة ضمن صغار التجار وكانت حرفية وعاملة صناعية بأجر ومديرة للأملاك والأعمال وعاملة خدمات. وخلافا لعمل المرأة فى القطاع الزراعى، والذى كان عادة يتم فى أراض تملكها الأسرة، فإن النساء العاملات فى التجارة والحرف والصناعة والخدمات عادة ما كنَّ يعملن على هامش الأسرة باعتبارها وحدة إنتاجية. ولم يكن عمل هؤلاء النساء يشكل جزءا من الإنتاج الأسرى، كما أن أدوات التجارة كانت على الأرجح ملكا خاصا لهن. ومنهن من طمحن بلا شك إلى قدر من الاستقلالية يفوق ما تتمتع به الفلاحة المرتبطة بالأرض الخاصة بالأسرة، ولكن مثلما هو الحال فى الأسرة الفلاحة لم يؤد استقلالهن فى نطاق الإنتاج الاقتصادى بالضرورة إلى إضعاف الأواصر العائلية المتعلقة بالاستهلاك المشترك. ومع ذلك كما سنرى فيما يلى، فإن النساء اللاتى كانت لهن علاقة فردية مباشرة باقتصاد

السوق كانت قادرة بدرجة ما أو بأخرى على تجنب بعض الأشكال الأكثر صرامة للتحكم الأسرى.

ولكن التمييز بين المرأة الفلاحة والمرأة العاملة بالتجارة والحرف يجب ألا يكون فاصلا بينهما، فكما سبق أن رأينا كان الريف المصرى يقوم على مدار القرن التاسع عشر بالإنتاج من أجل السوق، حيث إن عمليات التبادل التجارى الصغير فى مطلع القرن ما لبثت أن توارت تدريجيا خلف نشأة المشروعات الزراعية كبيرة المدى الموجهة إلى السوق الرأسمالى العالمى. ومن الصعب أن نحدد فى أية لحظة من القرن وجود "الفلاح الخالص" الذى يقع خارج نظام السوق تماما. إضافة إلى ذلك فإن كثيرا من النساء المقيمات فى المناطق الريفية والعاملات ولو جزءا من الوقت فى الإنتاج الزراعى قدمن أيضا إسهامات مهمة للتجارة والصناعات الحرفية عن طريق حمل المنتجات الزراعية إلى السوق أو العمل ضمن شبكة من إنتاج الحرف الريفية ولاسيما فى مجال المنسوجات. ولكن المرأة الفلاحة كانت تمارس التجارة والأعمال الحرفية إضافة إلى عملها هى وأسرتها فى الأرض. وفى المناطق الحضرية، والقاهرة تحديدا، كانت المرأة أقرب إلى العمل التجارى باعتباره عملها الثابت طول الوقت، بما يضيف بالتالى إلى أهميته بالنسبة لدخلها ولطريقة تفكيرها.

وقد لعب الاختلاف القائم فى الأسر المقيمة فى المناطق الحضرية دوره فى ذلك الأمر، فرغم أن الأسر الحضرية وخاصة تلك المقيمة فى المناطق المتطرفة وضواحى المدن، ربما كانت تقوم بزراعة قطعة أرض صغيرة، أو كانت فى الأحياء الأكثر كثافة توفر جزءا من مأكل الأسرة بتربية الدواجن والخضروات، فإن الجزء الأكبر من الإنتاج المادى كان يتضمن النشاط التجارى والحرفى والخدمى الذى يخلق روابط ما بين أفراد الأسرة وبين الاقتصاد الحضرى. ولكن، خلال الجزء الأكبر من القرن

التاسع عشر أتاح نظام التجارة الحضرية المجال للتعاون الأسرى، حيث إن قلة عدد الدكاكين والورش مع غياب التفرقة فيما بينهما – فكانت ورش كثيرة تقوم أيضا بدور منفذ البيع للمنتجات – شجعت على قيام عمل أسرى مشترك. كما أن الميل العام لتوارث المهنة أبا عن جد يشير فعليا إلى التجانس القائم بى مجموعة الأسرة فى نطاق الإنتاج. ومن ناحية أخرى اختلف الرجال عادة عن النساء فى الأعمال التجارية كما خلقوا صلات بالسوق بناء على الإنتاج الفردى لا الأسرى. ولعل سيادة السوق فى المناطق الحضرية بدرجة أكبر وبقدر أكثر مباشرة أسهمت فى تقليل فاعلية الروابط الأسرية، مع إضعاف علاقات القرابة ولو بشكل ما أو بآخر.

وفى كلا المجالين، أى فى الريف والحضر، أدى وجود النساء فى نطاق أشكال الإنتاج الاقتصادى للمجتمع، لا الأسرة فحسب، إلى زيادة صلاتها ومعرفتها بالعالم خارج حدود البيت. فإلى جانب مزايا زيادة الدخل اكتسبت النساء فوائد الخبرة الحياتية، فمن منطلق كونها منتجة وشارية وبائعة فى الحيز العام اكتسبت المرأة المعرفة الخاصة بعمليات البيع والشراء وطورت قدرتها على التعامل بنجاح فى السوق. إن أهمية تلك المهارات وأهمية اعتراف المجتمع بتمتع النساء بها هى أهمية كبرى، فكثيرا ما كانت الحنكة والثقة التى اكتسبتها المرأة عبر علاقتها بالسوق هى الوسيلة الأقوى فى حماية أملاك المرأة وغيرها من الحقوق.

إن مشاركة النساء فى التجارة والحرف والصناعة فى تلك الفترة لا يمكن فهمها إلا فى سياق التطور الاقتصادى المصرى الشامل. فمثلما كان الحال فى مجال الزراعة، تأثرت حياة النساء المصريات وكذلك الرجال تأثرا عميقا بالتحول الذى شهده الاقتصاد المصرى، ولكن فى حالة التجارة والصناعة كانت الآثار المترتبة عليه أكثر عنفا وشدة. إن التطورات غير العادية التى طرأت على التجارة والصناعة المصرية فى القرن التاسع عشر تقدم خلفية عامة لتاريخ عمل النساء فى هذين القطاعين.

التجارة والحرف والصناعة فى القرن التاسع عشر

لقد تطورت قطاعات التجارة والحرف والصناعة، كما هو الحال بالنسبة للزراعة، فى سياق اندماج مصر ضمن النظام الاقتصادى الذى تسيطر عليه أوروبا. ونجد توافقا قويا بشأن الملامح العامة لهذا التطور. أولا، عكست الأنماط التجارية هذا الاندماج كميا وكيفيا، فعلى مدار القرن تزايدت قيمة الصادرات والواردات المصرية بمعدل أربعين إلى ستين ضعفا، بما يمثل مؤشرا مقنعا على السرعة التى تم بها ربط البلاد بالاقتصاد العالمى. وفى الوقت نفسه تحولت أنماط التجارة المصرية من التجارة القائمة على الاستيراد والتصدير الموجه أساسا إلى مناطق تقع إلى جنوب البلاد وشرقها – السودان وشبه الجزيرة العربية والشرق الأقصى – لتصبح علاقة تجارية تكاد تكون مقصورة على أوروبا تقوم مصر بموجبها بتصدير القطن واستيراد البضائع والمنتجات الاستهلاكية المصنعة. ثانيا، واجهت الحرف المحلية منافسة متزايدة من تلك المنتجات المصنعة، وبينما تمكن البعض من ضمان حياتهم بل وازدهار أحوالهم رغم الواردات الأوروبية، إلا أن بعض الصناعات الحرفية تقلص حجمها، كما أن حرفا أخرى كصناعة المنسوجات والزجاج كادت تختفى تماما. ثالثا، إن الفشل الذى حدث فى قيام جهد منظم فى عهد محمد على لإقامة الصناعة الحديثة فى مصر تلته بعض المحاولات المتواضعة فى الفترة حتى عام ١٨٨٢، ثم جاءت السياسة الاستعمارية البريطانية لتقضى على معظم الإنتاج المحلى فأصبحت مصر معتمدة تماما على استيراد المنتجات المصنعة.(١)

وبينما يمكن تتبع طريق التحول إلى الرأسمالية الاستعمارية على مستوى الوقائع الفعلية، إلا أن الاختلافات القائمة على مستوى التأويل والتركيز تضفى صبغتها على تاريخ التجارة والصناعة. وتكمن فى جوهر هذا الاختلاف بعض الأسئلة الأساسية بشأن تطور بنية الطبقة وأثر التغلغل

الأوروبى على التطور الطبقى. فلماذا لم تنتج مصر القرن التاسع عشر نظاما رأسماليا محليا؟ ويرى بعض الكتّاب أن الفشل فى المشروعات التجارية الوسيطة، مثل قلة المهارة والاهتمام فى المشروعات الصناعية، أعاق التطور الرأسمالى المستقل إعاقة شديدة، فلعدة أسباب اجتماعية وتاريخية لم تنتج مصر الطبقة الوسطى الرأسمالية التى يمكنها تولى زمام التجارة والصناعة.(٢) ومن جانب آخر كثيرا ما تم الربط بين فشل مشروعات الدولة فى التصنيع وبين التخريب الأوروبى المقصود، ففيما يتعلق بنهاية محمد على يتم إلقاء اللوم على الاتفاقية الإنجليزية-التركية لعام ١٨٣٨ التى ثبتت الأسعار ومنعت الاحتكار.(٣) ولكن ليس أى من المدخلين السابقين مقنعا تماما بسبب الفشل فى وضع مشكلة التصنيع فى الوقت نفسه ضمن سياق البنى الاجتماعية الداخلية وقوى السوق العالمية. وقد عانت الصناعة المصرية من القيود الداخلية والمعارضة الأوروبية، ولكن لابد من المزيد من الدراسات لتوضيح أوجه مقاومة التحول الصناعى التى قامت بها مختلف الطبقات الاجتماعية فى مصر، سواء من الوسطاء التجاريين الطامحين أو من العمال بأجر، وكذلك المعوقات التى وضعها النظام الاقتصادى العالمى القائم فعليا على تقسيم العمل وتفاوت السلطات.

إن الطرح التالى فى تناول التجارة والحرف والصناعة يأخذ فى اعتباره الخصوصيات الداخلية وبنية السوق العالمى. ويمكن تقسيم التطور الذى شهده القرن التاسع عشر مرة أخرى إلى أربع فترات: من ١٨٠٠ إلى ١٨٢٠، ومن ١٨٢٠ إلى ١٨٥٠، ومن ١٨٥٠ إلى ١٨٨٢، ومن ١٨٨٢ إلى ١٩١٤م. وفى الفترة الأولى، ١٨٠٠-١٨٢٠، كانت التجارة موجهة فى الأساس نحو المنطقة، أما التجارة العالمية وخاصة التجارة العابرة فى البن والتوابل فاستمرت مصدرًا مهمًا للربح بالنسبة لبعض أثرياء التجار القاهريين، بينما بقيت التجارة مع أوروبا فى مركز ثانوى للتجارة العابرة

وتجارة الحبوب داخل الإمبراطورية العثمانية. وقد ولدت الأسواق المحلية القدر الأكبر من الطلب على الإنتاج الحرفى الذى كان يتم فى معظم الحالات داخل الورش الصغيرة فى المناطق الحضرية أو داخل البيوت الأسرية فى الريف. وفى الفترة ما بين عامى ١٨٢٠ و١٨٥٠، أدت سياسات الدول المصرية تحت محمد على وتسارع عجلة الاندماج ضمن النظام الاقتصادى الذى تسيطر عليه أوروبا إلى تغيير الأنماط التجارية، حيث تزايدت واردات المنتجات الصناعية وصادرات المواد الخام وأغلبها من الحبوب والقطن الموجهة إلى أوروبا الغربية. وفى الوقت نفسه فإن طموح الدولة إلى السيطرة على تجارة الصادرات وإقامة صناعة محلية حديثة أدى إلى إحداث خلل فى شبكات التجارة السابقة وفى تنظيم العمل فى كثير من الحرف، ولكن دون النجاح فى تأسيس قطاع صناعى حديث دائم.

وقد شهدت الفترة الثالثة، ١٨٥٠-١٨٨٢، تسارعا فى عملية الاندماج الاقتصادى، فإضافة إلى زيادة العلاقات التجارية قامت استثمارات أوروبية مباشرة وتحديدا فى مشروعات التجارة والأراضى إلى جانب القروض الكبيرة من رءوس الأموال الأوروبية للدولة المصرية نفسها. ومع ذلك، اهتمت الدولة بالصناعة مستثمرة فى البنية التحتية وبعض المشروعات الصناعية المحدودة، ولكن القروض الضخمة التى كانت تدين بها الدولة للجهات الأجنبية أدت إلى الإسراع من حدوث أزمة اقتصادية وسياسية. وعموما كان التحول إلى اقتصاد يسوده محصول نقدى واحد هو القطن قد اكتمل فى تلك الفترة، بما ترتب عليه من تشتت بسبب تزايد فقدان الفلاحين ملكيتهم للأرض وتحويل استثمارات رءوس الأموال وقصرها تقريبا على الأنشطة المرتبطة بزراعة القطن. وقد استمرت تلك التوجهات الاقتصادية تحت الاحتلال البريطانى فى الفترة ما بين عامى ١٨٨٢ و١٩١٤، وتم ترسيخها باعتبارها سياسة الدولة. إن الحكومة الاستعمارية الخاضعة

للسيطرة البريطانية تبنت بقوة سياسة التجارة الحرة، بما عناه ذلك من استمرار الاعتماد على تصدير القطن واستيراد معظم المنتجات المصنعة. ولم يتم التخلى عن المبادرات السابقة للدولة فى مجال الصناعة، وتم تصنيف مصر كبلد زراعى لا يتمتع بمستقبل صناعى يذكر، وهكذا أوقف الاحتلال البريطانى مسيرة التطور الاقتصادى المصرى حتى قيام الحرب العالمية الأولى.

١٨٠٠-١٨٢٠: التجارة والحرف قبل ظهور محمد على

على الرغم من أن مصر، وتحديدا القاهرة، احتفظت بالقدر الأكبر من سمعتها السابقة باعتبارها مركزا للتجارة والحرف والثقافة فى المنطقة فى بدايات القرن التاسع عشر، فإن الأحداث الدائرة فى أوروبا كانت بالفعل قد أخذت فى التأثير على تطورها الداخلى وتغيير ثقل وطبيعة التجارة والحرف فى اقتصادها. كانت تجارة القهوة المربحة قد تعرضت لضربة قاصمة من منافسة قهوة الجزر الأوروبية.[٤] وفى الوقت نفسه فإن تسارع خطا الثورة الصناعية فى أوروبا أدى إلى قيام طلب هناك على المواد الخام القابلة للتصنيع مثل القطن ونبات الجوت والمعادن والأطعمة. وقد تزامنت زيادة الصادرات إلى أوروبا مع نشأة توجه تجارى قوى بين أفراد النخبة الحاكمة من المماليك، حيث ازدهر القطاع الاقتصادى فى ظل سيطرتهم فى حين حدث تراجع تدريجى فى وضع التجار المنخرطين فى التجارة العابرة، وذلك مع تزايد نصيب صادرات المواد الخام وواردات المنسوجات الأوروبية فى السوق.[٥]

وقد احتفظت القاهرة بوضعها مركزًا للتجارة المصرية مع منطقة البحر المتوسط وأفريقيا والبحر الأحمر والمغرب، كما شهدت أسواقها نشاطا فى بيع وشراء الصمغ العربى والعاج والبخور والبن والمنسوجات من جميع

الأنواع.[٦] ولكن التيار الاقتصادى كان يشهد تحـولا ضـد بعـض أنـواع التجارة، حيث إن نخبة المجتمع التجارى أى أصحاب العمليـات التجاريـة والثروات الكبرى المتحكمين فى تجارة البن والتوابل من الشرق كانوا فـى أغلبيتهم الساحقة من أصول تركية ومغربية. كذلك كانت تجـارة المغـرب خاضعة لاحتكار تجار من شمال أفريقيا، سواء من المقيمين فى مجتمعـات مغربية متماسكة فى القاهرة أو مستقرين فى أوطانهم، ، كما أن الكثير مـن تجارة القوافل الأفريقية كان يتم بواسطة أفراد ينتمون إلى مـواطن القوافـل التجارية. ومع تزايد أهمية أوروبا فى تجارة منطقة البحر المتوسـط، فـإن التجار الغربيين ممن يتعاملون عادة مع أبناء الأقليات المحلية كوسطاء أخذوا يسيطرون على واردات الأقمشة المصنعة وصادرات الحبوب. وقد تشـكلت غالبية كبار التجار الأثرياء ممن ينتمون إلى تلك المجموعات المندمجة فـى التجارة العالمية والمقيمين فى القاهرة.[٧]

وكانت مشاركة التجار من ذوى الأصول المصرية مشاركة محـدودة للغاية فى التجارة العالمية، ولكن كان الكثير من التجار من ذوى الأصـول الإقليمية مندمجين فى التجارة المحلية، فقام تجار من كبرى مراكز صـناعة المنسوجات فى أسيوط والفيوم والمحلة وطهطا بإحضار الأقمشة المصـنعة إلى أسواقهم فى القاهرة. ومع أنه قلما كانت ثرواتهم تتنافس مع ثروات تجار البن والتوابل، إلا أن تجارة الأقمشة وتبعاتها كانت تتيح مجالا لتوظيف عدد من سكان المدن يفوق أى نشاط آخر ما عدا صناعة الأغذيـة وتوزيعهـا. وكانت نقابات تجارة الأقمشة على درجة عالية من التخصص، فكان هنالـك ما بين اثنتى عشرة وخمس عشرة نقابة مهمتها تنظيم تجارة الأقمشة علـى أساس نوعية القماش الذى يبيعونه وأصله. وكانت تجارة المنسوجات تشترك مع غيرها من الأنشطة التجارية وذلك بناء على خصـائص منهـا نقـص التنافس، وكون معظم العمليات صغيرة المدى، وغياب نظام محكم للقروض،

ووجود قدر من التخصص يعكس الأصول الوطنية والمحلية. كما كانت تلك التجارة متصلة برابطة وثيقة بمطالب السوق المحلى، حيث كان النشاط يبلغ ذروته خلال شهر رمضان عندما كان الناس يميلون إلى تجديد أثاث بيوتهم وتجديد ملابسهم، وكذلك فى الفترة السابقة على خروج القافلة إلى مكة. ورغم تلك العيوب فإنه توجد أقلية من تجار الأقمشة المصريين ممن تركوا ثروات معتبرة مما ضمن لهم احتلال مكانة بين شرائح النخبة التجارية طبقا لتصنيف ريمون.[٨]

وفى الجزء الأخير من القرن الثامن عشر كان تغلغل البضائع الأوروبية المصنعة قد أخذ فى التأثير سلبيا على إنتاج الحرف المحلية. وكانت التجارة مع أوروبا فى الفترة ما بين عامى ١٧٧٦ و ١٧٨١ قد كشفت بالفعل عن غياب التوازن فى أنماط النشاط التجارى على مدار القرن التاسع عشر وحتى بدايات القرن العشرين، حيث كانت نسبة ٦٠% تقريبا من الصادرات إلى أوروبا تتكون من المواد الخام، فى حين كانت نسبة ٥٨% من الواردات هى مصنوعات تتضمن الأقمشة والورق.[٩] وبحلول مطلع القرن التاسع عشر كانت واردات الأقمشة لا تقتصر على الأقمشة الفرنسية الموجهة صوب الرفاهية والاستهلاك الفاخر، بل تتضمن أيضا الأقمشة المستخدمة فى الملابس اليومية:

> إن أكثر المنتجات المصنعة استهلاكا فى مصر هو قماش القطن المعروف باسم "إنديين" الذى يستخدمه المصريون فى ملابسهم وعممهم وأثاثهم. إن نسيج هذا القماش وألوانه وذوقه وانخفاض سعره جعلت هؤلاء الناس يستخدمونه، وقد أدى تفضيلهم له أكثر من أى قماش محلى آخر إلى الإساءة إلى الصناع المحليين، حيث توقفت مصانع كثيرة من مصانعهم عن الإنتاج تماما.[١٠]

ولكن حوالى عام ١٨٠٠ كان النشاط الحرفى هو الشـغل الشـاغل، بصورة مباشرة أو غير مباشرة، لغالبية سكان الحضر العاملين، ولكن استمر تنظيم الحرف وفق حدود تقليدية فرضت قيودا هيكلية على النمو والتكيـف. فغياب التقسيم بين الإنتاج والتوزيع، مع قيام الكثيرين من الحـرفيين ببيـع منتجاتهم فى دكاكين صغيرة، كان يعنى قيام مشـروعات صـغيرة المـدى وتراكم محدود لرأس المال بين أفـراد طبقـة الحـرفيين. ولعـل معظـم المشروعات الخاصة لم تكن تستخدم سوى عاملين أو ثلاثة فقط فيمـا عـدا مطاحن السكر والمدابغ ومؤسسات نسج السجاد، وكان الإنتاج الحرفى نطاقا خاصا بالحرفيين أنفسهم، حيث كان الأثرياء من التجار والبكوات يستثمرون أرباحهم من التجارة فى مشروعات تجارية أو أراض إضافية. كذلك كانـت الحرف بالغة التخصص، حيث تشير دراسة ريمون (Raymond) أن القاهرة فى عام ١٨٠١ كانت فيها ست نقابات للحرف الحديدية كل منها متخصصـة فى منتج مختلف مثل المسامير والإبر. كمـا امتـد التخصـص ليتضـمن المجموعات الدينية والعرقية؛ حيث كان اليهود والأقباط والأرمن واليونانيون يحتكرون بعض قطاعات صناعة المجوهرات والنسيج والحياكة والتطريـز. ويمكن رؤية مثل هذا التخصص باعتباره يضع حدودا للمنافسة على أسـاس طوعى، وهى حدود عملت على تقليل الصراع بين الفئـات المختلفـة مـن المجتمع جنبا إلى جنب ما تتسم به معظم الحرف من طبيعة توارثية أبا عن جد وخصائصها القائمة على التقارب البالغ فـى مكـان الإقامـة والسـكن المشترك. وقد عانى تطور الحرف من عوامل الجغرافيا نظرا لقلة أو انعدام وجود التموين المحلى من المعادن والفحم والأخشاب.[١١]

إن الحدود الهيكلية التى قيدت نمو مشروعات كبيرة المـدى وتـراكم رأس المال فى قطاع الحرف تفاقمت بفعل التوجهات والمواقـف السياسـية بشـأن الإنتاج الحرفى، حيث كانت الدولة بتأثير البكوات المهتمين بالتجارة

لا يرون فى الإنتاج الحرفى سوى كونه مصدرا لعائدات الضرائب وغيرها من أشكال الجباية غير العادية فى أوقات الشدة. فبخلاف ورشتين اثنتين تابعتين للدولة، وهما دار سك العملة والدكان القائم بتصنيع كسوة الكعبة التى ترسل إلى مكة سنويا، لم تكشف الدولة عن أى اهتمام بعمليات الإنتاج وذلك على النقيض مما كان عليه الحال فى مدن أخرى من منطقة الشرق الأوسط والتى كان بعضها يفخر بكثرة أعداد الورش المدعومة من الدولة.(١٢) وكان البكوات وحلفاؤهم التجار يركزون انتباههم ويستثمرون رءوس أموالهم فى الأراضى والأنشطة التجارية الأعلى مكانة والأكثر ربحا.

ورغم الضعف الهيكلى ونقص الدعم السياسى للحرف ظلت القاهرة مدينة حرفية، ونظرا لاتصال غالبية السكان العاملين بالإنتاج الحرفى فإن الأدوار الاقتصادية والاجتماعية لمعظم الرجال والنساء اعتمدت جزئيا على مشاركتهم فى الإنتاج الفعلى وما يتصل به من أنشطة. ولكن لم تتمتع جميع الحرف بنفس المكانة أو تحقق نفس المكسب. ففى عام ١٨٠٠ كانت الحرف المتعلقة بالمنسوجات تحتل موقعا بارزا فى اقتصاد الحضر من ناحية أعداد الناس العاملين فيها ومن ناحية الإنتاج. وكما يرد فى دراسة ريمون فإن ثلث الحرف الموروثة كانت لحرفيى المنسوجات ممن كانوا بدرجة ما أو بأخرى أكثر ثراء من غيرهم من الحرفيين. وجاءت الحرف الجلدية فى المركز الثانى من حيث الأهمية مع وجود بعض المدابغ الكبيرة جنبا إلى جنب عدد من الدكاكين الصغيرة التى كان الحرفيون العاملون فيها فقراء نسبيا. كذلك كان للحرف المتصلة بالأغذية والأخشاب والمعادن أهميتها، ولكنها كانت تميل إلى أن تقوم على عمليات صغيرة المدى تدر دخلا متواضعا فقط، وذلك باستثناء مصانع الزيت الكبيرة ومعامل تكرير السكر.(١٣)

ومع أن جزءا معتبرا من الأقمشة المسوقة فى القاهرة كان مصدره المدن الكبرى المنتجة للمنسوجات فى مصر العليا والوجه البحرى، إلا أن

حرفيي المدينة كانوا منخرطين أيضا في غالبية العمليات المتعلقة بالمنسوجات. فكان يتم تمشيط الكتان والقطن الخام وغزله في الدكاكين المتمركزة في شمال المدينة بالقرب من أسواق الأقمشة، ثم يتم نسجه في واحد من دكاكين النسيج الصغيرة العديدة المنتشرة على مستوى المدينة. وكانت مراحل تصنيع القطن والكتان في الحضر تشابه الصناعة الريفية، حيث إن كثيرا من العمليات المبدئية بما فيها التمشيط والتبييض والغزل كانت تتم في البيوت ثم يتم بيع الغزل للنساجين. وكانت القاهرة متخصصة في غزل ونسج الحرير، ونجد أن ما بين ٣٠ إلى ٣٥ ورشة لغزل الحرير كانت لا تزال تعمل في أواخر القرن الثامن عشر.(١٤) ومقارنة بالحرف الحضرية كان الأرجح ممارسة الحرف الحضرية في الورش الخاضعة لشكل من أشكال الإشراف النقابي، إلا أن الصناعة العائلية لعبت دورها ولا سيما في قطاعي المنسوجات والأغذية.

ومن الواضح أن نظام كل من التجارة والحرف في تلك الفترة كان نظاما ينتمي إلى ما قبل الرأسمالية، فكان معظم الإنتاج والتبادل خاضعا لسيطرة الأعمال الفردية أو العائلية الصغيرة وموجها نحو السوق المحلي. وعلى الرغم من أن المنافسة الأوروبية الناجمة عن الفورة التي شهدها النشاط التجاري الأوروبي واتساع قدرته الصناعية كانت منافسة آخذة في الظهور وخاصة في المجتمعات التجارية الكبرى، إلا أن النظام التقليدي للحياة الاقتصادية كان لا يزال هو السائد. ولم تتأثر غالبية الناس العاملين في مجال التجارة والمنتجات الحرفية تأثرا كبيرا بالتوسع الأوروبي، كما أن الدولة المصرية لم تظهر اهتماما يذكر بتنظيم أو دعم قطاع الإنتاج الحضري بخلاف اهتمامها بالجانب المتعلق بالضرائب في هذا الصدد. وكانت التغيرات البالغة المصاحبة لنشأة دولة مركزية قوية بزعامة محمد علي لا تزال في مرحلتها الأولى.

١٨٢٠–١٨٥٠: التجارة والصناعة فى ظل محمد على

إن سياسات محمد على الاقتصادية الرامية إلى زيادة عائدات الدولة وتعزيز القوة العسكرية واستقلاليتها فى مصر كانت لها أصداؤها المسموعة على مستوى القطاعين التجارى والحرفى فى مصر. فمن خلال نظام الاحتكار فرضت الدولة تدريجيا إشرافها المباشر على التجارتين الداخلية والخارجية وعلى الجزء الأعم من الإنتاج الحرفى. وقد بدأ احتكار الدولة لصادرات المنتجات الزراعية فى العقد الثانى من القرن التاسع عشر، ليمثل خيبة أمل للمصالح الأوروبية فى مصر، فمع ما تشرَّب به الوكلاء والقناصل الأوروبيون من أيديولوجيا التجارة الحرة السائدة حينذاك، ومع حرصهم على مصير المصالح التجارية الخاصة بهم ومواطنيهم انتقدوا نظام الاحتكار باعتباره يتناقض قلبا وقالبا مع اتفاقية "التعريفة الأنجلو- تركية" لعام ١٨٢٠. وعند سؤاله عن أحوال وكم التبادل التجارى مع مصر، أجاب القنصل البريطانى على سبيل المثال فى نبرة منتقدة قائلا:

> إذا كان المقصود بالتجارة هو الواردات التى ربما يكون تسعة أعشارها لصالح الحكومة، والصادرات التى تتم عن طريق عدد من الوكالات المختارة، والنابعة عن العمل الجبرى الذى تقوم به فئة الفلاحين المتهالكة وعن العمل الموصوم بالاحتكار، بما لا يجد له مثيلا فى التاريخ التجارى ومخالفا لما هو معروف فى الاقتصاد السياسى ومناقضا قلبا وقالبا للاتفاقية الوحيدة التى تقنن التبادل التجارى بين رعايا الملك مع مصر، فإنه لامناص من اعتبار هذا التبادل التجارى فى زيادة.[١٥]

وعلى الرغم من حالة التذمر الأوروبية والكثير من النصائح المطالبة بالنقيض فإن عملية احتكار النشاط التجارى سرعان ما أعقبتها محاولات

الدولة للتحكم فى الإنتاج الحرفى للمنسوجات التى كانت كبرى الصناعات فى مصر بريفها وحضرها. وفى عام ١٨٢١ تم منع كل الأنشطة الخاصة القائمة على النسيج، وتمت مطالبة النساجين باستخدام المواد الخام المقدمة من الحكومة ثم إعادة جميع الأقمشة المنسوجة إلى المحلات التابعة للدولة.(١٦) ونجد فى الورش أن الدولة كانت هى المالكة لأدوات التجارة وهى الجهة القائمة على تحديد الأسعار وعلى دفع المقابل للعاملين بالغزل والنسيج إما فى صورة مرتبات ثابتة أو الدفع مقابل العمل بالقطعة. وقامت إدارة الغزل والنسيج بالإشراف على الأشكال الأخرى من إنتاج المنسوجات عن طريق احتكار السوق، فلم يكن فى إمكان صغار العاملين بالغزل فى البيوت شراء المواد الخام وبيع المنتجات المغزولة والمنسوجة إلا تحت أعين الحكومة. وقد اندهش أحد المراقبين لمدى دقة تدخل الدولة قائلا فى نبرة غير متعاطفة مع ما هو قائم:

> إنه [محمد على] يجعل من نفسه المالك الأوحد لكل شىء، وسخر السكان المحليين للعمل لديه كالعبيد. فلا يسمح لهم ببيع ولو القليل من نسيج القطن أو نبات القنب أو القماش، أو القليل من الصوف أو حتى حصيرة صنعوها بأيديهم، فلا يحق لهم بيع أى منها لأى أحد سواه وبالسعر الذى يحدده هو نفسه، بل ولا يحق لهم الاحتفاظ بأى شىء لاستخدامهم الشخصى بل يجب عليهم أولا بيعه له بسعر مخفض، ثم عندما تضع الحكومة يدها على ذلك المنتج يمكن لهم إعادة شرائه بسعر أعلى بغرض الاستعمال الشخصى.(١٧)

إن المنتجين من الفلاحين الذين كانوا يعتمدون فيما سبق على إنتاج المنسوجات فى البيوت فى نطاق صغير المدى مقابل الحصول على دخل

نقدى، وجدوا هم تحديدا أنفسهم يعانون من الضائقة؛ حيث كان إنتاجهم من الغزل والقماش يأتى بسعر ضئيل فى الدكاكين الحكومية، ومع أن المنسوجات كانت مقبولة كوسيلة لدفع ضريبة الأرض إلا أن قيمتها كانت تقدر بما لا يتجاوز ثلث قيمته بسعر السوق الحالى.[١٨]

ولكن احتكار الدولة للحرف والتجارة الداخلية لم يكتب له البقاء لأكثر من عقد من الزمان، فبحلول عام ١٩٣١ تم السماح مرة أخرى بتبادل الحبوب والخضروات بحرية داخل البلاد مع احتفاظ الحكومة بتحكمها فى التجارة الخارجية بأكملها، فظلت محاصيل التصدير كالقطن والكتان والأرز والنيلج والحرير خاضعة لاحتكار الدولة جنبا إلى جنب البضائع العابرة كالبن والعاج.[١٩] وفى عام ١٨٣٤ تحرر منتجو الغزل والأقمشة والحصير من التزامهم بالتعامل فقط مع الحكومة، حيث أصبح فى إمكانهم بيع منتجاتهم وشرائها كما يشاءون طالما سددوا الضريبة المحددة للدولة. ومرة أخرى أمكن تبادل البضائع الحرفية والإنتاج الزراعى بحرية فى الأسواق الريفية المحلية والمراكز الحضرية.[٢٠] وبينما نجد أن التراجع فى الإنتاج الزراعى والحرفى أجبر بالتالى الدولة على إعادة النظر فى نظامها الاحتكارى على المستوى الداخلى، إلا أن احتكارها شؤون الصادرات استمر يمثل مصدر خلاف بين الحكومة المصرية والمصالح الأوروبية خلال فترة حكم محمد على.

وقد كانت ممارسات احتكار الدولة سببا واحدا ضمن مسببات التحولات العميقة فى طبيعة ونطاق التجارة المحلية والإنتاج الحرفى، حيث قامت خطط الدولة الصناعية بإعادة تنظيم شؤون إنتاج وتجارة المنسوجات بأساليب تركت آثارها حتى بعد سنوات من حل تلك الصناعات فى حد ذاتها. فبداية من عام ١٨١٨ انطلق محمد على فى عملية التحول الصناعى لقطاع المنسوجات، وسرعان ما تم إنشاء مصنعين فى القاهرة لغزل ونسج القطن، أحدهما فى حى الخرونفش والآخر فى بولاق، مع تجهيزهما بمعدات أوروبية

الصنع من دواليب الغزل وآلات التمشيط والأنوال. وعندما بلغت مصر ذروة برنامج التحول الصناعى فى الثلاثينيات من القرن التاسع عشر، كانت مصر تزهو بوجود حوالى ثلاثين مصنعا لغزل ونسج القطن.(٢١) وقد تباين حجم المصانع تباينا كبيرا ولكن أكبرها الكائن فى الخرونفش كان يضم عدد ٣٧٠ آلة تمشيط، وعدد ١٠٠ دولاب غزل تجره البغال، وعدد ٣٠٠ من الأنوال.(٢٢) ومع عدم دقة الأرقام الخاصة بالاستخدام المنزلى للقطن الخام فى تلك الفترة إلا أن نظام المصانع ضاعف بشدة من معدلات الطلب المحلى، حيث ازدادت الاحتياجات المحلية للصناعة بمعدل ربما يصل إلى ثلاثة أضعاف أو أربع أضعاف، من حوالى ٢٠ ألف قنطار فى عام ١٨٢٠ إلى ما بين ٦٠ ألف قنطار وسبعين ألفا فى عام ١٨٣٤.(٢٣)

أما الإنتاج الآخر من المنسوجات والخاص بالكتان والصوف والحرير فقد خضع لعملية التحول الصناعى على نطاق أكثر ضيقا، حيث أقيمت مؤسسات غزل الكتان فى مناطق عديدة من صعيد مصر، ولكن ظل حوالى ٣٠٠٠ من نساجى الكتان عموما منتشرين بطول البلاد وعرضها. أما إنتاج الأقمشة الصوفية فكان أكثر مركزية، حيث قامت ثلاثة مصانع بتوفير احتياجات الجيش من أقمشة الزى الرسمى. وكان المصنع الكائن فى بولاق وهو أكبر تلك المصانع الثلاثة يتضمن عمليات جز الصوف والصباغة والحشو والغزل والنسيج. وكان مصنع الطرابيش فى مدينة فوّة يغطى طلبات الجيش الخاصة بأغطية الرأس عن طريق إنتاج حوالى ستين طربوشا يوميا، ولكن مع ذلك كان العاملون فى غزل ونسيج الصوف منتشرين أيضا فى مختلف أرجاء البلاد. أما فيما يتعلق بصناعة الحرير فكان لامناص من استيراد المواد الخام والخبرات الحرفية من الخارج، بسبب عدم توفر الموارد المحلية فى مصر، فكان الأرمن القادمون من إسطنبول يقومون بنسج الخيوط السورية فى بركة الفيل.(٢٤)

ورغم إنشاء المصانع لإنتاج السكر والنيلج والورق والزجاج والبارود والأسلحة، فإن قطاع المنسوجات كان هو أكثر القطاعات إثارة لقلق المراقبين الأجانب. فمنذ عام ١٨١٧ تنبأ القنصل الفرنسى فى القاهرة بأن توجه مصانع الحرير التى أقامها محمد على ضربة قاضية لواردات الحرير الفرنسية.(٢٥) ويبدو أن منظورا أكثر تفاؤلا ساد فى العشرينيات من القرن التاسع عشر، حيث طمأن القنصل الفرنسى فى الإسكندرية حكومته مؤكدا أن مصانع المنسوجات الجديدة لن تضر بالمصالح التجارية الفرنسية، وأضاف قائلا إنه على أية حال فإن استيراد الآلات والمعدات الفرنسية يعوض تماما أية خسائر تجارية. وقد أكد القنصل الفرنسى الجديد فى القاهرة تلك الفكرة، مشيرا إلى المواد السيئة والعمال غير المهرة وسوء نوعية المنتج النهائى بما يضمن عدم وجود منافسة مع الصادرات الفرنسية.(٢٦) وطبقا لما ورد عن القنصل البريطانى فإن الصادرات الإنجليزية من المنتجات القطنية لا تعانى بعد من المنافسة المحلية، وربما لن تتعرض للتراجع بقدر محسوس، فالصناعات المصرية على أية حال سوف "تختفى" فى نهاية الأمر.(٢٧)

ومع تزايد الأعداد والإنتاج الإجمالى لمصانع المنسوجات فى الثلاثينيات من القرن التاسع عشر عادت نبرة القلق إلى الظهور، حيث علق القنصل البريطانى قائلا:

> إن بعض المصانع التابعة للباشا متحاملة على بيع منتجات القطن الإنجليزى. وقد انخفض استهلاك تلك الأشياء بقدر محسوس، حيث يقوم السكان باستخدام المصنوعات فى هذا البلد، بل ويتم تصديرها إلى سوريا والحجاز وتركيا.
>
> ولكن اتضح من التجربة أن مصر بلد زراعى فى جوهره ولا يمكن أن تكون بلدا صناعيا.(٢٨)

وقد أعرب القنصل الفرنسى عن قلـق مماثـل مبينـا أن المصـانع المصرية كانت توفر ما لا يقل عن ثلث البضائع القطنية المستهلكة محليـا، وحوالى قماش البفتة كله، فى حين أدت مصانع الطـرابيش المحليـة إلـى القضاء تماما على صادرات الطرابيش الفرنسية.(٢٩) ولكن هـدأت تـدريجيا المخاوف من حدوث مزيد من التجاوزات تجاه سوق المنسوجات المصرية، نظرا لما طرأ على مشروع التحول الصناعى من ضعف فى الأربعينيات من القرن التاسع عشر. وبحلول عام ١٨٤٥ كانت مصر قد عادت إلى اسـتيراد الطرابيش مرة أخرى، وقد ورد فى تقرير عن القنصل الفرنسى فـى عـام ١٨٤٩ أن صناعة المنسوجات كادت تغلق تماما مع عودة واردات الأقمشـة القطنية.(٣٠) ولم يبق سوى مصنع واحد للمنسوجات قائما فى الخمسينيات من القرن التاسع عشر، ولكن مصدر التحدى والتهديد الذى كانـت تمثلـه تلـك الصناعة ضد مصالح السوق الأوروبية فيما مضى لم يعد لها وجود.

ويظل حجم القوى العاملة فى ذروة نشاط المجال الصـناعى الجديـد مسألة خلافية، كما أن الأرقام المشيرة إلى الأعداد الإجمالية التى نجدها عند ريفلين (Rivlin) بواقع ٤٠ ألف عامل، وعند فهمى (Fahmy) بواقـع ٢٦٠ ألف عامل بعيدة فى الغالب عن الحقيقة.(٣١) ويعود هذا التفاوت جزئيا إلـى قيام فهمى بإضافة كل العاملين فى الغزل والنسيج فى البيـوت أو الـدكاكين الصغيرة، إلى جانب عمال البناء. فإذا كنا مهتمين بكل العاملين ممن شـهد نظام عملهم تحولا بسبب تأسيس نظام المصنع، فإن هذا التعريـف الواسـع للطبقة العاملة الجديدة هو تعريف منطقى. ومع ذلك فإن بعضا من الأرقـام التى يوردها فهمى تبدو أكبر من حجمها الحقيقى؛ حيث إن قوله بوجود ١١٠ آلاف من العاملين فى الغزل والنسيج يبدو مبالغا فيه.(٣٢) ولكن تقديراته بشأن أعداد العمال فى مختلف المصـانع يتماشـى مـع مـا أورده المراقبـون المعاصرون لتلك الفترة، بل وتبدو أحيانا تقديرات تحمل قدرا من الـتحفظ، حيث إنه يقدر عدد العمال فى مصانع القطن على سبيل المثال بعدد ١٥ ألف

عامل بما يقل بمقدار يتفاوت ما بين ٥ آلاف و١٥ ألفا عما أوردته كل من هيكيكيان (Hekekyan) وبورينج (Bowring).[٣٣] أما أرقامه المشيرة إلى عمال الترسانة فتتفق مع ما ورد عن القنصل البريطانى.[٣٤] وهكذا، يمكن الاقتناع بأن العدد التقريبى بلغ حوالى ١٠٠ ألف عامل فى مختلف الصناعات، فى حين يصعب تحديد أعداد عمال البناء والعاملين فى الغزل والنسيج المنتشرين بطول البلاد وعرضها، نظرا لما تتضمنه تلك الفئات من عمال يعملون بشكل موسمى ونصف الوقت وبالسخرة.

إن العمال فى القوى العاملة الجديدة، بمعنى العاملين الموظفين فى مصانع حديثة النشأة، كانوا يأتون من قطاعات متباينة من السكان وكذلك من الخارج. وفى المراحل الأولى من التحول الصناعى فى صناعة الحرير على سبيل المثال أدت ندرة العمالة الماهرة فى مصر إلى استقدام عمال غزل الحرير من ليفورن وإسطنبول.[٣٥] ولكن توظيف العمالة الأوروبية كان يحمل بذور المشاكل، ومع خضوعهم للحماية من العدالة المصرية بفضل الامتيازات الأجنبية إلا أن العمال الأوروبيين كانوا متورطين فى خلافات و"اضطرابات" جعلت الحكومة المصرية تصر فى عام ١٨٢٦ على ضرورة انصياع العمال الأجانب للقانون المصرى والخضوع لسلطة الشرطة المحلية، ولكن سرعان ما تم إلغاء هذا القرار كرد فعل لقيام العمال الأجانب بالتهديد بالرحيل عن البلاد.[٣٦] وبينما تمتع العمال المهرة من أوروبا وأجزاء من الإمبراطورية العثمانية بحرية ترك المصانع إن لم تتوفر الظروف المرضية، فإن العمال الآتين من مناطق خاضعة للدولة المصرية كانوا يجبرون على العمل. وعلى سبيل المثال فإن حوالى ستين من سكان مدينة بيت لحم المتهمين بالمشاركة فى حركة تمرد ضد قوات الاحتلال المصرى فى فلسطين تعرضوا للشحن على متن سفينة إلى مصر للعمل الجبرى فى ترسانة بحرية فى الإسكندرية.[٣٧]

ومما لا شك فيه أن العمال الأجانب، سواء الذين تم توظيفهم لما يتمتعون به من مهارات خاصة أو ممن كانوا يعملون من منطلق عقابى، لم يشكلوا سوى نسبة ضئيلة من القوى العاملة. فبعد تجربة قصيرة فى استخدام العبيد الزنوج من السودان فى مصانع المنسوجات، توجهت الدولة إلى سكانها لتوفير الكم الأكبر من حاجتها إلى العمالة،(٣٨) وتم إجبار الفلاحين والحرفيين وأصحاب الدكاكين على دخول المصانع، حيث قامت الدولة بفرض العمل بشكل عشوائى على السكان فى القاهرة والريف.(٣٩) فاعتمدت مصانع الأقاليم على المناطق الزراعية المحيطة، حيث تم إجبار الفلاحين على العمل فى المطاحن المجاورة لهم وإبعادهم عن حقولهم. وفى القاهرة قام شيوخ ثمانية أحياء قاهرية وفى حى مصر القديمة وبولاق بتولى مسئولية توفير العمالة لمصانع الدولة بالإضافة إلى واجباتهم الأخرى.(٤٠) وهكذا تشير معظم المصادر إلى تجنيد القوى العاملة محليا، حيث شغل الفلاحون المصانع فى الريف بينما قامت الصناعات الحضرية بتشغيل سكان المدن فيها. ولكن كانت هنالك بعض الاستثناءات باستخدام العمل الجبرى وفرضه على الرعايا المتمردين. ففى عام ١٨٣٣ على سبيل المثال نجد أن حوالى ألف فلاح من أقاليم مختلفة ممن أصابوا أنفسهم بعاهات تحول دون تجنيدهم عسكريا، تم إرسالهم للعمل فى الترسانة البحرية فى الإسكندرية.(٤١)

وقد أدت قيمة الأجور المدفوعة مقابل العمل فى المصانع إلى جعل العمل الجبرى ضرورة، فقد كان فى وسع الفلاحين تحقيق المكسب نفسه إن لم يكن أكثر منه بالبقاء والعمل فى الأرض، فى حين يبدو أن الحرفيين تعرضوا لانتقاص فى الأجور. فطبقا للمعلومات المتوفرة بشأن الأجور نجد أن العمال غير المهرة، والذين كانوا عادة من أصول فلاحة، يحصلون على أجر يتراوح بين القرش والقرشين (٤٠ إلى ٨٠ بارة) يوميا، مع احتمال انخفاضه إلى نصف القرش (٢٠ بارة) فى حالة توفير الطعام للعامل. وكان

فى إمكان النّساج الماهر الذى يعمل بنظام القطعة أن يكسب حوالى ٤ قروش يوميا، أما النجار والحداد وغيره من الحرفيين العاملين فى الخدمة الصناعية فكان أجره اليومى يتراوح ما بين القرشين والنصف والخمسة قــروش.[٤٢] وإذا نحينا جانبا لوهلة الدخل النقدى الذى يمكن للفلاح أن يكسبه من بيع إنتاج أرضه أو من أرباح أنشطته الحرفية التى يمارسها وقت فراغه، هذا فضـــلا عن غيرها من الفوائد المادية والنفسية التى تتحقق من جراء العمل المنزلى، فإن العمل بالمصنع ظل أبعد ما يكون عن تحقيق مزايا مادية تفوق العمـــل الزراعى المأجور. ففى منتصف العشرينيات من القرن التاسع عشر، وقبـــل حدة نقص العمالة فى الريف، كان العامل الزراعى يحصل على حوالى قرش يوميا، ومع تزايد الطلب على العمالة الزراعية فى الثلاثينيات من القرن تـــم إجبار الفلاحين على العمل فى مصانع القطن مقابل قرش يوميا فى حين كان عملهم الزراعى قد يأتى لهم بأجر يتراوح ما بين ثلاثة قروش وخمسة قروش يوميا. ورغم أن التوجيهات الرسمية حددت أجر العمـــل الحرفـــى بثمانيـــة قروش يوميا، أى بنفس معدل الأجور على العمل خارج المصانع، فإن الأجر الفعلى الذى كان يحصل عليه الحرفيون كان أقل من ذلك بكثير.[٤٣] وهكذا، بينما كان الحرفيون أعلى أجرا من العمالة غير الماهرة إلا أن العمـــل فـــى المصانع كان يمثل لهم حملا ماديا. كما أن الأجور بالنسبة لكل فئات العمال كثيرا ما كان يتم دفعها فى صورة متأخرات آخر العام، مما أدى إلى حدوث زيادة بالغة فى الفقر المادى الذى صاحب الدخول إلى مجال القوى العاملـــة فى المصانع.[٤٤]

وقد قام منتقدو برنامج التحول الصناعى لمحمد على من الأوروبيـــين المعاصرين برسم صورة قاتمة لحياة المصانع، باعتبار العاملين أقرب إلـــى المساجين فى مكان العمل يحصلون على تغذية سيئة ويتعرضون للضـــرب، وسرعان ما أصبح العمال غير الراغبين فى العمل ناقمين علـــى الأوضـــاع

ويعانون من الأمراض.[٤٥] وقد أثر – بالقطع – العداء الصريح لمشروع التصنيع على مثل تلك الروايات، ولكن حتى أكثر مؤيدى سياسات محمد على سيجد نفسه مضطرا إلى الاعتراف بأن ساعات العمل كانت طويلة وظروفه كانت قاسية.[٤٦] إن ما تم من إجبار على قيام قوة عاملة جديدة لأسباب سياسية محضة لا اقتصادية، أى وضع العاملين كعمالة جبرية فى خدمة الحكومة، كان يعنى أن العاملين فى المجال الصناعى لم يتمتعوا بأى حق فى اختيار مكان أو نوع العمل الذى يقومون به، مثلهم فى ذلك مثل أولئك المجندين للعمل بالسخرة أو فى التجنيد العسكرى. وعند احتياجه إلى مزيد من القوات العسكرية فى عام ١٨٤٠، اقترح محمد على بالفعل تكوين عدة أفواج جديدة من العمال فى المصانع التابعة للدولة فى الإسكندرية والقاهرة والمحلة، وهكذا أصبحت القوى العاملة الجديدة خاضعة تماما لمقتضيات وأوامر جهاز الدولة.[٤٧]

ومع أن كثيرا من السياسات التجارية والصناعية أثبتت كونها سياسات مؤقتة، إلا أن اندماج مصر فى النظام الاقتصادى الأوروبى تسارع بالتأكيد بفعل دعم الدولة لتجارة الصادرات ولا سيما القطن. ولكن من المفارقة أن سياسة التحول الصناعى تركت آثارا طويلة المدى فى زيادة فتح السوق المصرية أمام البضائع الأوروبية المصنعة، حيث أدى اضمحلال بعض الحرف وخاصة منتجات المنسوجات إلى تراجع قدرتها على منافسة الواردات، فى الوقت الذى شهد قيام طلب جديد على البضائع المصنعة. وقد ثبت فيما بعد أن الثمن الذى دفعته البلاد مقابل التوسع الصناعى كان ثمنا مرتفعا، حيث إن التفكك الاقتصادى وإعادة الهيكلة التى تمت فى عهد محمد على لم تجد لها ما يعوضها فى التطور الكامل لقطاع الصناعات الحديثة، بل على النقيض نجدها أسهمت فى تشجيع المصالح الأوروبية وتدخلها فى الشؤون الاقتصادية المصرية مما أدى إلى السيادة الاقتصادية الغربية التامة تقريبا فى النصف الثانى من القرن.

١٨٥٠-١٨٨٢: شبكة الديون

بعد فشل مشروع التوسع الصناعى الكبير، تمحور الاقتصاد المصرى حول زراعة القطن وتصديره مع استيراد المنتجات الصناعية الأوروبية، فارتفعت القيمة الإجمالية للتجارة الأجنبية ارتفاعا بالغا من ٣,٧ مليون جنيه مصرى فى عام ١٨٥٠ إلى ٢١,٨ مليون جنيه مصرى فى عام ١٨٨٠، معتمدة فى الأساس على تبادل القطن مقابل المنتجات الصناعية الاستهلاكية. ومع تزايد معدلات الطلب على القطن، ومع ارتفاع الأسعار ارتفاعا خياليا أثناء الحرب الأهلية الأمريكية، وفرض الحصار على القطن فى مطلع الستينيات من القرن التاسع عشر، فإن عمليات تمويل ونقل وتجارة وتصنيع محصول القطن كانت هى النشاط الاقتصادى السائد آنذاك.(٤٨) وقد تهافت التجار وأصحاب الأموال الأجانب على مصر وقد جذبتهم التجارة المزدهرة المصاحبة للطفرة فى إنتاج القطن والفرص المتاحة فى التصرف فى الأراضى والمعدلات الرائعة للفائدة التى كان من الممكن الحصول عليها مقابل القروض المقدمة للمشروعات والحكومة، حيث أتى إلى مصر فى عام ١٨٦٥ وحده حوالى ٨٠ ألف أجنبى.(٤٩)

وقد واصلت الدولة المصرية فى ظل حكم كل من الخديوى عباس والخديوى سعيد والخديوى إسماعيل التقليد الخاص بمسئولية الدولة عن البنية التحتية للبلاد، وتم توجيه معظم المشروعات الجديدة نحو ذلك المحصول النقدى؛ حيث قامت الدولة بمد السكك الحديدية وإقامة الخطوط التلغرافية وتحسين القنوات والجسور والمشاركة فى مشروع قناة السويس وبناء الفنارات وتوسيع الموانئ، وهى كلها مشروعات كانت فى مصلحة منتجى القطن ومسوّقيه.(٥٠) ومع أن الغالبية العظمى من المصانع التى تأسست فى حكم محمد على كانت قد تعرضت للبيع أو التعطيل أو الإزالة، إلا أن الطفرة فى مجال القطن خلال الستينيات من القرن التاسع عشر دفعت الدولة إلى

إنشاء عدد من مصانع حلج القطن فى الموانئ والمدن فى مناطق زراعة القطن، وبحلول أوائل السبعينيات من القرن التاسع عشر كانت الدولة تدير حوالى مائة مؤسسة لحلج القطن ومصنعين للنسيج فى بولاق. وقد واصل الخديوى إسماعيل مسار التحول الصناعى الواعى، حيث قامت إحدى البعثات التى أرسلها إلى أوروبا بعد عودتها ببناء مصنع للورق فى بولاق تم توظيف ٢٢٠ عاملا فيه، كما قامت الحكومة بإدارة مصانع الذخيرة والسلاح، ومصنع للحجر الآجر، وحوالى سبعة عشر مصنعا للسكر. ولكن تعرض الكثير من محاولات الخديوى إسماعيل فى مجال التصنيع إلى التراجع فى عام ١٨٧٥ عندما أجبرت الضغوط المالية الدولة على تصفية غالبية مشروعاتها الصناعية. وبينما احتفظت الدولة بسيطرتها على بعض مصانع حلج القطن وصناعة السكر، إلا أن العدد القليل من المصانع الحديثة العاملة فى نهاية السبعينيات وأوائل الثمانينيات من القرن التاسع عشر كانت فى معظمها مشروعات خاصة تقوم بتصنيع المنتجات الزراعية – من محالج ومطاحن ومعاصر – أو تقوم بإنتاج المنتجات الاستهلاكية الخفيفة من الزجاج والجلد والسجائر.[٥١]

وقد استمرت مشروعات الدولة فى الاعتماد على التجنيد الجبرى للعمالة، فعلى سبيل المثال حصل أحد مصانع السكر الحكومية فى صعيد مصر على القوة العاملة عن طريق شيوخ البلد فى القرى المجاورة ممن قدموا قوائم بأسماء الرجال المناسبين للعمل فى المصانع. وكان العامل يحصل على أجر يتراوح ما بين القرش والنصف وبين ثلاثة قروش يوميا، مقابل عمله لمدة ١٢ ساعة يوميا مقسمة على فترتين غير متتابعتين مدة كل منهما ٦ ساعات. كما كان السكان المحليون معرضين للتجنيد للعمل بلا أجر فى حقول السكر.[٥٢] ومع أن أحد شيوخ البلد قد ادعى أن الأراضى التى يملكها الفلاحون لم تتأثر نتيجة لهذا النظام، إلا أن العمل كان مفروضا على

الفلاحين، كما كان يتم حبس العمال فى المصانع بالقوة، ولم يكن قد تشكل بعد سوق حر للعمالة.

إن موضوع توفر الحرفيين ونقلهم من أماكنهم للعمل فى المصانع لا يزال موضوعا خلافيا إلى حد ما، حيث يذكر بعض المراقبين المعاصرين، مثل ستانلى لين-بول (Stanley Lane-Pool) أن القليل جدا من الحرف هى التى بقيت موجودة رغم تدفق المصنوعات الأوروبية، فلم تتبق فى المدن الريفية سوى مجموعة من بقايا الحرف التى تتطلب قدرا أدنى من المهارة، أى "الدباغة والصياغة والنجارة البسيطة والنسيج والسمكرة وصناعة الفخار".[٥٣] وربما تكون بعض الصناعات قد اندثرت بالفعل، ولكن يبدو أن حالة الاضمحلال تلك قد تعرضت للمبالغة بشكل عام، حيث يشير أوين (Owen) إلى أن الفترة التى سبقت الاحتلال البريطانى كانت الواردات الأوروبية فيها موجهة لإشباع المطالب والأذواق الجديدة عند الأوروبيين والطبقة العليا فى مصر، وكانت معظم الأشياء المستهلكة محليا من إنتاج الحرفيين المحليين. وبالفعل نجد فى مطلع السبعينيات من القرن التاسع عشر أن حوالى ٢٨ ألف عامل منسوجات يعملون فى هذا المجال فى مصر، وهو ما يعادل ثلاثة أضعاف التقديرات الخاصة بعددهم فى القرن الثامن عشر. وفى الوقت الذى تعرضت فيه بعض أفرع حرف المنسوجات للضرر، فإن الحرفيين أثبتوا قدرتهم على تطوير أنواع جديدة من المنتجات التى يمكنها الصمود أمام الواردات الأوروبية. ولعل التراجع الكبير فى صناعة الحرف هو من معالم فترة زمنية لاحقة.[٥٤]

ويمكن رؤية الفترة ما بين عامى ١٨٥٠ و١٨٨٢ عموما باعتبارها فترة انتقالية فى التجارة والصناعة. إن التطور البالغ فى فترة محمد على تبعته عملية تقييد تدريجى ولكن شديد بربط التجارة والصناعة المصرية بنظام اقتصادى تسيطر عليه أوروبا. وقد استمرت عناصر كثيرة من نظام

الاقتصاد المحلى قائمة، وخاصة فى التجارة الصغيرة والإنتاج الحرفى، ولكن تغلغل البضائع الأوروبية ورءوس الأموال قام بتحول متواصل للاقتصاد، وهى عملية لم تظهر آثارها التامة سوى فى أعقاب الاحتلال البريطانى عام ١٨٨٢.

١٨٨٢-١٩١٤: السياسة الاستعمارية فى التجارة والصناعة

لقد أدخل الاحتلال العسكرى البريطانى فى عام ١٨٨٢ عصر الحماية المقنعة، حيث كان المسئولون البريطانيون يديرون الحكومة مع الحفاظ على وهم الدولة المصرية المستقلة.[٥٥] وكانت وجهة النظر البريطانية الرسمية، كما عبر عنها اللورد نورثبروك (Lord Northbrook) هى أن "اهتمام إنجلترا بمصر يرجع إلى ضرورة تأمين قناة السويس التى تمر عبرها تجارة الإمبراطورية الشرقية التابعة للملكة"، وفيما عدا إنقاذ مصر من مخاطر الفوضى أو الاحتلال من قوة أجنبية فإن إنجلترا لن تتدخل فى الشؤون المصرية بأكثر "مما هو ضرورى لتأمين تلك الأمور". إلا أن التقرير نفسه تضمن مقترحات لأجل إصلاح نظام السخرة والتعريفة والضريبة، والتى كانت – كما يبدو – تقع كلها ضمن حدود هذا التدخل المشروع.[٥٦] وفى واقع الأمر فإن المسئولين البريطانيين، ولاسيما القنصل العام البريطانى اللورد كرومر، كانوا يديرون شؤون البلاد فى الفترة من عام ١٨٨٢ إلى عام ١٩١٤، مع اتخاذهم كل القرارات الأساسية بشأن أمور التجارة والصناعة.

وكانت السياسة التجارية تحكمها أيديولوجيا التجارة الحرة، والتى شددت عليها المصالح الصناعية البريطانية فى حماية السوق المصرى لصالح منتجاته والحفاظ على ما يشبه احتكارها لمحصول القطن المصرى. ولهذا الغرض رفض المسئولون البريطانيون رفضا قاطعا أية زيادة فى التعريفة الخارجية مع الاحتفاظ بالضرائب الموازية لها المدفوعة على الإنتاج

المحلى. وقد أدت مثل هذه السياسات إلى المزيد من ترسيخ النمط السائد، حيث كانت مصر تقوم عموما باستيراد البضائع المصنعة وتصدير المواد الخام، والتى كانت تذهب فى غالبيتها المطلقة إلى بريطانيا. ولم تلعب الدولة دورا مباشرا فى التجارة الخارجية منها أو الداخلية، وذلك على النقيض من أنماطها التقليدية فى التدخل فى مختلف الأمور. بل تم تشجيع الشركات الخاصة على دخول المجال التجارى عن طريق تقديم تخفيضات مربحة، كما تجنبت الحكومة المركزية التدخل تماما فى التجارة فلم تتحكم لا فى الأموال السائلة ولا فى معدلات الفائدة.(٥٧)

وما كان فى وسع مثل تلك السياسات سوى إعاقة تطور الصناعة، ورغم تمتع البلاد ببعض المزايا بما فيها وجود بنية تحتية صلبة وسوق محلية معقولة ورءوس أموال محلية، فإن حدوث التطور الصناعى بدرجة ملحوظة كان يتطلب الحماية بفرض بعض التعريفات. ولكن المسئولين البريطانيين رفضوا هذا الشكل من الحماية بل وأصروا على أن يقوم مصنعان جديدان لغزل ونسج القطن أُنشئا فى نهاية القرن بدفع ضريبة مقدارها ٨% من كل منتجاتهما، مما حرمهما بالتالى من الحماية الضعيفة التى كانت تحققها التعريفة الخارجية ومقدارها ٨%. ومع ذلك قامت بعض الاستثمارات فى مجال الصناعة ولاسيما فى التصنيع المبدئى للمواد الخام أو إنتاج البضائع الكبيرة أو غير المعمرة. وبحلول عام ١٩١١ كان فى مصر ٣٧ شركة صناعية بما فيها شركات لحلج القطن، والصناعات الغذائية، وإنتاج السجائر والإسمنت. ولكن، كان من الشائع تعرض المصانع للإغلاق، فبحلول عام ١٩٠٧ كان عدد من المصانع قد حقق فشلا، وهى مصنع للزجاج فى الإسكندرية أنشئ عام ١٨٨٥، وشركة مطاحن القطن المصرية ذ.م.م. التى تأسست فى القاهرة عام ١٨٩٩، وخمسة أو سبعة مصانع للسكر التى أقيمت فى التسعينيات من القرن التاسع عشر. ولكن، فى بعض الحالات

يبدو أن الضغوط السياسية المتزايدة من المجموعات القومية أقنعت المسئولين البريطانيين بتقديم دعم محدود للصناعة المحلية، فقدمت الحكومة المصرية مزايا صغيرة وإن كانت مهمة فى التعريفات المفروضة على بعض الشركات فى الفترة ما بين عامى ١٩٠٦ و١٩٠٨.[٥٨] وبحلول عام ١٩١٤، وبينما كان القطاع الصناعى الجديد الصغير قد تأسس فى مصر إلا أن غالبية المصانع ظلت تعمل على هامش الوجود الاقتصادى دون حصولها على أشكال الحماية والتشجيع اللازمة للتوسع فى الإنتاج.

وقد أدى التحول الاقتصادى إلى نشأة طبقة عاملة حديثة، ففى عام ١٩١٦ كانت المصانع الحديثة تضم ما بين ٣٠ ألف عامل و٣٥ ألفًا من الأيدى العاملة فى الفلاحة والحرف، ومن ذوى الأصول الأوروبية فيما يتعلق بالعمال المهرة.[٥٩] وقد كانت ظروف العمل قاسية والأجور ضئيلة، فكان عمال محالج القطن غير المدربين على سبيل المثال يعملون حتى ١٧ ساعة يوميا مقابل قرش أو قرش ونصف،[٦٠] كما أن إجراءات الأمان لم تكن مطبقة؛ حيث نجد أن الرأسمالى الإنجليزى تشارلز جالواى، رئيس شركة جالواى ذ.م.م. فى مدينة مانشستر، اشتكى إلى كرومر بشأن "الطريقة بالغة التساهل التى يتم بها التشغيل والإشراف على مراجل البخار فى مختلف المصانع، والتى تزايدت أعدادها فى مصر، بما يؤدى إلى ضياع حياة الكثيرين بسببها". وكان أحد المديرين التابعين له قد قام مؤخرا بجولة فى مصر وعاد منها "مصدوما" من الممارسات غير الآمنة، بما فى ذلك إقفال صمامات الأمان وتشغيل المراجل بدرجات خطيرة من الضغط العالى. وقد اقترح جالواى أن مصر فى حاجة إلى بعض قواعد للأمان والتفتيش المنظم، ولكننا نجد أن كرومر قام بالرد على تلك الشكوى بترديد مصاعب التعامل مع كل من الحكومة المصرية والمصالح الخاصة لأصحاب العمل.[٦١]

ومع تخلى الدولة عن جميع مسئولياتها فى تنظيم ظروف العمل، نجد أن مجموعات العمال ومنظمات العمل أخذت تميل إلى التركيز على أوضاع العمل والأجور. وقد شهدت الفترة ما بين عامى ١٨٩٩ و١٩٠٧ تكوين ما لا يقل عن سبع روابط عمالية، وتنظيم عدد من الإضرابات التى قام بها عمال لف السجائر، وعمال المخازن والموانئ، وموظفى السكة الحديد ومصنع الغزل. وقد حصلت حركة الطبقة العاملة الوليدة على قدر من الدعم من الحزب الوطنى الذى تأسس عام ١٩٠٧، وعلى مدار الفترة ما قبل الحرب العالمية الأولى كان مصير حركات الطبقة العاملة مرتبطا بالحزب الوطنى الذى أنشأ المدارس فى أحياء الطبقة العاملة، كما ساعد الاتحادات والنقابات بالدعاية وتقديم المشورة القانونية أثناء الإضرابات. وقد تعرضت الاتحادات والنقابات والحركة الوطنية لقمع شديد من قبل الحكومة فى الفترة ما بين عامى ١٩١٠ و١٩١٤.[٦٢]

وعلى الرغم من أهمية النشاط السياسى للطبقة العاملة الجديدة فإن القطاع الصناعى الحديث ظل هامشيا بالنسبة للاقتصاد المصرى من حيث إسهاماته فى الإنتاج وعدد العمال الذين التحقوا به. ويسجل التعداد المصرى لعام ١٩٠٧ وجود حوالى ٣٨٠ ألف عامل فى "الصناعات"، فإذا كان ما لا يزيد عن ٣٥ ألف عامل يعملون فى المصانع الحديثة فإن ما لا يقل عن ٣٤٥ ألف عامل بقوا فى حرفهم التقليدية، وهو عدد يعتبر أقل من الواقع حيث إنه فى الغالب لم يتم تسجيل العاملين نصف الوقت والمشاركين بالإنتاج من البيت.[٦٣] ولا يوجد مجال كبير للشك فى أن البضائع الأوروبية المصنعة تركت آثارها السلبية على بعض الحرف، ولكن الصيغة التى يكثر تداولها نقلا عن كرومر بأن كثيرا من الحرف التقليدية قد أوشكت على الاندثار، بما فيها "الغزل والنسيج والتضفير وصناعة الحزم والصباغة وصناعة الخيام والتطريز وأشغال الفضة والذهب وطحن البهارات

ودق النحاس وصناعة قرب المياه الجلدية وصناعة السروج وصناعة المناخل وصناعة المزلاج الخشبى وصناعة الأقفال، إلخ" تبدو مقولة مبالغا فيهـــا.[٦٤] وقد أورد المراقبون من نهايات القرن التاسع عشر وبدايات القرن العشــرين أنهم عثروا على المنتجات الحرفية عالية الجودة فى أرجاء البلاد كلها، بمــا فى ذلك أعمال السلال والفخار والمنسوجات ونسج الســجاد والحصــير.[٦٥] ونجد دى مورجان (W. de Morgan)، وهو أحد خبراء الفخار المبعوث من إنجلترا لتقييم مستوى هذه الحرفة، يشيد بمهارة صانعى الفخار المصــريين بشكل قاطع قائلا: "لا يمكن إضافة أية إرشادات لزيادة مهارة صانعى الفخار المصريين، فهم أكثر تقدما من الأوروبيين".[٦٦] وقد اهتمت الدولــة نفســها بتشجيع تطور الحرف عن طريق إقامة المدارس التجارية التى قامت بتعلــيم الطلاب التقنيات والأنماط الجديــدة المحســوبة بحيــث تنــافس الــواردات الأوروبية. وقد كان دى مورجان على سبيل المثال مسئولا عن تأكيد مــا إذا كان يمكن استخدام الطين الطفلى المصرى والصبغات والعمالة فــى إنتــاج الخزف الذى يضارع الواردات الإيطالية أو اليونانية من حيث الجودة، ومــا إذا كان من الممكن تعليم المهارات اللازمة لذلك فــى المــدارس التجاريــة الجديدة. ولكن كان من الجائز لمثل هذه المشروعات أن تترك أثــرا غيــر متوقع فى إضعاف الحرف المحلية، حيث نجد أن الأشكال الزخرفية الخاصة بالسجاد الفارسى التى كان يتم تعليمها فى المدارس التجارية بأسيوط أخــذت تحل محل الكليم المحلى، كما أن أشكال زخرفة النسيج التى تم إدخالها إلــى سوهاج أدت إلى اندثار النسيج التقليدى فى أخميم التى تبعد عن سوهاج عدة أميال.[٦٧] ومع ذلك فلا شك أن العديد من الحرف استمرت، وكــذلك بقيــت أعداد من الحرفيين خلال تلك الفترة وواصلوا إشباع الطلب المحلــى علــى الأشياء البسيطة نسبيا الخاصة بالاســتخدام المحلــى، كالفخــار والســلال والأقمشة.

وقد أدت سياسات الاحتلال البريطانى إلى بلورة توجهات مسبقة فى تطور التجارة والصناعة. وقد استمرت عملية ربط التجارة والإنتاج المصرى بالحاجات الاقتصادية الأوروبية، ولاسيما البريطانية، تمضى بخطى إلى الأمام عن طريق الدعم الرسمى للتجارة الحرة والمشروعات الحرة على حساب حماية الدولة بل وحتى على حساب قيام الدولة بضبط وتنظيم التجارة والصناعة. إن كميات رءوس الأموال التى تراكمت من زراعة القطن وبيعه، جنبا إلى جنب السوق المحلية الكبيرة ذات الإمكانيات المستقبلية، أدت مع ذلك إلى تشجيع قيام صناعة حديثة متواضعة، ولكنها ظلت تعانى من بعض المشاكل الهيكلية مثل نقص الوقود وعدم استعداد الدولة لتقديم الدعم. ونتيجة لذلك ظل عدد الأشخاص المنخرطين فى الطبقة العاملة الحديثة صغيرا، حيث واصل معظم المصريين نشاطهم التجارى خارج نطاق المصانع الجديدة. وقد تأثرت إسهامات النساء فى الإنتاج الاقتصادى تأثرا مباشرا بأشكال التنظيم ومستوى التطور الصناعى فى مصر؛ حيث عملت النساء فى التجارة والحرف والصناعة الجديدة والخدمات جنبا إلى جنب الرجال، كما تم تحديد وتشكيل عمل النساء وأجورهن طبقا للتغيرات التى طرأت على القرن التاسع عشر.

النساء فى التجارة والحرف والصناعة

على مدار القرن التاسع عشر شاركت النساء المصريات فى الريف والحضر فى الأنشطة التجارية الصغيرة التى تتلاءم مع وضع المرأة؛ حيث إنها بوصفها تاجرة تستطيع تحديد ساعات عملها والقيام بعملها بالقرب من البيت أو الإبقاء على أطفالها إلى جوارها. وفى المدن التى تضم أسواقا كبرى فى الوجهين القبلى والبحرى كانت النساء والفتيات يملأن الأسواق ببيع الخضروات والبيض والخبز والأدوات المنزلية والأقمشة.[٦٨] وقد أصبحت

بعضهن نساء أعمال لديهن أملاك، وتتضمن معاملاتهن مع غيرهن من النساء والرجال مبالغ مالية كبيرة وبضائع كثيرة. وقامت النساء باقتراض مبالغ مالية كبيرة من بعضهن البعض، مع لجوئهن إلى المحاكم لتسوية الأمور الخاصة بالدعاوى المتعلقة بضمانات المعاملات وشروطها.(٦٩) وكان من الممكن أن يصبح مجال العمل متسعا، حيث كانت إحدى النساء تدين بمبلغ ٧,٤٣٦ قرشا لأحد التجار، وهو المبلغ الذى يمثل سعر الصابون والتبغ الذى حصلت عليه منه مقابل ما يفترض كونه قيامها بإعادة بيعه.(٧٠) ولكن غالبية النساء العاملات بالتجارة قمن بأعمالهن على نطاق أكثر تواضعا إن لم يكن ضئيلا للغاية، فإذا كانت المرأة مطلقة وتعمل من أجل الإنفاق على أطفالها، فإن النشاط التجارى كغيره من الأنشطة قد يجعل من تلك المرأة أمًّا غير صالحة من منظور المحكمة، حيث فقدت إحدى النساء حق حضانة طفلتها لصالح والد الطفلة بسبب قيامها ببيع الفطائر. ومع ذلك لم تكن التجارة دوما بمثابة عائق مطلق، فكان من الممكن فى حالة تشكيك الرجل فى قدرة مطلقته على حضانة الطفل بسبب عملها بالتجارة أن يتعرض هو للحرمان من أخذ الطفل، إلا إذا تمكن من إثبات أن عمل الأم له آثار مدمرة على الطفل.(٧١)

وقد برزت النساء القاهريات تحديدا فى مجال بيع الأطعمة. ولم تكن البائعات المتجولات القائمات بأنشطة متواضعة يتعرضن للمشاكل التى تستدعى اللجوء إلى المحاكم، وبالتالى تخلو السجلات عموما من الإشارة إلى أنشطتهن. ولكن أورد بعض المراقبين أن أعدادا كثيرة من الباعة الجائلين، بخلاف أصحاب الدكاكين، كانوا من النساء، وأن بعض الأشياء بما فيها الخبز والفاكهة والخضروات ومنتجات الألبان تكاد تكون حكرا على البائعات الجائلات. وقد قام الرجال بالعمل بائعين جائلين يبيعون المعجنات والمشروبات المثلجة والمنسوجات، فى حين كان بيع قصب السكر والماء يتم

بواسطة الرجال أو النساء.[٧٢] ونجد أن هذه الملاحظات تتماشى مع قائمة لاحقة تضم المهن التى عملت بها النساء فى القاهرة والتى اشتملت على قيامهن ببيع الفاكهة والخضروات، وأعمال الخبز، وبيع الحليب.[٧٣]

كما دعمت القاهرة وكبرى المدن الإقليمية أنشطة طبقة أكثر ثراء من العاملات بالتجارة، وهنَّ الدلالات اللاتى قمن بتوفير البضائع لنساء الطبقات العليا المنعزلات. ففى طبقة النخبة الغنية من ذوى الأصول التركية أو المصرية كانت مؤسسة الحريم تفرض ما هو أقرب إلى العزلة التامة على الزوجات والجوارى، وقلما كانت نساء تلك الطبقة يتركن الحرملك ولم يكن باستطاعتهن التردد على السوق. فكانت مشترياتهن من الأقمشة والمجوهرات وغيرها من اللوازم الشخصية تتم عن طريق الدلالات وهنَّ من نساء الطبقات الدنيا اللاتى قمن بتزويد سكان الحريم بالبضائع الفاخرة.[٧٤] وتلقى إحدى قضايا محكمة المنصورة الضوء على بنية وهيكل تلك المعاملات من خلال ما سجلته من عملية تسديد دين لصالح إحدى الدلالات؛ فقد قامت أم رزق، وهى امرأة من أصول فلاحة، بتحصيل ١١٠ قروش رومية (قرشا عثمانيا)[٧٥] من زبونتها ست خديجة التى كانت جارية بيضاء يملكها أحد المسئولين الأتراك، وكان المبلغ المدفوع مقابل حجابين من القماش الأبيض.[٧٦] وتشير تلك القضية إلى أن أم رزق كانت تقوم بعملها بوصفها بائعة مستقلة لا سمسارة تعمل لصالح تاجر منسوجات؛ حيث كان الدَّين لصالحها مباشرة لا باسم تاجر أو صانع ما. كما قامت دلالات أخريات بدور الوساطة بين التجار من الرجال والزبونات من نساء الحريم. وكان يتم اللجوء أحيانا إلى المحاكم طلبا لحل بعض حالات الخلاف فى العمل، ففى إحدى القضايا اختلفت امرأة تقوم بتجارة المجوهرات مع زبونتها حول الثمن الذى دفعته مقابل بضاعتها. وفى قضية أخرى حاول تاجر أقمشة استعادة بضائعه من إحدى الدلالات،[٧٧] وكانت الدلالة تلجأ إلى المحكمة باعتبارها

من صغار أصحاب الأعمال وذلك فى تتبع المدينين وحماية استثماراتهن، وهو نشاط يوضح أن بعض النساء المنخرطات فى الأنشطة التجارية الصغيرة كن على علم بحقوقهن القانونية، وعلى استعداد للتقدم بدعاواهن إلى المحكمة عند الضرورة.

ومع أن النساء كنَّ الأكثر انخراطا فى أعمال التجارة الجائلة، إلا أن بعض النساء قد تملكن، وبالتالى يفترض أنهن قمن بإدارة بعض الدكاكين الصغيرة. فقد وافقت امرأة على شراء دكان من صاحبه، ودفعت نصف ثمنه، ثم حاولت إجبار البائع على تخفيض الجزء الباقى من المبلغ، وعندما ألغى البائع اتفاقه معها وباع الدكان إلى امرأة أخرى قامت الشارية الأولى برفع الخلاف إلى المحكمة. كما قامت امرأة أخرى وهى على فراش الموت ببيع دكانها لابنتها فى محاولة فاشلة لتجنب وضع ابنها يديه على الأملاك. ولكن بخلاف البائعات الجائلات، تندر الإشارة نسبيا إلى صاحبات الدكاكين فى شبكة النشاط التجارى بالقاهرة، فكان من الجائز قيام امرأة ببيع الدكان الذى حصلت عليه على سبيل المثال بعد وفاة زوجها.(٧٨)

أما الجانب الأكثر أهمية بالنسبة للتجارة المصرية فهو مشاركة النساء فى دوائر التجارة البرجوازية، حيث انضمت النساء الثريات إلى الشركات التجارية بأسمائهن الشخصية مستخدمات رءوس أموالهن الخاصة. وقد قامت نساء كثيرات باستثمار أموالهن فى "المضاربة"، فكان شريك آخر يقوم بإدارة أمور العمل ثم يتقاسم الأرباح طبقا لنسب متفق عليها مسبقا، وفى بعض الحالات كان هذا الشريك هو أحد الأقرباء من الذكور، ولكن كانت النساء أميل إلى استثمار أموالهن فى مشروعات تجارية بوصفهن شريكات لرجال من غير أقربائهن. وباعتبارهن قائمات بأعمال المضاربة كثيرا ما قامت النساء برفع أصواتهن مطالبات بضمان حصولهن على العائد الذى يتناسب مع استثماراتهن. وكانت امرأة من الجيزة قد استثمرت مبلغ ١,١٥٠ قرشا

استخدمها شريكها فى شراء الحبال، وفى أعقاب البيع قام باستخدام نصيبها فى الأرباح لشراء البصل الذى تعرض للتلف قبل نقله، مما نجم عنه خسارتها لصافى المبلغ، فلجأت إلى المحكمة مطالبة بالحصول على نصيبها كاملا من الأرباح التى تحققت من بيع الحبال نظرا لأن مشروع البصل تم دون علمها أو إذنها.(٧٩) كما توجهت النساء بالشكاوى إلى المحكمة عند تأخر الشركاء فى الدفع، أو عند وفاة الشريك قبل تقاسم الأرباح بما يجعل للشريكة نصيبا فى التركة بسبب الدين.(٨٠) ولم تلعب النساء دوما دور المضاربة، فكان الرجال أحيانا يستثمرون أموالهم فى علاقات تجارية تتولى فيها المرأة الأمور التجارية. وفى الحالة التى كان الشريك الفاعل يحقق الخسائر فى إدارة شؤون العمل التجارى، لم يكن فى وسع الشريكة المضاربة أو الشريك المضارب الإصرار على استرداد المال. وبالتالى عندما قامت تاجرة منحوسة بوضع شحنة الشركة من القمح فى مركب تعرض للغرق بحمولته كاملة، تعرض شريكها هو الآخر إلى خسارة استثماراته بأكملها.(٨١)

إن دخول النساء فى مجال نخبة التجار المسلمين المهتمين بالتجارة الشرقية والأفريقية، هو موضوع نال قدرا كبيرا من التوثيق فى سجلات المحاكم التى تعود إلى مطلع القرن التاسع عشر، حيث استثمرت النساء أموالهن فى التجارة البحرية للبهارات وفى تجارة قوافل الرقيق.(٨٢) ومع ذلك، فقد ارتبط مصير تلك النخبة من التاجرات بالتحولات التى طرأت على أنماط التجارة المصرية، حيث تقل الآثار التى تركتها النساء والدالة على مشاركتهن فى النشاط التجارى كبير المدى، فيقل ورودها فى سجلات المحاكم اللاحقة، وذلك مع انتقال أهم المعاملات التجارية من "المحكمة" إلى المحاكم التجارية الجديدة. ولا يمكننا القطع ما إذا كانت بعض النساء قد نجحن فى نقل أنشطتهن إلى التجارة الأوروبية الآخذة فى التوسع، ولكن يبدو على الأرجح أنهن مثل طبقة نخبة التجار المسلمين التى شكلن جزءا منها قد

تعرضن لأن يحلّ محلهن التجار الأوروبيون أو أعضاء الأقليات العرقية المتصلة بأوروبا. أما الطبقة الأدنى من التجار فلم تعان من المصير نفسه؛ حيث تم ترك الأنشطة التجارية الصغيرة فى المنتجات الزراعية بين يدى السوق المحلية غير الخاضعة لنظام صارم، والتى لعبت فيها النساء دورا محوريا.

جاء انخراط النساء الريفيات والحضريات فى التجارة الصغيرة كنتيجة منطقية لدور النساء فى الإنتاج الزراعى والحرفى. فقد لعبت النساء دورا أساسيا فى صناعة المنسوجات الريفية فى مطلع القرن التاسع عشر باعتبارهن عاملات فى ورش صناعة المنسوجات، ودورهن فى الغزل فى الصناعة القروية، وقائمات بإنتاج المنسوجات لحسابهن الخاص من أجل الاستخدام المنزلى وللمقايضة والتبادل. وفى المراكز الإقليمية الكبرى لصناعة المنسوجات، شكلت النساء جزءا من القوى العاملة القادمة من المناطق الريفية المحيطة. وقد قامت الورش بتوظيف الرجال والنساء واستخدامهم فى العمل خلال الأشهر التى تشهد بطئا فى النشاط الزراعى. فقد قامت ورش القطن والكتان فى المحلة على سبيل المثال بتشغيل ما بين ٨٠٠ إلى ١٠٠٠ عامل وعاملة من مختلف الأعمار.(٨٣)

ومع ذلك، كانت معظم أعمال المنسوجات تتم فى البيوت، وكانت الصناعات المنزلية منظمة وتتم بثلاث طرق على الأقل، فكان التجار أو النساجون يوزعون أعمال التنظيف والغزل على الفلاحين، أو كان الفلاحون أنفسهم يشترون القطن أو الكتان ثم يبيعون المنتجات المغزولة للنساجين، أو كانت الأسرة تقوم بتنظيف وغزل ونسيج المواد الخام ولا سيما الصوف لاستخدامها الشخصى وبيعها محليا. وكانت النساء والأطفال يقومون بقدر كبير من هذا العمل المنزلى. وفى ظل نظام الإنتاج كان التجار يشترون القطن المحلى والسورى لتوزيعه على النساء القائمات بالغزل، وبعد دفع

مقابل محدد بالقطعة كان يتم نقل المواد المغزولة إلى ورش النسيج التى يتحكم فيها التاجر. وقد لعب النساجون أيضا دور الوساطة، ففى كثير من الحالات كان النساجون يغزلون قطنهم بأيدى نساء يقمن بالغزل فى البيوت. وكان قدر كثير من عملية تصنيع القطن والكتان يعتمد على سلسلة من أعمال السوق بدلا من قصرها على جهود نساج واحد. وكانت الفلاحات تأتين إلى سوق القرية لشراء القطن والكتان الخام الذى قمن بعدها بغزله وتبييضه فى البيوت، ثم بيع المنتجات المغزولة للنساجين فى السوق. وكان القماش المكتمل ينتقل فى مرحلته الأخيرة إلى السوق المحلى حيث كان التجار يشترونه من النساجين، عادة بغرض التصدير.[٨٤]

وهكذا شاركت النساء فى تلك الصناعة الريفية الرئيسية سواء باعتبارهن عاملات فى نظام الإنتاج أو باعتبارهن منتجات للبضائع على نطاق صغير. ولم يرتبط عملهن فى تصنيع الكتان والقطن بالإنتاج الزراعى العائلى، فنظرا لندرة إنتاج قطعة الأرض العائلية كميات معتبرة من الكتان أو القطن، فقد اعتمدت النساء على السوق للحصول على المواد الخام اللازمة للحرفة. وقد جاء بعض عملهن ليربطهن مباشرة بالعالم خارج نطاق الأسرة، فلعل البيع والشراء فى السوق جعلهن أكثر نشاطا فى مجال إنتاج المنتجات الصغيرة، كما أسهمن بقدر أكبر فى دخل الأسرة من النقود مقارنة بأقربائهن من الرجال. ولا يمكن الاستهانة بقيمة هذا النشاط بالنسبة للاقتصاد ككل، حيث نجد أن المراقبين الفرنسيين المهتمين بتعزيز الصادرات الفرنسية إلى مصر فى نهايات القرن الثامن عشر أكدوا على محورية العمالة النسائية فى الريف بالنسبة لإنتاج أقمشة الكتان والقطن بغرض التصدير إلى الشرق.[٨٥]

وقد تم توجيه صناعة الصوف نحو سوق مختلف تماما. فباعتباره القماش المستخدم فى الملابس المحلية والذى عادة ما كان يتم غزله ونسجه بأيدى الأسر الفلاحة، كانت الأقمشة الصوفية موجودة للاستخدام العائلى أو

للبيع على نطاق ضيق. وقد أشار المراقبون إلى أن الأسرة ككل كانت تقوم بإعداد قماش الصوف فى وقت فراغها، حيث كان الصوف المغزول ينسج فى البيوت أو يباع للنساجين المحليين.[٨٦] ولا نجد سوى القليل من التفرقة بين الجنسين فى تقسيم مهام العمل، حيث كان الرجال والنساء والأطفال يقومون بغسل وتنظيف وغزل الصوف. وكان إنتاج الأقمشة الصوفية متصلا اتصالا وثيقا بالنشاط الزراعى للأسرة، حيث كان أفراد الأسرة يقومون بتصنيع المنتجات من قطيعهم الخاص بدلا من شراء المواد الخام. إن العمل الأسرى المشترك فى إنتاج الصوف يعكس العمل الأسرى المشترك فى الزراعة، فقد كانت النساء جزءا من الأسرة بوصفها وحدة اقتصادية، تنتج من أجل الاستخدام والتبادل، وهكذا يتضح الطابع العائلى للعمل وضوحا بارزا. وعلى النقيض من ذلك نجد أن النساء البدويات فى تلك الفترة تحكمن تماما فى إنتاج الصوف؛ حيث تولّين تنظيف وغزل ونسج القماش المستخدم فى الملابس والخيام.[٨٧] ومن منطلق عناية المرأة البدوية بالمواشى نجدها تتولى تلقائيا مسئولية تصنيع المنتجات الحيوانية، بما فيها الصوف. أما فى أسر الفلاحين فكانت المسئوليات مقسمة طبقا لقواعد أقل صرامة، فكانت الأسرة ككل تتقاسم أعمال الإنتاج المشترك.

وفى القاهرة عملت النساء الحرفيات فى معظم الحرف الرئيسية أيضا فى البيوت وفى الدكاكين، وتبدو أنماط التشغيل فى حرف المنسوجات فى الحضر مشابهة لتلك القائمة فى الصناعة الريفية، حيث إن كثيرا من خيوط القطن والكتان المعدّة لورش النسيج كان يتم تمشيطها وغزلها بأيدى النساء العاملات فى البيوت. ومع ذلك فإن ما وردنا عن النساجين فى الحضر لم يتطرق أبدا إلى الإشارة إلى النساء بما يوحى بأن النساء تعرضن للمنع التام من ممارسة تلك المهنة.[٨٨] وبينما تركز عمل النساء فى مجال المنسوجات فى الأعمال التى تتم داخل البيوت، سواء فى الصناعة الأسرية

لتحقيق الأغراض الذاتية، أو ضمن نظام الإنتاج العام، وبينما تم اعتبار النساء بالتالى غائبات عن الجزء الخاص بالتعامل مع العالم الخارجي في ذلك النشاط التجارى، إلا أن دور النساء فى أعمال الغزل ربطهن مثل أخواتهن الريفيات فى علاقة وثيقة باقتصاد السوق. ولكن لا يمكن تفسير إقصاء النساء عن أعمال النسيج باعتباره قائما فقط على أساس قيام أعمال النسيج فى الورش بما يعرض النساء لأنظار العامة وانتهاك نموذج عزلة النساء. بل على النقيض من ذلك نجد أن سجلات المحاكم تقدم القرائن الدالة على قيام النساء بالعمل فى الحرف المتنوعة واتصالهن بالعامة، وخاصة فى قطاع صناعة الأغذية؛ حيث قامت النساء بإدارة المخابز الصغيرة ومعاصر الزيوت، حيث كان عملهن يتم جنبا إلى جنب غيرهن من العاملات. كما ترد إشارات أخرى إلى النساء باعتبارهن مالكات لدكاكين صغيرة، رغم عدم وضوح تلك الحالات، من حيث مدى كون الدكاكين تقوم بالأعمال الحرفية جنبا إلى جنب البيع بالتجزئة من عدمه.(٨٩)

إن السياسات التى سادت خلال عهد محمد على، وخاصة تدخل الدولة فى الصناعات المنزلية، أدت إلى تقليل سيطرة المرأة الحرفية وتحكمها فى عملها. فقد أصبحت النساء موظفات تابعات للحكومة، بينما كنَّ فى الماضى يعملن مستقلات فى البيوت يمارسن الغزل والنسيج من أجل الاستهلاك العائلى وللبيع فى السوق المحلية. ففى إطار نظام الصناعة القروية الخاضع لتحكم الدولة فى العشرينيات والثلاثينيات من القرن التاسع عشر، قام الشيوخ بتوزيع الكتان والقطن على النساء ليغزلنه خيوطا. ونظرا لقيامهن بالعمل فى ظل كميات مخصصة وأجور محددة، فقدت هؤلاء النساء السيطرة، التى تمتعن بها مسبقا، على سرعة العمل وعلى بيع منتجاتهن.(٩٠) وقد كان هذا التغير قصير المدى، رغم ما تسبب فيه من إعاقة للاندماج السلس بين أعمال الحرف المنزلية والواجبات الأسرية بل وما وضعه من عثرات أمام القدرة

على الكسب، حيث تم فى منتصف ثلاثينيات القرن التاسع عشر إلغاء احتكار الحكومة لحرف المنسوجات.

ولكن إنتاج المنسوجات فى البيوت لم يستعد مكانته العليا فى الاقتصاد المحلى تلقائيا. إن مصير النساجين الرجال يبرز بسبب عمل الكثيرين منهم خارج البيوت فى دكاكين تتراوح ما بين الصغيرة والكبيرة، وبسبب كونهم أعضاء فى نقابات، وهو مصير يوضح خاصية التغيرات التى تطرأ على حرف المنسوجات بوصفها تغيرات لا رجعة فيها. فقبل تأسيس نظام الاحتكار كانت النساء وهن فى بيوتهن يعملن فى غزل الكتان والقطن وبيعه للنساجين من الرجال. وقد أدت سيطرة الدولة على أعمال النسيج فى بدايتها إلى تركيز أعداد النساجين فى المصانع والورش، حيث كان يتم توفير خيوط الغزل من مصانع الغزل التابعة للدولة أو من الصناعات القروية، بل وحتى فى إنتاج الكتان الذى كان أقل درجة من حيث التصنيع، كان النساجون موظفين فى الدولة وممنوعين من استخدام الأنوال بصفة شخصية رغم انتشارهم على مستوى البلاد.[٩١] وعند إلغاء احتكار المنسوجات فى عام ١٨٣٤، فرضت الدولة محل الاحتكار ضريبة ثابتة على كل عامل نسيج بصرف النظر عن كمية الأقمشة التى كان ينتجها، بل وحتى إن لم يكن منتجا على الإطلاق. وقد تجنب نساجون كثيرون دفع تلك الضريبة بالرحيل التام عن قراهم تاركين أهل القرية مسئولين عن دفع الضريبة. وقد انعكست الفوضى القائمة فى نظام صناعة النسيج بسبب القواعد والضرائب التى فرضتها الدولة مؤدية إلى اختفاء نقابات النساجين فى مختلف أرجاء البلاد. ورغم استمرار معظم النقابات الحرفية ونجاتها من الموجة الأولى من التحول الصناعى دون خسائر تذكر، فإن النساجين لم يستعيدوا أبدا مستوياتهم السابقة فى القوة التنظيمية.[٩٢] وقد تضافرت معدلات الزيادة فى الواردات من المنسوجات أوروبية الصنع مع سياسات الحكومة مؤدية إلى تدمير نظام

وإنتاج حرف المنسوجات تدميرا لا رجعة فيه. وقد ارتبط مصير الكثيرات من النساء القائمات بغزل القطن فى البيوت بمصير النساجين الذين كانوا يحصلون على إنتاجهن. ورغم استمرار النساء فى غزل ونسج الصوف من أجل الاستهلاك العائلى، فإن علاقتهن الإنتاجية الأساسية بالسوق المحلية ضعفت للغاية.

إن سياسات فترة محمد على ونمو الواردات من البضائع الأوروبية المنافسة تركت أثرا أقل بكثير على الحرف النسائية التى كانت تعتمد على مهارات معينة وتخاطب الأذواق المحلية. فقد استمر التطريز وخياطة الملابس على سبيل المثال بوصفهما من الأعمال المهمة والمربحة، فمن خلال العمل المنزلى كان فى وسع المرأة الحضرية كسب الرزق الجيد والمستقل بقيامها بتطريز أردية النساء أو غيرها من الأشياء الأخرى الفاخرة الخاصة باستخدام الأثرياء، بل وكان فى إمكان بعض النساء الناجحات تشغيل الفتيات الصغيرات للمساعدة فى العمل. وكانت الفتيات فى العقد الثانى من العمر يقضين فترات فى العمل كمتدربات مقابل أجور منخفضة، قبل أن يصبحن بدورهن خياطات متمكنات يعملن من بيوتهن أو فى محلات الخياطة.[٩٣] وهكذا كان ذلك العمل يتيح للمرأة التطلع إلى أن تصبح هى المصدر الأساسى للدخل النقدى فى أسرتها، وهى حقيقة واقعة قبلت بها المحاكم عند إثارة مسألة النفقة الأسرية، حيث سرعان ما أشار المفتى بأن مسئولية الرجل الشرعية فى الإنفاق على نساء أسرته لا تنطبق على الحالات التى تكسب فيها المرأة لا الرجل رزقا كبيرا:

> (سئل) فى امرأة غنية وهناك بينة تشهد بذلك وصنعتها الخياطة ولها ابن فقير ومدين، أرادت أن تجعل عليه نفقة لها فى كل يوم، فهل إذا ثبت يسارها بالبينة الشرعية لا يكون لها مطالبة الابن بشىء من ذلك، حيث كانت غنية

وكان الابن فقيرا وعليه ديون لبعض الناس وهى صالحة للزواج ويخشى منها الفتنة؟ (أجاب) على الموسر يسار الفطرة نفقة أصوله الفقراء ولو قادرين على الكسب، والقول لمنكر اليسار والبينة لمدعيه. قال فى النهر عن الفتح هذا إذا لم يكن كسوبا، فإن كان كسوبا يعتبر قول محمد وهو أن اليسار بما يفضل عن كسبه كل يوم، حتى لو كان كسبه درهما ويكفيه أربعة دوانق وجب عليه دانقان للقريب، وهذا يجب أن يعول عليه فى الفتوى، فإذا لم يكن الابن موسرا ولا كسوبا والأم فقيرة أو غنية لا تجب عليه نفقتها والله تعالى أعلم.[٩٤]

إن التصورات الاجتماعية بشأن الصراع بين مسئوليات العمل والأسرة، وخاصة فيما يتعلق برعاية الأطفال، ظلت تعانى منها النساء اللاتى يعملن خارج البيوت. وقد فقدت إحدى صاحبات الصنائع حضانتها لابنتها لصالح طليقها الذى ادعى أن الطفلة تتعرض للإهمال بسبب عمل والدتها فى السوق.[٩٥] كما فقدت امرأة أخرى حضانة ابنها لأنها كانت خارج البيت معظم الوقت تصنع العجين وتقوم بالخبيز مقابل أجر.[٩٦] وهكذا نجد هنا امرأتين مطلقتين تعتمدان على ما يكسبنه لرزق أطفالهن تتعرضان للعقاب بسبب عملهما خارج البيت. ورغم قدرة النساء على العثور على صنعة غير إنتاج المنسوجات فى البيوت، فإن عدم المرونة فى مكان العمل وساعاته كان من الممكن أن يمثل عيبا كبيرا. وحتى فى حالة عدم تشغيل النساء خارج البيت بما يحقق مكاسب كبيرة إلا أن الحرف النسائية ظلت تشكل جزءا مهما من العمل المنزلى. ففى عائلات الطبقة العاملة التى تناولتها دراسة فاليه (Vallet) فى مطلع القرن العشرين، نجد أن النساء قمن بصناعة ملابسهن وملابس أطفالهن من الأقطان الرخيصة التى اشتروها من السوق، ورغم عدم

قيام هؤلاء النساء بغزل الخيوط أو نسج الأقمشة الخاصة بهن، فإنهن جميعا كنَّ خياطات هاويات غير محترفات.[٩٧]

إن وجود النساء فى حرف المنسوجات أدى بلا شك إلى تشجيع تشغيلهن فى صناعة المنسوجات فى المصانع التى تعود إلى عهد محمد على، وفيما بعد فى المشروعات الأكثر تواضعا فى نهاية القرن. وخلال عصر محمد على، عملت النساء وكذلك الأطفال جنبا إلى جنب الرجال فى مصانع كثيرة، ومع ذلك يبدو أنه قد سادت أشكال من تقسيم العمل على أساس الجنس والسن فى غالبية أماكن العمل. وقد كانت بعض الصناعات الجديدة تكاد تقتصر تماما على النساء، فقد تأسس مصنع الطرابيش فى مدينة فوة على سبيل المثال بمساعدة عاملات تونسيات تم استقدامهن لهذا الغرض، فقمن بتعليم النساء المصريات فنون غزل الصوف ونسيجه المشبك. ورغم قيام المصنع بتشغيل العمال والعاملات فى الثلاثينيات من القرن التاسع عشر، فإن القدر الأكبر من العمل كان يتم بأيدى النساء اللاتى قمن بتمشيط وغزل الصوف الذى كان يتم نسجه فيما بعد فى الطرابيش بأيدى الفتيات الصغيرات.[٩٨] وكذلك تمت صناعة الأردية الصوفية الخشنة للزى العسكرى فى مدينة فوة، مع قيام النساء بدور على نفس القدر من الأهمية، وهكذا عندما تولى محمد على مهمة إقامة مصنع للأردية فى سوريا لتزويد قوات الاحتلال المصرية بها، كان العمال البالغ عددهم اثنى عشر عاملا الذين تم إرسالهم لهذا الغرض يضمون ثمانى نساء.[٩٩] إن مكانة السيادة التى تحتلها العاملات فى صناعة الطرابيش تمثل شيئا من المفارقة، حيث إن معظم المصانع الجديدة الأخرى كانت تقوم بتشغيل النساء فى أعداد محدودة. فنظرا لكون صناعة الطرابيش صناعة جديدة فى مصر، فإن المراحل المتنوعة لها لم تكن حكرا لجنس دون الآخر ومن هنا لم يأت تشغيل النساء باعتباره تجاوزا لأى تقسيم تقليدى للعمل. والأهم من ذلك هو أن غياب الآلات والأجهزة

الكبيرة وعدم اعتماده على العمليات الآلية، والتى عادة ما يشغلها الرجال فى المصانع الأخرى، أدى إلى تشجيع تشغيل النساء.

ومن جانب آخر نجد فى مصانع القطن والكتان قيام النساء والأطفال بالمهام التى كانت هى مجال عملهم فى الصناعات المنزلية والقروية من غزل ونسيج. وقد قامت مؤسسة تعمل على تنظيف القطن قرب المنصورة بتشغيل الفتيات فى تغذية ٣٢ آلة لحلج القطن تديرها الثيران.(١٠٠) كما كان وجود النساء والأطفال قائما بأعداد كبيرة فى غزل القطن، ففى مصانع إسنا ودمياط كانت النساء والفتيات تعملن جنبا إلى جنب الرجال على كثرتهم.(١٠١) وفى عملية تنظيف الكتان يبدو نمط العمل مشابها، حيث قامت النساء بحلج الكتان فى مصانع تعمل بقوة المواشى والدواب، ولكن عندما كان يتم إدخال قوة البخار فى مصنع ما تراجع معدل تشغيل النساء. ففى مصنع المنصورة للكتان الذى كان يدار بالبخار كان كل الحلاجين من الرجال، فى حين نجد أن المصنع المجاور الذى كان يدار بقوة الحيوانات ظل يحتفظ بعمالة تضم بعض النساء،(١٠٢) كما كان الرجال يميلون إلى تشغيل الآلات والمعدات الأكبر حجما والأكثر تعقيدا، ففى مصنع بولاق الذى يدار بقوة الثيران، كانت البغال المتصلة بعدد ٢١٦ من المغازل تدار بواسطة رجلين يساعدهما بعض الأطفال، بل إن معظم دواليب الغزل التى تديرها البغال والأنوال التى تديرها مصادر الطاقة كانت تعمل بواسطة الرجال بصرف النظر عن مصدر الطاقة الذى يستخدمه المصنع.(١٠٣) وهكذا، نجد فى صناعة المنسوجات أن عمالة النساء والأطفال كانت تستخدم بقدر أكبر فى المصانع التى تديرها الحيوانات، وفى تشغيل الآلات الأصغر حجما والأقل تقنية وفى المهام المساعدة.

وكان الأطفال يفتقدون إلى القوة البدنية اللازمة لتشغيل بعض الآلات الأثقل، ولكن يبدو المنطق مختلفا فيما يتعلق بالنساء، ففى الوقت الذى كانت فيه النساء فى الريف يربطن أنفسهن بالساقية والطاحونة بدلا من حيواناتهن

المفقودة، فإن استبعاد النساء من إدارة الآلات لاشك يقوم على منطق مغـاير لمفهوم القوة البدنية؛ حيث كان غياب النساء واضحا فى أماكن العمـل ذات الأجهزة والمعدات الأكثر تعقيدا.(١٠٤) وفى هذه المصانع النموذجية التى تمت إدارتها وفق المثال الأوروبى وعادة ما كان يشرف عليها مديرون أوروبيون، ربما يكون غياب النساء هو انعكاس للمعارضة المتنامية بين المصلحين فى أوروبا ضد انتشار تشغيل النساء في الصناعة. وعلى الأرجـح أن أعضـاء البعثات التى أرسلها محمد على إلى أوروبا قد تشربوا بالتوجهات المعاديـة لهذا النوع من عمالة النساء ثم نقلوها إلى مصر.

إن المزايا التى تمتع بها الرجال فى مجال العمل غير الماهر أصبحت حكرا على الرجال فى مجال العمل الماهر، فكاد الحرفيون العـاملون فـى مختلف مصانع المنسوجات يقتصرون على الرجال تماما دون النساء؛ حيث إن قوائم النجارين والحدادين والخراطين ممن كانوا يحصلون على أجر أكبر ومعاملة أفضل من غالبية القوى العاملة هى قوائم لم تضم امرأة واحدة.(١٠٥) وفيما يتعلق بكون العمال المهرة يأتون من بين شرائح الحـرفيين مـا قبـل التحول الصناعى، فإن ندرة وجود النساء فى العديد من تلك المهـن يفسـر غيابهن فيما بعد عن مواقع العمالة الماهرة فى المصانع. كما قامت السياسات التدريبية للدولة بإلقاء العمل الماهر على عاتق الرجال، حيـث إن البـرامج التدريبية التى تم تصميمها بما يوفر القائمين بأخذ المقاسات وإعداد الأشـكال وصانعى المغازل ودولاب الدوران وقطاع المبارد لم تضم إليها سوى "عدد محدد من الشباب"، أما تدريب النساء فيبدو أنه كان مقصورا على مجال إنتاج الطرابيش.(١٠٦) ولم يقم نظام المصانع بإدخال هذا النوع من تقسيم العمـل، ولكنه وضع له أساسا فى مجال إنتاج المنسوجات، حيث لم تتجسد الفـروق بين الجنسين فى المهارة والأجر بهذا القدر من الوضوح فيما سبق.

واتساقا مع مثل هذه التقسيمات فى العمل كثيرا ما كان التوظيف يأتى بأسر بأكملها إلى المصنع، حيث كان فى إمكان الرجال والنساء والأطفال التخصص فى مهام بعينها. وقد أشاد بعض المراقبين باستخدام العمل الأسرى باعتباره فرصة تتيح لكل أفراد الأسرة المشاركة فى الإنتاج والأمان الأسرى. وقد اعتبر أحد الرحالة الأوروبيين أن المصانع "رفعت بدرجة ملحوظة أوضاع الشرائح الدنيا، وذلك بتوفير العمل للكثيرين (من الأطفال والكبار) الذين اعتمدوا فى حياتهم فيما سبق على النشاط الزراعى غير المضمون".(١٠٧) وقد اتجه آخرون إلى الرحمة الإلهية فى نظام العمل بالمصانع: "إننا نكرر الإشارة إلى أن نية خالقها [أى من أوجد المصانع] كانت تحسين حياة البشر بتزويدهم بالعمل، وتشغيل الأطفال الذين يمثلون عادة عبئا على الأسرة، وتوفير العمل للرجال وللنساء غير الملائمات للعمل فى الزراعة".(١٠٨) وقد أتاح التحاق أُسر بأكملها فى العمل بالمصنع الحصول على أجر عائلى ومشاركة جميع أفراد الأسرة فى تكاليف معيشتها. ولكن إذا أخذنا فى الاعتبار كثرة التأخير فى الحصول على ذلك الأجر الضئيل، وأن هذا التوظيف كان يلغى أية إضافات أخرى إلى ميزانية الأسرة بسبب إبعاد كل أفراد الأسرة معا عن الزراعة وغيرها من الأعمال، فإن مثل تلك السياسات كان من الممكن أن تحمل آثارا مدمرة. ومع ذلك لم يكتب للصناعات البقاء لفترة كافية بما يتطلب إعادة تقييم سياسة استخدام العمل الأسرى.

إن دور النساء فى التحول الصناعى المحدود بدرجة أكبر فى نهاية القرن التاسع عشر أوضح كثيرا من الأنماط المماثلة، حيث قامت النساء بالعمل فى مهام معينة كان ينظر إليها باعتبارها مجالا للنساء. ففى مصانع حلج القطن كان كل من النساء والأطفال يفرزون القطن الآتى إلى المحلج بينما كان الرجال يديرون آلات الحلج. كما قامت النساء بجمع أوراق التبغ

فى مصانع السجائر فى حين قام الرجال بلف السجائر وتقطيعها وتعبئتهـــا. وفى كثير من مواقع البناء عملت النساء معاونات للرجال، فـــرفعن الطـــوب والرمل من الأرض وحملنه إلى العمال المهرة فى الطوابق الأعلى، حاملات السلال فوق رءوسهن. وفى كثير من الحالات استمر العمل الأسرى المشترك منذ عهد محمد على، فقد قامت مصانع كثيرة لحلج القطن، على سبيل المثال، بتشغيل أسر من الفلاحين – رجالا ونساء وأطفالا – من المنـــاطق الريفيـــة المحيطة بالمصنع، وذلك خلال موسم الحلج الممتد خمسة أشهر. ومع تركز النساء فى المواقع المساعدة المعرَّفة باعتبارهـــا "عمـــل النســـاء"، حصـــلت النســـاء العاملات على أجور أدنى، ففى مصانع الحلج كانت المرأة تحصـــل على ما بين قرشـــين وأربعة قروش يوميا مقارنة بالرجل الذى يحصل على ما يتراوح بين ٦ قروش و٨ قروش، أما فى صناعة السجائر الأعلى أجرا، فكانت عاملات الفرز يكسبن ٧ قروش يوميا، بينما يحصل الرجـــل القـــائم بالتقطيع والتعبئة على ١٠ قروش. وعلى الرغم من قيام الرجال والنساء غير المهرة فى مجال البناء بنفس الأعمال، فإن أجر النساء الشائع كان ٤ قروش يوميا، وذلك بمقدار قرشين أقل من الرجال القائمين بنفس العمل. وأخيرا فإن أبواب العمل الماهر فى صناعة البناء ظلت مغلقة أمام النســـاء، فباســـتثناء بعض الحالات القليلة كان كل عمال الميكانيكا والنجـــارين والبنـــائين بـــل والعاملين على الآلات والمعدات من الرجال.(١٠٩)

ورغم مشاركة النساء بالتالى فى الأوضاع الشاقة التى تعايشها القـــوة العاملة فى نهايات القرن التاسع عشر، بما فى ذلك العمل من ١٠ ساعات إلى ١٥ ساعة يوميا طوال ستة أيام أو سبعة أيام أسبوعيا، فإننا نواجه تجـــاهلا رسميا لعمل النساء. ونجد أن الدراسات الشخصية التى قام بها فاليه (Vallet) كانت مناقضة باستمرار لنتائج التعداد السكانى لعام ١٩٠٧، حيث ذكر التعداد وجود ثلاث نساء يعملن عاملات بناء، كما أنكر المقاولون على الدوام قيامهم

بتشغيل النساء على الإطلاق، فى حين أحصى فاليه حوالى ٢٧ امرأة تعمل فى موقع واحد زاره بصورة عشوائية. وكذلك فى الوقت الذى ذكر فيه التعداد أن صناعة السجائر تقوم بتشغيل ١٨٠٤ رجال و١٣ امرأة، أحصى فاليه ٢٠ امرأة فى مصنع واحد للسجائر من بين ٣٧ مصنعا عاملا للسجائر.[١١٠] وكان المسئولون الإنجليز والمصريون يميلون إلى فرض صيغتهم الخاصة باقتصاد الأسرة على الواقع المصرى باعتبار الرجل يكسب الرزق والمرأة ترعى شؤون البيت. وفى مذكرة عن مواجهة الطاعون، وصف بينتشينج (Pinching)، المدير العام للهيئة الصحية، إجراءات الحجر الصحى التى تقوم بها الحكومة فى الإسكندرية كالآتى: تم وضع كل المشتبه فى إصابتهم داخل الحجر لمدة سبعة أيام، ولكن تم دفع التعويض للرجال فقط ممن تجاوزوا السادسة عشرة من العمر "لما فقدوه من أجور خلال فترة الحجر". وفى بورسعيد، وفى ظل نظام عزل معدل، تم إبقاء النساء والأطفال فى البيوت، بينما كان فى وسع "كاسبى الرزق" والمفترض كونهم جميعا من الرجال الخروج من البيت. ومن المفارقة أن أولى حالات الطاعون التى ظهرت فى الإسكندرية أثناء وباء عام ١٩٠٠ ظهرت فى حالة مختلفة من بين "كاسبى الرزق"، وهى امرأة تعمل فى جمع الخرق.[١١١]

إن التجاهل الرسمى لتركيبة القوى العاملة ومواقف كرومر وزملائه المرتكزة على سياسة ترك الأمور كما هى ظلت تعوق أية قواعد تتخذها الدولة بشأن عمالة النساء، وذلك على الرغم من حساسية ظروف عمل النساء التى نشأت فى أوروبا على مدار القرن التاسع عشر. فلم تحاول الحكومة المصرية حتى عام ١٩١٤ التدخل فى مجال العمل على الإطلاق، باستثناء واحد خاص بقانون عمالة الأطفال الصادر عام ١٩٠٩ والذى تناول تحديدا الظروف القاسية فى كثير من مصانع الحلج؛ فتم منع الأطفال دون التاسعة من العمل فى الحلج، أما الأطفال ما بين التاسعة والثالثة عشرة فكان لا يجوز

لهم العمل أكثر من ثمانى ساعات يوميا مع منعهم من العمل الليلى والخطير.(١١٢) ولكن عمل النساء فى القطاع الصناعى، مع الحط من قيمته وقلة أجره، فلم يخضع للاعتراف به ناهيك عن تنظيمه.

ونظرا لأن الكثير من الحرف والصنائع التى كانت تشغلها النساء تقليديا وحققت لهن دخلا مستقلا أخذت فى الاندثار بفعل المنافسة الأجنبية، فإن دور النساء فى الصناعة المصرية الوليدة كان فى الأساس دورا مساعدا. وإلى حد كبير نجد أن تراجع النشاط الإنتاجى للنساء كان يعكس ببساطة التراجع العام فى القدرات الإنتاجية للبلاد ككل، ولكن تقسيم العمل على أساس الجنس أدى أيضا إلى نشأة تقسيم جديد بين القطاعات: فبحلول نهاية القرن التاسع عشر دخلت النساء مجال الصناعة الحديثة باعتبارهن عاملات هامشيات غير ماهرات، وقد ترك المسار المتخبط للتحول الصناعى آثاره على مشاركة النساء فى الصناعة.

النساء فى المهن الخدمية

لقد كانت المهن الخدمية تضم عددا معتبرا من النساء، حيث كانت النساء فقط هن القادرات على القيام ببعض الخدمات لغيرهن من النساء بسبب معرفتهن الخاصة أو من منطلق اللباقة. وقد كانت الخدمة المنزلية وأعمال التوليد والعرافة من المهن الرئيسية التى أدخلت النساء إلى بيوت غيرهن من النساء للتعامل مع الاحتياجات الشخصية.(١١٣) كما أن الحمامات العامة والتى كانت تحجز أياما للنساء قامت بتشغيل عدد من عاملات الحمامات اللاتى كان فى إمكانهن، كما يبدو، كسب قدر من المال يكفى تحولهن إلى صاحبات للأملاك الصغيرة.(١١٤) وكان فى وسع المرأة المتقدمة فى السن وبما لها من قدرة على دخول المساحات الأسرية الحميمة أن تقوم بدور "الخاطبة"، متداولة الأخبار عن صفات الفتيات فى سن الزواج وعن المهور المتوقعة، فتنقلها إلى

أسرة العريس الراغب فى الزواج.[١١٥] وكان الكثير من تلك الخدمات أساسيا فى نظام المجتمع وترابطه وانسجامه، حيث قامت النساء بتوفير الروابط الاجتماعية لما يتمتعن به من قدرة على التحرك فى مختلف الدوائر.

ولم يتم عزل كل النساء القائمات بالنشاط الخدمى فى حدود الحيز النسائى، حيث كان فى وسع النساء القيام بأعمال الوزن فى السوق، أو استئجارهن للضرب على الدفوف والطبول فى الأفراح وغيرها من المناسبات الاحتفالية، وذلك مقابل أجور جيدة.[١١٦] وعلى الرغم من أن العازفات والراقصات والمغنيات ربما يحصلن على مكافآت عالية ويحققن قدرا من الاستقلال الاقتصادى، فإن مسألة الاحترام كانت قابلة للنقاش. ولم تكن "العوالم"، وهن بمثابة الشريحة الارستقراطية من النساء العاملات بالترفيه، فلم يتعرضن لأدنى درجات سوء الظن، بل كان لقب "العالمة" الذى يطلق على المغنية المتميزة مشتقا من الكلمة التى تشير إلى صاحبة العلم والمعرفة. وقد اجتمعت المهارة والتدريب فى تمكين هؤلاء النساء من بلوغ علو المكانة، وهو ما أشار إليه الرحالة الفرنسى سافارى (Savary) فى السبعينيات من القرن الثامن عشر:

> يطلق عليهن اسم "عالمة". وقد اكتسبن هذا اللقب من تعليم أكثر مشقة من غيرهن من النساء. ويشكلن مجتمعا متميزا فى البلاد. وفى سبيل الانضمام إليهن يجب على المرأة أن تتمتع بصوت جميل، وقدرة لغوية، ومعرفة بقواعد الشعر، وقدرة على التأليف التلقائى وغناء الشعر مع صياغته وفقا لموقف ما. وتحفظ العوالم كل الأغانى الجديدة، كما أن ذاكرتهن مزودة بأجمل المواويل وأحلى الحكايات. ولا يوجد احتفال بدونهن، ولا احتفالية دون أن تتزين بوجودهن.[١١٧]

وقد حذر لين (Lane) من خلط تلك الفئة من العاملات بالترفيه بالراقصات والعاهرات؛ حيث كان يتم استئجار العوالم للقيام بعروضهن أمام النساء فى الحريم، وهو فى الغالب شقة خاصة تطل على ساحة البيت بحيث يمكن للرجال الاستماع إليهن دون رؤيتهن. وكن يحصلن على مكافآت مجزية لتميزهن فى الغناء وعزف الموسيقى، كما تمتعن بمكانة اجتماعية لا تشوبها شائبة.[١١٨]

وقد استمر فن العوالم خلال القرن التاسع عشر، فنجد أن الليدى داف جوردون (Lady Duff Gordon) قابلت إحدى أشهر العوالم فى تلك الحقبة وذلك أثناء حضورها حفل تعميد فى عام ١٨٦٢:

> إن سكنة العربية تبلغ الخامسة والخمسين من العمر، وهى قبيحة الوجه كما قيل لى (كانت ترتدى حجابا ولم يمكن رؤية شيء سوى عينيها ولمحات من فمها وهى تشرب الماء)، ولكن لها قواما كالنمر فى الرشاقة والجمال، وصوتها رائع فى طبيعته، خشن ولكن مبهر كصوت ماليبران... وكانت العوالم الثمانى الأصغر... قبيحات وصوتهن كالصياح. وكانت تتم معاملة سكنة بقدر كبير من الاعتبار بواسطة السيدات الأرمنيات اللاتى تبادلت معهن الحوار أثناء الفواصل بين الأغانى. وهى مسلمة، وغنية جدا وكثيرة الصدقات، وتحصل على ٥٠ جنيها إسترلينيا على الأقل مقابل ليلة غناء واحدة.[١١٩]

ولا بد من تمييز العوالم، وهن فنانات محترمات، عن غيرهن من عاملات الترفيه، وخاصة الراقصات اللاتى تداخلت سمعتهن – كما سنرى فى الفصل الرابع – مع سمعة العاهرات.

ومن ناحية أخرى فإن العمل فى الخدمة المنزلية كان يشوبه الغموض من حيث وضع خادمات البيوت وتعرضهن لنوع من ضعف المكانة. ففى بدايات القرن نجد أن النساء العاملات فى بيوت الأثرياء من الأتراك والمصريين والأوروبيين تعرضن لتجاوزات فى مطالب أصحاب البيت إلى جانب نظرة المجتمع إليهن نظرة متدنية. ورغم ما هو معروف من أن الطبقات العليا فى عهد محمد على كانت تفضل العبيد والجوارى للعمل فى البيوت بدلا من الخدم الأحرار، فإن بعض النساء وجدن فرصا للعمل فى الحريم. ونجد أن الخطة التى قامت بها إحدى النساء لتزويج خادمتها من أحد عبيدها الرجال وذلك ضد رغبة الفتاة وأسرتها إنما تشير إلى المعاملة السلطوية داخل جدران الحريم.[١٢٠] ورغم قيام الكثير من البيوت الأوروبية بتشغيل النساء المحليات، فإن أى توتر فى الترتيبات قد يتحول إلى فضيحة، حيث قام زوج غاضب باتهام رجل إنجليزى أعزب بأنه يعاشر خادمته – زوجة الرجل – مما أحدث ضجة هزت المجتمع المحلى،[١٢١] ونتيجة لهذا الحدث ومن أجل تهدئة المعارضة التى نشبت ضد الوجود الأجنبى، والتى كانت تتخفى عادة وراء ستار الدين، قرر محمد على تحديد وتقليص أعداد الخدم المنزلى من المسلمين:

> لقد قام الباشا سواء بمشورة من المحيطين به أو بدونها بإصدار أمر عن طريق قائد الشرطة بأنه لا يجوز لأية امرأة أو فتاة مسلمة فى المستقبل الالتحاق بخدمة أية أسرة من المسيحيين الأقباط واليونانيين والسوريين والأرمن والأوروبيين فى القاهرة، وإلا تعرضت للقبض عليها بأيدى وكلاء الشرطة، وسحبها إلى النيل ثم وضعها فى كيس وإلقائها فى النهر كى تغرق.[١٢٢]

وبصرف النظر عن أثر ذلك الإجراء، كان من الشائع أن تقوم البيوت الأوروبية بتشغيل الخدم المنزلى من الفرنسيين والمالطيين واليونانيين بدلا من المصريين.(١٢٣)

وعلى الرغم من حالة سوء السمعة المتصلة بالخدمة المنزلية، فمع تقلص فرص العمل الصناعى لم تجد النساء أى سبيل آخر لكسب الرزق، وكانت الخدمة المنزلية من المهن النسائية القليلة الآخذة فى الاتساع بوضوح. وقد كان ثمن هذا العمل أحيانا فادحا؛ حيث كانت المرأة المطلقة التى تعمل خادمة للإنفاق على نفسها تفقد حضانة أطفالها بالدرجة نفسها التى تعرضت لها صاحبات الصنائع لهذا الحرمان، فى حالة مطالبة الآباء بحق الحضانة. ففى إحدى القضايا حكم المفتى بأن حتى عمل الأرملة فى الخدمة المنزلية يلغى جميع حقوقها فى رعاية أطفالها.(١٢٤) وبصرف النظر عن مدى التحيز ضد هذا النوع من العمل بما يهدد مكانة المرأة المطلقة أو الأرملة، إلا أن المرأة التى لم يسبق لها الزواج كان فى وسعها استغلال الاستقلال الاقتصادى الذى يتحقق لها من الخدمة المنزلية فى اكتشاف حقها الجديد فى استقلاليتها. ففى قضية غير اعتيادية عرضت على المفتى، رفضت شابة من الريف تعمل خادمة فى القاهرة الزواج برجل اختاره لها والدها من قريتها، وقد سلم المفتى بأنه طبقا للمذهب الحنفى لا يجوز إجبار الفتاة الراشدة على الزواج رغما عنها.(١٢٥) إن مثل هذا التحدى والاعتراض على سلطة الوالدين يشير إلى أن الخدمة المنزلية رغم مكانتها المتدنية كان فى وسعها تعزيز وضع المرأة داخل أسرتها، وذلك من خلال ما توفره من رزق مستقل وسكن منفصل.

ومع ذلك عانت خادمات المنازل معاناة بالغة بسبب نقص القواعد المنظمة لتلك المهنة. فمثلها مثل كثير من الأعمال ذات الغالبية من النساء، لم تلق الخدمة المنزلية اهتماما من التنظيمات النقابية، حيث إن نشأة

الجمعيات التعاونية لخادمات البيوت كانت مطلوبة لحماية ودعم النساء اللاتى يعملن فى مهنة تميل بطبيعتها إلى عزلة العاملات والعاملين فيها. ومع تزايد أعداد خادمات المنازل خلال القرن التاسع عشر لا تتوفر الأدلة الكافية التى تشير إلى قيام الخادمات بتكوين شبكات للحماية، كما أن حالات الإغواء والاغتصاب والضرب والزواج القسرى، الذى تعرضت له الخادمات على أيدى أصحاب البيوت التى يعملن فيها، والتى وردت فى سجلات المحاكم، توضح جميعها مدى هشاشة النساء العاملات فى الخدمة المنزلية وضعفهن وافتقادهن إلى القوة.(١٢٦) ولكن ندرة وجود قضايا شبيهة بذلك تحمل شكاوى النساء من الأذى الذى يتعرضن له من العمل فى الحرف والصنائع أو النشاط التجارى الصغير، هى أمر يؤكد خصوصية المشاكل التى واجهتها خادمات البيوت. ومما لاشك فيه أن سوء سمعة الخدمة المنزلية، التى كان يشوبها الغموض فى أفضل الأحوال، كان مما شجع على ممارسة الأذى، كما أن لجوء الأفراد إلى المحكمة إنما يعكس أيضا غياب المنظمات التطوعية التى تضم خدم المنازل، والتى ربما كان فى وسعها أن توفر ملاذا للخادمات المتعرضات لسوء المعاملة، أو أن تفرض أشكالا من العقاب غير الرسمى على أصحاب البيوت الذين يعرِّضون الخدم لسوء المعاملة والأذى.

شهادات على كفاءة النساء: الملتزمات والناظرات

إن نظرة المجتمع لنسائه باعتبارهن متمكنات من إدارة الأملاك وغيرها من الأعمال هى نظرة نشأت بصورة طبيعية من الأدوار الفعالة التى قامت بها النساء ضمن سلسلة الإنتاج والتوزيع الاقتصادى. وقد تأكدت كفاءة النساء من خلال العديد من "الملتزمات" و"الناظرات"، وهن النساء المسئولات عن أراضى الالتزام والنساء اللاتى قمن بإدارة الأوقاف. ورغم أن الأمر لم يقتصر على ذلك، فإنه عادة ما كانت النساء فى تلك المناصب

ينتمين إلى عائلات تتمتع بالثراء والمكانة الاجتماعية، ويقمن بإدارة قدر كبير جدا من الأملاك، وهكذا تحكمت النساء فى جزء لا يمكن إغفاله من أملاك المجتمع.

وكان صاحب أراضى الالتزام، والمعروف باسم "الملتزم" يأتى فى الأصل من بين الطبقة الحاكمة نفسها، أى من بين البكوات وأعضاء بيوت المماليك. ولكن، على مدار القرن الثامن عشر أصبحت عائدات أراضى الالتزام تشكل جزءا تتزايد أهميته بالنسبة لأملاك الكثيرين من أفراد نخبة التجار ممن اكتسبوا ألقاب "الالتزام" إما عن طريق شرائها مباشرة أو تسديدا للديون. إن الحصول على حق "الالتزام"، سواء من منطلق حقوق جمع الضرائب المقررة على قطعة أرض زراعية أو حقوق مشابهة لجمع الضرائب المقررة على مهن بعينها، هو حق كان يميل إلى البقاء داخل العائلة، بحيث أصبح على مستوى الممارسة لا القاعدة النظرية يشكل جزءا من أملاك الأسرة القابلة للتوريث.(١٢٧) ونظرا لعدم كون "الالتزام" ملكية خاصة أو "ملكا" من الناحية القانونية، إلا أن القواعد الإسلامية المتعلقة بالتوريث لم تنطبق على "الالتزام"، مثلما لم تنطبق أيضا على حيازة الفلاح لـ"أرض الفلاح" التى لم تخضع لقوانين التقسيم الإسلامية. ففى الاقتصاد الفلاحى – كما رأينا – كان حق التصرف ينتقل عبر أجيال الأسرة إلى الذكور، بما يحرم النساء تماما من المشاركة فى أرض الأسرة. ورغم أن نساء النخبة من أسر "الملتزمين" لم ينلن الحق نفسه فى ميراث "الالتزام" الذى تمتع به أقرباؤهن من الرجال، فإن تناول عينة من المحاكم فى الفترة ما بين عامى ١٨٠١ و١٨٢٢، مع وجود ست عشرة "ملتزمة"، تبين أنه كان فى إمكان النساء التحكم فى "الالتزام"، بل وقمن بذلك فعليا.(١٢٨) ولعل نساء النخبة حصلن على حقهن فى أرض "الالتزام" بقدر أكبر من حصول النساء الفلاحات على حق التصرف فى أرض "الميرى".

إن المعلومات الموجودة فى سجلات المحاكم هى معلومات متناثرة لا تتيح التوصل إلى تفسير محدد لوجود "الملتزمات"، ولكنها ظاهرة تعكس طبيعة العلاقات الأسرية وأدوار النساء الاقتصادية بين شرائح النخبة. ففى تلك العائلات المتمتعة بالثراء كانت الحقوق القانونية التى تتمتع بها النساء بالنسبة للأملاك الموروثة مصدرا جعل النساء ذوات أهمية لما يحملنه من أجزاء معتبرة من ثراء الأسرة؛ فبدلا من أن تمثل المرأة مجرد عبء يستنزف مكانة الأسرة المادية، كانت ملكية النساء لأملاك الأسرة سواء فعليا أو مستقبليا من الأسس التى تشكلت بناء عليها العلاقات والتحالفات العائلية الجوهرية فى مجتمعات النخبة. وقد قام بعض البكوات، وأتباع المماليك، والنخبة من التجار، وبعض أفراد فئة العلماء، بتقوية روابطها وتعزيز المصالح الاقتصادية المتبادلة من خلال التحكم الدقيق فى ترتيب الزيجات. ونظرا لأن زواج النخبة كان يعتمد على حقوق النساء فى الأملاك من أجل ترسيخ الصلات العائلية القائمة وخلق تحالفات جديدة بين العائلات، فكان بالتالى يضمن أن ميراث النساء لن يقتصر على كونه وهما قانونيا؛ حيث اعتمدت تلك التحالفات على تمتع النساء الفعلى بالثروة. أما النساء باعتبارهن تاجرات ثريات و"ملتزمات" ويتحكمن فى أملاكهن الموروثة وغيرها من أشكال الثراء، نجدهن وقد تمتعن بثمار مكانتهن القانونية المدعومة بالتصورات الاجتماعية حول قدراتهن وكيفية توظيفهن لتلك القدرات والإمكانيات.

وربما يكون قيام الدولة بإلغاء نظام "الالتزام" قد ترك آثاره الضارة، وغير المحسوبة، على الدور الذى لعبته نساء النخبة فى الاقتصاد. فبعد حل "الالتزام" فى العقد الثانى من القرن التاسع عشر، أصبحت "الملتزمات" مثلهن مثل زملائهن من "الملتزمين" يمثلون فصيلة منقرضة. فقد أدى تدخل الدولة إلى تقليص مجال نشاط نساء الطبقة العليا، ففى ظل نظام احتكار الدولة،

تحولت الأراضى الزراعية التى كانت فيما سبق تابعة لنظام الالتزام، كما تحول جمع الضرائب فى الحضر ليصبحا خاضعَين لتحكم موظفى الدولة ممن لم يضموا فى صفوفهم بأية حال من الأحوال أية امرأة. كما أن نشأة طبقة ملاك الأراضى الجديدة من النساء باعتبارهن منتميات إلى عائلات من ملاك الأراضى مكنت هؤلاء النساء من استعادة بعض السيطرة على ملكية الأراضى. ونجد نماذج كثيرة لنساء يرثن ويشترين ويدرن قطعا كبيرة من الأراضى فى منتصف القرن وما بعده.(١٢٩) وفى أعقاب نفى بعض الضباط العسكريين وحلفائهم من أبناء العائلات المصرية المرموقة عقابا على مشاركتهم فى الثورة العرابية فى الفترة ١٨٨٠-١٨٨٢، خضعت موارد زوجاتهم فى مصر للفحص وثبت أنها موارد معتبرة. فكانت زوجة محمد سامى البارودى، المنتمية إلى أسرة أرستقراطية، تملك شخصيا ١٤٠٠ فدان فى محافظتى البحيرة والدقهلية، إلى جانب ثلاث عمارات فى القاهرة. أما النساء الأخريات زوجات الضباط الذين ينتمون إلى عائلات أكثر تواضعا، ومن أصول مصرية إقليمية فى العادة، فكنّ أقل ثراء مع تمتعهن بالسيطرة على الأقل على بعض الأملاك، فقد كانت زوجة على فهمى تملك ٣١ فدانا، وكانت زوجة أحمد عرابى تخطط لشراء ٥٢ فدانا.(١٣٠)

كما كان وجود النساء بارزا أيضا فى الترتيبات المختلفة المتحكمة فى أملاك الوقف. وخلال القرن التاسع عشر، كان الكثير من الدكاكين والمخازن والمساكن فى القاهرة وبعض الأراضى الزراعية من الأوقاف. فبمجرد قيام المالك الأصلى بوقف أملاكه للأغراض الخيرية، لم يكن من الممكن بيع الأوقاف أو رهنها، كما أن عائداتها كانت توجه فورا أو على المدى البعيد لصالح أغراض دينية أو خيرية، ونظرا لإمكانية قيام صاحب الوقف بجعل جزء من دخل الوقف لصالح أبنائه والأجيال التالية من نسله، أو وقف الدخل بأكمله فى بعض الحالات لصالح عائلته جيلا بعد جيل حتى انتهاء خط

السلالة، كما أن الأوقاف كانت محمية من معظم أشكال الضرائب والمصادرة، فلعل نظام الأوقاف كان يحقق بالفعل الأمان بما يضمن تمتع الأجيال التالية واحتفاظها بأملاك الأسرة.[١٣١] ونجد فى صكوك الوقفية أن مؤسس الوقف كان يعين "ناظرا" يكون عادة من نسله، فيحصل على حوالى ١٠% من دخل الوقف على أن يتولى صيانة الأملاك وتوزيع عائداتها طبقا لما هو محدد فى الوقفية.

وتظهر النساء فى سجلات المحاكم بوصفهن من مؤسسات الأوقاف والمستفيدات منها وباعتبارهن ناظرات لها، حيث قمن بإقامة الأوقاف فى أملاكهن، سواء من المبانى أو الدكاكين أو الأراضى، وذلك لصالح المؤسسات الدينية أو الأفراد.[١٣٢] وفى إحدى الحالات الاستثنائية قامت امرأة تتمتع بقدر من الثراء – من المبانى وأشجار النخيل ومناطق صيد الأسماك والأراضى – باستخدام نظام الوقف لتعزيز قيام شكل محدود من التوريث على أساس الخط الأمومى فى العائلة؛ حيث قررت أن يكون دخل الوقف موجها لأطفال ابنتها جيلا بعد جيل، ثم فى حالة انقراض سلالة ابنتها أن يصبح دخل الوقف لصالح نساء الأشراف أى من نسل النبى (ص).[١٣٣] ويبدو أن الكثيرين من مؤسِّسى الأوقاف، رجالا ونساء، قد استخدموا تلك المؤسسة جزئيا لصالح الورثة من النساء ممن تقل حقوقهن فى الميراث عموما عن حقوق الرجال. فقد قام إسماعيل باشا على سبيل المثال بإقامة وقفين، كل منهما لصالح واحدة من زوجتيه. كما قام رجال آخرون بتحويل جزء من أملاكهم إلى أوقاف لتأمين معاش زوجاتهم وجواريهم وبناتهم.[١٣٤] ومع إمكانية استفادة النساء مباشرة من إقامة الوقف على أملاك الأسرة، إلا أن شروط الوقفية كانت أحيانا تعمل على حرمانهن من الميراث. فقد حدد أحد أصحاب الأوقاف أن يكون دخل الوقف لصالح "أبنائه، وأبناء أبنائه، وأبناء أبناء أبنائه، وأبناء أبناء أبناء أبنائه، وأبنائهم ونسلهم... من الذكور

دون الإناث أبدا"، وفى هذه الحالة وغيرها من الحالات المشابهة كـان هـذا الاستبعاد مباحا قانونيا.(١٣٥)

وتكرر قيام النساء بإدارة الأوقاف، الخيرية منها والعائلية، باعتبارهن "ناظرات" للأوقاف، وكان يتم اختيارهن من قبل مؤسِّس الوقـف، أو يـرثن المنصب فى تدرجه العائلى، ولكن بمجرد تعيين المرأة ناظرة للوقف لم يكن من الممكن إبعادها عن هذا المنصب مادامت تؤدى واجباتها. وقـد نجحـت ناظرات الأوقاف فى استخدام المحكمة منبرًا للاحتجاج على أية تجـاوزات على حقوقهن فى النظارة.(١٣٦) ومن منطلق شغلها منصب "نـاظرة" الوقـف كان فى وسع المرأة ممارسة قدر من التحكم فى أملاكها، كما تمتعت عـادة بمزايا مادية مقارنة بأقربائها من نسل صاحب الوقف. ففى إحدى عمليـات "استبدال الوقف" نجد أن فاطمة، وهى ناظرة على الوقف الذى أقامه جـدها، قد حصلت على ٥٠% من الثمن المدفوع مقابل "وكالة"، فِى حـين حصـل ثلاثة أشخاص من ذرية الواقف، ومن بينهم رجل، على خُمس الثمن المدفوع أو أقل.(١٣٧) وكانت إدارة الوقف تتضمن عددا من المعاملات المحتملة، بمـا فيها الحفاظ على الوقف أو تأجيره، والإشـراف علـى عائداتـه، ومتابعـة الإصلاحات التى تتم فى الأوقاف من المساجد أو المدارس وما إلى ذلك. إن الاعتراف الاجتماعى بملاءمة النساء لشغل منصب النظارة، بما فيـه مـن مسئوليات عن كل تلك المعاملات، إنما يقدم دليلا آخر على صورة المـرأة آنذاك باعتبارها فاعلة قانونية مستقلة لديها المهارات والمعرفـة اللازمـة. ورغم أن غالبية الأوقاف كانت موقوفة بواسطة أفراد من النخبـة الحاكمـة والعاملة بالتجارة، فإن نساء الطبقات الحرفية قمن أيضا بإدارة شؤون عـدد من الأوقاف الأصغر.

ولكن، لابد من توخى الحذر وعدم افتراض أن تلك الأدوار كانت تعمل تلقائيا على تعزيز استقلالية نساء النخبة وتشجيع تمتعها بحرية الفعـل فـى

جميع المجالات. فرغم أن الحصول على الثراء أدى بلا شك إلـى تعزيـز سلطة المرأة، فإن تحكمها فى زواجها بما يتضمنه من انتقال لأملاك الأسرة كان مسألة فى غاية الأهمية بالنسبة لعائلتها. إن عزل نساء النخبة، وغيابهن عن كثير من أوجه الحياة العامة إنما يعبر عن قدر من السيطرة الاجتماعيـة على تحركات المرأة. فنجد فى سياق المحاكم على سبيل المثـال أن المـرأة المنتمية إلى النخبة نادرا ما كانت تظهر بصفتها الشخصـية؛ حيـث كانـت شؤونها المتعلقة بالمحكمة تتم من خلال وكيلها، وعادة ما يكون زوجهـا أو من أقربائها الذكور، وذلك على النقيض من المرأة من نساء الطبقات الحرفية أو الدنيا التى كانت تكاد دوما ترفع قضيتها بنفسها.

سيدات الأعمال والأسرة

بينما عادة ما تولت النساء أعمالهن بصفة فردية، إلا أنهن عملن أحيانا فى إطار علاقات اقتصادية أسرية. ففيما يتعلق بجانب واحد على الأقل مـن أنشطة النساء المرتبطة بالأعمال التجارية، من بيع وشراء للأراضى، نجد أن العلاقة الاقتصادية الأساسية أسرية الطابع كانت عامة هى العلاقة بين المرأة وزوجها، حيث إن طبيعة الزواج المتمركزة حول الرجل كانت تنقلهـا إلـى عالم زوجها وإلى السكن الذى كان يدخلها إلى مجال جديد للاقتصاد المنزلى القائم على العلاقة الزوجية. إن نمط البيع والشراء المشترك للأمـلاك بـين أفراد الأسرة الواحدة فى القاهرة فى الفترة مـن عـام ١٨٠٠ إلـى ١٨٦٠ (الجدول رقم ١) يلقى بالضوء على الروابط المادية بين الـزوج وزوجتـه؛ حيث كان نقل الملكية بين الزوجين يمثل ٢٥ حالة من بين ٧٥ حالـة لنقـل الملكية بين الأقرباء. أما حالات النقل بين الأخوات والأخوة، وبين الأمهـات والأبناء، والأمهات والبنات، فاحتلت مرتبة ثانوية، ويمكن تفسيرها باعتبارها وسيلة لتقوية الأملاك الموروثة وجمعها فى يد وريث واحد. ولكـن الأزواج والزوجات كانوا مشاركين فى الميراث فقط فى الحالات غير المرجحة نسبيا

عندما يرث أحد أطفالهما أملاكا من أحد الأقرباء الأبعد ثم يمـوت قبلهمـا، وبالتالى فإن سيادة أعمال التبادل بين الزوجين إنما تشير إلى أن الزواج كان بالفعل يتضمن مشاركة اقتصادية.

الجدول رقم ١: نقل الملكية، والبيع والشراء المشترك

علاقات النساء بالأقرباء	المرأة تبيع إلى	المرأة تشترى من	الإجمالى	المرأة مشاركة فى الشراء مع	المرأة مشاركة فى البيع مع	الإجمالى
الزوج	٧	١٨	٢٥	١١	١٢	٢٣
الأخ	٢	١١	١٣	٣	٦	٩
الابنة	٠	٢	٢	٩	٣	١٢
الابن	٥	٦	١١	٤	٤	٨
الأم	٠	٨	٨	٨	٠	٠
الأب	٠	١	١	١	٠	١
الأخت	٠	٥	٥	١١	٩	٢٠
ابن العم	١	١	٢	٠	٠	٠
العم	٠	٢	٢	١	٠	١
العمة/الخالة	٠	٢	٢	٢	٠	٠
ابن الأخ/ ابن الأخت	١	٠	١	١	٠	١
ابنة الأخ/ ابنة الأخت	٠	١	١	٠	٠	٠
والد الزوج	١	٠	١	٠	٠	٠
الجدة	٠	١	١	٠	٠	٠
			٧٥			٧٥

المصدر: محكمة الباب العالى، السـجلات رقـم ٣٢٣، ٣٤٥، ٣٦٦، ٣٧٠، ٣٨٧، ٣٨٨، ٤١٣، ٤٤٠، ٤٧٦، للفترة ١٢١٦-١٢٧٦هـ/١٨٠١-١٨٦٠م.

وقد قام الأزواج والزوجات أيضا بعمليات بيع وشراء مشتركة، فنجد أن ١١ من مجموع ٤١ عملية شراء مشترك، وعدد ١٢ من بين ٣٤ عملية بيع مشترك بين الأقرباء كانت معاملات تعاونية بين الزوج والزوجة. ونظرا لأن الزواج لا يؤدى تلقائيا إلى توحيد أملاك الزوجين، فإن الأدلة القائمة على الأملاك المشتركة توضح ميل الأزواج والزوجات إلى الحصول على الأملاك والبضائع معا، أى خلق وحدة اقتصادية قائمة على التجميع الطوعى، على الأقل بمعناه القانونى، للدخل والأملاك.

ورغم بقاء رابطة الزواج قوية، فإننا نجد بحلول منتصف القرن تقارب معدلات البيع والشراء المشترك بين الأخوات مع معدلاتها بين الزوجين. وكان البيع المشترك ربما يمثل تصفية للأملاك الموروثة، ولكن الشراء المشترك بين الأخوات، والذى حدث معظمه بعد عام ١٨٤٠ ويمثل ١١ حالة من بين ٤١ من حالات الشراء المشترك، يشير إلى عمليات المشاركة الاقتصادية المتواصلة. وبينما استمرت النساء فى إلحاق شؤونهن الاقتصادية بشؤون أزواجهن، تزايدت أيضا معدلات قيام المرأة بعمليات بالتعاون مع إحدى أخواتها أو أكثر. ويبدو هذا النمو فى العلاقات الاقتصادية بين الأخوات مثيرا للدهشة، وخاصة مع عدم وجود أدلة على تراجع فى نظام الزواج القائم على التحاق المرأة بأسرة زوجها، بما فيه من إبعاد للمرأة عن أسرتها، وإعاقة تطور العلاقات الاقتصادية بين أفراد الأسرة الأصلية من والدين أو أخوة أو أخوات. إن ميل الأخوات إلى الترابط معا والحفاظ على سيطرتهن المشتركة على الأملاك، والقيام بعمليات اقتصادية مشتركة ربما يكون قد نشأ عن ضغوط تلك المرحلة الزمنية. أولا، إن سياسات الدولة فى التجنيد العسكرى والعمل فى خدمة الصناعة اعتمادا على سكان الريف والحضر هى سياسات عرّضت المرأة للحرمان من شريكها الاقتصادى الأساسى، أى زوجها، وبالتالى شجعتها على السعى إلى التعاون مع أفراد

أسرتها. إن المشاركة بين الأخوات، اللاتى قد تؤدى مكانتهن كمشاركات فى الميراث إلى خلافات بسبب الانتماء إلى أسر مختلفة عند الزواج، هى مشاركة أوجدت تحالفات بديلة تكون بلا شك أفضل من مخاطر الدخول فى علاقات مشاركة مع أخوة الزوج الذين عادة ما كانوا يميلون إلى تقليص أو حتى إنكار حقوق زوجة أخيهم. ثانيا، إن التحولات الاقتصادية التى شهدتها تلك الفترة كانت تحمل تبعات خطيرة على النساء تحديدا، فلعل التعاون بين الأخوات قد نشأ استجابة لما شعرت به النساء من حاجة عامة إلى تدعيم وضعهن وتأكيد استقلالهن الاقتصادى داخل الأسرة؛ فبالتحالف مع أخواتهن كان فى وسع النساء تجميع كميات صغيرة من رأس المال وشراء الأملاك دون الاعتماد على الزوج الذى ربما يكون غائبا، أو على الأقرباء من الذكور ممن قد يدوسون على حقوق النساء.

وكما هو الحال فى الريف، لجأت نساء الحضر كثيرا إلى المحكمة احتجاجا على انتهاك حقوقهن عن طريق الحرمان من الميراث. وقد شهد الجزء الأول من القرن تضاعف الخلافات فى مسائل الميراث، مع ظهور النساء عادة فى موقع الادعاء.[١٣٨] ورغم تعرض النساء فى بعض الأحيان للنصب بواسطة الأخوة الذكور وانتزاع أنصبتهن القانونية فى أملاك والدهن، فإن الشكوى الأكثر شيوعا كانت بسبب إنكار أفراد عائلة الزوج حقوق الزوجة والأطفال، أو حقوق الأطفال من زوجة بعد طلاقها.[١٣٩] فقامت النساء، إما بالأصالة عن أنفسهن أو باعتبارهن وصيات على أطفالهن، بالتوجه إلى المحكمة احتجاجا على استبعادهن من عملية تقسيم تركة الزوج. وسواء كانت المرأة مطلقة أو لا، فإن أطفالها من زوجها المتوفى كانوا يستحقون بالطبع نصيبا فى أملاكه. ومادام الأطفال يعيشون معها فى بيتها فإن حقوقهم كانت ذات أهمية بارزة بما يضمن لها الرخاء والقدرة على الحفاظ على بيت مستقل. وتشير الاحتجاجات التى قدمتها نساء تلك الفترة إلى

معاملتهن وأطفالهن أحيانا كما لو كانوا من المتطفلين، وذلك من قبل أفـراد أسرة الزوج مثل أخوة الزوج، أو زوجاته الأخريات، أو أطفاله من زوجات أخريات، مع إنكار حقوقهن فى الحصول على أنصبة من الأملاك.

ولم يتم بشكل عام تشجيع حرمان النساء من حقوقهن فـى الميـراث وسوء معاملتهن، وذلك بفعل كم الروابط الاقتصادية التى ربطت بين الزوج والزوجة. وكان فى وسع النساء الحضريات، مثل أخواتهن الريفيات، أن يكنَّ مستحِقات للديون وفى نفس الوقت زوجات لنفس الشخص، ولم تكن الـديون الأسرية مسألة يستهان بها، حيث كانت تتضمن التزامات رسمية فـى ظـل القانون. فعلى سبيل المثال توجهت "حرمة" (وهو لقب يطلق على امرأة مـن الطبقة الدنيا) إلى المحكمة فى القاهرة متقدمة بدعوى ضد زوجهـا المـدعو علىّ. وكان على قد اقترض منها منذ عامين مبلغ ١٠ ريالات بناء على اتفاق قانونى مع جدول محدد للسداد، ولم يقتصر الأمر على عجزه عن السداد، بل تزايد دينه لها بواقع قرض يتكون من سبع وسائد وكليم. وعلى الرغم مـن شهادة علىّ بأنه قد سدد بالفعل ٤ ريالات وباع الكليم بإذنها، فـإن القاضـى حكم عليه بضرورة قيام الرجل بدفع ١٠ ريالات لزوجته وثمن الكلـيم، وأن يعيد إليها الوسائد السبعة، وذلك لافتقاد الرجل إلى أى دليل قانونى على الدفع أو الإذن.(١٤٠) إن مطالبة المرأة بحقوقها المالية عند زوجها، واستعدادها لرفع قضية عليه فى المحكمة بتهمة التبديد إنما يلقى بالضوء على السلطة الماليـة التى كان يمكن للمرأة التمتع بها فى علاقتها بزوجها، بما يمكنها بالتأكيد من استخدامها لتأمين وضعها داخل الأسرة القائمة على العلاقة الزوجية.

وقد تشجعت النساء القاهريات بسبب معرفتهن بالقانون وخبراتهن فى المعاملات من مختلف الأنواع، وأثبتن استعدادهن وقدرتهن على بذل المزيد فى سبيل حماية أوضاعهن فى الأسرة، وذلك بالإصرار عند الضرورة على الحصول على النفقة التى تحق لهن من أزواجهن. وقد قامت فاطمة خـاتون

(وهو لقب يطلق على نساء الطبقة العليا) برفع قضية من هـذا النـوع فـى المحكمة، وتضمنت شهادتها الآتى:

إن المذكورة أعلاه، تركها زوجها، المدعى عليه، فى بيته فى شارع السماكين فى خط الصليبة مع زوجته الثانيـة، جاريته المدعوة نصرة ابنة عبد الله السودا، وفر هاربا فى الوقت الذى غزا فيه الفرنسيون "الحدادون" الكفرة، وتغيب عنهما لمدة عام وثلاثة أشهر دون دفع النفقـة الشـرعية. وفى أعقاب فراره بعدة أيام قامت المـرأة سـابقة الـذكر بتقديم الدعوى فى الأول من صفر ١٢١٤ إلى المحكمـة الشرعية، وطالبت بحكم فى صالحها للحصول على نفقـة من زوجها سابق الذكر... وحكمت المحكمة بأن عليه أن يدفع لها مبلغ ٣٠ نصف فضة يوميا... وهى تطالب الآن بحقها فى الحصول منه على النفقة التى صدر بهـا حكـم لصالحها، وذلك منذ بداية شهر صفر المذكور أعلاه وحتى نهاية شهر رجب من السنة المذكورة أدناه... ومجموعـه ٢٩٣ ريالا مصريا (مع حساب الريال على أنه ٩٠ نصف فضة) والذى يحق لها بناء على الرأى القانونى.

وعند سؤال المدعى عليه عن رده على الدعوى... قال إنه قبل فراره كان قد دفن فى بيته صناديق تحوى كمية مـن الدراهم والمجوهرات والأشياء المنزلية التى كان يتقاسمها مع زوجته وجاريته... وتم طلب تفسير من المرأة سـابقة الذكر وتذكرت أنها بعد وصول الفرنسيين إلى القاهرة بعدة أيام تم نقلها من البيت سابق الذكر... ولم تعودا إليه منـذ ذلك الوقت، وأنها لم تكن على علم بكون الصناديق مخفية هناك...

ويجب عليه [المدعى عليه] أن يقدم لها [المدعية] المبلغ الكامل المطلوب للنفقة المحددة، ويؤمر بدفعه لزوجته سابقة الذكر بأكمله... ٦ شعبان ١٢١٦.[١٤١]

إن المبلغ الكبير المطلوب فى هذا القرار وإصرار فاطمة على الحصول على حقها يكشفان عن قدرة امرأة على انتزاع حقها فى نفقة كبيرة للغاية. وتبين سجلات محكمة القاهرة أن نساء كثيرات واصلن رفع دعاوى النفقة، وخاصة النفقة التى تستحقها المرأة عقب الطلاق.

الخاتمة

إن اقتصاد السوق المتطور فى مصر القرن التاسع عشر، والذى شاركت فيه النساء منتجات وتاجرات، منح النساء استقلالا اقتصاديا وأساليب التعامل مع العالم خارج البيت. فمن خلال البيع والشراء وتقديم خدماتهن فى السوق تعرفت النساء جيدا على المداولات ومبادئ المعاملات الاقتصادية، كما طورن إحساسهن بأنفسهن باعتبارهن منتجات اقتصاديات مستقلات وجامعات برءوس الأموال الصغيرة. ونظرا لكونهن مؤهلات لذلك كان فى وسعهن اللجوء إلى المحاكم الشرعية بقدر من الثقة دفاعا عن أملاكهن وحقوقهن فى الميراث. وبالطبع مجرد وجود تلك الحقوق لم يضمن تعرضهن للتجاهل أو الإغفال، ولكن كانت السلطة العليا للقوانين الشرعية ووجود المحاكم القادرة على فرض القانون مسألة فى غاية الأهمية. وبينما لم يشرع القانون وضع النساء داخل الأسرة والمجتمع، إلا أنه قدم الحقوق القانونية والسياق الذى يمكن للنساء الاحتجاج والكفاح فيه بأنفسهن. وقد تطور القانون نفسه متجانسا مع التطورات الاجتماعية والاقتصادية، وقد كانت النساء جزءا من حركة التطور تلك من خلال حمل مشاكلهن إلى المحاكم. فعن طريق سجلات المحاكم نشهد بوضوح الدور الذى لعبته النساء تقريبا فى جميع أوجه

الاقتصاد المصرى، من النشاط التجارى الصغير إلى إدارة "الوقف" و"الالتزام".

ومع أن النساء كثيرا ما تولّين شؤون التجارة أو أدَرن أعمالهن كأفراد، إلا أننا نجدهن أيضا طرفا فى عمليات المشاركة الأسرية، والتى تمثل مشاركة الزوج أكثر أنماطها شيوعا. إن الأسرة الصغيرة أى الوحدة المكونة من الزوج والزوجة هى التى شكلت الأساس الذى قامت عليه معاملات وأملاك كثيرة، ولم ينبع هذا الأساس من العائلة الكبيرة الممتدة ذات الحكمة الموروثة والمنطق القانونى للميراث. وبحلول منتصف القرن يبدو أن النساء قد نوّعن علاقاتهن الاقتصادية من خلال المشاركة بين الأخوات، ولكن روابطهن بأزواجهن ظلت قوية ومعقدة، حيث تربط بينهما بواسطة الأملاك المشتركة والمشروعات التجارية المشتركة والديون المسجلة بدقة. ويمكننا التيقن من أن الإغراء الذى تعرض له الرجل لتفعيل امتيازاته القانونية والاجتماعية فى إساءة معاملة الزوجة أو التخلص منها، تعرض للتخفيف على مستوى الممارسة الفعلية بسبب وعى الرجل بما تتمتع به المرأة من قوة اقتصادية.

إن التطورات الاقتصادية الكبرى فى القرن التاسع عشر أثرت على أنشطة النساء فى الإنتاج والتوزيع والخدمات. إن اندثار بعض فروع حرف المنسوجات واستبدالها بإنتاج المصانع المحلية فى عهد محمد على، ثم لاحقا من خلال الواردات الأوروبية الصنع، هى أمور أدت إلى انتقال عاملات الحرف. ولم يكن يتم تعيين النساء حينذاك على قدم المساواة بالرجال فى الورش والصناعات، فرغم استخدام مصانع محمد على بعض العمالة الأسرية، فإن كل الأعمال الماهرة كانت من نصيب الرجال. وفى فترة لاحقة من القرن، وعندما تمت إقامة بعض الصناعات الصغيرة لتصنيع محصول القطن، تم حصر النساء مرة أخرى فى بعض العمليات الأقل درجة من حيث

الميكنة والمهارة. إن التاجرات الصغيرات، المنخرطات فــى نشــاط أقــل خضوعا للقواعد المنظمة التابعة للدولة أو للمنافسة مــن أوروبــا، واصــلن عملهن فى بيع منتجاتهن وتحديدا المواد الغذائية، أما التاجرات الأكثر ثــراء فقد شاركن رفاقهن الرجال فى المصير حيث تعرضوا تدريجيا للتنحية جانبا من قبل الشركات الأوروبية ووكلائها المحليين. وقد اتسع المجال أمام النساء بوضوح فى مجال الخدمات فقط، ولاسيما الخــدمات المقدمــة إلــى نســاء أخريات. إن التحول السريع إلى المجتمع الحضرى فى النصف الثانى مــن القرن أدى إلى زيادة الطلب على خادمات المنازل، وكــل أنــواع النســاء القائمات بخدمات معينة، مثل القائمات بالخياطة وتصفيف الشــعر وأعمــال الوشم والعزف الموسيقى، وما إلى ذلك. ومع تقلص دور المرأة فى الإنتــاج فى الاقتصاد الحضرى، تضاعفت الأنشطة الخدمية، وبحلول نهايــة القــرن التاسع عشر تركزت النساء العاملات فى ذلك العالم الخاص بالخدمات العابرة والشبكات غير الرسمية.

هوامش

(١) انظـر/ى: Issawi, "Egypt since 1800: A Study in Lopsided Development", in Issawi (ed.), *The Economic History*, p.364; Baer, *Studies*, p.154; and Owen, *The Middle East*, pp.149, 237-238.

(٢) انظـر/ى: Issawi, "Egypt since 1800", in Issawi (ed.), *The Economic History*, pp.365-366; and Rivlin, *Agricultural Policy*, pp.197-199.

(٣) للحصول على آراء مساندة للتفسير القائم على التخريب الأوروبى، انظر/ى: Fahmy, *La révolution*, pp.98-107. ويعارض أوين هذا التفسير على أساس التوقيت (حيث استمرت الصناعة في التوسع لفترة بعد عام ١٨٣٨)، وعدم وجود ضرورة لفرض تعريفة خارجية عالية لحماية الطلب الداخلى القائم فى معظمه على المنتجات المصنعة، حيث يؤكد أن الحماية الإدارية الداخلية كانت أكثر أهمية لتحسن أحوال المشروع التصنيعى: Owen, *The Middle East*, pp.37-76.

(٤) انظر/ى: Raymond, *Artisans*, vol. 2, p.813.

(٥) انظـر/ى: Peter Gran, *Islamic Roots of Capitalism, Egypt 1760-1840*, pp.6-10, and Raymond, *Artisans*, vol. 2, p.813.

(٦) MAE, Correspond. con. et com., Caire xxv, Les Français resident au Caire à ministère, 17 May 1793.

(٧) انظر/ى: Raymond, *Artisans*, vol. 1, pp.162, 171, 199-201, 240-241.

(٨) *Ibid.*, pp.249-250, 273-279.

(٩) *Ibid.*, vol. 1, pp. 174, 209-210.

(١٠) MAE, Correspond. con. et com., Alex, xviii, Marcel à ministre, 20 July 1812.

(١١) انظر/ى: Raymond, *Artisans*, vol. 1, pp.207-224.

(١٢) *Ibid.*, vol. 1, pp.213, 221.

(١٣) *Ibid.*, vol., pp.229-234.

(١٤) *Ibid.*, vol.1, pp.317-319; *Déscription de l'Egypte, état moderne*, Jomard, "Déscription abregée", vol. 2, part 2, pp.2, 587, 699, 703, 717.

(١٥) FO 78/170, Barker to Foreign Office, 10 March 1828.

(١٦) Gabriel Baer, *Egyptian Guilds in Modern Times*, pp.131-132; Fahmy, *La révolution*, pp.12-13.

(١٧) FO 78/147, Salt to Foreign Office, 4 April 1828.

(١٨) MAE, Correspond. consulaire, Alex., 1828-1830, G. douin, 107, "Memoire presenté à M. Mimaut sur la position du commerce français en Egypte", n.d.

(١٩) MAE, Correspond. pol. Des consuls, Turq: Alex. et Caire vii, Note par de Lesseps, 22 September 1838.

(٢٠) FO 78/245, Campbell to Palmerston, 27 April 1834.

(٢١) يزعم هيكيكيان وجود ٣١ مصنعا للقطن، ويذكر فهمى وجود ثلاثين مصنعا للقطن، ويقصر ريفلين الرقم على ٢٩ مصنعا: Hekeyan Papers, BM 37450, vol. 3, fo. 253; Fahmy, *La révolution*, p.24; Rivlin, *Agricultural Policy*, p.197.

(٢٢) FO 78/381, Bowring Report, March 1839, fo.55.
ويبدو أن قائمة بورينج التى تورد عهدة مصنع الخرنفش تتضمن كل الآلات الموجودة فى المبنى فى بداية الثلاثينيات من القرن التاسع عشر. وقد توصل هيكيكيان إلى رقم مختلف يبلغ ٨٤ آلة من آلات التمشيط و ٢٠ دولاب غزل تجره البغال و ٣٢٠ من الأنوال، وذلك فى تتبعه لمحتويات المصنع نفسه فى عام ١٨٣٥، مشيرا فقط إلى الأجهزة قيد الاستعمال حينذاك: Hekeyan Papers, BM 37461, vol. 14, fo. 34. ومن جانب آخر، يتفق كلوت بك مع الرقم الذى أورده بورينج بشأن وجود ١٠٠ بغل، انظر/ى: Antoine Clot-Bey, *Aperçu général sur l'Egypte*, vol. 2, pp.271-272.

(٢٣) MAE, Correspond. con. et com., Alex. xx, Menouine à ministre, 22 September 1820; FO 78/246, Campbell to Palmerston, 7 August 1834.

(٢٤) Clot-Bey, *Aperçu*, vol. 2, pp. 273-275; FO 78/381, Bowring Report, March 1839, fos. 61-62

(٢٥) MAE, Correspond. con. et com., Caire xxvi, Roussel à ministre, 19 December 1817.

(٢٦) MAE, Correspond. con. et com., Alex. xxi, Drovetti à ministre, 10 July 1822; MAE, Correspond. con. et com., Caire xxvi, Malivoire à ministre, 6 November 1825 and 10 November 1825.

(٢٧) FO 78/170, Barker to Foreign Office, 10 March 1828.

(٢٨) FO 78/342, Campbell to Bowring, 18 January 1838.

(٢٩) MAE, Correspond. con. et com., Alex. xxix, Benedetti à ministre, "Rapport sur la situation du commerce français en Egypte", 29 May 1841.

(٣٠) MAE, Correspond. pol. Des consuls, Turq: Alex. et Caire xvii, Barrot à ministre, 10 January 1845; MAE, Correspond. con. et com., Alex. xxxiii, Dunoyer à ministre, 4 June 1849.

(٣١) Rivlin, *Agricultural Policy*, p.199; Fahmy, *La révolution*, pp.84-85.
يرى ريفلين أن أقصى عدد للعاملين فى نظام المصانع بلغ ٤٠ ألف شخص. ويقدم فهمى تقسيما مفصلا لتقديره بوجود طبقة عاملة تضم ٢٦٠ ألف شخص، بمن فيهم النساء العاملات بالغزل فى البيوت.

(٣٢) فعلى سبيل المثال قدر كلوت بك تمتع مصر بوجود حوالى ٣٠٠٠ من ناسجى الكتان، وحوالى ٤٠٠٠ من ناسجى الصوف، وليس من الوارد وجود عدد إضافى يضم ٧٣ ألفا من ناسجى القطن، وهو الرقم اللازم للوصول إلى تقدير فهمى بوجود ٨٠ ألفا من العاملين بالنسيج. انظر/ى: Clot-Bey, *Aperçu*, vol. 2, pp.273-274.

(٣٣) Hekekyan Papers, BM 37450, vol. 3, fo. 253; FO 78/381, Bowring Report, March 1839, fos. 62-63.

(٣٤) قدر كامبل عدد العاملين فى ترسانة الإسكندرية بحوالى ٤٣٥٠ شخصا: FO 142/6, Campbell to Palmerston, April 1833.

(٣٥) MAE, Correspond. con. et com., Caire xxvi, Roussel à ministre, 19 December 1817; Clot-Bey, *Aperçu*, vol. 2, p.273.

(٣٦) MAE, Correspond. con. et com., Caire xxvi, Malivoire à ministre, 20 January 1827.
وقد قام ماليفوار مسبقا بتضمين ترجمة لرسالة من يوسف إلى دروفيتى تشرح قرار الحكومة لجعل وجود العاملين الأوروبيين فى مصر مشروطا باستعدادهم للتنازل عن الحماية طبقا للامتيازات الأجنبية: MAE, correspond. con. et com., Caire xxvi, Malivoire à ministre, 8 June 1826.

(٣٧) MAE, Correspond. pol. Des consuls, Turq: Alex. et Caire, Mimaut à ministre, 8 February 1835.

---

(٣٨) St John, *Egypt*, vol. 2, p.410.

(٣٩) لقد ركز العديد من المراقبين على القوة المستخدمة فى الضغط على المتململين من العاملين فى المصانع: Hekekyan Papers, BM 37449, vol. 2, fo. 148; St John, Egypt, vol. 2, p. 412; MAE, Correspond. pol. des consuls, Alex. et Caire ii, Coeborn, n.d.

(٤٠) FO 78/381, Bowring Report, March 1839, fo. 213.

(٤١) FO 142/6, Campbell to Palmerston, 24 April 1833.

(٤٢) لقد أشار هيكيكيان إلى العديد من قوائم معدلات الأجور فى مصانع القطن والكتان: Hekekyan Papers, BM 37450, vol. 3, fo. 233, and 37466, vol. 19, fo. 178. وانظر/ى أيضا: C. Rochfort Scott, Rambles in Egypt and Candia, vol. 1, p.36; FO 78/381, Bowring Report, March 1839, fo.62.

(٤٣) MAE, Correspond. con. et com., Alex xxii, Drovetti à ministre, February 1825; Hekekyan Papers, BM 37499, vol. 2, fos. 92,148; FO 78/138, Bowring Report, March 1839, fo. 119.

(٤٤) ورد أن أجور المصانع كانت فى صورة المتأخرات على مدار التجربة الصناعية: FO 78/160, Salt to Foreign Office, 12 August 1827; FO 142/13, Barnett to Sec. of State, 18 September 1841, 14; St John, *Egypt*, vol. 2, p.418.

(٤٥) انظر/ى الوصف الذى قدمه سانت جون على سبيل المثال لبشاعة حياة المصانع: St John, *Egypt*, vol. 2, p.412.

(٤٦) بينما نجد فهمى مؤكدا على أن ظروف العمل فى المصانع المصرية كانت أفضل منها فى أوروبا، إلا أنه يعترف مع ذلك بأن يوم العمل كان يمتد من الشروق إلى الغروب وبالممارسات التى تضمنت خصم مصروفات التغذية من الأجور الضئيلة: Fahmy, *La révolution*, pp.87-92.

(٤٧) يقال إن خطة تعبئة عمال المصانع اشتملت على ٣٨ ألفا من عمال الإسكندرية، وعدد ٢٥ ألفا من عمال المحلة، ومجموع ٧٢ من عمال القاهرة. وتبدو هذه الأرقام مبالغا فيها: MAE, Correpond. pol. Des consuls, Turq: Alex. et Caire ix, Cochelet à ministre, 16 January 1840; *ibid*, Cochelet à ministre, 26 February 1840.

(٤٨) انظـر/ى: Issawi, "Egypt since 1800" in Issawi (ed.), *The Economic History*, p.363; Baer, *Studies*, p.154; Robert Mabro and Samir Radwan, *The Industrialization of Egypt, 1939-1973*, pp.19-20.

(٤٩) David S. Landes, *Bankers and Pashas*, pp.68, 87-88, 95-99.

(٥٠) Owen, *The Middle East*, pp.123-129; "Report by Mr. Cave on the Financial Condition of Egypt", in Issawi (ed.), *The Economic History*, pp.435-436.

(٥١) انظر/ى: رؤوف عباس حامد محمد، *الحركة العمالية في مصـــر: ١٨٩٩-١٩٥٢*، ص٣٩. وكـــذلك: Baer, *Studies*, pp.212-213; Owen, *The Middle East*, pp.150-152.

(٥٢) FO 141/170, Goldsmid, "Brief Report on Certain Questions to be Solved at Ermint and Mitana", 16 March 1883.

(٥٣) Stanley Lane-Poole, *Cairo. Sketches of its History, Monuments, and Social Life*, pp.66-68.

(٥٤) Owen, *The Middle East*, pp.76, 148-149.

(٥٥) انظـر/ى: Anne Elizabeth Mayer, "Abbas Hilmi II: The Khedive and Egypt's Struggle for Independence", unpublished PhD dissertation, pp.82-87; Robert L. Tignor, *Modernization and British Colonial Rule in Egypt, 1882-1914*, pp.50-57.

(٥٦) Gladstone Papers, BM 44634, "Report by the Earl of Northbrook on the Financial Situation in Egypt: November 1884".

(٥٧) انظر/ى: Owen, *The Middle East*, pp.224-225.

(٥٨) انظر/ى المصـــدر الســـابق: *Ibid.*, pp.219-220, 225, 235-239; also Mabro and Radwan, *The Industrialization of Egypt*, pp.22-25.

(٥٩) "Rapport de la Commission du Commerce et de l'Industrie" in Issawi (ed.), *The Economic History*, p.453; see also Joel Beinin, "Formation of the Working Class", *MERIP Reports*, 94 (February 1981), 15-16.

(٦٠) رؤوف عباس محمد، *الحركة العمالية*، ص٤٨.

(٦١) FO 141/307, Charles Galloway to Lord Cromer, Manchester, 11 June 1894.

(٦٢) انظر/ى: رؤوف عباس محمد، *الحركة العمالية*، ص٥١-٦٥، وكذلك: Beinin, "Formation", pp.17-18.

(٦٣) "Report … Egypt and the Soudan in 1908", *PP*, 1909, cv, 33, p.10.

(٦٤) "Report … Egypt and the Soudan in 1905", *PP*, 1906, cxxxvii, 475.

(٦٥) J. W. A. Young, "A Little to the East, Experience of an Anglo-Egyptian Official 1899-1924", unpublished MS, St Antony's Private Papers, Oxford University, ch. 7, fos. 5-6.

(٦٦) W. de Morgan, "Pottery Manufacture in Egypt", BM, Eagerton 3293, fo. 38.

(٦٧) Young, "A Little to the East", ch. 7, fos. 5-6.

(٦٨) St John, Egypt, vol. 1, pp.216-217, 339, and vol. 2, p.279; Edward Lane, An *Account of the Manners and Customs of the Modern Egyptians*, p.9; Hekekyan Papers, BM 37450, vol. 3, fo. 213, and 37451, vol. 4, fo. 46.

(٦٩) المهدى، *الفتاوى*، المجلد الخامس، ٢٤ شعبان ١٢٦٧/١٨٥١، ص٣٣٥. وقد أنهت تلك القضية خلافا بين امرأتين، دائنة ومدينة، يدور حول بعض البضاعة التى تم رهنها تأمينا لقرض بمبلغ ٥٦٤ قرشا.

(٧٠) المصدر السابق، المجلد الخامس، ٢١ صفر ١٢٦٧/١٨٥٠، ص٩٣.

(٧١) المصدر السابق، المجلد الأول، ٧ جمادى الأولى١٢٦٨/١٨٥٢، ص٢٩٣، والمجلد الأول، ٢٨ ذو الحجة ١٢٦٤/١٨٤٨، ص٢٦١.

(٧٢) انظر/ى: M. L. Whately, *Child-Life in Egypt*, pp.25-34.

(٧٣) Baer, *Egyptian Guilds*, p.33.

ويستشهد باير فى هذا الكتاب بالنظام الإدارى عام ١٨٨٩ الذى كان يستثنى بعض المهن النسائية من الضريبة المهنية.

(٧٤) انظر/ى: Raymond, *Artisans*, vol. 1, p.275، ويعلق فيه المؤلف على هذه المهنة فى القاهرة.

(٧٥) القرش العثمانى الواحد يعادل ٤٠ بارة.

(٧٦) محكمة المنصورة، ٤٦/١٣٨/٤٩، ١٧ رجب ١٢٣٥/١٨٢٠، الملف ٧.

(٧٧) محكمة الباب العالى، المجموعة ٣٢٣، رقم ٥٢٣، ١٢١٦/١٨٠١-١٨٠٢، والمجموعة ٣٦٦، رقم ٢٦٢، ١٢٣٥-١٢٣٦/١٨٢٠-١٨٢١.

(٧٨) انظر/ى: المهدى، الفتاوى، المجلد الثالث، ٤ ربيع الأول ١٢٩٢/١٨٧٥، ص١٨٧-١٨٨، والمجلد الثالث، ٧ رجب ١٢٧٥/١٨٥٩، ص١٥١، والمجلد الثالث، ٧ شوال ١٢٧٥/١٨٥٩، ص١٥٣.

(٧٩) المصدر السابق، المجلد الرابع، ٣٠ ذو الحجة ١٢٧٢/١٨٥٦، ص٥١١.

(٨٠) توجد حالات كثيرة مشابهة. انظر/ى: المصدر السابق، المجلد الرابع، ٢٣ محرم ١٢٦٧/١٨٥٠، ص٤٩٨، والمجلد الرابع، ١٥ محرم ١٢٦٨/١٨٥١، ص٥١٤، والمجلد الرابع، ١٦ صفر ١٢٧٢/١٨٥٥، ص٥٠٩، والمجلد الرابع، ١٩ محرم ١٢٧٤/١٨٥٧، ص٥١٤، والمجلد الرابع، ١٩ محرم ١٢٧٤/١٨٥٧، ص٥١٤، والمجلد الرابع، ٢٧ محرم ١٢٧٤/١٨٥٧، ص٥١٤.

(٨١) المصدر السابق، المجلد الرابع، ١٨ رجب ١٢٧٢/١٨٥٦، ص٥٠٩.

(٨٢) على سبيل المثال، محكمة الباب العالى، المجموعة ٣٢٣، رقم ٦٢٨، ١٢١٦/١٨٠١-١٨٠٢، والمجموعة ٣٤٥، رقم ١٩٦، ١٢٢٦-١٢٢٧/١٨١١-١٨١٢.

(٨٣) انظر/ى: عبد الرحيم، *الريف المصرى*، ص١٩٢-١٩٣، وكذلك: *Déscription de l'Egypte, état moderne*, vol. 2, part 2, Chabrol de Volvic, "Essai sur les moeurs des habitants modernes de l'Egypte", p.507.

(٨٤) انظر/ى: عبد الرحيم، *الريف المصرى*، ص١٩٢-١٩٣، وكذلك: *Déscription, état moderne*, vol. 2, part 2, Girard, "Memoire sur l'agriculture, l'industrie et le commerce de l'Egypte", pp.596-599.

(٨٥) Vincennew, MR 1677, Truguet, "Memoire sur l'Egypte", 1784.

(٨٦) *Déscription, état moderne*, vol. 2, part 2, Girard, "Memoire sur l'agriculture", pp.596-599.

(٨٧) انظر/ى: M. de Chabrol de Volvic, *Essai*, p.142, and *Déscription, état moderne*, vol. 2, part 2, Coutelle, "Observations sur la topographie de la Presqu'ile de Sinai", p.298. Vincennes, MR 1677, Dubois-Ayme, "Memoires sur les tribus arabes des deserts de l'Egypte", August 1811. والكتاب الأخير يحتوى على نفس الملاحظة.

(٨٨) انظر/ى: Clot-Bey, *Aperçu*, vol. 2, p.289. ويؤكد كلوت بك على أهمية أعمال الغزل المنزلية فى الفترة السابقة على قيام محمد على بتحويل المنسوجات إلى

صناعة. انظر/ى أيضا: Jomard, "Déscription abregée", vol. 2, part 2, pp.702-703. *Déscription, état moderne*,

(٨٩) محكمة الباب العالى، المجموعة ٣٢٣، رقم ٣١٩، ٣٨٥، ١٢١٦/١٨٠١-١٨٠٢، والمجموعة ٣٤٥، رقم ١١، ٢٩٢، ١٢٢٦-١٢٢٧/١٨١١-١٨١٢، والمجموعة ٣٦٦، رقم ٤١٩، ١٢٣٥-١٢٣٦/١٨٢٠-١٨٢١.

(٩٠) للحصول على المراسيم والتعليمات المنظمة للصناعة المنزلية التى تديرها الدولة، انظر/ى: Fahmy, *La révolution*, pp.32-33, 93.

(٩١) MAE, Correspond. con. et com., Alex. xxiv, Mimaut à ministre, 22 June 1831. وقد كتب ميمو أن قماش الكتان كان لا يزال يتم إنتاجه بكميات كبيرة، ولكن تعرض الإنتاج لمعوقات بسبب تحكم الحكومة فيه وتجنيد الكثيرين من النساجين الماهرين فى الجيش.

(٩٢) MAE, Correspond. con. et com., Alex. xxxiv, Labatier à ministre, 27 February 1855; Baer, *Egyptian Guilds*, p.131.

(٩٣) انظر/ى: Whately, *Child-Life*, pp.84-92; and Jean Vallet, *Conditions des ouvriers de la grande industrie au Caire*, p.128.

(٩٤) المهدى، *الفتاوى*، المجلد الأول، ٢٧ ذو القعدة ١٢٦٥/١٨٤٩، ص٣٨٤.

(٩٥) المصدر السابق، المجلد الأول، ٥ جمادى الثانية ١٢٦٥/١٨٤٩، ص٢٦٦.

(٩٦) المصدر السابق، المجلد الأول، ١٨ جمادى الأولى ١٢٦٦/١٨٥٠، ص١٧٥.

(٩٧) انظر/ى: Vallet, *Conditions*, pp.30, 63, 108.

(٩٨) Fahmy, *La révolution*, pp.64-65; Hamont, *L'Egypte*, vol. 2, p.249; St John, *Egypt*, vol. 1, pp.84-85.

(٩٩) FO 142/6, Campbell to Palmerston, 28 April 1833.

(١٠٠) Hekekyan Papers, BM 37450, vol. 3, fo. 36.

(١٠١) Hamont, *L'Egypte*, vol. 2, p. 356; Scott, *Rambles*, vol. 1, p. 93; FO 78/381, Bowring Report, March 1839, fos. 68-69.

(١٠٢) Hekekyan Papers, BM 37450, vol. 3, fos. 233, 258.

(١٠٣) FO 78/381, Bowring Report, March 1839, fos. 57-58, 74; Hekekyan Papers, BM 37450, vol. 3, fos. 31, 36.

(١٠٤) Hekekyan Papers, BM, 37450, vol. 3, fos. 31, 36.

(١٠٥) *Ibid.*, 37449, vol. 2, fo. 78, and 37466, vol. 3, fos. 31, 36.

(١٠٦) *Ibid.*, 37449, vol. 2, fo. 74.

(١٠٧) Scott, *Rambles*, vol. 2, p.180.

(١٠٨) Hekekyan Papers, BM 37466, vol. 19, Poulain Report, fo.87.

(١٠٩) انظر/ى: Vallet, *Conditions*, pp.90-125.

(١١٠) *Ibid.*, pp.2, 96, 118-119.

(١١١) "Report ... Egypt and the Soudan in 1899", Inclosure: "Memorndum by M. H. Pinching, Director General of the Sanitary Department, on the Outbreak of Plague at Alexandria", *PP*, 1900, cv, 995, p.40; "Report ... Egypt and the Soudan in 1900", Inclosure: "Report by M. H. Pinching, Plague", *PP*, 1901, xci, 1057, pp.62-64.

(١١٢) "Report ... Egypt and the Soudan in 1909", *PP*, 1910, cxii, 347, pp.30-31.

(١١٣) Baer, Egyptian Guilds, p.33.

ويستشهد باير بالنظام الإدارى لعام ١٨٨٩، وتتضمن القائمة الكاملة ما يلى: خدم المنازل، وعمال القطن، والبقالين، والخبازين، وعمال الأفران من "البشاكرة"، وباعة الحليب، والعاملين بالدجل وكشف الطالع، والدايات وغيرهن من النساء "باستثناء النساء صاحبات الدكاكين مثل الرجال". وقد ذكر تعداد عام ١٨٩٧ قائمة بأعداد المهن النسائية بما فيها خادمة منزلية وتاجرة صغيرة غير محددة التخصص، وبائعة للزبد والزيت والفاكهة والحليب والأسماك والأدوية والبهارات، وعاملة غسيل وفرانة وعاملة تطريز ومغنية وطاهية وخياطة وحانوتية ومعلمة وعاملة خزف وعاملة بالحمام العام وكناسة وداية: Egypt, Direction du recensement, *Recensement générale de l'Egypte*, vol. 1, p.50.

(١١٤) محكمة الباب العالى، المجموعة ٣٤٥، رقم ٦٠٤، ١٢٢٦-١٢٢٧/١٨١١-١٨١٢. تقوم عاملة بالحمام العام بشراء ملكية صغيرة من أموالها الخاصة.

(١١٥) انظر/ى: Lane-Poole, *Social Life*, p.31.

(١١٦) محكمة الباب العالى، المجموعة ٣٢٣، رقم ٦٩٥، ١٢١٦/١٨٠١-١٨٠٢، والمجموعة ٣٦٦، رقم ٢٥٥، ١٢٣٥-١٢٣٦/١٨٢٠-١٨٢١.

(١١٧) Savary, *Lettres*, vol. 1, p.149.

(١١٨) Edward Lane, *An Account of the Manners and Customs of the Modern Egyptians*, p.355; Edward W. Lane, "Description of Egypt", BM 34080, vol. 1, fo. 111; Clot-Bey, *Aperçu*, p.80.

(١١٩) Duff Gordon, *Letters*, p.46.

(١٢٠) المهدى، *الفتاوى*، المجلد الأول، ٢١ ذو الحجة ١٢٦٤/١٨٤٨، ص١٥-١٦.

(١٢١) FO 78/344, Campbell to Palmerston, 21 April 1838.

(١٢٢) Hekekyan Papers, BM 37450, vol. 3, fo. 335.

(١٢٣) تورد المصادر القنصلية أسماء عدد كبير من الرعايا الأجانب العاملين خدما في مصر في أعمال عادة ما تكون من الخدمات المتخصصة مثل خادمات لنساء الطبقة العليا، وخادمات للأطفال، وطاهيات، إلى غير ذلك: MAE, Correspond. con. et com., Alex. xxiv, Mimaut à ministre, 5 January 1831, p.163; *ibid.*, xxviii, Duvigneau à Cochelet, 2 January 1839; MAE, Correspond. pol. des consuls, Turq: Alex. et Caire xxii, Lorette à Lemoyne, 29 April 1851; FO 78/162, Barker to Bidwell, 31 December 1831.

(١٢٤) المهدى، *الفتاوى*، المجلد الأول، ١٣ ربيع الثانى ١٢٦٥/١٨٤٩، ص٢٦٤، والمجلد الأول، ٢ صفر ١٢٦٧/١٨٥٠، ص٢٨٣، والمجلد الأول، ٢٥ جمادى الثانية ١٢٦٧/١٨٥١، ص٣٤.

(١٢٥) المصدر السابق، المجلد الأول، ٢١ رمضان ١٢٦٧/١٨٥١، ص٣٤.

(١٢٦) محكمة الباب العالى، المجموعة ٣٨٧، رقم ١٤١، ١٢٦٧/١٨٣٠-١٨٣١، وسجلات الإعلانات، المجموعة ٥، رقم ٤٨٧، ١٢٥٥-١٢٥٦/١٨٣٩-١٨٤٠، والمهدى، *الفتاوى*، المجلد الأول، ١ ربيع الأول ١٢٧١/١٨٥٤، ص٥٥.

(١٢٧) انظر/ى: Raymond, *Artisans*, vol. 2, pp.720-724.

(١٢٨) محكمة الباب العالى، المجموعة ٣٢٣، رقم ٣٨٧، ٤٥٠، ٤٨٨، ٦١٤، ٦٤١، ٦٥٠، ٦٨٢، ٧٠٢، ٧٣١، ٧٤٣، ١٢١٦/١٨٠١-١٨٠٢، والمجموعة ٣٤٥، رقم ١٢، ٨٢، ١٤٥، ١٧٨، ١٢٢٦-١٢٢٧/١٨١١-١٨١٢، والمجموعة ٣٦٦، رقم ٢٣٠، ٢٤١، ١٢٣٥-١٢٣٦/١٨٢٠-١٨٢١.

(١٢٩) المهدى، *الفتاوى*، المجلد الثالث، ١٤ جمادى الثانية ١٢٦٥/١٩٤٩، ص١٧، والمجلد الثالث، ١٩ ذو الحجة ١٢٦٥/١٨٤٩، ص٢٦، والمجلد الثالث،

٢٣ ذو الحجة ١٢٦٥/١٨٤٩، ص٢٠٠، والمجلد الثالث، ٦ ذو القعدة ١٢٧٥/١٨٥٩، ص١٥٣، والمجلد الثالث، ٢٢ شعبان ١٢٨١/١٨٦٥، ص١٦٨.

(١٣٠) FO 141/183, Cherif Pasha to Malet, 4 September 1883.

(١٣١) قامت النظرية القانونية بتحديد نوعين منفصلين من الأوقاف، وهى الأوقاف الخيرية والأوقاف الأهلية. وكانت الأوقاف الخيرية توجه عائدات الوقفية مباشرة للعمل الخيرى، أما الأوقاف الأهلية فكانت تخص أبناء وأحفاد وسلالة مؤسس الوقفية بعائدات الوقفية مادامت سلالته على قيد الحياة. ونجد على مستوى الممارسة والتطبيق وجود أوقاف متعددة ذات أغراض متداخلة وأساليب متنوعة فى تقسيم العائدات مع عدم وجود تمييز واضح بين النوعين. انظر/ى: Baer, *Studies*, pp.79-83.

(١٣٢) المهدى، *الفتاوى*، المجلد الثانى، ٢٨ رجب ١٢٧٠/١٨٥٤، ص٥٤٧، والمجلد الثانى، ٢٥ شوال ١٢٧٠/١٨٥٤، ص٥٧٨، والمجلد الثانى، ٣٠ رجب ١٢٧٥/١٨٥٩، ص٦٥٢-٦٥٣.

(١٣٣) المصدر السابق، المجلد الثانى، ١٣ جمادى الثانية ١٢٦٥/١٨٤٩، ص٤٥٧-٤٥٨.

(١٣٤) المصدر السابق، المجلد الثانى، ٥ صفر ١٢٦٥/١٨٤٩، ص٤٤٧، والمجلد الثانى، ٢ جمادى الأولى ١٢٦٥/١٨٤٩، ص٤٥١-٤٥٢، والمجلد الثانى، ١٣ صفر ١٢٧٥/١٨٥٨، ص٦٤٣، والمجلد الثانى، ٢٨ رجب ١٢٧٥/١٨٥٩، ص٦٥١.

(١٣٥) المصدر السابق، المجلد الثانى، ١١ شوال ١٢٧٠/١٨٥٤، ص٤٥٤، وكذلك المجلد الثانى، ٢٨ جمادى الثانية ١٢٧٥/١٨٥٩، ٦٥٠-٦٥١.

(١٣٦) المصدر السابق، المجلد الثانى، ٦ جمادى الأولى ١٢٦٥/١٨٤٩، ص٤٥٤، والمجلد الثانى، ٩ جمادى الثانية ١٢٦٥/١٨٤٩، ص٤٥٥. وفى عينة عشوائية مكونة من ٢٠٥١ قضية من محاكم القاهرة فى الفترة من ١٨٠١ إلى ١٨٦٠، وجدنا ١٨٠ قضية لامرأة من ناظرات الأوقاف.

(١٣٧) محكمة الباب العالى، المجموعة ٣٢٣، رقم ٣٧٥، ١٢١٦/١٨٠١-١٨٠٢. ويمثل "الاستبدال" بيع أحد الأوقاف لاستبداله بأملاك أخرى، وهذا الاستبدال لا يحق إلا فى حالة واحدة وهى عدم تحقيق الوقفية الأصلية أية عائدات أو كونها حطاماً، وحينئذ يجب أن يتولى قاض الإشراف على هذه العملية. انظر/ى: Emile Tyan, *Histoire de l'organization judiciaire en pays d'Islam*, p.378.

(١٣٨)فى العينة التى تناولناها من محكمة الباب العالى وسجلات الإعلانات وجـدنا ٢٧ خلافا يخص النساء على الميراث، وقد ورد الخـلاف الأول فـى عـام ١٨٢٠-١٨٢١، كما وردت ٢٦ حالة من مجموع ٢٧ حالة خلال الفترة من ١٨٣٠ إلـى ١٨٦٠. ولكن العينة صغيرة الحجم بما لا يدع مجالا للتوصل إلى دليل دامغ على حدوث ارتفاع مطلق فى تعرض النساء للحرمان من الميراث.

(١٣٩)محكمة الباب العالى، المجموعة ٣٨٧، رقـم ١٥، ٢١٣، ٢١٨، ١٢٤٦/١٨٣٠، وسجلات الإعلانات، المجموعة ٢٣، رقم ٣٥، ٨٠، ١٢٦٦/١٨٤٩-١٨٥٠.

(١٤٠)محكمة الباب العالى، المجموعة ٣٢٣، رقم ٢٢، ١٢١٦/١٨٠١-١٨٠٢.

(١٤١)محكمة الباب العالى، المجموعة ٣٢٣، رقم ٣٢٦، ١٢١٦/١٨٠١-١٨٠٢.

الفصل الثالث

الحياة الخاصة والعامة: النساء ونمو الدولة

"أنا وحبيبى راضى وانت مالك يا قاضى".
مثل مصرى (أحمد تيمور، *الأمثال العامية*، ٥٥٦، ص٩١)

"إيه يحرر النسا قال بعد الرجال عنهم."
مثل مصرى (أحمد تيمور، *الأمثال العامية*، ٧٢٨، ص١٢١)

كان نظام الدولة فى مصر القرن الثامن عشر مركزيا وماهرا فى جمع الفائض الزراعى فى شكل الضرائب على الأراضى، وذلك على الرغم من مناحرات البكوات والخلافات بين القاهرة وإسطنبول. كان البكوات فى الحكم يتطلعون إلى تحقيق أهداف متواضعة نسبيا لحماية عائدات الدولة، وذلك عن طريق فرض نظام صارم بما يضمن تجنب الوقوع فى حالة من الفوضى، فى حين قامت أجزاء من الريف، وخاصة فى صعيد مصر، بالتهرب من تحكم الحكومة المركزية من آن إلى آخر، إلا أن مصر أظهرت عموما درجة عالية من الوحدة السياسية فى فترة شهدت ميل التوجهات الإقليمية الشديد نحو اللامركزية ونشأة مراكز قوى صغيرة متعددة، فى سوريا وفلسطين والعراق. وإذا كانت الدولة قد تمكنت من إحكام سيطرتها على معظم مناطقها النائية فإنما يرجع ذلك إلى موقعها الجغرافى المميز – حيث يكون وادى النيل وحدة سياسية طبيعية سهلة الوصول – لا إلى قدرات الدولة. ولم تصل أنشطة الدولة إلى التدخل الفعال فى حياة الرعايا، فطالما كانت الأرض

مزروعة والضرائب مدفوعة كان نظام البلاد ومستوى الحياة يقـع خـارج إطار اهتمامات الحكومة.

ومن التغيرات الحاسمة التى طرأت على القرن التاسع عشر تمثل فى نشأة دولة أكثر نشاطا وتدخلا فى شؤون البلاد تحت حكم محمد على ومـن جاء بعده. إن تنظيم الدولة لعملية الإنتاج من خلال إدخال سياسات زراعيـة وتجارية جديدة كان له تأثيره القوى على منظومة الحياة الاجتماعية، حيث إن الكثير من الأنظمة المحيطة بالرفاهة الاجتماعية – آليات لتوفير الدعم المادى للمحتاجين، ورعاية المرضى وكبار السن، والعناية بنمو وتعليم الصـغار – كان يعتمد على الأنظمة العائلية، وعلى الجمعيات التعاونية التطوعية تحديدا فى المناطق الحضرية. ومع بداية قيام الدولة بتنظـيم الزراعـة والتجـارة والإنتاج الحرفى، ومع تسارع خطا التدخل الرأسمالى، ضعفت المؤسسـات العائلية والتعاونية دون تزامنها بالضرورة مع نشأة أشكال بديلة من الـدعم الاجتماعى. وعلى مدار قرن من الزمان لا نرى سـوى نشـأة مؤسسـات اجتماعية وليدة تابعة للدولة، استجابة فى الأساس إلى الحاجة الماسـة إلـى العون والمساعدة والتى تنامت مع تراجع الأشكال التقليدية للمساعدة المتبادلة. إن نشأة الدولة الحديثة قد استتبعها تآكل المؤسسات التعاونية التقليدية، ولكن نادرا ما عنى ذلك المحو التام لتلك المؤسسات، التى بقيت موجـودة رغـم تعرض أشكالها للتغيير أو التعديل. وقد تأثرت حياة كـل أفـراد المجتمـع المصرى بمدى ما تعرضت له المجموعات وشبكات النظم والدعم من تفكك وانحلال بفعل التطورات الاقتصاديـة الاجتماعية، وسواء تدخلت الدولـة أو لم تتدخل لملء هذا الفراغ.

ومع أن كافة أفراد المجتمع تأثروا بذلك، إلا أن النساء شعرن بتبعات هذا التحول بشدة، نظرا لتحملهن المسئولية الأساسية والمباشرة فـى تـوفير الطعام والمأوى وسبل العيش. ومع تفكك الروابط الاجتماعية القديمة، وجدت

نساء كثيرات أن المنظمات والمؤسسات التى كانت قد امتصت الجانب الأكبر من طاقاتهن منحتهن فى المقابل المساعدة الضرورية فى المواقف المربكة، حيث واجهت النساء فى أحيائهن وأعمالهن التجارية ومجموعاتهن الدينية ما شهدته شبكات الدعم والعلاقات المتبادلة من ارتباك دون إيجاد حلول. ومع إقصائهن عن مؤسسات الرجال، كان عالم النساء مبنيا ومحاطا بترتيبات وأنظمة غير رسمية و"تقليدية" أكثر من عالم الرجال، وبالتالى عايشت النساء تلك التغيرات بصورة أكثر قربا.

وفى الفصل التالى نقدم صورة مختصرة للأشكال التقليدية للنظام الاجتماعى الخاص بالأسرة والحى والطائفة والمجموعة الدينية، والتى كانت سائدة بين النساء فى بدايات القرن التاسع عشر، ثم نقوم بتتبع مدى ما تعرضت له تلك المؤسسات من تعديل أو إلغاء بفعل تطورات القرن التاسع عشر. وكان دور الدولة، للوهلة الأولى، مقصورا على التدخل فى الشؤون الاقتصادية المؤثرة على النظام الاجتماعى تأثيرا غير مباشر. ولكن نجد فى الجزء الأخير من القرن ازدياد اهتمام الدولة بالظروف المعيشية للسكان، وخاصة فى مجالى الصحة والتعليم. إن التراجع الذى طرأ على المؤسسات السابقة ونشأة الدولة المتدخلة فى شؤون البلاد، مهما تواضعت أهدافها، جاءت بمثابة سيف ذى حدين بالنسبة للنساء.

النساء والمؤسسات "التقليدية"

فى بواكير القرن التاسع عشر كان الوجود الاجتماعى للنساء، وخاصة فى المناطق الحضرية، يتم داخل وعبر عدد من المؤسسات "التقليدية"، وعلى رأسها الأسرة. وكان الجيران أو أعضاء المهنة الواحدة أو أبناء المجموعات العرقية أو الطوائف الدينية أيضا منظمين داخل مجموعات رسمية وغير رسمية تتداخل مع الروابط العائلية. وكان احتكار العائلة للحياة الاقتصادية

والاجتماعية يخضع للتعديل تبعا لدى انتماء النساء إلى تلك المنظمات المجتمعية وتبعا لما حملته بعض المنظمات على عاتقها من مهام تنظيم الشؤون الاقتصادية والاجتماعية. وكان من الجائز للنقابات والطوائف التدخل فى نظام العمل بصورة محدودة، كما كان من الجائز للطوائف الدينية والأوقاف الخيرية تحمل عبء رعاية المرضى وكبار السن. وبينما كانت القاهرة تزهو بالعديد من المؤسسات الاجتماعية، إلا أن ضعف الدولة فى الفترة السابقة على نشأة الدولة البيروقراطية القوية تحت حكم محمد على وضعت قيودا صارمة على التدخل فى الشؤون الاجتماعية. فمع غياب تدخل الدولة المنظّم فى شؤون صحة وتعليم وإسكان وإطعام السكان، فإن الخدمات الجزئية والمتقطعة التى تقدمها المؤسسات الخيرية والمنظمات المجتمعية وضعت العائلة فى قلب الحياة الاجتماعية. وكانت معظم الوظائف القائمة التى تؤديها عائلات هى نفسها مجال نشاط العائلات فى الحضر، حيث كان ضبط النشاط الجنسى، وتوفير المأوى والتعليم والرعاية لا يتم بشكل منظم فى إطار المؤسسات الخارجية. وهكذا فبينما حدث قدر من التراجع فى تماسك العائلة بناء على الإنتاج المشترك فى المدن، ومع تولى المؤسسات البديلة مهمة الاهتمام بصالح أفراد الأسرة، إلا أن العائلة ظلت تلعب دورا باعتبارها هى الحكم والوسيط الرئيسى للوجود الاجتماعى.

إن أى اعتداء تتعرض له سلطة العائلة من العدد الأكبر من الأنشطة الاجتماعية المستقلة أو الانتماء إلى منظمات اجتماعية خارج العائلة كان يمكن موازنته بسطوة التعريفات الأيديولوجية للنساء والأسرة فى المدينة. أولا، كانت القاهرة مقرا للمؤسسة الدينية للبلاد والتى كانت تقوم بتمثيل وتفسير الفكر والأيديولوجيا السائدة. ولم يكن "العلماء" (علماء الدين) يمثلون كتلة واحدة حيث كانوا ينتمون إلى مذاهب شرعية وطرق صوفية مختلفة، وكانوا يتمتعون بروابط اقتصادية واجتماعية حميمة مع مختلف فئات السكان.

ومع ذلك أدى وزنهم فى المدينة بلا شك إلى زيادة الوعى والالتزام بالقانون الإسلامى، مع قدر أقل من التأثر بالممارسات الاجتماعية القائمة فى الريف مقارنة بالمدن. وبصرف النظر عن المضمون الفعلى للأيديولوجيا السائدة فيما يتعلق بالنساء، فإن إمكانية حدوث قدر أكبر من الانجذاب الواعى إلى المبادئ الدينية كان لها أن تؤدى إلى درجة أكبر من إحكام قبضة السيطرة الاجتماعية وخاصة داخل العائلة. ثانيا، إن حجم المدينة وتنوعها كان كفيلا بجعل هذه السيطرة مطلبا أكثر أهمية للحياة العائلية، حيث إن الصلات بالأغراب وبالمؤسسات القائمة خارج محيط العائلة كانت تحمل مخاطر تهدد احتكار العائلة للنظم المتحكمة فى سلوك أفرادها. ومن النتائج واردة الحدوث والمترتبة على ذلك حدوث اهتمام أكبر بوظيفة النظام الاجتماعى، والذى عادة ما كان يتم على حساب النساء. وهكذا فإن الأيديولوجيا المحيطة بدور النساء فى العائلة كانت تتقاطع مع مجال وطبيعة الإنتاج المادى للنساء وإسهاماتهن فى المجموعات التعاونية فى سبيل تحديد مكانتهن وسلطتهن فى المدينة. وعلى الرغم من أن "الاقتصاد المنزلى" القائم على الإنتاج العائلى كان أضعف فى المدن عنه فى المناطق الريفية، فإن العائلة ظلت هى الوحدة الاجتماعية والاقتصادية الأساسية، والتى كانت تحدد وتعكس وضع النساء.

وفى الوقت نفسه كانت نساء القاهرة جزءا أساسيا من المؤسسات المحورية فى الحياة الحضرية فى بواكير القرن التاسع عشر. وكان الوجود الاجتماعى والاقتصادى لغالبية القاهريين ينتظم حول ثلاث مؤسسات متداخلة، وهى الحارات والطوائف والطرق الصوفية. وفى عام ١٨٠٠، تم تقسيم المدينة إلى ٥٣ حارة إدارية يرأس كل منها شيخ الحارة الذى كان يتمتع بسلطات الشرطة فى حارته باعتباره ممثلا لرئيس الشرطة. وكانت كل حارة تضم عدة دروب تتجمع حول كل درب منها المبانى ذات الدكاكين والمساكن، وكان من الممكن إغلاق بوابة الدرب ليلا بالأقفال.[1] ومما لا شك

فيه أن التضامن الداخلى فى الحارة نشأ عن الاشتراك فى المكان والروابط الاقتصادية المتعددة بين سكان الحى، أكثر من كونه نتيجة للتقسيم الإدارى. إن سجلات بيع الأملاك فى محاكم القاهرة كانت تتضمن دائما معلومات محددة عن حقوق استغلال الآبار المشتركة والبوابات والساحات عند عملية شراء أى دكان أو بيت. وأدى تخصص الأحياء فى حرف بعينها وأنشطة تجارية معينة إلى قيام رابطة بين الجيران بفعل المصالح المشتركة فى إنتاج أو نقل أو بيع أشياء معينة.

وفى تلك الأحياء، حيث كانت الحياة العائلية والاجتماعية والاقتصادية تدور حول مبان متلاصقة، كانت النساء بالطبع نشيطات وفاعلات فى الترتيبات المشتركة والخلافات الصغيرة التى كانت تميز حياة الحى. ففى إحدى قضايا المحاكم من ضاحية حى العطوف الشعبى، الواقع إلى شمال شرق الأزهر وخان الخليلى، نلمح العلاقات المضطربة بين النساء أحيانا:

> منذ خمسة أيام اعتدت الشريفة فاطمة المذكورة على الحرمة رابعة المذكورة (والتى يمثلها موكلها) وكانت [رابعة] تحمل فى رحمها جنينا من زوجها المذكور وعمره شهران، ووجهت فاطمة إليها ضربة عنيفة بيدها إلى بطنها متسببة فى حدوث نزيف فأسقطت حملها. وقام الوكيل المذكور [زوج رابعة] برفع دعوى ضدها [فاطمة] لما حدث لرابعة...، وقد طلب من المتهمة المذكورة [فاطمة] تقديم تفسير فذكرت أن الابنة القاصر للمدعى من زوجته المذكورة كانت تلعب مع الابن القاصر للمدعى عليها المذكورة، وذلك فى التاريخ المذكور فى الحى المعروف باسم العطوف حيث يعيشون جميعا. وقامت ابنة المرأة المذكورة بالاعتداء على ابن المذكورة وضربته

بصورة مؤلمة فتوجه إلى والدته شاكيا لها، فتركت المرأة المذكورة [فاطمة] بيتها للتقصى حول الاعتداء على ابنها فوجدت البنت مع والدتها... فتجادلت معها فاعتدت المرأة المذكورة [رابعة] على الشريفة فاطمة بالإهانة والتوبيخ، فتصاعدت حدة الجدال والعراك.. وتم القرار بأن تقوم الشريفة فاطمة المذكورة بدفع تعويض للحارس عبد الله المحترم عن الإجهاض ودفع حقوقه وحقوق زوجته... وهكذا تلقى الوكيل نيابة عن زوجته المذكورة من الحاج على المحترم زوج المرأة المذكورة [فاطمة] المبلغ المحدد لها وهو مبلغ التصالح المتفق عليه والبالغ ريالين مصريين يدفعان مرة واحدة بما يعادل ١٨١ نصف فضة، والتى تم استلامها قانونيا فى الجلسة القانونية المذكورة... ١٢ شعبان ١٢١٦.(٢)

إن الشجار العلنى بين رابعة وفاطمة يرد فى تناقض جلى مع صورة المرأة الحضرية المعزولة والممنوعة من الحيز العام. وعلى الرغم من الخاصية السلبية لهذه القضية، فإن الشجار يصور قوة العلاقات فى الحى، وكذلك التفاعل الاجتماعى بين النساء فى الجيرة. ومن خلال تردد النساء فى الشوارع والدروب قرب بيوتهن شكلن علاقات وروابط، وكما رأينا، انخرطن فى مواجهات متباينة.

وكان الكثير من القاهريين العاملين فى أعمال مربحة ينتمون إلى طوائف تنتظم حول إنتاج وتجارة بعض المنتجات والبضائع، أو تقديم خدمات قد تتداخل مع شبكات الأحياء. وكانت الورش والدكاكين الصغيرة والبيوت تزحم قلب المدينة التى ترجع إلى العصور الوسطى الواقعة فى حى غالبية سكانه من المسلمين من ذوى الأصول المصرية الذين كانوا يكسبون رزقهم

من التجارة المحلية والإنتاج الحرفى. وقد قام ريمون (Raymond) بتقسيم السكان إلى طبقتين تبعا للدخل والنشاط، فكانت مجموعة الأثرياء تتكون من التجار المحليين وأصحاب الحرف من الطوائف الموسرة التى كانت تملك الورش والدكاكين، وكذلك شيوخ كثير من طوائف المدينة. ورغم أنهم فى مجملهم لم يجمعوا ثروات تضاهى ما لدى نخبة التجار فإن بعضهم كان يتمتع بزخارف حياة الطبقة العليا، بما فى ذلك امتلاك المماليك وأراضى "الالتزام". وبوصفهم أصحاب العمل وملاكا لمؤسسات تجارية وصناعية معتبرة، كانوا يشكلون طبقة برجوازية محلية، مع افتقادها إلى الاتصالات العالمية والتوصل المباشر إلى مصادر القوة والسلطة التى كان يتمتع بها المتحالفون مع البكوات. ويمكن تمييزهم بسهولة عن معظم جيرانهم فى ذلك الحى القديم الذى يرجع إلى العصور الوسطى، والذين كانوا من الحرفيين العاملين فى مجال التجارة الأقل ازدهارا وثراء مثل حفظ وإعداد الأطعمة وأعمال المنسوجات والجلود، أو من أصحاب الدكاكين الصغيرة العاملة بالتجزئة، ممن كانوا يشكلون الغالبية العظمى من السكان الذين يعيشون ويعملون فى المنطقة. أما بقية سكان القاهرة فكانوا ممن يفتقدون إلى ملكية أدوات الإنتاج، ومنهم الباعة المتجولون، والسقاءون، وسيَّاس الحيوانات، والخدم فى البيوت، وعمال اليومية من مختلف الأنواع، ممن كانوا يقطنون الضواحى على أطراف المدينة. وكانت حياتهم تتسم بحياة فقراء الحضر من حيث الحصول على الأطعمة الأساسية والمأوى والملبس مع قلة سبل الرفاهية.(٣)

إن أهمية نظام الطوائف بالنسبة لكثير من أعمال التجارة انعكست بوضوح فى القوة العددية للطوائف، ومن منطلق أنهم يعملون تحت مسمى الطائفة بوصفها "مجموعة من الأفراد الذين يقومون فى مدينة واحدة بنفس النشاط المهنى تحت سلطة الشيخ". يقدر ريمون عدد الطوائف القاهرية بما

بين ٢٣٠ إلى ٢٤٠ طائفة عند نهاية القرن. ويقوم ريمون بتقسيم القائمة الفرنسية التى تضم ١٩٣ طائفة إلى نسبة ٣٨.٣% طوائف حرفية، و٣٣.٧% طوائف تجارية، و٢٠.٢% طوائف خدمية، و٥.٧% طوائف ترفيهية.(٤) وكان أفراد الطائفة عادة متمركزين فى حى معين من أحياء المدينة، وعند وجود مهنة ما فى أحياء مختلفة كان عدد من الطوائف يدير شؤون التجارة، وذلك مع وجود عدد من الطوائف التى كان أعضاؤها منتشرين بطول المدينة وعرضها. وكانت غالبية الطوائف تكشف عن تجانس دينى وعرقى نظرا لأن الوظائف كانت تخضع لاحتكار مجموعة واحدة، أو كانت بعض المجموعات العرقية تنظم نفسها، وذلك مع وجود بعض الاستثناءات فى الطوائف المختلفة.(٥)

وكانت الطوائف تقوم بدور تنظيمى اجتماعى واقتصادى وإدارى لكثير من السكان العاملين خلال العصرين المملوكى والعثمانى، وذلك باستثناء أفراد البيروقراطية العليا، أى رجال الجيش والدين.(٦) ولكن لعل سيطرة الدولة على شيوخ الطوائف كانت أقوى من التجانس الداخلى فى بنية الطائفة وذلك منذ فترة مبكرة ترجع إلى القرن السابع عشر، وبحلول نهاية القرن الثامن عشر كان الاستقلال والثقل الاجتماعى لتراث الطوائف وبنيتها محل كثير من التساؤلات. ومع حدوث تراجع نسبى فى الإنتاج الحرفى والنمو فى القطاع التجارى، وما استتبعه من تضخم فى أعداد الوظائف الخدمية التى تتطلب مهارة أو لا تتطلبها، لم تعد الحكومة ولا الطوائف توفر نظاما أو أمانا كافيا للسكان العاملين. ونجد أن كثيرا من احتفالات الطوائف وتراتبية العضوية فيها لم تعد لها قائمة، وتولت مجتمعات الحماية الخاصة بعض وظائف الطوائف.(٧) ولعل المرونة فى بنية الطوائف، والتى تستحق الدراسة المتأنية فى تلك الحقبة، قد ضمنت البقاء لتلك المؤسسة خلال القرن التاسع عشر، وأصبح من الممكن تطور حرف ومهن جديدة، على الأقل مبدئيا،

خارج نظام الطوائف دون مقاومة من الطوائف، أو كان فى وسعها تنظيم نفسها داخل مجالس الطوائف المفترضة والواهية. وقد انخفض عدد الطوائف انخفاضا يسيرا، ففى السبعينيات من القرن التاسع عشر ذكر على مبارك ١٩٨ طائفة قاهرية، وذلك بانخفاض ما بين ٣٠ إلى ٤٠ طائفة فقط على مدار القرن بكل تقلباته.[٨]

وإلى جانب طوائف العاهرات والمغنيات والراقصات، تعجز مصادر القرن الثامن عشر عن ذكر مجالس النساء أو مشاركة النساء فى مجالس طوائف الرجال. ويبدو أن الاحتفالات المصاحبة للانضمام إلى الطوائف الأكثر رسوخا فى المجتمع لم تكن متاحة للنساء. وفى قائمة ترجع إلى نهايات القرن التاسع عشر وتضم "طائفات الحريمات" التى أشار إليها باير (Baer)، نجدها تتضمن العديد من المهن الشائعة بين النساء، ولكنها فى الغالب لم تسجل سوى المهن المعترف بها مما قامت به النساء من أعمال. والكثير من المهن النسائية التى تمت الإشارة إليها تقع ضمن فئة الأعمال الدنيا التى لم يتم الاعتراف بها ضمن الطوائف الحقيقية أو الأصيلة. ومع أنه كان من الجائز انضمام مجموعات من العاهرات والمتسولات والقائمات بأعمال ترفيهية إلى مؤخرة المسيرات التى كانت تقوم بها الطوائف، إلا أنهن شكلن وحدات اجتمعت معا لتحقيق أغراض خاصة بالضرائب لا فى صورة مؤسسات وشركات حقيقية. أما الأعمال التجارية الأخرى التى شاعت ممارستها بين النساء، مثل الطهى والخبيز، فكانت تنتظم داخل طوائف تتسم بافتقادها إلى سلطة شيخ الطائفة أو الأصل الملائم.[٩] وربما تكون تلك الصلة الواهية بين النساء والطوائف قد نجمت عن مزيج من الانحياز الفكرى الذى كان يستبعد النساء من المؤسسات، ومن تجمع النساء فى مهن خدمية فى أدنى السلّم الاجتماعى. إن الأعمال الخدمية التى كان كثير منها ضعيف الأجر ويفتقد إلى المكانة الاجتماعية المتصلة بتراث الطوائف الطويل، أخذت

فى ضم نسبة أكبر من سكان الحضر فى القرن التاسع عشر، فوجدت النساء المنخرطات فى الأعمال الخدمية أنفسهن خارج هياكل الطوائف التى كانت فى الأساس منتظمة حول هياكل إدارية أكثر منها وحدات مؤسسية حقيقية.

إن عالم عمل النساء لم يكن مفتتا تماما، فداخل الأعمال الخدمية كانت غالبية العلاقات الاجتماعية وعلاقات العمل بين النساء تنمو ربما من خلال العلاقات غير الرسمية غير المتصلة بمؤسسات الرجال السائدة. وكان سبيل المياه وسوق الحى ملتقى للنساء، كما أن كثرة الزيارات المنزلية المتبادلة أتاحت وقتا للنقاش والحديث حول الاهتمامات والمصالح المشتركة. وكان من الممكن أيضا القيام بأعمال تجارية فى الحمام العام الذى كان يمثل مؤسسة اجتماعية ذات أهمية كبرى للنساء، حيث تشير معظم الروايات والتقارير المعاصرة إلى الأعداد الكبيرة من الحمامات التى كانت تخدم النساء من كل الطبقات، باستثناء النساء الأكثر ثراء ممن كان فى وسعهن إنشاء حمامات فى بيوتهن. إن الساعات الطوال التى كانت تتطلبها عمليات الفرك والنقع وإزالة الشعر وفترات الراحة كانت تتيح وقتا كافيا للتزاور والتحاور داخل بيئة نسائية تماما.[١٠] وكانت العاملات في الحمامات وصاحبات بعض الحمامات يشكلن مجموعة من النساء يمثلن مصدرا للمعلومات والعلاقات والاتصالات، وبالطبع تعجز روايات الرحالة وحوليات النخبة المكتوبة بأقلام الرجال عن تقديم نافذة على التعقيدات الخاصة بزيارة الحمامات وأغراضها، ولكنها تتضح جليا فى أنشطة المرأة الحضرية وكانت تمنحها الفرصة والمكان المناسب للنقاش حول ترتيبات الزواج، والمعاملات التجارية، والخلافات العائلية، وغيرها من الترتيبات الأخرى العديدة المحيطة بالحياة الاجتماعية والاقتصادية. ويمثل الحمام نموذجا لمؤسسة غير رسمية فى عالم النساء، والتى كانت قائمة بالتوازى وفى عزلة عن نظام الطوائف الذكورى الرسمى.

وأخيرا، فبالنسبة لأبناء الطبقة الوسطى من التجار والحرفيين وفقراء الحضر، كان تنامى وتزايد حيوية ونشاط الطرق الصوفية مكملا لتنظيمات الطوائف، وبينما كانت العضوية فى بعض الطرق النخبوية ومن أبرزها الطريقة البكرية الخلوتية وطريقة سادة الوفائية تتكون فى غالبيتها من أبناء الطبقة العليا وأغنياء التجار، فإن هنالك طرقا صوفية أخرى وكثير منها مقره فى القاهرة ضمت الحرفيين وفقراء الحضر ضمن أتباعها.(١١) ونجد أحيانا تداخلا فى العضوية وفى وظائف تلك الطرق الصوفية والطوائف، فعلى سبيل المثال كانت الطريقة البيومية تضم غالبية السقائين بين أتباعها، كما حاولت لاحقا فى القرن التاسع عشر تعيين شيخ لطائفة السقائين. كما ضمت الطريقة الرفاعية عددا كبيرا من أتباعها من بين القائمين بالألعاب البهلوانية وسحرة الثعابين مما دفع محمد على إلى إلزام الطريقة الرفاعية بالقيام بوظيفة من الوظائف المنوطة بالطوائف ألا وهى جمع "الفِرْدة" من المنخرطين فى تلك الأعمال.(١٢)

وكانت نسبة معتبرة من الشرائح غير النخبوية من سكان الحضر منجذبة إلى الطرق "الشعبية" التى كانت ممارساتها وقواعدها كثيرا ما تسىء إلى مشاعر الطبقة الوسطى، فقد قام الجبرتى، وهو ممثل لتلك الفئة وصاحب رأى دينى قوى، بالهجوم على الطرق "الوهمية" وعلى أولئك الذين "يملكون آلات غير قانونية"، وذلك فى إشارة ربما إلى استخدام السيوف والثعابين والزجاج المكسور وغيرها من الأدوات المستخدمة فى جلد الذات أو إظهار القوة البدنية المبهرة. إن مثل هذا الموقف العدائى والذى اتخذ شكلا أكثر قوة فى الجزء الأخير من القرن عندما تم تجريم الكثير من الممارسات "الشعبية"، هو موقف يشير إلى التقسيم المتزايد للطرق الصوفية تبعا للانتماءات الطبقية. ومع أن الطريقة كانت تحتل مكانها فى بعض الحالات بين مؤسسات ثقافة النخبة، إلا أنها أتاحت أيضا منبرا للطبقة الأدنى للتعبير الثقافى الذى كان من

الممكن أن يتخذ، فى ظل بعض الظـــروف، شـــكلا للمعارضـــة الصـــريحة للتيارات الدينية التى يناصرها الشيوخ، وكذلك السـلطة الزمانيـــة وتـــأثير الدرجات العليا من الهرمية التراتبية الدينية داخــل النظـــام الإدارى للدولـــة وخارجها.(١٣)

وكانت أنشطة كثير من الطرق الصوفية متاحة للنساء، وكانت نســـاء الطبقات الدنيا والمنخرطات آنذاك فى كثير من التقاليد الدينية الشعبية، مثـــل زيارة المقابر وحلقات الذكر، يشاركن فى الاحتفالات الدينية الشـــعبية التـــى تستهجنها النخبة.(١٤) وفى المنشور العام الصادر سنة ١٨٨١ عـــن الشـــيخ البكرى إلى زعماء الطرق الصوفية، تبدو مشاركة النســـاء فـــى احتفـــالات الطريقة ومسيراتها مصدر إزعاج للمؤسسة الدينية، حيث يوجه المنشور العام حراس المقابر بمنع الرجال والنساء من الالتقاء فى المقابر أثناء زيارات يوم الجمعة، وتحديد مواعيد زيارة منفصلة لكلا الجنسين. وكذلك تمنع الطـــرق الصوفية من دق الطبول وضرب الدفوف فى حلقـــات الـــذكر فـــى وجـــود النساء.(١٥) ومن الواضح أن النساء شاركن جنبا إلى جنـــب الرجـــال فـــى الطقوس والممارسات الخاصة بالطرق الصوفية بما يجعلنا نفتـــرض أنهـــن شاركن بالمثل فى العلاقات والفوائد والتضامن الاجتماعى المصاحب للانتماء إلى طريقة ما من الطرق الصوفية. كما كانت النساء مشاركات متحمسات فى الموالد، أى الاحتفالات الشعبية بمولد الأولياء والقديسين، فطبقا لما ورد عن الجبرتى، قام الفرنسيون أثناء احتلالهم مصر بتشجيع طقوس الموالد بغرض إخراج النساء من بيوتهن إلى الشوارع كى يسهل لهم الوصول إليهن.(١٦)

وقد استفادت النساء أيضا من الخدمات المتنوعة التـــى كـــان يوفرهـــا الجامع الأزهر، تلك المؤسسة الدينية الراسخة الرصينة. وكانت نساء النخبـــة ينلن تعليما دينيا وربما يدرسن على أيدى كبار علمـــاء الـــدين المعاصـــرين لين.(١٧) ومع أننا نفتقد إلى المعلومات عن الجزء الأول من القرن إلا أننا نعلم

أن كثيرا من الكتاتيب، أى المدارس الأولية المتصلة بالمساجد، كانت مفتوحة أمام الفتيات فى نهايات القرن التاسع عشر، دون أن يعتبر ذلك بالأمر الجديد.[١٨] وكانت الحياة الاجتماعية التى تدور فى محيط جامع الحى حياة مشتركة بين الرجال والنساء من كل الطبقات، وحتى فى معقل الالتزام الدينى لم تبتعد النساء عن الحياة الدينية العامة. كما أشار أحد المراقبين بعد زيارته للجامع الأزهر: "على النقيض من الأفكار السائدة عموما فى أوروبا، فإن نسبة كبيرة من المترددين كانوا من النساء اللاتى يتجولن هنا وهناك دون أية قيود، يتحادثن فيما بينهن ويختلطن بحرية مع الرجال".[١٩] وهكذا فمع أن وجود النساء فى الدوائر الدينية المتنوعة لم يكن يلق استحسانا إلا أن نساء الحضر واصلن مشاركتهن فى الحياة الاجتماعية ذات الطابع الدينى الظاهرى.

وقد شاركت النساء بالفعل فى المجموعات الاجتماعية التقليدية القائمة على صلة الجوار أو الوظيفة أو الممارسات الدينية، ولكن كان مستوى تلك المشاركة يعكس عامة التوجه الذكورى فى المجتمع. وبينما كان الاتصال العام والدعم المادى والتعليم والمهارات الأساسية فى القدرة على القراءة والكتابة متاحة لكثير من نساء الحضر بواسطة مؤسسات محلية وتقليدية، إلا أن الدلائل تشير إلى أن طوائف الحرفيين والطرق الصوفية ظلت ذات أهمية هامشية بالنسبة لمعظم النساء. فقد كانت الروابط الاقتصادية والاجتماعية بين النساء أقرب إلى التشكل فى سياق العلاقات التى تشكلها النساء فى الشوارع وحول الأسبلة فى الحى، وفى الحمامات العامة، وفى أسواق الفاكهة والخضروات التى تسيطر عليها التاجرات. ومع افتقادهن إلى التنظيم الرسمى والاعتراف الرسمى الذى تمتعت به المؤسسات، لم تترك التجمعات والروابط بين نساء القرن التاسع عشر سوى آثار متفرقة هنا وهناك، ولكنها مع ذلك مكنت المرأة الحضرية من أن تلعب أدوارا اقتصادية واجتماعية ملحوظة رغم استبعاد النساء وإقصائهن عن كثير من المؤسسات الاجتماعية الخاصة بالرجال.

تنامى الدولة والمؤسسات التقليدية

إن مشاركة النساء فى المؤسسات الاجتماعية الحضرية الخاصة بالحى والطائفة والطريقة الصوفية والتجمعات غير الرسمية تأثرت بدرجات متفاوتة بالتغيرات التى طرأت على أدوار النساء الاقتصادية وبالتطورات المستقلة عنها داخل تلك المؤسسات، والتى تعرض كثير منها لزيادة فى سيطرة الدولة. إن إصلاح الحكومة الحضرية وتجديد مدينة القاهرة احتل موقعا متأخرا نسبيا على قائمة أولويات حكم محمد على، ولم يظهر تخطيط المدينة المكثف على نمط هاوسمان سوى فى النصف الثانى من القرن. ومع ذلك، فقد تطرق محمد على إلى المسائل الخاصة بالأمان والصرف الصحى وكذلك المواصلات إلى حد ما فى المناطق الحضرية. فتم استبدال حراس الحى الخصوصيين من الخفراء بالدوريات العسكرية، لتنتقل بالتالى مسئولية حماية الحى من مسئولية خاصة بالحى لتصبح جزءا من نظام الدولة. وتم تنظيم نظام شرطة الحضر وجعلها مركزية، حيث تمت تقوية سلطة ضابط الشرطة وزيادتها. وفى الثلاثينيات من القرن التاسع عشر، بدأت الدولة حملة للصرف الصحى فارضة قواعد جديدة على أصحاب المساكن تتضمن مهمة تنظيف الشوارع والدروب فى الحى. وقد شهد العقد التالى قدرا أكبر من التدخل المباشر فى حياة الحى؛ إذ فرضت الدولة فتح جميع الشوارع بإزالة المصاطب التي كانت تمتد أمام كثير من الدكاكين فى شوارع وحوارى ودروب المدينة. ونجد أن بعض قواعد البناء الساعية إلى تشجيع الأنماط المعمارية شبه الأوروبية كانت بمثابة تجاوز على مجال الأعراف الاجتماعية، ففى الأربعينيات من القرن التاسع عشر قامت الحكومة بتجريم استخدام المشربيات التى كانت تحجب النساء فى البيوت من نظرات المارة. كما تم إعداد خطط لإنشاء طريقين رئيسيين يمر أحدهما بالمناطق المزدحمة بالسكان قرب القلعة، وبدأت أعمال شق الطريق.[٢٠]

وفى النصف الثانى من القرن تسارعت خطا الإصلاح المحلى، وبتأثير قوى من النماذج الأوروبية فى تخطيط المدن المحتفى به فى معرض باريس العالمى لعـام ١٨٦٧ (Paris Universal Exposition of 1867)، ومـع نيـة عرض القاهرة فى أفضل صورها للزوار الأوروبيين المتوقـع حضـورهم الافتتاح الرسمى لقناة السويس عام ١٨٦٩، شرع الخديوى إسـماعيل فـى برنامج طموح للتطوير الحضرى فى نهاية الستينيات من القرن التاسع عشر. ومع أن الخطة الكبرى لتطوير القاهرة تضمنت تجديد المناطق القديمة مـن المدينة، إلا أن العمل الفعلى تمركز حول تطوير قطاع حديث أوروبى الطابع يقع إلى الغرب من المدينة القديمة. وفى الأحياء "التقليديـة" كانـت خطـط التغلغل داخل الأحياء القديمة المصممة تبعا لأسلوب هاوسمان فـى بـاريس القديمة تقوم على رؤية تعتمد على عدد من الميـادين والشـوارع الواسـعة المستقيمة التى تمر بالحارات القديمة. ولكن، سرعان ما واجهت تلك الخطط معوقات بسبب التعقيدات المتعلقة بالأملاك والعلاقات على مستوى الأحيـاء؛ حيث أدت الصعوبات فى رصد الملكيات الخاصة والاتفاق على التعويضات إلى إبطاء أعمال وضع اليد والهدم. وفى السبعينيات من القرن التاسع عشر، نجحت الدولة فى إكمال بناء ميدانين اثنين وشارعين كبيرين مما تم التخطيط له فى عهد محمد على، لتمثل الإنجازات الوحيدة التى تم تشييدها فى المدينة القديمة على مدار القرن التاسع عشر بأكمله. فجاء شارع محمد على بتكلفـة باهظة، حيث تطلّب طوله البالغ كيلومترين إزالة ٤٠٠ بيـت كبيـر، و٣٠٠ بيت أصغر، ومطاحن ومخابز وحمامات والعديد من المساجد.[٢١] ولكنه كان مشروعا استثنائيا، حيث أثبتت القيود القانونية والعرفية التى ربطـت بـين جيران الأحياء السكنية فاعليتها باعتبارها حاجزا فعالا يحول دون المزيد من هذا النوع من تدخل الدولة. فمعظم الجهود الحكومية التى قامت فـى عهـد حكام مصر فى الستينيات والسبعينيات من القرن التاسع عشر، ثم تحت الحكم البريطانى فى الجزء الأخير من القرن، كانت موجهة نحو إقامـة وتطـوير

قطاع جديد فى المدينة بامتداد جانبها الغربى، وذلك مع قدر من الاختلاف فى الطابع والوظيفة بما يوحى بنشأة مدينة جديدة ومتميزة. وقد واصل البريطانيون تحسين المدينة الجديدة وتوسيعها حيث مقر إقامتهم وعملهم، بينما ظلت المدينة التقليدية على ما هي عليه، كما تم التعاقد على الخدمات البلدية مثل الماء والغاز والصرف الصحى مع الشركات الخاصة، ولم تكن متاحة سوى للمدينة الجديدة الواقعة غربا. ولم يحدث الانفجار السكانى وظهور قدر من المسئولية الرسمية عن الخدمات بإتاحتها للمدينة بأكملها إلا فى القرن العشرين.[٢٢]

ومهما كانت تلك الإصلاحات مجزأة ووليدة، فإن كثيرا منها يوحى بمحاولة الدولة تأكيد سلطتها وسيادتها على الحياة الاجتماعية فى المدينة. ولا يجوز المبالغة فى تناول الظاهرة الجديدة الممثلة فى تدخل السلطة المركزية فى الشؤون البلدية بأكبر من حجمها، ففى القرن السابع عشر على سبيل المثال قام حكام مصر بتوسيع شوارع القاهرة والإشراف على مشروعات تبييض المبانى وأعمال الترميم والتجديد.[٢٣] وبداية من عهد محمد على، لم تعد شؤون الأمن والصرف الصحى متروكة تماما فى أيدى سكان الأحياء مثلما كان عليه الحال فى القرن الثامن عشر، ولكن أعمال تنظيف الشوارع والتخطيط لتشييد طرق جديدة إنما عكس بالتأكيد طموحات الدولة فى مجال السيطرة والتحكم فى الشعب، فقد كانت الذاكرة لا تزال حاضرة بالحشود من سكان الحضر الذين ازدحمت بهم الشوارع والطرقات فى العقدين الأولين من القرن. وعموما، فإن تدخل الدولة فى حياة الأحياء القديمة من المدينة ظل تدخلا متواضعا وشبيها بالحال فى القرن السابع عشر، مع اقتصاره على الشؤون الأمنية، وظلت علاقات الجيرة هى أساس معظم جهود التنظيم الاجتماعى.

واستمرت النساء فى لعب دور مركزى فى الحياة الاقتصادية فى الحى والجيرة، وحتى مع تراجع الصناعات الحرفية احتفظ نشاط النساء فى السوق من حيث البيع والشراء بدور فعال فى الوحدة الاقتصادية للأسرة. وظلت جولات النساء من سوق الحى وإليها توفر سياقا للصلات القوية مع الجيران والتجار المحليين. وكان لأعمال التبادل التجارى الصغيرة أن عرَّضت النساء لا للوجود على الملأ فحسب، بل عرَّضتهن أيضا للخلافات والمشادات على الملأ والتى كان من الممكن تحولها إلى مشاجرات صغيرة فى الشارع. وفى إحدى المواقف الشائنة التى ترجع إلى منتصف القرن، والتى وردت فى تقريرين لكل من القنصل البريطانى والقنصل الفرنسى فى القاهرة، قامت امرأة "من الشعب" بالتشاجر مع بقال يونانى بخصوص مبلغ صغير من الديون، وقد بلغ الشجار ذروته بالتحول إلى مطاردة عبر الحى وعراك قام خلاله البقال بتوجيه ضربات بقبضة يده إلى أذنيها. وقد تدخل القضاء بسرعة وقسوة، حيث تم القبض على الرجل اليونانى ونقله إلى القلعة، والحكم عليه بعدد ٦٦٠ ضربة بالفلقة.(٢٤)

وتشهد تفاصيل القضية على وجود النساء فى الساحة العامة، وعلى استعداد الدولة للتدخل الفورى فى الخلافات الاجتماعية التى بوسعها إزعاج النظام العام. فبدلا من السماح بحل المشكلة بين سكان الحى أو المحاكم الشرعية، تدخلت الدولة باعتبارها هى الحكم فى هذا الخلاف وبوصفها مالكة لزمام العدالة وحامية كرامة النساء. ومع استمرار تمتع النساء بالنشاط فى الشؤون الاقتصادية للحى، إلا أن تدخل الدولة في مثل تلك الخلافات التافهة يوحى بأن دور النساء فى الساحة العامة وما ترتب عليه من مشاكل كان أمرا يتطلب اهتمام الدولة به وتنظيمها إياه. إن التدخل الرسمى فى شؤون الحارة والحى، حتى على مستوى محدود واستجابة لأزمة ما، هو تدخل يعكس تدخل الدولة الوليد فى تنظيم الأمور الاجتماعية والتى كانت متروكة فيما سبق

للعائلات والمجموعات، كما يعكس التراجع الضمنى القوى فى مسئولية أبناء الحى عن حل خلافاتهم الداخلية.

وجاء تأثير سياسات الدولة على بنية الطائفة على نفس القدر ربما من القوة، وتوجد آراء ترى أن عملية التصنيع التى قامت بها الدولة إبان عهد محمد على تضمنت قيودا على بعض الطوائف وتعريض طوائف أخرى للقمع المباشر، مما أدى إلى خلق قوة عمل جديدة لا تتمتع إلى حد كبير بالروابط المشتركة.(٢٥) وعلى الرغم من أن التضامن الداخلى والتقاليد الخاصة بالطوائف كانت بالتأكيد أبعد ما تكون عن القوة والفاعلية، فإن ضعف الهياكل المجتمعية المهنية كان أسبق من فترة حكم محمد على. وعلى أية حال فإن معظم المشروعات الحكومية تأسست فى أفرع إنتاجية جديدة، وخاصة الموارد العسكرية، التى لم تتداخل إلا قليلا مع غالبية الحرف، كما أن أعداد أبناء الطوائف الذين تم ضمهم إلى الصناعات الحكومية كانت أقل من أن تتسبب فى ضرر كبير بالنسبة لبنية الطوائف المتسمة بالضعف. وتمثل الاستثناء الواضح فى السياسات المتعلقة بحرف المنسوجات، فمع سيطرة الحكومة على احتكار توزيع المواد الخام والتعامل مع الغزل والأقمشة فى كل مرحلة من مراحل الإنتاج، أخذت تجمعات ومنظمات عمال الغزل والنسيج فى الاختفاء.(٢٦)

وعلى الرغم من أن توظيف النساء فى صناعة المنسوجات الوليدة، مثل صناعة الطرابيش، كان سهلا بلا شك بفضل غياب تنظيمات الطوائف، فإنه لا يبدو من الوارد أن الانهيار فى نظام الطوائف فى حد ذاته ترك أثرا عميقا على مشاركة النساء فى صناعة الحرف عموما. فالعديد من العمليات الخاصة بصناعة المنسوجات، مثل الحلج والغزل، والتى كانت توظف النساء قبل تطبيق برامج التحول الصناعى، لم تكن خاضعة على أية حال للتنظيم النقابى، فواصلت النساء العمل خارج نظام الطوائف. إن الانهيار التام فى

حرف المنسوجات، لا انهيار نظام الطوائف، هو الذى أثر على مشاركة النساء فى الاقتصاد الحضرى. وقد واصلت النساء، كما رأينا، العمل فى مهن متنوعة، وخاصة فى التجارة الصغيرة وإعداد الأطعمة والمواد الغذائية، فى حين تقلص دورهن فى إنتاج المنسوجات. ونظرا لعدم اندماج النساء أبدا داخل الطوائف على نحو تام فإن التغير الذى طرأ على هذه الطوائف والتنظيمات، من حيث عددها أو مصيرها، لم يترك أثرا حقيقيا على دور النساء فى الاقتصاد الحضرى.

إن تزايد تنظيم الدولة للطرق الصوفية ظهر أول ما ظهر فى عهد محمد على، فقد صدر فرمان فى عام ١٨١٢ يعين شيخا جديدا هو "شيخ السجادة البكرية" مع منحه سلطات أوسع من ذى قبل؛ حيث أصبح هذا الشيخ يتمتع بسلطاته على غالبية الطرق الصوفية فى مصر، بما فيها العديد من الطرق التى لم يسبق لها أن خضعت لسيطرة أية سلطة مركزية. ولكن لم يكن للفرمان أثر حقيقى حتى الأربعينيات من القرن التاسع عشر، عندما نشطت الوكالات الحكومية فى دعم سلطات الشيخ، ومع استثناء منصب شيخ الأزهر من التدخل فى شؤون الطرق والمذاهب الأخرى. وربما يرجع حرص الدولة على توسيع سلطات شيخ السجادة إلى الرغبة فى إضعاف قوة العلماء ككل، وذلك بوضع الطرق والمذاهب "المحترمة" المتصلة بالأزهر والمنتمية إلى الطبقة الوسطى بحيث تخضع لسلطة واحدة جنبا إلى جنب غيرها من الطرق والمذاهب التى كانت تناصبها العداء، وبالتالى حرمان بعض شيوخ الأزهر من قاعدة سلطاتهم وإثارة التوتر والصراع بين هاتين المجموعتين. وربما يكون هذا الإصلاح الإدارى قد ساعد بالفعل فى تعزيز الانقسام بين "تقاليد" علماء الأزهر وبين النزعة الصوفية لدى الطرق والمذاهب الأخرى، وهو انقسام تزايد بمرور الوقت ليصل إلى التعارض والعداء الصريح بين هاتين الفئتين فى الجيل التالى.[٢٧]

وربما تكون القواعد المشددة قد نجمت أيضا عن قلق الدولة من طابع العصيان لدى بعض الطرق والمذاهب الشعبية، ففى منشور رسمى عام لسنة ١٨٨١ صدر عن شيخ السجادة يتضح استخدامه لسلطاته الإدارية فى منع الكثير من الممارسات الشعبية المقلقة للسلطات، فقد جاءت بنود هذا المنشور تطالب الطريقة أو المذهب بالحصول على موافقة من شيخ السجادة قبل عقد أية احتفالات أو احتفاليات، ومنع التجمهرات الدينية فى الطرق العامة، ومنع أعمال الشغب والفوضى والممارسات غير المألوفة بكل أنواعها.[٢٨] ويقال إن الطرق والمذاهب الشعبية، التى كانت طرفا فى الخلاف السياسى فى الفترة السابقة على قيام محمد على بتقوية نفوذه، أصبحت فيما بعد هادئة نسبيا خلال النصف الأول من القرن التاسع عشر، حيث حل التوجه نحو النشوة والهروب محل التأكيد على قواعد الحياة الاجتماعية.[٢٩] ومع ذلك، فإن التحرك صوب إحكام السيطرة المركزية على الطرق والمذاهب، ثم ما أعقبه من منع لكل الأنشطة التى قد توفر منبرا للعصيان أو التمرد الشعبى، فى الظروف الملائمة، هو تحرك يوحى بأن الدولة لم تتغاض عن المخاطر الكامنة فى التعبير عن الثقافة الشعبية تعبيرا خارج السيطرة.

وتم توجيه جزء من ذلك الجهد التنظيمى إلى تقييد دور النساء فى احتفالات الطرق والمذاهب. فمن خلال منع استخدام الطبول والدفوف فى حضور النساء والإصرار على الفصل بين الجنسين خلال زيارات المقابر قام المنشور الرسمى لعام ١٨٨١ بتأكيد دور الدولة باعتبارها هى السلطة التى تفرض الفكر السائد الذى يحدد وضع النساء وطبيعة العلاقات بين الجنسين. وكانت السلطات المركزية قد تولت إلى حد ما المهام التى كانت مسبقا فى أيدى الشيوخ المتصلين بالأزهر، ممثلة فى الرقابة على الثقافة الدينية الشعبية والحد من الممارسات والتقاليد المتعارضة مع الثقافة الدينية للطبقة العليا. ولكن المنشور الرسمى لعام ١٨٨١ يوحى بعدم حدوث تقدم كبير فى هذا

الصدد، حيث إن ممارسات كثيرة مزعجة، بما فيها المشاركة الفعالة للنساء، استمرت بلا انقطاع. بل إن الوجود والحضور الجلى للنساء فى حلقات الذكر الصوفى آنذاك تبين أن النساء حافظن على مكانتهن فى تلك الممارسات، وأن محاولات تقييد دورهن فى الممارسات الدينية الشعبية لم تلق فى نهاية الأمر سوى الفشل.

ولم تتلاعب دولة القرن التاسع عشر بالأشكال التقليدية للتنظيم الاجتماعى إلا بقدر متواضع، فقد كانت معظم المؤسسات الاجتماعية الحضرية، وخاصة نظام الأحياء والطرق الصوفية، غير قابلة للانصياع لتنظيم الدولة، ونظرا لعدم خضوعها للقانون والعادات، ولتمتعها بتراث من الحكم الذاتى وقفت المؤسسات الشعبية كسد منيع نسبيا أمام التغيير الذى جاءت به الإرادة أو الأوامر الرسمية. ولم يؤد تدخل الدولة إلى إحداث تغير جذرى فى مشاركة النساء فى تلك المؤسسات، وقد كان لبعض التطورات الاقتصادية – اضمحلال حرف المنسوجات وبعض أشكال التجارة، والتوسع فى قطاع الخدمات – تأثير أكبر بكثير مقارنة بالقرارات الحكومية، فالتوسع التدريجى فى امتيازات الدولة لم يلعب سوى دور ثانوى فى تفكك الأنظمة التقليدية.

ومع وعى دولة القرن التاسع عشر بالتعقيدات والتداخلات فى المؤسسات القائمة، فقد مالت إلى تطوير برامجها الاجتماعية عن طريق إنشاء مؤسسات جديدة بدلا من إصلاح المؤسسات القديمة. وقد عملت الخطط والقرارات الرسمية على صياغة مجموعة من المنظمات الاجتماعية الوليدة التى أصبحت قاعدة لكثير من مؤسسات القرن العشرين. ومع بداية التفات دولة القرن التاسع عشر إلى شؤون صحة السكان وتعليمهم، وقيامها على سبيل المثال بإقامة برامج طبية وتعليمية محدودة، تدخلت بالتالى فى مجالات كانت فيما سبق متروكة تماما للمبادرات المستقلة التى تقوم بها الشبكات غير

الرسمية والمؤسسات الدينية. إن التوجهات الرسمية بشأن النساء كانت طرفا قويا فى اللعبة، كما أن مدى ما سمحت به الدولة أو شجعته من مشاركة النساء فى تلك القطاعات الجديدة قد أدى إلى التأثير على وضع النساء فى المؤسسات الرسمية فى الحاضر والمستقبل.

الرعاية الصحية والدولة

لقد تناولت الدولة مسألة صحة السكان منذ بدايات القرن التاسع عشر، وقد لفت نقص العمالة والسكان فى الريف اهتمام المسئولين الحكوميين إلى المشاكل الصحية، وخاصة المشاكل المتعلقة بالأوبئة وما ترتب عليها من ارتفاع معدلات الوفيات بين الأطفال التى أثرت تأثيرا بالغا على النمو السكانى. إن وباء الطاعون الدبلى الذى أصاب البلاد فى عام ١٨٣٥، على سبيل المثال، حصد أرواح حوالى ١٥٠ ألف شخص نصفهم من سكان القاهرة.[٣٠] كما اعتبر الجدرى مسئولا عن الوفيات فيما بين ثلث إلى نصف الأطفال دون الخامسة من العمر خلال العشرينيات من القرن التاسع عشر.[٣١] وبينما كان الجدرى قد خضع كما يبدو للسيطرة فى أواخر الثلاثينيات من القرن التاسع عشر، إلا أن بعض حالات انتشار الطاعون كانت تعاود الظهور حتى القرن العشرين، ففى عام ١٩٠٧ وعام ١٩٠٨ على سبيل المثال نجد ٢٧٦٤ حالة مسجلة لإصابات بالطاعون.[٣٢] كما كانت مصر معقلا لوباء الكوليرا فى القرن التاسع عشر، ففى وباء الكوليرا عام ١٨٨٣ تم تسجيل ٥٨,٣٦٩ حالة وفاة بسبب وباء الكوليرا، فى حين رأى المراقبون أن العدد الحقيقى يتراوح ما بين ٨٠ ألف حالة وفاة و١٠٠ ألف، ثم تكرر الوباء فى عام ١٨٩٦ ليؤثر فى ٧٠٣ قرى مؤديا إلى عدد رسمى للوفيات بلغ ١٨,١٠٥ حالات وفاة تعتبر أقل بدرجة كبيرة من العدد الحقيقى.[٣٣]

إن تلك الذرى فى معدلات الوفيات بمصر صاحبها معدل مرتفع وثابت إلى درجة ما فى وفيات الأطفال، وبينما نفتقد إلى الأرقام الدقيقة فى هذا الصدد، إلا أن المراقبين من القرن التاسع عشر يتفقون عموما على أن تلك الفترة شهدت فى معظمها وفاة نصف الأطفال المصريين تقريبا ممن هم دون الخامسة من العمر. بل وحتى عام ١٩١٠، كان معدل وفيات الأطفال فى القاهرة يقدر بنسبة ٣٧٦ إلى الألف، فحوالى ثلث المواليد لم يتجاوز مرحلة الطفولة.[٣٤] وقد كان الأطفال هم الأقرب إلى التعرض للوفاة بسبب الكوليرا، كما أنهم كانوا معرضين للإصابة بالحصبة والدفتيريا والالتهاب المعدى المعوى، والتى كانت جميعا مهددة للحياة. فقد أدت إحدى أوبئة الحصبة فى القاهرة فى عام ١٩٠٤ إلى وفاة ٧٥٠ من الأطفال، وخلال صيف عام ١٩٠٩ كان أطفال المدينة يموتون بمعدل ٦٠٠ إلى ٧٠٠ طفل وطفلة أسبوعيا، ربما بسبب الإصابة أساسا بالجفاف من جراء الكوليرا والالتهاب المعدى المعوى.[٣٥]

وفى وجه تلك الأوضاع المرضية والتى ليست بغريبة على المدن أثناء التحول الصناعى، فقد انصب اهتمام الدولة فى مصر فى المقام الأول بالحفاظ على حياة السكان. وفى عهد محمد على ركزت الجهود فى مجال الصحة على إيقاف ومنع الأمراض القاتلة، وبداية من ثلاثينيات القرن التاسع عشر تناولت الحكومة مشاكل الصرف الصحى فى القاهرة وتنظيف الشوارع وتطوير نظام للتخلص من النفاية وردم بعض البرك الراكدة، وقد لاحظ الزوار حدوث طفرة فى الأوضاع الصحية للمدينة.[٣٦] ولكن ربما تكون تلك الجهود المحدودة نوعا ما علامة على قمة اندماج الدولة فى تحسين الأوضاع الصحية خلال القرن التاسع عشر. ففى الفترة ما بين عامى ١٨٥٠ و١٨٨٢، وجه حكام مصر كل أنظارهم إلى إقامة القطاع الجديد من مدينة القاهرة وتحسينه، فى حين تم تجاهل الأحياء القديمة فى القاهرة وكذلك الإسكندرية.

وقد عكست الدراسات التى تناولت الأوضاع الصحية فى عام ١٨٨٣ تلك الفترة بما اعتراها من إهمال، ففى القاهرة نجد بالوعات مكشوفة ومياه شرب ملوثة، وفى الإسكندرية كانت الترع التى تلقى فيها نفايات المدابغ والمقابر هى نفسها مصدر مياه الشرب. وفى كلتا المدينتين كانت البرك الراكدة وسوء أوضاع الصرف تهدد صحة السكان.[٣٧]

وبعد عشر سنوات، لم يكن الاستعمار البريطانى قد جاء بأى تحسين للأوضاع القائمة، فقد كان كرومر نفسه يرى أن أوضاع الصرف الصحى على مستوى البلاد لم تتحسن عما كانت عليه فى عام ١٨٨٣، فقد كان النيل والترع ملوثة بالصرف الآتى من المساكن والمجازر والمدابغ، وكانت البرك الراكدة كثيرة العدد، وأدى غياب المراحيض العامة والبالوعات إلى تعريض الصحة العامة للخطر. فكان الوضع طبقا لكرومر فى حالة يرثى لها، ولا مفر منه نظرا لأن "الإصلاح الصحى غالى التكلفة".[٣٨] ورغم إنشاء مؤسسة رسمية هى مصلحة الصحة فإن ميزانيتها كانت صغيرة، فقد كان لابد من التنازل عن خطة لإدخال نظام الصرف الصحى فى القاهرة بتكلفة ١.٢٥ مليون جنيه مصرى فى منتصف التسعينيات من القرن التاسع عشر، بسبب نقص التمويل.[٣٩] إن نقص تدخل الدولة فى الصرف الصحى كان مسألة فلسفية ومالية فى الوقت نفسه، حيث كان كرومر يرى بوضوح أن عبء مسئولية الصحة والصرف الصحى بالنسبة للسكان يجب أن لا تقع على عاتق الدولة. ومن المنطلق نفسه جاء تقرير السير كولين مونكريف (Sir Colin Moncrieff)، رئيس وزارة الأشغال العامة، قائلا:

> لقد حاولت وزارة الأشغال العامة على مدى سنوات عدة العثور على رأسماليين مستعدين لإقامة أعمال المياه فى مدن مصر؛ حيث يمثل غياب مياه الشرب الصالحة مصدرا فعالا للأمراض. وقد تم القيام بالخطوات الأولى

أخيرا فى عام ١٨٩١، حيث تم التعاقد مع شـركة الميـاه القائمة بالفعل فيِ أسيوط لتقوم بإنشاء ثلاثين صنبور مياه فى الشوارع يمكن بحرِّية جلب المياه المصفاة على مـدى ساعتين يوميا.[٤٠]

كانت مشكلة وفيات الأطفال موضوعا نال قدرا أكبر من عناية الدولة على مدار القرن التاسع عشر. ففى عام ١٨٣٦ تولـت الحكومـة برنامجـا للتطعيم ضد مرض الجدرى على مستوى البلاد، لتصل إلى المناطق الريفية والحضرية عبر شبكة من القائمين بالعمل الطبى الموظفين محليا. وقد جاءت النتائج ناجحة للغاية؛ حيث تم القضاء تقريبا على مرض الجدرى، وهو أكثر الأمراض فتكا بالأطفال فى مصر.[٤١] ولكن كما رأينا أعـلاه فـإن نقـص الصرف الصحى الملائم واستفحال الأوبئة والأمراض المستوطنة فى القـرن التاسع عشر لم يقلل كثيرا من المعدلات المرتفعة لوفيات الأطفـال، وهـى مشكلة تفاقمت بلا شك بسبب الأزمات الاقتصادية فى الجزء الأخيـر مـن القرن، مما أدى إلى زيادة معدلات فقد الأراضى والتحول الصناعى والفقر، وهى كلها من مسببات المعدلات المرتفعة للوفيات.

وفى بداية القرن العشرين، جاءت الانتقادات بشأن تلك المعدلات لتركز انتباه المسئولين البريطانيين إلى المشكلة، فبدأ التقرير السنوى للقنصل العـام فى عام ١٩٠٤ بتضمين جزء منفصل عن وفيات الأطفـال، ولكـن ظلـت مبادرات الدولة بشأن الصحة محدودة، طالما وجهت السياسات الرسمية اللوم إلى جهل المسئولية وغيابها لدى الآباء والأمهات بدلا من إلقاء اللـوم علـى غياب المبادرات بشأن الصحة العامة والفقر المزمن الذى يعانى منه الكثيـر من السكان. وفى رد فعل للتقرير عن تزايد معدلات وفيـات الأطفـال فـى القاهرة عام ١٩٠٩، قدم كرومر تحليله الخاص بالمشكلة بعد انقضاء عامين من رحيله عن مصر، قائلا:

لا شك لدىَّ فى أن السبب الحقيقى هو أن الأمهات المصريات لا يدركن كيفية العناية بأطفالهن. لعلك واع بأن نسبة وفيات الأطفال فى إنجلترا وويلز تصل إلى حوالى ١٣٢ حالة وفاة لكل ١٠٠٠ مولود، ولكن تلك النسبة أعلى من ذلك بكثير وتصل حتى ٢٠٨ حالات لكل ١٠٠٠ مولود فى المدن الصناعية التى يتم فيها توظيف الكثيرات من الأمهات فى المصانع. إضافة إلى ذلك، فإن الواقع المهم وغير المعروف عموما هو أنه عند حدوث الإضرابات واضطرار النساء بالتالى إلى البقاء فى البيوت، تنخفض نسبة وفيات الأطفال على الفور.(٤٢)

وببساطة أصبح الحل فى مجال المبادرة الخاصة، فقد تطلع كرومر إلى المستوصفات التى أنشأتها "نساء الأعمال الخيرية" فى القاهرة وغيرها لتعليم المصريين كيفية الاعتناء بالأطفال.(٤٣) وقد استمرت تلك الآراء سائدة بعد رحيل كرومر. وقد جاء النقاش حول وفيات الأطفال عام ١٩٠٩ مركزا على الحاجة إلى تعليم الأمهات العادات الخاصة بالرعاية والنظافة و"التربية العقلانية للأطفال"، وتم إنشاء "مستوصفات الليدى كرومر" (Lady Cromer's Dispensaries) و"جمعية حماية الطفولة" (Société protectrice d'Enfance) والتى أقامتها أميرات العائلة الخديوية، بهدف مواجهة وفيات الأطفال بتوفير الإرشادات للفقراء.(٤٤) ولكن بعد عامين فقط يبدو أن المسئولين قد قرروا ضرورة اتخاذ إجراءات أكثر فاعلية، وجاء "التقرير السنوى" لعام ١٩١١ مطالبا بتدريب الحلاقين والدايات فى القرى على علوم الصيدلة حتى يتمكنوا من تقديم العلاج المبدئى للأطفال المرضى الذين يفتقدون إلى خدمات الأطباء، وهى برامج تعيد إلى الأذهان بقوة عهد محمد على، كما أشار التقرير إلى سوء أحوال الصرف الصحى فى القرى، وخاصة مع وجود البرك الراكدة، ودورها فى وفيات الأطفال.(٤٥)

وقد شرعت الحكومة المصرية فى بدايات القرن العشرين، وبأساليب أخرى متنوعة، فى تحمل مسئولية صحة السكان بما يشبه كثيرا ما قامت به فى عهد محمد على. وبالنسبة للمسئولين البريطانيين، كانت برامج الرعاية الطبية المدعومة من الدولة تمثل نقطة ابتعاد عن السياسة الماضية. وعلى الرغم من أن البريطانيين قد أشرفوا على إنشاء "مصلحة الخدمة الصحية" فى أعقاب الاحتلال، فإن ميزانيتها الهزيلة (حوالى ٦٩ ألف جنيه مصرى سنويا فى الثمانينيات من القرن التاسع عشر – أى أقل من تكلفة مستشفى واحد فى لندن) أدت إلى تطويق أنشطتها. واستجابة لطلب مقدم فى ١٨٨٦ من قائد الجيش المصرى بأن تقوم الحكومة بفتح صيدلية فى أسوان، حيث وجد الجيش نفسه هو المصدر الوحيد للأدوية بالنسبة للسكان المحليين، أجاب المفتش العام لمصلحة الخدمات الصحية بعدم توفر ميزانية لديه للأدوية المجانية، وأن الأمر على أية حال لا يقع ضمن مسئولياته: فلا يوجد بلد فى العالم تتولى فيه الدولة تلك المهمة، فإذا كان الناس يريدون الأطباء والأدوية فعليهم شراؤها بأنفسهم ودفع ثمنها.[٤٦] وبالفعل فخلال العقد التالى تركز النشاط فى مجال الصحة العامة عموما فى السيطرة على الأمراض الوبائية عبر إقامة مناطق مغلقة حول المدن المصابة وفرض الحجر الصحى على المشتبه فى حملهم للوباء، وخاصة من بين الحجيج.[٤٧] وبينما تولت الدولة أيضا برامج للتطعيم وحاولت تنظيم عمليات جمع الإحصائيات بشأن المواليد والوفيات، فإن مجال الخدمات الصحية ومدها ظل محدودا للغاية.

وبحلول بداية القرن العشرين، وفى وجه معدلات الوفيات المشيرة إلى حدوث أزمة حقيقية فى الصحة العامة، أخذت الدولة فى توجيه المزيد من الاهتمام إلى تنظيم الأوضاع الضارة بالصحة ضررا مباشرا، ففى عام ١٩٠٤ على سبيل المثال صدر قانون جديد منح الدولة سلطات للتدخل فى "المؤسسات غير الصحية"، فأصبح فى وسع المسئولين الآن الإصرار على وجود تهوية وصرف صحى مناسب فى المشروعات الصناعية. وعلى

المنوال نفسه، جاء "قانون الصيدلة" الصادر فى العام نفسه ليحدد أول نظام للترخيص للصيادلة والتفتيش على صيدلياتهم.(٤٨) كما تدخلت الدولة فى مد الخدمات الصحية بتعيين حلاقى القرى فى خدمات الدولة. وقد كانت الحكومة فى عهد محمد على قد استعانت بنجاح بالحلاقين فى برامجها الخاصة بالتطعيم، وقد استمر الحلاقون على مدار القرن التاسع عشر فى القيام بالتطعيمات والعمليات الصغرى، وبنقل المعلومات عن المواليد والوفيات إلى الحكومة المركزية. وفى عام ١٩٠٨ بدأت الدولة فى دفع مرتب صغير لحلاق واحد من كل قرية مقابل قيامه بجمع معلومات معينة عن الأمراض المتنوعة. وفى السنوات التالية تم اعتماد الحلاقين رسميا بعد اجتيازهم اختبارا معينا للقيام بالتطعيم والختان والأعمال الطبية والتضميد البسيط، ثم أصبح الحلاق "الصحى" فى كل قرية هو الممثل الرسمى لمصلحة الصحة العامة (مصلحة الخدمة الصحية سابقا)، وتم توجيهه إلى التأكد من تطعيم كل الأطفال، والكشف على المتوفين وإصدار شهادات الوفاة وتصاريح الدفن، والإبلاغ عن أية وفيات نتيجة لأوبئة معدية وأمراض مشبوهة. وقد دعمت الحكومة البرامج، بداية من عقد سلاسل من المحاضرات التى تمتد ما بين ثلاثة أسابيع إلى ثلاثة أشهر من التدريب فى المستشفيات فى الإسعافات الأولية، انتهاء بتزويد بعض الحلاقين بتدريب شبه مهنى. وفى الوقت نفسه شجعت الدولة المجالس الإقليمية المحلية على فتح مستوصفات للأطفال، وفى عام ١٩١٣ أصبحت هنالك مستوصفات تديرها مجالس إدارة محلية فى كل من المنصورة وطنطا والزقازيق ومنوف وبنى سويف والمنيا وأسيوط والفيوم، مع وجود خطط بالمزيد منها فى الجيزة ودمنهور.(٤٩)

ولا يمكننا التيقن من عدد الناس الذين كانوا يحصلون بالفعل على خدمات من تلك البرامج، وذلك على الرغم من أن نظام حلاق القرية كان يحمل فى داخله إمكانية وصول الخدمات الصحية المبدئية إلى غالبية السكان. ولكن المعلومات المتوفرة لدينا عن المستشفيات تشير إلى أن الخدمات

الصحية ظلت تصل إلى عدد قليل نسبيا من البشر. وكانت الدولة، فى صورة حاكمها، قد مولت وأدارت المستشفيات منذ عهد المماليك على الأقل. وعندما توسع محمد على فى نظام المستشفيات للعساكر والمدنيين على حد سواء، اتبع فى ذلك سابقة واضحة وإن لم تكن معلنة بشأن الأعمال الخيرية التى تقوم بها الطبقة الحاكمة تجاه الفقراء والمرضى. إن نظام المستشفيات الحكومية، بخلاف المستشفيات التى تديرها الجمعيات الخيرية أو الدينية الخاصة، استمر فى العمل على مدار القرن التاسع عشر. إن ما حمله المشروع من أمل فى عهد محمد على تراجع أمام الواقع القاتم للمستشفيات باعتبارها تفتقد إلى النظافة والعاملين، وتحولها إلى أراض يلقى فيها المرضى من الفقراء والمنبوذين. وبحلول الثمانينيات من القرن التاسع عشر قام زائر للمحلة الكبرى بكتابة تقرير ورد فيه: "إن ما يطلق عليه المستشفى كان من أكثر المبانى قذارة واتساخا مما زرته فى مصر أو غيرها. ولم يوجد أى مرضى، وقد اعترف الأطباء المحليون من أبناء المحلة بأنهم لم يزوروا أبدا أى مريض فقير، ومن أسباب ذلك أن طبقة الفلاحين تفضل الموت، إذا أصابها المرض، وعدم التوجه أبدا إلى المستشفيات".[٥٠] وفى المنصورة كان الوضع السائد مماثلا، ولم ير الأطباء أى مرضى، ناهيك عن علاجهم. وكان جناح النساء فى مستشفى بورسعيد يحتوى على ست مريضات فى حجرة لشخصين، وربما كانت جميعهن من العاهرات، حيث كانت خمسة منهن تعانين من مرض تناسلى. وكانت "الطبقات الأكثر فقرا" هى التى تسمح لأفراد عائلاتها بدخول "مستشفى المجانين"، وكان معظم عاملى المستشفيات فى كل مكان غير متعلمين وغير مدربين.[٥١]

وفى التسعينيات من القرن التاسع عشر، التفتت مصلحة الصحة العامة إلى تلك العيوب فأعادت تجهيز وتوسيع بعض تلك المستشفيات القديمة وبناء أخرى جديدة. وبحلول عام ١٩٠٨ كان فى مصر عدد ٢١ مستشفى عاما

تحتوى على مجموع ٢,١٥٣ سريرا، وتم علاج ٣٣,٢٤١ مريضا ومريضة وذلك بمعدل ضعف العدد الذى تم إدخاله المستشفيات فى عام ١٨٩١، ولكن بنسبة ٣ من عشرة بالمائة من مجموع السكان. وقد استمر وجود مشاكل خطيرة، ففى عام ١٩٠٦ على سبيل المثال كان مستشفى العباسية للأمراض العقلية الذى يسع ٨٧٧ مريضا يضم فى الواقع ١٠٠٠ مريض، أما مستشفى اللقطاء فقد شهد وفاة ٩٥ طفلاً من مجموع ١١٢ طفلا وطفلة دخلوه خلال تلك السنة، وذلك بمعدل وفيات الأطفال يبلغ ٨٥%. وكانت مصلحة الصحة العامة تدير تلك المؤسسات بتمويل محدود للغاية، مع وجود احتياج للمتبرعين من القطاع الخاص وحملات الاكتتاب العام لاستكمال المبالغ المالية التى وجهتها الدولة لهذا الغرض.[٥٢]

إن غياب الوعى بالنظافة والصحة العامة والعاملين المدربين جعل من المستشفيات مصدر خطر للمرضى، وكانت المقاومة الشعبية لهذا الشكل من الطب المؤسسى قائمة على الأقل جزئيا على تقديرات واقعية لفرص المرضى فى النجاة فى ظل تلك الظروف. وقد أدرك المسئولون الحكوميون أن بعض سياساتهم قد شجعت الناس على إخفاء انتشار المرض، حيث "إن الإبلاغ عن حالة يعنى إرسال رجال الحكومة إلى القرية، بأعمال الدهان والتطهير وإزاحة كل مريض إلى المستشفى الرهيب".[٥٣] إن الخوف من المستشفى والرغبة القوية فى إبقاء أفراد الأسرة من المرضى فى البيوت كان يؤدى أحيانا إلى العنف، فقد كان مسئولو الصحة العامة يطلبون باستمرار الحصول على حماية الشرطة، وقد قامت أعمال شغب بالفعل فى مصر القديمة احتجاجا على إجراءات الرش والتطهير التى تم اتخاذها أثناء وباء الكوليرا فى الفترة ١٨٩٤-١٨٩٧. وفى أعقاب قيام طلاب الأزهر بمقاومة محاولات تطهير محل إقامتهم أثناء فترة انتشار ذلك الوباء نفسه، و"تعاملوا بقدر من الشدة مع رجال الصحة العامة"، قامت الشرطة بالهجوم على الباب

الموصد الموصل إلى أماكن سكناهم، وأطلقت النيران على الطلاب الذين واجهوها بقذف الحجارة، مما أدى إلى مقتل طالب وإصابة طالب آخر.(٥٤) وخلال انتشار الطاعون فى عام ١٩٠٠ فى مدينة بورسعيد، فإن الاعتراض الشعبى على إصرار مصلحة الصحة على إدخال المرضى إلى المستشفيات وفرض العزلة عليهم أدى إلى "أعمال شغب وقدر من الدمار الذى لحق أملاك الحكومة، بل وتسبب حتى فى إصابات شخصية فى بعض الحالات".(٥٥) وطالما كان التعبير عن اهتمام الدولة بصحة السكان يتم عن طريق إجراءات صارمة ومتشددة لمواجهة المرض الوبائى، ظلت المؤسسات الصحية الحكومية ترتبط فى أذهان العامة ارتباطا وثيقا بالارتفاع الرهيب فى معدل الوفيات وعدم توفر الموارد الملائمة أثناء فترات انتشار الأوبئة، والتدخل شديد الوطأة للمسئولين، وهو ما لم يكن مشهودا فى الأوقات العادية.

وكانت النساء بوصفهن الراعيات الأساسيات والمعتنيات بالمرضى من أفراد العائلة معرضات على وجه الخصوص لتدخلات الدولة فى الرعاية الصحية. وفيما عدا الجهود الرامية إلى السيطرة على الأوبئة الكبرى، كان تدخل الدولة محدودا ومقصورا على الإصلاحات الصغيرة فى المؤسسات الصحية القائمة. أما الاستثناء الجدير بالذكر فكان يتمثل فى المحاولات الرسمية المتكررة للسيطرة على عمل الداية (القابلة أو المولدة) وتحويلها إلى مهنة منظمة؛ حيث كان عمل الداية يعتبر نشاطا محوريا فى الحياة الاجتماعية للنساء. ففى بدايات القرن حصل كلوت بك، وهو طبيب فرنسى جاء به محمد على، على السلطات اللازمة لإنشاء مدرسة للدايات (مدرسة المولِّدات) بجوار المدرسة الطبية الجديدة فى القاهرة. وكانت أولى الملتحقات بمدرسة المولدات هن عشرة من الجوارى الحبشيات والسودانيات، واللاتى انضمت إليهن فيما بعد حوالى مائة امرأة مصرية من اليتيمات وبنات الجنود. وقد ركزت المقررات الدراسية على مبادئ القراءة والكتابة والعمليات

الصغيرة والتعامل مع المرض والتوليد. وفى أعقاب التخرج بعد الخضوع لبرنامج تدريبى مدته ما بين أربعة أعوام إلى ستة أعوام، التحقت الكثيرات من هؤلاء الخريجات بالعمل فى الخدمات الصحية الرسمية فى القاهرة والإسكندرية وغيرهما من المدن الكبرى.(٥٦) ومن ضمن جهود الدولة فى مواجهة الطاعون فى الأربعينيات من القرن التاسع عشر، تم دفع خريجات المدرسة من عضوات الفرق الصحية المنشأة حديثا إلى زيارة النساء المريضات والتفتيش على حالات الوفاة فى القاهرة والإسكندرية.(٥٧) وقد استمرت المدرسة فى لعب دور فى نظام الصحة الحكومى على مدار القرن، فأصبحت المولِّدات الرسميات من خريجات المدرسة مسئولات عن فحص الموتى وتطهير بيوتهم خلال وباء عام ١٨٨٣. وبداية من عام ١٨٨٥ قامت الدولة بتوظيف ١٣٩ ممرضة ومولدة معتمدة للقيام بخدمات التوليد.(٥٨)

ولكن خلال الثمانينيات من القرن التاسع عشر أخذت خريجات مدرسة القابلات فى فقدان بعض من مكانتهن المهنية. فقد أصبحت الخريجات فى الواقع أقرب إلى الطبيبات المدربات مع تخصصهن فى طب النساء والتوليد والأمراض النسائية، مع تدريبهن على النظافة والصحة والعمليات الصغيرة كذلك، وهو الأمر الذى يوحى به مجال التدريب واللقب المهنى الخاص بمسمى "الحكيمة".(٥٩) ومع تنظيم "الخدمة الصحية" فى عام ١٨٨٤، تم رسميا إطلاق لقب "الحكيمات" عليهن وقصر عملهن على ممارسة طب النساء والتوليد الرسمى. وباعتبارهن خريجات متدربات تم تمييزهن عن غالبية القابلات اللاتى أطلقت عليهن "الخدمة الصحية" مسمى "الدايات" ممن افتقدن إلى أى تدريب مهنى على الإطلاق. وبينما كان من الممكن استدعاء الحكيمة للشهادة على مدى كفاءة الداية أو المولِّدة، إلا أن مسئوليتها عن الرعاية الصحية العامة كانت مبتورة، كما يبدو جليا أن مكانتها فى الخدمات الصحية للدولة كانت قد تدنت.(٦٠) وكانت مدرسة القابلات تمضى بخطى متعثرة فى

ظل تلك الظروف، فلم يكتب لها البقاء سوى حتى العقد الأول من القرن العشرين، ففي عام ١٩٠٤ على سبيل المثال لم تتخرج من المدرسة سوى خمس طالبات.[٦١] ومع تقلص واجبات ومكانة الحكيمة المتخرجة من المدرسة أصبحت تكاد لا تختلف كثيرا عن واجبات ومكانة المولدة القروية غير المدربة، مما أدى إلى فقدان الدافع إلى الالتحاق بتلك المدرسة.

إن الاهتمام الرسمى بارتفاع معدلات وفيات الأطفال ركز أنظاره على تدريب المولِّدات فى العقد الثانى من القرن العشرين. ونظرا لإلقاء المسئولية على حالة الدايات المصريات من "نقص تام فى المعرفة بشؤون عملهن" جنبا إلى جنب "الإهمال والجهل المؤسف لدى الأمهات" ولومهن على ارتفاع معدلات الوفيات، فقد شجعت الحكومة برنامجا مخصصا لرفع مستوى مهارات دايات القرية. وبتوجيه من اللجنة المركزية لنساء القاهرة، تم ترك نموذج التعليم القديم ممثلا فى المقرر المتسع لمدرسة المولدات، وذلك فى صالح عدد من مدارس رعاية الأمومة فى القاهرة والمدن الإقليمية حيث كانت الدايات يخضعن لبرنامج تدريبى قصير تحت رعاية "سيدة إنجليزية مؤهلة". وبعد عودة كل داية إلى قريتها كان يجب التردد على كل داية بانتظام بزيارة يقوم به عضو من العاملين فى مدرسة الأمومة الأقرب من حيث الموقع إلى تلك القرية.[٦٢] وباعتبار أن اتجاه النظام والعاملين فيه كاد يكون أوروبيا تماما، فإن إنشاء تلك المدارس يعد مؤشرا على خضوع التعليم والتدريب على التوليد تماما للنماذج الغربية والعاملين فيها. ولكن المجال كان مع ذلك ضيقا، فقد كانت غالبية المولدات يمارسن عملهن دون ميزة الالتحاق بأى من تلك المدارس الجديدة، وهكذا بينما كان الاهتمام الرسمى بالداية فى القرية قد أدى إلى قدر من التدريب الأساسى للعاملات التقليديات فى مجال الصحة، إلا أن البرامج الجديدة لم تقم على أساس المؤسسات المحلية ولم تتغلغل داخل الأحياء الفقيرة فى الحضر والقرى العديدة فى الريف.

وتدريجيا أصبحت خريجات مدرسة الحكيمات يعتبرن مجرد مولِّدات، فقد افتقدت البلاد إلى الإمكانيات اللازمة لتدريب الطبيبات. وفى الثمانينيات من القرن التاسع عشر، ظلت هنالك أعداد معتبرة من الطبيبات العاملات فى الخدمات الحكومية، فكانت فرق الأطباء التى تم إرسالها فى وباء عام ١٨٨٣ تضم باستمرار عددا من الطبيبات، كما أن قائمة المسئولين المصريين المنشورة فى الثمانينيات ضمت أسماء ٤٣ طبيبة من مجموع ١٤٢ من الأطباء العاملين فى خدمة الدولة.(٦٣) وفى الوقت الذى أخذ مستشفى القاهرة الحكومى على عاتقه تدريب الممرضات المصريات فى التسعينيات من القرن التاسع عشر لاستكمال العاملين بالتمريض، ممن كانوا أساسا من الممرضات البريطانيات، لم يتم بذل سوى القليل من الجهد فى تدريب الطبيبات. وحتى عام ١٩١٣ على الأقل، لم تقبل مدرسة الطب فى القاهرة سوى الرجال، وكان المسئولون البريطانيون غير ميالين للاعتراف بالحاجة إلى تعليم النساء مهنة الطب.(٦٤) وعلى الرغم من أن النساء قد تلقين تدريبا فى الطب وعملن بنشاط فى الخدمات الطبية فى مصر على مدار الجزء الأعم من القرن التاسع عشر، فإن كرومر على سبيل المثال لم ير داعيا للطبيبات، حيث إن الشكاوى المتعلقة بممارسات الحجر الصحى وتحديدا قيام الرجال بالكشف الطبى على النساء اعتبرها كرومر صادرة عن "لغة مبالغ فيها" حيث "إننى مدرك أن النساء يفضلن فى بعض الحالات الاستثنائية تلقى الرعاية من طبيبات، ولكننى أعلم أنه على مستوى العالم المتحضر تتمثل القاعدة فى قيام الأطباء من الرجال بذلك".(٦٥) وبالفعل مع تراجع مكانة مدرسة المولِّدات، وقصر التعليم الطبى على الرجال، أصبح من المستحيل بالنسبة للنساء الحصول على التعليم الطبى فى مصر خارج مجالى التمريض والتوليد.

إن تدخل الدولة فى الرعاية الصحية فى الجزء الأول من القرن التاسع عشر تضمن تدريب النساء ليصبحن طبيبات وعاملات صحيات من أجل

المساعدة فى السيطرة على الأمراض الوبائية التى أربكت البلاد. وقد رأى المسئولون الحكوميون وتصرفوا على أساس قناعتهم بأن القطاع النسائى من السكان لا يمكن الوصول إليه سوى عن طريق العاملات من النساء، فتم تدريب النساء وتوظيفهن عاملات صحيات فى إطار الجهود الأشمل التى كانت تقوم بها الدولة للسيطرة على الأمراض. ولكن نجد أن المسئولين البريطانيين فى الجزء الأخير من القرن التاسع عشر كانوا أميل إلى تشجيع قيام أنظمة للرعاية الصحية تستلهم النموذج الأوروبى الذى كان يقيد أدوار النساء وظل على أية حال يعانى من نقص مزمن فى التمويل، وذلك مع قيام هؤلاء المسئولين بتكرار القول بالحاجة إلى الوصول إلى القطاع الأوسع من السكان على قدر المستطاع. إن التأكيد فى الماضى على الرعاية الصحية التى يقوم بها العاملون فى الإسعاف الطبى استمر فى شكل برامج تدريبية لحلاقى القرية والدايات جنبا إلى جنب المنهج الأكثر شيوعا والخاص بإنشاء المستشفيات الجديدة وتدريب الأطباء من الرجال والممرضات من النساء. ولكننا نجد مع ذلك غياب التكامل بين المؤسسات الطبية "الحديثة" – أى المستشفيات التى يعمل بها أفراد مدربون مهنيا – وبين المؤسسات التقليدية من دايات القرية ورعاية الأسرة. وإلى حد كبير تم ترك النساء ومشاكلهن الصحية الأساسية فى نطاق هامشى فى أيدى العاملين بالطب، من غير المدربين تدريبا كاملا وفى أيدى المؤسسات الخيرية الخاصة.

التعليم والدولة

لقد وجهت الدولة المصرية فى القرن التاسع عشر اهتمامها المباشر وغير المستمر أيضا بتطوير التعليم. وفى إطار الدافع لبناء قوى للدولة والسكان لمقاومة التغلغل الأوروبى، قام محمد على بتأسيس عدد من المدارس وفقا لنموذج النظام الأوروبى. وتولى "مجلس الإرشاد العام" الذى تأسس عام ١٨٣٦ الإشراف على ٥٤ مدرسة ابتدائية وثانوية تديرها الدولة

بطول البلاد وعرضها خلال الجزء الأخير من حكم محمد على. وليس من المستغرب، فى ظل التأكيد على الإصلاحات المحسوبة الرامية إلى تعزيز التحول التكنولوجى، أن مؤسسات تعليمية جديدة أخرى ركزت على التدريب العسكرى والمهنى والتقنى الموجه نحو إدخال الممارسات الأوروبية إلى البلاد. وفى الفترة ما بين عامى ١٨٢٤ و١٨٣٩، تم إنشاء مدارس فى مجالات العلوم العسكرية والطب والصيدلة والتوليد والطب البيطرى والكيمياء التطبيقية والمناجم والإدارة المدنية والحسابات واللغات والترجمة والحرف والتكنولوجيا، وقد عمل هذا النظام التعليمى الجديد جنبا إلى جنب النظام الأسبق القائم على الكتاتيب الملحقة بالجوامع والتعليم الدينى والكلاسيكى المتقدم الذى أتاحته جامعة الأزهر.[٦٦]

وفى ظل حكم خلفاء محمد على، الخديوى عباس والخديوى سعيد، تراجع النظام التعليمى الجديد، حيث أغلق الخديوى عباس العديد من المدارس مع احتفاظه بوزارة الإرشاد العام، بينما قام الخديوى سعيد بحل الوزارة مع إعادة فتح عدد من المدارس. وعند وصول الخديوى إسماعيل إلى الحكم فى عام ١٨٦٣، كان نظام التعليم التابع للدولة يتكون من مدرسة ابتدائية (أولية) واحدة، ومدرسة ثانوية واحدة، ومدرسة عسكرية واحدة، ومدرسة واحدة للطب والصيدلة والتوليد فى القاهرة، ذلك بالإضافة إلى مؤسسة بحرية فى الإسكندرية. وقد قام الخديوى إسماعيل فى السنوات الأولى من حكمه بتأسيس عدد من المدارس الجديدة، تتضمن مدرسة ابتدائية وإعدادية وعسكرية وفنية وطبية، تقع جميعا فى العباسية. ثم قام فيما بعد بإحياء كثير من المدارس المهنية التى تأسست أصلا فى عهد محمد على، بما فيها مدارس الإدارة واللغات والحرف ومدارس إعداد المعلمين. ولكن مع تفاقم الأزمة المالية فى السبعينيات من القرن التاسع عشر تم إغلاق العديد من المدارس التابعة للدولة مرة أخرى.[٦٧]

ولم يأت الحكم البريطانى بحركة إعادة إحياء، بل كادت الحكومة المصرية تتجاهل تماما التعليم خلال العقد الأول من فرض النفوذ البريطانى. ففى عام ١٨٩٢ كان نظام التعليم التابع للدولة يتكون فى مجمله من ٣٣ مدرسة ابتدائية ومدرستين ثانويتين، ومدارس إعداد المعلمين وضباط الجيش والشرطة، ومدارس للقانون والطب والهندسة. وكان نصيب الأسد من المدارس فى البلاد، ممثلا فى ٨ آلاف كتّاب، لا يتمتع بتمويل أو إشراف الدولة. وخلال التسعينيات من القرن التاسع عشر حصلت الحكومة على سلطات من إدارة الأوقاف لتولى التفتيش على بعض الكتاتيب، وبدأت فى تطوير نظام للمعونات المادية مقابل التمتع بحق الإشراف على كتاتيب أخرى. ولكن بحلول عام ١٩٠٠، لم يكن سوى ٤٨٣ كتّابا، أى ما يعادل نسبة ٦% من الكتاتيب القائمة، خاضعا لتفتيش من الحكومة. وكان المسئولون البريطانيون يميلون، فى التعليم وغيره من المجالات، إلى الحط من دور الدولة ووضع آمالهم على المبادرات الخاصة، وتمت الإشادة بالجمعيات الخاصة لما قامت به من إنشاء وإدارة للكتاتيب والمدارس الفنية، باعتبار ذلك الجهد حلا للمشاكل التعليمية.[٦٨] إن غياب الالتزام، المالى منه أو المعنوى، نحو التعليم العام أدى إلى عرقلة نشاط مصلحة الإرشاد العام التى كان مستشارها دوجلاس دنلوب يعتبر من أصعب المسئولين الإنجليز فى مصر من حيث التعامل، وهو ما نجده فى الوصف الذى قدمه عنه أحد زملائه الإنجليز، قائلا: "كان منظما مجتهدا وصارما فى حرصه على الانضباط، ولكنه لم يكن يحمل سوى القليل من الخبرة عن العالم ككل، فكانت نظرته محدودة ولم يكن متعاطفا مع المصريين وخصوصياتهم، فى الوقت الذى لم يكتسب أبدا ولو القليل من المعرفة باللغة العربية عبر سنوات خدمته الطويلة البالغة حوالى ٣٠ عاما".[٦٩]

وسرعان ما أصبحت سياسات مصلحة الإرشاد العام والعاملين فيها محط انتقاد من الوطنيين المصريين والمتعاطفين معهم من بين المثقفين

البريطانيين.[٧٠] وبينما ساعد الهجوم على السياسة البريطانية في إحداث زيادات في ميزانية المصلحة والتوسع في نظام التعليم الابتدائي والثانوي، إلا أن السياسة التعليمية ظلت تتشكل تبعا للرؤية الواضحة بشأن دور الدولة. وقد رحب كرومر بزيادة إنفاق الدولة على التعليم ولكنه وجهه أساسا نحو التعليم الفني، وكان يرى أن التعليم الحر والعالي يجب أن يتوفر فقط على أساس الأجر مقابل الخدمة. وقد تبنى المطالب الوطنية الداعية إلى إنشاء جامعة مصرية من منطلق يؤكد رؤيته للتعليم بوصفه دعامة من دعامات النظام الاجتماعي السائد، وكان يتمنى أن يرى الجامعة وقد تم تنظيمها "بطريقة تجذب أبناء المصريين الأغنياء – الذين أخذت أعدادهم في الزيادة السريعة – ممن سيعتبرون أن الوقت الذي يقضونه في الدراسة بالجامعة بمثابة جزء ضروري من إعدادهم الفكري للحياة، على شاكلة أوروبا وبالطريقة التي ينظر بها أبناء الطبقات العليا إلى التعليم في الجامعات الكبيرة".[٧١] إن مثل تلك الآراء التي تقيد مجال التعليم العام ظلت سائدة في الدوائر الرسمية، وبحلول عام ١٩١٣ كانت وزارة التعليم المصرية تدير مباشرة عدد ١٩٨ مدرسة فقط، منها ١٤٢ من الكتاتيب و٤ مدارس للإعداد الفني، ومدرستين عاديتين، و٣٤ مدرسة ابتدائية و٦ مدارس ثانوية، و١٠ كليات فنية ومهنية، وكانت غالبية المدارس وخاصة الكتاتيب والمدارس الابتدائية تديرها المجالس الإقليمية والجمعيات الخاصة الخاضعة لتفتيش الوزارة.[٧٢] وبينما استمر النظام التعليمي في التوسع ببطء، تذبذبت وتيرة الالتزام الرسمي تجاه التعليم العام، ذلك الالتزام الذي كان قد صدر أصلا في بدايات القرن التاسع عشر.

لقد تأثر مجال تعليم الفتيات وجودته تأثرا كبيرا بالتحولات التي طرأت على سياسة الحكومة، ففي النظام التقليدي، كانت الفتيات وعلى وجه الخصوص بنات الأسر المتعلمة يحصلن على التعليم عادة جنبا إلى جنب الصبيان، على الأقل حتى بلوغهن العاشرة أو الثانية عشرة من العمر، وذلك

فى الكتاتيب العديدة المنتشرة بطول البلاد وعرضها، أو فى حالة تمتع الأسرة بالقدرة المالية كان هذا التعليم يتم على أيدى المدرسين الخصوصيين فى البيت.(٧٣) ومع أنه كانت فرصة الصبيان أكبر فى الذهاب إلى الكتاب للحصول على تعليم ابتدائى على الأقل، إلا أن الفتيات لم يكنَّ غريبات عن هذا النظام التعليمى، ومع نقص الإحصاءات بالأعداد الدقيقة خلال الفترات المبكرة من القرن، إلا أن نسبة الفتيات فى عام ١٨٩٨ كانت أقل قليلا من نسبة ١٠% من مجموع التلاميذ الملتحقين بالكتاتيب التابعة لتفتيش الحكومة.(٧٤) وخلال عهد محمد على، كانت قضية تعليم الفتيات مدعومة علانية بأحد الشيوخ من خريجى الأزهر، وهو الشيخ رفاعة بك رافع الطهطاوى الذى رافق البعثة الدراسية إلى فرنسا فى عام ١٨٢٦ بوصفه مرشدها الروحى. ونجده فى كتابه "المرشد الأمين فى تعليم البنات والبنين" يؤكد على حق النساء فى المساواة فى التعليم، مستشهدا فى ذلك بالعديد من الأحاديث دليلاً على موقف النبى (ﷺ) بالموافقة على ذلك.(٧٥) وقد استمر الجدل الدائر بشأن تعليم النساء يطفو على السطح من آن إلى آخر فى الدوائر الدينية. وحتى فى عام ١٩٠٤ استشعر رشيد رضا، وهو من قادة الإصلاح فى الأزهر، الحاجة إلى تناول مسألة أساسية مثل تعليم النساء، وذلك فى عدد من الفتاوى، مستشهدا أيضا ببعض الأحاديث المعينة لمواجهة الهجوم الدينى على فكرة تعليم الفتيات.(٧٦) وقد ظلت المعارضة تمثل أقلية، وعلى مدار القرن التاسع عشر كان الموقف الذى اتخذه العلماء الرسميون عموما فى صالح شكل من أشكال تعليم النساء.

ومما لا شك فيه أن أغلبهم قد تماشوا فى ذلك مع سلطة الدولة الحريصة على تعبئة السكان، نساء ورجالا. وقد تضمنت سياسات محمد على، كما رأينا، تعليم النساء الطب ليصبحن طبيبات، كما أنه شجع بوعى شديد تعليم النساء عموما، وكانت نساء حريمه على قائمة أول تجربة فى

تعليم النساء، حيث تشكلت مدرسة القصر للبنات حيث تم تدريس القراءة والكتابة والجغرافيا والرسم.[٧٧] وفى أعقاب الإهمال النسبى للتعليم فى عهد كل من الخديوى عباس والخديوى سعيد، قام الخديوى إسماعيل بتجديد الموقف الرسمى المشجع لتعليم النساء، وذلك بتوجيه أوامره إلى إدارة الأوقاف لفتح مدرسة للفتيات. كما قامت إحدى أميرات العائلة المالكة بتأسيس مؤسسة أخرى لبنات النخبة، إضافة إلى مدرسة ثالثة كانت فى مرحلة التخطيط عندما أدت الأزمة المالية التى وقعت فيها الحكومة إلى إغلاق مدرسة الأوقاف، وتحويل مدرسة الأميرة إلى مؤسسة لليتامى والفقراء.[٧٨] لقد أدى نقص التمويل ثم السلطة إلى إحباط الدعم الرسمى لتعليم الفتيات، مثله فى ذلك مثل التعليم عموما.

وفى أعقاب بدء الاحتلال البريطانى عام ١٨٨٢، تمت صياغة سياسة الدولة بشأن تعليم الفتيات صياغة متناقضة، فعندما وجه المسئولون الإنجليز فى مصر اهتمامهم بالتعليم فى العقد الثانى من الحكم البريطانى، كان تعليم الفتيات من الموضوعات التى نالت عناية مفرطة، فقد اعتبر كرومر نفسه تعليم الفتيات أمرا ذا أهمية خاصة منذ فترة مبكرة ممثلا فى "التقرير السنوى" الذى قدمه عام ١٨٩١، وواصل تأكيده على تلك المسألة باعتبارها محورية فى "المهمة الحضارية"، قائلا: "أود التأكيد على قناعتى القوية، بناء على ثلاثين عاما من التعامل اللطيف مع الشرقيين، أن الشرق لن يمكنه تحقيق التقدم الفعلى أبدا دون بعض التغيير الدقيق – والتدريجى بالطبع – فى وضع النساء. ولست فى حاجة للقول إن التعليم هو جزء – وإن كان جزءا مهما – من المسألة العامة".[٧٩] وقد ظلت الإنجازات المتحققة فى هذا المجال مصدرا للفخر بالنسبة لكرومر، ومن أقوى دفاعاته فى وجه الانتقادات الموجهة إليه من المتعاطفين مع الحركة الوطنية، فكان يزعم أنهم يتجاهلون التقدم الذى تم إحرازه فى تعليم الفتيات، الأمر الذى كان من "هواياته المفضلة". ففى وجه

غياب الاهتمام محليا بتعليم النساء، واصل كرومر فى إصرار تحقيق أهدافه بحيث "إنه بسبب مبادرتى فقط حدث تغير كامل".(٨٠) وفى سبيل دعم التحاق الفتيات بالمدارس الحكومية، تم قبول الكثير من الطالبات مجانا، ولكن بحلول عام ١٩٠٥ تم إلغاء تعليم الفتيات المجانى تماما تقريبا بسبب عدم الإحساس بضرورة جذب الطالبات.(٨١) وباختصار فإن كرومر كان يبدو راضيا فى حالة تغلغل الرغبة فى التعليم الأساسى للنساء من الطبقات العليا، فلم يكن تعليم النساء يستهدف بالضرورة زيادة رقعة المشاركة فى الحياة الاقتصادية والاجتماعية.

وبالفعل أخذ تعليم النساء تدريجيا من منطق استخداماته ووظيفته يعرف بأسلوب مقيد، ففيما وراء اكتساب المهارات الأساسية فى القراءة والكتابة التى تساعد فى رفع سن الزواج وجعل النساء أمهات أفضل، كانت رؤية كرومر تنطوى على إعداد "المربيات المحليات" لإشباع الطلب المتزايد عليهن.(٨٢) ومع تزايد أعداد المدارس والطالبات فى السنوات الأولى من القرن العشرين، أصبح توجيه الفتيات نحو مقررات دراسية معينة أكثر وضوحا، وقد بدأت وزارة التعليم فى تحويل بعض الكتاتيب التابعة لها، والتى كانت فى معظمها مختلطة بين الجنسين، إلى مدارس للبنات، حيث تم تحويل ١٧ من الكتاتيب المختلطة إلى مؤسسات للبنات فقط بحلول عام ١٩١٣. وأصبح منهج الكتّاب الخاص بالبنات يتضمن أعمال الإبرة والصحة الأولية ورعاية الأطفال والطهى وأعمال الغسيل، وكلها " مواد عملية" وهى "تهدف إلى إعدادهن لواجبات الحياة المنزلية". كما تم إدخال العلوم المنزلية إلى مدرستين من مدارس البنات الابتدائية اللتين كانتا خاضعتين مباشرة لإدارة الدولة. كما ضمنت وزارة التعليم قيام المجالس الإقليمية والمدارس الخاصة بتتبع نفس الخطى بتأسيس امتحان خاص بشهادة إتمام المرحلة الابتدائية للبنات، يتضمن "اختبارات عملية فى الطهى وأعمال الغسيل وشغل

الإبرة، إضافة إلى الاختبارات التحريرية فى الصحة وأعمال البيت". وقد قامت مدرسة بولاق العادية لإعداد المعلمات بإضافة قسم جديد فى العلوم المنزلية، وكذلك تم التخطيط لإدخال نفس القسم فى الإسكندرية.[٨٣] لقد كان تعليم البنات من نوع خاص للغاية، موجها نحو دور الزوجة والأم والخادمة، لا لتخريج عاملة منتجة أو امرأة مهنية.

إن نجاح تلك السياسات الرسمية، الذى يقاس بالمستويات التعليمية للنساء، يصعب تحديده بدقه، فخلال الفترة الاستعمارية تم نقل مسئولية تعليم الفتيات من الأسرة والمؤسسات الدينية، حيث لم تكن تخضع للمتابعة الدقيقة، إلى مجال رعاية الدولة حيث كان النجاح يسجل بدقة. وفى داخل المؤسسات التعليمية الخاضعة لإشراف الحكومة، يبدو أن التركيز على تعليم النساء أتى ثماره؛ فعلى المستوى الابتدائى بدأت مصلحة التعليم بتوجيه الإشراف المباشر على ٤٦ من الكتاتيب، ونقلها من إدارة الأوقاف فى عام ١٨٩٥ ومن بين ٢٣٠٧ من التلاميذ، كان ١٣٩ منهم أى ٦% منهم من البنات. ومع قيام الدولة بمد نفوذها ببطء على عدد آخر من الكتاتيب (عدد ١٤٢ بحلول عام ١٩١٣)، كانت نسبة التلميذات تميل إلى الصعود لتصل إلى ٢٤% فى عام ١٩٠٣، وإلى ٣٧% فى عام ١٩١٣، وذلك مع تزايد أعداد التلاميذ فى الكتاتيب التابعة للحكومة ليصل عددهم إلى ١٤,٠٢٧ تلميذا وتلميذة. وقد خضع المزيد من الكتاتيب لتفتيش الدولة من خلال برامج المنح المالية. ولكن التزايد فى أعداد التلميذات لم يشهد نفس المعدل الكبير فى الزيادة، ففى عام ١٩٠٣ كان مجموع الكتاتيب البالغ عددها ٢٦٢٣ الخاضعة لتفتيش الدولة تضم ٧٦,٢٢٨ من التلاميذ والتلميذات، تمثل الفتيات نسبة ٧% من المجموع. وبحلول عام ١٩١٣ كان عدد الطلاب فى المدارس الخاضعة لتفتيش الدولة قد بلغ ٢٢٩,١٥٦ من الطلاب والطالبات، ولكن ظلت الفتيات يمثلن نسبة تقل عن ١٠% من المجموع الكلى للطلاب والطالبات. وقد

وصلت نسبة الفتيات فى كل الكتاتيب الخاضعة لسيطرة الدولة أو تفتيش الحكومة إلى نسبة ١٢% فى عام ١٩١٣.(٨٤)

ومن الواضح أن الدولة قطعت شوطا فى تعليم الفتيات فى المرحلة الابتدائية، على الأقل فى إطار نظام الدولة. ويمكن إرجاع ذلك التقدم جزئيا إلى البرنامج الفعال فى المدارس الحكومية، حيث تم توظيف المعلمات وإنشاء كتاتيب خاصة للفتيات مما أتاح أماكن للبنات فى فترة كان كثير من الآباء والأمهات يبحثون عن فرص لتعليم أطفالهم. وبالفعل، لم يكن التحدى الذى واجه نظام المدارس المصرية فى العقدين الأول والثانى من القرن العشرين متمثلا فى جذب الفتيات إلى التعليم بقدر ما كان فى توفير الأماكن اللازمة لهن.(٨٥) وفى التسعينيات من القرن التاسع عشر كانت الحكومة قد تتبعت بعض السياسات الخاصة المعدة لتشجيع التحاق الفتيات بالتعليم الابتدائى الخاضع لإشرافها، وذلك بمضاعفة الدعم الذى توفره الدولة لكل فتاة، ولكن بحلول العقد الأول من القرن العشرين كانت الدولة أكثر اهتماما بنوعية التعليم المتوفر، وسعت إلى تطوير المهارات الأساسية لدى التلميذات فى القراءة والكتابة والأعمال المنزلية، مع الوقوف فى وجه قدر زائد من التعليم غير العملى الذى قد يبعد الفتيات عن "مهمتهن الطبيعية".(٨٦) ومما لا شك فيه أن فرص حصول الفتيات على التعليم الابتدائى تزايدت تحت الحكم البريطانى، ولكنه تم فى بطء وعلى مستوى بسيط نسبيا.

لقد تطور التفريق بين الجنسين فى التعليم بقدر أكبر على المستويات الأعلى، وبحلول عام ١٩١٣ كانت مصلحة التعليم تدير ٣٤ مدرسة "ابتدائية عليا"، وهى المرحلة الضرورية للوصول إلى التعليم العالى. وكانت تلك المدارس غير مختلطة بين الجنسين، ومنها مدرستان فقط وهما مدرسة السنية ومدرسة عباس فى القاهرة مخصصتين للبنات. ومنذ عام ١٩٠٤ كان قد حدث نقص شديد فى الأماكن المخصصة للطالبات، وهى مشكلة تم حلها

جزئيا بإنشاء مدارس مختلطة ومدارس ابتدائية للبنات تحت رعاية المجالس الإقليمية وغيرها من تجمعات القطاع الخاص. وبداية من عام ١٩١٣ كـان إجمالى عدد الطلاب والطالبات فى المدارس الابتدائية العليا التـى تـديرها الدولة أو تخضع لتفتيشها قد بلغ ٢١.٨٥٣، منها حوالى ٢٦٠٠، أى ١٢%، من مدارس البنات. أما الفتيات اللاتى أنهين تعلـيمهن المدرسـى وتقـدمن لامتحان الشهادة الابتدائية فشكلن نسبة أقل من ذلك بكثير؛ ففى عـام ١٩٠٩ على سبيل المثال كان عدد الطالبات والطلاب المتقـدمين للامتحـان ٤٧٥٠ طالبة وطالبا، منهم ٤٠ طالبة فقط. ومثلما هو الحال فى الكتاتيب الخاضـعة للدولة، كان من المتوقع قيام الطلاب بتسديد نفقات التعليم بصورة متزايـدة، مما أدى إلى تقليص الأعداد واقتصارها على بنات الأسر الموسـرة. ولكـن رغم العبء المالى، استمر نظام التعليم الابتدائى العالى فى استيعاب أعـداد متزايدة من الفتيات، وهو الأمر الذى لم ينطبق بالمثل على المدارس الثانوية، فحتى عام ١٩١٤ لم تقبل أية مدارس تديرها الدولة ولا المجالس الإقليميـة ولا المدارس الثانوية الخاصة التحاق الفتيات بها على الإطلاق.(٨٧)

وقد نشأ شكل شبيه بذلك من الإقصاء والاستبعاد فى النظـام الوليـد للتعليم الفنى، فبحلول عام ١٩١٢ كانت المدارس الصـناعية الثلاثـة التـى تديرها الدولة، والمدارس التجارية والزراعية الخمسة عشر الخاضعة لتفتيش الدولة تقتصر على طلابها الذكور، ولم يكن يتم تدريب النساء على المهارات الجديدة المطلوبة فى نظام زراعى تتزايد فيه الميكنة والرى، وتتطـور فيـه الصناعة الصاعدة القائمة على القطن. وحتى عندما سعت مدرسـة أسـيوط للتجارة إلى تشجيع "الحرف المحلية"، ومنها حرف مثـل صـناعة السـجاد ونسيجه التى كانت عادة تتم بأيدى النساء، إذا بالمدرسـة لا تقبـل سـوى الطلاب الذكور. وقد أولت مصلحة التعليم الفنى فى آخر المطاف اهتمامهـا نحو تدريب الفتيات، ولكنها كانت تعتبر ذلك مقبولا فقط فى مجالات محدودة، فبداية من عام ١٩٠٩:

تم تأسيس مدرسة للأعمال المنزلية فى بولاق، بالإضافة إلى المدارس التجارية للبنين، وسوف تقدم تدريبا عمليا فى الخدمة المنزلية وللقيام بواجبات الزوجة والأم، وهى مسألة ذات أهمية خاصة فى مصر، حيث تغيب قواعد الاقتصاد المنزلى والنظافة الصحية بين الطبقات الأكثر فقرا، وترتفع معدلات وفيات الأطفال ارتفاعا بالغا.(٨٨)

كما شجعت الدولة أيضا إقامة مدارس تابعة للمجالس الخاصة والإقليمية فى مجال "الاقتصاد المنزلى" فى القاهرة وبنى سويف ودمياط والجيزة، والتى كانت موجهة إلى تدريب الخادمات. أما المؤسسة الوحيدة التى أنشئت بغرض تدريب الفتيات على تجارة أو حرفة ما فكانت مدرسة الخياطة وأشغال الإبرة فى القاهرة، والتى تم تأسيسها كمدرسة خاصة ولكن مدعومة من مصلحة التعليم الفنى بداية من عام ١٩١٣.(٨٩) وبعيدا عن فتح مجالات اكتساب المهارات الجديدة أمام النساء، كان التعليم الفنى للبنات وحتى عام ١٩١٤ يعمل فعليا على تقييدهن بمجالات الخدمة الشخصية بعيدا عن مجال الإنتاج، مما أسهم بالتالى فى تأكيد تقسيم العمل بين الجنسين.

أما المهنة النسائية الوحيدة التى كان مسموحا بها بل وكانت مدعومة فى ظل نظام مدارس الدولة الجديد، فهى المتمثلة فى معلمات الكتاتيب والمدارس الابتدائية العليا. وقد رأى كرومر الوضع كالآتى: "من الواضح أنه فى بلد تتطلب عاداته عزل النساء فإن مدارس البنات لن تتمتع بكثير من الرواج أو الازدهار، ولا يمكن التوسع فى الممارسات المتزايدة فى التعليم الخاص ومدها لتشمل الفتيات فى بيوتهن وذلك إلى أن يتم إعداد النساء لمهنة التعليم".(٩٠) وقد فتحت مدرسة السنية لأول مرة قسما لإعداد المعلمات فى عام ١٩٠٠ ضم أربع طالبات التحقن به فى برنامج دراسى تم تصميمه لإعدادهن كمعلمات فى المدارس الابتدائية. وفى السنوات التالية، نجد أن

غالبية الطالبات اللاتى أنهين تعليمهن الابتدائى العالى التحقن ببرنامج إعداد المعلمات، وأمكن لاحقا توظيفهن معلمات فى مدرسة السنية ومدرسة عباس، أو حتى تعيينهن ناظرات فى المدارس الخاصة. ومع تزايد عدد الفتيات الملتحقات بقسم إعداد المعلمات فى المدرسة السنية ليصل إلى ٣٦ طالبة بحلول عام ١٩١٢، إلا أن المدارس الابتدائية العليا ظلت تعانى نقصا فى أعداد المعلمات، وكانت المناصب التعليمية الأفضل هى من نصيب الأوروبيات. كما تم افتتاح مدرسة عادية لإعداد معلمات الكتاتيب فى بولاق فى عام ١٩٠٣، ملحقا بها كتّاب نموذجى للتدريب العملى، وخلال عامين من افتتاحها كانت مدرسة بولاق قد قامت بتخريج ١٣ معلمة منهن ١٢ معلمة تم توظيفها فورا فى الكتاتيب التى تديرها الدولة. إن فتح كتاتيب خاصة بالبنات ظل يزيد من الطلب على المعلمات، فأخذت مدرسة بولاق فى التوسع تدريجيا ليصل عدد طالباتها إلى ٦٩ طالبة بحلول عام ١٩١١، وكذلك قامت المجالس الإقليمية بتأسيس مدارس لإعداد معلمات الكتاتيب، وبحلول عام ١٩١٣ كان عدد الملتحقات ببرامج إعداد المعلمات للمرحلة الأولية أو الابتدائية العليا يبلغ ٣٠٨ طالبات.[٩١] إن عملية تطوير أشكال منفصلة أو متخصصة لتعليم النساء أسهمت فى رفع مكانة المعلمات اللاتى كان وجودهن ضروريا للنظام.

ولكن لم يكن التعليم الذى يعد أصحابه لمهن أخرى متاحا عموما للنساء. ومع أن بعض الأسر كما يبدو كانت تريد من المدارس الابتدائية العليا إعداد بناتهن لمجالات أخرى، إلا أن المناهج الدراسية الحكومية ظلت متمسكة بقوة بإعداد الفتيات لمدارس إعداد المعلمات، أما الاستثناء الوحيد فتمثل فى تعليم الممرضات والمولدات، فقد تم رفع مؤهلات الالتحاق بمدرسة الممرضات والمولدات فى عام ١٨٩٨ بحيث تتطلب حصول الراغبات فى الالتحاق بها على شهادة التعليم الابتدائى، وواصلت المدرسة تخريج

المتدربات للعمل فى الخدمة الصحية التابعة للحكومة. ولكن ظلت أعداد الطالبات صغيرة، فبحلول عام ١٩١٣، كان عدد الملتحقات ٤٥ طالبة. ومن جانب آخر فإن مدرسة الطب وكذلك المدارس المهنية الأخرى، مدرسة الزراعة ومدرسة الهندسة ومدرسة الحقوق ومدرسة العلوم البيطرية، لم تسمح بالتحاق النساء بها. وعندما فتحت أول جامعة مصرية أبوابها فى عام ١٩٠٨، مقدمة برامج تعليمية فى الأدب العربى والرياضيات والعلوم الفيزيائية، وعلم الفلك والعلوم العربية، والأدب الإنجليزى والأدب الفرنسى والاقتصاد السياسى، تم تنظيم سلسلة من "محاضرات السيدات" التى يمكن للنساء حضورها. وبينما كانت مقررات العلوم والأدب العربى الخاصة بالرجال تتم باللغة العربية، إلا أن كل "محاضرات السيدات" كانت تلقى باللغة الفرنسية فقط. وكان مجموع ٣٥ مصرية و٢٣ أوروبية الملتحقة بالجامعة فى عام ١٩٠٩ يحضرن المحاضرات فى مجموعة منغلقة خارج نظام التعليم العادى ودون الحصول على درجة علمية. وقد تم إرسال عدد قليل من الطالبات إلى الخارج، إلى إنجلترا أساسا، فى مجال إعداد المعلمات، وبحلول عام ١٩١٣ شاركت خمس نساء فى البعثة التعليمية المصرية إلى أوروبا، كما تم إرسال امرأة أخرى على نفقة أسرتها.(٩٢)

وعلى الرغم من مزاعم كرومر، فلا تتوفر لنا أدلة قوية على أن السياسات البريطانية قدمت دفعة لقضية تعليم الفتيات، بل على النقيض نجد أن التأثير النهائى ربما يكون قد أدى إلى تأخير وتغيير مسار تعليم النساء فى المدارس. وقد ظل التقدم فى مجال تعليم القراءة والكتابة غير ملحوظ تقريبا، ففى الفترة ما بين عامى ١٩٠٧ و١٩١٧ ارتفع معدل محو أمية النساء من ١% إلى ٢% من مجموع السكان، فى حين ارتفع معدل محو أمية الذكور من ١٣% إلى ١٥%، وهى معدلات لم تشهد تحسنا يذكر حتى الثلاثينيات من القرن العشرين. ويمكن فهم تلك التطورات الطفيفة فى ضوء القيود فى

النظام التعليمى، ففى عام ١٩١٣ كان عدد الطلاب الملتحقين بالمدارس الحكومية والخاصة بمراحلها المختلفة يبلغ ٢٨٠ ألف طالب وطالبة، بنسبة لا تتجاوز ٢% من مجموع السكان البالغ ١٢ مليون نسمة.[٩٣] ونظرا للتغيرات التى طرأت على نظام التعليم المدرسى، وبسبب قلة البيانات بأعداد الملتحقين بالمدارس أو ممن يعرفون القراءة والكتابة من بدايات القرن التاسع عشر، فإننا لا نملك أية أرقام للمقارنة، ولكن يظل من المشكوك فيه أن يكون الموقف قد تحسن تحت الحكم الاستعمارى. ولم يكن تعليم النساء قطعا بالفكرة الجديدة، فقد حصلت نساء الطبقة العليا عادة وكما رأينا على التعليم الأساسى فى الماضى. كما أن النساء المتمتعات بعلو المكانة مثل عائشة هانم إسماعيل وسيتى روزا قمن بنشر الشعر والمسرحيات ومجموعات من الحكايات الشعبية فى القرن التاسع عشر.[٩٤] وإضافة إلى ذلك فإنْ الدولة المصرية الناشئة، وخاصة فى عهد محمد على والخديوى إسماعيل، تولت مسألة تعليم النساء على حساب الدولة باعتبارها جزءا من مهمتها. وعندما تولى المسئولون البريطانيون زمام الأمور، كانوا أميل إلى إعادة إنتاج النظام التعليمى الذى عرفوه فى بلادهم، وذلك مع تعديلات قليلة، بما فى ذلك التأكيد على التعليم الخاص، والفصل بين الجنسين، وتوجيه الفتيات إلى العمل المنزلى، سواء بوصفهن زوجات يعملن بلا أجر أو خادمات مأجورات. وبالتالى فإن مزاعمهم بشأن تطوير ودعم تعليم الفتيات تبدو مزاعم جوفاء.

الخاتمة

إن تطوير جهاز قوى ومركزى للدولة فى مصر القرن التاسع عشر لم يترك سوى أثر محدود على المؤسسات الاجتماعية التقليدية: أى الأسرة والعائلة والحى والطائفة والطريقة والمذهب. وبينما سعت بعض البرامج والمراسيم الرسمية إلى تقليل سلطة تلك المؤسسات، إلا أن أثرها كان متدنيا

فى ظل تولى الدولة فعليا المسئولية عن مجالات الخدمات والأمــن المقدمــة بواسطة الجمعيات غير الرسمية أو التطوعية. إن معظم العراقيل والهجــوم الموجه ضد تجانس المؤسسات "التقليدية" وأنشطتها يمكن إرجاعه أساسا إلى التغيرات الاقتصادية التى لعب فيها تشكل الدولة وسياســاتها دورا هامشــيا فقط. إن عملية اندماج مصر فى النظام الاقتصادى الأوروبى مما أضــعف بعض النقابات والطوائف، وعلى الأخص تلك المتعلقة بالمنســوجات، وأدى إلى تقييد التنظيم العائلى وعلى مستوى الأحيــاء بواســطة فقــد الأراضــى والتحول الحضرى.

حقا، فى وجه ذلك التنظيم المتــداخل والتحالفــات والــدعم العرفــى والقانونى وكل الخدمات المتنوعة التى قدمتها المؤسسات التقليدية، لم تتدخل الدولة كثيرا فيها. وبدلا من محاولة التغلغل فى المؤسسات القائمة، وجهــت الحكومة أنظارها إلى إنشاء مؤسسات جديدة خاضعة لها مباشــرة. فمدينــة القاهرة الحديثة، ونظام الرعاية الصحية العامة، ونظام التعليم العــام كانــت جميعها مبادرات قامت بها الدولة لتجاوز الأنظمة المتعارف عليها المدعومة بعلاقات القرابة أو رابطة الجيرة أو المؤسسة الدينية. وبينما كانــت مدينــة القاهرة تمثل إنجازا رسميا ثابتا وملموسا، فإن نظام الصحة ونظــام التعلــيم ظلا محددى النطاق، ووفرا خدمات لقطاع صغير من مجموع السكان، فقــد كانت الدولة تفتقد إلى السلطة والموارد والإرادة لفرض الــتحكم والســيطرة التامة. ومع ذلك، فإن التدخل المحدود للدولة فى قطاعى الصــحة والتعلــيم، على سبيل المثال، أدى إلى التأثير على تطور تلك الخــدمات ذات الأهميــة القصوى بالنسبة للنساء.

كانت الدولة المصرية فى القرن التاسع عشر تضم تشكيلين منفصــلين للدولة، وهما دولة محمد على وخلفائه بنظامها الناشــئ المطلــق، والدولــة الاستعمارية الخاضعة للسيطرة البريطانية غير الرسمية ولكن الفعالة منذ عام

١٨٨٢. كانت الحكومة المصرية قبل الاحتلال البريطانى منخرطة فى سباق مع الزمن والتغلغل الأوروبى، وجاءت سياسات محمد على والخديوى إسماعيل لتحتوى رعاية السكان وتعليمهم من أجل تقوية البلاد وتطويرها، فمن خلال دعم الخدمات الصحية والتعليم، شرعت الدولة المطلقة فى إدماج أكبر عدد ممكن من رعاياها فى إعادة إحياء البلاد. إن الفصل بين الجنسين الذى كان شائعا فى مصر، على الأقل فى بعض المؤسسات التقليدية، أدى بالمسئولين إلى التوصل إلى قناعة مفادها ضرورة إدماج النساء فى الحملات الجديدة. فتم تعليم النساء وإعدادهن للعمل فى الرعاية الصحية وطبيبات بحيث يباشرن شؤون بنات جنسهن. كما أمكن للدولة المطلقة أن تشيح بأنظارها فى كثير من ممارساتها عن مسألة الفروق بين الجنسين (الجندر)، فقد تم تجنيد النساء للعمل بالسخرة وفى المصانع، كما تم أخذهن فى الاعتبار للتدريب على المهن المختلفة. ويمكننا أن نرى فى هذا الصدد الفصل الجنسى بوصفه سلاحا ذا حدين، فبينما أدى إلى إغلاق بعض المجالات فى وجه النساء، إلا أنه جذبهن أيضا إلى مجالات متنوعة للغاية.

إن إقامة دولة تحكمها بشدة المصالح الاستعمارية أدى إلى تغيير مبررات وجود السلطة المركزية؛ حيث إن ضيق أهداف التمويل والتطوير الزراعى مثلت نقطة ابتعاد عن الأولويات السابقة، فقد اكتفت الدولة الآن بنقل مسئولية رعاية السكان وتعليمهم إلى مجال غير مضمون من المصالح الخاصة، فكانت فلسفة إطلاق اليد التى تبنتها الدولة هى السائدة تماما حتى بدايات العقد الأول من القرن العشرين مع تصاعد الحركة الوطنية، مع تحقيق بعض النجاح على الأقل فى برامج الحكومة فى مجالى الصحة والتعليم. ولكن ما أعقب ذلك من مبادرات الدولة كانت أميل إلى تقديم أدنى حد من الخدمات للنساء واستبعادهن من التعليم العالى، فقد كان التعليم والتدريب على المهن الحديثة على سبيل المثال مغلقا تماما فى وجه النساء.

وقد قام المسئولون البريطانيون عامة بتبرير سياساتهم نحو النساء، أو غياب بعضها، بالاستشهاد بمعارضة الإسلام لدخول النساء إلى الحيز العام. ولكن الدلائل المتاحة تشير إلى أنه كان فى إمكان النساء دخول الحيز العام بحرية، وقد فعلن ذلك بالفعل، مادام التعامل مع الرجال من غير المحارم محكوما. وقد قام علماء الدين فى القرن التاسع عشر بإضافات إيجابية فيما يتعلق بمسألة تعليم النساء، كما قامت الدولة المطلقة بتطوير برامجها دون مواجهة معارضة فيما يتصل بمسألة المرأة. أما تحت حكم الدولة الاستعمارية، فكانت الأماكن المتاحة فى المدارس والبرامج التعليمية والتدريبية المفتوحة أمام الفتيات غير كافية. وكانت الآراء الاستعمارية أكثر تأثرا بالنموذج الضمنى القائم فى الوطن الأم (بريطانيا) – حيث كان التعليم البريطانى قائما على الفصل بين الجنسين، وكانت الفرص المهنية المتاحة للنساء محدودة للغاية – جنبا إلى جنب الالتزام بالقدر الأدنى من إنفاق الدولة على الخدمات الاجتماعية.

ومع أن الدولة وجهت اهتمامها آخر المطاف، على الأقل جزئيا، صوب الرفاهة الاجتماعية فى بدايات القرن العشرين، كما تولت أعمال إحصاء وتسجيل الأوضاع الاقتصادية الاجتماعية الجوهرية بالنسبة للدولة الحديثة، إلا أنها لم تحاول استعادة وتيرة تطور الدولة فى الفترة ما قبل الاستعمار. وعندما كانت الدولة المطلقة قد حاولت تعبئة سكانها، فإنها قامت تلقائيا بدعم تدريب وتعليم النساء والرجال على خد سواء. ولكن التطور الموقوف فى نهايات القرن التاسع عشر وقيام الاستعمار بفرض النماذج الأوروبية كان بمثابة فجوة فى مسيرة تشكيل الدولة المصرية، مما أثر سلبا على الفرص التعليمية والمهنية المتاحة للنساء، وأبطأ من نمو وتطور المؤسسات الاجتماعية التى كان بوسعها إشباع احتياجاتها.

هوامش

(١) انظر/ى: Janet Abu-Lughod, *Cairo: 1001 Years of the City Victorious*, pp.64-65, 71.

(٢) محكمة الباب العالى، المجموعة ٣٢٣، رقم ٦٩٨، ١٢١٦/١٨٠١-١٨٠٢.

(٣) انظر/ى: Raymond, *Artisans*, vol. 2, pp.383-387.

(٤) *Ibid.*, vol. 1, p.205; vol. 2, pp.506-507.

(٥) Baer, *Egyptian Guilds*, pp.27-30.

(٦) *Ibid.*, pp.8-11.

وتعتمد فكرة باير عن التدهور المطلق لبنية الطوائف على الفرضية القائلة بأن وثائق الطوائف فى القرن السابع عشر وصفت المراسم الاحتفالية والبنى المستخدمة فعليا، ولكن يبدو من الجائز أيضا أنها كانت تقدم وصفا لنموذج مثالى أكثر منها حقيقة واقعة.

(٧) انظر/ى: Gran, *Islamic Roots*, pp.6-10.

(٨) انظر/ى: Baer, *Egyptian Guilds*, pp.23-24. إن اقتراح باير بأن عدد الطوائف ظل ثابتا بدرجة ما خلال القرن التاسع عشر يعتمد على القائمة الفرنسية للطوائف التى استخدمها ريمون (Raymond, "Une liste des corporations de metiers au Caire en 1801", *Arabica*, iv, part 2 (1957), 151-163). وقد اعتبر ريمون لاحقا أن تلك القائمة ما هى إلا قائمة جزئية وراجع تقديراته ورفعها، انظر/ى: Raymond, *Artisans*, vol. 2, p.511.

(٩) انظر/ى: Raymond, *Artisans*, vol. 2, pp.527-528.

(١٠) Lane, *Manners and Customs*, p.191; Chabrol de Volvic, *Essai*, p.156; Rouchdi Fakkar, *Aspects de la vie quotidienne en Egypte*, pp.63-67.

(١١) للحصول على عرض عام للطرق الصوفية فى عصر وصول محمد على إلى الحكم، انظر/ى: F. De Jong, *Turuq*, ch. 1.

(١٢) انظر/ى: *Ibid.*, pp.37, 98 n.13. وكذلك: Gran, *Islamic Roots*, pp.47-49.

(١٣) De Jong, *Turuq*, p.9; Gran, *Islamic Roots*, pp.47-49.

(١٤) "الذكر" هو تكرار لأسماء الله مصحوبا بحركات جسدية إيقاعية، وعادة ما تسبقه قراءة جماعية، ويسمى الطقس فى مجمله باسم "الحضرة"، أما فى الاستخدام العامى فيشير "الذكر" إلى الاحتفالية بأكملها.

(١٥) *Ibid.*, pp.196-200.

(١٦) الجبرتى، *العجائب*، المجلد الثانى، ص٣٠٦.

(١٧) Gran, *Islamic Roots*, p.129; Chabrol de Volvic, *Essai*, p.22.

ويلاحظ جران أن العلماء لم يكونوا جميعا يقبلون أن تتلمذ نساء على أيديهم. ففى الوقت الذى كان للزبيدى طالبات علم، فإن تلميذه العطار لم يعلّم أبدا أية امرأة بل كان ينظر إلى النساء نظرة دونية.

(١٨) "Report... Egypt and the Soudan in 1906", *PP*, 1907, c, 617, p.50.

(١٩) St John, *Egypt*, vol. 2, p.335.

(٢٠) للحصول على رواية مفصلة للإصلاح فى الحضر تحت حكم محمد على، انظر/ى: Abu-Lughod, *Cairo*, pp.85-97.

(٢١) *Ibid.*, pp.110-113.

(٢٢) *Ibid.*, pp.118-131.

(٢٣) انظر/ى: André Raymond, "Problems urbains et urbanisme au Caire au XVII et XVIIIe siècles" in *Colloque internationale sur l'histoire du Caire*, pp.358-359.

(٢٤) MAE, Correspond. pol. des consuls, Turq: Alex. et Caire xix, Barrot à ministre, 16 January 1848; FO 142/16, Murray to Palmerston, 27 October 1848.

(٢٥) انظر/ى: Fahmy, *La révolution*, p.74.

(٢٦) انظر/ى: Baer, Egyptian Guilds, p.131. وللحصول على مناقشة عميقة تطرح تساؤلات حول مدى ملاءمة استخدام مصطلح (guild) فى سياق الشرق الأوسط، انظر/ى: Clifford Geertz, "Suq: The Bazaar Economy in Seffrou" in Clifford Geertz, Hildred Geertz, and Lawrence Rosen, *Meaning and Order in Moroccan Society*, p.244 n.53.

(٢٧) للحصول على مناقشة لمدى اتساع سلطة شيخ السجادة البكرية، انظر/ى: De Jong, *Turuq*, pp.9-12, 20-23.

(٢٨) *Ibid.*, Appendix iii, pp.196-200.

(٢٩) Gran, *Islamic Roots*, p.122.

(٣٠) Rivlin, *Agricultural Policy*, p.352 n.35; Baer, *Studies*, p.137.

(٣١) Laverne Kuhnke, "The 'Doctoress' on a Donkey: Women Health officers in Nineteenth Century Egypt", *Clio Medica*, ix, 3 (1974), 201.

(٣٢) "Report... Egypt and the Soudan in 1908", *PP*, 1909, cv, 333, p.32.

(٣٣) "Report... Egypt and the Progress of Reforms", *PP*, 1897, cii, 505, pp.20-21.

(٣٤) D'Abernon Papers, BM 48961A, fos. 77-80; FO 633/14, Cromer Papers, P. G. Graham to Lord Cromer, 6 November 1910, fos. 94a-94d.

(٣٥) "Report... Egypt and the Soudan in 1904", PP, 1905, ciii, 1087, p.70; "Report... Egypt and the Soudan in 1909", *PP*, 1910, cxii, 347, p.34.

(٣٦) انظر/ى: Abu-Lughod, *Cairo*, pp.91-92.

(٣٧) FO 141/186, W. G. Hunter to Malet, 6 August 1883; FO 141/187, Clifford Lloyd to Baring, 21 November 1883.

(٣٨) "Report... Egypt and the Progress of Reforms, 1890", *PP*, 1890-1891, xcvii, 717, pp.31-32.

(٣٩) FO 633/8, Cromer Papers, Lord Cromer to Lord Lansdowne, Cairo, 8 June 1897, fos.121-122.

(٤٠) "Report... Egypt and the Progress of Reforms, 1891", *PP*, 1892, xcvi, 399.

(٤١) ٤١ Kuhnke, "The 'Doctoress'", pp.201-202.

(٤٢) FO 633/14, Cromer Papers, Cromer to P. G. Graham, 14 October 1910, fo. 128.

(٤٣) "Report... Egypt and the Soudan in 1906", *PP*, 1907, c, 617, p.45.

(٤٤) "Report... Egypt and the Soudan in 1909", *PP*, 1910, cxii, 347, p.34.

(٤٥) "Report... Egypt and the Soudan in 1911", *PP*, 1912-1913, cxxxi, 635, p.37.

(٤٦) FO 141/241, Inspector General, Administration of Service Sanitaire to Sirdar, Egyptian Army, 25 September 1886.

(٤٧) FO 141/176, Malet to Earl of Granville, 28 August 1883; "Report... Egypt and the Progress of Reforms, 1897", cii, 505, pp.20-21.

(٤٨) "Report... Egypt and the Soudan in 1905", *PP*, 1906, cxxxvii, 475, p.73; "Report... Egypt and the Soudan in 1906", *PP*, 1907, c, 617, p.46.

(٤٩) "Report... Egypt and the Soudan 1908", *PP*, 1909, cv, 333, p.32; "Report... Egypt and the Soudan in 1913", *PP*, 1914, ci, 327, pp.50-51.

(٥٠) FO 141/176, MacDonald to Malet, 13 August 1883.

(٥١) Ibid.; FO 141/187, Clifford Lloyd to Baring, 14 November 1883; FO 141/226, Nubar to Baring, 11 June 1885; "Report... Egypt and the Progress of Reforms, 1897", *PP*, 1898, cvii, 621, pp.36-37.

(٥٢) "Report.. Egypt and the Progress of Reforms, 1897", *PP*, 1898, cvii, 621, pp.36-37; "Report... Egypt and the Soudan in 1900", *PP*, 1901, xci, 1057, pp.42043; "Report... Egypt and the Soudan in 1906", *PP*. 1907, c, 617, p.44; "Report... Egypt and the Soudan in 1908", *PP*, 1909, cv, 333, p.31.

(٥٣) "Report... Egypt and the Soudan 1902", *PP*, 1903, lxxxvii, 953, p.44.

(٥٤) Charles Coles, *Recollections and Reflections*, pp.63-64.

(٥٥) "Report... Egypt and the Soudan in 1900", Inclosure: "Report by M. H. Pinching, Plague", *PP*, 1901, xci, 1057, p.60.

(٥٦) للحصول على رواية كلوت بك بشأن تاريخ المدرسة، انظر/ى: Antoine Clot-Bey, *Mémoires de A. B. Clot-Bey*, pp.107-108, 158-161.

(٥٧) MAE, Correspond. con. et com., Alex. xxxi, Lavalette à ministre, 22 May 1844; ibid., Alex. xxxii, Benedetti à ministre, 19 May 1847; ibid., Le Caire xxviii, Benedetti à ministre, 10 December 1847.

(٥٨) FO 141/180, Osman Orfi to Cookson, 14 August 1883; "Report by H. R. Greene, Surgeon Major, Medical Staff, Sous-Director of Sanitary Services of Egypt", *PP*, 1884-1885, lxxxix, 1.

(٥٩) بداية من عام ١٨٨٣، كان المقرر الدراسي في مدرسة المولّدات كالآتي: السنة الأولى: قواعد النحو للغة العربية، والقراءة ، والخط، والحساب. السنة الثانية: التشريح، والجراحة البسيطة، والخط، والحساب. السنة الثالثة: التوليد الطبيعي، و"طب الأمومة"، وأمراض النساء والنظافة، والخط: FO 140/186, "programmes des etudes actuellement suives aux écoles de Medicine, de Pharmacie, et de Maternité", 1883.

(٦٠) "Report by H. R. Green, Surgeon Major, Medical Staff, Sous-Director of Sanitary Services of Egypt" and "Draft Decree organizing Sanitary Service", *PP*, 1884-1885, lxxxix, 1.

(٦١) "Report... Egypt and the Soudan in 1904", *PP*, 1905, ciii, 1087, p.68.

(٦٢) "Report... Egypt and the Soudan in 1912", *PP*, 1913, lxxxi, 207, p.43; "Report... Egypt and the Soudan in 1913", *PP*, 1914, ci, 327, p.10.

(٦٣) FO 141/186, "List of Doctors Sent to Affected Districts", n.d. (assume July 1883); d'Abernon Papers, BM Add. 48961A, fos. 265-268.

(٦٤) "Report... Egypt and the Progress of Reforms, 1890", *PP*, 1890-1891, xcvii, 717, pp.30-31; "Report... Egypt and the Sound in 1913, *PP*, 1914, ci, 327, p.40.

(٦٥) FO 633/8, Cromer Papers, Lord Cromer to Mr. Davidson, Cairo, 23 January 1900, fo. 252.

(٦٦) للحصول على مناقشة لسياسات محمد على التعليميـــة، انظـــر/ى: Yacoub Artin Pasha, *L'instruction publique en Egypte*, pp.75-79; and James Heyworth-Dunne, *An Introduction to the History of Education in Modern Egypt, passim.*

(٦٧) انظــــر/ى: Artin Pasha, *L'instruction*, pp.89-98; and Robert Tignor, *Modernization and British Colonial Rule in Egypt, 1882-1914*, p.341.

(٦٨) "Report... Egypt and the Progress of Reforms, 1892", *PP*, 1893-1894, cxi, 1127; "Report... Egypt and the Progress of Reforms, 1895", *PP*, 1896, xcvii, 989; "Report... Egypt and the Soudan in 1906", *PP*, 1907, c, 617, pp.49-51.

(٦٩) Young, "A Little to the East", fo. 3.

(٧٠) FO 633/13, Cromer Papers, Cromer to Sir Edward Grey, 8 March 1907. ونجد كرومر هنا يرد على النقد الموجه من بلنت وروبرتسون.

(٧١) "Report... Egypt and the Soudan 1906", *PP*, 1907, c, 617, p.51.

(٧٢) "Report... Egypt and the Soudan in 1913", *PP*, 1914, ci, 327, p.34.

(٧٣) انظر/ى: Artin Pasha, *L'instruction*, pp.124-128, 132-134; and Duff Gordon, *Letters*, p.130.

(٧٤) "Report... Egypt and the Soudan in 1906", *PP*, 1907, c, 617, p.50.

(٧٥) انظر/ي: Artin Pasha, *L'instruction*, pp.116-123.

(٧٦) انظر/ي: محمد رشيد رضا، *فتاوى الإمام محمد رشيد رضا*، المجلد الأول، رقم ١٢، ص٤٣-٤٤، والمجلد الأول، رقم ٢٤، ص٦٦-٦٧.

(٧٧) Hamont, *L'Egypte*, pp.423-424.

(٧٨) Artin Pasha, *L'instruction*, pp.135-136.

(٧٩) "Report... Egypt and the Soudan in 1900", *PP*, 1901, xci, 1057, pp.50-51.

(٨٠) "Report... Egypt and the Soudan 1906", *PP*, 1907, c, 617, p.57.

(٨١) "Report... Egypt and the Soudan 1905", *PP*, 1906, cxxxvii, 475, p.88.

(٨٢) "Report... Egypt and the Progress of Reforms, 1891", *PP*, 1892, xcvi, 399.

(٨٣) "Report... Egypt and the Soudan in 1913", *PP*, 1914, ci, 327, p.37.

(٨٤) "Report... Egypt and the Progress of Reforms, 1895", *PP*, 1896, xcvii, 989; "Report... Egypt and the Soudan in 1903", *PP*, 1904, cxi, 203, p.61; "Report... Egypt and the Soudan in 1913", *PP*, 1914, ci, 327, pp.34-35.

(٨٥) "Report... Egypt and the Soudan in 1908", *PP*, 1909, cv, 333, p.41.

(٨٦) "Report... Egypt and the Soudan in 1904", *PP*, 1905, ciii, 1087, p.73.

(٨٧) Ibid., p.77; "Report... Egypt and the Soudan in 1909", *PP*, 1910, cxii, 347, p.45; "Report... Egypt and the Soudan in 1913", *PP*, 1914, ci, 327, pp.34-35.

(٨٨) "Report... Egypt and the Soudan in 1909", *PP*, cxii, 347, p.49.

(٨٩) "Report... Egypt and the Soudan in 1912", *PP*, 1913, lxxxi, 207, p.30; "Report... Egypt and the Soudan in 1913", *PP*, 1914, ci, 327, p.39.

(٩٠) "Report... Egypt and the Progress of Reforms, 1898", *PP*, 1899, cxii, 961, p.44

(٩١) "Report... Egypt and the Soudan in 1903", *PP*, 1904, cxi, 203, p.65; "Report... Egypt and the Soudan in 1905, *PP*, 1906, cxxxvii, 475, p.92; "Report... Egypt and the Soudan in 1909", *PP*, 1910, cxii, 347, pp.44-46; "Report... Egypt and the Sound in 1912", *PP*, 1913, lxxxi, 207, p.30; "Report... Egypt and the Soudan in 1913", *PP*, 1914, ci, 327, pp.34, 40.

(٩٢) "Report… Egypt and the Progress of Reforms, 1898", *PP*, 1899, cxii, 961, p.44; "Report… Egypt and the Soudan in 1906", *PP*, 1907, c, 617, pp.50, 51; "Report… Egypt and the Soudan in 1909", *PP*, 1910, cxii, 347, pp.47-48; "Report… Egypt and the Soudan in 1913", *PP*, 1914, ci, 327, p.34.

(٩٣) انظر/ى: Panzac, "La Population de l'Egypte à l'époque contemporaire" in Aulas et al., *L'Egypte d'aujourd'hui*, p.124.

(٩٤) انظر/ى: Artin Pasha, *L'instruction*, p.124.

الفصل الرابع

النساء والمقاومة والقمع

"الدنيا زى الغازيه ترقص لكل واحد شويه."
مثل مصرى (أحمد تيمور، *الأمثال العامية*، ١٢٤٤، ص٢١٤)

"راحت تاخد بتار أبوها رجعت حبله."
مثل مصرى (أحمد تيمور، *الأمثال العامية*، ١٢٨١، ص٢٢٠)

إن نمو جهاز الدولة فى القرن التاسع عشر، والذى شجع الحكومة ومكنها من التدخل على مستوى محدود فى المؤسسات الاجتماعية، أدى أيضا إلى التوسع فى وسائل القمع التى مارستها الدولة وموظفيها. وقد كان التحكم فى السكان منذ فترة طويلة يمثل همًّا محوريا من هموم الحكومة المملوكية السابقة، فقد كان هدوء الأوضاع من متطلبات جمع عوائد الضرائب فى الريف. ولكن تطلعات نظام الدولة المطلقة الناشئ تحت حكم محمد على تجاوز حدود الحفاظ على النظام العام ليتضمن الاستغلال المباشر لرعاياه المنخرطين فى العمالة الزراعية والصناعية وكذلك المجندين فى الخدمة العسكرية. إن تزايد ثقل مطالب السخرة، والبدء فى تجنيد العساكر والعمال فى صناعات الدولة، أدى دوما إلى رفع معدل تدخل الدولة فى الريف كما دفع إلى المزيد من اللجوء إلى القهر والإكراه مع تصاعد المقاومة الشعبية. وقد شكل المسئولون الرسميون فى الحكومة، الموجودون بأعداد متنامية والمستعينون بسلطات متزايدة، جزءا لا يتجزأ من النظام الجديد، حيث قام

العاملون فى خدمة الدولة بجمع الضرائب، وتجميع الرجال والنساء للعمل، وتجنيد الرجال للخدمة العسكرية، بل وأصدروا توجيهات بشأن زراعة المحاصيل وتسويقها.

وقد أشعلت تلك التدخلات الجديدة التمرد والمقاومة بين شعب مصر، فظهرت صور التحدى القوية فى مواجهة سلطة الدولة من حيث القلاقل فى الحضر والتمرد بين الفلاحين، وانعكست على الأوضاع خلال الفترات الأكثر "سلما وهدوءا" عن طريق أعمال المقاومة الفردية التى لا تعد ولا تحصى والتى تقترب من الأنشطة الإجرامية. ففى إطار حكم نظام الدولة المطلقة اتخذت هذه المقاومة شكل الاحتجاج أو الهجوم على المسئولين المحليين من المتعدين على الأراضى المتعارف عليها باعتبارها محجوزة للعائلة أو الجماعة. وفى أعقاب بداية الحكومة الاستعمارية فى عام ١٨٨٢، اتخذت المقاومة الشعبية للدولة نبرة واضحة فى مناهضتها للسلطة البريطانية، وكان الاحتجاج قد يتوجه إلى أى حضور أجنبى، وكذلك إلى كل من هم على صلة وثيقة بجهاز الدولة، بصرف النظر عن جنسياتهم. وفى حالة قيام تمرد فلاحى واسع المدى، فإن السمة السياسية والطبقية لهذا التمرد، حتى وإن كان نابعا من سياق دينى، إلا أنه لم يمكن رده. ولكن كان الأمر الأكثر شيوعا هو قيام عدد من الأفعال التى جمعت بين الاحتجاج على الدولة والرغبة فى تحقيق المكسب أو الانتقام. فالكثير من الأعمال التى أطلق عليها المسئولون مسمى "اللصوصية" (brigandage)، أو اعتبروها ضمن الجرائم الريفية البسيطة، يمكن أيضا وعلى نفس القدر من الدقة وصفها باعتبارها احتجاجا جماعيا أو فرديا على سلطة الدولة والطبقات الريفية الأكثر ارتباطا بها.

إن القلاقل والاضطرابات وأعمال المواجهة والتحدى، مهما تم تصنيفها، ساعدت بدورها على تقديم دفعة للمزيد من التطوير لوسائل قمع الدولة، حيث خضع النظام القضائى ونظام الشرطة ونظام السجن إلى الكثير

من التوسعات على مدار القرن التاسع عشر. كما أن القانون الجزائى والذى طالما كان تنفيذه مقصورًا على سلطة الدولة، أصبح قانونا مجمعا ومصنفا، وتم تحديد نظام فرض مناهج التنفيذ والعقاب من خلال إقامة محاكم جديدة تعمل وفقا لأحكام واضحة محددة وقواعد إجرائية جديدة. وقد تم إصلاح قوات الشرطة العسكرية (الجندرمة) المحلية والخفراء فى الريف وغيرهم من حماة النظام العام وإضفاء السمة المهنية على عملهم، كما تم التوسع فى نهايات القرن التاسع عشر فى المؤسسات الجزائية وإدخال مناهج جديدة لإعادة التأهيل". وباختصار فإن تطور الدولة، فى شكلى دولة النظام المطلق والنظام الاستعمارى، مهد للمواجهة بين الدولة ذات السلطة الجديدة ورعاياها، مما أدى بالتبعية إلى تطوير الذراع القمعية لجهاز الدولة.

فهل عايشت النساء تلك التطورات كتجربة مختلفة عن الرجال؟ باعتبارهن من أعضاء المجتمع المتمتعين بقدر أضعف نوعا ما من الحقوق ومكانة اجتماعية أدنى كانت النساء معرضات بدرجة أكبر لقهر مسئولى الدولة، وخاصة إذا وجدن أنفسهن دون حماية عائلية. ومن ناحية أخرى، كان الرجال أكثر تمثيلا للأسرة فى المجال العام، وكانوا أكثر تعرضا بشكل مباشر للابتزاز الرسمى والعقوبات. وبالتالى يمكننا أن نتوقع العثور على الرجال كمشاركين أساسيين فى أعمال المقاومة ضد سلطة الدولة، سواء فى الانتفاضات الجماعية أو فى أشكال أكثر تخفيا مثل أعمال التخريب أو عدم التعاون. إن مدى مشاركة النساء أيضا بدور فى تلك الأحداث يعكس بشدة مدى تعرضهن لقمع الدولة ومستوى وصولهن إلى المجال العام. ومن الأهمية الإشارة إلى ما قامت به النساء فرديا من تحدٍّ للقانون أو العرف، بما فى ذلك جرائم السرقة وهجر الأطفال والدعارة، يمكن تأويلها كشكل من أشكال المقاومة فى بعض الحالات، وعلامة على الفقر واليأس من الآخرين. وكانت بعض "جرائم" النساء ترتكب ضد سلطة الدولة، أما غيرها من

الجرائم، ولعل أغلبها، كانت موجهة إلى مصدر من مصادر القهر أكثر قربا من مجال البيت والأسرة بما تحمله من قواعد محددة خاصة بالنساء. وكما سنرى لاحقا، اختلفت جريمة المرأة عن جريمة الرجل كمًّا وكيفا، فمع صراعهن ضد المعوقات الاجتماعية بالإضافة إلى تدخلات الدولة، جاءت ردود أفعال النساء معبرة عن مجال نشاطهن الأكثر ضيقا وحدود سلطتهن الاجتماعية، حيث كان الكثير من أفعالهن الإجرامية موجها ضد أنفسهن لا الآخرين.

وأخيرا، فإن الشرطة والنظام القضائى والجزائى أخذ يطوِّر بمرور الوقت أساليب معينة لمعاملة النساء. وتحديدا تحت حكم الدولة الاستعمارية، تم إدخال الممارسات الجزائية المستوحاة من الأنظمة الأوروبية، بما جعلها تفرق بوضوح بين السجناء والسجينات، مع فصل كل جنس عن الآخر وابتكار أساليب المعاملة التى تناسب كل مجموعة منهما. إن هذا التمييز لم يقم فقط بتوضيح المواقف من النساء السائدة بين مسئولى الحكومة، بل شكلت أيضا جزءا من نسق أكبر للفصل المؤسسى تبعا للجنس. وقد اشتركت النساء بالتأكيد فى أعمال التمرد والاحتجاج والقلاقل الشائعة فى القرن التاسع عشر، ولكن درجة هذا الاشتراك وسماته عكست، كما سنرى لاحقا، أدوارهن المحددة فى العائلة والمجتمع، كما عكست مواقف مسئولى الدولة تجاههن.

تنامى القمع

خلال عصر محمد على، فرض نظام الدولة المطلقة الناشئة مطالبه الجديدة على سكان الدولة فى شكل التجنيد فى أعمال السخرة والخدمة العسكرية. وفى وجه احتمال خضوع بعض العائلات لفقد رجالها عند ضمهم إلى خدمة الدولة، اختارت بعض العائلات الهروب. وكانت سوريا إحدى مناطق اللجوء، حيث قامت مجموعات من الأسر بالهروب عبر الصحراء

ليبدأوا حياتهم فى أعمال الحرث فى إقليم "جبل لبنان"، وبحلول عام ١٨٣٠، كان ما تتفاوت أعدادهم بين ٥٠٠٠ و٦٠٠٠ من فلاحى إقليم "الشرقية" قد انتقلوا إلى سوريا حيث منحهم عبد الله باشا من عكا الأراضى وأعفاهم مؤقتا من الضرائب. ومع قلقه من النقص فى العمالة الزراعية طالب محمد على بعودتهم، ولكن دون فائدة. كما قام غيرهم بالانتقال إلى المناطق الحضرية ورفع تعدادها السكانى ارتفاعا بالغا، فقد سكنت مجموعة من ٦٠٠٠ إلى ٧٠٠٠ من الرجال والنساء والأطفال فى بيوت طينية يبلغ ارتفاعها ما بين ثلاثة أقدام إلى أربعة أقدام على أطراف مدينة الإسكندرية، وكان مورد رزقهم هو بيع المنتجات البستانية أو العمل غير المنتظم. وفى القاهرة قام الكثير من الأسر الفلاحة بتدبر شؤون معيشتهم غير المستقرة عن طريق اللجوء إلى الخدمة المنزلية أو الأعمال الحرفية. كما كان من الشائع الفرار إلى القرى المجاورة هروبا من دفع الضرائب والتجنيد.[١]

وقد استجابت الدولة لما طرأ على المناطق الريفية من نقص سكانى باتخاذ إجراءات صارمة. ففى عام ١٨٢٩، نجد أن محمد على قد لاحظ أن "بعض الفلاحين التنابلة تركوا قراهم ومواطنهم وحقولهم وأقاموا فى القاهرة وضواحيها، وقد تحولوا إلى متسولين"، فقام بتوجيه مدير ديوان الخديوى (وزارة الداخلية) إلى العثور على هؤلاء الفلاحين المفقودين وإعادتهم فورا إلى قراهم،[٢] وتم القبض على الفلاحين اللاجئين فى القاهرة، وإعادتهم بالقوة إلى قراهم أو تسخيرهم للعمل فى الأراضى التابعة للدولة. وفى الإسكندرية، قامت قوات الحكومة بمحاصرة المدينة العشوائية التى أقامها الفلاحون، وحملت سكان تلك المنطقة إلى مراكب لتحملهم إلى قراهم، وقد تسارعت أعمال إخلاء تلك المناطق من الرجال والنساء والأطفال وكبار السن بفعل ضربات الكرابيج والعصى.[٣] كما وجهت الدولة كل مأمور إلى "جمع الفلاحين الفارين بكفاءة وإرسالهم وإعادتهم إلى مواطنهم الأصلية... وإذا

لم يكن هذا الفعل ممكنا [بكفاءة]، فعليك أن تسجن أبناء الفلاح المفقود، أو من يراعون أملاكه، إلى أن يعود".[٤] ولكن قام مأمور واحد على الأقل بالإشارة إلى أن سياسة جعل أسرة الفلاح رهينة إلى حين عودة الشخص المفقود هى سياسة تأتى بنتائج عكسية، فلن يعود الفلاح ولن يعمل جيدا وبمحض إرادته إلا إذا تم جعل حياته أكثر "راحة".[٥] وبالفعل نجد أن الإجراءات التى تم اتخاذها لإعادة الفلاحين إلى الأرض، وبالتحديد إلى قراهم، لم تكن ناجحة تماما، ففى عام ١٨٤٥ كانت الدولة لا تزال ترسل القوات الحكومية لجمع الفلاحين غير الموجودين فى مواطنهم الأصلية، وكان يتم جمعهم معا وإجبارهم على العودة هم وعائلاتهم، فى صحبة القوات العسكرية، سيرا على الأقدام إلى القرى التى تركوها.[٦]

وقد تفاقمت مشكلة هجرة الفلاحين المستمرة وازدادت حدتها بسبب ميل النساء والأطفال إلى ترك القرية للحاق بالرجال المجندين. فقد كانت مجموعات من النساء والأطفال الباكين يتبعون فرقة التجنيد التى أخذت الرجال إلى الجيش، إلى أن يتم إجبارهم على العودة إلى قراهم.[٧] وقد علق القنصل البريطانى على ردود الفعل تجاه التجنيد قائلا: "يتم إبعاد الرجال عن قراهم بفعل التجنيد التعسفى البغيض لمشاعر الشعب، كما يخلق دوما حالة من التمرد الحظى بين النساء من سكان تلك القرى عندما يشهدن المنظر المؤثر لأقربائهن وهم يساقون مكبلين بالحديد."[٨]

وكلما أمكن ذلك، وطالما لم يتم إرسال الرجل فى مهمة خارج البلاد، كانت الزوجات والأطفال يتبعون الرجل المجند من حامية عسكرية إلى الأخرى، مع الإقامة فى حى عشوائى مجاور ومحاولة الحياة على أفضل حال ممكن عن طريق مشاركة المجند فى جرايته أو حصته من المأكل. فقد قامت حوالى ٢٢ ألف امرأة وطفل بالإقامة خارج حامية الخانكة، كما أن ضخامة أعداد وسوء أحوال أسر قوات الجيش والبحرية وعمال الترسانة فى

الإسكندرية أدت إلى حالة من الذعر مع انتشار أوبئة الطاعون فى المدينة فى نهايات الثلاثينيات وبداية الأربعينيات من القرن التاسع عشر، فقد كان هنالك حوالى ٣٠ ألف امرأة وطفل يعيشون قرب الثكنات العسكرية فى أكواخ صغيرة وصهاريج ومقابر انتشر فيها الوباء مؤديا إلى خسائر فادحة.[٩] وقد قامت مجموعة من المسئولين العسكريين ورجال الصحة بالاجتماع فى عام ١٨٤٤ للنظر فى الإجراءات المتخذة فى مواجهة الطاعون، وأثاروا مشكلة أسر العساكر المجندين كما يلى: "لقد تأكد أن الغالبية العظمى من حالات الإصابة بالطاعون موجودة هذا العام بين أفراد القوات الأرضية والبحرية وبين عمال الترسانة، ومن الممكن إرجاع تلك الأوضاع أساسا إلى سكنهم مع أسرهم المقيمة فى أحياء مكونة من الأكواخ، والتى تعتبر المعقل الأساسى لعدوى الطاعون مقارنة بأى مكان آخر".[١٠] وقد أوصى الاجتماع بأن يتم فصل أفراد كل القوات والعمال عن أسرهم لمدة ثلاثين يوما، وأن يتم تعقيم الرجال والأسر وكل ما يتصل بهم سعيا إلى القضاء على العدوى.

وتوجد بعض الأدلة على أن الدولة تولت توفير مصدر الرزق لأسر المجندين، فقد أقر بورينج (Bowring) بأن عمال الترسانة وأسرهم حصلوا على حصص غذائية، ولكن الأجور الفعلية للرجال كانت متدنية للغاية ويتم دفعها عادة فى صورة متأخرات. وقد زعم تقرير آخر أن محمد على عندما أدرك أن الحصص الغذائية والأجور المدفوعة للمجند لا تكفى تغطية تكاليف إطعام أسرته، قام بمنح حصة مساوية تقدم لكل طفل ذكر من أبناء المجند وبالتالى تغطية الاحتياجات الغذائية للأسرة بأكملها. وفى أواخر الأربعينيات من القرن التاسع عشر، كان من المفترض حصول ١٤ ألف طفل ذكر على هذه الحصص الغذائية.[١١] وقد فكرت الدولة أيضا فى توفير المأوى لهم أيضا، ولكن يبدو أن مشروع بناء المساكن لأسر البحارة وعمال الترسانة فى الإسكندرية لم يقع موقع التنفيذ أبدا.[١٢] كما تم خلال حكم إبراهيم باشا توقف

الدولة عن تحمل وجود أسر المجندين، ففى عام ١٨٤٨، تم منع أسر ١٤ ألفًا من المجندين الجدد من اللحاق برجالهم فى المعسكرات والحملات العسكرية. وفى العام التالى، وفى عهد الخديوى عباس، تم فجأة إيقاف الحصص الغذائية الممنوحة للأطفال الذكور.(١٣) وعلى الرغم من تلك الإجراءات، عجزت الدولة عن إبقاء أسر المجندين فى الريف، وعلى مدار العشرة أعوام التالية، حافظ الجيش المصرى على سمته الأسرية:

> عندما يعسكر الجنود، يتم إقامة معسكر من النساء على مسافة ما، وعندما يكونون فى الثكنات تقام قرية من النساء بنفس سرعة إقامة ثكنات الرجال، وأخيرا فى المدن تعيش الأسر فى المساكن الأقرب إلى الثكنات... وقد رأيت دوما النساء يصلن إلى أى مكان فى نفس وقت وصول الرجال".(١٤)

ومهما كانت ضآلة دخل الأسرة عند اشتمالها فقط على أجر المجند وحصته الغذائية، فإن تحركات القوات إلى الخارج حرمت تلك الأسر هذا الدعم تماما. ويذكر بعض المراقبين وجود أسر المجندين فى حملات خارجية، حتى فى شبه الجزيرة العربية واليونان، ولكن يبدو أن إرسال المجندين إلى مواقع عسكرية خارج البلاد كان يعنى ترك الأسرة فى مصر، وكانت الأسرة تجد نفسها فجأة بلا أى دعم، وهى بعيدة عن الأرض ومقيمة قرب معسكرات وثكنات الجيش. وكانت الزوجات ربما ينلن مبالغ صغيرة من المال من الدولة أو من أزواجهن مباشرة، ولكن الجنود كانوا يحصلون على مبالغ ضئيلة إن لم يحرموا منها على الإطلاق. وتزاحمت أرامل الحرب باستمرار أمام أبواب وزارة الحربية مطالبات بأجور أزواجهن المفقودين. ونجد أن موافقة الخديوى عباس على إرسال ألف بحار للانضمام إلى الأسطول التركى فى إسطنبول قد سببت ارتباكا شديدا فى أوساط الكثير من

أسر القوات البحرية فى الإسكندرية، ممن واجهوا الفقر التام بدون الحصول على أجر البحار أو حصته الغذائية. ومع رحيل القوات وجدت النساء أنفسهن مضطرات إلى الاعتماد على مواردهن الخاصة أو موارد عائلاتهن الممتدة، وقيل إن بعضهن لجأن إلى الدعارة لإطعام أسرهن.(١٥)

وقد خفت مطالب الحكومة من السكان بدرجة كبيرة تحت حكم الدولة الاستعمارية، حيث إن تقليص التطلعات العسكرية، وإضفاء المزيد من العقلانية على جهاز الدولة، كان يعنى تقليل معدلات تجنيد العمال والجنود. وكان العامل الأساسى الذى أدى إلى ترك السكان مواطنهم فى الريف خلال الجزء الأخير من القرن التاسع عشر هو عملية إدماج الأراضى وتصاعد مشكلة ديون الفلاحين؛ حيث تم إخراج الفلاحين من الأرض بسبب تحويل النشاط الزراعى إلى نشاط تجارى. كما أن غياب تدخل الدولة فى توفير القروض الميسرة أو وقف الحجز على الأراضى تسديدا للديون، يمكن اعتباره سببا من أسباب هجرة الفلاحين، وهو غياب لا يثير الدهشة إذا أخذنا فى الاعتبار الصلات بين سلطة الدولة ومصالح أصحاب الأراضى. ولكن مع ذلك، انقضى عصر التوسع فى التجنيد وتوجيه العمالة من الفلاحين لتحقيق مصالح رسمية.

وخلال القرن التاسع عشر، أصبح حضور جهاز الدولة الآخذ فى التوسع معروفا فى شكل المسئولين المحليين ممن تداخلت سلطتهم مع سلطة الحكومة المركزية، حيث إن شيخ البلد، الذى كان فى السابق ممثلا للملتزم فى القرية، أصبح مسئولا حكوميا محليا تحت حكم محمد على. وبينما قامت الإصلاحات الإدارية فى أول الأمر بحرمان شيوخ البلد المحليين من كثير من سلطاتهم، إلا أنه بحلول منتصف القرن التاسع عشر كان لدورهم فى تجنيد الفلاحين وجمع الضرائب أثره فى رفع سلطتهم على أهالى القرى ارتفاعا بالغا غير مسبوق.(١٦) فعلى المستوى المحلى كانوا يمثلون القوة

الاقتصادية والسياسية التى اكتسبتها مؤخرا الحكومة المركزية، كما اتسع الطغيان والحكم الاستبدادى الذى يمارسونه على الفلاحين وتجاوز الأمور المتعلقة بالضرائب والاستحواذ على العمالة ليمتد إلى التدخل الفعلى فى النظام الاجتماعى للفلاحين والحقوق المتصلة بالأراضى.

وقد أثبتت النساء تحديدا أنهن معرضات لسلطات شيخ البلد وكثيرا ما اشتكين فى المحاكم من أعمال المصادرة التعسفية للأملاك أو حتى أعمال القسر والإجبار الشخصى. ففى إحدى الحالات التى استولى فيها شيخ البلد ببساطة على قطعة من الأرض الميرى لاستخدامه الشخصى، أصر المفتى على إعادة الأرض لمزارعيها الأصليين. وفى الحالات التى قام فيها شيوخ البلد بانتزاع المساكن أو الأشجار أو المنتجات من إناث الملاك، قامت المحكمة بإصدار إنذارات قضائية واضحة.(١٧) فى أماكن أخرى، قام شيخ البلد فى القرية باستغلال قيام امرأة شابة ما بالعمل خادمة فى قريته وعلى مسافة من بيتها وأسرتها فكان يزوجها بالإكراه إلى أحد عبيده، وقد حكمت المحكمة على هذا الزواج بأنه باطل شرعا، مستندة فى ذلك على استخدام الإجبار وعدم تكافؤ الزوجين. وحتى عندما كانت المرأة لا تزال داخل أسرتها، كان شيخ البلد يجبر أقرباءها الرجال على الموافقة على عقد زواج ما، مستخدما فى ذلك الضرب أو الحبس لضمان موافقتهم على هذا الأمر.(١٨) وقد عارضت المحكمة بشدة أى تدخلات فى تحكم الأسرة فى ترتيبات الزواج، مؤكدة على سلطة الولى الشرعى وعلى حق المرأة فى الرفض. ولكن فى الوقت نفسه كان القضاء حريصا على التأكيد على شرعية السلطة السياسية.

وبينما تراجعت سلطة شيخ البلد نوعا ما فى الخمسينيات من القرن التاسع عشر، إلا أن سلطاته اتسعت فيما يتعلق بالسخرة والضرائب على الأراضى تحت حكم الخديوى إسماعيل، وهى سلطات مكنت شيخ البلد من

جمع قدر معتبر من الأراضى والحفاظ على موقعه السيادى حتى بدايات القرن العشرين.[١٩] وعلى الرغم من خشية المسئولين البريطانيين فى الثمانينيات من القرن التاسع عشر من أن تجريم استخدام الكرباج، الذى كان شيخ البلد يستخدمه فى العادة، قد يقلل من قدرته على السيطرة على القرية والحفاظ على النظام فيها، فإن شيوخ البلد لم يتأثروا بذلك الأمر بل سرعان ما وجدوا سلطاتهم وقد دعمها رفع مستوى خفراء القرية الذين كانوا يقومون بدور الشرطة المحلية. إن تراجع مكانة المسئولين التى كثر حديث المسئولين المتأثرين بها يتنافى مع الأهمية السياسية التى تمتع بها شيخ البلد أو العمدة حتى منتصف القرن العشرين.[٢٠]

وهكذا عبرت الدولة، فى صورة نظام الدولة المطلقة والنظام الاستعمارى، عن حضورها أمام السكان. وخلال الجزء الأول من القرن التاسع عشر كانت أعمال السخرة والتجنيد العسكرى قد أثارت القدر الأكبر من رد الفعل القوى والسلبى، ولكن التوسع الذى شهده جهاز الدولة، وخاصة من حيث ذراعه القمعية، استمر متواصلا على المستوى المحلى خلال تلك الفترة بأكملها. إن نظرة الشعب للحكومة باعتبارها سلطة قمعية يجب عليهم تعبئة الموارد الخاضعة لهم من أجل مواجهتها هى نظرة اتضحت بجلاء من خلال المساعى القائمة لمواجهة تلك المظالم عن طريق المحاكم الشرعية. ومع تحول الدولة إلى مؤسسة أكثر عقلانية ومحددة المعالم، نجد أن فكرة رفع القضايا القانونية ضد الدولة بسبب فشلها فى تعويض الأفراد عما قاموا به من خدمات أصبحت فكرة ملموسة. كما أن وجود نظام المحاكم الشرعية وارتباطه بالعلماء ممن كانت علاقة ولائهم للدولة الجديدة علاقة واهية، ومع وجود مفهوم العدالة الاجتماعية، أصبح نظام المحاكم الشرعية منبرا منطقيا لرفع المظالم ضد الحكومة. وقد توجهت الأرامل والنساء زوجات الرجال المتغيبين إلى المحكمة الشرعية مطالبات الدولة بدفع أجور أزواجهن.[٢١]

إن ظهور تلك القضايا فى عام ١٨٣٠ يتصادف مع الارتفاع القوى فى معدلات التجنيد العسكرى وأعمال السخرة التى حدثت فى الفترة ما بين عامى ١٨٢٠ و١٨٣٠، ولكن لا يكفى تفسيره فقط من منطلق الزيادة فى مجال وشدة استغلال الدولة المباشر للسكان. ومن الواضح أن الظلم الذى يتم إرجاعه إلى السلطة المركزية لم يكن بالأمر الجديد، وكان المصريون قد تقدموا بالشكاوى ضد الممارسات الإدارية فى الماضى، فكانت مؤسسة محكمة المظالم قد أتاحت مكانا للتقدم بمثل تلك المظالم؛ حيث مكنت تلك المحاكم غير العادية الرعايا المظلومين من عرض قضاياهم مباشرة أمام تلك السلطة الحاكمة أو من يمثلها.[٢٢] ومن الممارسات الأخرى التى استمرت طوال تلك الفترة هى اللجوء المباشر إلى الوزارة أو الهيئة الرسمية المتجنية: حيث يقال الكثير عن زوجات الجنود اللاتى تزاحمن باستمرار أمام وزارة الحربية فى القاهرة انتظارا لتقديم طلباتهن للحصول على أجور أزواجهن المتغيبين.[٢٣] ولكن تم إحياء أو إدخال عملية تقديم مثل تلك الطلبات فى المحاكم الشرعية فى العشرينيات من القرن التاسع عشر، وذلك مع أنها ربما كانت لها سابقة من نوعها فى التاريخ القضائى الأسبق. وتنبئنا تلك المطالب بالكثير عن التطورات الشعبية للمحكمة والدولة، موحية بأن النساء رأين أن قرارات المحاكم تتصف بالفعالية وبقدر من التحرر من سيطرة الدولة، فى حين حمّلن الدولة المسئولية عن فقدان دعم الأزواج أو حياتهم.

التمرد الشعبى

لم يقتصر الاحتجاج ضد سلطة الدولة الناشئة بأى حال من الأحوال على الالتماسات المقدمة للمحاكم، فقد شاركت النساء والرجال فى أعمال التمرد فى الريف وانتفاضات المدن المتصلة بفترة تدعيم الدولة. فعلى مدار القرن التاسع عشر كانت أعمال العصيان، التى تتحدى سلطة الحكومة

المركزية، تضرب بجذورها فى الريف المصرى، أو على الأقل وجدت فيه تربة خصبة للعصيان. إن العمل بالسخرة والتجنيد العسكرى وفرض الضرائب وممارسة مسئولى الحكومة للسلطة بشكل اعتباطى هى أمور مثلت كلها على المستوى المحلى تنامى سلطة الدولة وتغلغلها. إضافة إلى ذلك، ففى كثير من التطورات الأخرى التى رفضها معظم الفلاحين والحرفيين فى الريف على حد سواء، مثل فقد الأراضى وتراجع حرف المنسوجات، فإنه كان من السهل إدراك دور الدولة وحلفائها من الطبقة الريفية، كما أن الوسائل الرسمية المستخدمة فى الإرغام والإجبار جعلت فى الإمكان دمج الأراضى وخلق قوة عاملة بأجر.

وكان التمرد أحد أشكال ردود الأفعال تجاه تدخل الدولة فى الريف. إن استيلاء محمد على على محصول الحبوب فى عام ١٨١٢ عجل بحدوث أول تمرد كبير إبان حكمه، عندما قام الفلاحون فى صعيد مصر بالعصيان وتعرضوا للقمع العنيف.(٢٤) وفى الفترة ١٨٢٠-١٨٢١، قام حوالى ٤٠ ألفا من الفلاحين فى إقليم قنا بالتجمع وراء الشيخ أحمد وأسسوا حكومة مستقلة فى الإقليم إلى أن قامت حملة عسكرية بالقضاء عليهم بعد مرور شهرين.(٢٥) أما أكثر أعمال التمرد خطورة فى ذلك العهد فهى التى تفجرت فى المنطقة نفسها من صعيد مصر فى ١٨٢٢-١٨٢٣ تحت قيادة الشيخ أحمد (غير الشيخ أحمد الذى قاد التمرد السابق) الذى دعا إلى الإطاحة بمحمد على. وقد امتد العصيان من إسنا إلى أسوان واستمر لما يزيد على ستة أسابيع. وقد انضم كثير من الجنود الفلاحين، الذين تم إرسالهم لإخماد التمرد، إلى المتمردين مما اضطر الحكومة إلى استخدام القوات التركية والبدوية لفرض الهدوء على المنطقة.(٢٦) وسواء ركز هذا التمرد أساسا على المظالم المتصلة بالتجنيد والسخرة، أو جاء انعكاسا للمعارضة تجاه التحولات الواسعة فى السلطة السياسية على حساب الحرفيين الريفيين، وهو الأمر الذى تم تأكيده

بدرجة مقنعة، إلا أن تدخل سلطة الدولة المتزايدة فى كلتا الحالتين أفرز حالة من عدم الرضا والعصيان الصريح فى الريف.(٢٧)

وقد شهدت السنوات القليلة التالية أعمال تمرد فى المنوفية والشرقية، واستمرت أعمال التمرد المتفرقة ضد سياسات التجنيد على مدار ثلاثينيات القرن التاسع عشر.(٢٨) وقد تم الإبلاغ عن القلاقل الناجمة عن مقاومة التجنيد فى صعيد مصر فى عام ١٨٤٨، وتعرض سليم باشا محافظ الإقليم للاغتيال، وذلك رغم عدم وضوح ما إذا كانت أمور شخصية أم معارضة التجنيد و"الكراهية العامة لعمله كمحافظ" هى الدافع وراء الاغتيال.(٢٩) وفى عام ١٨٦٥، قام شخص يدعى أحمد الطيب بقيادة تمرد آخر فى قنا معارضا سلطة الدولة والمؤسسة الدينية التى أخذت تعمل فى خدمة الدولة بصورة متزايدة. وقد قيل إنه أراد "تقسيم كل الأملاك بالمساواة وقتل العلماء وتدمير كل التعاليم الدينية لرجال العلم والدعوة إلى نوع خاص به من تفسير أو تأويل القرآن".(٣٠) ومع أن التمرد لم يتجاوز كما يبدو مرحلة التجمعات الجماهيرية وكمينا لقارب يونانى على النيل، إلا أن سلطة الدولة المتصاعدة أتاحت أعمال قمع فورية ووحشية، حيث يقال إن ما بين ١٦٠٠ و ٢٠٠٠ من الرجال والنساء والأطفال لقوا حتفهم فى الأعمال الثأرية التى قامت بها القوات العسكرية.(٣١) وقد ساندت المناطق الريفية فيما بعد ثورة عرابى فى الفترة ١٨٨١-١٨٨٢ وذلك بشن هجوم على جامعى الضرائب ورفض التعاون مع أعمال السخرة، كما أشاد الرأى العام فى أقاليم صعيد مصر بتمرد المهدى فى السودان فى الثمانينيات من القرن التاسع عشر، ولم تستطع الحكومة المصرية الوثوق فى السكان المحليين ولا فى الجنود المصريين فى حملتها ضد حركة المهدى.(٣٢)

وعلى مدار ذلك المسار المتقلب من الأحداث، كان حضور النساء الريفيات حضورا محسوسا وقويا. ففى القلاقل الحادثة فى إقليم الشرقية خلال

الاحتلال الفرنسى، تم إلقاء القبض على مجموعة تضم سبعين من الرجال والنساء والأطفال، وجميعهم من "اللصوص"، وإرسالهم إلى السجن فى القاهرة.[٣٣] وقد بدا دور النساء فى بعض الأحيان محوريا، وهو ما نجده فى خطط محمد على بالنسبة لسكان إحدى القرى خارج القاهرة حيث أقام قصرا جديدا. إن خطته لنقل سكان القرى من المقيمين قرب هذا الموقع الجديد إلى مكان آخر بحجة تحسين أوضاعهم الصحية ونمط حياتهم كانت له دوافعه المختلفة: "بنقل تلك القرية سيحقق الباشا نتيجة أخرى والتى ربما تسهم بشدة فى هذا القرار؛ إذ سيزيح عن قصره حشدا من النساء والأطفال ممن هم على أهبة الاستعداد للتمرد – *وهو ما شهدته بالفعل مرة من قبل* – والذى سيشكل فى ظروف محددة عائقا أمام خططه السرية".[٣٤] وأثناء قمع تمرد عام ١٨٦٥، حمّل المسئولون النساء المسئولية كالرجال على حد سواء، ودارت فى المنطقة حكايات عن الاغتصاب والمذابح وفتح أرحام الحوامل بأيدى الجنود.[٣٥] وفى أعقاب ثورة عرابى، تم حبس النساء فى سجون المحلة الكبرى وطنطا بتهم أعمال "الشغب" و"النهب".[٣٦]

وقد لعبت النساء أيضا دورا فى انتفاضات الحضر آنذاك، مما وضع السكان فى مواجهة مباشرة مع حكامهم. ومن الأنشطة التى قامت بها النساء فى حياة الحضر من حيث علاقات الجيرة وفرض النظام، أخذت النساء فى الانخراط فى لحظات التمرد الحضرى التى صاحبت تدهور النظام القديم وإقامة الدولة الجديدة. وبينما كانت المدن المصرية، وخاصة القاهرة وهى العاصمة الإدارية، خاضعة منذ زمن تحت سيطرة المجموعة الحاكمة القوية نسبيا، إلا أن الأزمة الاقتصادية مقترنة بالتحولات فى توازن القوى السياسية أفرزت حالة من الاضطرابات فى الحضر بل وحتى العصيان. وكانت الأزمة الاقتصادية والسياسية فى نهايات القرن الثامن عشر قد تركت أثرا بالغا على حياة طبقة الحرفيين والطبقة العاملة فى القاهرة. كما تسبب ضعف

الحصاد فى التسعينيات من القرن الثامن عشر فى إحداث المجاعة ونشر الأوبئة فى الريف، مع تقليل المنتجات الزراعية التى يتم توريدها إلى المدن. وقد أدى ارتفاع معدل التضخم فى فترة ما بعد عام ١٧٨٠ إلى التأثير تأثيرا خطيرا على أصحاب الأجور الثابتة، وخاصة أولئك العاملين فى الحرف البسيطة وعمال اليومية. وأدت الفوضى السياسية إلى بث الدمار مع تكرار الصراع والمواجهات بين الفصائل المملوكية المتحاربة وازدياد الأعمال الابتزازية، وقد تدهور مستوى المعيشة بالنسبة لغالبية سكان الحضر، وذلك مع تراجع الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية إلى مستوى أدنى مما كانت عليه فى القرن السابع عشر، طبقا لما ورد عن ريموند.(٣٧)

وفى تلك الأزمة، خرجت الطبقات الدنيا إلى الشوارع وشهدت المدن سلسلة من أعمال التمرد الحضرية بداية من الثمانينيات من القرن الثامن عشر والتى استمرت إلى أن تم تثبيت دعائم حكم محمد على. وقد اتخذت تنظيمات الطوائف (guild) وجماعات الطرق الصوفية، ومعها الشرائح الأكثر فقرا بين السكان، طابعا ثوريا. فعلى سبيل المثال تورطت طائفة بائعى الخضار والطريقة البيومية فى مظاهرات وأعمال قتال فى الشارع ضد البكوات وأتباعهم.(٣٨) وكما هو الحال فى الريف، كان الاحتجاج عادة موضوعا فى سياق دينى مما ساعد كبار فئة العلماء، أحيانا، على تولى أدوار الزعامة وتشكيل مسار الفعل السياسى الشعبى. فقد لعب عمر مكرم، نقيب الأشراف، دورا مميزا فى مقاومة أهل القاهرة للاحتلال الفرنسى فى عام ١٧٩٨.(٣٩) وعند اضطراره للهروب عندما أحكم الفرنسيون السيطرة على الأمور، عاد عمر مكرم بعد انسحابهم واستمر فى منصبه الرسمى فى عام ١٨٠٢ مواصلا حياته زعيما شعبيا للتمرد فى الحضر. وخلال الاضطرابات التى شهدها عام ١٨٠٤، عندما تصارعت الفصائل المتنافسة على السلطة فى القاهرة، أشار القنصل الفرنسى، بعد تفكير فى الصعوبات المتعلقة بالسيطرة

لفترة زمنية ما على الحرفيين المسلحين، ملاحظا الطبيعة القتالية المدهشة لسكان القاهرة قائلا: "إن درجة الحماس نفسها تسود هنا مثل تلك التى كانت موجودة فى فرنسا خلال اللحظات الأولى من الثورة. حيث يشترى الجميع الأسلحة، ويمضى الأطفال على نهج الكبار... لقد قام السكان اليوم بمواجهة الجنود، ويموت أناس كل يوم. إن الشيخ السيد عمر مكرم هو الذى يدير كل الأمور".(٤٠)

وبينما قام السكان بقتال جنود المماليك فى القاهرة، لعبت النساء دورا فى حرب الشوارع عن طريق قذف الجنود بالحجارة من أماكنهن أعلى التكنات فى حين قام الرجال بشن الهجوم.(٤١) وفى مشهد مشابه لذلك، حدث فى دمنهور عام ١٨٠٦ أن انضمت النساء إلى سكان المدينة فى مقاومة الهجوم المملوكى الذى شنه ألفى بك: "وقد استجمع السكان شجاعتهم إلى درجة شن هجمات مفاجئة على المدفعية المملوكية. وقد شاركت النساء أيضا فى القتال، وفى المساء ومن قمة الروابى التى قامت بدور متاريس المدينة، قامت النساء بغناء أغان ألفنها عن جبن الألفى وتصرفه".(٤٢) وقد اعتبر جنود المماليك النساء بالتأكيد عضوات ناشطات من الشعب الثائر، وفى القاهرة كان يتم توقيف النساء فى الشوارع ونزع ملابسهن عنهن بل وقتلهن أثناء عمليات القضاء على الاضطرابات.(٤٣)

وقد كان مسئولو الدولة على علم بنزوع نساء الطبقات الدنيا إلى التململ والتمرد، وإمكانية تحولهن إلى مصدر للإزعاج. وفى عام ١٨٤٠، عندما ظهرت فى الأفق بوادر الصراع مع إسطنبول، أرسلت الشرطة عملاءها متنكرين إلى أحياء المدينة للقبض على النساء اللاتى ينشرن معلومات خاطئة أو يقمن بإثارة المشاعر ضد الحكومة.(٤٤) كذلك فإن الزيارة التى قام بها السلطان العثمانى إلى مصر فى عام ١٨٦٣ دفعت الخديوى إلى اتخاذ إجراءات احتياطية، ومنها توجيه الأوامر لكل النساء "من الطبقات

الدنيا" إلى البقاء داخل بيوتهن أثناء زيارته، لأن "النساء العربيات صريحات وقد يعبرن عن المظالم بالصياح".(٤٥)

ومع أن الكثير من الاضطرابات وحرب الشوارع شنها فقراء الحضر، فإن النساء الأكثر ثراء قمن بأفعال سياسية على الملأ عند تعرض مصالحهن للتهديد، فكانت النساء ضمن المتظاهرين فى القاهرة سنة ١٨٠١ أمام منزل الوزير ضد التغييرات الرسمية التى تم إدخالها على قواعد الالتزام.(٤٦) كما قامت نساء الطبقة البرجوازية فى القاهرة، دونا عن الرجال، بالاحتجاج العلنى فى مظاهرة عام ١٨١٤، وذلك على قيام محمد على بإلغاء أراضى الالتزام والتدخل فى شؤون الأوقاف: "توافدت [النساء] بأعداد كبيرة على جامع الأزهر، وأزحن الطلاب، واتهمن الشيخ بالتخاذل والجبن. ولكن فى وقت متأخر من الليل، تم التغلب عليهن بالوعود الواهية كى يعدن إلى بيوتهن. وقد اعتبر كخيا بك تلك البلبلة النسائية نذيرا بثورة شعبية عامة، أما الشيوخ الذين دارت حولهم الشكوك بإثارة تلك الفتنة فتمت دعوتهم وتم ترويعهم بالتهديد والوعيد."(٤٧) وعلى الرغم من أن المراقبين الرجال بل وربما المسئولين الرجال أيضا يفترضون أن العلماء هم الذين كانوا يملكون زمام تلك المظاهرة فى أيديهم، فإن الكثيرات من هؤلاء النساء باعتبارهن من الملتزمات والتاجرات ومديرات الأوقاف توفرت لديهن أسباب كثيرة خاصة بهن تدفعهن إلى الاحتجاج ضد السياسات الجديدة.

وفى أعقاب عملية تدعيم الجهاز القمعى لنظام الدولة المطلقة تحت حكم محمد على وخلفائه، والتى وضعت نهاية للانتفاضات واسعة النطاق فى المناطق الحضرية، ظلت القاهرة هادئة نوعا ما بخلاف بعض الهرج والمرج الدائر فى أحيائها من آن إلى آخر. وكان من الممكن تعبئة سكان الحضر فى أوقات الأزمات السياسية – فقد أدت ثورة عرابى ١٨٨١-١٨٨٢ والثورة الوطنية عام ١٩١٩ إلى إخراج أعداد كبيرة من الرجال والنساء إلى

الشوارع – ولكن انتهت الصراعات الممتدة فى القرن التاسع عشر والتى كانت قد وضعت جماهير الحضر فى مواجهة النخبة الحاكمة.(٤٨) وكانت المعارضة الموجهة لجهود تدعيم الحكم تميل عموما إلى الحدوث على مستوى فردى أو عائلى، كما ازدادت معدلات اتخاذها سمة المقاومة السلبية للسياسات الرسمية والعاملين التابعين لها.

المقاومة المحلية والفردية

إن المعارضة الأكثر شيوعا فى مواجهة السلطة المتنامية للدولة، بخلاف العصيان الجماهيرى، اتخذت واحدا من الشكلين التاليين: الاحتجاج أو التهرب الفردى من السياسات الرسمية، والهجمات على الجنود والمسئولين الذين كانوا يمثلون الحكومة الاستعمارية فى الجزء الأخير من القرن. وقد تم تعريف غالبية هذه الأنشطة باعتبارها من جرائم الدولة، ولم يتم تمييزها عن الأعمال العدوانية والعدائية الموجهة ضد الجيران أو أفراد الأسرة. ولكن مادام الفعل غير القانونى يستهدف إحدى السياسات الرسمية أو أحد موظفى الدولة أو حتى شخصا وثيق الصلة بالحكومة المركزية فى عيون مرتكب الفعل، فبوسعنا أن نتفهم المنطق من وراء الجريمة والوازع الدافع إليها فقط فى السياق السياسى للمقاومة الشعبية لتنامى سلطة الدولة.

إن سياسات التجنيد العسكرى والسخرة فى عهد محمد على كانت هدفا أساسيا للمقاومة. وبحلول الثلاثينيات من القرن التاسع عشر، بدأت تترك آثارها الخطيرة؛ حيث أدى استنزاف العمالة إلى تدمير المحاصيل وإفقار الريف، مؤديا إلى مشاهد من "التجريد المخيف للريف من السكان" و"البؤس الشديد".(٤٩) ولم يكن مصير المدن والمراكز الصناعية أفضل حالا، حيث أوضحت بيانات تعداد السكان فى مدينتى المنصورة والمحلة وجود نقص فى السكان حيث فاقت أعداد الوفيات أعداد المواليد بمعدلات كبيرة. إن مخاوف الناس من فرض الضرائب والسخرة بناء على أعداد السكان، مما دفع الناس

إلى الإحجام عن تسجيل المواليد، تجعل تلك البيانات غير دقيقة. ومع ذلك، فقد رأى طبيب فى المحلة وجود تفاوت بين المواليد والوفيات، وأرجعه "إلى نقص حيوية الرجال أكثر من أى سبب عام آخر".(٥٠) وكانت النساء اللاتى تم تجنيد أزواجهن قد يتعرضن لاختفاء أزواجهن بلا أثر، كما ظلت بعض النساء فى انتظار ورود أخبار عن وفاة أزواجهن أثناء الخدمة العسكرية، وهو ما كان يستغرق سنوات عديدة، قبل التقدم إلى المحكمة بطلب إعلان وفاة الزوج قانونيا كى يتمكن من الزواج مرة أخرى. ونجد أن المرأة التى انتظرت فى قريتها مدة خمسة عشر عاما إلى أن جاءها رجلان أخبراها بوفاة زوجها، ثم توجهت إلى المحكمة بطلب الزواج مرة أخرى، هى نموذج واحد من بين الكثير والكثير.(٥١)

وأحيانا كان يتم القيام بفعل مباشر للتهرب من التجنيد، ففى عام ١٨٥١، قام ورثة المدعو السيد عمرو عمرو من قرية كفر زين باتهام رجل يدعى حواس بقتل عمرو لأنه كان يعمل فى تجنيد العساكر. ولم يجد الورثة أحدا على استعداد للشهادة معهم، وذلك ربما لرضا الفلاحين عن الفعل غير القانونى الذى قام به حواس، وبالتالى اضطرت القرية بأكملها إلى تحمل مسئولية دفع الدية.(٥٢) كما قام ورثة امرأة من قليوب باتهام القائم بالتجنيد العسكرى محليا بقتل المرأة بعد رفضها تسليم ابنها للخدمة العسكرية، فقد جرها القائم بالتجنيد إلى بيته ثم ضربها حتى الموت فى محاولة غير مجدية لمعرفة مكان ابنها.(٥٣) وفى فترة لاحقة، وعندما خفت وطأة التجنيد الإجبارى، واصلت النساء بذل جهود هائلة لحماية رجالهن. ففى عام ١٨٦٤، قامت امرأة من الأقصر بالتوجه إلى قنا للشكوى إلى المدير من أن ابنها الوحيد قد تم تجنيده فى حين نجح الكثيرون من الآخرين فى التهرب من التجنيد بدفع الرشاوى، وفى حالة فشل المدير فى مساعدتها كانت تنوى السفر إلى القاهرة وعرض شكواها شخصيا على الخديوى.(٥٤)

ومع تراجع الطلب على المجندين تحت حكم الدولة الاستعمارية، ومع التحول العقلانى عموما الذى طرأ على جهاز الدولة، قامت بعض القواعد والأسس التنظيمية بإزالة بعض كبرى مساوئ نظام التجنيد، فقد قام قانون التجنيد الجديد الصادر عام ١٩٠١ بإعفاء أسر المتهربين من التجنيد من العقاب، وهو الوضع الذى كان سائدا حتى ذلك الوقت، فأصبحت القرية بأكملها مسئولة عن تسديد الغرامة إذا فاق عدد المتهربين نسبة معينة من الرجال الذين تم استدعاؤهم للتجنيد، وأصبح عقاب التهرب يقع على عاتق المتهربين أنفسهم، كلما أمكن ذلك. كما تم التوسع فى نظام الإعفاء، فبحلول عام ١٩٠٥، صار حوالى ٤٠% من مجموع المطلوبين للتجنيد معفيين، فكان ١٦% منهم معفيا لأسباب عائلية، ونسبة ١١% لعيوب بدنية، ونسبة ٢% للدراسة الدينية، ونسبة ٩% مقابل دفع رسوم الإعفاء.(٥٥)

إن نظام تجنيد الناس فى العمل فى صناعات الدولة، وهو النظام الذى تطور تحت حكم محمد على، واجه أشكالا مشابهة لما سبق من أشكال المعارضة. وقد أعرب بعض المراقبين عن انبهارهم بما تمتعت به القوى العاملة الجديدة من ارتفاع مستوى المهارة وسهولة القياد، وفى أحد التقارير التى أشار إليها هيكيكيان (Hekekyan)، أشاد زائر فرنسى بفضائل عمال المنسوجات وذلك فى نبرة لا تخلو من الحسد، قائلا:

> يجب أن أعترف بأن العامل، الذى أعتبره فى فرنسا من كبرى معوقات ازدهار تلك المؤسسات، أدهشنى عندما وجدته طيعا وجادا فى العمل وحاضر الذهن، وقد لفتت مهارته انتباهى ولاحظت أن عمال الغزل والتمشيط لا يقلون مكانة أبدا عن أكثر العمال مهارة فى أوروبا، وعموما فأكثرهم صالحون، ويمكن أن يجد المرء عددا كبيرا منهم على دراية بالغزل، ويمكننى قول الشىء نفسه

بشأن النساجين الذين يستطيعون إنتاج أقمشة ممتازة إذا توفرت لهم المواد الجيدة.(٥٦)

وهنالك ميزة أخرى بارزة للعمالة المصرية طبقا للمصدر نفسه، ألا وهى أجر العمالة، حيث يمكن اعتبار الأجور تمثل خمس المعدلات الجارية فى أوروبا.

ولكن فى الوقت نفسه، شهدت الاحتجاجات والهروب وأعمال التخريب على حالة عدم الرضا العام وعلى المظالم والشكاوى الخاصة بالأجور وظروف العمل. فمع قيام الدولة بدور صاحب العمل، حاول العمال أحيانا التوجه بشكاواهم إلى محمد على شخصيا؛ فقد قام عمال الترسانة بالإحاطة بالباشا فى يوم من الأيام أثناء مروره بجوار المصنع، وأمسكوا بلجام حصانه، مطالبين بأجورهم المتأخرة.(٥٧) كما شاع أيضا الهروب من أماكن العمل، فمن بين ١٨٠ رجلا تم توظيفهم فى مصنع للأرز فى صعيد مصر، قام ٧٠ بالهرب خلسة مرة واحدة للعمل فى أراضيهم الخاصة بهم.(٥٨) وتعرضت عدة مصانع لحريق أتى عليها تماما وذلك فى عمليات مشكوكة المصدر، وقد رأى هيكيكيان، وهو من مستشارى محمد على، ضرورة إقالة كل العمال المهرة المسخرين للعمل فى أحد المصانع بسبب زيادة معدلات أعمال التخريب.(٥٩)

وكما هو الحال بالنسبة للتجنيد العسكرى، فإن المعارضة للعمل الإجبارى أسهمت بلا شك فى الانهيار الذى شهدته صناعات الدولة فى نهاية المطاف. إن تلك الأعمال التى قام بها العمال من تخريب وهروب لم تعبر فقط عن الرفض لساعات العمل والنظام المفروض على عمالة المصانع، بل جاء ليؤكد على التناقضات الأساسية فى سياسات تجنيد وتنظيم القوى العاملة، فقد تم إبعاد العمال المستجدين من أراضيهم ودكاكينهم، وبالتالى من مصدر رزقهم، بينما لم تعوضهم أجور العمل فى المصانع عن هذه الخسارة

التعويض المناسب. وفى الوقت الذى كان العمل من آن إلى آخر بأجر يعمل فيما سبق على زيادة دخل الأسرة، فإن العامل المأجور أصبح حاليا مبعدا عن إنتاج الأسرة ويحصل على أجر أقل من الإيفاء بتكاليف المعيشة. إن الإنفاق على الأسرة، وكذلك الدعم الجزئى للعامل، آل إلى أفراد العائلة ممن نجـوا من شبكة التجنيد للعمل. ولكن توحى مثل هذه الأدلة بأن التجنيد العسـكرى وفى أعمال السخرة وفى العمل بالمصانع أدى إلى إضعاف موارد الأسـرة إلى الدرجة التى جعلت الدولة بمثابة قوة تلتهم سكانها خلال النصـف الأول من القرن التاسع عشر وذلك قبل التحول العقلانى الذى طرأ علـى نظـامى التجنيد العسكرى والسخرة. ونظل نجد أدلة فيما بعد على حدوث تهرب مـن آن إلى آخر من الخدمة العسكرية أو العمل بالسخرة، ممثلة شـكاوى كبـار أصحاب الأراضى من هروب الأيدى العاملة من الفلاحين عنـد اسـتدعائهم للعمل بالسخرة، ولكن كان الإلزام قد أصبح أقل حجما وأخف وطأة.(٦٠)

وكما رأينا أعلاه، قام الفلاحون أيضا، كلما أمكـن ذلـك، بمقاومـة تدخلات المسئولين المحليين وافتراءاتهم. ونظرا لعدم تحمس سكان الريـف أبدا لدفع الضرائب، قاموا باستغلال أى ضعف فى قبضة الدولة، والامتنـاع عن دفع الضرائب. ففى عام ١٨٤٩ على سبيل المثال، وبعدما قام الخديوى عباس بفسخ كثير من منح الأراضى التى كان المستفيدون منها مسئولين عن جمع الضرائب، كان لابد من إرسال وحدات من الجيش إلى أنحاء عديدة من البلاد والتصميم على قيام الفلاحين بدفع ما عليهم.(٦١) وكان شـيخ البلـد أو العمدة يواجه هو الآخر معارضة من أهل القرية، وأخذت الشكاوى العديـدة التى تم رفعها فى محاكم القرية ضد تشدد شيخ البلد تتكرر على مدار القرن، وذلك رغم رفعها أمام المحاكم المدنية المشكّلة مؤخرا تحت سلطة الحكومـة المركزية فى النصف الثانى من القرن. ففى عام ١٩٠١، على سبيل المثال، كان هناك ٣٤٢٧ عمدة يشغلون هذا المنصب فى مصر، وتـم اتهـام ٥٩٢

عمدة، أى بنسبة تصل إلى ١٧% من مجموعهم، بالقيام بالمساوئ، فى حين لم تصدر أحكام بالإدانة سوى على ٦٠ عمدة منهم.[٦٢] وفى مناخ التقاضى السائد فى مصر القرن التاسع عشر، كانت المعارضة الشخصية أو الشكاوى من مسئولى الدولة تشكل جزءا مهما من أعمال المحاكم.

وقد ركز الاستعمار البريطانى انتباهه على الحكام الجدد، متجسدين على مستوى مباشر ومجلى فى صورة الجندى البريطانى. وخلال الثمانينيات من القرن التاسع عشر، وقبل إعادة بناء الجيش المصرى تحت حماية الحكومة الجديدة، كانت القوات البريطانية تنتشر عبر البلاد، وكلما سنحت الفرصة كان السكان المحليون معروفين بما يقومون به من التحرش بأفراد من الجنود. ففى عام ١٨٨٤ على سبيل المثال، قام صبيّان من "راكبى الحمير" بضرب جندى بريطانى باستخدام العصى مساء أحد الأيام فى القاهرة، ومع استدعاء الشرطة المصرية إلى مكان الجريمة بواسطة حرس من الجند الانكشارية العامل فى خدمة القنصل البريطانى، تدخلت الشرطة على مضض وحاولت إثناء الشهود عن الشهادة ضد الصبيين، مما دفع القنصل البريطانى بورج (Borg) إلى الملاحظة التالية: "لقد تمكنت أيضا مؤخرا من إقناع نفسى بأن إحساس العداء المكشوف نحونا قائم بين أفراد الطبقات الدنيا، وهو إحساس يشترك فيه بإخلاص الرجال المفترض فيهم الحفاظ على النظام".[٦٣] وقد اشتكى الجنود البريطانيون من قيام مجموعات من الناس بإلقاء كتل من الطين على القطارات والمراكب التى يركبونها، وتوجيه السباب لهم من بعيد.[٦٤] وبعد قيام ضابطين بريطانيين، أثناء الصيد قرب إحدى قرى الجيزة، بإطلاق النار بالخطأ على بدوى مار بهما، نشبت مشادة وقع على إثرها أحد البدو قتيلا بأيدى الضابطين. فتم أخذهما إلى القرية و"التعدى عليهما" بواسطة البدو والفلاحين، كما أبلغ أحد الضباط أن "النساء ألقين المياه القذرة برائحة البول على وجهه". وقد انعكست مظاهر

القلق الرسمى من مثل تلك الأحداث على مدى شدة العقوبات المفروضة التى وصلت إلى معاملة المسئولين عن أية وفاة معاملة عنيفة قاسية. وقد تم الحكم بالجلد والسجن على سبعة رجال من البدو وعلى ست فلاحين، ومنهم من كانوا زعماء قبليين أو قرويين تم إيقاع العقوبة عليهم بسبب فشلهم فى وقف الأحداث.(٦٥)

وقد تم توجيه الاتهامات إلى النساء والرجال على حد سواء، واتهامهم بتعديات بسيطة ضد جيش الاحتلال. فمن بين ١٠٨ "جرائم" (جنحة وجناية وجريمة) ارتكبت ضد جنود بريطانيين ومرفوعة أمام "المحاكم المحلية" فى الفترة من إبريل ١٨٨٥ إلى فبراير ١٨٨٦، نجد أن ١٢ جريمة منها كانت تتعلق بنساء قمن بسرقة مبالغ مالية صغيرة من أفرد من الجنود. وفى بعض الحالات، مثل حالة "زمزم بنت حسن" وهى "امرأة سيئة السمعة" سرقت مبلغا من أحد الجنود، يمكننا أن نفترض أن طبيعة العمل بالدعارة واعتمادها على النهب والسلب قد لعبت دورها هنا. أما الإحدى عشرة امرأة الأخريات، لم يعرفن كعاهرات، وفى حالة واحدة على الأقل وهى المتعلقة بامرأة تدعى زينب، قامت الجانية مع شريكين لها بعمل كمين وسرقة أحد الجنود. وكانت النساء اللاتى تتم إدانتهن بمثل تلك السرقات يتعرضن للحكم عليهن بالسجن من عشرة أيام إلى شهر. ونجد أن الثلاثين حكما لحالات "خرق القانون" والمسجلة خلال نفس تلك الفترة تضمنت خمس حالات لنساء استخدمن لغة مستفزة أو خارجة فى حديثهن مع الجنود. ومع أن التهم ترد فى صيغ قد تتضمن عرضا جنسيا، إلا أن الأمر الأكثر شيوعا هو قيام الجنود بالإبلاغ واتخاذ إجراءات ضد التصرفات العدائية والمهينة. بل وفى إحدى الحالات تم اتهام خمس نساء معا بتهمة "الاستفزاز فى مخاطبة جندى إنجليزى". وإذا أخذنا فى الاعتبار ما هو معروف عن النساء المصريات فى مجال المعايرة والتهكم على الملأ، يمكننا أن نفترض أن معظم هؤلاء النساء تعرضن للجنود

بالبذاءات اللفظية وهو فعل عدوانى كانت عقوبته عادة غرامة ٥ قروش بالإضافة إلى مصروفات التقاضى. وقد اختصت النساء بمثل تلك الخروقات القانونية، أما الرجال فكان يتم اتهامهم عموما برفض نقل الجنود أو تأدية غيرها من الخدمات، بدلا من الاتهام بالإهانة.(٦٦)

الجريمة

إن أعمال المقاومة ضد الدولة أو القوات المحتلة لا يتم تمييزها عن الجريمة العادية، وبالتأكيد لا تقوم الدولة نفسها بمثل هذا التمييز. ومع أننا نفتقد إلى إحصاءات ترجع إلى الجزء المبكر من القرن التاسع عشر، فهناك القليل من الأدلة على الاهتمام البالغ بالجريمة العامة أو عدم الأمان فى البلاد حتى الثمانينيات من القرن التاسع عشر. ولكن شهد عام ١٨٨٤ إنشاء "لجان اللصوصية" الخاصة للتعامل مع الموجة الملحوظة من الجرائم الريفية الممثلة فى السرقة والقتل، والتى يتم اقترافها على الأقل من آن إلى آخر بأيدى عصابات منظمة. ومهما بلغت آثار القوى القمعية الشديدة، ولكن المؤقتة، التى تمت بواسطة لجان اللصوصية، والتى سنعود إليها لاحقا، فإن الإحصاءات الرسمية بدأت مرة أخرى بحلول بدايات القرن العشرين بتسجيل ارتفاعات مقلقة فى معدلات الجريمة. وطبقا للتقارير السنوية للقنصل العام، شهدت الفترة ما بين عامى ١٩٠٠ و١٩٠٥ على سبيل المثال تصاعدا فى أعداد "الجرائم" وهى الفئة التى تضمنت القتل والسرقة وتدمير المحاصيل وتسميم الحيوانات والحرق المتعمد والاغتصاب والاعتداء الفاحش، فارتفعت من ١٢٩٠ إلى ٣٠١١ جريمة، وبحلول عام ١٩١٣ تم تسجيل ٤٠٩٦ جريمة من تلك الجرائم. وبينما ظلت نسبة الجرائم إلى مجموع تعداد السكان نسبة متواضعة، حيث تفاوت التعداد ما بين ١٠ ملايين إلى ١٢ مليون نسمة، إلا أن الوثائق تشير إلى ارتفاع فى القتل والسرقة وخاصة الحرق المتعمد وهى الجريمة المعتادة فى الريف.

فإلام ترجع تلك الزيادة فى معدلات الجريمة؟ لقد أكد المسئولون البريطانيون أن ذلك أمر مبالغ فيه جزئيا؛ حيث إن التحسن الذى طرأ على جمع الإحصاءات أدى إلى تضخم الزيادة فى معدلات الجرائم. إلا أنه تم الاعتراف عموما بتضاعف المشاكل الأمنية، وتم تقديم تفسيرات متنوعة لذلك الأمر. وكثيرا ما يلقى المحللون باللوم رسميا على النظام القضائى، مستشهدين بالتساهل البالغ وغياب العقوبات الرادعة. فطبقا لما ورد عن كرومر، تنبع الزيادة فى الجرائم أساسا من كون "القانون لا يوحى للأشرار بالترهيب الكافى"، وهو نتيجة مأسوف عليها ولا يمكن تجنبها مترتبة على إلغاء التعذيب والكرباج تحت الحكم البريطانى، والثمن المدفوع مقابل إنهاء الحكم العشوائى.(٦٧) وعندما تم السماح باتخاذ إجراءات استثنائية ضد الجريمة، مثل الأعمال التى قامت بها لجان اللصوصية فى الثمانينيات من القرن التاسع عشر أو قانون الإبعاد فى عام ١٩٠٩، مما أدى إلى نفى "الشخصيات الخطيرة" إلى واحة الخارجة قبل تمكنهم من ارتكاب الجرائم، زعم المسئولون أن تلك الإجراءات كانت لها آثارها الفورية الناجعة.(٦٨) وإضافة إلى عدم كفاية وسائل القمع، تمت الإشارة أيضا إلى عدم وجود تعاون كامل من السكان المحليين، فإن حالة الإحجام العام بين الناس عن الإبلاغ عن الجرائم أو الشهادة فى المحاكمات أدت إلى إعاقة الدولة عن أعمال المقاضاة وأتاحت للمجرمين الهروب من العقاب. وقد أرجع كل من كرومر وخليفته جورست هذا الإحجام إلى الفجوة الثقافية؛ حيث إن "السكان المحليين" لم يستوعبوا مفهوم "الواجب العام"، كما أن أعراف "المجتمع الشرقى" تتعارض مع مشاركتهم فى عملية التقاضى الرسمية.(٦٩) ولم يتم تفسير مشاركة المصريين طواعية فى نظام المحاكم الشرعية على مدار الأجيال.

وقد أتاحت المشكلات القائمة فى الإجراءات والعقوبات المجال، طبقا لكرومر، أمام الميل الطبيعى لدى المصريين للجريمة: "يصر الناس على

النزاع فيما بينهم حول الخلافات والمظالم، ويقومون بقتل وسرقة بعضهم بعضا بحرية ممجوجة".(٧٠) ومن المثير للاهتمام أنه كان يتم تشجيع الجريمة أيضا مع نمو الدولة وازدهارها، فمع قيام أعداد كبيرة من المصريين بـ"تذوق متعة الثراء" أخذوا يتطلعون نحو المزيد من الغنى، ويتنافسون فيما بينهم، ويتنازعون على الأرض أو غيرها من الأمور، ثم كانوا يلجأون إلى الجريمة لإنهاء المشكلة. فبدافع الغيرة من النجاح المادى الذى حققه شخص آخر، قام فلاح مصرى "بعلمه المسبق بأنه، فى ظل المؤسسات القائمة، لا يمكن تعرضه للعقاب إلا عند ثبوت الذنب، وكذلك مع صعوبة الحصول على الدليل، فإن شخصيته المنحرفة وعقله غير المنضبط ينقلانه فورا نحو أفكار الانتقام. وعندئذ، فإما أنه يقوم بتقطيع محصول خصمه أو يشترى بعض زيت الجاز ويشعل النار فى ساقيته".(٧١) ويرى كرومر أن الفورة التى شهدتها معدلات الجريمة يمكن بالتالى أن تعود إلى النزاعات المضنية بين أفراد طبقة الفلاحين.

ومع أنه دعم تحليله بالتأكيد على أن معظم الجرائم كانت تتم فى الأحياء التى يسودها صغار الفلاحين لا كبار ملاك الأراضى، إلا أن أدلة أخرى تشير إلى أن الفقر ومقاومة الفلاحين لمصالح الفئات من كبار ملاك الأراضى هما السببان وراء الكثير من الهجمات على الناس والممتلكات. وقد كانت أعمال اللصوصية فى الثمانينيات من القرن التاسع عشر ترجع عامة إلى العوز والحاجة التى كانت تدفع مجموعات من الرجال إلى سرقة الأغنياء.(٧٢) وكثيرا ما قام التجار الأغنياء وأصحاب الأراضى الأثرياء بالتقدم بطلبات لحمايتهم من الفلاحين العدوانيين الميالين إلى أعمال التحرش والتخريب. وفى أعقاب القضاء على ثورة عرابى، ظل زعيم الثورة بطلا شعبيا للكثيرين، وقد قام أربعة تجار أوروبيين مقيمين فى الريف المصرى بوصف كيف "قام حشد همجى من الفلاحين بالإحاطة بهم، ومنهم من كان

مسلحا بالنبوت... وكانوا على درجة من الوقاحة قائلين إن عرابـي جلـب العار على أمهاتهم وأن هؤلاء الفلاحين، أتباعه المخلصـون، سـرعان مـا سيجلبون العار على أخواتهم". وقد اشتكوا من أن مثل تلـك الأحـداث قـد أصبحت ظواهر عامة فى حيهم.(٧٣) كما كان شراء الأجانب للأراضى مـن الأمور التى تشعل المقاومة لدى الفلاحين، ففى عام ١٨٩٨، بعـدما قامـت شركة جون لاجونيكو بشراء قطعة كبيرة من الأرض فـى الغربيـة رغـم الاحتجاجات المحلية، أصبح عمال الشركة هدفا لحملة منظمة من التحرشات التى يقوم بها الفلاحون المجاورون الذين منعوهم من شق الترع بل وحتـى قاموا فى لحظة ما بشن هجوم منظم من ٣٠٠ رجل قوى.(٧٤)

إن الضغوط على الأراضى ومشاكل الديون التى استفحلت فى أواخـر القرن التاسع عشر وبدايات القرن العشرين أدت بلا شك إلى تفاقم الصـراع بين الفلاحين أنفسهم. وكان من المؤكد تنامى الخلافات على الأرض والمياه وأدوات الرى، وأن تتزايد حدتها مع ظهور نذر الفقـر والحرمـان، وهـى خلافات أدت من آن إلى آخر إلى اعتداءات على أملاك الفلاحين بل وعليهم شخصيا. وبصورة عامة، فإن الجرائم التى شهدتها تلك الفتـرة، وبصـرف النظر عن ضحاياها، يرجع الكثير منها إلى الفساد الأخلاقـى العـام وإلـى التفسخ فى المناطق الريفية الناجم عن عدم الأمان الاقتصادى وفقد الأراضى. وقد كان أثر تلك الجرائم بالتأكيد على الوعى الريفى أثرا بالغا، ففـى عـام ١٨٦٧ سجلت ليدى داف جوردون قائلة إن جريمة واحدة فى إقليم الأقصر، وهى الأولى من نوعها فى المنطقة، قد "أثارت الرعب والذعر البالغين".(٧٥) وبينما نجد أن عدد ٨٦٩ جريمة التى تم ارتكابها على مستوى الـبلاد فـى ذروة الجرائم عام ١٩٠٩ هو عدد ربما لا يمثل إنذارا فى الزمن الحديث، إلا أن هذا العدد كان يمثل ضعف معدل الجرائم منذ بدايات تسـعينيات القـرن التاسع عشر.

كيف كان لارتفاع الجريمة أثره على النساء؟ بينما تنقصنا الإحصائيات الكاملة المقسمة تبعا لجنس الجانى أو الضحية، إلا أنه يمكننا مع ذلك استخلاص بعض النتائج عن مدى ونوعية الجرائم المرتكبة بأيدى النساء وضدهم. فقد كانت النساء أقرب إلى أن يكنَّ ضحايا الجرائم العنيفة لا من مرتكبيها. ففى سلسلة من ١٣٤ دعوى للتعويض عن القتل أو الإصابة، من الدعاوى التى وردت إلى المفتى فى الفترة ما بين عامى ١٨٤٨ و١٨٨٢، لم تظهر النساء سوى فى ثمانى عشرة قضية، كانت المرأة ضحية فى أربع عشرة حالة منها، بينما كانت هى المعتدية فى أربع قضايا فقط.[٧٦] أما ضحايا المعتدين من الرجال، ومنهن ثلاث عشرة قتيلة وامرأة واحدة تعرضت للإجهاض فى أعقاب تعرضها للضرب، فنجد أنهن ضربن بالهراوات أو بالفأس، أو عن طريق الخنق، أو بالرصاص كما حدث فى جريمة تمت فى مرحلة زمنية لاحقة. وقد كانت تسع منهن من غير أقرباء الجناة، بل كانوا عادة من اللصوص أو غيرهم من الجناة المجهولين، وذلك باستثناء حالة واحدة لامرأة تدخلت لفض شجار بين خمسة رجال فأصابتها إحدى الهراوات بالخطأ. أما الضحايا الخمسة الأخريات فقد تعرضن للقتل بأيدى أقربائهن من الرجال، فقد قتلت واحدة بيد أخيها بسبب حملها سفاحا، وقتلت اثنتان بأيدى زوجيهما لأسباب غير محددة، بينما قتلت امرأتان بأيدى أبناء أخوتهن أو أحفاد أخوتهن فى ظروف توحى بأن المكسب المادى كان هو الدافع من ورائها. وكانت النساء قد يتعرضن للقتل أثناء عمليات السرقة والعراك فى حياة القرية، ولكنهن كن معرضات أيضا للاعتداء من أفراد العائلة لأسباب تتعلق بالشرف أو الطمع أو ببساطة الغضب. إن الكثير من جرائم قتل النساء بأيدى أفراد العائلة لم يكن فى الغالب يتم تسجيلها؛ حيث إن المحاكم الشرعية لم تقبل من دعاوى التعويض سوى تلك التى لم تتجاوز فيها المرأة الأعراف الجنسية. فالرجل الذى قتل أخته الحامل بضربها ضربا أفضى إلى الموت باستخدام "النبّوت" تم إعفاؤه من "القصاص" رغم إلزامه بتأدية نوع من "الكفّارة".[٧٧]

ومع ارتفاع معدل الجريمة عامة، يمكننا الافتراض أن عدد الضحايا من النساء قد تزايد أيضا، ففى كل من أسيوط والغربية والمنيا والبحرية والمنوفية والفيوم والجيزة وبنى سويف، نجد أن ١٠١ جريمة قتل من مجموعة ٤٤٧ جريمة حدثت فى عام ١٩١٢ كانت تتضمن "مسائل تخص النساء"، وكانت الإناث يتحملن الشق الأكبر من العقاب على سوء السلوك الجنسي. كما أن محاولات قتل النساء عادة ما كانت تنتهى بالنجاح، ففى الوقت الذى كادت تتساوى فيه أعداد "جرائم القتل" و"محاولة القتل" فى فئات أخرى من الجرائم مثل الثأر والسرقة والشجار، نجد أنه فى حالة "النساء" لم تمثل محاولات القتل الفاشلة سوى ثلث مجموع جرائم القتل الفعلية.(٧٨)

ومن ناحية أخرى، لم تلجأ النساء عادة إلى القتل، حيث إن المعتديات الثلاثة فى فتاوى المهدى لم يلحقن بالضحايا الموت بل مجرد الإصابة، وفى ثلاث حالات منها كانت الجانية امرأة، تعرضت اثنتان منهما للإجهاض بينما فقدت الثالثة الإبصار نتيجة للشجار، أما الضحية الرابعة فكان رجلا زعم أن امرأة تدخلت فى شجار دار بينه وبين رجل آخر فضربته على فمه وحطمت أسنانه.(٧٩) ولم يتم التبليغ عن أية حالة استخدمت فيها النساء سلاحا أو حاولن ارتكاب جريمة قتل. وتؤكد البيانات الواردة عن السجناء فى الجزء الأخير من القرن هذا النمط من أنماط جرائم المرأة، وذلك من واقع السجناء الذين كانوا يحاكمون أو حوكموا بالفعل أمام المحاكم المدنية الجديدة الناشئة، سواء من محاكم شرطة القرية أو الحى. أما السجينات المتهمات أو المدانات فى الجنايات والجنح فشكلن نسبة ثابتة تتفاوت بين ٢% إلى ٣% من مجموع السجناء والسجينات، وهى نسبة ضئيلة بدرجة ملفتة عند مقارنتها بنسبة ٢٠% فى سجون إنجلترا القرن التاسع عشر.(٨٠) إضافة إلى ذلك، فإن هؤلاء السجينات كانت بينهن العاهرات اللاتى وقعن فى أيدى السلطات المحلية، ونساء أخريات متهمات بجنح ومخالفات قانونية متنوعة تتضمن السرقات

الصغيرة. ويبدو أن رد فعل النساء للتقلبات والأوقات العصيبة التى مرت بها تلك الفترة لم تتضمن عادة اللجوء إلى الجريمة، وربما كان مما شجع على ذلك قوة البنية العائلية واحترام المجتمع لبعض الالتزامات الأساسية بدعم النساء ماديا.

أما الاستثناء البارز الوحيد لالتزام النساء بمقتضيات القانون والعادات فتمثل فى ممارسة الدعارة التى ازدهرت فى الأوقات العصيبة. فمع كون تجارة الدعارة مسألة قانونية فى القرن التاسع عشر، إلا أنها كانت تعتبر مخالفة تماما للسلوك العادى والمقبول بما يجعلها جريمة فى عيون المجتمع. أما النساء اللاتى زاولن تجارة الترفيه والدعارة فقد كنَّ يعشن فى عالم تتفسخ فيه الروابط العائلية والعادات، وكانت لها بصمتها على مكانتهن، كما جعلت حياتهن العائلية مسألة ثانوية تماما. ويظل هذا العالم وراء ستار من الغموض، حيث إن الوصمة التى كانت تلحق بمثل تلك الأعمال أدت إلى مناهضة الاعتراف الرسمى بهؤلاء النساء فى سجلات المحاكم أو غيرها من الوثائق. وتندر المعلومات المتاحة عن تنظيم الوظائف المعروفة بالأعمال "المخزية"، وهكذا نرجع إلى ملاحظات الرحالة الأوروبيين ممن أدى انبهارهم بالغرابة والحسية إلى وجود نصوص من الوصف المفصل لأنشطة تلك الطبقة من النساء. ومهما غابت الدقة عن كثير من تلك المواد، ومهما كانت متشربة بالمفاهيم السائدة عن الشرق العجيب ومحملة بخيالات ذكورية، إلا أن بعض الحكايات والمواجهات تعيننا على توضيح الفئات المختلفة لتلك المهن والتغيرات التى ربما تكون قد طرأت عليها بمرور الزمن من حيث المكانة والتعريف.

إن النساء اللاتى قمن بتقديم عروض فى الأماكن العامة أو أمام الرجال كنَّ معرضات لمذمة المجتمع ولضرائب بالغة لصالح الدولة. وقد قمن بالرقص فى المهرجانات وأمام البيوت فى مناسبات معينة، أو كان يتم

استئجارهن للقيام بالترفيه فى الحفلات الخاصة التى لا يحضرها سوى الرجال. وقد أكد لين (Lane)، دون تدعيم كلامه، أن لقب "الغازية" الذى كان يستخدم للتعميم إشارة إلى الراقصة العامة، إنما كان لقبا يشير فعليا إلى الأصل المشترك بين الكثيرات من هؤلاء النساء بانتمائهن إلى قبيلة الغوازى.(٨١) وقد اتفق معظم المراقبين على أن بعض هؤلاء الراقصات على الأقل كنَّ عاهرات أيضا، فى حين يبدو أن أخريات كنَّ "عوالم" لطبقة الفقراء، فيؤدين الأغانى والرقصات فى الأحياء الأكثر شعبية.(٨٢) وفى القاهرة، وبداية من القرن السادس عشر، كان الرقص على الملأ والذى يقوم به الرجال والنساء على حد سواء يخضع للسيطرة المالية عن طريق الضرائب، أى "مقاطعة الخردة"، وذلك جنبا إلى جنب فئات أخرى من العاملين بالترفيه، مثل سحرة الثعابين والحواة وبائعى الحشيش. وفى بدايات القرن التاسع عشر كانت التجارة الترفيهية لا تزال خاضعة لنظام الضرائب فى الدولة.(٨٣) وعلى الرغم من قيام مجموعات من الراقصات والراقصين بالسير فى مسيرات الطوائف، فإنه لا يوجد ما يوحى بأن طائفة الراقصين كانت أكثر من مجرد وحدة إدارية خاضعة لسيطرة الحكومة، وتشكلت بهدف واحد وهو جمع تلك الضرائب.

ولا يوجد وضع حد فاصل قاطع بين الراقصات والعاهرات، ويبدو أن هناك فروقا إدارية قائمة بينهما، على الأقل فى القرن الثامن عشر عندما كانت عاهرات القاهرة تحت سيطرة الوالى الذى تضمنت مهامه ضبط وتنظيم شؤون العاهرات وكذلك اللصوص والمتسولين وغيرهم من أصحاب المهن التى كانت تعتبر مخزية.(٨٤) فكان الوالى يحتفظ بسجل لكل العاهرات المعروفات فى القاهرة، ويجمع مبلغا ماليا من كل واحدة شهريا، كما كان يقوم بدور القاضى والمنفذ للعقوبة فى حالات أى جريمة أو مخالفة مفترضة. وكان فى إمكانه أيضا أن يحقق مكاسب بخلاف نصيبه من الضرائب

المدفوعة، وذلك عن طريق استغلال أية امرأة تضع نفسها موضع الريبة وتهديدها بتسجيلها عاهرة إن لم تدفع له رشوة معتبرة.[٨٥] وعلى الرغم من أن الراقصات لم يقعن رسميا ضمن حدود سلطة الوالى القضائية، فإن الراقصات المشتبه فى ممارستهن الدعارة كنَّ معرضات للتسجيل وبالتالى يخضعن لسلطته. وقد أدى تحكم الدولة فى الدعارة إلى وجود سابقة للمزيد من الضبط والتنظيم خلال فترة الاحتلال الفرنسى. ففى عام ١٧٩٩ على سبيل المثال، كان من ضمن الإجراءات المتخذة للقضاء على توطن الطاعون هو منع كل العاهرات وإبعادهن عن القاهرة لمدة ثلاثين يوما، وتم منع النساء سيئات السمعة - "النساء المسحورات" - من دخول المدينة نظرا لاعتبارهن وسيلة ممكنة لنقل المرض، كما تم منع كل السكان بوضوح من توفير المأوى لهن وإلا كان الموت مصيرهم.[٨٦]

إن هذا النوع من السيطرة الحكومية، والتى امتدت إلى الراقصات والعاهرات على حد سواء، شجعت الكثيرات على التمركز خارج القاهرة على مسافة من سلطة الدولة الغاشمة. وكانت المحلة الكبرى فى الدلتا معروفة فى الفترة السابقة على عصر محمد على بأنها مركز للدعارة، وكانت النساء معروفات هناك بأنهن يدرن شؤونهن الخاصة بعيدا عن تدخل الدولة، وفى مأمن من تحكم الشرطة ودفع الضرائب. وقد وجد سافارى (Savary) قرية على الطريق من رشيد إلى القاهرة حيث أقامت مجموعة من العاهرات فى خان وقمن بتقديم خدماتهن للرحالة. كما زعم لين (Lane) أن منوف، وهى مدينة صغيرة فى الدلتا، كانت "معروفة عموما" فى أيام محمد على بأنها مركز من مراكز الدعارة، كما اشتهرت مدن مثل أسيوط وقنا فى صعيد مصر بوجود أحياء سيئة السمعة فيها.[٨٧]

وفى يونيو ١٨٣٤، خطَت الحكومة خطوة إلى الأمام وقامت بتجريم كل أعمال الدعارة والرقص العام بواسطة النساء فى القاهرة، وقامت بترحيل

العاهرات الأكثر شهرة إلى صعيد مصر. وكان السبب المزعوم لهذا الفعل غير المسبوق هو الفساد والتجاوزات فى نظام تحكم الدولة نفسه. وكان جمع ضرائب العاهرات مصدرا مفيدا للضرائب، ولكن حدثت فضيحة عندما بدأ جابى الضرائب وهو رجل قبطى يدعى أنطون طوما بتسجيل "نساء شريفات" باعتبارهن عاهرات كى يزيد من عائداته من الضرائب، وقد سرت إشاعة بأن بعض هؤلاء النساء كنَّ من زوجات وبنات أعدائه الشخصيين. ويبدو أن الاحتجاج العام الذى تزعمه العلماء أقنع محمد على بمنع الدعارة تماما فى القاهرة، وبالتالى تهدئة الرأى العام وتحقيق إضافة فى إصلاحاته. وقد أدى تجريم الدعارة والرقص إلى إغلاق بيوت الدعارة وجعل الراقصات والعوالم من علامات الماضى، ولكن يبدو أن الدعارة الخفية استمرت قائمة.(٨٨) وتنقصنا اليوم المعلومات عن كيف أدى إبطال تلك التجارة فى القاهرة إلى زيادة الضعف فى موقف هؤلاء النساء، فمن المؤكد أن دور القوادين والبصاصين قد اتسع مع زيادة مخاطر العقاب أو السجن. ولعل الزيادة فى تفضيل الإقامة فى المدن الإقليمية ترجع إلى تزايد صعوبات ممارسة المهنة فى القاهرة، حيث كان الرحالة وزوار الموالد الدينية وغيرها من التجمعات فى الأقاليم يضمنون استمرارية وجود زبائن، رغم التراجع فى أعدادهم.

وربما يكون المنع الشامل لكل العاملات بالترفيه قد ساعد أيضا فى عدم القدرة على التمييز بين النساء المتمتعات بمهارات ترفيهية عالية وبين أولئك اللاتى دفعتهن الأقدار إلى الدعارة المجردة. ومع أن المنع الذى فرضه محمد على كان ينطبق نظريا على النساء العاملات فى العروض العامة أو الدعارة فقط، إلا أن بعض النساء اللاتى تم نفيهن من القاهرة إلى الصعيد تمتعن كما هو واضح بقدر من الموهبة والخبرة. وخلال رحلة فلوبير (Flaubert) فى مصر، والتى سعى خلالها بحثا عن هؤلاء النساء من فتيات الليل بناء على ميوله الشخصية وطبيعة نزعته إلى نوع خاص من التعصب

الرومانسى، نجد أن الشاعر الشاب التقى ببعض من هؤلاء النساء المنفيات، وقدم وصفا مطولا للقائه فى إسنا مع كوشوك هانم الشهيرة التى كانت ترقص وتعزف وتغنى برشاقة ومهارة تكشف عن ماضيها مع العـــوالم. وقـــد أدى ترحيلها من القاهرة إلى حدوث نقص فى دخلها ومستوى معيشتها وإحساسها بالأمان، فمع استقرارها فى بيت بسيط فى مدينة تطل على مياه راكدة، كانت تعيش فى خوف من أن يقوم اللصوص بسرقة مجوهراتها الثمينة، تذكارا من زمن أفضل حالا. كما كانت تستكمل دخلها بتقديم الترفيه والخدمات الجنسية للرحالة المقتدرين من أمثال فلوبير.[٨٩] وهكذا تم تصـــنيف مجموعـــة مـــن "العوالم" ضمن راقصات الأحياء الشعبية ونفيهن، وهو الأمر الذى كانت لـــه تداعياته على وضع تلك المهنة بصورة عامة. إن عدم قدرة الرحالة اللاحقين على التمييز بين العوالم والراقصات والعاهرات ربما يعكس عجـــزا شـــبيها بذلك لدى الدولة، مما نتج عنه انحدار فى مكانة العوالم ومستواهن المادى.

إن تدخل الدولة فى عام ١٨٣٤ وما تبعه من منع النساء من المجـــال العام لأعمال الترفيه فى القاهرة فرض بالتالى علـــى كثيـــر مـــن النســـاء المتمرسات حياة بعيدة عن الأضواء فى مدن قنا وإسنا وأسوان فـــى صـــعيد مصر. وبعيدا عن وسطهن الأصلى، تركت هؤلاء "البغايـــا" علـــى فلـــوبير انطباعا بالضعف وقلة الحيلة فى محاولاتهن لجذب الزوار المترددين علـــى تلك المناطق من وقت إلى آخر. كما أصبحت الكثيرات من العاملات بالترفيه يعشن منبوذات معدمات، وتم استبدال الراقصات فى القاهرة بفتيان يقلـــدون ملابس النساء وحركاتهن فى عروضهم.[٩٠] وعلى الرغم من استمرار عمل مجموعات من العاهرات فى أنحاء أخرى من البلاد، مثل تلك المجموعة التى انضمت إليها المرأة المطلقة المذكورة فى إحدى فتاوى المهدى، فإن القاهرة أصبحت خالية من الدعارة الصريحة.

ولكن هذا المنع لم يبق على حاله لفترة طويلة بعد انتهاء حكم محمد على، فبحلول الستينيات من القرن التاسع عشر، نجد الدولة وقد عادت إلى السماح والاستفادة من الدعارة. ففى عام ١٨٦٦، تم فرض ضريبة جديدة على "الفتيات الراقصات" والتى جعلت المبلغ المالى المفروض دفعه على كل امرأة والذى يقدر على أساس دخلها مبلغا يحدده مسئول جباية الضرائب الذى كان يقوم فعليا بجمع مال الضريبة. وقد علق فلاح واحد على الأقل متندرا قائلا إن الحاكم بفرضه هذه الضريبة قد حاز لنفسه على لقب "قواد باشا".[٩١] كما أصدرت الحكومة المصرية سلسلة من القواعد المنظمة للحد من انتقال الأمراض، فكان يتعين على العاهرات الخضوع لفحوص طبية دورية والحصول على شهادات طبية جارية. كما كان فى وسع القواعد الخاصة بالشرطة المحلية تحديد المناطق من المدينة التى يمكن إقامة بيوت الدعارة فيها أو حتى وضع معايير لسلوك العاهرات العام. فعلى سبيل المثال، نجد أنه تم فى عام ١٨٨٣ فى بورسعيد منع العاهرات من استدراج الزبائن من الشوارع العامة أو من أبواب بيوتهن، ولم يسمح لهن أيضا بالميل من النوافذ "فى محاولة لجذب عابر سبيل وإحداث فضيحة".[٩٢] وقد فرضت الشرطة العسكرية والمدنية تحت الحكم البريطانى مثل هذه القواعد على الأقل فى كبرى المدن والموانئ. فكانت العاهرات المرخصات رسميا فى تجمعهن بمنطقة الواسعة فى القاهرة، على سبيل المثال، خاضعات لقبضة شبكة من القوادين والمتاجرين فى النساء، بيعا وشراء، فى القاهرة وبقية أنحاء البلاد. إن الصورة المؤثرة لـ"المومسات الملونات الجالسات كالحيوانات المفترسة وراء القضبان الحديدية لبيوت الدعارة الكائنة فى الأدوار الأرضية" والخاضعات للحكم الاستبدادى لمن يدعو نفسه "ملك" الواسعة، هى صورة تشير إلى انحطاط تلك التجارة.[٩٣] وقد ركز تنظيم الدولة لشؤون العاهرات المصريات على حماية الزبائن من الأمراض، أما الظروف التى عملت هؤلاء النساء تحتها – باعتبارها أحيانا شبه سجينات بين أيدى القوادين – هى ظروف كانت تقع خارج اهتمامات الدولة.

وقد مارست الحكومة قدرا أقل من التحكم في أوضاع العاهرات الأجنبيات، وبالتالي خضعن للحماية المعهودة التي يقدمها قنصل الدولة التي تنتمي إليها كل منهن. ومع الطفرة التجارية التي شهدها الجزء الأخير من القرن والتي حولت الموانئ المصرية إلى مراكز للنشاط، ومع وجود أعداد كبيرة من الجنود بعيدا عن أوطانهم، انتعشت الدعارة، فوجدت الحكومة أن الأساس القانوني والعملي الخاص بتنظيم تلك التجارة ينقصها فيما يتعلق بشؤون الأجانب. فكانت بيوت الدعارة التي يملكها الأوروبيون تعمل بدرجة كبيرة خارج إطار القانون، ودون الخضوع للترخيص أو القواعد الصحية، كما أن المحاولات التي كانت تتم من آن إلى آخر لإغلاق تلك الأماكن أثبتت إلى حد كبير عدم فاعليتها.(٩٤) وقد تحسر ضابط شرطي إنجليزي واحد على الأقل على الوضع الذي نشأ نتيجة للحماية التي وفرتها الامتيازات الأجنبية للعاهرات خاصة للقوادين، فأعمال الدعارة التي يديرها الأوروبيون والتي ازدهرت في منطقة وش البركة في القاهرة، كان من الممكن أن تتضمن الأذى:

> كان البلطجي المحلي خاضعا للقانون الجنائي المصري، وكان من الممكن القصاص منه إذا تجاوز الحدود في تلك المهنة التي كان لابد من الاعتراف بها في بلد يتم فيه تقنين الدعارة وترخيصها، ولكن تاجر الدعارة الأوروبي لم يكن لديه ما يخافه من القانون المصري مع خضوعه فقط للأحكام القنصلية بما فيها من ضعف تشريعي ولامبالاة المسئولين المعتادة. وقد كان هؤلاء الضباط القائمون على تجارة الرقيق الأبيض منظمين تنظيما جيدا ولهم مقارهم في العديد من الموانئ والمدن في أوروبا، وكان مما صعب على شرطتنا محاولة

السيطرة عليهم هو رفض هؤلاء النساء الشكوى منهم . خوفا من حامض الكبريت [ماء النار] أو شفرة الموسى.[٩٥]

إن تلك "تجارة الرقيق الأبيض"، وهو المصطلح المستخدم للدعارة الدولية، هى أكثر الأمور التى أزعجت المسئولين والمستوطنين البريطانيين. إن القلق الناتج عن التقارير القائلة بأن الإسكندرية وبورسعيد تحولتا إلى مراكز رئيسية للتجارة فى العاهرات، ومعظمهن من الأوروبيات اللاتى يتم إرسالهن إلى الشرق الأوسط أو الأدنى، أدى إلى تأسيس "جمعية إلغاء تجارة الرقيق الأبيض" فى الإسكندرية سنة ١٩٠٥. وقد قامت الجمعية بمراقبة ميناء الإسكندرية فى محاولة للتصدى للفتيات وتوجيههن إلى الفنادق "المحترمة"، وخلال الشهور السبعة الأولى من عملها قامت الجمعية أيضا بتخليص إحدى عشرة امرأة من بيوت الدعارة وإعادتهن إلى أوطانهن، وهن ثلاث روسيات، ورومانيتان، وامرأة يونانية وتركية وفرنسية ومغربية ويابانية وأمريكية. وفى عام ١٩١١، كان عدد "الأطفال القاصرات" ممن تم العثور عليهن فى الميناء بواسطة الجمعية قد وصل إلى ٢٢٥٣ طفلة. كما تم تأسيس فروع للجمعية فى كل من القاهرة وبورسعيد حيث تضمنت أنشطتها استقبال الركاب من السفن أو القطارات، و"إنقاذ" الفتيات من "الرذيلة"، وإدانة "التجار" الذين كانوا معرضين بعدها للترحيل.[٩٦] ومع أن الجمعية لم تكن هيئة حكومية، إلا أنها كانت تحصل على دعم مالى سنوى من الدولة المصرية ومن البلدية المحلية، كما كان شخص أو اثنان من بين المسئولين البريطانيين يتمتع بالعضوية فى الجمعية و"تأثير خاص" دون شغل منصب رسمى.[٩٧] وقد تركز نجاح أنشطة الجمعية فى الأساس على قدرتها على الإقناع، حيث ظلت الدعارة نشاطا قانونيا، رغم القيود المفروضة، تحت حكم الدولة الاستعمارية. وكانت العاهرات يخالفن القانون أكثر من غيرهن من النساء، فيذكر تقرير

من أحد سجون صعيد مصر فى عام ١٨٩٩، مثلا، وجود خمس سجينات كانت ثلاث منهن عاهرات.[٩٨] ومع ذلك ظلت التراخيص الرسمية لمزاولة المهنة رهنا بالفحص الصحى، كما كان يتم التساهل عموما بالدعارة الخارجة عن القانون.

إن المنع الذى فرضه محمد علىّ على الدعارة، ثم ما أعقب ذلك من إصرار أجهزة نظام الدولة المطلقة والدولة الاستعمارية على وجود أشكال تنظيمية ما، أدى كلاهما إلى حدوث تحول فى بنية تلك التجارة. فعندما كانت الحكومة تتساهل مع الدعارة دون تنظيمها بأى شكل منظم، كما أصبح الحال فى بدايات القرن التاسع عشر، تمتعت النساء بقدر كبير من السيطرة والتحكم، حيث قلما نجد أدلة على وجود رجال يكسبون رزقهم من دخل العاهرات. ولكن عندما قررت الدولة التدخل فى تلك التجارة أدى غياب أية حماية قانونية أو تمتع بالمكانة الاجتماعية إلى جعل العاهرات معرضات للمنع الرسمى والقواعد المنظمة. كما أن نشأة الشبكات الغامضة المكونة من القوادين وتجار الرقيق، والتى كثر الحديث عنها فى القرن التاسع عشر وبدايات القرن العشرين، كانت تمثل شكلا فعالا وإن كان عادة شكلا مزعجا وخطيرا، من أشكال الحماية من تدخل الدولة. كما أسهم التجريم والتنظيم فى تطور عالم الدعارة الخفى تحت الأرض، والذى تنازلت فيه النساء عن الكثير من سلطتهن لصالح حماتهن من الرجال. وقد انتهى عصر فرق العاهرات من الأزمنة السابقة، فسواء كانت العاهرات مصريات محليات أم أجنبيات مجلوبات من الخارج، كانت عاهرات بدايات القرن العشرين عادة "فى أيدى البلطجية المحترفين، اللاتى ارتبطن بهم بالزواج أو الديون أو الخوف".[٩٩]

ونجد أن المعلومات عن أصول العاهرات ومصيرهن هى معلومات متناثرة ومتناقضة. حيث أكد بعض المراقبين، ومنهم لين (Lane)، على الأصول البدوية المشتركة لكل من الراقصات والعاهرات.[١٠٠] وعلى النقيض

من ذلك، كان كلوت بك يرى أن الظروف الصعبة لا الأصول هى التى تدفع النساء إلى هذه الحرفة، فالتطليق الذى يوقعه الزوج بإرادته الفردية كان من العوامل التى تأتى بالفقر وتدفع المرأة غير القادرة على الزواج مرة أخـرى إلى الدعارة.(١٠١) ونجد فى آراء المهدى بشأن خلاف على حضـانة طفلـة وصفا لموقف من هذه المواقف، حيث إن امرأة مطلقة، تسعى إلـى الحفـاظ على حضانة ابنتها البالغة من العمر ثلاثة أعوام، تعرضت للاتهام بواسـطة زوجها السابق برغبتها فى أخذها "والسفر بها إلى غير محل وطنها وتتنقـل بها فى البلاد مع جماعة الزناة"، وقد اتفق المفتى مع ما ذكره زوجها السابق، مؤكدا أن انخراطها فى الدعارة يقف عائقا أمام تـوفير الرعايـة المناسـبة للطفلة.(١٠٢) وتوحى القضية بأن المطلقات اللاتى يعانين ظروفا مالية صعبة قد يلجأن فعلا إلى الدعارة، ولكن هذا الطريق كان يحرمهن من القلة القليلـة من الحقوق الأسرية التى بقيت لهن من زواجهن. إن المزايا المحتمل تحققها من جراء هذا الاختيار، من منطلق ما يبدو عليه الأمر مـن تنظـيم بعـض العاهرات فى جماعات شبه مستقلة ذاتيا، هى مزايا تضمنت الاستقلال المالى والأمان داخل المجموعة الاجتماعية التى كانت تحل محل رابطة الأسرة التى انقطعت بالطلاق. ولكن إذا أخذنا فى الاعتبار طبيعة تلك المهنة فـإن هـذا الأمان كان هشا فى أحسن الأحوال وقابلا للاختفاء مع التعرض للمرض أو الشيخوخة والذى كان يذهب بالجاذبية الجسدية للمرأة، وكذلك بسبب مخاطر الوقوع فريسة لطغيان القوادين. ومع ذلك فإننا نلمس من آن إلى آخر ملامح التضامن بين أوساط العاهرات مما كان يعدل كفة عدم الأمان، فعلى سـبيل المثال نجد فى إسنا سنة ١٨٥٠ أن فلوبير لاحظ وجود نساء أصابهن كبـر السن والعجز يقمن بدور التاجرات والعازفات والخادمـات للعـاهرات فـى أوجهن.(١٠٣) كما لم يكن مستحيلا تماما بالنسبة للعاهرة التائبة العـودة مـرة أخرى إلى الحياة العائلية، فقد تلقـت ليـدى داف جـوردون (Lady Duff Gordon) زيارة من امرأة كانت فيما سبق تعمل عاهرة فى أسيوط: "لقد تابت

وتزوجت من قبطى تحول عن دينه. وهما زوج من التائبين، يتمتعان بأناقة بالغة فى الملبس والسلوك".[١٠٤]

ومن التجاوزات التى تختص بها النساء، والتى ترتبط عادة ولكن ليس بالضرورة بالدعارة، هى هجر الأطفال أو قتلهم. فاللقطاء الذين تم العثور عليهم أحياء فى القاهرة فى بدايات القرن العشرين، والذين يبلغ عددهم ما بين ٧٦ إلى ١٣١ سنويا، يفترض عموما أنهم أطفال غير شرعيين لعاهرات أو نساء تعرضن للاغتصاب أو قمن بعلاقات غير شرعية. وقد هجرت هؤلاء الأمهات أطفالهن عقب الولادة وتركنهم ليواجهوا مصيرهم فى مبنى أو مكان مهجور حيث يمكن أن يجدهم عابر سبيل أو لا يعثر عليهم أحد. وفى حالة العثور على الطفل، كانت الأم تواجه اتهامات جنائية، وبالتالى فإن هجر الأطفال إنما كان يعكس حالة يأس حقيقية ناجمة عن الغياب التام للدعم المادى والعار الاجتماعى الموجه إلى الأم غير المتزوجة. إن هجران أو إهمال الأطفال الأكبر سنا، والذين كان وجودهم فى شوارع القاهرة والإسكندرية باعتبارهم "متشردين" أمرا مثيرا للقلق فى بدايات القرن العشرين، هى ظاهرة يمكن إرجاعها ببساطة إلى الفقر المادى وإلى الضغوط التى تعرضت لها الأسر بفعل التحول السريع والإجبارى إلى حياة الحضر. وقد تصاعدت حدة مشكلة الأطفال المهملين بحلول عام ١٩٠٨ بما أوعز بإصدار قانون خاص يمنح المحاكم صلاحيات إرسال الأطفال المشردين إلى إصلاحيات تابعة للدولة يبقون فيها حتى بلوغهم الثامنة عشرة من العمر.[١٠٥] وفى حالة هاتين الجريمتين، تبدو الجانيات أقرب إلى ضحايا الأعراف الاجتماعية الصارمة وغياب الدعم العائلى، أكثر من كونهن مجرمات.

وهكذا قامت النساء، خلال القرن التاسع عشر فى مصر، بتشكيل نسبة ضئيلة للغاية من مجموع المجرمين المتهمين والمدانين. كما أن الكثير من جرائمهن – السرقة والدعارة وهجر الأطفال – كانت تحمل علامات الفقر

والضغوط الاجتماعية المتفاقمة بسبب التحول السريع إلى المجتمع الحضرى والضغوط الاقتصادية فى الجزء الأخير من القرن. ومع تزايد معدلات الجريمة عموما، تزايد الوضع الهامشى السياسى للنساء وضعفهن الاجتماعى بفعل كونهن أقرب إلى أن يكنَّ ضحايا لا جانيات، كما أن الجرائم التى شاع اتهامهن بها وضعتهن فى مواجهة معايير السلوك الاجتماعى والأخلاقى التى لم يعد فى وسعهن التمسك بها.

أساليب القمع

إن أعمال المقاومة والقلاقل وتزايد الجريمة شجعت مزيدا من التحسين فى جهاز الدولة المسئول عن الأمن الداخلى. وقد طورت الدولة تحت الحكم الاستعمارى نظاما أمنيا أكثر فعالية ونفوذا ركز بقوة على الشرطة الريفية والحضرية، وعلى ضمان سرعة التقاضى وإصلاح نظام السجون.

إن إقامة قوات أمنية فاعلة بما يضمن النظام العام كان من الاهتمامات الفورية للدولة الاستعمارية. فخلال السنوات الأولى من حكمها، توصلت الحكومة إلى ضرورة استقدام ضباط شرطة بريطانيين وتوظيف أعداد كبيرة نسبيا منهم، وخاصة فى القاهرة والإسكندرية، من أجل الحفاظ على النظام. ولكن سرعان ما أدت نفقات الإبقاء على أفراد كثيرين من الأجانب ضمن قوات الشرطة إلى تشجيع البحث عن أساليب بديلة، وقد تم اقتراح تحويل خفراء القرى والأحياء إلى قوات بوليسية وتمت مناقشة الفكرة مناقشة جادة فى أواخر الثمانينيات من القرن التاسع عشر. وخلال التسعينيات من القرن التاسع عشر والقرن العشرين، تم تحسين قوات الخفراء وإدخال المرتبات الثابتة والانضباط عليها، وبحلول عام ١٨٩٦ كان يتم حسن اختيار الخفراء فى المناطق الريفية والحضرية ويحصلون على أجر كاف وذلك على الرغم من أن القرن العشرين شهد أيضا المزيد من التقليل فى أعدادهم ورفع

رواتبهم.[١٠٦] وعموما أصبحت قوات الخفراء تشكل صفا دفاعيا أول ضد الجريمة العادية والمخالفات البسيطة للنظام العام.

وبينما استمرت العملية البطيئة لتحويل أوضاع الخفراء، اتخذت الدولة إجراءات غير عادية للتحكم فى حماية السكان. فبداية من عام ١٨٨٤ تم تأسيس لجان اللصوصية التابعة لوزارة الداخلية، والتوكيل إليها بأعمال التحقيق والمحاكمة فى جرائم "اللصوصية" الريفية. وعلى مدار الأعوام الخمسة التالية تناولت تلك المحاكم غير العادية كل أعمال القضاء تقريبا فى الريف، قائمة بدور المحقق والقاضى وهيئة المحلفين، مع تمتعها بالصلاحيات الكاملة. وكانت المحاكم العادية والقواعد الإجرائية موقوفة مؤقتا عن العمل بينما كانت اللجان تقوم باستدعاء وتعذيب ومحاكمة وإصدار الأحكام دون الرجوع إلى أى مجموعة ثابتة من القواعد المنظمة. ولم يتغير الوضع إلا فى عام ١٨٨٩، بعدما بين تقرير مقدم من النائب العام ليجريل (Procureur-Générale Legrelle) "الخلل والظلم والقسوة التى تعمل بها شبه المحاكم تلك بشكل مثير للانتباه"، فتم التشكيك فى سلطاتها الواسعة على الملأ، وحل تلك المحاكم.[١٠٧]

ولكن عندما واجهت الدولة فيما بعد مستويات عالية من الجريمة فى القرن العشرين، أثبتت الدولة استعدادها لتبنى إجراءات صارمة مثيلة. فقد جاء قانون الإحالة رقم ١٥ لعام ١٩٠٩ مؤكدا التحقيقات للبحث والتمييز بين المجرمين "المعتادين" أو "المحتملين" ممن يستدعى الأمر وضعهم تحت المراقبة أو حتى إرسالهم للمحاكمة لمنعهم من ارتكاب الجرائم. وفى الفترة ما بين عام ١٩٠٩ وعام ١٩١١، تم إرسال حوالى ٣٠٠ شخص سنويا إلى واحة الخارجة بواسطة لجان خاصة، لا بسبب ارتكابهم جرائم بل مجرد خوفا من ارتكابهم لها. وبمجرد وصولهم إلى الخارجة، قام هؤلاء المنفيون، وقد اصطحب معظمهم أسرهم، بالعمل فى الزراعة. ومع أنه فى أغلب

الحالات كان يسمح للمشتبه فيهم بدفع تأمين كبير مقابل المنفى، إلا أن الغالبية العظمى لم تكن تملك ما يكفى دفع فدية تغنيهم عن المنفى.[١٠٨]

وإلى جانب هذه الإجراءات الاستبدادية، تولت الدولة الاستعمارية أيضا مشروع إصلاح السجون طويل المدى. وكان النظام المطلق للدولة المصرية، كما هو الحال فى مثيلاته الأوروبية، يعتمد أساسا على الإعدام العلنى، وعلى نفى من يخلون بالأمن العام، وعلى السجن المحدود لمن يعجزون عن دفع الغرامة أو التعويض عن المخالفات البسيطة. ونجد فى أوروبا القرن التاسع عشر أن موجة من الإصلاح فى العقوبات أحدثت تحولا فى نظام القضاء الجنائى، مع استبدال طقس الإعدام العلنى بالإعدام غير العلنى، وإحلال الأحكام بالسجن لفترات مطولة بغرض التأهيل والإصلاح محل الأحكام العديدة بالإعدام والنفى التى شهدها القرن الثامن عشر.[١٠٩] وكانت الدولة المصرية قبل الاحتلال البريطانى تتعالى عن مثل هذه التطورات، فقد ظلت السجون فى هيئة مبان كالحة وأكواخ مصممة بحيث تستقبل الجناة حتى يحين موعد تنفيذ أحكام الإعدام أو التوصل إلى اتفاق بشأن الغرامة المدفوعة. وقد شهدت السنوات الأولى من الإدارة الاستعمارية حدوث تغيرات بسيطة فى أوضاع السجون، حيث تم تنظيف بعض المبانى ودهانها، ولكن اتسمت معظم السجون بعدم كفاية الطعام وأماكن النوم وبانتشار الأمراض، وهى السجون التى بقيت كزنازين لا كمؤسسات إصلاحية.

ومع تعيين مفتش عام جديد للسجون، وهو تشارلز كولز (Charles Coles)، فى عام ١٨٩٧، اكتسبت الحكومة المصرية داعية متحمسا لإصلاح السجون. وقد درس كولز عن كثب المؤسسات العقابية الأوروبية والأمريكية، وخلال الستة عشر عاما التى ترأس فيها نظام السجون المصرية استغل إجازاته الصيفية لزيارة السجون فى إنجلترا وفرنسا وبلجيكا وألمانيا والنمسا. وقد انبهر تحديدا بما سمعه عن التجارب الأمريكية فى المعاملة الإصلاحية،

وقام بضغوط من أجل إدخال ملامحها الأساسية إلى مصر. وقد بلغت جهوده ذروتها بتأسيس "إصلاحية" نموذجية تضمنت أحدث ما تم التوصل إليه فـي إصلاحات السجون، حيث كان السجين يقضى ما بين تسعة أشهر إلى عام فى زنزانة الحجز الانفرادى، ويخضع لبرنامج يومى صارم من التعليم والتمرين والعمل فى إطار نظام معقد من المكافآت المالية، كما كان يرتدى السجين زيا موحدا للسجن ومعه قبعة تحمل نجوما تشير إلى الفصل الذى ينتمى إليه فى المدرسة، وشرائط على الذراع تشير إلى حسن السلوك والحرف، وكذلك شرائط على الصدر تشير إلى عدد السنوات التى قضاها فى "الإصلاحية". ولقد أصيبت المؤسسة بداء القلاقل وغياب الالتزام الرسمى التام. فقد قامت أعمال شغب خطيرة فى السجن فى السنة الثانية من بداية العمل فيه، كما تشوهت صورته بسبب اكتشاف عصابة تزوير تدار من السجن، كما جاء تعيين كتشنر (Kitchener) قنصلا عاما فى عام ١٩١١ ليتولى السلطة رجل لم يؤمن بأهمية الإصلاح سواء على مستوى النظرية أو التطبيق. وفى أعقاب زيارته للإصلاحية، رأى كتشنر أن الأفضل تشغيل المساجين فى بناء الطرق. وسرعان ما خسر كولز الدعم اللازم لمشروعاته، وتمت "مساعدته على الخروج من البلاد" فى عام ١٩١٣.(١١٠)

ومع أن أكثر الجوانب التجريبية فى إصلاحات كولز، مثل إقامة "الإصلاحية" لم يكتب لها البقاء بعد رحيله، إلا أن بعض التغييرات الأساسية فى نظام السجون ظلت قائمة. فقد تم التعامل مع مشكلة الازدحام البالغ الذى أدى إلى تصعيب الانضباط وإلى انتشار الأمراض – حيث مات حوالى سبعين سجينا بمرض الكوليرا فى صيف عام ١٨٩٦ – وتمت مواجهة تلك المشكلة عن طريق برنامج لبناء السجون. فبحلول نهاية عام ١٩٠٥، كان قد تم بناء عشرة سجون جديدة، والتى قامت فى حدود الإمكانات المالية المتاحة بتضمين ملامح إصلاحية فى بنية السجون مثل التصميمات القائمة على مبان من الزنازين والحمامات ذات التهوية، وورشة مركزية. وفى الوقت نفسه تم

بذل الجهود لفرض شكل من أشكال الانضباط، فمع أن الأحكام بالسجن أصبحت هى العقوبة الشائعة بحلول التسعينيات من القرن التاسع عشر، إلا أن السجون كانت لا تزال تدار بأسلوب عشوائى، فلم يتم تصنيف أو فصل السجناء سواء تبعا للجريمة أو السن، وكانت أسر السجناء مسئولة عن توفير الطعام واحتياجات النوم، كما أن القرارات التى تحظر العمل داخل السجن أو خارجه ظلت حبرا على ورق. وقد شعر المسئولون بالقلق من أن الإيداع فى السجون كان غير فعال على الإطلاق فى مصر:

> تتمثل الصعوبة الكبيرة فى مصر فى جعل السجن عقوبة حقيقية، حيث إن العار المرتبط بالسجن – وهو عامل له فاعليته فى البلدان الأكثر تقدما – يبدو غير محسوس تقريبا لدى غالبية السكان هنا. إن مجرد حبسهم فى صحبة رفاقهم الزملاء، مع الفرص المتكررة التى تتيح لهم رؤية أقربائهم ومحادثتهم أثناء إحضارهم مؤونتهم الغذائية تكاد لا تمت إلى العقاب بصلة. إن العزل والذى سيكون له الأثر الرادع الأكبر وكذلك الحفاظ على الانضباط الصارم فى السجن هما جانبان مستحيلان فى غياب السجون المبنية بصورة مناسبة.[١١١]

وقد تولت هيئة السجون فى بدايات القرن العشرين توفير الملابس واحتياجات النوم والطعام للسجناء المدانين، وبالتالى قلت الحاجة إلى الزيارات العائلية مع السماح لمسئولى السجون بممارسة المزيد من السيطرة على السجناء. ولكن الازدحام المزمن أحبط الكثير من المحاولات لفرض السجن الانفرادى باعتباره المقدمة الأساسية للانضباط فى السجن والشكل الأكثر شيوعا من أشكال العقاب. وظل المسئولون منزعجين من أن حياة السجن كانت بها من المتع ما يحول دون كونها رادعا كافيا.[١١٢]

إن الحاجة إلى جعل الأحكام بالسجن أكثر قسوة، مع الرغبة الدائمة فى الادخار التدريجى للأموال، أديا إلى التركيز على الأشغال الشاقة، فتمت إقامة معسكرات العمل فى كل محافظة وإقليم وإرسال السجناء إلى العمل فى شق الترع وتنظيفها وفى بناء الطرق. ومع أن ميل السجناء للعمل فى المعسكرات جعل كولز يتساءل حول مدى فعالية الانضباط الذى يفرضه العمل فى المعسكرات، إلا أن البرنامج كان ناجحا فى تغطيته لنفقات إعاشة السجناء وتخفيف حدة الزحام داخل السجون. وبعد تولى كتشنر منصبه، تكرر استخدام أحكام الأشغال الشاقة، وقد عبر هو نفسه عن تحمسه الشخصى لاستخدام ذلك الأسلوب فى العقاب؛ بأن أمر السجناء ببناء طريق يبلغ طوله ثمانية عشر ميلا من القاهرة إلى حلوان خلال ستة أشهر. كما تم فرض الشغل بدلا من السجن على من يعجز عن دفع الغرامة، وفى الوقت نفسه تم تحويل الإعدام من طقس علنى للقصاص إلى عقاب يتم فى هدوء بين جدران السجن، كما أن الإعدام شنقا بالطريقة القديمة باستخدام مشنقة بدائية تسبب الموت البطىء عن طريق الخنق حل محله الموت غير العلنى والفورى باستخدام مشنقة حديثة ذات فتحة سفلية.(١١٣)

وقد تضمنت آخر الملامح الباقية لتراث الإصلاح معاملة الأحداث من المجرمين صغار السن معاملة خاصة. فقد مد النظام الإصلاحى جذوره فى نظام إصلاحيات الأحداث، وكان "مجلس المقاطعة لمدرسة أولاد الشوارع" بالقرب من لندن و"الإصلاحية البلجيكية فى يبير" قد قدما نموذجين واضحين ومفصلين. وقد تم فصل الأولاد الذى لم يبلغوا الثامنة عشرة بعد من أعمارهم عن السجناء الراشدين وإرسالهم إلى "الإصلاحية" التى كانت تقع أولا فى الإسكندرية ثم تم نقلها إلى القاهرة، حيث تم هناك إدماجهم داخل نظام من الإشراف الكامل. فكانوا يقضون يومهم فى الفصول والورش والقيام بالتدريبات والتمرينات الرياضية، والتنظيف وتناول الطعام والترفيه الخاضع

للإشراف. ولم يتم تركهم أبدا دون مراقبة، بل إنه حتى أبواب دورات المياه كانت مجهزة بنصف باب بحيث لا توجد "حفرة أو ركن يمكن للأولاد فيه الاختفاء عن أنظار حراسهم أو بعضهم عن بعض".(١١٤) وكانت هنالك أشكال من الثواب والعقاب – الجلد، ومنح مصروف لشراء الحلوى، والخروج للتنزه – يتم تقديمها للأولاد أو حرمانهم منها تبعا لمدى ما ينالونه أو يخسرونه من شرائط حسن السير والسلوك المعلقة على الزى الذى يرتدونه. وبينما كان من الممكن تعليم الأولاد فى الإصلاحية عددا من الحرف، ومنها النجارة والخياطة والحدادة وصناعة الأحذية والطباعة أو تجليد الكتب، وهى الحرف التى استمر حوالى ٧٠% منهم فى مزاولتها بعد إخلاء سبيلهم. وقد زعم كولز نجاح هذا النظام، فخلال عامين من إخلاء سبيل الأحداث السابقين لم تتم إدانة سوى ١٥% فقط منهم بجرائم جديدة.

وبصرف النظر عما إذا كان من الممكن تأكيد التقييم الإيجابى الذى قدمه كولز لنظام إصلاحية الأحداث، فإنه لا يمكن القول سوى بقدر ضئيل من النجاح فيما يتعلق بالمؤسسات الإصلاحية الخاصة بالسجناء الراشدين. وقد كان مجمل إصلاحات السجون تستهدف فرض السيطرة الصارمة من مسئولى السجن على السجناء بواسطة لىّ إرادتهم بحيث تتوافق مع إرادة حراسهم، وذلك ضمن عملية إعادة التأهيل، كما كان على السجناء أن يتركوا خلفهم حياتهم القديمة بكل ما فيها من علاقات إجرامية. وكان من الشروط الأساسية لتلك العملية إلغاء ثقافة السجون الفرعية (prison subculture) بما فيها من أشكال مستقلة من التنظيم والتحالفات، والتى كانت تزدهر كلما خفت قبضة السيطرة الرسمية. إن المحاولات العديدة للإصلاح، بما فيها الإدخال الجزئى لـ"النظام الانفرادى" فى نموذج الإصلاحية لم تنجح فى تحقيق هذا الهدف، بل إن كولز نفسه قد سجل حالة السجين محمد المنشاوى الذى فرض سلطته كحاكم على ثقافة السجن الفرعية على مدار عشرين عاما قضاها فى

السجن. فمع تمتعه بالثروة ولقب "بك" كان محمد يحصل على كل الأشياء المادية التى يحتاج إليها، ويتهرب من كل أشكال العقاب، بل إنه تزوج من ابنة نائب مأمور السجن خلال مدة سجنه. وكان من الممكن للتضامن الداخلى والإرادة الفاعلة التى تولدها ثقافة السجن أن يعبرا عن نفسيهما فى شكل الانتفاضات العنيفة. فخلال عمل كولز مفتشا على السجون، شهد سجن طره الكبير ثلاثة أحداث تمرد واسعة المدى، وكان مما أشعل فتيل التمرد الثالث هو احتجاجات السجناء على إحلال خبز الذرة محل القمح، ولم يتم إخماده إلا بإطلاق النار على السجناء.(١١٥) وفى غياب الدعم الرسمى والأموال اللازمة لإقامة نظام عقابى على النسق الأوروبى تماما، ظلت المؤسسات العقابية المصرية تحتوى على الثقافات الفرعية وتتمتع بقدر متسع من الصلات بالعالم خارج جدران السجن.

النساء فى السجن

كما رأينا أعلاه، ارتكبت النساء عددا أقل بكثير من الجرائم مقارنة بالرجال، وبالتالى شكلن نسبة صغيرة نسبيا من السجناء. فطبقا للتقارير السنوية للقنصل العام المقدمة للحكومة البريطانية فى الفترة ما بين عامى ١٨٨٥ و١٩١٣، شكلت النساء ما بين ٢ بالمائة و٥ بالمائة من مجموع ١٠ آلاف إلى ١٥ ألف سجين فى السجون المصرية فى أى وقت خلال تلك الفترة. وتحت حكم النظام المطلق، لم تحصل السجينات على أى معاملة خاصة أو منفصلة، بل تم سجنهن فى نفس السجون الخاصة بالرجال، مع تحديد حجرة أو اثنتين تكون مخصصة للنساء. وكانت الظروف قاسية، فكان من الممكن أن نجد السجينات محبوسات معا فى زحام مساحة صغيرة رطبة لا تتيح مجالا للحركة، كما أن سجون المحلة الكبرى والزقازيق والمنصورة لم تتضمن مراحيض منفصلة للنساء فكان على السجينات استخدام الأماكن

المكشوفة نفسها التى يستخدمها الرجال. ونظرا لطبيعة أكثر الجرائم شـيوعا بين النساء، مثل الدعارة وهجر الأبناء، هى جرائم تبعدهن عن عـائلاتهن، نجد أن النساء يصبحن معرضات أكثر لمعاناة الحرمان فى السـجن بسـبب ربما عدم استعداد الأسرة لتوفير احتياجاتهن المادية. وبالفعـل عنـدما قـام هيربرت تشيرمسايد بجولة فى السجون المصرية فـى عـام ١٨٨٢، وجـد النساء المعتقلات على وجه الخصوص يشكين من الجوع، وينقصهن القـدر الكافى من حاجات النوع والملابس. وفى بعض الحالات احتفظـت النسـاء بأطفالهن الصغار معهن فى السجون، بما أدى إلى التقليل من كمية الحصص المخصصة وغير الكافية أساسا.[١١٦]

إن عدم وجود أماكن منفصلة للنساء فى مجتمع كان يمارس مسـتوى عاليا من الفصل بين الجنسين هو مؤشر على عداء خاص موجه إلى النساء السجينات اللاتى كن فى حالات كثيرة قد خرجن على الأعراف المقبولة فى الحياة الأسرية والسلوك المناسب للنساء، بما يؤدى إلى حرمانهن من حقهـن فى المعاملة الخاصة بالنساء. وقد أكدت إستيل فريدمان (Estelle Freedman) على سيادة مواقف شبيهة بذلك فى أمريكا القرن التاسع عشر؛ حيث كان يتم النظر إلى المجرمات باعتبارهن قد خذلن طبيعتهن الأنثويـة، وإخضـاعهن لمعاملة على قدر مـن القسـوة والخشـونة، وتعرضـهن لـلأذى بأيـدى حراسهن.[١١٧] ولكن نجد أن النساء قد اشتركن على جميع المسـتويات مـع الرجال فى تجربة السجن، فكان يتم ببساطة حبسهن دون أية محاولة لإعادة تأهيلهن وإعدادهن لحياة ما بعد الإفراج عنهن.

إن الإصلاحات التى تم إدخالها لاحقا بواسطة الحكـم الاسـتعمارى، والقائمة على نماذج للتطورات الموازية الجارية فى إنجلترا حرصت أساسـا على فصل السجينات عن السجناء، وعلى تلبية الاحتياجات الخاصة للسجينات الأمهات، وعلى تطوير شكل ما من البرامج التدريبية. وكانت الخطوة الأولى

والأساسية للإصلاح هى فصل السجينات تماما عن السجناء وتسكينهن فى جناحهن الخاص بهن وله ساحته ومراحيضه المستقلة. وبحلول عام ١٨٨٤، تم تشغيل سجن منفصل للنساء فى القاهرة، مع أنه فى أنحاء أخرى من البلاد كانت السجينات ما زلن يقمن فى حجرات صغيرة داخل سجون الرجال وذلك فى ظروف أقل من المعدل المقبول. وأخيرا فى عام ١٨٩١، تم بناء سجن كامل خاص بالنساء فى بولاق، وتم تصميمه بحيث يستوعب ٢٠٠ سجينة، بالتالى كان فى وسعه استيعاب حوالى نصف مجموع السجينات على مستوى البلاد بالكامل. كما تمت إقامة سجن منفصل للنساء إلى جوار سجن الرجال الجديد فى شبين الكوم. ومع ذلك ظلت بعض النساء فى أجنحة داخل سجون الرجال، وبداية من عام ١٨٩٤ كان ما يزيد على ١٢ سجينة محبوسة فى جناح النساء بسجن أسيوط.

إن الدور الخاص الذى تلعبه النساء باعتبارهن المسئولات عن ولادة الأطفال وتربيتهن كان دورا معترفا به، فلم تستقبل السجون النساء الحوامل فى الشهر التاسع أو النساء اللاتى أنجبن أطفالا للتو، وكان فى وسع المرأة أن تحتفظ بأطفالها دون السابعة من العمر معها فى السجن إذا رغبت فى ذلك. وقد ذكر المراقبون أن العديد من السجينات فعلن ذلك حقا، ففى بعض السجون بدا الأمر وكأن غالبية السجينات يحملن أطفالا على أذرعهن. كما أن الأنشطة المخصصة للنساء كانت تركز أيضا على الأنشطة "النسائية"، فبينما أقام سجن القاهرة ورشا فى النجارة وصناعة الحصير للرجال فى الثمانينيات من القرن التاسع عشر، تم توجيه النساء إلى الحياكة وتحميلهن مهمة صناعة الملابس لزملائهن السجناء. كذلك قام سجن النساء فى بولاق بتشغيل السجينات فى أعمال الحياكة، وكانت الورشة الوحيدة فى السجن مخصصة لقص الملابس الداخلية وخياطتها للموظفين والسجناء الخاضعين لنظام السجن. وقد قامت إصلاحية الأحداث فى الجيزة فى البداية بتشغيل الفتيات

السجينات اللاتى شكلن حوالى ١٢% من مجموع الأحداث، وقمن بالعمل فى كل المهام المنزلية – الطهى والغسيل والتنظيف العام – وذلك فى أقسامهن ولصالح أقسام الأحداث من الفتيان، بينما كان يتم تدريب الفتيان على الحرف الصناعية. وقد قام كولز فى نهاية الأمر بمراجعة ذلك النظام، نظرا لأن الفتيات كن يقضين كل أوقاتهن فى أنشطة لا تقوم على إعدادهن للأعمال المنزلية المعتادة، فكان لابد من تدريبهن على أعمال البيت لا إكسابهن فقط المهارات المناسبة لسوق العمل.[١١٨]

وعموما فإن جوهر إصلاح نظام السجون بالنسبة للنساء قام على فصلهن عن الرجال وتوفير طرق يمكنهن بها مواصلة تحمل مسئوليات رعاية الأطفال، وإلا كان من دواعى الدهشة غياب الاهتمام بالسجينات، فنجد على سبيل المثال أن كولز يكاد لا يذكر النساء على مدار مناقشاته المطولة عن الإصلاح. وصحيح أن النساء لم يشكلن سوى نسبة ضئيلة من مجموع السجناء، ولكن غيابهن عن الأنظار يتطلب تفسيرا، على الأقل بالنسبة للقائمين على الإصلاح، حيث يبدو أنه قد تم اعتبار مشكلة إجرام النساء محلولة بمجرد تسكينهن فى مبان منفصلة وإلقاء بعض المهام المنزلية عليهن. ويبقى لنا أن نستنتج أن المسئولين البريطانيين فى مصر، مثل سابقيهم من مسئولى نظام الدولة المطلقة، كانوا ينظرون إلى المجرمات باعتبارهن منبوذات ومنحرفات بما يجعلهن خارج إطار الإصلاح. وكانت الإصلاحات الخاصة بسجون النساء فى نهايات القرن التاسع عشر، فى أوروبا الغربية وأمريكا الشمالية، طبقا لما أوردته إستيل فريدمان، تتم بواسطة النساء المصلحات من الطبقتين الوسطى والعليا اللاتى اعتبرن جرائم النساء جزءا من المشاكل الاجتماعية الأوسع، ومارسن ضغوطا من أجل تأنيث البيئة العقابية. ولكن فى مصر، ظل إصلاح السجون جزءا من برامج التحول نحو العقلانية فى جهاز الدولة والذى فرضه المسئولون

الاستعماريون. فلم توجد مجموعة مستقلة من النساء المصلحات اللاتى أثرن المسائل المتعلقة بالمشاكل والاحتياجات الخاصة بالنساء. وهكذا، وحتى عام ١٩١٤، تم فصل النساء ولكن دون تقديم خدمة خاصة لهن ضمن إصلاحات نظام السجون.

الخاتمة

إن الانتباه إلى دورة القرن التاسع عشر فى نشأة الدولة القوية والقمعية، وما تبعها من مقاومة شعبية ثم جهود متجددة لتحديد مسار وتحسين أداء وسائل القمع الرسمية، يساعد فى تحديد موقف النساء فى مصر. ومع نشاطهن فى الانتفاضات الريفية وأحداث التمرد الحضرية أظهرت النساء معرفتهن بسياسات الحارة والشارع، واستعدادهن وقدرتهن على لعب دور داعم أو حتى محورى أحيانا، فى الأعمال الاحتجاجية فى المجال العام. إن القبول الاجتماعى لما قمن به من نشاط إنما يؤكد على مدى ما نالته النساء من اعتبارهن مشاركات شرعيات فى الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية فى المجال العام.

وفى الجزء الأخير من القرن، ومع تنامى قوة الدولة وفاعلية أسلوبها القمعى، نزعت أعمال الاحتجاج الشعبى إلى اتخاذ أشكال أكثر فردية ومحلية. وبينما نستمر فى العثور على نساء ضمن من قاموا بمقاومة التجنيد العسكرى المفروض ومن تحرشوا بجنود الاحتلال، إلا أن أفعالهن الفردية تعكس ضعفهن الاجتماعى، حيث كثيرا ما استخدمن تلك الاستراتيجية، أى المقاومة السلبية، وسلاح الضعفاء، أى المعايرة والتهكم. وعندما حدثت مقاومة على نطاق واسع، قامت النساء بدور مساند مهم، ولكن عندما حلت الهجمات التى تشنها مجموعات صغيرة أو أفراد محل التعبئة الشعبية كشكل أساسى من أشكال مقاومة الدولة أو الوجود البريطانى زاد توارى النساء عن

الأنظار بما يعكس حدود قدرتهن على التفاعل مع النشاط السياسى وحدهن. وكان الاحتجاج الجماهيرى الواسع يعنى اندماج النساء وتعبئتهن، ولكن الوسائل القمعية الفعالة فى فترة ما بعد عام ١٨٨٢ أدت إلى إبعاد النساء عن الساحة السياسية.

إن المعاناة التى عاشتها النساء نتيجة لقمع الحركات السياسية الجماهيرية الواسعة تفاقمت مع ارتفاع معدلات الجريمة العامة وتفشى الغياب الأمنى فى نهايات القرن التاسع عشر. ومع قيام التراجع الاقتصادى والضغوط الاجتماعية لتلك الفترة بتعزيز تنامى مجموعة متنوعة من الجرائم الخطيرة، أصبحت النساء أقرب إلى الضحايا منهن إلى المجرمات. إن الجرائم التى ارتكبتها النساء عامة فى الأوقات العصيبة – الدعارة وهجر الأطفال – تركت آثارها الأليمة فى أغلب الأحيان على المرأة نفسها، وأدت إلى المزيد من إلغاء الروابط الضعيفة أصلا بالعائلة والتى كانت فى الماضى تدعم وجودها. ومن المفارقة أن ما اتخذته الدولة من خطوات، وخاصة فى تنظيم الدعارة، كان له أثره فى تقليل السيطرة والسلطة الواهية التى أصبحت تمارسها المحترفات من العاملات بالدعارة والترفيه، وشجعت تنامى عالم خفى سرى مكروه من القوادين والمتاجرين فى النساء. وعموما نجد أن ارتفاع معدلات الجريمة العامة أدى إلى تحويل أفراد المجتمع ممن يتمتعن بأقل قدر من السلطة الاجتماعية والموارد إلى ضحايا، وهن النساء الفقيرات، كما أن الإجراءات القمعية المفروضة بواسطة الدولة كانت تميل إلى زيادة مشاكلهن لا التخفيف من حدتها.

وأخيرا، فإن تطور جهاز الدولة القمعى تحت الحكم البريطانى تضمن تبنى أساليب قمعية أوروبية. إن فرض نظام جزائى للعقوبات، والذى نشأ أصلا خارج البلاد وفى مجتمع له تاريخ مختلف ومجموعة مختلفة من المؤسسات، أدى إلى مزيج من المؤسسات القديمة والجديدة، بالإضافة إلى

إصلاحات جزئية وانتقائية. وقد كان تأثيره على النساء اللاتى ظلت معدلات حبسهن منخفضة بشكل استثنائى، تأثيرا محدودا، حيث قام مسئولو السجون بفصل النساء عن الرجال، وبحصرهن فى مجال المهام المنزلية، ولكن دون إبداء اهتمام خاص بأشكال أخرى من المعاملة الخاصة أو الدعوة لها. فقد تعرضت النساء للإهمال من قبل المسئولين الرجال، كما أن غيابهن عن الأنظار يوحى بمشكلة أكبر حجما فى مفهوم سياسة السجون، فقد تم مجرد فصل النساء ومعاملتهن بما يليق بوضعهن كنساء. ولكن التعريف السائد لكيان المرأة (womanhood) والذى يتضح فى التركيز على الحياكة وأعمال البيت، هو تعريف يرجع بالقدر الأكبر إلى مثل العصر الفيكتورى لا إلى أية دراسة متعمقة للمجتمع المصرى. فقد أصبح "الإصلاح" التقدمى يعنى، فيما يتعلق بالنساء، التقيد بمجالات من النشاط أكثر ضيقا ومحدودية.

هوامش

---

(١) Vincennes, MR 1677, "Etat militaire de l'Egypte en 1825", 8 September 1825; MAE, Correspond. pol. des consul, Turq: Alex. et Caire i, Mimaut à ministre, 26 April 1830; MAE, Correspond. con. et com., Alex xxiv, Mimaut à ministre, 1 August 1830; Hekekyan Papers, BM 37449, vol. 2, fo. 130.

(٢) *الوقائع المصرية*، بدون رقم مجلد، بدون تاريخ، ١٢٤٥هـ/١٨٢٩-١٨٣٠م.

(٣) Hekekyan Papers, BM 37449, vol.2, fo. 130; MAE, Correspond. con. et com., Alex. xxiv, Mimaut à ministre, 1 August 1831.

(٤) *الوقائع المصرية*، بدون رقم مجلد، بدون تاريخ، ١٢٤٥هـ/١٨٢٩-١٨٣٠م.

(٥) المصدر السابق، بدون رقم الصفحة.

(٦) FO 142/13, Barnett to Secretary, 16 March 1845.

(٧) St John, *Egypt*, vol. 1, p.276.

(٨) FO 78/184, Barker to Malcolm, 8 July 1829.

(٩) Hamont, L'Egypte, vol. 2, pp.19-20; Vincennes, MR 1678, Mathieu de Faviers, "Situation de l'armée regulière égyptienne", 30 May 1831; Scott, Rambles, vol. 2, p.216; MAE, Correspond. con. et com., Alex. xxvii, de Lessups à ministre , 5 March 1837; MAE, Correspond. pol. des consuls, Turq: Alex. et Caire xv, Gallice à See, 6 June 1843.

(١٠) MAE, Correspond. con. et com., Alex. xxxi, Lavalette à ministre, 1844.

(١١) FO 78/381, Bowring Report, March 1839, fo. 100; MAE, Correspond. pol. des consuls, Turq: Alex. et Caire xxi, Benedetti à ministre, 5 December 1849.

(١٢) MAE, Correspond. con. et com., Alex. xxvii, de Lessups à miniatre, 5 March 1837; FO 78/381, Bowring Report, March 1839, fo. 100.

(١٣) MAE, Correspond. pol. des consuls, Turq: Alex. et Caire xx, Barrot à ministre, 19 June 1848; *ibid.*, xxi, Benedetti à ministre, 5 December 1849.

(١٤) Vincennes, MR 1678, Motel, "L'amrée égyptienne", 27 June 1861.

(١٥) MAE, Correpond. con. et com., Alex. xxix, Benedetti à ministre, 29 May 1841; *ibid.*, xxxiii, Benedetti à ministre, 19 June 1848; Hamont, *L'Egypte*, vol. 2, pp.19-20, 57; St john, *Egypt*, vol. 2, p.176.

(١٦) للحصول على مناقشة لتطور السلطة السياسية والاقتصادية التى يتمتع بهـا شـيخ القرية، انظر/ى: Baer, *Studies*, ch. 3.

(١٧) المهدى، *الفتاوى*، المجلـد الثـانى، ٦ شـوال ١٢٦٧/١٨٥١، ص٩٦، والمجلـد الخامس، ٢٩ جمادى الثانيـة ١٢٦٥/١٨٤٩، ص١١٠، والمجلـد الخـامس، ١٩ جمادى الأولى ١٢٦٧/١٨٥١، ص١١٧.

(١٨) المصدر السابق، المجلد الأول، ٨ ربيـع الأول ١٢٦٨/١٨٥٢، ص٣٨، والمجلـد الأول، ٤ جمادى الأولى ١٢٦٥/١٨٤٩، ص١٨.

(١٩) انظر/ى: Richards, *Egypt's Agricultural Development*, pp.36-37.

(٢٠) FO 141L203, Kent to Baring, Mahallah, 11 October 1884; "Report ... Egypt and the Progress of Reforms, 1890", *PP*, 1891, xcvi, 399, pp.22-23; "Report ... Egypt and the Soudan in 1906", *PP*, 1907, c, 617, p.40.

انظر/ى كذلك: Baer, *Studies*, ch. 3.

(٢١) فى العينة المأخوذة من محكمة الباب العالى وسجلات الإعلانات فى الفترة من عام ١٨٣٠ إلى ١٨٦٠، وجدنا ستين حالة لنساء رفعن قضايا على الدولـة للحصـول على أجور أو فوائد كانت لصالح أزواجهن المتوفين.

(٢٢) انظر/ى: Tyan, *L'organization*, pp. 438-441.

(٢٣) Hamont, *L'Egypte*, vol. 2, p.57.

(٢٤) Richards, "Primitive Accumulation", p.22.

(٢٥) Baer, *Studies*, p.96.

(٢٦) Rivlin, *Agricultural Policy*, pp.201-202.

(٢٧) للحصول على مناقشة لثورة قنا باعتبارها تمردا قام على قاعدة مـن الحـرفيين، انظـر/ى: Fred H. Lawson, "Rural Revolt and Provincial Society in Egypt, 1820-1824", *IJMES*, 13 (1981), 131-153.

(٢٨) Richards, "Primitive Accumulation", p.22.

(٢٩) MAE, Correspond. pol. des consuls, Turq: Alex. et Caire xx, Barrot à ministre, 16 May 1848.

(٣٠) Duff Gordon, *Letters*, p.209.

(٣١) *Ibid.*, pp.214-215.

(٣٢) Richards, *Egypt's Agricultural*, p.42; FO 141/192, Memo, Clifford Lloyd, 23 February 1884; FO 141/201, Mustapha Shahir to Baring, 3 April 1884.

(٣٣) الجبرتى، *العجائب*، المجلد الثانى، ربيع الأول ١٢١٤/١٧٨٨، ص٣٠٤.

(٣٤) MAE, Correspond. pol. des consuls, Turq: Alex. et Caire xiv, Gallice à ministre, 23 March 1841, p.263.

(٣٥) Duff Gordon, *Letters*, pp.212-215.

(٣٦) FO 141/170, H. Chermside to Earl of Dufferin, 6 December 1882.

(٣٧) انظـر/ى: Gran, *Islamic Roots*, pp.18-24; Raymond, *Artisans*, vol. 1, pp.103-106.

(٣٨) انظـر/ى: André Raymond, "Quartiers et mouvements populaires au Caire au XVIIIème sciècle", in P. M. Holt (ed.), *Political and Social Change in Modern Egypt*, pp.104-116; André Raymond, "Deux leaders populaires au Caire à la fin du XVIIIe et au début du XIXe sciècle", *La Nouvelle Revue du Caire*, 1 (1975), 281-398; Gran, *Islamic Roots*, pp.24-26.

(٣٩) تمتع نقيب الأشراف بقدر من السلطة على المجتمع صاحب الهيبة والاحترام الـذى يتكون من سلالة النبى، بما فى ذلك حقه وحده فى فرض العقوبة على الأشـراف ومتابعة أوقافهم وتوزيع العائدات. انظر/ى: De Jong, *Turuq*, p.12.

(٤٠) MAE, Correspond. con. et com., Alex. xvii, Drovetti à ministre, 12 Prairial an 13 (1804).

(٤١) *Ibid.*, 18 Prairial an 13 (1804).

(٤٢) MAE, Correspond. con. et com., Alex. xviii, Drovetti à ministre, 20 April 1806.

(٤٣) MAE, Correspond. con. et com., Alex. xvii, Drovetti à ministre, 14 Floréal an 13 (1804); ibid., Drovetti à ministre, 19 Floréal an 13 (1804).

(٤٤) MAE, Correspond. pol. des consuls, Turq: Alex. et Caire xi, Bourville à ministre, 13 September 1840.

(٤٥) Duff Gordon, *Letters*, pp.72-73.

(٤٦) الجبرتى، *العجائب*، المجلد الثانى، جمادى الأولى ١٢١٦/١٨٠١، ص٤٩٤.

(٤٧) St John, *Egypt*, vol. 2, p.461.

(٤٨) للحصول على عرض لمشاركة النساء فى ثورة ١٩١٩ انظر/ى: Thomas Phillip, "Feminism and Feminist Politics in Egypt" in Lois Beck and Nikki Keddie (eds.), *Women in the Muslim World*, pp.277-294.

(٤٩) MAE, Correspond. pol. des consuls, Turq: Alex. et Caire v, Mimaut à ministre, 25 April 1835; FO 78L282, Campbell to Palmerston, 24 January 1836; Hekekyan Papers, BM 37450, vol. 3, fos. 62-63.

(٥٠) Hekeyan Papers, BM 37450, vol. 3, fo.247.

كما سجل هيكيكان أيضا بيانات التعداد للمنصورة وإقليم الدقهلية، تبعا للجمع الذى قام بـه أنطونيو كولوتشى، والذى نجد فيه أعداد الوفيات تفوق بمراحل أعـداد المواليـد: Hekekyan Papers, BM 37466, vol. 9, fos. 97-100.

(٥١) المهدى، *الفتاوى*، المجلد الأول، ١١ ربيع الثانى ١٢٦٥/١٨٤٩، ص٢٤٣.

(٥٢) المصدر السابق، المجلد الخامس، ١٦ رجب ١٢٦٧/١٨٥١، ص٤٢٦.

(٥٣) المصدر السابق، المجلد الخامس، ٣٠ ذو الحجة ١٢٦٧/١٨٥١، ص٤٢٩.

(٥٤) Duff Gordon, *Letters*, p.153.

(٥٥) "Report … Egypt and the Soudan in 1901", *PP*, 1902, cxxx, 703, p.29; "Report … Egypt and the Soudan in 1905", *PP*, 1906, cxxxvii, 475, p.68.

(٥٦) Hekekyan Papers, BM 37466, vol. 19, fo. 86.

ونجد أن القنصل البريطانى كامبل، مع انتقاده العام لمشروع التحول الصناعى، إلا أنه انبهر بالمثل بما رآه من "براعة وقدرة" و"مهارة وسرعة" العمال "العرب": FO 142/7, Campbell to Dawkins, 7 April 1833; FO 142/6, Campbell to Palmerston, 24 April 1833.

(٥٧) FO 142/13, Barnett to Secretary, 18 September 1841, no. 15.

(٥٨) Hekekyan Papers, BM 37450, vol. 3, fo. 152.

(٥٩) St John, Egypt, vol. 2, p.413; Hekekyan Papers, BM 37449, vol. 2, fo. 174.

(٦٠) FO 141/179, Felice to Borg, 6 February 1883.

(٦١) MAE, Correspond. pol. des consuls, Turq: Alex. et Caire xxi, Benedetti à ministre, 8 January 1850.

(٦٢) "Report ... Egypt and the Soudan in 1902", *PP*, 1903, lxxxvii, 953, p.43.

(٦٣) FO 141/202, Borg to Egerton, 9 July 1884.

(٦٤) FO 141/228, Stephenson to Baring, 4 July 1885.

(٦٥) "Correspondence Respecting the Attack made on Two Officers of her Majesty's Army at Keneseh, in Egypt", *PP*, 1887, xcii, 671.

(٦٦) FO 141/240, Nubar Pasha to Baring, 6 March 1886.

(٦٧) "Report ... Egypt and the Soudan in 1906", *PP*, 1907, c, 617, p.47; "Report ... Egypt and the Soudan in 1907", *PP*, 1908, cxxv, 183, pp.59-60.

(٦٨) "Report ... Egypt and the Soudan in 1910", *PP*, 1911, ciii, 241, p.33.

(٦٩) "Report ... Egypt and the Progress of Reforms, 1890", *PP*, 1891, xcvi, 399, pp.22-23; "Report ... Egypt and the Soudan in 1908", *PP*, 1909, cv, 333, p.34-35.

(٧٠) "Report ... Egypt and the Soudan in 1908", *PP*, 1909, cv, 333, p.35.

(٧١) "Report ... Egypt and the Soudan in 1904", *PP*, 1905, ciii, 1087, p.35.

(٧٢) Milner, *England in Egypt*, pp.278-279; "Reports by Colonel Johnson on Brigandage (so called) in Egypt", PP, 1884-1885, 1 xxxix, 1.

(٧٣) "Further Correspondence Respecting the Affairs of Egypt", Malet to Granville, Letter from four European merchants, 2 November 1882, *PP*, 1883, lxxxiii, 375.

(٧٤) FO 141/337, A. J. and E. Argenti to Borg, Alex., 6 August 1898.

(٧٥) Duff Gordon, *Letters*, p.295.

(٧٦) المهدى، *الفتاوى*، المجلد الخامس، ص٤٠٤-٤٦٤.

(٧٧) المصدر السابق، المجلد الخامس، ١٩ ذو القعدة ١٢٦٥/١٨٤٩، ص٤٠٤-٤٠٥.

(٧٨) "Report ... Egypt and the Soudan in 1912", PP, 1913, lxxxi, 207, p.35.

(٧٩) المهدى، الفتاوى، المجلد الخامس، ٢٣ جمادى الثانية ١٢٦٦/١٨٥٠، ص٤١٣، والمجلد الخامس، ٢٣ شوال ١٢٦٦/١٨٥٠، ص٤١٥، والمجلد الخامس، ٣٠ جمادى الثانية ١٢٦٩/١٨٥٣، ص٤٤٤، والمجلد الخامس، ١١ شعبان ١٢٧٢/١٨٥٦، ص٤٥٤.

(٨٠) انظر/ى: Estelle Freedman, "Their Sisters' Keepers: The Origins of Female Corrections in America", unpublished PhD dissertation, pp.13-14.

(٨١) انظر/ى: Clot-Bey, *Aperçu*, vol. 1, p.155; St John, *Egypt*, vol. 2, p.374.

(٨٢) Savary, *Letters*, vol. 1, p. 155; St John, *Egypt*, vol. 2, p.374.

(٨٣) Raymond, *Artisans*, vol. 2, p.607; St John, *Egypt*, vol. 2, pp.374, 468.

(٨٤) Raymond, *Artisans*, vol. 2, p.609.

(٨٥) Vincennes, MR 543, Degua, "Notes sur l'Egypte".

(٨٦) الجبرتي، *العجائب*، المجلد الثاني، ذو القعدة ١٢١٣/١٧٩٩، ص٢٧٢-٢٧٣ز

(٨٧) انظر/ى: *Déscription, état moderne*, vol. 2, part 2, DuBois-Aymé et Jallois, "Voyage dans l'intérieur de Delta", p. 109; Savary, *Lettres*, p.66; Lane, "Description of Egypt", BM 34081, vol. 2, fo. 152.

(٨٨) Lane, *Manners and Customs*, p.377n; Hamont, *L'Egypte*, vol. 1, pp.316-317; St John, *Egypt*, vol. 1, p.115.

(٨٩) انظر/ى: Francis Steegmuller, *Flaubert in Egypt: A Sensibility on Tour*, pp.113, 158.

(٩٠) Hamont, *L'Egypte*, vol. 1, pp.319-320.

(٩١) Duff Gordon, *Letters*, pp.292-293.

(٩٢) FO 141/181, Wolf to Baring, 30 October 1883; "Letters from General Stephenson to the Secretary for War as to the Existence in Egypt of a System Similar to that which Prevailed under the Contagious Diseases Act", *PP*, 1887, lvii, 751.

(٩٣) انظر/ى: T. Russell, *Egyptian Service, 1902-1946*, pp.178-180.

(٩٤) تقدم رجل إنجليزي في بورسعيد بشكوى من قيام رجل فرنسي بفتح بيت دعارة في البيت المجاور له ثم رفض تنفيذ طلب الحكومة بإغلاقه: FO 141/337, Cameron to Cromer, Port Said, 10 June 1898.

(٩٥) Russell, *Egyptian Service*, p.181.

(٩٦) FO 141/403, "Report of Société pour la Suppression de la Traite des Blanches", 30 December 1905.

(٩٧) Cheetham Papers, St Antony's Private Papers, Oxford University, Folder iii, Cheetham to Kitchener, 1 September 1913.

(٩٨) Clara Boyle, *Boyle of Cairo, A Diplomatist's Adventures in the Middle East*, p.68.

(٩٩) "Report ... Egypt and the Soudan in 1904", *PP*, 1905, ciii, 1087, p.56.

(١٠٠) Lane, *Manners and Customs*, p.377; R. R. Madden, *Travels in Turkey, Egypt, Nubia and Palestine*, vol. 1, pp.300-302.

(١٠١) Clot-Bey, *Aperçu*, vol. 1, p.402.

(١٠٢) المهدى، *الفتاوى*، المجلد الأول، ٣٠ شوال ١٢٦٦/١٨٥٠، ص٢٧٩.

(١٠٣) Steegmuller, *Flaubert in Egypt*, p.113.

(١٠٤) Duff Gordon, *Letters*, p.250

(١٠٥) "Report ... Egypt and the Soudan in 1901", *PP*, 1902, cxxx, 703, pp.29-30; "Report ... Egypt and the Soudan in 1902", *PP*, 1903, lxxxvii, 953, pp.49-50; "Report ... Egypt and the Soudan in 1904", *PP*, 1905, ciii, 1087, p.68; "Report ... Egypt and the Soudan in 1905, *PP*, 1906, cxxxvii, 475, p.70; "Report ... Egypt and the Soudan in 1908", *PP*, 1909, cv, 333, p.36.

(١٠٦) FO 633/5, Cromer Papers, 191, Sir E. Baring to Mr Vincent, 16 May 1887; *ibid.*, 264, Sir E. Baring to Sir J. Ferguson, 24 March 1888; "Report ... Egypt and the Progress of Reforms, 1896", *PP*, 1897, cii, 505, pp.16-17; "Report ... Egypt and the Soudan in 1906", *PP*, 1907, c, 617, p.40; Coles, *Recollections*, pp.61-62.

(١٠٧) انظر/ى: Milner, *England in Egypt*, pp.130131, 278-279.

(١٠٨) "Report ... Egypt and the Soudan in 1909", *PP*, 1910, cxii, 347, pp.24-25, 56-61; "Report ... Egypt and the Soudan in 1910", *PP*, 1911, ciii, 241, pp.33-34.

(١٠٩) انظر/ى: Michel Foucault, *Discipline and Punish, The Birth of the Prison*; and Michael Ignatief, A just *Measure of Pain, The Penitentiary in the Industrial Revolution, 1750-1850.*

(١١٠) انظر/ي: Coles, *Recollections*, pp.102-110, 121-141.

(١١١) "Report ... Egypt and the Progress of Reforms, 1897", *PP*, 1898, cvii, 621, pp.25-26.

(١١٢) "Report ... Egypt and the Progress of Reforms, 1893", annex by J. Scott, Judicial Adviser, *PP*, 1894, xcvi, 645; "Report ... Egypt and the Progress of Reforms, 1896", *PP*, 1897, cii, 505, pp.17-18; "Report ... Egypt and the Soudan in 1903", *PP*, 1904, cxi, 203, p.40.

(١١٣) Coles, *Recollections*, pp.23, 101-105.

(١١٤) *Ibid.*, p.115.

(١١٥) *Ibid.*, pp.129-135.

(١١٦) FO 141/170, H. Chermside to Earl of Dufferin, 6 December 1882.

(١١٧) Freedman, "Their Sisters' Keepers", pp.44-49.

(١١٨) FO 141/170, C. W. Wilson to Earl of Dufferin, 7 December 1882; FO 141/205, Crookshank, "Report – Cairo Prison", and "General Rules for Prisons", 16 March 1884; "Report ... Egypt and the Progress of Reforms, 1891", *PP*, 1892, xcvi, 399; "Report ... Egypt and the Progress of Reforms, 1894", *PP*, 1895, cix, 941; Coles, *Recollections*, p.115.

الفصل الخامس

ممارسة الرق: النساء باعتبارهن ممتلكات

"حاجة الست فى السندوق وحاجة الجاريه فى السوق."
مثل مصرى (أحمد تيمور، *الأمثال العامية*، ١٠٠٨، ص١٧٣)

"بنت الأكابر غاليه ولو تكون جاريه."
مثل مصرى (أحمد تيمور، *الأمثال العامية*، ٨٢٨، ص١٤٠)

لم يكن الرق أبدا وضعا مطلقا وموحدا من أوضاع العبودية التى تتعارض مع التنوع التاريخى. إن تجربة أمريكا الشمالية مع مؤسسة الرق، وما شابها من تحامل عنصرى والعمل الشاق المتواصل طول العمر بلا انقطاع بالنسبة لغالبية المستعبدين، هى تجربة خلقت رؤية للرق تمثل نقطة للمقارنة بينه وبين الأشكال الأخرى من العمل بالخدمة دون تمتع بالحرية. وقد وصفت محنة العبيد فى مصر، على سبيل المثال، بأنها "أفضل كثيرا منها بالنسبة للعبيد فى أمريكا".(١) وقد أشار المدافعون عن العبودية فى مصر إلى القدر الأكبر من الراحة التى يتمتع بها العبد أو الأمة وأقل تعرضا للجلد والعمل الشاق. أما منتقدو مؤسسة العبودية فكانوا أميل إلى النظر إلى تلك المؤسسة كنظام واحد موحد وكانوا لا يرون اختلافا كبيرا بين العبيد المصريين وأمثالهم من القائمين بأعمال العبودية فى مزارع الجنوب الأمريكى. ولكن فى كلتا الحالتين، كان يفترض أن مؤسسة العبودية وكذلك مكانة العبيد تخضع لتعريف قانونى واجتماعى واحد، لا يتفاوت سوى فى الدرجة لا النوع.

إن المخاطر المتصلة بمثل هذه المقاربة، والتى تتجاهل الاختلافات فى المكانة القانونية والاجتماعية والتباين فى الأدوار الاجتماعية والاقتصادية بين العبيد فى مجتمعات عديدة شهدت ممارسات لشكل ما أو آخر من الخدمة دون تمتع بالحرية، وهى مخاطر تمت مناقشتها بشكل ملائم فى سياق العبودية فى اليونان القديمة.(٢) وعند تناول العبودية فى مصر، لابد من توخى نفس القدر من الحذر؛ حيث إن القوانين والوصايا الإسلامية ومعها الأدوار الاجتماعية والاقتصادية لمن لا يتمتعون بالحرية القانونية لا تصلح لعقد مقارنات مع نظام العبودية الأمريكى. ومع نموذج العبودية الأمريكى نجد أنفسنا غير مهيئين لتعددية الأدوار والمكانة الاجتماعية القائمة فيما بين العبيد المعتقين الذين اندمجوا فى المجتمع المصرى ووُجدوا عادة على قمة النظام الاجتماعى فبدخولهم الدرجات العليا من المناصب الرسمية وطبقة الأثرياء من التجار. إن أدوار ومكانة الإماء والنساء من ذوات أصول العبيد تشكلت تبعا للأنشطة التى تم إضفاؤها عليهن خلال فترة العبودية، والإطار القانونى للعبودية والتصورات الاجتماعية عن مكانتهن داخل نظام الرق ثم فى أعقاب العتق، فما كان لنظام العبودية فى مصر أن ينشأ سوى من داخل هذا النظام الاقتصادى والاجتماعى والدينى المعقد فقط.

وكما أشار فريدريك كوبر فى دراسته لساحل شرق أفريقيا، لا تنشأ العبودية بالضرورة من الحاجة إلى العمل اليدوى، ولا حتى تتطلبه، فعلى الصعيد الاجتماعى والسياسى يمكنه أن يدل أساسا على وجود اعتماد أو ولاء شديد ودافع إلى خلق روابط مصطنعة تكون فى قوة صلة القرابة. وتتبع دراسة كوبر التغيرات التى طرأت على العبودية فى شرق أفريقيا عندما أدت التحولات فى اقتصاديات المنطقة إلى الابتعاد عن العبودية باعتبارها نوعا من التبعية الاجتماعية لتصبح عملا بغير إرادة حرة فى المزارع. ولكنه يحذر مع ذلك من الثنائية المتنافرة: الاجتماعى/الاقتصادى، فلم تكن العبودية

محددة ثقافيا حينا ومحددة اقتصاديا حينا آخر، بل كان الرق والعبودية مؤسسة اجتماعية واقتصادية.[٣] وكذلك، وفى حالة مصر القرن التاسع عشر، تشكلت مؤسسة الرق بالدور الاقتصادى للعبيد جنبا إلى جنب الوظيفة الاجتماعية والسياسية للعبودية طبقا لما تم التعبير عنها به فى القواعد القانونية والعادات الاجتماعية التى كانت تحكم العلاقة بين السيد أو السيدة والعبيد. إن الطريقة التى تشابكت بها مطالب الإنتاج الاقتصادى والإنجاب مع التعريفات السائدة للعبودية والرق فى ظل القانون الإسلامى والممارسة الاجتماعية تركت أثرها على الأوضاع اليومية للعبيد وتوقعاتهم المستقبلية.

وعلى خلاف الوضع فى شرق أفريقيا، لم تتعرض مؤسسة الرق والعبودية فى مصر لأية تغيرات درامية على مدار القرن التاسع عشر. ففى الوقت الذى كان فيه التطور الزراعى فى المزارع وتزايد أهمية المحاصيل النقدية بالنسبة للاقتصاد من الملامح الأساسية للتطور فى كلا المنطقتين، إلا أن تداعياتها على العبودية والرق اختلفت اختلافا بالغا. ففى شرق أفريقيا، كان الطلب على العمالة فى المزارع قد أنعش العبودية كمؤسسة وأحدث تغييرا فى هيئتها، أما فى مصر ظل العبيد مهمشين إن لم يكونوا غير مؤثرين على نظام المزارع، كما شهدت مؤسسة العبودية ضمورا، ثم جاءت نهاية العبودية فى بدايات القرن العشرين فى هدوء وبلا صخب، ويرجع ذلك إلى أن الأمة الأساسية، والتى كانت تعمل جارية محظية أو خادمة منزلية، أصبحت بمثابة مفارقة تاريخية؛ حيث إن حيوات النساء المستعبدات فى مصر، بل والمؤسسة بأكملها، صارت تنتمى إلى عالم لم يكتب له البقاء مع ما شهده القرن التاسع عشر من تحولات.

لم تلعب العبودية والرق دورا اقتصاديا محوريا فـــى مصـــر، ومـــن منطلق عددى بحت نجد أن العبيد ظلوا على هامش النظام الاقتصادى. فعلى أساس الأرقام المتاحة لنا من الفترة ١٨٣٨-١٨٤٠ كانت أعداد العبيد فـــى مصر تتراوح بين ٢٢ ألفا و٣٠ ألفا من العبيد. وإذا أخذنا فى الاعتبـــار أن تعداد السكان كان يقدر بما يزيد على خمسة ملايين نسمة، فإن نسبة العبيـــد شكلت أقل من نصف بالمائة من مجموع السكان، وهى نسبة أقل بكثير مـــن أن تشكل جزءا حيويا من القوى العاملة.(٤) كما أن تدفق العبيد السود خـــلال الفترة ما بين عامى ١٨٢٨ و١٨٤٥ ربما بلغ معدلا مرتفعا بصـــورة غيـــر عادية، وهى ارتفاع انعكست صورته فى زيادة الخلافات القانونية بشأن بيع العبيد.(٥) وكان حوالى نصف مجموع العبيد يعيشون فى القاهرة، ففى عـــام ١٨٣٩ قدر بورينج (Bowring) أن ٦٠٠٠ مـــن البيـــوت القاهريـــة تضـــم جاريتين فى المتوسط بالإضافة إلى ٢٠٠٠ من العبيد الذكور الموزعين فـــى مختلف أنحـــاء المدينـــة.(٦) ومع تجمعهم هذا فى منطقـــة حضرية واحـــدة، لم يرتفع تعداد العبيد فى القاهرة عن نسبة ٥% من مجموع ســـكان المدينـــة التى كان يبلغ تعدادها ٢٥٠ ألف نسمة.

وقد تراجع عدد العبيد على مدار القرن التاسع عشر، ولكـــن أعـــداد العبيد المعتقين المتاحة عن الثمانينيات والتسعينيات من القرن التاسع عشـــر وبدايات القرن العشرين لا تقدم سوى تقديرات مبدئية لتعدادهم. أما الأرقـــام المتاحة فتشير إلى الآتى: شهدت الفترة ما بـــين عـــامى ١٨٧٧ و١٨٨٩ أن حوالى ١٨ ألفا من العبيد أو بمتوسط قدره ١٥٠٠ من العبيد قد تعاملوا مـــع مكتب عتق العبيد الجديد، ثم أخذت أعدادهم تتقلص عاما بعـــد عـــام، مـــن مجموع ١٤٠٠ فى عام ١٨٩٠ إلى ١٥٣ من العبيد فى عـــام ١٩٠٥. وقـــد شهدت الفترة ما بين عامى ١٨٩٠ و١٩٠٥ عتق حوالى ٧٠٠٠ من العبيـــد،

وبالتالى كان مجموع العبيد المعتقين الذين تعاملوا مع الجهات الرسمية يصل إلى ٢٥ ألفا خلال الفترة من ١٨٧٧ إلى ١٩٠٥.(٧) وعلى الرغم من عدم وجود إمدادات تذكر من العبيد الجدد منذ نهايات سبعينيات القرن التاسع عشر، ومع تمتع كل العبيد تقريبا فى مصر بالعتق بحلول عام ١٩٠٥، إلا أنه لا يمكننا اعتبار أن عدد ٢٥ ألفا السابق يشير إلى تقدير دقيق لمجموع العبيد المصريين قبل بدء الدعوة الرسمية للعتق وتحرير العبيد فى عام ١٨٧٧. فمن ناحية تعرضت تلك الأرقام، على الأقل خلال بعض السنوات، للتضخيم بسبب حساب أعداد العبيد المحررين خارج حدود مصر، أى فى السودان أو فى الموانئ المصرية حيث تم اكتشافهم أثناء مرحلة المرور بالأراضى المصرية أو أثناء عملية تهريبهم إلى داخل الأراضى المصرية. ومن ناحية أخرى، فإن العتق الذى كان ممارسة شائعة منذ زمن بين الطبقات المالكة للعبيد، كما سنرى لاحقا، لم يكن يتم بالضرورة فى المكاتب الرسمية المقامة لهذا الغرض، فقد كان السادة والسيدات يعتقون عبيدهم خلال تلك الفترة بمجرد إعلان العتق فى حضور الشهود دون ترك أية وثائق مكتوبة فى مكاتب الدولة أو المحاكم الشرعية. ومع أن الكثير من العبيد سعوا بلا شك إلى مكتب العتق للحصول على وثيقة قد تثبت فائدتها يوما ما، إلا أننا لا نملك من الضمانات ما يدلل على قيام كل العبيد المعتقين بذلك، وبالتالى فإن الأرقام الرسمية الخاصة بالعتق لا تتضمن العبيد الذين تم عتقهم فى هدوء وبالأسلوب التقليدى.

وتميل المصادر البريطانية، بطبيعة الحال، إلى اعتبار حملة إلغاء العبودية المدعمة من الإنجليز بمثابة نقطة التحول فى نظام العبودية المصرى. ومع غياب أى تعداد موثوق به للعبيد نظل أمام انطباعات المراقبين القائلة بأن أعداد المستعبَدين أخذت تتناقص إلى معدلات غير ملحوظة بحلول بدايات التسعينيات من القرن التاسع عشر وحتى منتصفها.(٨)

وتزداد صعوبة التأكيد من زمان وأسباب هذا التراجع الشديد الذى شهدته مؤسسة الرق، لكن توجد بعض الأدلة على أن الستينيات وبدايات السبعينيات من القرن التاسع عشر، أى الفترة السابقة على الدعاية المصاحبة للإصلاحات الرسمية، هى الفترة التى شهدت بالفعل أكبر تراجع فى تلك المؤسسة.[٩] وعلى أية حال، فمع تجريم تجارة العبيد والتغيرات التى طرأت على إجراءات العتق شهدت أعداد العبيد مزيدا من التقلص بالتأكيد، كما أن أعداد العبيد، الذين لم تكن أعدادهم أبدا بالكثرة التى تجعلهم مؤثرين فى الإنتاج فى مصر، أخذت تتناقص أكثر فأكثر فى طريقها إلى الزوال التام.

إن طبيعة نظام الرق والعبودية المصرى وهشاشة موقعه داخل المجتمع المصرى هما جانبان انعكسا على البنية الديموغرافية السكانية للعبيد. فقد كانت غالبية العبيد من الجوارى، وعلى مدار النصف الأول من القرن التاسع عشر لاحظ المراقبون أن قوافل وأسواق العبيد كانت تنقل وتبيع أعدادا أكبر من النساء والفتيات مقارنة بالرجال والفتيان، فكانت الجوارى فى كل مكان يمثلن الأغلبية الواضحة، وتم تقدير نسبتهن فى القاهرة على الأقل بمعدل ستة أضعاف العبيد من الذكور.[١٠] ونجد فيما بعد أن الأرقام الخاصة بالعتق تبين نفس التفاوت فى نسبة الرجال إلى النساء، حيث كانت نسبة الإناث تمثل أغلبية واضحة (٥٧,٣ بالمائة) من مجموع المحررين رسميا فى الفترة من ١٨٧٧ إلى ١٨٨٢. وبحلول تسعينيات القرن التاسع عشر، تشير قوائم العتق من داخل الحدود المصرية إلى تباين أكبر بين الجنسين، فقد شهدت الفترة من يناير إلى مايو ١٨٩٢، على سبيل المثال، حصول ٨٨ امرأة فى مصر على العتق مقابل ٢٠ رجلا.[١١]

وكان الكثيرون من هؤلاء العبيد، سواء مستعبَدين أو معتقين، يحملون "نصابا" يحدد لونهم، والذى كان مؤشرا أيضا على أصولهم. وترد فى سجلات المحاكم أربع فئات من الجوارى: البيضاء، والسمراء، والحبشية

والسوداء. وكان يتم استقدام الجوارى البيضاوات تقليديا من منطقة القوقاز، ولكن فى عهد محمد على أدت الحرب فى اليونان إلى أسر أعداد من السبايا اليونانيات اللاتى سرعان ما شكلن جزءا مهما من الجوارى البيضاوات.(١٢) ومع أن مصطلح "السمراء" يبدو وصفيا فقط، إلا أن وصف "الحبشية" كما يبدو كان يستخدم للإشارة إلى الجوارى من إثيوبيا (الحبشة) بحيث تختلف "الحبشية" عن "السوداء" ذات الأصول الأفريقية جنوب الصحراء. ونادرا ما كان العبد أو الجارية تحمل "النصاب" سواء فى سوق العبيد أو فى الحياة فيما بعد، موضحا الأصل أو الانتماء القبلى أو أى "تصاب" آخر شائع بين المولودين أحرارا. ولكن بعض العبيد السود كانوا يحملون أسماء الطرق التجارية التى سلكوها إلى العبودية والتى كانت ربما تؤثر فى تقييم المشترى لخصائص وقيمة هذا العبد أو تلك الجارية.(١٣)

وقد كان يتم بيع العبيد بأسعار بالغة التفاوت، ولكنها كانت متأثرة جزئيا بالعِرق والجنس والصحة والسن والمهارات، بالإضافة إلى خصائص أصعب فى التحديد مثل الجمال الجسدى والهيئة العامة. وقد كان العِرق مأخوذا فى الاعتبار فيما يتعلق بمدى واسع من الأسعار بحيث كان العبيد البيض يحتلون قمة هذا الدرج بينما يرد الحبشيون فى الوسط والسود فى الجزء الأدنى. فعلى سبيل المثال كان سعر الجوارى البيضاوات يفوق الجوارى السوداوات بأربعة إلى ستة أضعاف، كما كانت قيمة الحبشيين والحبشيات تقدر بنسبة ما بين ٢٠% و٣٠% أعلى من أمثالهم من السود والسوداوات. وكانت الجوارى داخل كل فئة عرقية أعلى ثمنا من الذكور، وذلك على الرغم من أن الغلمان السود كانوا أعلى ثمنا من العبيد السود رجالا ونساء، وربما يرجع ذلك إلى قلة العرض بسبب ارتفاع معدلات الوفاة بينهم من جراء عملية الإخصاء. وكان المرض يقلل من سعر البيع بمعدل يتفاوت ما بين ربع القيمة وعشر القيمة المعتادة، أما الحمل الذى كان يعتبر

بمثابة عيب قد يبطل البيع فى حالة إخفائه عن المشترى إلا أنه لم يكن يؤثر تأثيرا كبيرا على سعر السوق. وعلى الرغم من الميل الظاهر إلى تفضيل العبيد الشباب الذين كانوا يعتبرون أكثر مرونة وطواعية، فإن الأطفال كانوا يباعون بأسعار أقل من الكبار، أما التقدم فى السن فكان يعادل العجز فى خفض قيمة العبيد خفضا كبيرا. ولم تكن المهارات المتميزة ترفع عادة السعر، ولكن العبيد السود من الرجال الحاصلين على تدريب حربى أو الجوارى المتمكنات من فنون الطهى كانوا أعلى قيمة من غيرهم نتيجة لمهاراتهم تلك.(١٤) وعلى مدار القرن التاسع عشر أخذت أسعار العبيد فى الارتفاع – مع تضاعفها تقريبا فى الفترة ما بين ثلاثينيات وستينيات القرن – وذلك بلا شك نتيجة للصعوبات الجديدة فى المعروض منهم وبسبب الضرائب الحكومية المفروضة.(١٥)

إن أسعار بيع الأنواع المختلفة من العبيد، وبخلاف العبيد ذوى العيوب الواضحة التى تخفض قيمتهم، يمكن فهمها بالرجوع إلى الأدوار التى قدر قيام العبيد بها فى المجتمع على تنوعهم، وإلى التدرج الكبير من حيث الوضع والمكانة التى يتمتع بها العبيد. ومنذ بداية العبودية، تم منح الجوارى قدرا من الخصوصية التى تتماشى مع مقرهن النهائى ألا وهو الحرملك فى بيوت النخبة. ففى أسواق القاهرة، قلما كان يتم عرض الجوارى البيضاوات على الملأ، فكان المشترون يدعون إلى شقق خاصة تم تسكين هؤلاء النساء فيها، أو كان يتم عرض العبيد لتفحصهن فى البيوت.(١٦) ومع بيع بعضهن للنساء الثريات للقيام بأعمال الخدمة داخل "الحريم"، كانت الكثيرات من هؤلاء الجوارى يشتريهن أعضاء العائلة المالكة وكبار المسئولين الأتراك والتجار الأثرياء ليصبحن محظيات. وبمرور الوقت اندمج هؤلاء الجوارى ضمن أفراد الحريم أو حتى كزوجات أو قريبات لمشتريهن.(١٧)

ولم تقم سوى عوائق قليلة فى وجه روابط الزواج أو قيام أية أنـواع أخرى من الصلات العائلية، ونجد فيما يلى حالة تم تقديمها للمهدى وهى تؤكد الاندماج السريع الذى عايشته ابنة إحدى الجوارى البيضاوات:

> (سئل) فى سيدة تسمى خدوجة والسيدة المذكورة اشترت جارية بيضاء حاملا فوضعت عندها بنتا، وبعد وضعها البنت توفيت الجارية المذكورة وتركت البنت وعمرها سبعة أيام، وكانت السيدة المذكورة ترضع أولاد المرحوم على بك فأرضعت البنت على أولاد المرحوم على بك، وكانت السيدة قد تزوجت رجلا يسمى الشيخ خضير ووضعت منه بنتا، وكانت بنت الجارية رضيعة فرضعت معها منها ومن المرضعة التى ترضع بنتها إلى حين فطام البنت المذكورة. ثم إن الشيخ خضيرا بعد عدة أيام قال لزوجته توجهى معى إلى البلد، فقالت له إن البنت قاصرة ولا يمكننى التوجه. عندك الجارية السوداء ملكى تخدمك، وإن كنت تريد أن تتزوج فأنا أزوجك حسنة بنت الجارية البيضاء. فقال لها طيب، فكتبت كتابها عليه، وبعد ذلك تذكرت أنها أرضعتها وبعض الناس من المسلمين يعلم ذلك. فهل لا يحل نكاح البنت المذكورة للشيخ خضير المذكور؟ (أجاب) إذا ثبت بالبينة العادلة أو بإقرار خضير أن حسنة المذكورة ارتضعت من السيدة خدوجة زوجة خضير المذكور مع ابنته منها، لا يحل للشيخ خضير تزوجها لكونها ابنته رضاعا والله تعالى أعلم.[١٨]

إن مشروع خدوجة الذى يعود كما هو واضح إلى رغبتها فى التهرب من مسئوليتها فى مصاحبة زوجها قام على أساس من تحريم الزواج بين

أقرب الأقرباء من المحارم، وهو ما ينطبق على القرابة الناتجة عن الأخوة في الرضاعة. وعلى الرغم من أنها منعت من تزويج الجارية من زوجها، فإن هذه الحالة توضح أن العبودية لم تقف حائلا دون قيام علاقات القرابة، كابنة بالرضاعة أو بالزواج، بين الجارية وعائلة مالكها. بل وحتى باعتبارهن خليلات خارج نطاق الزواج الشرعى، حظيت الجاريات ببعض الحقوق والمزايا عند إنجابهن أطفالا من أسيادهن. وكما سنرى لاحقا، فإن قدرة الجوارى على الإصرار والتصميم على هذه الحقوق، وسيادة نظام معترف به للجوارى والمحظيات دعم موقفهن خلال عهود العبودية والرق ثم فى أعقاب التحرر والعتق.

وكانت غالبية الجوارى البيضاوات موجودات فى بيوت الفئات الأكثر ثراء، وذلك بوصفهن خادمات أو محظيات أو زوجات. وكان يتم شراء البعض، كما فى المثال أعلاه، لخدمة سيدات البيت، أما الأخريات اللاتى يرد ذكرهن فى مختلف تعاملات المحاكم كان يملكهن المسئولون الأتراك العاملون فى الدولة، مثل والى عكا تحت حكم محمد على أو غيره من أعضاء طبقة الأفندية الأتراك.[١٩] بل إن قصر محمد على نفسه كان يضم عددا من الجوارى البيضاوات فى الحريم ومنهن ربما المحظيات وخادمات سيدات القصر. إن نساء حريم محمد على اللاتى كن ضمن قائمة أولى تجاربه فى تعليم الفتيات، ممثلة فى مدرسة القصر للبنات حيث كان يتم تعليمهن القراءة والكتابة والجغرافيا والرسم، بلغ عددهن أربعين جارية بيضاء.[٢٠] كما كان الأغنياء من أفراد المجتمع الأوروبى، مخيبين عادة أمل قناصل بلادهم، يشترون هم أيضا المحظيات من الجوارى البيضاوات للقيام بدور الزوجات وإنجاب الأطفال.[٢١] إن امتلاك جارية بيضاء، بما يتضمنه ذلك من تكاليف مبدئية معتبرة والنفقات المستمرة لتوفير احتياجات ولوازم الحريم بسبب هؤلاء النساء، ربما تكون من الأمور التى قيدت الطلب على

الجوارى البيضاوات وأدت إلى انخفاض عام فى الطلب عليهن فى فترة من التقلبات. ومع غياب الأرقام الخاصة بنسبة الجوارى البيضاوات من مجموع الجوارى والعبيد، إلا أن المراقبين رأوا أن العدد أخذ يتناقص بمعدلات سريعة منذ عصر محمد على.(٢٢)

إن اندماج هؤلاء النساء داخل المؤسسة المرفهة، وفى ظل ظروف لا تختلف كثيرا عن أوضاع النساء الحرائر من الطبقة العليا، يساعدنا على فهم الصعوبات التى واجهها المسئولون الأوروبيون فى محاولتهم لتحرير الجوارى اليونانيات فى أعقاب انتهاء الحرب فى اليونان طبقا للشروط المفروضة بعد معركة ناڤارينو فى أكتوبر ١٨٢٧. فبينما تم تحرير عدد من النساء اليونانيات، قدم القنصل الفرنسى تقريرا بأن جهوده فى شراء حرية الكثيرات قد أحبطها اندماجهن فى مجتمع الطبقة العليا: "لم تعد هناك نساء يونانيات فى مصر. أما الموجودات فقد تزوجن جميعهن تقريبا من مسلمين بعد تحولهن إلى الإسلام، ويكاد يستحيل تحريرهن".(٢٣) بل وتمادى لين (Lane) مؤكدا أن الكثيرات من النساء اليونانيات رفضن التحرر، حيث يبدو أنهن فضلن الرق الأنيق على حرية الفقر فى وطنهن".(٢٤) ومع أن أوضاع الخدمة لابد أنها تنوعت تبعا لأمزجة السادة على اختلافهم، وعدد أفراد أهل البيت وما إلى ذلك، إلا أن غالبية الأدلة تشير إلى حياة من اليسر والراحة النسبية فيما يتعلق بعدد صغير وآخذ فى التناقص من الجوارى البيضاوات.

إن التركيز على الامتيازات الواضحة والمكانة التى تتمتع بها الجوارى البيضاوات جعلت كتاب الماضى يربطون تماما بين العرق والأدوار والمكانة داخل مجتمع العبيد والجوارى. فقد كان الاختلاف العرقى يؤثر بالفعل فى أسعار شراء الجوارى، ويتدرج تبعا للون من الأبيض إلى الأسود مع تمتع "البشرة السمراء" أو بنية اللون بموقع متوسط بين الأبيض والأسود، ولكن التعميم فيما يتعلق بالاختلافات فى السعر بناء على فئات مطلقة من الأدوار

أو المكانة هو تعميم قد تثبت عدم صحته بدرجة كبيرة.[٢٥] ومع أن الجوارى البيضاوات وُجِدْن عادة بين أفراد الطبقات العليا، بناء على الأدلة القضـــائية، إلا أن الجارية الحبشية والسمراء والسوداء لم تحتل على الدوام موقعا دونيـــا ولم تقض حياتها فى السخرة أو الأعمال الدنيا. فقد كانت الجوارى فاتحـــات البشرة، ومنهن من حافظن على "تصاب الحبشية" الذى صار يشير إلى اللون أكثر من مجرد الأصل الحبشى، يتمتعن بالتقدير كخليلات ومحظيات.[٢٦] ولا توجد أدلة فى السجلات القانونية تؤيد تأكيد لين (Lane) على أن الجاريـــات الحبشيات كن محظيات للفقراء، بقدر ما كـــان المصـــريون مـــن الطبقـــات الوسطى يشترونهن فى حين كانت الجوارى البيضاوات حكرا على الأتـــراك الأثرياء. ومثلما تم العثور على بعض الجوارى البيضـــاوات فـــى البيـــوت المصرية كذلك كان من المسئولين الأتراك من يملكون الحبشيات.[٢٧] فكانت البيوت التركية والمصرية قد تضم الجـــوارى الســـمراوات كمحظيـــات أو خادمات فى الحريم، وفى بعض الحالات كان اتخاذ الجارية محظية يـــؤدى إلى تحريرها وزواجها فى بيوت النخبة دون أى تمييز ملحوظ بينهـــا وبـــين الجارية البيضاء.[٢٨]

إن أدوار ومكانة الجوارى السوداوات تكشف قدرا أكبر من التنـــوع، لكن الخدمة المنزلية الدنيا لم تكن مصيرهن جميعا، كما أن مكانة الجـــوارى السوداوات خلال العبودية وبعد العتق لم تختلف على الدوام عن مكانة الأفتح منهن بشرة. حيث إن بناء تراتبية صارمة بين العبيد والجوارى بحيث تشغل السوداوات درجاتها السفلى وقيامهن "بالأعمال الدنيا" فى البيوت هـــى بنيـــة تراتبية تتعارض مع الأمثلة العديدة التى نجدها فى السجلات القانونية بشـــأن الجوارى السوداوات اللاتى اندمجن اندماجا جيدا داخل عـــائلات الطبقـــات العليا.[٢٩] وكان العبيد والجوارى السود، والذين يشكلون الكم الأكبـــر مـــن مجموع العبيد، موجودين على مدى المجتمع بأكملـــه. وقـــد أشـــار معظـــم

المراقبين إلى وجودهم فى الخدمة المنزلية فى بيوت الطبقتين العليا والوسطى، حيث كانت شدة العمل تعتمد بدرجة كبيرة على مدى ثراء العائلة، ففى البيوت حيث يكبر حجم الحريم كانت الكثيرات من الجوارى والخادمات يحلن دون العمل المنزلى الشاق.[٣٠] ولم يكن هذا العمل داخل الحريم بالضرورة عملا مثيرا أو عجيبا، فكما لاحظ أحد المراقبين المقربين من بيت الخديوى فى بدايات القرن العشرين أن جارية الحريم كانت فى العادة "خادمة لا تلفت الأنظار" وترتدى ملابس قطنية طويلة الأكمام فضفاضة تغطيها من الرقبة حتى الكاحل، وكانت "نظيفة وعملية ولكن... غير مغرية". فنظرا لما ساد الحريم من روتين يومى مفصل من المهام المنزلية، أشبه بقصر فرساى الذى كان صب القهوة بمثابة طقس مقدس، كانت رتابة الحياة اليومية التى تعيشها جوارى الحريم متناقضة تناقضا جليا مع الرؤى والتصورات الخاصة بحياة الرفاهية والمرح.[٣١] وتؤكد سجلات المحاكم أن بعض الجوارى السوداوات كنَّ مملوكات لجوار بيضاوات معتقات ممن عملن فى حريم الأتراك كوصيفات لسيدات البيوت.

ولكن الكثيرات من خادمات المنازل غير المعتقات وُجدن ربما فى البيوت الأكثر تواضعا حيث كان العمل فيها لا يمثل طقسا بقدر ما كان عبئا. وقد لاحظ أحد المراقبين من "رابطة مناهضة العبودية" انتشار الجوارى كخادمات فى البيوت المصرية، والذى رأى أن عددا كبيرا من البيوت كان يضم جارية أو اثنتين للقيام بكل الأعمال حتى عام ١٨٨١. ونجد إشارة أخرى من عام ١٨٨٢ زاعمة العكس تماما؛ حيث يرد فيها أن بيوت المسئولين الحكوميين وغيرهم من الطبقات "الميسورة" فى القاهرة ومدن الوجه البحرى كانت الأعمال المنزلية تتم بواسطة خدم مأجورين لا من العبيد والجوارى.[٣٢] ومع ذلك فإن سجلات "دار الجوارى المعتقات فى القاهرة" خلال الثمانينيات من القرن التاسع عشر تبين أن الكثيرات من الجوارى

اللاتى حصلن على العتق مؤخرا عملن خادمات فى منازل الطبقة الوسطى والعليا.(٣٣)

وكان يتم أيضا شراء النساء السوداوات بوصفهن محظيات لضباط الجيش التركى أو طبقة نواب الملك، وذلك كمرحلة مبدئية قبل الزواج والاندماج داخل دوائر النخبة.(٣٤) وقد ذكرت ليدى داف جوردون (Lady Duff Gordon) فى عام ١٨٦٤ أن القاضى فى الأقصر، وكان موظفا له مكانته المرموقة ويدعى سليم أفندى، قد اشترى جاريتين سوداوين، وهما أم وابنتها، للعمل فى مطبخه وحجرة نومه على الترتيب. ويبدو أن المجتمع المحلى تقبل بسماحة وجود محظية سوداء فى أحد أفضل بيوت المدينة، بل وقد تكلم سليم نفسه على الملأ عن رغبته فى الفتاة وحدها ولكنه قام بشراء الأم أيضا بناء على إصرار محظيته المستقبلية. ومع وجود زوجته الشرعية فى القاهرة حيث تلقى أبناؤه تعليمهم المدرسى، وفَّرت هاتان الجاريتان للرجل الصحبة والرفقة الجسدية والخدمات المنزلية فى نظام يقوم على الاحترام الكامل.(٣٥) وبينما كان من الشائع شراء الجوارى البيضاوات كمحظيات، فإن الجوارى السوداوات وُجدن فى مواقف متباينة بما فيها العمل خادمات ومحظيات فى بيوت النخبة.

ويظل مدى تشغيل الجوارى السوداوات فى العمل الزراعى مسألة محل الجدل، حيث إن ندرة ورود أى نوع من العبيد والجوارى الزراعيين فى سجلات المحاكم ليس بالدليل الحاسم والقاطع؛ إذ عادة ما يتم تناول العمالة الزراعية من العبيد فيما يتعلق بصعيد مصر.(٣٦) وقد كان معظم المراقبين على قناعة تامة بندرة تشغيل العبيد والجوارى فى الحقول الزراعية، وقصر أعمالهم على الخدمة المنزلية أو الأغراض الحسية.(٣٧) وفى عرض لأعمال العبيد والجوارى والمكتوب فى عام ١٨٨١، نجد أن العبيد والجوارى من الصعيد ومصر الوسطى والوجه البحرى، المملوكين

لطبقات متنوعة، كان الرأى السائد بشأنهم هو أنهم يعملون فى الخدمة المنزلية. وفى التسعينيات من القرن التاسع عشر ذكرت "دار الجوارى المعتقات فى القاهرة" استقبالها لنساء تكاد غالبيتهن المطلقة أن تكون من العاملات فى الخدمة المنزلية.(٣٨) ومع أنه لا يجوز التغاضى عن وجود بعض الجوارى فى الأعمال الزراعية فى صعيد مصر، إلا أنه لا يتوفر لدينا سوى القليل مما يوحى بتشغيل الجوارى والعبيد فى هذا النوع من العمالة بأعداد كبيرة. كما أن بعض الرجال والنساء السود الذين وقعت عليهم الأنظار فى بدايات القرن فى حقول صعيد مصر ربما لم يكونوا من المستعبدين أصلا. وفى رد فعل للنقص فى العمالة من جراء تناقص السكان فى العشرينيات من القرن التاسع عشر، خطرت على بال محمد على فكرة حل تلك المشكلة باستيراد سكان جدد:

> فى سبيل تعديل تلك الخسائر البالغة، استقدم الباشا من الحبشة والنوبة قوافل من السود من كلا الجنسين، فأسكنهم الأراضى ومنحهم الامتيازات لمدة ثلاثة أعوام. وقد بدأ هذا المشروع منذ ثلاثة أشهر، ويبدو ناجحا. وطبقا لما قاله لى الباشا فإن تعداد السكان السود من تلك المناطق المدارية فى أفريقيا يبلغ حوالى ٣ ملايين نسمة، فقام الباشا بجمعهم بالقوة الجبرية وينوى تسكينهم فى هذه البلد كى يعوض الخسائر التى منى بها وتلك التى سيجب عليه التعامل معها من أجل إشباع طموحه وكل مشروعاته.(٣٩)

ومهما كانت المحصلة النهائية لهذا المخطط، فربما ترجع أصول بعض السود المنخرطين فى الزراعة لاحقا إلى تلك المجموعة السكانية، المتمتعة بالحرية القانونية مع افتقادها إلى الإرادة الحرة، ممن تم نقلهم من أراضيهم الواقعة بعيدا فى الجنوب.

ويتضح الاستثناء الكبير والبارز لمسألة غياب العبيد والجوارى عن الحقول الزراعية فى استغلال عمالة العبيد فى مقاطعة إسنا بصعيد مصر خلال النصف الثانى من القرن التاسع عشر؛ حيث نجد أن العقيد شيفر (Colonel Schaefer) وهو رئيس "هيئة إلغاء الرق" قد ذكر وجود "العديد" من العبيد فى الحقول قرب أسوان فى عام ١٨٨٣.[٤٠] ولكن بحلول عام ١٨٨٧، أصبح فى مقدوره القول "إن العدد القليل للغاية من العبيد الموجودين فى الأقاليم كلهم تقريبا أحرار، ومعظمهم ولدوا فى البلد، وأشبه بالفلاح العادى". وقد ظلت إسنا حالة شاذة، ففيها "كانت العبودية على قدر من التشابه مع العبودية الأمريكية... فقد كان هنالك ملاك للأراضى لديهم عدد من العبيد، ولم يكن الوضع... بنفس طيب الحال الشائع فى مصر". وفى تقريره عن العتق تبعا للأقاليم فى عام ١٨٨٥، جاءت إسنا صاحبة الأغلبية بمجموع ١٤٢٤ حالة من العتق من مجموع ٢٦٢٨ حالة على مستوى عشرين إقليما بطول البلاد وعرضها، فكانت بالتالى نسبة ٥٤% من كل العبيد والجوارى المعتقين تلك السنة من إقليم واحد فقط.[٤١] وعلى الرغم من تشغيل هؤلاء العبيد السود فى الأعمال الزراعية، فإن ندرة الإشارات السابقة على ذلك المبينة لأعداد جديرة بالذكر من العبيد الزراعيين توحى بأن الموقف فى إسنا كان حالة استثنائية مؤقتة، وربما ترجع إلى توفر العبيد بسبب قرب المدينة من مراكز تجارة العبيد وبفعل النقص الحاد فى العمالة. ولكن تشغيل العبيد فى الأعمال الدنيا الريفية والحضرية على حد سواء ظل أمرا نادرا فى الجزء الأعم من الأراضى المصرية.

وهكذا كان الرقيق السائد فى مصر القرن التاسع عشر ممثلا فى جارية من أصل أجنبى دون انتماء إلى عرق أو لون بعينه، وتعمل فى بيت مالكها خادمة منزلية أو محظية. وباعتبارها عضوا تابعا فى الأسرة، كان مصير تلك الجارية يتأثر على مدار القرن، لا بتطور سياسات الدولة تجاه

تجارة الرق ومؤسسة العبودية ذاتها فحسب، بل تبعا أيضا لما تعرضت لـه التعريفات الأيديولوجية الممتدة بشأن العبودية والأدوار المتعارف عليها التى يقوم بها العبيد والجوارى فى الحياة الاقتصادية والاجتماعية للبيت، فقد فقدت تلك التعريفات والأدوار الكثير من المنطق الذى كـان يحكمهـا واتصـالها بالتحولات واسعة المدى التى شهدتها تلك الحقبة.

الرق والدولة

لم تتدخل الدولة كثيرا فى الممارسات التجارية ومعاملة الرقيق تحـت حكم محمد على، فى حين اتخذت إجراءات نقل إجبارى للسـكان السـود أو تجنيد العبيد فى الخدمة العسكرية. وقد كانت بعض الإجراءات فعالـة فـى أسواق العبيد بالقاهرة، حيث كان يتم فحص العبيد الذكور من فـوق السـرة وأسفل الركبة، أما فحص الجوارى فكان مقصورا على أيديهن وأقدامهن فى حالة كون المشترى رجلا.[٤٢] وقد تقدم بعض القناصل الأوروبيين بمقترحات إلى محمد على بأن تتدخل الدولة فى تنظيم عقاب العبيد، على سبيل المثـال، وقد لاقت تلك المقترحات الترحاب ولكن دون تفعيلها أبدا، كمـا أن رغبـة محمد على الشخصية المعلنة فى تنظيم الرق أو حتى إلغائه لم تتحقـق فـى حياته.[٤٣]

إن الدولة المصرية والحكومة البريطانية، مع تزايد تدخلها فى شؤون البلاد، لم تتخذ أية خطوات فاعلة ضد العبوديـة وتجـارة الرقيـق حتـى السبعينيات من القرن التاسع عشر. وعند بداية إدخال الإجراءات الرسـمية، كانت مسألة تجارة الرقيق، أى مصدر الرقيق، لا الرق باعتباره مؤسسة، أى مجال الطلب، هو الأمر الذى انصبت عليه تلك الجهود. وعلى الـرغم مـن التوثيق الدقيق للطرق الرئيسية لتجارة الرقيق، فإن الأعداد الفعليـة للعبيـد والجوارى المستقدمين بالقوافل، من دارفور وسـنار والخرطـوم وبورنـو

وولاى ومن ساحل شرق أفريقيا عبر البحر الأحمر وموانئه، هـــى أعـــداد يغلفها الغموض حيث تتراوح أعداد العبيد والجوارى المستقدمين سنويا مـــا بين ١٢٠٠ إلى ما يزيد على ١٥ ألفا من العبيد والجوارى فى الفترة ما بين عامى ١٨٠٠ و١٨٧٧.[٤٤] وفى غياب اتفاق بين المراقبين المعاصرين لتلك الفترة والإحصائيات الموثوق بها، لا يمكننا سوى افتراض أن أعداد العبيـــد والجوارى المستقدمين تفاوتت من عام إلى عام تبعـــا ربمـــا للاضـــطرابات الطارئة على طرق التجارة أو التغيرات الداخلية فى الطلب. إن اتفاقية عـــام ١٨٧٧ البريطانية والمصرية للقضاء على تجارة الرقيق، والتى جاءت نتاجا للجهود البريطانية المناهضة للرق وتعاون الحكومة المصرية معها، وضعت أول أساس قوى للقيود الرسمية المفروضة على استيراد الرقيق، وقد تبع ذلك نقص ملحوظ فى أعدادهم خلال السنوات التالية.

وقد كانت منظمات مناهضة العبودية والرق نشـــطة علـــى الســـاحة السياسية البريطانية على مدار ما يربو على قرن من الزمان، مـــع تحقيقهـــا انتصارات ملموسة فى عام ١٨٠٧ عندما تمـــت مطالبـــة كـــل المـــواطنين البريطانيين الكف عن تجارة الرقيق، ثم فى عام ١٨٣٣ عندما تـــم تحريـــر العبيد فى الأراضى البريطانية. وفى أعقاب إلغـــاء العبوديـــة والـــرق فـــى الولايات المتحدة الأمريكية فى عام ١٨٦٣، تحول اهتمام مناهضى العبودية بازدياد نحو أفريقيا وخاصة تجارة ساحل شرق أفريقيا المتمركزة فى زنزبار (زنجبار). ونجد أن المعاهدة البريطانية المعقودة مع سلطان زنجبار فى عام ١٨٧٣، والتى تنص على إلغاء هذه التجارة داخل المناطق الخاضعة لسيادته، أعقبتها اتفاقية ثنائية بين بريطانيا ومصر فى عام ١٨٧٧.[٤٥] وعن طريـــق منع استيراد وتصدير العبيد السودانيين والأحباش وتحديد عقوبة على تجـــار الرقيق، سارعت هذه الاتفاقية من وضع نهاية لتجارة الرقيق. ولكن لم يـــتم القضاء على العبودية بين يوم وليلة، ففى عـــام ١٨٩٥، أى بعـــد الاتفاقيـــة

السابقة بعشرين عاما، تم التوقيع على اتفاقية ثانية بين بريطانيا العظمى ومصر تنص على منع استيراد وتصدير جميع أنواع العبيد وفرض إجراءات أكثر صرامة فى معاقبة من يخرقون تلك الشروط. إن عدم القدرة على التهرب من الجزاء وشدة العقوبات المقررة عند انتهاك أو تجاوز الاتفاقية ضمنت نجاحها النهائى فى القضاء على تلك التجارة.[٤٦]

وخلال تلك الفترة نفسها، اتخذت الحكومة المصرية خطوات أحادية لوقف التجارة، ففى عام ١٨٥٤ قام الخديوى سعيد بمنع استيراد العبيد من السودان، وفى عام ١٨٥٨ أصدر أوامر جديدة تدعو المسئولين إلى إلغاء تلك التجارة فوريا.[٤٧] ومع أن عدد الإجراءات التى تجرم استيراد العبيد وتصديرهم أصبحت سارية حتى قبل اتفاقية عام ١٨٧٧، إلا أن فاعليتها كانت موضعا للمساءلة، فقد تمت السخرية من الكلمة التى ألقاها الخديوى إسماعيل فى باريس سنة ١٨٦٧ مستنكرا فيها تجارة الرقيق، حيث لاقت استهزاء ليدى داف جوردون باعتبارها كلمة "عبثية":

> مع وجود ٣٠٠٠ [جارية] فى حريمه، والعديد من أفواج العبيد، والكثير من العصابات على مزارعه الخاصة بالسكر، فإن وقاحته عجيبة. فهو أكبر تجار وملاك العبيد والجوارى على قيد الحياة. إن غلمانى [اثنان من عبيدها السود] يخشون الخروج وحدهما خوفا من اختطافهما بواسطة القوّادة وأخذهما إلى الجيش أو أعمال زراعة السكر.[٤٨]

وظل الوضع كما هو حتى الثمانينيات من القرن التاسع عشر، غندما قام نظام هيئات الدولة المتعلقة بشؤون تجارة العبيد بإضفاء معنى على تلك الدعاوى الرسمية.

أولا، كانت مسئولية "هيئة إلغاء الرق" التى يرأسها الكونت ديلا سكالا منوطة فى عام ١٨٨٠ بمنع استيراد العبيد إلى مصر، فبالاستعانة بقوات عسكرية مكونة لهذا الغرض، قامت الهيئة بمراقبة الطرق الصحراوية وأوقفت القوافل وفتشتها. وفى أعقاب الاحتلال البريطانى فى عام ١٨٨٢، تم إدماج "هيئة تجارة الرقيق" فى قوات الشرطة ووضعها تحت قيادة العقيد شيفر. وبالإضافة إلى إيقاف القوافل على الطريق، قام شيفر بالقبض على تجار الرقيق فى القاهرة وأشرف على محاكماتهم العسكرية التى كانت قد تصل إلى أحكام بالسجن لمدة تبلغ ثلاثة أعوام مع الأشغال الشاقة.[٤٩] كما تم تنبيه المسئولين المصريين المحليين فى الأقاليم وتحميلهم مسئولية تتبع آثار الجوارى اللاتى ربما يكون قد تم استقدامهن حديثا إلى مصر بدعوى كونهن زوجات أو جوار معتقات. ويبدو أن سلسلة من التوجيهات الحكومية والعقوبات المعلن عنها جيدا والمفروضة على تجار الرقيق قد حققت تأثيرها المأمول، فبدأت المصادر المعتادة للحصول على العبيد والجوارى فى النضوب.

إن الطرق البرية الآتية من الجنوب والتى استخدمها معظم العبيد فى السابق فى رحلتهم إلى العبودية أصبحت موضعا للمراقبة الدقيقة. وبينما كان من الممكن رؤية عدد ملحوظ من القوافل فى عام ١٨٨١، إلا أن التجارة انخفضت جدا بفضل هيئة إلغاء الرق على مدار السنوات اللاحقة.[٥٠] وقد زعم كرومر أن تلك التجارة قد "انقرضت" بحلول عام ١٨٩٠، وبالفعل يبدو أن معظم الحالات التالية على ذلك العام تضمنت أعدادا محدودة للغاية من العبيد والجوارى.[٥١] إن الطريق المار من ساحل شرق أفريقيا إلى مصر عبر ساحل شبه الجزيرة العربية كان يمثل صعوبات أكبر بسبب حركة الحجاج. ففى عام ١٨٨٦، ذكر شيفر المشاكل الخاصة بتفتيش الحجاج العائدين بغرض التأكد من عدم استقدامهم العبيد، ومن بين مجموع ١١٩ من

السود والأحباش الذين مروا بقسم شرطة السويس كان هنالك ٤١ من العبيد والجوارى الذين تم شراؤهم فى مدينة جدة، ولكن كان ٣٦ منهم يحملون وثائق العتق الصادرة عن قاضى مكة، وبالتالى لم يمكن وقفهم وإرسالهم إلى "دار الرقيق". وقد لاحظ شيفر أن بعض هؤلاء العبيد لم يكونوا حتى على علم بأنهم معتقون. فيا لها من حرية على المستوى النظرى فى أحسن الأحوال! ومع أن مسألة عودة العبيد والجوارى الجدد بصحبة الحجاج ظلت تظهر على السطح على مدار بقية القرن، مصحوبة بصعوبة التفرقة بين الجارية والزوجة السوداء أو الخادمة المعتقة، بالإضافة إلى احتمال قيام التزوير فى وثائق العتق، إلا أن الأمر لم يتجاوز حفنة من الجوارى كل عام.[٥٢] وفى الوقت نفسه، وبينما اهتمت الحكومة المصرية أساسا بمراقبة تجارة الرقيق من مصر وإليها، إلا أن الحكومة قامت بحملات للحد من تجارة الرقيق العابرة من قناة السويس.[٥٣]

ونظرا للمنع الرسمى لبيع وشراء الرقيق من كل الأنواع فى عام ١٨٨٤ بمقتضى المرسوم الخديوى الملحق باتفاقية عام ١٨٧٧، أصبحت "هيئة الرقيق" والتى صارت قسما مستقلا تابعا لوزارة الداخلية عام ١٨٨٧، تتحمل مسئولية القبض على تجار الرقيق ومحاكمتهم هم وأى أفراد منخرطين فى أعمال بيع شخصية. وعلى الرغم من إقرار شيفر بوجود بعض العقبات أمام الحصول على أدلة لعرض هؤلاء التجار على المحاكم العسكرية، فإن عددا كافيا من "الإدانات المهمة" تمت فى رأيه من أجل إثناء العاملين بتلك المهنة عن تجارة الرقيق. وبحلول عام ١٨٨٧، كانت مهنة تجارة الرقيق فى مجملها تقريبا قد توقفت، كما اختفت أعمال البيع الشخصى والتى لم تكن أبدا على درجة كبيرة من الشيوع وتوارت عن الأنظار مختبئة تحت الأرض. وقد تمكن شيفر من تقديم تقرير لكرومر معبرا عن رضاه عن أن غالبية أعمال البيع كانت "مبيعات زائفة، تسمح بواسطتها الجارية المعتقة بالتواطؤ

مع تاجر ما بأن يتم بيعها ثم تهرب فى اليوم التالى لتتقاسم مكسب البيع مع شريكها. وقد ساعدنا هذا الأمر، فقد أصبح يمارس على مدى واسع بما جعل الناس يشكون فى وجود أى جوار وعبيد حقا متاحين للبيع".(٥٤) وفى العام التالى طمأن شيفر رابطة مناهضة الرق فى إنجلترا بأن هيئة مناهضة العبودية والرق سرعان ما ستجد نفسها بلا عمل تقوم به".(٥٥)

وبخلاف بعض المشاكل القليلة الخاصة بتفعيل القرارات فى منتصف وأواخر ثمانينيات القرن التاسع عشر والتى نجمت أساسا عن قيام السفن الخديوية بإدارة شؤون الرق، مع غياب الإجراءات الواضحة التى يتعين اتخاذها لمحاكمة القائمين بأعمال البيع الشخصية، فإن تجارة الرقيق قد أصبحت ممنوعة فعليا بحلول عام ١٨٩٠. فالتزام بريطانيا بهذا المنع جنبا إلى جنب تزايد الإجراءات الفاعلة التى اتخذتها الحكومة المصرية أديا معا إلى القضاء على تجارة الرقيق على جميع المستويات داخل الحدود المصرية.(٥٦)

ولم يعن إلغاء هذه التجارة النهاية القانونية للرق كمؤسسة، فلم يكن هنالك أثر يذكر للمقترحات المتعددة التى طرحها القناصل الأوروبيون بشأن قيام الدولة بتجريم ممارسة الرق فى عهد محمد على أو على الأقل تنظيمه.(٥٧) ومع احتلال موضوع الرق والعبودية مكان الصدارة فى السبعينيات والثمانينيات من القرن التاسع عشر، كان لابد من تذكير المسئولين البريطانيين فى مصر أن مؤسسة الرق نفسها لم تتأثر بالاتفاقيات الدولية المتنوعة الخاصة بتلك التجارة. وفى عام ١٨٨٤، كانت توجيهات الحكومة البريطانية إلى ضباط القنصليات، والتى تم إعداد أول صيغة لها فى عام ١٨٧٣، لا تزال فاعلة ووضعت حدودا قاطعة لأدوار المسئولين باعتبارهم دعاة للعتق والتحرير:

إن إلغاء وضع الخدمة المنزلية فى مصر لابد أن يـأتى، فى رأى حكومة صاحبة الجلالة، عن طريق الإجـراءات التى ستتخذ بواسطة الحكومة المصرية لا من خلال تدخل ضباط القنصلية البريطانيين الذين لا يجب عليهم تشـجيع العبيد على التقدم إليها للحصول علـى العتـق باسـتثناء الحالات المتصلة بسوء المعاملة.(٥٨)

وكذلك فإن لم يشعر الضابط باستعداده لإثبات وجود حالة مـن سـوء المعاملة أمام السلطات المحلية التى يمكنها وحدها الحكم علـى مثـل هـذا الادعاء، فلا يجب عليه أن يتدخل أبدا. إن تجارة الرقيق، لا تحرير الأرقـاء والمستعبدين، كانت واقعة قانونيا ضمن نطـاق العـاملين فـى القنصـلية البريطانية.

وفى ملاحظاته الخاصة بتلك المشكلة لم يكن كرومر علـى اسـتعداد كبير للحفاظ على الخط الفاصل بين دور الحكومة المصرية والمستشـارين البريطانيين. ولم يشك هو أبدا فى أن إلغاء الرق فى مصر يقع ضمن سلطته، ولكنه سعى لاتخاذ الإجراءات التى قد تستعدى الطبقات العليا من أصـحاب العبيد والجوارى الذين كانوا يشكلون فى نهاية الأمر الحلفاء الرئيسيين للحكم البريطانى غير الرسمى. بل وخلال العام الأول من عمله قنصلا عامًّا، كان كرومر أميل إلى التأكيد على المخاطر الكامنة فى سياسة إلغاء الـرق بمـا يتعارض مع العرف الاجتماعى والقانون الدينى، وقد تم ترك فكرة فـرض الضرائب على العبيد لما كانت ستتطلبه من ضرورة انتهاك حرمة الحـريم، كما تم تجنب أى تحرك تجاه الإلغاء القانونى لما فيه من مواجهة مع القانون الإسلامى وما قد يسببه من إثارة "الحزب الـدينى".(٥٩) وقـد اعتـاد علـى الاستشهاد بنجاحات المهدى فى السودان وبوجود التصاق شعبى عام "بشريعة محمد"، وذلك على سبيل التحذير من التحرك السـريع فـى مسـألة الـرق

والعبودية، وفى الوقت الذى أعرب فيه عن إعجابه بالقانون الهندى لعام ١٨٤٣ الذى قام بإلغاء الرق بفاعلية هناك، إلا أنه كان يؤكد على أن إدخال شىء من هذا القبيل إلى مصر سوف "يؤلب كل واحد من أتباع محمد ضدنا".[٦٠] وفى عام ١٨٩٤، كان كرومر لا يزال معارضا لإلغاء الرق والعبودية إلغاء تاما، على أساس أن الخديوى والمجلس التشريعى لم يتمتعا بأية سلطة للتعامل مع القوانين الإسلامية التى تعترف بممارسة الرق وتنظمها.[٦١]

إن موقف كرومر، الذى كان على خلاف مع القوى المناهضة للرق، ربما قام على أساس من التقييم البراجماتى العملى للمصالح البريطانية المهددة. وقد أعرب صمويل بيكر (Samuel Baker)، وهو مسئول إنجليزى خدم فى الجيش البريطانى، عن موقف مشابه لذلك ولكن بقدر من الصراحة لم يكن فى إمكانية كرومر التعبير عنه، وذلك فى رسالة موجهة إلى رئيس رابطة مناهضة الرق والعبودية. فبعد التعبير عن اعتراضه على "دعاة البر والخير الحاسمين الذين يعلنون وجوب تحرير كل العبيد فورا وبجرة قلم"، أشار إلى أن "آباءنا" كانوا من ملاك العبيد وحصلوا على حوالى ٢٠ مليون جنيه إسترلينى على سبيل التعويض وقت إلغاء الرق. وقد اعتبر بيكر أنه من غير العدل ومن المستحيل "سرقة العبيد من المصريين، وهم العبيد الذين قاموا بشرائهم بما يتوافق مع قوانينهم وعاداتهم"، وأن التعويض المطلوب سوف ينتقص من فوائد الديون الأجنبية على مصر والتى تمثل الأولوية الجلية للحكومة البريطانية وشعبها.[٦٢] إن هذا التحديد الطبقى والحذر المالى من قبل المسئولين الاستعماريين خلق توترات مع مجموعات مناهضة العبودية والتى كانت قابلة للاشتعال فى أية لحظة محملة باتهامات بسوء الإدارة والحكم. وقد نشرت رابطة مناهضة العبودية البريطانية والأجنبية كتيبا فى عام ١٨٨٥ عن "فضائح القاهرة المتعلقة بالعبودية" (Scandals at

Cairo in Connection with Slavery)، والتى كانت شديدة الانتقــاد للــورد كرومر؛ حيث زعمت أن تجار العبيد والجوارى لم ينالوا العقاب دائما، وأن بعض ملاك العبيد والجوارى يستخدمون سلطاتهم لإيقــاف عمليــات عتــق عبيدهم وجواريهم، وهى اتهامات كان كرومر نفسه قد اعترف بأن لها أساسا من الصحة.(٦٣) وعلى الرغم من أن كرومر أعلن علــى المــلأ معارضــته لمؤسسة الرق، فإنه واصل قناعته بأن الرق لن يلغ إلا بطرق غير مباشرة – بوقف سبل استقدامهم وتقليل السلطات الجبرية التى يتمتع بها الســادة إلــى حدها الأدنى – كما ندب "حماسة مناهضى الرق غير الموجهة فى اتجاههــا الصحيح" بما يهدد المسار المتعقل والمستقيم.(٦٤)

وقد حدثت تعديات بالفعل على هذا النسق نفسه، فلم يتم إلغاء مؤسســة الرق فى الفترة ما بين عامى ١٨٧٧ و١٨٩٥، ولكن تم التقليل مــن ســلطة المالك أو المالكة فى العبيد والجوارى بالدرجة التى جعلت امــتلاك العبيــد مسألة لا وجود لها قانونيا. ومع أن اتفاقية ١٨٧٧ لم تجرم امــتلاك العبيــد والجوارى إلا أن الملحق المرفق بالاتفاقية أقام عددا من مكاتب العتق التــى قامت بإصدار شهادات العتق والحرية ووجهت العبيد السابقين، وغالبيتهم من الجوارى، ليستقروا فى أعمال "محترمة" كالخدمة المنزلية. وبينما ظل الرق يتمتع بالصفة القانونية، إلا أن المكتب أخذ وبشكل متزايد فى عتق كل العبيد والجوارى المطالبين بالحرية، ففى مــايو ١٨٨١ أصــدر وزيــر الداخليــة توجيهات على سبيل المثال إلى مكتب القــاهرة، لإصــدار شــهادات لكــل المتقدمين والمتقدمات بصرف النظر عن الظــروف والأوضــاع الخاصــة بهم.(٦٥) وفى عام ١٨٨٥، كانت أعداد تلك المكاتب تزايــدت للغايــة وتــم وضعها تحت سلطة العقيد شيفر فى الهيئة، مما أدى بالتالى إلى تقوية التحكم فى إجراءات العتق وفرض المركزية عليها. وهكذا كان الأثر المشترك لتلك الإجراءات هو إلغاء العبودية بطبيعة الحال حيث بدا أن كل العبيد والجوارى

الراغبين فى الحرية والعتق قادرين على نيلها.[٦٦] أما الصعوبة الوحيدة المتبقية، أى إزالة كل العقبات القانونية أمام العبيد والجوارى ممن رفض أصحابهم منحهم العتق رسميا، فقد تم التعامل معها عن طريق اتفاقية جديدة بين بريطانيا العظمى ومصر من أجل القضاء على العبودية وتجارة الرقيق والصادرة عام ١٨٩٥. وبالإضافة إلى فرض المزيد من القيود والعقوبات على تجارة الرقيق، حددت الاتفاقية أوجه العقوبة على "من قاموا بمنع شخص حر من التمتع التام بالحرية وحق التصرف تبعا للإرادة الشخصية".[٦٧] ونظرا لأن الدولة كان فى وسعها تحرير أى عبد أو جارية، فقد ملاك العبيد والجوارى رسميا سلطة التدخل فى أى نشاط يقوم به العبيد والجوارى، كالعمل أو الزواج أو الإقامة.

فهل حدث أن تحقق رد فعل "الحزب الإسلامى" المتوقع مسبقا على مدار العشرين عاما من الإلغاء التدريجى للعبودية والرق؟ عند سؤال المحاكم الشرعية فى بدايات الثمانينيات من القرن التاسع عشر عن موقفها، اتبعت سياسة فرض القوانين الإسلامية الخاصة بالرق، فلم يكن يمكن عتق العبد أو الجارية تبعا للقانون الإسلامى سوى بقيام السيد أو السيدة بإعلان العتق (أو باكتساب الجارية مكانة "أم الولد"، كما سنرى لاحقا)، وفيما عدا ذلك كان مالك العبيد والجوارى وورثته يعتبرون الولاة القانونيين عن هؤلاء العبيد والجوارى. فعلى سبيل المثال، عندما طلب أحد ضباط الشرطة رأى المفتى فى جارية تزوجت على الرغم من اعتراض مالكها القانوني، اعتبر المفتى هذا الزواج زواجا باطلا.[٦٨] وفى حالة المحظية التى توفى سيدها، فقد تمت الحيلولة دون تحقيق رغبتها فى الزواج من أحد أقربائها، حيث منعها ابن السيد المتوفى بدعوى حقه فى "الولاية" عليها باعتباره وريثا لسيدها.[٦٩] وبصرف النظر عما إذا كان هؤلاء العبيد والجوارى قد حصلوا على وثائق العتق من الدولة أو لم ينالوها، فإن هذا الأمر لم يكن من اختصاص المحكمة،

فقد كانت حقوق الولاية مستمرة إلى أن يقوم السيد بعتق العبد أو الجارية. وقد ظل القانون الإسلامي واضحا جليا فيما يتعلق بتلك النقطة، كما أن المفتي لم يظهر مرونة في فتواه عندما تم الضغط عليه لإصدار فتوى في هذا الشأن. ولكن مع ذلك لا تتوفر أدلة من المحاكم توحي بقيام القضاة أبدا بلعب دور أكثر قوة في المطالبة فعلا بدليل على العتق قبل كتابة عقد زواج، وهو ما أشار إليه العديد من المسئولين البريطانيين.[٧٠] وقد اقتصرت قرارات المفتي على الحالات التي اعترض فيها السيد واتخذ موقفا معارضا لزواج العبد أو الجارية، مع إصراره على التطبيق الحرفي للشريعة.

بل وقد زعم ويلفريد بلنت (Wilfred Blunt) أن على الأقل زعيما واحدا دينيا رفيع المستوى، وهو الشيخ محمد الإنبابي شيخ الأزهر خلال ثورة عرابي، قد أدان العبودية على صورتها في مصر باعتبارها انحرافا عن مسار مؤسسة الرق. فقد أباح القرآن، طبقا لهذا التفسير، استعباد الكفار في أوقات الحروب فقط، بل وحتى حينها كان يشترط أن يكون ذلك بغرض جعلهم يعتنقون الإسلام. وطبقا للمصدر نفسه، فإن أحمد عرابي في حد ذاته أصدر أوامره بالقضاء على تلك التجارة وأقسم بألا يرتاح له بال إلى أن يتم "إزالة وصمة الرق تماما من المجتمع المصري".[٧١] ومع أنه لا تتوفر لدينا سوى شهادة بلنت في هذا الموضوع، وباعتباره حلقة اتصال شخصية بين الحزب الوطني والوجود البريطاني، فقد أراد قطعا تقديم الحزب في أحسن صورة ممكنة، إلا أن الأدلة الأخرى الدالة على درجة ارتباط المجتمع المصري بالرق تدعم عموما الرأي القائل بأن مؤسسة الرق لم تكن متأصلة بعمق في المجتمع بحلول نهايات القرن التاسع عشر. بل على النقيض من ذلك، أشار كرومر إلى أنه بعيدا عن إقامة العقبات فإن "الرأي العام المحلي" قد تقبل بسماحة فكرة تحرير العبيد.[٧٢] وفي أعقاب اتفاقية عام ١٨٩٥ وما فرضته من عقوبات على الأسياد الذين رفضوا منح العبيد أو الجواري

شهادات العتق عند الطلب، كان لا يمكن تأجيل العقوبة التى تتهددهم أكثر من تسع مرات على مدار السنة والنصف التالية.(٧٣) وباختصار، فإن ثورات الاعتراض التى كان يتوقعها كرومر من قبل وهو يمضى بخطوات متثاقلة فى اتجاه إلغاء الرق لم تقم لها قائمة فى أى مكان.

ومما لا شك فيه أن كرومر كان قد استغل الخوف من "رد فعل المسلمين" كأسلوب لإسكات منتقديه من مناهضى الرق والعبودية، زاعما وجود توازن دقيق وحساس قائم بين القوى السياسية الداخلية التى يتعين على الحكم البريطانى أخذها فى الاعتبار. وبالإضافة إلى زيادة قدراته فى المناورة، كان كرومر بوصفه مسئولا استعماريا مشبعا بكل التحيزات والآراء المسبقة الخاصة بعصره، وبالتالى كان مهيئا بشكل مسبق للرأى القائل بأن الإسلام والقانون الإسلامى هما الداعمان الرئيسيان للرق، ومفترضا أن المسلمين الملتزمين هم أكبر معارضى إلغاء الرق. وقد سار معظم المسئولين القنصليين الأجانب على منواله، وكان يتم النظر عموما إلى مؤسسة الرق على أنها جزء من التراث الإسلامى فى مصر ويجب التعامل معها بمنتهى الحذر. وقد أدى هذا التوجه عامة إلى تشويش طبيعة الرق فى مصر، وإخفاء الحقيقة المهمة بشأن كون تلك المؤسسة فى حالة من التدهور السريع نتيجة للتحولات الاجتماعية واسعة النطاق. إن القانون الإسلامى فى تجسيده للعديد من الآراء المتعارف عليها بشأن مؤسسة الرق ومكانة الرقيق ساعدت فى تشكيل حياة الجوارى فى مصر ومستقبلهم، ولكن كان يتم تفعيل القانون الإسلامى بطرق أكثر تعقيدا من مجرد الدعاية لمؤسسة الرق. فقد كان الرق وإلغاؤه محكومين خلال القرن التاسع عشر بالأدوار الاقتصادية والاجتماعية التى يقوم بها العبيد والجوارى، إضافة إلى التصورات الشعبية والوضع القانونى والنواحى الأخلاقية التى تعرف تلك المؤسسة. وكانت الجوارى فى جميع الأحيان تقريبا مرتبطات بأهل البيت ومنخرطات فى تقديم

الخدمة الشخصية. وهكذا كانت العلاقات مع العائلة من الأسياد هى التى تحدد مصير العبيد والجوارى خلال فترة العبودية، وهى علاقات تأثرت بدورها بالمواقف القانونية والتوجهات العرفية تجاه الرقيق والمستعبدين.

الإسلام والرق

إن وضع الرق فى القانون الإسلامى كان محكوما بمجموعة من الآراء المتفرقة التى خلطت بين هوية العبد أو الجارية كأشياء وهوياتهم كأشخاص. وكان مما خفف من الوضع القانونى للعبيد كأملاك تابعة للأسياد، بدرجة ما، هو الاعتراف القضائى بالطبيعة الخاصة أى الجانب الإنسانى الذى تتمتع به تلك النوعية من الأملاك. وفيما يتعلق بالمكانة الدينية، كان العبد أو الجارية على قدم المساواة بمن هم على دينهم، وذلك على الرغم من أن غياب الحرية كان قد يعفى العبد أو الجارية من الالتزام الصارم بالواجبات الدينية التى قد تثبت صعوبة القيام بها. وعلى مستوى الكفاءة القانونية، كان "الحجر" على العبيد أو الجوارى يخضع لتعديلات فى نواح عديدة: فكان فى وسع العبيد والجوارى القيام بعقود الزواج، بل والانخراط فى المعاملات التجارية ذات الطبيعة الملزمة قانونيا فى حالة الحصول على سلطة بذلك من السيد أو السيدة. وعموما كان العبيد يشاركون الأحرار فى الحقوق بنسبة النصف، فالجارية على سبيل المثال كانت تقضى عادة فترة العدة بحيث يكون طولها مساويا لنصف فترة العدة الخاصة بالمرأة الحرة. وقد تم التوسع فى القواعد القانونية التى تحدد وضع الرقيق وتم تفصيلها فى سياق الوصايا الواردة فى القرآن والحديث. وبينما كان يتم قبول الرق كمؤسسة شرعية، فإن القرآن جاء مشيدا بالعتق باعتباره فعلا جديرا بالثناء، مع منع فرض الدعارة على الجوارى، كما اعتبر عقد الزواج الشرعى وتقديم المهر من مظاهر الورع والتقى بالنسبة لسادة العبيد والجوارى. وقد دعت أحاديث عديدة السادة إلى معاملة العبيد والجوارى بالخير والرحمة والحسنى.[٧٤]

وعند تقييم وضع الجوارى، لابد لنا من طرح السؤال عن مدى التأثير الواقع على الجارية من قبل الحقوق القانونية المحدودة الممنوحة للعبيد والجوارى والتعاليم الدينية الأكثر غموضا وتعميما، فعلى سلم يتدرج من الجارية إلى المرأة الحرة، ومن الشىء إلى الشخص، فإلى أى مدى كان يتم التأكيد على القواعد والتصورات المقيدة لحقوق الجوارى وكيانهن الشخصى فى مواجهة الواقع القائل بأن هؤلاء النساء ممتلكات مملوكة؟ وهل كان يتم السماح للجوارى بالزواج أو تشجيعهن عليه؟ وهل كان يتم الالتزام بالنصوص القانونية التى تحمى المحظية وأطفالها؟ وهل كان يتم الإنصات إلى الدعوة إلى معاملتهن بالعدل والإحسان ويتم تطبيقها على مستوى الأفعال؟ وعلى الرغم من أن العينة المتاحة من محاكم القاهرة والمنصورة ومن فتاوى المهدى هى عينة صغيرة، ولكن توجد أدلة كافية ذات طبيعة متنوعة توفر على الأقل صورة ولو أنها غير مكتملة لحياة الجوارى ووضعهن.(٧٥)

إن الأسياد، باعتبارهم الولاة الشرعيين على الجوارى والعبيد، كانوا يقومون بترتيب الزيجات بينما بقيت الجوارى فى بيوتهم، وكان السبيل الأقل صعوبة هو تزويج الجارية من أحد العبيد المنتمين إلى البيت نفسه، وبالتالى كان فى وسع الزوجين الجديدين بدء الحياة الزوجية دون التسبب فى أى إرباك لنظام بيت مالكهما.(٧٦) ولكن طالما بقيا عبدا وجارية كانت حقوق الزواج وواجباته خاضعة للتعديل تبعا لأهواء المالك، فقد كان من الجائز بيع أحدهما بما يؤدى إلى إيقاف الزواج مؤقتا خلال تلك الفترة والانفصال بين الزوجين. وقد قام المهدى بتناول حالتين من تلك الحالات، وتتمثل واحدة منهما فيما يلى:

(سئل) فى جارية دبّرها(٧٧) مالكها وزوجها من عبد يملكه أيضا وتركهما فى بيته وسافر، ولما رجع من سفره وجد

العبد فعل فعلا أغضبه فباعه وحجز عنه زوجته المدبّرة فبعد مضى سنين من وقت بيعه تعدى المشترى للعبد وأخذ الجارية المدبّرة من بيت سيدها متعللا بتزويجها للعبد فهل لمالك الجارية القيام بطلبها وأخذها منه ولا معارضة لمشترى العبد بطلبها؟ (أجاب) تعتق المدبّرة بعد موت سيدها ولا تعتق قبل موته بدون تنجيز العتق، فليس لسيد زوجها انتزاعها من يد سيدها المدبّر لها بمجرد تعلله المذكور والله تعالى أعلم.(٧٨)

فإذا قام المالك بعتق أحد الزوجين، مثلما فعل فى ثلاث حالات أخرى كان يملك فيها الزوج والزوجة معا، فلا يمكن للشخص الذى نال حريته أن يترك بيت سيده بصحبة رفيقه، فكان العبد يظل خاضعا لسلطة سيده بصرف النظر عما إذا كان الطرف الآخر قد نال حريته أو لا، وهو ما انطبق بالمثل على الجوارى. وبالنسبة للجارية كان بيت سيدها، لا بيت زوجها، هو "بيت الطاعة" الذى لا يجوز لها شرعا هجره، وهكذا كانت الزوجة الجارية تدين بالولاء والطاعة العليا لسيدها لا لزوجها.(٧٩) كذلك فإن حقوق الزواج كانت تنقص بسبب وضع العبودية، فالجارية التى كانت تريد بيتا مستقلا بحيث تتمتع بالخصوصية الزوجية أخبرها المفتى بأن السيد غير ملزم بتوفير مسكن منفصل للجارية المتزوجة.(٨٠) ولعل العقبة الأكثر خطورة الخاصة بزواج العبيد والجوارى كانت تتمثل فى الأطفال الناتجين عن هذا الزواج، فإذا كانت المرأة جارية فإن أطفالها وبصرف النظر عن وضع زوجها كانوا يولدون عبيدا من ممتلكات سيدها. ولكن عند تحرر الأم كان وضعها ينتقل إلى أطفالها حتى وإن ظل والدهم عبدا. ومع ذلك كان من الممكن النص على حرية الأطفال المولودين من زواج الجارية من الرجل الحر كشرط منصوص عليه فى عقد الزواج، وهى إمكانية كانت معروفة وممارسة خلال

القرن التاسع عشر طبقا لفتاوى المهدى. إن ترتيب الزيجات للجوارى كان أمرا يتسم بالفضيلة بل وأيضا عملا مفيدا من جانب السيد، فالجوارى اللاتى لم يكن من الشائع تشغيلهن فى عملية الإنتاج المادى خلال تلك الفترة فى مصر قمن من آن إلى آخر بإنتاج الأطفال الذين كان فى وسع الأسياد اعتبارهم من العبيد الجدد.(٨١) وكانت حرية المرأة فى رفض مثل هذا الزواج محدودة، حيث اتفقت المذاهب الشرعية على حق السيد فى إجبار جواريه على الزواج فى حين استمر الاختلاف بين المذاهب بشأن حق الذكور الراشدين ذوى الأهلية القانونية فى رفض إتمام زواج ما.(٨٢) ونجد أن سجلات المحاكم لا تذكر شيئا عن إجبار العبيد والجوارى بما يوحى بأنها كانت ربما ممارسة غير شائعة.

ولكن مسألة الزواج بالإجبار ظهرت فى سياق مختلف نوعا ما، فلم يتم وضع أى عائق قانونى أمام الزواج بين الأحرار والعبيد، فالعديد من الجوارى المعتقات قد تم تزويجهن من رجال لم ينتموا إلى العبيد قط، وهى زيجات ربما تكون قد تمت قبل إعلان العتق. وكما رأينا أعلاه، فقد كان من الجائز أن يقوم مالك ما بتزويج جارية من أحد أقربائه أو أصدقائه الأحرار، وهى حالات واردة شهدها المراقبون المعاصرون لتلك الفترة.(٨٣) ولكن تمت إثارة الاعتراضات عند محاولة القيام بتزويج امرأة حرة من عبد رغما عن إرادتها، ففى هذه الحالة كانت تظهر مسألة "الكفاءة" حيث لا يمكن للمرأة أن تتزوج رجلا لا يتمتع بمكانة "متكافئة"، أى رجلا يعتبر منتميا إلى مكانة اجتماعية أدنى منها، وذلك دون موافقة وليها الشرعى. وقد تم منع السيدة التى كانت ترغب فى تزويج خادمتها الحرة من أحد عبيدها بناء على رفض الخادمة وأهلها تلك الزيجة.(٨٤) كما تم توجيه اللوم إلى أحد شيوخ البلد لأنه أجبر خادمة على الزواج من عبده دون موافقتها أو موافقة وليها.(٨٥) وفى كلتا الحالتين عانت الزيجتان المقترحتان من عائق مزدوج فى نظر المفتى،

أى عدم موافقة المرأة الراشدة ذات الأهلية القانونية، وعدم توفر موافقة الولى على إتمام زواج غير متكافئ. وفى حالة أكثر تعقيدا، تناول المفتى المشكلة التى طرحها والد باعتباره وليا وقد أراد تزويج ابنته القاصر من أحد عبيده على الرغم من التعاليم الخاصة بتزويج الفتيات القاصرات من رجال مناسبين لهن. وقد حكم المفتى بصحة الزواج فقط فى حالة جهل الولى بعدم كفاءة العريس.[٨٦] وعلى الرغم من أن مسألة الكفاءة لم تظهر فى حالات الزواج بين الجوارى والرجال الأحرار الذين كانوا بطبيعة الحال يتمتعون بمكانة اجتماعية أعلى مرتبة، فإن وجود حالات أخرى يوحى بأن روابط الزواج بين العبيد والأحرار لم تكن نادرة، وأن مالكى الجوارى والعبيد كثيرا ما قاموا بمثل تلك الترتيبات.[٨٧]

وكما رأينا فإنه قد تم شراء عدد من الجوارى محظيات لأسيادهن وقمن بممارسة الواجبات الزوجية دون وجود رابطة الزواج الشرعى. وكانت علاقة السيد بالمحظية محددة ومنظمة تبعا للقواعد القانونية والتى يبدو أنها كانت ملزمة على الأقل خلال الفترة التى نتناولها هنا. فكان فى وسع الرجال معاشرة الجوارى ملك أيديهم فقط، وكانت جوارى الزوجة أو غيرها من الأقرباء محرمة عليهم بنفس درجة حرمة النساء من أهل القرابة أو النسب، أو زوجات الآخرين. ولم يكن مسموحا لأكثر من مالك للجارية الواحدة باستخدامها محظية، كما كانت "دعارة" الجارية ممنوعة، بمعنى قيام سيدها بمنحها للآخرين من أجل أغراض جنسية.[٨٨] ومع ذلك كانت الجوارى معرضات أحيانا للأذى الجنسى وخرق القانون على حسابهن؛ فكان من الوارد مثلا أن يعاشر رجل ما جارية معاشرة جنسية، وهى جارية تملكها زوجته والتى تعتبر بالتالى من الناحية القانونية محرمة عليه. أما الحالات الثلاثة التى وردت إلى المفتى والخاصة بمثل هذا الموقف كانت تركز بقدر أكبر على وضع الأطفال المولودين من تلك الرابطة غير القانونية أكثر من

اهتمامها بتأديب الرجل المسئول عن ذلك الوضع. وفى كل حالة منها حكم المفتى بأن الجارية وأطفالها لن ينالوا الحقوق الخاصة التى كانوا سيحصلون عليها لو أن الأب كان سيدهم، بينما لم يتم توجيه شيء من اللوم أو العتاب إلى زوج السيدة مالكة الجارية. وهنالك جارية أخرى أصبحت حبلى من شقيق سيدها فصارت بلا سند قانونى للنظر فى الأمر بعد وفاة سيدها.(٨٩) وعلى الرغم من أن الجارية كانت أقرب للتعرض جنسيا إلى أقرباء مالكها، فإنه كان من الوارد أن تقيم الجارية علاقات سرية مع رجال من خارج أهل بيت سيدها. ومن الحالات غير العادية التى تم تقديمها إلى المفتى هى حالة توضح مدى قصور الفوائد المترتبة على تلك الأوضاع بالنسبة للمرأة:

> (سئل) فى رجل من أهالى السودان يملك أرقاء ذكورا وإناثا، فأحبل رجل واحدة منهن واستمر مصاحبا لها، لكون عادة أهل البلد لا يمنعون رقيقهم من الخروج لاجل اشتغالهم فى الزراعة والاحتطاب وغيرهما، فجاءت الجارية بأولاد يزعم الرجل المتعدى أنهم أولاده وتصدقه الجارية على ذلك، فقهر الرجل المذكور مالك الجارية وأخذ أولادها مملوكة لسيد الجارية تبعا لأمهم ويأخذ أولاد الجارية، ولا حق للرجل المتعدى فيهن لأنهم يتبعون الأم فى الرق (أجاب) نعم يكون أولاد الأمة المذكورة من الأجنبى أرقاء تبعا لأمهم، فلمالك الأم التصرف فيها وفى أولادها والحال هذه، وليس للزانى المذكور الاستيلاء عليها وعلى أولادها دون وجه شرعى والله تعالى أعلم.(٩٠)

ومع أنه لم يتم فرض أية قيود على عدد المحظيات اللاتى يمكن للرجل الاحتفاظ بهن إلى جانب زوجاته الأربعة الشرعيات، إلا أنه لا تتوفر أدلة

كثيرة تشير إلى شيوع تعدد الجوارى المحظيات خارج الحريم الكبير لأعضاء العائلة المالكة. وبالفعل، كان الاحتفاظ بمحظية واحدة قد يصبح مصدرا للاحتكاك والتوتر فى البيت، ففى إحدى الحالات المقدمة للمفتى جاء وصف للنزاع المنزلى الناجم عن وجود جارية محظية لا ترغب الزوجة الشرعية فى وجودها. فقد اشتكى الزوج من أن أقرباء زوجته، بأعدادهم الكبيرة، كثيرا ما ترددوا على البيت وتسببوا فى الخلافات بإصرارهم على أن تلك المحظية كانت "مصدر الشر" ويجب بيعها. وكان الحل الوحيد فى رأيه هو إلغاء حق الأقرباء فى الزيارة باستثناء والديها، فقد رفض أن يرضى برأيهم فى أن علاقته الجنسية بالجارية تستدعى بيعها. وقد قرر المفتى أن لا أحد من طرفى النزاع يملك سلطة القانون، فلا يمكن للزوج من الناحية القانونية منع أقارب زوجته من زيارتها، كما أنه لا يمكن للزوجة ولا لأقربائها إجبار الزوج على بيع الجارية لمجرد كونها خليلته.[٩١]

وعلى الرغم من أن المحظية تمتعت ببعض الحماية، فإنها كانت قابلة للبيع أو التزويج تبعا لأهواء سيدها، ولكن بمجرد حصولها على وضع "أم الولد" بإنجاب أطفال يعترف السيد ببنوتهم، كانت تصبح هى آمنة من البيع بل كان ذلك الوضع بشيرا بحريتها بعد وفاة مالكها. وكان أطفالها باعتبارهم من ذرية سيدها مولودين أحرارا ويتمتعون بكل حقوق الميراث فى تركة والدهم.[٩٢] وعن طريق تربية الأطفال كانت تحقق مبرر وجودها الكامن فى الاسم الذى كان يطلق على تلك الجارية المحظية فى سجلات المحاكم باعتبارها "المستولدة".

وقد كان لتلك الضمانات فى عصر محمد على قوة القانون، فمن بين ٥٨ قضية فى عينة تخص العبيد والجوارى من محكمة القاهرة جاءت ٥ قضايا لتحدد أنصبة أطفال الجوارى المحظيات فى تركة الوالد المتوفى، وهى أنصبة كانت تتساوى مع أنصبة الأبناء المولودين من زوجة شرعية.[٩٣] وفى

أعقاب قيام ليدى داف جوردون فى الأقصر فى الستينيات من القرن التاسع عشر بمساعدة القاضى المحلى فى الحصول على زيتون لإشباع رغبة محظيته السوداء الحبلى، لاحظت ليدى داف جوردون "مدى دهشة رجل مسيحى أبيض من مستعمراتنا عند رؤية تصرفنا وما أحدثناه من جلبة من أجل فتاة سوداء". وطبقا للممارسات المحلية كانت المحظية قطعا ستنال حريتها وتحصل على تغطية لجميع النفقات الخاصة بزواج يحقق لها الكثير من المزايا إذا ما رغبت فى ذلك بعد ولادة الطفل. أما بالنسبة للمولود فكان من المتوقع أن يتمتع بحقوق مساوية لحقوق أطفال القاضى الآخرين.(٩٤) وقد استمر امتلاك الجوارى المحظيات يمارَس فى الأوساط الاجتماعية العليا بطول البلاد وعرضها، ففى عام ١٨٩٤ أبلغ كرومر بأن الخديوى عباس حلمى الشاب قد نوى الزواج بجاريته الشركسية الحبلى، وعلى الرغم من أن الزواج كما يبدو لم يتم أبدا فإن المرأة أنجبت بعد عدة شهور طفلا تم استقباله بالترحاب داخل العائلة المالكة.(٩٥)

أما فى الأوساط الأكثر تواضعا، فكان وضع "أم الولد" يمنع بيع الجارية. وكان المفتى دائما يحافظ على منع بيع "أم الولد"، فقد منع مرة بيع جارية حبشية، التى رغم كونها ذمّيّة قد أنجبت ابنا لسيدها، كما قضى بعدم جواز عرض "أم الولد" للبيع فى الأسواق حتى وإن ماتت أطفالها. كما لم يكن من الجائز رهن "أم الولد" فى أية معاملة تجارية لعدم إمكانية انتقالها إلى مالك جديد من الناحية القانونية.(٩٦) وحتى فى ظل كل مظاهر الحماية تلك، كانت حياة "أم الولد" بما فيها من أدوار الزوجة والجارية خاضعة للطاعة المطلقة تجاه سيدها. وإلى أن تحين وفاة السيد وتتحقق حريتها، كان وضع تلك المرأة بوصفها جارية يحرمها من معظم الحقوق التى كانت تتمتع بها الحرائر فى ظل القانون. أما "أم الولد" التى عقدت زواجا دون الحصول على موافقة سيدها بعد وفاة ابنها منه، أجابها المفتى بأن عدم موافقة سيدها أبطلت

زواجها.[٩٧] فقد كانت النساء فى وضع "أم الولد" مطالبات بطاعة أسـيادهن فى طلبهم بأن يصحبنهم خلال رحلاتهم، فى حين كان من حق الزوجة الحرة ممارسة حقها فى الرفض.[٩٨]

ومع ذلك كان وضع "أم الولد" مرغوبا فيه لما يحمله من أمن من البيع والحصول على الحرية يوما ما والأمان المادى والذى كانت هى تأمل فـى تحقيقه عن طريق أطفالها من السيد، ولكن كمنت الصعوبة بالنسبة للكثيرات من الجوارى المحظيات فى تحقيق الشـرعية للأطفـال، أى فـى ضـمان الاعتراف القانونى بالأبوة. وقد اختلف المذهب الحنفى عن غيره من المذاهب فى هذا الموضوع؛ حيث كان أتباع المذهب الحنفى يطلبون اعترافا صريحا من الوالد، كما كانوا يسمحون له بإنكار نسب الطفل حتى فى وجه القـرائن القانونية التى تساند وجود علاقة الأبوة مثل قيام المرأة بإنجاب أطفال من هذا السيد مسبقا. وكانت مذاهب أخرى تفترض علاقة أبـوة السـيد فـى حالـة المحظية الحبلى رغم قدرته على إنكار نسب الطفل إليه عند تأدية قسم اليمين بأنه لم يعاشر المحظية على مدار الستة أشهر السابقة على الولادة.[٩٩] وكان التفسير تبعا للمذهب الحنفى الأكثر صرامة هو السائد فـى المحـاكم سـنة ١٨٠٠، حيث تم رفض الالتماس المقدم من الجارية مريم والتى طالبت فيـه بمنحها وضع "أم الولد" عندما أنكر سيدها إقامة علاقات جنسية معها ورفض الاعتراف بنسب طفلها إليه.[١٠٠] وقد اتخذ المفتى المهدى موقفا شبيها بـذلك فى منتصف القرن:

> (سئل) فى رجل يملك جارية مدة سنين فظهر بها حمـل ونزل ميتا، فقال لها سيدها من أين هذا الحمل؟ فقالت لـه منك يا سيدى، فقال لها ليس هذا الحمل منـى، فهـل إذا ادعت الحمل من السيد وأنكر السيد المذكور دعواهـا لا تجاب لذلك ويكون له بيعها والقول قوله؟ (أجاب) لا يثبت

نسب ولد للأمة من سيدها دون دعوته، فلا تصير الأمة المذكورة أم ولد لسيدها والحال هذه ولسيدها بيعها والله تعالى أعلم.[١٠١]

ويبدو أن الجوارى لم يلقين توفيقا أكبر فى الحالات التى كان الأسياد يموتون فيها أثناء الحمل، فقد رفعت نساء عديدات قضايا بحقهن فى التركة على أساس أنهن قد حملن من أسيادهن قبل الموت. وفى كل قضية من تلك القضايا، لم يكن حمل الجارية هو الموضوع بل كان هنالك من الورثة الآخرين من ينكرون النسب والبنوة. ومع أن المحاكم أظهرت استعدادا أكبر للنظر فى القرائن، مثل كون الجارية قد سبق لها الإنجاب من سيدها، إلا أن الاعتراف الواضح من السيد ببنوة الطفل قبل وفاته كان هو الضمان الوحيد لحصول الجارية على وضع "أم الولد" ويضمن للطفل التمتع بالحرية والمساواة فى الميراث.[١٠٢] وبالفعل اتخذ المهدى الموقف القائم على أن دليل وجود علاقة جنسية بين الرجل وجاريته، حتى فى حالة اعترافه الواعى بتلك العلاقات الجنسية، لا يضفى الشرعية على الطفل. فالعلاقة الحميمة وحدها ليست دليلا على الأبوة. ومن أجل الحصول على الشرعية كان يتعين على الطفل أن ينال اعتراف السيد، ولكن الأطفال المولودين فى وضع "الاستلحاق" (الاعتراف القانونى) كانوا يعتبرون أطفالا شرعيين ما لم ينكرهم السيد.[١٠٣] وهكذا، فعلى الرغم من أن وضع "أم الولد" كان يأتى بالمزايا والأمان، فإن الحصول على هذا الوضع كان يعتمد على إرادة المالك.

وقد كانت الفرص كبيرة حتى وإن لم تكن المحاكم مشجعة، ومن هنا حاولت أعداد من النساء إثبات حقهن فى وضع "أم الولد". فمن بين ٥١ حالة عرضت على المفتى بشأن العتق كانت ١١ حالة منها قد قدمتها نساء يسعين للحصول على هذا الوضع، ولكن دون الحصول على اعتراف صريح من السيد كانت المحاكم ترفض الاعتراف بالجارية منهن باعتبارها "أم

الولد".[١٠٤] ومن ناحية أخرى فلدينا العديد من حالات النساء اللاتى حصلن على وضع "أم الولد"، ونلن الحرية بعد وفاة سيدهن، وأنشأن أطفالهن المعترف بهم بوصفهم من ذرية أسيادهم.[١٠٥] إن الواقع القائم على أن عددا من المحظيات وأطفالهن قد تمتعوا بنصيب فى تركات أسيادهم إنما يعنى أن المالك كان على استعداد أحيانا للاعتراف بالنسب وبإدماج الجارية وأطفالها داخل العائلة. وسواء كان مثل هذا الرجل حريصا على ضمان استمراريته عن طريق ذريته، أم كان مرتبطا ارتباطا خالصا بمحظيته، أم كان يحركه إحساس بالعدالة الاجتماعية هو أمر لا يمكن التيقن منه. ولكن هنالك محظيات أخريات لم يتمتعن بهذا القدر من الحظ، فمادام السيد رافضا الاعتراف بالنسب ظلت الجارية المحظية وأطفالها يحيون حياة العبودية دون أية بشائر بالحرية أو الميراث. إن السيطرة التى كان يمارسها المالك على محظيته، بما فى ذلك كونه هو صاحب الكلمة الأخيرة بشأن شرعية أطفالها، كانت سيطرة مطلقة.

وفى المجالات التى تتماس مع الوظائف الإنجابية للجارية، ومع زواجها أو وضعها كأم لأطفال سيدها، فقد أعطى القانون والعرف حقوقا أكدت على الخصائص الإنسانية للجارية المستعبدة، وإن كانت لا تطابق حقوق المرأة الحرة. ففى مجتمع ظل فيه الرق هامشيا بالنسبة للإنتاج الاقتصادى، ولعبت فيه غالبية الجوارى أدوار الزوجة أو المحظية، كانت تلك الحقوق محمية بواسطة منطق وضعية الجارية، أى باعتبارها تقوم بوظيفة مدبرة المنزل أو رفيقة الجنس، ولم تكن الأعمال التى تقوم بها تختلف كثيرا عن تلك التى تقوم بها الزوجة الحرة، على الأقل فى نطاق البيت. وكان وضعها داخل مؤسسة الرق يميل إلى الصعود مع اقتراب دورها الإنجابى عن غيرها من النساء. وربما يكون قيام الجوارى بأدوار الزوجات قد أدى من ناحية أخرى إلى انحدار مكانة الزوجات الحرائر، وهو ما توحى به

المعارضة المتكررة والقوية من جانب الزوجات وعائلاتهن لإدخال المحظيات داخل البيوت. وتشير الأوضاع غير المستقرة لنساء الطبقة العليا، مقارنة بنساء البيوت الأكثر تواضعا، إلى مدى التعميم الذى طرأ بمرور الوقت على انحدار وضع النساء فى الطبقات العليا المالكة للعبيد والجوارى عموما، بما أسهم فى فرض المزيد من القيود على الزوجات الحرائر من الشرائح الأكثر ثراء فى المجتمع.

وعلى الرغم من وجود نوع من التداخل بين وضع الجارية والحرة، فإن معاملة الجوارى كانت تقوم عادة باعتبارهن أشياء، لا فرق بينها وبين الأشكال الأخرى من الممتلكات. وعلى الرغم من أن سيطرة المالك كانت محكومة بالقواعد القانونية والتعاليم الأخلاقية، فإن هوية العبد والجارية الأساسية باعتبارهما من الأملاك اتضحت بجلاء فى البيانات الموجودة بالمحاكم. ففى سجلات القاهرة، نجد أن ثمان قضايا من بين تسع قضايا تخص نساء فى العبودية كانت قضايا تتناول خلافات حول بيع العبيد، وعادة ما كانت تتعلق بما إذا كان ضعف صحة الجارية أو حملها يبطل البيع، أو تتعلق بالتعامل مع الدعاوى المتنوعة بشأن الملكية القانونية القائمة على مدى صحة المعاملات السابقة.[١٠٦] ففى رأى المهدى، كان يتم جعل العبيد والجوارى رهنا للقروض، ومعاملتهم كما لو كانوا جزءا من مكونات المهر، ويمكن توريثهم، والاشتراك فى ملكيتهم بين الشركاء فى التجارة أو العمل.[١٠٧] وفى كل تلك الحالات كان يختفى الجانب الإنسانى للعبد أو الجارية أمام السمة التجارية الكاسحة فى تلك التعاملات، فكان العبيد والجوارى شكلا من الممتلكات ذات القيمة العالية فى الأسواق، وكانت الصراعات القائمة على امتلاكهم تشوبها صبغة الحرص الكبير على قيمتهم باعتبارهم من الممتلكات لا بوصفهم من البشر.

كان التعامل مع جريمة قتل العبد أو الجارية يتضمن في النظرية القانونية تصورات عن العبد باعتباره يجمع بين كونه شخصا وشيئا. ومع أن كل المذاهب اعتبرت القصاص، بتطبيق حد الموت على القاتل، هو العقاب الشرعي فى حالة قيام العبد بقتل عبد آخر أو شخص حر، إلا أن أتباع المذهب الحنفى وحدهم هم الذين رأوا إمكانية تطبيق حد الموت على الشخص الحر الذى يقتل عبدا.[١٠٨] ولكن على مستوى الممارسة، وفى القضية الوحيدة المتوفرة لنا من العينة المتاحة والتى تتضمن مقتل أحد العبيد قامت المحكمة باختيار سبيل الديّة ودفعها للمالك تعويضا له، فقد تمت مطالبة القاتل بدفع قيمة العبد "بناء على تقدير الخبراء المعروفين" إلى المالك.[١٠٩] ومع أن ذلك الأسلوب فى التعامل مع جرائم القتل كان مطبقا أيضا فى حالة كون الضحية حرة، إلا أن تفضيل الدية على القصاص عند أتباع المذهب الحنفى فى حالة كون الضحية من العبيد إنما يؤكد هوية العبد باعتباره متاعا لا شخصا. ولا توجد أدلة على رد الفعل القانونى أو الاجتماعى تجاه قتل العبد بيدى السيد خلال تلك الفترة، ولكن منطق القانون يوحى بعدم وجود عقوبة نظرا لعدم إمكانية قيام المالك بدفع الدية لنفسه. كما أن سجلات المحاكم والمراقبين المعاصرين لتلك الفترة لا يذكرون حدوث مثل ذلك الموقف. ومما لا شك فيه أن وضع العبيد والجوارى باعتبارهم أفرادا فى الأسرة، وإن كانوا أدنى مرتبة، وقيمتهم المرتفعة فى السوق، هى أمور تقلل من العقوبات المتسرعة والمعاملة المتشددة تجاه العبد أو الجارية على أيدى السيد أو السيدة.

ومع أننا لا نملك أية تقارير مفصلة عن أوضاع الجوارى ومكانتهن خلال تلك الفترة، فإن الأدلة الواردة من المحاكم، مع صمتها بشأن مظاهر القسوة أو الأذى بخلاف حالات الأذى الجنسى المذكورة أعلاه، تشير إلى أن العبيد والجوارى العاملين بالخدمة المنزلية كانوا محميين من أسوأ أشكال المعاملة. وكانت إساءة معاملة العبيد تحمل وصمة اجتماعية قوية بما جعل،

كما يبدو، على الأقل امرأة واحدة تبلغ السلطات عن شقيق زوجها بسبب قيامه بضرب أحد عبيده.(١١٠) فمع الاعتراف بالجوارى كبشر دون التفرقة البالغة بينهن وبين من يملكونهن سواء على أساس العرق أو الدين، مارست الجوارى الحقوق المحدودة التى منحها القانون لهن. وكان جانب مهم من وضعهن كامنا فى مستقبلهن، من حيث إمكانية حصولهن على العتق والمشاركة الكاملة فى المجتمع باعتبارهن أشخاصا حاصلين على الحرية.

العتق والحرية

لقد التزم الكثيرون من ممتلكى العبيد بالتعاليم الدينية الداعية إلى تحرير العبيد بعد مرور فترة لهم فى الخدمة. ولكن قلما تم تسجيل حالات العتق فى المحاكم، فالعينة المتاحة من القاهرة لا تتضمن سوى حالة واحدة لسيدة أعتقت جاريتها. ومن جانب آخر، فمن بين النساء اللاتى يقمن بدور ظاهر أساسى فى المعاملات القانونية المتنوعة فى العينة التى تغطى الفترة من عام ١٨٠٠ إلى عام ١٨٦٠، والتى تضم ٢٠٥٤ حالة، نجد أن ٤٢ منها أى بنسبة ٢% كانت حالات لعبيد وجوار معتقين. وتتفاوت الأدلة المتاحة الشاهدة على أعداد العبيد المستقدمين من الخارج سنويا حتى نهاية السبعينيات من القرن التاسع عشر تفاوتا كبيرا إلى درجة أن أية محاولة لتقدير أعداد العبيد والجوارى المحررين بعقد مقارنة بين أعداد المستقدمين بأعداد العبيد هى محاولة تأتى بنتائج لا يعتد بها. ولكن نظرا لاستمرار عملية استقدام العبيد والجوارى، وبسبب عدم حدوث طفرة كبيرة فى أعداد العبيد والجوارى، فلا بد أن أعداد المعتقين كانت كبيرة.(١١١) وبينما لا تتوفر بيانات عن معدل العتق فى حد ذاته، إلا أن الجارية المعتقة لم تكن ظاهرة نادرة فى مجتمع القاهرة. إن الإطار الأخلاقى الإيجابى والقوى الذى كان وراء ارتفاع معدلات العتق انعكس فى النظرة إلى العتق باعتباره شكلا من أشكال الكفّارة.

فكان الشيخ من رجال الدين قد يدعو مثلا مالكا للعبيد يعانى المرض أو على شفا الموت إلى عتق العبيد ليكون آخر عمل من أعمال التقى والـــورع.[١١٢] كما كان العتق باعتباره ظاهرة شائعة يميل أيضا إلى كونه أمرا مشجعا، فقد توقع عبيد كثيرون الحصول على الحرية مكافأة لهم على الخدمة المخلصـــة، إن لم يكن باعتبار العتق هو المحصلة الطبيعية لفترة العبودية والاستعباد.

إن السبل الثلاثة المؤدية إلى الحرية والتـــى يعتـــرف بهـــا القـــانون الإسلامى، وهى "العتق" بما له من أثر فورى، و"التدبير" الذى يحـــل بوفـــاة المالك، و"المكاتبة" حيث يكون التحرر بموجب عقد مكتـــوب، كانـــت كلهـــا معروفة فى المحاكم، وذلك رغم أن لدينا أدلة على ممارسة العتق والتـــدبير فقط خلال تلك الفترة.[١١٣] والطريقة المثلى لفهم ظاهرة غياب المكاتبة تكون من منطلـــق وضع العبد أو الجارية فى المجتمع المصرى، فباعتبـــار العبد أو الجارية فردا فى بيت لأسرة ما مع القيام بخدمات شـــخصية لم يكن للعبد أو الجارية المصريين سبيل للحصول على المال، فلم تكن الجارية العاديـــة تاجرة ولا عاملة بأجر، وبالتالى لم تتمتع بإمكانيات شراء حريتهـــا. وكـــان "التدبير" هو الأكثر شيوعا، حيث كان يمكّن المالك من التعبير عن التقـــوى عن طريق العتق ولكن دون فقدان خدمات العبد أو الجارية. وقـــد أصـــرت المحاكم على عدم إمكانية بيع الجارية المدبرة وأن تتحرر تماما عنـــد وفـــاة مالكها، أما العبيد الذين حاولوا أن يضمنوا حريتهم قبل وفاة مـــالكهم كانـــت المحكمة تبلغهم دائما أنهم مـــا زالـــوا خاضـــعين للعبوديـــة مـــن الوجهـــة القانونية.[١١٤] وكانت غالبية الجوارى السابقات قد حصلن على العتـــق، أى الحرية الفورية، وقامت المحاكم بحماية حقوقهن فلم يكن فى وســـع المالـــك السابق ولا ورثته استعادة الجارية المحررة مادام كان فـــى حوزتهـــا دليـــل قانونى على عتقها فى شكل شهادة شفاهية أو مكتوبة. وعندما كـــان ورثـــة المالك يتقدمون بدعواهم، كانت الجوارى السابقات يتوجهن إلى المحاكم حيث كن واثقات من الحصول على حقوقهن.[١١٥]

إن الجذور المتأصلة بعمق فى التراث والقانون الدينى بشأن ممارسة العتق أسهمت بلا شك فى نجاح الدفعة القوية نحو العتق التى شهدتها السبعينيات والثمانينيات من القرن التاسع عشر. فبعد فتح مكاتب العتق التابعة للحكومة طبقا لما هو منصوص عليه فى الملحق باتفاقية عام ١٨٧٧، حصل العبيد والجوارى على حريتهم بسهولة ظاهرة. وخلال الأعوام القليلة التالية، تم تنظيم مسار إجراءات العتق وتحسين وسائل تنفيذه وتفعيله، حيث إن مكاتب العتق التى كانت فى البداية واقعة تحت سيطرة المسئولين المحليين أصبحت خاضعة للسلطة المركزية لهيئة إلغاء الرق فى القاهرة، وبداية من عام ١٨٨٥ أصبحت خاضعة لإدارة الشرطة. وبحلول عام ١٨٧٧ كان العقيد شيفر يذكر أن "كل عبد وجارية تقريبا" أصبحوا يعرفون بوجود مكاتب العتق بفضل الحملة الدعائية الشاملة التى استغلت فى ذلك الأمر الصحافة العربية. وبالفعل كانت مكاتب العتق تتمتع بدرجة من النجاح جعلت شيفر يذكر وجود فائض فى أعداد العبيد والجوارى المحررين فى صعيد مصر مما "أزعج" السلطات العسكرية. ولم ترد أية تقارير عن مشاكل فى تحديد أماكن العبيد والجوارى الراغبين فى الحصول على الحرية أو فى إبعادهم عن من يملكونهم، بل على النقيض من ذلك نجد أن شيفر نفسه كان كارها لفكرة تحرير كل العبيد والجوارى الذين سعوا للعتق فى إقليم أسوان وذلك حرصا منه على استقرار الأمور فى المنطقة.(١١٦)

وبينما تتوفر لدينا أرقام تشير إلى أعداد العبيد والجوارى المعتقين بعد عام ١٨٧٧ (انظر/ى أعلاه)، إلا أننا نفتقد إلى أية معلومات قابلة للمقارنة بشأن أعداد المعتقين قبل ذلك التاريخ. فهل أدت مؤسسة مكاتب العتق وحملة الحكومة من أجل التحرير إلى تحقيق زيادة كبيرة فى أعمال العتق؟ ليس بمقدورنا التيقن من ذلك. فبعد عام ١٨٧٧ كان فى إمكان كل العبيد والجوارى الراغبين فى العتق التقدم بطلبات إلى المكاتب الحكومية، ويمكننا

أن نفترض بسهولة أن ذلك الأمر أدى إلى مضاعفة أعداد حالات العتق الرسمي. ومن جانب آخر، فإن ممارسة العتق كانت قد أصبحت منذ فترة طويلة مؤسسة قوية ضمن مؤسسة الرق، فكما سبق لنا أن رأينا لم يوجد سوى القليل من مالكي العبيد والجواري ممن أعاقوا أو حتى احتجوا على فقدان عبيدهم وجواريهم. وبينما قام كرومر بالاستشهاد ببعض الأمثلة على مالكي العبيد ممن حاولوا منع عبيدهم وجواريهم من الوصول إلى مكتب العتق، أو عارضوا زواج العبيد أو الجارية المحررين من منطلق الأذى، إلا أن مثل هذه المواقف لم تحدث إلا نادرا.[١١٧] وربما يكون إيقاع العتق قد تسارع في الفترة التي أعقبت عام ١٨٧٧، ولكن الممارسة نفسها كانت لها سوابق ممتدة في الماضي بالإضافة إلى أطرها الأخلاقية والقانونية القوية.

وبمجرد حصول الجارية على العتق كانت تحتفظ بنوع خاص من الارتباط بمحررها وبأسرته وهي علاقة الوكالة، فالجارية المعتقة من أسرة من النخبة كثيرا ما كانت تحمل اسم من أعتقها حتى مماتها. حيث نجد أن عائشة معتقة المرحوم إسماعيل باشا، أو فاطمة معتقة المرحوم عبدالله باشا أصبحتا بدورهما سيدتين من نساء النخبة ويحملن أسماء من أعتقوهن جنبا إلى جنب ألقاب الاحترام مثل "الست" أو "خاتون" أو "المصونة".[١١٨] وقد فتحت أبواب الزواج والأملاك من خلال الروابط الحميمة والعلاقة المستمرة مع العائلات من ذوات السلطة والمال، وكانت الكثيرات من جواري هذا الحريم الكبير أو ذاك ومن جواري بيوت الصفوة يتوقعن مستقبلا يعشنه في الحرية متمتعات بمستوى الحياة التي عايشنها في الماضي. وعلى الرغم من عدم تحقق تلك التوقعات بالنسبة لجميع الجواري، فإن الأصل العرقي وماضي العبودية لم يقفا حائلا دون اندماجهن باعتبارهن نساء حرائر داخل الطبقات نفسها التي كانت تملكهن في الماضي. وفي بعض الحالات كانت رابطة الرعاية تتضمن الحصول على امتيازات مالية مستمرة، فقد استمرت جواري

حريم الخديوى إسماعيل سابقا فى الحصول على مصروف شهرى حتى فى عهد حفيده الخديوى عباس حلمى.[١١٩] أما الجوارى الأخريات المعتقات، وخاصة أولئك اللاتى أنجبن أطفالا لأسيادهن، فمنهن من بقين فى بيوت من أعتقهن وعوملن مثل أفراد الأسرة حتى بعد وفاة مالكهن بفترة طويلة.[١٢٠]

ولكن كان من الوارد أيضا أن تتحول علاقة الوكالة تلك إلى مصدر للخلاف وللتدخل فى حرية الجارية التى نالتها مؤخرا. فمن منطلق الوضع القائم كانت أسرة القائم بالعتق تمارس الوصاية على الجارية فى شؤون الزواج وترثها عند وفاتها. واستجابة لشكاوى الجوارى المعتقات وافقت المحاكم على أن تخضع تلك الوصاية للقواعد المحددة قانونيا، ففى حالة فشل الأسرة فى ترتيب زيجة للجارية المعتقة أمكنها هى أن تعين وكيلا عنها فى الزواج، وبمجرد تحررها لا يمكن لأحد ولا حتى محررها أن يمنعها من الزواج ممن اختارته والحياة أينما رغبت.[١٢١] فإن لم تتزوج أصبحت تركتها من نصيب مالكها السابق وأسرته. كما كان من الوارد أيضا أن تنشأ خلافات عند رفض المالك السابق التنازل عن حق الميراث طبقا للقانون لصالح ورثتها من الزواج. ففى حالتين منفصلتين، احتج أحد الرجال فى المحكمة أن سيدة زوجته المرحومة قد استولت على المال أو الجواهر التى كانت ملكا للجارية المحررة وهى التركة التى كانت حقا للزوج.[١٢٢] وهكذا فإن التحول من العبودية إلى الوضع الجديد كزوجة محررة لم يكن يتم دوما بسلاسة، بل يبدو أن الممارسة الاجتماعية كانت تدعم القوانين التى تساوى بين الجارية السابقة وبين المرأة حرة المولد فى الحقوق. وبمجرد الحصول على العتق كانت المرأة تنال حقوق الميراث والحماية من التعرض للغصب والإجبار من قبل مالكها السابق، فقد حكمت محكمة القاهرة أنه لا يمكن للرجل أن يجبر جاريته المحررة ضد إرادتها.[١٢٣] وكان مما دعم تلك الحقوق إثبات تمتع الجارية بفرص الزواج وحيازة الأملاك فى أوساط الطبقتين العليا والوسطى.

وكان الزواج بفرد من بيوت النخبة يمنح الجارية السابقة مجال الحصول على قدر من الثراء. فباعتبارهن أصبحن من حاملات ألقاب "الست" أو "خاتون" أو "المصونة"، وهى ألقاب تشير كلها إلى علو المكانة الاجتماعية، قامت الجوارى المحررات بشراء أملاك واسعة عن طريق وكلائهن فى المحاكم. ففى الحالات الخمس المسجلة لعمليات شراء من النخبة، كانت ثلاث نساء منهن بيضاوات وواحدة حبشية وواحدة سوداء. وفى حالات ثلاثة إضافية من حالات الشراء، كانت الجارية المحررة ذات المكانة الأكثر تواضعا، والمدعوة بلقب "الحرمة" اشترت أملاكا أكثر تواضعا من سابقاتها وبنفسها.(١٢٤) وهكذا فإن الجوارى المحررات، باعتبارهن زوجات وأمهات يتمتعن بحقوق الميراث أو بوصفهن منتجات وتاجرات مستقلات، تملكن الأملاك وأدرن شؤون العمل والتجارة، ولم تعمل أصول العبودية على إقصاء هؤلاء النساء واستبعادهن من المشاركة فى الحياة الاقتصادية. كما نجد اهتمامات بالأراضى لدى الجوارى المحررات مثلهن فى ذلك مثل نساء النخبة، ففى المنصورة قامت ثلاث جوار سوداوات، امتلكتهن فى السابق سيدة واحدة، بتعيين وكيل لتمثيلهن فى "ديوان الروزنامه" القاهرة.(١٢٥)

وتساعدنا أنماط الميراث على توضيح المكانة الاجتماعية والاقتصادية التى حققتها النساء بعد حصولهن على الحرية. فمن بين ثمانية حالات لجوار سابقات، نجد أن أربع جوار تركن التركة لزوج هذه المرأة أو أطفالها، فى حين تضمنت حالتان أخريان خلافات بين زوج المرأة وأسرة مالكها السابق، وفى الحالتين الأخيرتين الباقيتين ورث المالك أو أسرته الجارية المحررة بلا منازع.(١٢٦) وبالتالى فإن ست نساء من بين الثمانية كن متزوجات ولديهن أزواج أو أطفالهن خلفهن بعد موتهن. إن الانطباع القائم بأن النساء المحررات كثيرا ما أصبحن جزءا من علاقة زواج وأسرة جديدة هو انطباع يؤيده الواقع الذى يشير إلى تكرار ورود ذكر الجوارى السابقات باعتبارهن

ورثة لأزواجهن أو أبنائهن وبناتهن.[١٢٧] وكما هو الحال بالنسبة لعمليات البيع والشراء، اندمجت هؤلاء النساء بعد التحرر من العبودية داخل الطبقات المختلفة التى استوعبتهن. فتزوجت بعضهن من أعضاء النخبة الرسمية ومن الباشوات والأفندية، أو من أثرياء التجار وأفراد من علماء الدين، أما الأخريات اللاتى ورثن تركات أصغر حجما فكن زوجات لأصحاب الدكاكين والحرفيين، ومنهن من تزوجت رجلا كان هو نفسه من قبل عبدا يعمل عادة فى خدمة القصر أو مسئولى الدولة. ومع أنه يبدو كأن غالبية هؤلاء النساء كن يحتللن مكانة الزوجة الوحيدة، إلا أن ثلاثة منهن كن ضرائر فى بيوت النخبة، ففى أسرتين منهما كانت الزوجة الأولى امرأة حرة، أما فى الأسرة الثالثة فكانت الزوجات الثلاثة من الجوارى المحررات.

ويبدو أن الجارية المحررة، على الأقل من بيوت النخبة، كانت مطلوبة للزواج، فربما يعرض عليها سيدها الزواج، أو فى حالة انتمائها إلى الحريم الملكى فقد يسعى الوزراء أو الباشوات أو البكوات فى طلب يدها للزواج، وذلك سعيا لتقوية تحالفاتهم مع بيت الخديوى عن طريق إيجاد رابطة بحريمه.[١٢٨] ولم يكن الأصل العرقى عائقا، فلدينا الكثير من الأدلة على أن الجوارى السوداوات ارتبطن بالزواج من عائلات ذات مكانة فى المجتمع. وعندما وجه العقيد شيفر العاملين معه للقيام بالتفتيش على السفن فى قناة السويس فى الثمانينيات من القرن التاسع عشر، وجد من الضرورى الإشارة إلى أن بعض الحجاج المسلمين كانوا يسافرون بصحبة زوجات يمكن "أن نظنهن من الجوارى".[١٢٩] واستمر كون الزواج من المصريات أو التركيات الشركسيات هو الشكل الأكثر سرعة وضمانا للاندماج فى مجتمع القرن التاسع عشر.

ونظرا لكم المعلومات المستخدمة هنا الآتية من محاكم القاهرة، لابد من توخى الحذر عند تعميم تلك النتائج على النصف الآخر من مجموع

الجوارى المنتشرات عبر الأقاليم. ويوجد تقرير واحد على الأقل يشير إلـــى وجود قرية صغيرة فى الوجه البحرى فى الثلاثينيات من القرن التاسع عشر لا يقطنها سوى العبيد والجوارى السود المحررون ممن تزوجوا فيما بينهم، كما تم تشغيل أسر من العبيد المحررين للعمل بالأجرة فى صعيد مصر فـــى الثمانينيات من القرن.(١٣٠) إن تلك العزلة المادية والاجتماعية، والتى ربمـــا تمثل حالة استثنائية فى الريف، تبدو معروفة أيضا فى القاهرة، فقـــد تمـــت إقامة "دار الجوارى المحررات" فى القاهرة سنة ١٨٨٤ لاستقبال الجـــوارى المعتقات وتوظيفهن عادة فى أعمال الخدمة المنزلية. وفى التســعينيات مـــن القرن التاسع عشر استقبلت "الدار" ما بين ثلاثين إلى أربعين امـــرأة مـــنهن سنويا، لا يمثلن سوى خمس مجموع النساء اللاتى مـــررن بمكتـــب العتـــق الرسمى، وهى نسبة تقل كثيرا بلا شك عن النساء المحررات فعليا. ولا يـــتم تناول مصير الغالبية العظمى من الجوارى المحررات، ولكن يبدو أنهن قـــد اندمجن داخل المجتمع دون الحاجة إلى خدمات "الدار". وطبقا لما ورد عـــن "الدار" نفسها، فلم تجد مشقة فى العثور على وظائف الخدمة المنزلية للنســـاء اللاتى لجأن إليها، فى حين تركت نساء أخريات "الـــدار" بســـبب الـــزواج، ويمكننا أن نفترض أن غالبية الجوارى المحررات قد ضمنَّ أماكن لأنفســـهن دون مساعدة من "الدار"، بالزواج وخوض الحياة الأسرية بوصـــفهن نســـاء محررات.(١٣١)

وكانت "دار الجوارى المحررات" أقرب إلى أن تكون الملجأ الوحيـــد هروبا من "السخرة المنزلية". فالجوارى المملوكات لبيوت أقل تواضعا، حيث العمل المنزلى الشاق وارتباطهن بأسر تفتقد إلى الثراء والســـلطة، جعلـــتهن غير مهيئات لحياة حرة تختلف كثيرا عن حياتهن فى العبودية. وقد تركـــزت مخاوف المراقبين الأوروبيين على تلك الفئة تحديدا ذات الأغلبية الســـوداء، حيث كانت أية حملة متسرعة للعتق سوف تسهم فى زيادة الفساد الأخلاقـــى

فى المجتمع نظرا لنظرة الأوروبيين إلى السود باعتبارهم "محكومين برغبة جنسية مرضية" ويسعون إلى "الفراغ والجهل والحاجة والشر" عند تحررهم.[١٣٢] ولكن لم تتحقق الرؤية القائلة بتوجه أعداد كبيرة من الجوارى نحو الدعارة بسبب افتقارهن إلى المهارات والمعرفة والطموح، فلا تتوفر لدينا أدلة على أن مصير الجوارى المحررات اتخذ طريقا إلى الأسوأ فى أواخر القرن التاسع عشر، بل على النقيض من ذلك، نجد أن حتى الساكنات فى "الدار" اندمجن بسلاسة داخل المجتمع. وبالطبع فإن سجلات المحاكم تبالغ قطعا فى تمثيل ذلك القطاع الآخر من الجوارى اللاتى تمتعن بقدر نسبى من المزايا بفعل اتصالهن بالنخبة من المسئولين والتجار، وبالتالى كان فى إمكانهن التطلع إلى حياة مترفة بعد العتق.

وهكذا تنوعت الأوضاع الفعلية للعبودية وحياة ما بعد العتق تبعا لطبقة المالك والواجبات المتوقعة من الجارية والحالة العامة للبيت وأهله. ولكن فى المجتمع الذى كاد يقتصر فيه دور الجوارى على دورهن باعتبارهن خادمات منزليات أو محظيات، مع شَغلهن بالتالى موقعا هامشيا فى الإنتاج الاقتصادى، اتخذت الروابط القائمة بين المالك والجارية سمة خاصة تميزها عن الاستغلال الاقتصادى البحت. فالقواعد القانونية الإسلامية، التى تعاملت مع العبد والجارية باعتبار كل منهما شيئا وشخصا فى آن واحد، تداخلت فى الحالة المصرية مع الاستخدامات السائدة واستغلال عمالة العبيد والجوارى. وعلى الرغم من كون الجارية ضمن ممتلكات مالكها، فإنها كانت أيضا امرأة معترفا بدورها الإنجابى وحقها فى إقامة حياة أسرية. وقد افتقدت الجارية أثناء فترة عبوديتها إلى الحقوق والحماية التى تتمتع بها المرأة الحرة داخل الأسرة، فيما عدا فى حالة تدعيم موقفها بكونها والدة لأطفال سيدها. ومع ذلك فقد نالت أو استردت الجارية عند تحررها كيانها الشخصى كاملا، وحصلت على كل الحقوق والمزايا التى تتمتع بها المرأة الحرة. وعلى الرغم

من أن سوء المعاملة والأذى الجنسى ربما كانا مصير بعض الجوارى، فإن النساء لم يعانين من وصمة ماضى العبودية، بل نالت بعضهن فرصة الدخول إلى أوساط النخبة عبر ذلك السبيل الغريب. وبالنسبة للجوارى القائمات بأعمال منزلية أو بخدمات جنسية لا تختلف كثيرا عن "عمل المرأة" الحرة، كان من الممكن تحقيق النقلة إلى الحرية بسلاسة ودون قيام حواجز على أساس من التحامل العرقى وغيره من أشكال التمييز الاجتماعى.

الخاتمة

لم تكن العبودية المصرية، كمؤسسة منزلية، مرتبطة بنظام محدد للإنتاج الاقتصادى، بل وخلال فترة ازدهار نظام المزارع فى مصر كان الرق يشهد مرحلة من التراجع التام. ونظرا لعدم كونها مؤسسة ذات أهمية كبرى فى البلاد، أخذت مؤسسة الرق تنهار تدريجيا على مدار القرن التاسع عشر متزامنة مع حالة الواقع السياسى والاجتماعى الذى كانت جزءا منه، إذ أخذ يفقد تماسكه السابق.

إن نموذج الجارية المصرية، سواء كانت محظية أو خادمة شخصية، كانت تنتمى إلى بيت ذى مكانة اجتماعية وأهمية سياسية، حيث عملت على زيادة أعداد أفراده من التابعين المخلصين لأهل هذا البيت دون وجود علاقات التنافس التى تسود بين الأقرباء وأبناء المجتمع الواحد. وكانت أصول هذا النظام بأكمله تمتد جذورها فى زمان سابق ممثلا فى مصر القرن الثامن عشر ذات البيوت الكبيرة للمماليك، حيث لم يقتصر الاعتماد على العبيد والجوارى فى بث الحياة داخل الحريم بل وفى الحياة المنزلية. وقد أدى صعود محمد على إلى القضاء على الحروب بين تلك الميليشيات الخاصة، وتوارى العبيد العسكريين من الساحة فيما عدا بعض المحاولات قصيرة المدى وغير الناجحة لاستخدام عمالة العبيد فى جيش الدولة. أما

الجوارى فى الحريم فاحتفظن بقدر من الأهمية، رغم تقلصه التدريجى، باعتبارهن علامة دامغة على الثراء والسلطة الاجتماعية.

وعلى مدار القرن التاسع عشر تزايدت السمة الرمزية لتلك الأهمية، فلم تكن أدوارهن مؤثرة وفعالة بوصفهن منتجات لبعض الأغراض المنزلية أو حتى منجبات للعبيد والجوارى، فقد كان الحريم أقرب إلى استهلاك المنتجات اليدوية وليس العكس، كما أن الممارسة الشائعة بشأن عتق الجوارى أثناء كونهن فى سن الزواج والإنجاب أدت إلى تقليص أدوار الجوارى بوصفهن أمهات لجيل جديد من العبيد والجوارى. وفى النطاق السياسى، نجد أن عملية ترسيخ دعائم الدولة البيروقراطية، تحت حكم محمد على أولا ثم تحت حماية الاحتلال البريطانى، أدت إلى تقليل أهمية البيوت والعائلات وبالتالى إلى انخفاض حاجتها إلى المزيد من الأفراد الذين يقتصر دورهم على الولاء لأهل البيت والاعتماد عليهم. وقد عمل تغلغل الرأسمالية على ترسيخ تلك التوجهات مع القضاء التدريجى على نظام الرعاية، فمع زيادة العمالة بأجر ومع توسع الأسواق الداخلية والخارجية، كثيرا ما تم تجاوز حدود علاقة الوكالة "التقليدية" بين العبيد والأسياد، لتحل محلها علاقات وسيطها المباشر هو الروابط الاقتصادية. وسرعان ما أصبح الرق، على الأقل فى صورته المصرية، بمثابة المفارقة التاريخية، محفوظة آخر المطاف فى محيط أشبه بالمتحف، وهو محيط بيت الخديوى ومن كانوا على شاكلته.

ويمكننا أن نتفهم بسهولة مدى البساطة التى شهدتها عملية القضاء على الرق فى مصر، فقد قامت الدولة بتجريم تجارة الرقيق دون أن تلقى معارضة شديدة، فبخلاف بعض تجار الرقيق، كان المجتمع يفتقد إلى مجموعة أو طبقة تتداخل مصالحها الأساسية مع مؤسسة الرق، حيث كان العبيد والجوارى مصدرا للراحة والمتعة فى القرن التاسع عشر دون أن

يلعبوا دورا أكثر من ذلك. وبمجرد وقف استقدام العبيد والجوارى، وبمجرد أن أصبح فى إمكان العبيد والجوارى السعى بحرية للحصول على العتق، انتهت مؤسسة الرق فى مصر نهاية فورية غير مؤلمة. ولم تقم الحملة البريطانية سوى بالإسراع فى العملية التى بدأ مسارها قبل اتفاقية ١٨٧٧ بزمان.

ولعل إلغاء العبودية لم يترك على المجتمع ككل أثرا بالغا، فقد ظل الرق بالنسبة لمعظم طبقات المجتمع المصرى مؤسسة خاصة بالنخبة، وبالتالى ما كان لانتهائها أن يترك أثرا ملحوظا. أما فى الأوساط التى كان فيها الرق أكثر شيوعا، أى بين الطبقات العليا، فربما تكون تلك الممارسة قد أدت إلى تدهور مكانة النساء، وخاصة بسبب كون غالبية الرقيق من الجوارى اللاتى يلعبن أدوار النساء. فأوجه الشبه بين أدوار الجارية والمرأة الحرة كانت تميل إلى رفع مكانة الجارية وتدهور مكانة المرأة الحرة بسبب التداخل فى أنشطتهن وظروف حياتهن. فباعتبارهن خادمات فى المنازل ومحظيات، أصبحت الكثيرات من الجوارى أشبه بالزوجات يقمن بوظائف الرعاية والإنجاب، بل قد تم الاعتراف ببعضهن فى نهاية الأمر بكونهن أمهات شرعيات يتمتعن بحقوق فى ثروة الأسرة. وقد قامت أدوارهن الزوجية قطعا بتشجيع تقليل الفجوة التى تميز الزوجات الحرائر عن الجوارى. وقد تمكنت الجوارى أنفسهن من تحقيق المزيد من تقليل لتلك الفجوة بتفعيل الحقوق التى منحهن القانون إياها، وباللجوء إلى النزاع فى المحاكم من أجل انتزاع الاعتراف بأطفالهن أو الحصول على وضع "أم الولد". ومن جانب آخر، ربما كان استعباد الجوارى قد بقى رغم انتهاء صلاحيته السياسية والاجتماعية تحديدا بسبب آرائه فى النساء، سواء من الجوارى أو الحرائر. ففى هذا الموقف نرى الطبيعة الأبوية للوعى الاجتماعى ظاهرة فى أوضح أشكالها.

هوامش

---

(١) Baer, *Studies*, p.166.
ونجد أن باير يقبل ضمنيا المقارنة بين العبيد فى مصر والجنوب الأمريكى.

(٢) انظر/ى: M. J. Finley, "Between Slavery and Freedom", *Comparative Studies in Society and Hisotry*, VI, 3 (April 1964), 233-249. وتؤكد الدراسة على أنه لا يمكن فهم الوضع والمكانة فى كثير من المجتمعات القديمة فهما دقيقا باعتبارها مسألة قائمة على النقيضين العبد – الحر، وإنما بوصف المكانة امتدادا للأوضاع التى سادها نوع معقد من التدرج الأكثر تأثيرا من التصنيف المطلق القائم على أساس "العبد" و"الحر".

(٣) Frederick Cooper, *Plantation Slavery on the East Coast of Africa*, pp.2-9, 153-155.

(٤) Baer, *Studies*, pp.136, 167-168.
ويعتمد باير فى الأرقام التى يوردها على كل من: مينجوين وبورينج وكامبل.

(٥) Walz, *Trade between*, p.174.

(٦) FO 78/381, Bowring Report, March 1839, fo. 14.

(٧) "Despatch from Sir E, Baring Respecting Slavery in Egypt", *PP*, 1884, lxxv, 509; "Correspondence Respecting Slavery in Egypt", *PP*, 1887, xcii, 679; "Report … Egypt and the Progress of Reforms, 1892", *PP*, 1893-1894, cxi, 1127; "Report … Egypt and Progress of Reforms, 1896", *PP*, 1897, cii, 505; "Report … Egypt and the Progress of Reforms, 1898", *PP*, 1899, cxii, 961; "Report … Egypt and the Soudan in 1900", *PP*, 1901, xci, 1057; "Report … Egypt and the Soudan in 1902", *PP*, 1903, lxxxvii, 953; "Report … Egypt and the Soudan in 1903", *PP*, 1904, cxi, 203; "Report … Egypt and the Soudan in 1905", *PP*, 1906, cxxxvii, 475; Baer, *Studies*, pp.167-168.

(٨) BFAAPS, Correspondence, Rhodes House S22 G26, Cromer to Allen, 24 March 1894.

(٩) المهدى، *الفتاوى*، المجلد الثانى، ص٢-١٦. وقد تم توجيه ٧٧ نوعا مختلفا من الخلافات حول العتق إلى المفتى طلبا لرأيه فيها فى الفترة من عام ١٨٤٨ إلى ١٨٨٤. وقد نشأ ٧٣ خلافا منها فى الخمسينيات من القرن التاسع عشر، بينما لم يتم

تناول سوى ٤ حالات فى الستينيات والسبعينيات. ونظرا لأن المهدى كان يقوم بالفتوى فى مسائل أخرى، فيمكننا افتراض أن أعدادا أقل بكثير من القضايا الخاصة بالعتق كانت ترفع بعد الخمسينيات من القرن التاسع عشر.

(١٠) FO 24/1, Gen Consul George Baldwin, 21 June 1789; Chabrol de Volvic, *Essai*, p.28; St John, *Egypt*, vol. 2, p.321; FO 78/381, Bowring Report, March 1839, fo. 14.

(١١) FO 141/170, Borg to Earl of Dufferin, 23 December 1882; BFAAPS, Correspond., Rhodes House, S16 G25, "List of Freed Slaves", 1892.

(١٢) Lane, Manners and Customs, p.184; MAE, Correspond. con. et com., Alex. xxiii, Gros à ministre, 29 April 1828; ibid., 20 January 1829.

(١٣) Walz, *Trade between*, p.176-179.

(١٤) للحصول على مناقشة لأثمان العبيد على أساس بحث مطول فى سجلات محاكم القاهرة، انظر/ى: Walz, Trade between, pp.207-210. ويؤكد والز أن أسعار العبيد تنوعت بسبب عناصر كثيرة "غير قابلة للوزن" مثل المظهر والسمعة، وما إلى ذلك، والتى كانت تؤثر فى ثمن العبد أو الجارية. ونجد المعلومات التى توصل إليها عن التفاوت النسبى فى أسعار العبيد من ألوان وأجناس وأعمار متباينة هى معلومات مذكورة لدى المراقبين المعاصرين لتلك الفترة. ففى قائمة بورينج لأسعار العبيد فى الخرطوم، كانت الجوارى أعلى قيمة من العبيد الذكور، كما كان العبيد والجوارى الأحباش (من إثيوبيا) أغلى ثمنا من السود الآتين من جنوب الصحراء: FO 78/381, Bowring Report, March 1839, fo. 154. ومن بين أسرى الحرب اليونانيين، كانت الفتيات أعلى قيمة من الفتيان، وكانت النساء فى العقد الثانى والثالث من العمر يأتين بأعلى الأثمان: MAE, Correspond. con. et com., Alex. xxiii, Gros à ministre, 29 April 1829.

(١٥) MAE, Correspond. con. et com., Caire xxix, Delaporte à ministre, 5 August 1852; Duff Gordon, *Letters*, p.306.

(١٦) Baer, *Studies*, p.169; FO 78/381, Bowring Report, March 1839, fo. 166.

(١٧) من الملاحظ تمتع الجوارى البيضاوات بمكانة مميزة، حيث كان يملكهن الأثرياء وكثيرا ما نلن وضعية الخليلة الوحيدة أو حتى الزوجة الشرعية لأفراد من كبار

المسئولين. انظر/ى: Clot-Bey, *Aperçu*, vol. 1, p.342; and Lane, *Manners and Customs*, pp.84-85.

(١٨) المهدى، *الفتاوى*، المجلد الأول، ٦ ذو الحجة ١٢٦٧هـ/١٨٥١م، ص٣٥-٣٦.

(١٩) سجلات الإعلانات، المجموعة ٣٧، رقم ٨٩، ٥١٩، ١٢٧٦/١٨٥٩-١٨٦٠، ومحكمة الباب العالى، المجموعة ٤٤٠، رقم ٢٢٣، ٢٢٥، ١٢٦٦/١٨٥٠.

(٢٠) Hamont, *L'Egypte*, pp.423-424.

(٢١) المهدى، *الفتاوى*، المجلد الأول، ٢٧ شوال ١٢٦٦/١٨٥٠، ص٢٤٦-٢٤٧.

(٢٢) R. Brunschvig, "'Abd" in *EI*, 2nd rev. edn. Vol. 1, p.35; Lane, *Manners and Customs*, p.184.

(٢٣) MAE, Correspond. con. et com., Alex. xxiii, Gros à ministre, 29 April 1828.

(٢٤) Lane, *Manners and Customs*, p.185.

(٢٥) يعتمد باير كثيرا على الملاحظات التى أوردها لين، فيقسم العبيد إلى فئات ثلاثة منفصلة تبعا للعرق: Baer, *Studies*, p.163.

(٢٦) انظر/ى: Walz, *Trade between*, p.179.

(٢٧) محكمة الباب العالى، المجموعة ٤٤٠، ٢٤٣، ١٢٦٦/١٨٤٩-١٨٥٠.

(٢٨) محكمة الباب العالى، المجموعة ٣٢٣، ٥٦٥، ١٢١٦/١٨٠١-١٨٠٢، وسجلات الإعلانات، المجموعة ٢٤، ٧٨، ١٢٦٦/١٨٤٩-١٨٥٠، و*فتاوى* المهدى، المجلد الثانى، ٢٠ ربيع الثانى ١٢٦٦/١٨٥٠، ص٣، والمجلد الثانى، ٢٣ شعبان ١٢٧٠/١٨٥٤، ص١١.

(٢٩) يقوم باير فى كتابه بتطوير ذلك الرأى بشأن العبيد السود على أساس من التقارير الواردة عن المراقبين الأوروبيين المعاصرين لتلك الفترة: Baer, *Studies*, pp.163-164.

(٣٠) *Déscription de l'Egypte, état moderne*, vol. 2, part 2, M. Jomard, "Déscription abregée de la ville et de la citadelle du Kaire", p695; FO 78/381, Bowring Report, March 1839, fo. 162; R. R. Madden, *Egypt and Mohammed Ali*, pp.118-119.

(٣١) Hanum Djavidan, *Harem Life*, pp.87-90.

(٣٢) BFAAPS, Correspond., Rhodes House, S16 G25, "N" to Allen, 18 July 1881; *ibid.*, Schweinfurth to -, 23 October 1882.

(٣٣) BFAAPS, Correspond., Rhodes House, S22 G26, Moncrieff Report, 18 April 1886.

(٣٤) محكمة البــاب العــالى، المجموعــة ٣٢٣، رقــم ٣٢٦، ١٢١٦/١٨٠١-١٨٠٢، وسجلات الإعلانات، ٢٠٣٧، رقم ٨٥، ٥١١، ١٢٧٦/١٨٥٩-١٨٦٠.

(٣٥) Duff Gordon, *Letters*, pp.133-134.

(٣٦) انظر/ى: Baer, *Studies*, pp.165-166. ويعتمد باير فى دراسته لتلك الفتــرة علــى شهادة هيكيكيان وحدها بشأن أن العبيد السود كان يتم تشغيلهم كعمال زراعيين فى المزارع الخاصة بنائب الملك فى صعيد مصر.

(٣٧) FO 78/381, Bowring Report, March 1839, fo. 162; Madden, *Egypt*, p.118.

(٣٨) BFAAPS, Correspond., Rhodes House, S22 G25, "N" to Allen, 18 July 1881; ibid., S22 G26, Moncrieff Report, 18 April 1886.

(٣٩) Vincennes, MR 1677, "Etat militaries actuel de l'Egypte", 5 May 1825, fo. 18.

(٤٠) FO 141/187, Schaefer to Baring, 22 September 1883.

(٤١) "Correspondence Respecting Slavery in Egypt", PP, 1887, xcii, 679.

(٤٢) Walz, *Trade between*, p.180.

(٤٣) FO 78/284, Campbell to Palmerston, 24 December 1836, p.179; MAE, Correspond. pol. des consuls, Turq: Alex. et Caire vi, de Lessups à ministre, 7 September 1837.

(٤٤) Baer, Studies, p.169; Walz, Trade between, pp.177-179; Vincennes, MR 543, Degua, "Notes sur l'Egypte"; FO 141/170, Borg to Earl of Duffering, 23 December 1882.

(٤٥) انظــر/ى: Moses Nwulia, *Britain and Slavery in East Africa*, pp.11, 86-87, 136-139.

(٤٦) Baer, *Studies*, pp.179-181.

(٤٧) *Ibid.*, pp.176-177.

(٤٨) Duff Gordon, *Letters*, p.330.

(٤٩) FO 141/177, Malet to Granville, 19 February 1883, 5 March 1883, 23 October 1883; "Report … Egypt and the Progress of Reforms, 1890", *PP*, 1891, xcvi, 399, pp.35-36.

(٥٠) BFAAPS, Correspond., Rhodes House, S16 G25, Gotfried Roth to Allen, 20 March 1881; FO 141/170, Borg to Earl of Dufferin, 23 December 1882.

(٥١) "Report … Egypt and the Progress of Reforms, 1890", *PP*, 1891, xcvi, 399, pp.35-36; "Report …Egypt and the Soudan in 1899", *PP*, 1891, cv, 995, p.24.

وعلى سبيل المثال كان هنالك جندى مصرى وقع أسيرا فى السودان لمدة خمسة عشر عاما، ولما عاد إلى قريته فى الوجه البحرى كانت فى صحبته سبع جوارٍ، وقد تم اتهامه بجلب العبيد والاتجار فيهم.

(٥٢) FO 141/241, Schaefer to Baring, 16 December 1886.

(٥٣) FO 633/5, Cromer Papers, 127, Sir E. Baring to Mrs Amos, 25 February 1887.

(٥٤) "Correspondence Respecting Slavery in Egypt", Schaefer to Baring, 10 February 1887, *PP*, 1887, xcii, 679.

(٥٥) BFAAPS, Correspond., Rhodes House, S16 G25, Schaefer to Allen, 28 May 1888.

(٥٦) FO 141/202, Borg to Bowring, 7 October 1884; FO 141/217, Borg, "Memo on the Sale of Slaves from Family to Family", 31 August 1885; FO 633/5, Cromer Papers, 136, Sir E. Baring to Col. Kitchener, 5 March 1885; BFAAPS, Correspond., Rhodes House, S16 G25, Schaefer to Allen, 23 July 1888.

والمصدر الأخير يتضمن تقرير شيفر بشأن قرار أرسله رياض باشا إلى كل المديرين والمحافظين المصريين يدعوهم فيه إلى فرض منع تجارة العبيد.

(٥٧) FO 78/284, Campbell to Palmerston, 24 December 1836.

(٥٨) FO 141/203, Borg, "Draft of Memorandum for the Guidance of British Consular Officers", 12 December 1884.

(٥٩) FO 633/5, Cromer Papers, 1, Baring to Marquess of Ripon, 26 September 1883; FO 633/6, Cromer Papers, 21, Baring to Lord Granville, 14 January 1884.

(٦٠) "Despatch from Sir E. Baring Respecting Slavery in Egypt", 25 February 1884, *PP*, 1884, lxxv, 509.

(٦١) FO 141/304, Cromer to Lord Kimberly, 15 November 1894.

(٦٢) BFAAPS, Correspond., Rhodes House, S16 G25, S. W. Baker to Allen, 20 December 1882.

(٦٣) FO 141/217, Baring to Salisbury, 31 August 1885.

(٦٤) FO 633/6, Cromer Papers, 70, Baring to Lord Iddesleigh, 14 November 1886.

(٦٥) FO 141/170, Borg to Earl of Dufferin, 23 December 1882.

(٦٦) "Report ... Egypt and the Progress of Reforms, 1891", *PP*, 1892, xcvi, 399.

(٦٧) "Report ... Egypt and the Progress of Reforms, 1895", *PP*, 1896, xcvii, 989; "Report ... Egypt and the Progress of Reforms, 1896", *PP*, 1897, cii, 505.

(٦٨) المهدى، *الفتاوى*، المجلد الأول، ١٠ ربيع الأول ١٢٩٦/١٨٧٩، ص٨٩.

(٦٩) المصدر السابق، المجلد الأول، ١٢ محرم ١٢٩٥/١٨٧٨، ص٨٨.

(٧٠) انظر/ى: Baer, *Studies*, pp.183-184.

(٧١) BFAAPS, Correspond., Rhodes House, S16 G25, W. S. Blunt to Allen, 17 March 1882.

(٧٢) "Report ... Egypt and the Progress of Reforms, 1891", PP, 1892, xcvi, 399, p.36.

(٧٣) "Report ... Egypt and the Progress of Reforms, 1896", PP, 1897, cii, 505, p.25.

(٧٤) انظر/ى: Brunschvig, "'Abd" in *EI*, pp.25-30;

(٧٥) تتضمن العينة ٥٨ قضية تخص العبيد فى محكمة الباب العالى وسجلات الإعلانات، وثلاث قضايا من محكمة المنصورة، و ٧٠ فتوى صادرة عن المهدى.

(٧٦) توجد سبع قضايا لزيجات بين عبيد وجوار من بيت واحد قام مالك العبيد والجوارى بترتيبها، وذلك من مجموع ١٦ قضية لمثل تلك الزيجات: سجلات الإعلانات، المجموعة ٣٧، رقم ٥١١، ١٢٧٦/١٨٥٩-١٨٦٠، *وفتاوى المهدى*، المجلد الأول، ٢٠ صفر ١٢٧١/١٨٥٤، ص٥٥ (قضيتان)، والمجلد الثانى، ٢٨ ربيع الثانى ١٢٦٧/١٨٥١، ص٥، والمجلد الثانى، ١٣ شوال ١٢٦٩/١٨٥٣، ص٩، والمجلد الثانى، ١٤ جمادى الأولى ١٢٧٠/١٨٥٤، ص١٠، والمجلد الثانى، ٥٠٠ رجب ١٢٧٠/١٨٥٤، ص١١.

(٧٧) التدبير (مشتق من الفعل دبّر) هو وعد بوقوع العتق عند وفاة المالك.

(٧٨) المهدى، *الفتاوى*، المجلد الثانى، ٢٨ ربيع الثانى ١٨٥١/١٢٦٧، ص٥.

(٧٩) المصدر السابق، المجلد الأول، ٢٠ صفر ١٨٥٤/١٢٧١، ص٥٥ (قضيتان)، والمجلد الثانى، ١٤ جمادى الأولى ١٨٥٤/١٢٧٠، ص١٠.

(٨٠) المصدر السابق، المجلد الثانى، ١٣ شوال ١٨٥٣/١٢٦٩، ص٩.

(٨١) المصدر السابق، المجلد الثانى، ١٤ جمادى الأولى ١٨٥٤/١٢٧٠، ص١٠، والمجلد الثانى، ٢٤ جمادى الثانية ١٨٥٤/١٢٧٠، ص١٠، والمجلد الثانى، ٢٤ شوال ١٨٥٤/١٢٧٠، ص١١، والمجلد الثانى، ٢٣ محرم ١٨٥٤/١٢٧١، ص١١، والمجلد الثانى، ٢٥ ذو الحجة ١٨٥٥/١٢٧١، ص١٢-١٣، والمجلد الثانى، ١١ محرم ١٨٥٥/١٢٧٢، ص١٣.

(٨٢) Brunschvig, "'Abd" in *EI*, p.27.

(٨٣) Clot-Bey, *Aperçu*, vol. 1, p.342; MAE, Correspond. con. et com., Alex. xxiii, Gros à ministre, 19 April 1828, p.100.

(٨٤) المهدى، *الفتاوى*، المجلد الأول، ٢١ ذو الحجة ١٨٤٨/١٢٦٤، ص١٥-١٦.

(٨٥) المصدر السابق، المجلد الأول، ٨ ربيع الأول ١٨٥٢/١٢٦٨، ص١٦.

(٨٦) المصدر السابق، المجلد الأول، ٢٣ ذو الحجة ١٨٤٨/١٢٦٤، ص١٦.

(٨٧) فى كتاب *فتاوى* المهدى نجد أمثلة كثيرة على الزواج بين الأحرار والجوارى، انظر/ى: المجلد الأول، ٢١ ربيع الأول ١٨٥٤/١٢٧١، ص٥٦، والمجلد الأول، ٢٠ صفر ١٨٥٦/١٢٧٣، ص٦٥، والمجلد الأول، ٢٢ شعبان ١٨٥٧/١٢٧٣، ص٦٧، والمجلد الأول، ١٠ ربيع الأول ١٨٧٩/١٢٩٦، ص٨٩، والمجلد الثانى، ٢٤ ربيع الأول ١٨٥٣/١٢٦٩، ص٧-٨، والمجلد الثانى، ٢٤ جمادى الثانية ١٨٥٤/١٢٧٠، ص١٠، والمجلد الثانى، ٢٤ شوال ١٨٥٤/١٢٧٠، ص١١، والمجلد الثانى، ٢٣ محرم ١٨٥٤/١٢٧١، ص١١، والمجلد الثانى، ٢٥ ذو الحجة ١٨٥٥/١٢٧١، ص١٢-١٣، والمجلد الثانى، ١١ محرم ١٨٥٥/١٢٧١، ص١٣.

(٨٨) انظر/ى: Brunschvig, "'Abd", in *EI*, p.28; and Schacht, *An Introduction*, p.127.

(٨٩) المهدى، *الفتاوى*، المجلد الثانى، ٣٠ ذو الحجة ١٨٤٩/١٢٦٥، ص٢، والمجلد الثانى، ٢٤ رمضان ١٨٥١/١٢٦٧، ص٥، والمجلد الثانى، ٢٣ ذو القعدة ١٨٥٣/١٢٦٩، ص٩، والمجلد الثانى، ٢٢ جمادى الأولى ١٨٥٤/١٢٧٠، ص١٠.

(٩٠) المصدر السابق، المجلد الثانى، ٤ جمادى الأولى ١٨٥٢/١٢٦٨، ص٦.
(٩١) المصدر السابق، المجلد الأول، ٦ رجب ١٨٥٠/١٢٦٦، ص٣٨٩.
(٩٢) انظـــر/ى: Brunschvig, "'Abd", in *EI*, p.28; and Schacht, *An Introduction*, p.127.
(٩٣) سجلات الإعلانات، المجموعـــة ٥، رقـــم ٦٠٣، ١٢٥٥-١٨٣٩/١٢٥٦-١٨٤٠، والمجموعة ٢٣، رقم ٢٦، ١٨٤٩/١٢٦٦-١٨٥٠، والمجموعـــة ٢٤، رقـــم ٦٠، ٦١، ١٨٤٩/١٢٦٦-١٨٥٠، والمجموعة ٣٧، رقم ٨٣، ١٨٥٩/١٢٧٦-١٨٦٠.
(٩٤) Duff Gordon, *Letters*, pp.174-175.
(٩٥) FO 633L6, Cromer Papers, 229, Cromer to Lord Kimberly, 9 December 1894.
(٩٦) المهدى، *الفتاوى*، المجلد الثانى، ٢٠ ربيع الثانى ١٨٥٠/١٢٦٦، ص٣، والمجلـــد الثانى، ٢٣ ذو الحجة ١٨٥١/١٢٦٧، ص٥، والمجلد الثانى، ١٥ جمادى الثانيـــة ١٨٥٥/١٢٧١، ص١٢.
(٩٧) المصدر السابق، المجلد الأول، ٨ ربيع الثانى ١٨٥٣/١٢٦٩، ص٤٧.
(٩٨) المصدر السابق، المجلد الثانى، ٢٧ شوال ١٨٥٠/١٢٦٦، ص٢، والمجلد الثـــانى، ١٠ جمادى الأولى ١٨٥٥/١٢٧١، ص١٢.
(٩٩) انظر/ى: Brunschvig, "'Abd", in *EI*, p.28.
(١٠٠) محكمة الباب العالى، المجموعة ٣٢٣، رقم ٥٦٥، ١٨٠١/١٢١٦-١٨٠٢.
(١٠١) المهدى، *الفتاوى*، المجلد الثانى، ٢٥ شعبان ١٨٥٣/١٢٦٩، ص٨.
(١٠٢) على سبيل المثـــال، محكمـــة البـــاب العـــالى، المجموعـــة ٣٨٧، رقـــم ١٨٦، ١٨٣٠/١٢٤٦-١٨٣١، *وفتاوى* المهدى، المجلد الأول، ٢٩ شوال ١٨٤٩/١٢٦٥، ص٢٥٤-٢٥٥.
(١٠٣) المهدى، *الفتاوى*، المجلد الثانى، ٢٠ محرم ١٨٥١/١٢٦٨، ص٦، والمجلد الثانى، ٢٦ ذو الحجة ١٨٥٣/١٢٦٩، ص١٠.
(١٠٤) المصدر السابق، المجلد الثانى، ٢٠ محرم ١٨٥١/١٢٦٨، ص٦، والمجلد الثانى، ٥ ربيع الثانى ١٨٥٣/١٢٦٩، ص٨، والمجلـــد الثـــانى، ٢٤ جمـــادى الأولـــى ١٨٥٣/١٢٦٩، ص٨، والمجلد الثـــانى، ٢٥ شـــعبان ١٨٥٣/١٢٦٩، ص٨-٩، والمجلد الثانى، ٤ ذو الحجة ١٨٥٣/١٢٦٩، ص٩ (قضيتان)، والمجلد الثانى، ٢٦ ذو الحجـــة ١٨٥٣/١٢٦٩، ص١٠، والمجلـــد الثـــانى، ١٠ ربيـــع الأول

١٢٧٠/١٨٥٣، ص١٠، والمجلد الثانى، ١٠ ربيع الثانى ١٢٧٢/١٨٥٥، ص١٣، والمجلد الثانى، ٥ ذو القعدة ١٢٧٤/١٨٥٨، ص١٥، والمجلد الثانى، ١٩ رجب ١٢٧٩/١٨٦٣، ص١٥.

(١٠٥) المصدر السابق، المجلد الأول، ٢٧ شوال ١٢٦٦/١٨٥٠، ص٢٤٦-٢٤٨، والمجلد الثانى، ٦ ربيع الثانى ١٢٦٨/١٨٥٢، ص٦، والمجلد الثانى، ٢٩ شعبان ١٢٦٨/١٨٥٢، ص٧، والمجلد الثانى، ٢ رجب ١٢٧٠/١٨٥٤، ص١٠-١١، والمجلد الثانى، ٢٥ ربيع الثانى ١٢٧٢/١٨٥٦، ص١٣، والمجلد الثانى، ٢٤ محرم ١٢٧٣/١٨٥٦، ص١٤، والمجلد الثانى، ٢٢ جمادى الثانية ١٢٨٢/١٨٦٥، ص١٦، والمجلد الثانى، ٩ جمادى الثانية ١٢٩٠/١٨٧٣، ص١٦.

(١٠٦) سجلات الإعلانات، المجموعة ٥، رقم ٤٦٨، ٤٧٥، ٤٨٤، ٥٧١، ١٢٥٥-١٢٥٦/١٨٣٩-١٨٤٠، والمجموعة ٢٣، رقم ٤٢، ١٢٦٦/١٨٤٩-١٨٥٠، ومحكمة الباب العالى، المجموعة ٣٤٥، رقم ٢٨٩، ٣٦٨، ٥٨٤، ١٢٢٦-١٢٢٧/١٨١١-١٨١٢، والمجموعة ٣٦٦، رقم ٢٤٢، ١٢٣٥-١٢٣٦/١٨٢٠-١٨٢١.

(١٠٧) انظر/ى على سبيل المثال: المهدى، *الفتاوى*، المجلد الأول، ١٤ رجب ١٢٧٣/١٨٥٧، ص٦٦-٦٧، والمجلد الثانى، ١٧ جمادى الأولى ١٢٦٦/١٨٥٠، ص٣، والمجلد الخامس، ١٢ شعبان ١٢٦٦/١٨٥٠، ص٣٧٣.

(١٠٨) انظر/ى: Brunschvig, "'Abd", in *EI*, p.29.

(١٠٩) المهدى، *الفتاوى*، المجلد الخامس، ٧ محرم ١٢٦٥/١٨٤٨، ص٧١.

(١١٠) FO 141/205, Beaman to Baring, Cairo, 3 April 1884.
وباعتبار بيمان وكيلا عن يعقوب باشا سامى، تقدم بشكوى ابنة يعقوب باشا ضد شقيق زوجها.

(١١١) للحصول على معلومات عن عدم دقة الإحصائيات الخاصة بتجارة الرقيق، انظر/ى: Walz, *Trade between*, pp.211-212. وللحصول على قائمة شديدة التنوع بشأن الأرقام المهمة، انظر/ى: Baer, *Studies*, pp.171-172.

(١١٢) المهدى، *الفتاوى*، المجلد الثانى، ٢٥ ربيع الأول ١٢٦٧/١٨٥١، ص٤.

(١١٣) محكمة الباب العالى، المجموعة ٣٤٥، رقم ٤٥٠، ١٢٢٦-١٢٢٧/١٨١١-١٨١٢، أو انظر/ى على سبيل المثال: *فتاوى* المهدى، المجلد الأول، ١٢ محرم ١٢٩٥/١٨٧٨، ص٨٨، والمجلد الثانى، ٢٨ ربيع الثانى ١٢٦٧/١٨٥١، ص٥.

(١١٤) المهدى، *الفتاوى*، المجلد الثانى، ٢٥ ذو الحجة ١٢٧١/١٨٨٥، ص١٢ن والمجلد الثانى، ٢٠ شوال ١٢٧٢/١٨٥٦، ص١٣-١٤.

(١١٥) المصدر السابق، المجلد الثانى، ٤ جمادى الثانية ١٢٦٩/١٨٥٣، ص٨، والمجلد الثانى، ٢٤ ربيع الثانى ١٢٧٢/١٨٥٦، ص١٣ن والمجلد الثانى، ٨ ذو القعدة ١٢٧٢/١٨٥٦، ص١٤.

(١١٦) FO 141/179, Borg to Cartwright, 12 April 1883; FO 141/187, Schaefer to Baring, 22 September 1883; FO 141/226, Baring to Nubar Pasha, 16 May 1885; FO 141/235, Baring to Lord Rosebery, 9 May 1886; "Correspondence Respecting Slavery in Egypt", Schaefer to Baring, 10 February 1887, *PP*, 1887, xcii, 679; BFAAPS, Correspond., Rhodes House, S16 G25, Schaefer to Allen, 9 December 1888.

(١١٧) بخصوص قضية الجارية السوداء مبروكة التى اعترض مالكها السابق على عدم استشارته فى موضوع زواجها: FO 141/217, Baring to Earl of Granville, 12 February 1885. وبخصوص الجارية الشركسية التى قام مالكها، وهو من أقرباء فخرى باشا، بإرسال فخرى باشا بنفسه إلى مكتب العتق ومنعها من الحصول على شهادة العتق: FO 141/278, Cromer to Lord Salisbury, 30 April 1890.

(١١٨) محكمة الباب العالى، المجموعة ٤٤٠، رقم ٢٤٣، ١٢٦٦/١٨٤٩-١٨٥٠، وسجلات الإعلانات، المجموعة ٣٧، رقم ٥١٩، ١٢٧٦/١٨٥٩-١٨٦٠.

(١١٩) Djavidan, *Harem Life*, p.106.

(١٢٠) المهدى، *الفتاوى*، المجلد الأول، ٢٦ شعبان ١٢٨١/١٨٦٥، ص٧٦، والمجلد الثانى، ٢٢ جمادى الثانية ١٢٨٢/١٨٦٥، ص١٦.

(١٢١) للحصول على معلومات عن النظرية القانونية للوكالة والتوكيل، انظر/ى: Brunschvig, "'Abd", in *EI*, pp.30-31. وللحصول على أمثلة لتلك الممارسة فى القرن التاسع عشر، انظر/ى: *فتاوى* المهدى، المجلد الأول، ٢٦ شعبان ١٢٨١/١٨٦٥، ص٧٦، والمجلد الثانى، ٢٤ محرم ١٢٧٣/١٨٥٦، ص١٤، والمجلد الثانى، ٢٢ جمادى الثانية ١٢٨٢/١٨٦٥، ص١٦.

(١٢٢) سجلات الإعلانات، المجموعة ٢٤، رقم ٧٨، ١٢٦٦/١٨٤٩-١٨٥٠، والمجموعة ٣٧، رقم ٢٠، ١٢٧٦/١٨٥٩-١٨٦٠.

(١٢٣)محكمة الباب العـــالى، المجموعـــة ٣٤٥، رقـــم ٥٥١، ١٢٢٦-١٢٢٧/١٨١١-١٨١٢.

(١٢٤)محكمة الباب العـــالى، المجموعـــة ٣٢٣، رقـــم ٣٢٦، ١٢١٦/١٨٠١-١٨٠٢، والمجموعة ٣٤٥، رقم ٤٩٢، ١٢٢٦-١٢٢٧/١٨١١-١٨١٢، والمجموعة ٣٨٨، رقم ١١٦٨، ١٢٤٦/١٨٣٠-١٨٣١، والمجموعة ٤٤٠، رقم ٢٢٣، ٢٢٥، ٢٤٠، ٢٤٣، ١٢٦٦/١٨٤٩-١٨٥٠، والمجموعة ٤٧٦، رقـــم ٢٥٧، ١٢٧٦/١٨٥٩-١٨٦٠.

(١٢٥)محكمة المنصورة ٤٦/١٣٨/٥٩، ١١ ربيـــع الأول ١٢٦١/١٨٤٥، الملـــف ١٧. وكان ديوان الروزنامه التابع لوزارة (نظارة) المالية مسئولا عن تسجيل الأراضى وجمع الميرى.

(١٢٦)سجلات الإعلانات، المجموعة ٥، رقـــم ٥٠٥، ١٢٥٥-١٢٥٦/١٨٣٩-١٨٤٠، والمجموعة ٢٤، رقم ٧٨، ٨٦، ١٢٦٦/١٨٤٩-١٨٥٠، والمجموعة ٣٧، رقـــم ٢٠، ٣٣، ٤٨، ١٢٧٦/١٨٥٩-١٨٦٠.

(١٢٧)محكمة الباب العالى، المجموعـــة ٣٨٨، رقـــم ١٠٩٢، ١٢٤٦/١٨٣٠-١٨٣١، وســـجلات الإعلانـــات، المجموعـــة ٢٣، رقـــم ٨، ٤٦، ٦١، ٩٧، ٩٨، ١٢٦٦/١٨٤٩-١٨٥٠، والمجموعة ٢٤، رقم ٦٧، ٧٣، ١٢٦٦/١٨٤٩-١٨٥٠، والمجموعة ٣٧، رقم ٦٣، ٨٥، ٥٠٨، ٥١١، ٥١٩، ٥٢٥، ٥٧٣، ٥٨٠، ٥٨٢، ١٢٧٦/١٨٥٩-١٨٦٠.

(١٢٨)المهدى، *الفتاوى*، المجلد الثانى، ٩ ربيع الأول ١٢٧١/١٨٥٤، ص١٢، وكـــذلك: Djavidn, *Harem Life*, pp.106-107.

(١٢٩)محكمة المنصورة ٤٦/٣٨/٥١، ٦ شوال ١٢٤٥/١٨٣٠، الملـــف ١٢، وكـــذلك: "Correspondence Respecting Slavery in Egypt", Schaefer to Baring, 10 February 1887, *PP*, 1887, xcii, 679.

(١٣٠) MAE, Correspond. con. et com., Alex. xxv, de Lessups à ministre, 22 December 1834; BFAAPS, Correspond., Rhodes House, S16 G25, Schaefer to Allen, 11 September 1888.

(١٣١) BFAAPS, Correspond., Rhodes House, S22 G26, Moncrieff Report, 18 April 1886.

(١٣٢) FO 141/170, Borg to Earl of Dufferin, 23 December 1882; BFAAPS, Correspond., Rhodes House, S16 G25, Dutrieux, 22 June 1883.

الخاتمة

لقد عاشت نساء الطبقات الدنيا من الريف والحضر فى مصر فترة من التحول الاقتصادى والسياسى والاجتماعى من عام ١٨٠٠ إلى ١٩١٤. ففى تلك السنوات تحقق اندماج مصر داخل النظام الاقتصادى الأوروبـــى، بمـا يتضمنه من تحويل جزء كبير من النظام الزراعى المصرى إلـــى تصـــدير القطن وتراجع الصناعات الحرفية المحلية، وقد تحقق ذلك الاندماج خـــلال تلك الفترة رغم المحاولة الفاشلة التى قامت بها الحكومة المصرية تحت حكم محمد على لتوجيه الإنتاج بما يحقق أهدافها. وقد تم بالفعل التحريض علـــى تجميع ودمج الأراضى، وإقامة الصناعات الكبيرة ثـــم تقليصـــها، وهجـــرة قطاعات معتبرة من السكان وتركها أراضيها، وذلك كله من جراء السياسات التى انتهجتها الدولة البيروقراطية تحت حكم محمد على وخلفائه، ثم الحكـــم الاستعمارى البريطانى فى أعقاب سنة ١٨٨٢.

إن الأبعاد الأربعة الخاصة بأدوار النساء ومكانتهن – وهى: إمكانيـــة التملك، والعلاقات العائلية، والمشاركة فى الإنتاج الاجتماعى والمجال العام، والتعريفات الأيديولوجية – عكست وشكلت أثر تلك التغيرات علـــى النســـاء والأسرة. أولا، لقد دعمت القوانين الإسلامية إمكانية التملك بالنسبة للنســـاء، حيث اعترفت بالنساء بوصفهن وريثات لأملاك العائلة ومن خلال عـــادات الزواج التى كانت تمنح العروس مهرا. إن الحق فى تملك أمـــلاك العائلـــة اعتمد على هوية المرأة باعتبارها فردا من أعضاء العائلة، وهى هوية تقوم ظاهريا على رابطتى الدم أو الزواج. ولكن عند التحديد الفعلى لحقوق النساء فى التملك كانت العائلة والمحكمة تأخذ فى الاعتبار مدى إسهام المرأة فـــى الإنتاج العائلى. فقد وجدت بنات عائلات الفلاحين اللاتى تزوجن وانضممن

إلى بيوت أخرى أن حقوقهن فى حيازة أملاك عائلاتهن بالمولد قد تتعــرض للقيود أو حتى التجاوز تماما، فى حين أن أحقيتهن بالتملك فــى عــائلاتهن بالزواج كانت تتم بوساطة من الزوج. ونجد فى عائلات الطبقة الــدنيا فــى الحضر شيوع مشاركة النساء لأزواجهن فى الأملاك والمشروعات التجارية. ولم يتم تجاهل الحقوق الرسمية التى تتمتع بها النساء تمامــا تجــاه أمــلاك العائلة، ولكنها تعرضت للتقليص أو الهجوم المباشر عند اعتبارهــا ضــارة بتماسك الأسرة. ففى الفترة من عام ١٨٠٠ إلــى ١٩١٤، عنــدما شــعرت الأسرة بوصفها وحدة اقتصادية بالضغوط الناجمة عن فقدان الأراضــى أو تقلص الحرف المنزلية، أصبح الصراع فى سبيل الحفاظ على تماسك الأملاك والإنتاج المشترك قد يعنى الاعتداء علــى الحقــوق الفرديــة للنســاء فــى الممتلكات. وبينما نجد أن إسهامات النساء فى الإنتاج، سواء فــى صــورة العمل فى أرض الأسرة أو أعمال الحرف اليدوية أو النشاط التجارى البسيط أو القيام بالخدمات، هى إسهامات لم تشهد تراجعا خلال تلك الفتــرة، وإنمــا اضمحلت قدرة النساء على الاعتماد على هذه الأنشطة فى تــدعيم حقــوق الملكية مع التوسع فى الأشكال الأخرى من الإنتاج.

ثانيا، إن الزواج القائم على أبوّة المكان (patrilocal)، وسهولة الطلاق، هما أمران جعلا النساء عضوات غير دائمات فى الأســرة. ففــى الأســرة الفلاحة المكونة عادة من الزوج والزوجة والأطفال، أو الأخوة وزوجــاتهم وأطفالهم، تم النظر إلى النساء باعتبارهن ملحقات وغريبات عن الشركة التى كان يتم بمقتضاها تعريف الأسرة. كذلك فإن نساء القاهرة تعرضن لقدر كبير من الإقصاء والاستبعاد من الطوائف التى نظمت حياة الرجال الاقتصــادية. ولكن فى كلتا الحالتين كانت هنالك قوى أخرى تعمل على مواجهة اعتمادية النساء على الآخرين: فكان فى وسع النساء استخدام حقوقهن فــى الأمــلاك ومكانتهن كأفراد لهن استقلالية قانونية لممارسة السلطة داخل الأسرة. ومــع

حصولهن على المال والمتاع بالميراث أو المهر أو العمل المستقل، قامت النساء بتكوين روابط اقتصادية مع غيرهن من أفراد العائلة، عادة مع أزواجهن ولكن دون أن يقتصر الأمر بالضرورة عليهم، وذلك على أساس من الشراء أو الإقراض المشترك.

ولكن قدرة المرأة على تحسين موقف أسرتها كانت ترجع أساسا إلى البعد الثالث لوجودها، أى مجال الإنتاج الاجتماعى والمجال العام. فباعتبارها فلاحة مستقلة منتجة للمنسوجات من أجل السوق المحلى، أو تاجرة بسيطة فى القاهرة، تمكنت المرأة من أن تكسب دخلا منفصلا عما تكسبه الأسرة من الإنتاج العائلى المشترك. وقد أكدت هذه الأنواع من الأنشطة الاقتصادية على إسهام المرأة فى اقتصاد العائلة، ومنحها الخبرة والمهارة فى التعامل مع عالم الأعمال خارج نطاق البيت. إن الحماية التى ضمنتها تلك الأنشطة فى وجه الحرمان من الميراث بوساطة الأقرباء الذكور، أو فقدانها وضعها العائلى عند وفاة زوجها أو طلاقها منه، هى ضمانات نشأت عن قدرة المرأة على استخدام الأموال والمعرفة التى اكتسبتها فى زيادة أهميتها فى النظام الاقتصادى للعائلة وفى النضال من أجل حقوقها فى المحاكم إذا لزم الأمر. ولكن الفترة ما بين عامى ١٨٠٠ و١٩١٤، بما شهدته من تدهور فى حرف المنسوجات فى المناطق الريفية، جعلت النساء أكثر اعتمادا على دعم الأسرة بل وأكثر تعرضا لاعتداءات الأقرباء الرجال على حقوقهن فى الملكية. وقد كان هذا التوجه أقل حدوثا فى القاهرة نظرا إلى أن أكثر الأنشطة التجارية اتصالا بالنساء – أعمال الدلالة والبيع المتنقل، وخدمة الأخريات من النساء، والعمل المؤقت هنا وهناك – لم تتأثر كثيرا بالتغيرات التى طرأت على النظام الزراعى والصناعى. إضافة إلى ذلك، فإن المؤسسات غير الرسمية الكامنة وراء حياة النساء الاجتماعية والاقتصادية كانت تمثل تحديا لسيطرة الدولة، فقد ظلت أنشطة النساء "العامة" بشكل عام خاضعة لتوجهاتهن.

ولكن فى الوقت نفسه كان التوسع السريع فى المجال العام برعاية جهاز الدولة المتنامى قد ترك آثاره على النساء. فعندما بدأت الدولة فى توفير الخدمة الصحية والتعليمية للسكان، وإن اتخذ ذلك شكلا مبدئيا وجزئيا، قامت بموجب ذلك بالتأسيس لأنماط من التمييز الجنسى التى كتب لها البقاء. إن طبيعة الدولة الاستعمارية، وفرضها مؤسسات يسيطر عليها الأجانب والأيديولوجيات الغريبة عن العادات المحلية، عملت كلها على تهميش النساء. فتحملت النساء عبء قيام شكلين من أشكال التمييز – المستورد والمحلى – فى الوقت الذى نجد فيه أن إمكانيات قيام حركة إصلاحية تقوم على النساء، أو حركة لتحسين الذات تعرضت كلها للإحلال بواسطة استبعاد "السكان المحليين" عموما، رجالا ونساء، من مؤسسات الحكم الاستعمارى. وقد كان لنشأة الدولة الحديثة تداعياتها الخاصة على النساء، حيث تم قمع الحركات الشعبية مثل تمرد الفلاحين والانتفاضات الحضرية فى بدايات القرن التاسع عشر بمصر، وكانت النساء أقل تأهلا من الرجال لمقاومة سلطة الدولة باستخدام طرق أخرى. وقد كان للوضع الاستعمارى آثاره السلبية بالتحديد بالنسبة لغالبية النساء، بسبب بعدهن التام – على مستوى اللغة والثقافة والتجربة والجنس – عن جهاز الدولة.

وأخيرا، فإن محورية نشاط النساء فى الإنتاج الاجتماعى والمجال العام بالنسبة لسلطتهن فى العائلة والمجتمع لا يجب أن تعمى أبصارنا عن الدور القوى الذى لعبته التصورات الاجتماعية عن النساء فى تشكيل حياتهن. إن إمكانية النساء فى التملك ونشاطهن فى العائلة والحياة العامة كانت خاضعة لمجموعة من القيم والعادات التى لم تتعرض سوى لتعديلات غير بارزة خلال تلك الفترة. إن الأيديولوجيا المحددة لحياة النساء الاجتماعية والاقتصادية لم تكن عبارة عن بنية مستقلة فى ذاتها تماما محصنة ضد التغيير، بل تكيفت مع الواقع الاجتماعى المتحول دون أى أدلة على قيام

انفصام جذرى عن تصورات وممارسات الماضى. إن قضايا وأحكام المحاكم الشرعية اصطبغت بالتصورات السائدة عن النساء باعتبارهن من أفراد العائلة اللاتى تتحدد حقوقهن والتزاماتهن وتصرفاتهن تبعا لهويتهن كبنات أو أخوات أو زوجات أو أمهات. ومع أن هوية الرجال تمثلت أيضا فى كونهم من أفراد العائلة، إلا أن العلاقات داخل العائلة كانت علاقة تقوم على التبادلية دون مساواة، فكانت النساء يخضعن لحماية وسيطرة الأقرباء من الرجال الذين تدين لهن النساء بالطاعة والخضوع. وقد كان يتم التعبير عن تلك العلاقة بأشكال عديدة فى المحاكم، فكانت النساء على سبيل المثال يستحققن النفقة طالما بادلنها بالتبعية والخضوع، أما الزوجة الناشز غير المطيعة فكانت تفقد كل حقوقها فى الحصول على الحماية.

إن قضاة تلك الفترة بما تشربوا به من تلك التصورات عملوا على تأكيد الأنماط التقليدية للسيادة الذكورية، فمن خلال تدعيم علاقات الحماية والسيطرة بين الرجل والمرأة فى العائلة كانت المحاكم تساند المرأة الساعية إلى ضمان حقوقها فى الحماية فى الوقت الذى كانت فيه تلك المحاكم تنظر باستياء إلى المرأة التى ضعفت أو فقدت روابطها الأسرية بسبب الطلاق أو سوء السلوك. ففى تلك الفترة التى كانت فيها الأسرة بوصفها وحدة اقتصادية خاضعة لكثير من الضغوط، واصلت المحاكم تدعيم العادات التى كانت تقوى الروابط العائلية فى الأزمنة الأقل تعرضا للمشاكل. ودفاعا عن المفاهيم التقليدية للعلاقات العائلية، وجدت المحاكم نفسها مسنودة بالدعاوى التى رفعتها النساء فى المحاكم طلبا للإنفاق الأسرى عليهن. فقد تزايد اعتماد النساء على الحماية المادية التى توفرها العائلة مع اختفاء بعض مصادر الدخل الذى كسبنه من خارج البيت، فتعرضت الأسرة باعتبارها وحدة إنتاجية لمقتضيات تدخل الدولة فى شؤونها.

وبينما جاء الدفاع عن النظام العائلى التقليدى بالأمان للكثيرات، إلا أن الجانب المظلم من الأيديولوجيا السائدة كان شديد الوضوح فيما يتعلق بالنساء اللاتى وجدن أنفسهن خارج الدوائر العائلية. فالنساء المطلقات اللاتى فشلن فى الانضمام إلى أسرة أخرى تعرضن لفقدان حضانة أطفالهن، كما عانين كثيرا من الصعوبات المادية الحقيقية. فقد كانت المحاكم تميل آنذاك إلى تجاهل الظروف التى عاشتها هؤلاء النساء، وطالبتهن بالالتزام التام مثلا بمعايير "الأم ذات الكفاءة" والتى لا يمكن تحقيقها سوى داخل سياق الأسرة. وهكذا تداخل وضع النساء بلا عائلات مع وضع الداعرات اللاتى لم يتمتعن بأية حقوق قانونية. فقد عاشت الداعرات وغيرهن من النساء العاملات فى أعمال سيئة السمعة حياة الاستثناء من التزامات الطاعة متحررات من سيطرة العائلة، ولكن غياب الالتزامات كان يعنى أيضا غياب الحقوق وأوجه الحماية، وبالتالى كانت حريتهن هى حرية الخارجين على القانون أى قابلة للتجاوز عمدا وفريسة سهلة للمضايقات الرسمية والاستغلال الخفى. أما الجوارى فقد كن مدينات بالطاعة العليا لمن يملكونهن دون التمتع بحقوق النساء الحرائر. وتشير السهولة التى اندمجت بها الجوارى المحررات داخل المجتمع إلى أن خلفياتهن القائمة على التبعية التامة كانت خاصية نسائية مقبولة وغير موصومة بدرجة ما أو حتى على الإطلاق. وهكذا فإن التبعية والاستسلام المطلوب من النساء يبدو على القدر نفسه من المحورية فى التعريفات الاجتماعية لأدوار النساء، وفى الحقوق التى منحها لهن القانون والعرف.

ومع أن مثل تلك التصورات عن النساء، التى نجدها فى سجلات المحاكم الشرعية، كانت نابعة من تفسيرات للقانون الإسلامى، إلا أنه لا يمكن أن نفترض كونها تعبر عن الطبيعة "الإسلامية" للوعى الاجتماعى. وفيما يتعلق بقيام القانون الدينى بتحديد النساء فى دور الاعتماد على

الآخرين، والرجال فى دور الحماة، فقد أدى ذلك إلى الإقرار بالبنية الأسرية السائدة التى انضمت بمقتضاها النساء إلى العائلة باعتبارهن تابعات ملحقات بالرجال. ومع ذلك نجد أن جوانب أخرى من القانون، مثل حقوق النساء فى الميراث أو اختيار الزوج، أدخلت توجهات لتعويض النساء ولكنها كانت ربما قد تمثل تهديدا لتماسك الأسرة ذات المركزية الذكورية. فقد جاء قانون الأسرة الإسلامى قطعا مرجحا كفة الحفاظ على سيادة الرجل وحاملا قيم المجتمع الأبوى الذى نشأ فيه. ولكن إضفاء السلطة التامة على القانون الإسلامى أو "البيئة" الإسلامية باعتبارهما يحددان العلاقات الاجتماعية، هو أمر يعنى تجاهل المدى الكبير للتنوع فى أدوار النساء عبر الزمان والطبقة والمكان، وهو التنوع الذى رأيناه قائما فى مصر فى الفترة من عام ١٨٠٠ إلى ١٩١٤. وقد كان القانون خاضعا للاختيار الانتقائى وللتفسير والتأويل استجابة للاحتياجات الاجتماعية فى تلك الفترة، وقد اختار القضاة واللاجئون إلى نظام المحاكم الالتزام الصارم ببعض القواعد مع تجاهل قواعد أخرى تجاهلا تاما.

ومع ذلك فلم تكن القوانين والأعراف الإسلامية حيادية ولا غير ذات صلة بالعملية المتواصلة للتعريف الاجتماعى لأدوار النساء. وقد قام القانون الإسلامى ونظام المحاكم بوضع قيود حقيقية على النساء، وذلك دعما للأسرة بوصفها مؤسسة أبوية ولمنح تلك المؤسسة شرعية السمة الدينية، وبالتالى الروحانية التى تتجاوز الواقع. ورغم إمكانية نجاح نساء كثيرات فى تحسين موقفهن عن طريق المشاركة فى الإنتاج العائلى أو الأنشطة الاقتصادية المستقلة، فإن التصورات الاجتماعية عنهن بوصفهن تابعات وعالة على الغير كانت تتراجع أمام قبضة العادات بل والسلطة الدينية أيضا. وربما يمكن لقوة تلك السلطة أن تساعد فى تفسير واقع التقلبات التى شهدها القرن التاسع عشر، وخاصة فى التقليل من التجانس والتماسك العائلى بناء على

الإنتاج المشترك، وهى تقلبات لم تؤد إلى تحول جذرى فـــى بنيـــة الأســـرة والعائلة.

أما الأمر الأكثر أهمية بالنسبة للحفاظ على بنية العائلة ودور النســـاء فيها فتمثل فى الطبيعة الخاصة للتغير الاجتماعى فى الفترة من عـــام ١٨٠٠ إلى ١٩١٤. فزيادة العمل بأجر، والهجرات الداخلية، وتزايد معدلات تـــدخل الدول فى الحياة اليومية هى جوانب لم تتضمن تطور المؤسسات الاجتماعية التى أراحت العائلة من دورها فى الإنتاج بغرض الاكتفاء الـــذاتى وإعـــادة إنتاج ظروف الوجود والبقاء. وظلت الأسرة، سواء الريفيـــة أو الحضـــرية، تقوم بوظيفتها بوصفها وحدة إنتاجية وإن كـــان علـــى مســـتوى مـــنخفض، وبوصفها بلا منازع هى الجهة المنظمة للحياة الاجتماعية. فعدم قدرة الدولة أو عدم رغبتها فى القيام بتلك المسئوليات تداخلت مع رغبـــة العائلـــة فـــى الاحتفاظ بوظائفها التقليدية، وخاصة فى فترة التحـــرك الاقتصـــادى. إلا أن الحفاظ على بنية العائلة فى وقت شهد انحدارا فى أنشطة النساء كان يعنـــى تركيزا على اعتماد النساء على الآخرين وفرض عقوبات أشد على النســـاء المغتربات عن عائلاتهن. وهكذا تشكلت تفاصيل حياة المرأة فى مصر القرن التاسع عشر بتداخل بين العوامل الاقتصادية الخاصة بالتملك والمشاركة فى الإنتاج الاجتماعى، وبين العوامل الاجتماعية المتعلقة بالإنجاب فى الأســـرة، وبين العوامل السياسية المتصلة بتطور سلطة الدولة، وهى العوامل الواقعـــة فى قبضة الوعى الاجتماعى السائد والممثل فى القانون والأعراف الإسلامية. ولكن قامت النساء أنفسهن بمساهمة كبيرة فى تشكيل تاريخهن مـــن خـــلال مشاركتهن النشطة فى سياسات الشارع والمعارك فى المحاكم وفى الشبكات الاجتماعية القائمة فى تلك الفترة من الزمان.

ملحق
سجلات المحاكم
عرض عام وعينة

أولا: المحاكم(١)

إن السجلات الموجودة من المحاكم الشرعية فى مصر القرن التاسع عشر تقع ضمن فئتين أساسيتين: محاضر جلسات محاكم القاهرة؛ وهى الكائنة فى أرشيف المحكمة الشرعية بالقاهرة، ومحاضر جلسات من مختلف المحاكم الإقليمية الكائنة فى دار المحفوظات بالقاهرة.

١- محاكم القاهرة

إن القائمة التالية التى تعتمد على فهارس أرشيف المحكمة الشرعية تتضمن المحاكم التى ما زالت سجلاتها باقية من القرن التاسع عشر، ويتكون كل سجل من ٣٠٠-٥٠٠ صفحة ويحتوى ما بين ٦٠٠ قضية إلى الآلاف من القضايا.

---

(١) للحصول على وصف تفصيلى لمحاكم القاهرة فى القرن السابع عشر، انظر/ى: Galal H. Al-Nahal, *The Judicial Administration of Ottoman Egyp in the Seventeenth Century*. وللحصول على دراسة لمحتويات سجلات الباب العالي، انظر/ى: سلوى ميلاد، "سجلات محكمة الباب العالى: دراسة أرشيفية دبلوماتية"، رسالة دكتوراه غير منشورة.

المحكمة	التاريخ	عدد السجلات
مصر القديمة	٩٣٤-١٢٢٥هـ / ١٥٢٧-١٨١٠م	٣١
الصالحية النجمية	٩٣٤-١٢٢٦هـ / ١٥٢٧-١٨١١م	٩٩
الباب العالى	٩٣٧-١٣٢٦هـ / ١٥٣٠-١٩١٠م	٥٥٩
طولون	٩٣٧-١٢٢٦هـ / ١٥٣٠-١٨١١م	٨٠
بولاق	٩٤٣-١٢٢٦هـ / ١٥٣٦-١٨١١م	٨٣
جامع الحاكم	٩٤٥-١٢٢٥هـ / ١٥٣٨-١٨١٠م	٤٤
الصالح	٩٥٣-١٢٢٦هـ / ١٥٤٦-١٨١١م	٦٤
باب الشعرية	٩٥٥-١٢٢٦هـ / ١٥٤٨-١٨١١م	٧٤
قناطر السباع	٩٥٧-١٢٢٦هـ / ١٥٥٠-١٨١١م	٤٥
القسمة العسكرية	٩٦١-١٢٩٢هـ / ١٥٥٤-١٨٧٥م	٤١٨
القسون	٩٦٣-١٢٢٥هـ / ١٥٥٦-١٨١٠م	٦٧
القسمة العربية	٩٧٠-١٢٩٨هـ / ١٥٦٢-١٨٨١م	١٥٧
الزاهد	٩٧٢-١٢٢٦هـ / ١٥٦٤-١٨١١م	٤٧
تقارير النظار	١١٣٨-١٢٩٢هـ / ١٧٢٥-١٨٧٥م	٤٢
إسقاطات القرى	١١٤١-١٢٨٣هـ / ١٧٢٨-١٨٦٦م	٤٦
الديوان العالى	١١٥٤-١٣٠٧هـ / ١٧٤١-١٨٨٩م	١٦
الإعلانات	١٢٥٣-١٢٩٢هـ / ١٨٣٧-١٨٧٥م	٥٢
التركات	١٢٥٣-١٢٩٢هـ / ١٨٣٧-١٨٧٥م	٣٢
الوقفيات	١٢٥٣-١٢٩٢ هـ / ١٧٣٧-١٨٧٥م	١٩

٢- *المحاكم الإقليمية*

إن سجلات المحاكم الإقليمية ليست على القدر نفسه من الاكتمال، وتحتوى دار المحفوظات على محاضر جلسات المحاكم الإقليمية المتفرقة دون أن تمثل مجموعة ثابتة ومنظمة من السجلات الإقليمية. والقائمة التالية التى تقوم على الوثاق الموجودة فى دار المحفوظات تتكون من محاكم لديها سجلات من القرن التاسع عشر باقية حتى اليوم، ويبلغ طول كل سجل من سجلات المحاكم الإقليمية حوالى ٢٠٠ صفحة تحتوى على ما بين ٤٠٠ إلى ٨٠٠ قضية.

المحكمة	*التاريخ*	*عدد السجلات*
دمياط	١٠٢١-١٢٧٢هـ(*) / ١٦١٢-١٨٦١م	٦٠
المنصورة	١١١٩-١٢٨٢هـ(**) / ١٧٠٧-١٨٦٥م	١٧
الإسكندرية	١١٣٠-١٢٧٩هـ / ١٧١٧-١٨٦٢م	٢٢٤
ميت غمر	١٢٥١-١٢٧٩هـ / ١٨٣٥-١٨٦٢م	١٧
رشيد	١٢٦٤-١٢٩٠هـ / ١٢٦٤-١٨٧٣م	٧

(*) كما توجد سجلات محفوظة من أعوام تالية.
(**) توجد سجلات مفقودة للفترة ١٢٦٣-١٢٨١هـ.

ثانيا: العينة

١- *عينة القاهرة*

الباب العالى: تم اختيار سجلات الباب العالى لأنها تسجل القضايا بــلا انقطاع خلال الفترة المعنية بها الدراسة وتبدو مجموعة كاملة. وقد تم اختيار سنة من كل عقد على مدار العقود السبعة الأولى من القرن التاســع عشــر اختيارا عشوائيا لهذه الدراسة:

السنة	*التاريخ*	*رقم السجل*	*عدد القضايا المنظورة*	*عدد القضايا الخاصة بالنساء المتقاضيات*
١٢١٦هـ/ ١٨٠١-١٨٠٢م	٧ ربيع الأول ١٢١٦ - ٤ رمضان ١٢١٦هـ	٣٢٣	٨٤٦	٢٦٠
١٢٢٦-١٢٢٧هـ/ ١٨١٢م	٢٨ ذو الحجة ١٢٢٦ - ١ ربيع الأول ١٢٢٧هـ	٣٤٥	٦١٩	٣٢٥
١٢٣٦-١٢٣٧هـ/ ١٨٢١-١٨٢٢م	٢٧ رمضان ١٢٣٦ - ١١ ربيع الأول ١٢٣٧هـ	٣٦٦		
	١٦ ذو الحجة ١٢٣٦ - ٢٥ جمادى الأولى ١٢٣٧هـ	٣٧٠	٦٣٢	٣٠٠
١٢٤٦هـ/١٨٣٠م	ربيع الأول ١٢٤٦ - رجب ١٢٤٦هـ	٣٨٧		
	١٢ رجب ١٢٤٦ - ٢٦ رمضان ١٢٤٦هـ	٣٨٨	٥٦٠	٢٧٠
١٢٥٥-١٢٥٦هـ/ ١٨٣٩-١٨٤٠م	٥ شوال ١٢٥٥ - ١ ربيع الأول ١٢٥٦هـ	٤١٣	٢٤٠	١٥٣

١٢٦٦هـ/١٨٥٠م	١٠ جمادى الثانية ١٢٦٦ – ١٩ شعبان ١٢٦٦هـ	٤٤٠	٢٧٠	١٦٠
١٢٧٦هـ/ ١٨٥٩–١٨٦٠م	٢٤ ربيع الثانى ١٢٧٦ – ٢٦ رجب ١٢٧٦هـ	٤٧٦	٢٨٠	١٥١

وعلى مدار سنة ١٢٤٦ التى تغطيها العينة دونت سجلات محكمة الباب العالى مجموعة متنوعة من القضايا، بما فيها الآتى: تسجيل الميراث، والديون والولاية، وتعيين الوكلاء، واعتناق الإسلام، وبيع الأملاك، واتفاقات وإعلانات الطلاق، ونفقة الأسرة، واتفاقات الزواج والمهر، والأوقاف، وجميع أشكال الدفع المالى. وبداية من عينة سنة ١٢٥٥-١٢٥٦ نجد أن سجلات محكمة الباب العالى لم تكد تسجل سوى مبيعات الأملاك والأوقاف. أما اتفاقات الميراث، وجميع المطالبات والاتفاقات الخاصة بالمدفوعات المالية، التى تتضمن مسائل نفقة الأسرة، والواجبات الزوجية، وحضانة الأطفال، والسرقات، والأعمال التجارية، والعلاقات الشخصية على تعددها، فقد تم تسجيلها من الآن فصاعدا فى سجلات الإعلانات. وتم اختيار سجلات الإعلانات التالية بمثابة عينة كى تحتوى على تلك الأنواع من القضايا فى الفترة ١٢٥٥-١٢٧٦هـ.

السنة	التاريخ	رقم السجل	عدد القضايا المنظورة	عدد القضايا الخاصة بالنساء المتقاضيات
١٢٥٥-١٢٥٦هـ/ ١٨٣٩-١٨٤٠م	١ شوال ١٢٥٥ – ١٦ ربيع الأول ١٢٥٦هـ	٥	٢٠٠	١٥٨
١٢٦٦هـ/ ١٨٤٩-١٨٥٠م	١ محرم ١٢٦٦ – ٢٧ جمادى ١٢٦٦هـ	٢٣		
	١ رجب ١٢٦٦ – ١٥ ذو القعدة ١٢٦٦هـ	٢٤	٢٠٠	١٥٦
١٢٧٦هـ/ ١٨٥٩-١٨٦٠م	٢ محرم ١٢٧٦ – ١٩ ذو الحجة ١٢٧٦هـ	٣٧	١٧٥	١٥٢

وتسجل محكمة القاهرة عدد القضايا على التوالى فى كل سجل، ولكن كثيرا ما لا يتم ترقيم الصفحات. وكل الإشارات إلى سجلات محاكم القاهرة تتم تبعا لرقم القضية لا رقم الصفحة.

٢- العينة الإقليمية

لقد تم اختيار سجلات محكمة المنصورة كعينة ريفية لأنها أكثر السجلات المتاحة اكتمالا عن الفترة موضوع الدراسة، كما أن المنصورة تقع فى منطقة زراعية مهمة فى الدلتا. وسجلات الإسكندرية ودمياط مكتملة هى الأخرى، ولكن كلا المحكمتين كانتا تقعان فى مدن الموانئ.

وقد تم اختيار سنة من كل عقد على مدار ستة عقود من القرن التاسع عشر اختيارا عشوائيا. ونجد أن التوقف الذى شهدته سجلات المنصورة فى عام ١٢٦٣ تحول دون الحصول على أية عينة من سبعينيات القرن الثالث عشر.

عدد القضايا ذات النساء المتقاضيات	عدد القضايا المنظورة	رقم السجل	التاريخ	السنة
٢٥	٧٠	٣٧/١٣٨/٤٧	١ رجب ١٢١٦ – ؟	١٢١٦هـ/١٨٠١م
٢٧	٥٠	٤٤/١٣٨/٤٧	٦ شوال ١٢٢٦ – ٢٠ ربيع الأول ١٢٢٨هـ	١٢٢٦-١٢٢٨هـ/ ١٨١١-١٨١٣م
٢٥	٥٥	٤٩/١٣٨/٤٧	١٦ رجب ١٢٣٥ – آخر جمادى الأولى ١٢٣٨هـ	١٢٣٥-١٢٣٨هـ/ ١٨٢٠-١٨٢٣م
٢٦	٤٠	٥١/١٣٨/٤٧	٢٣ شعبان ١٢٤٥ – ١٣ جمادى الأولى ١٢٤٧هـ	١٢٤٥-١٢٤٧هـ/ ١٨٣٠-١٨٣١م
٢٦	٤٠	٥٩/١٣٨/٤٧	٢٦ محرم ١٢٦١ – ٢٩ شوال ١٢٦٣هـ	١٢٦١-١٢٦٣هـ/ ١٨٤٥-١٨٤٧م

وتحتوى سجلات المنصورة على محاضر لمجموعة متنوعة من القضايا، وتشكل مبيعات الأملاك الغالبية العظمى للبنود الواردة فى السجلات، ولكن كانت المحكمة تستمع مرارا وتكرارا إلى كل أنواع القضايا تقريبا الموجودة فى سجلات الباب العالى والإعلانات.

والقضايا الواردة فى سجلات المنصورة ليست مرقمة، والإشارات إلى قضايا المنصورة تتم تبعا لأرقام الصفحات فقط، وتحتوى معظم الصفحات على قضيتين أو ثلاث.

ثالثا: أشكال القضايا

تحتوى السجلات على محاضر قضايا المحاكم فى شكل مختصر، فيبدو أن "العدول" (الموثقون) الذين كانوا يدونون تلك القضايا قد التزموا بقدر من السرية فيما يتعلق بمدى ما يتركونه من تفاصيل فى السجلات. وترد بعض القضايا فى أسلوب موجز دون ذكر للتفاصيل فيما عدا أسماء المدعى والمدعى عليه، والمسألة محط الخلاف وحكم القاضى. ولكننا قد نجد فى مواقع أخرى شهادات كاملة مدونة مع سرد تفصيلى لجميع الترتيبات والخلافات المعقدة المروية على لسان الأطراف المعنية. وفى الحالة الأخيرة قد ترد الحكاية مروية فى لغة أقرب إلى العامية بما يجعلها على نقيض واضح من اللغة القانونية المستخدمة فى بقية القضية.

وتتبع بنية معظم القضايا قالبا قانونيا معتمدا، كما أن مجريات القضية تمضى بشكل متوقع من حيث ترتيب عرض الشهود والمدعى والمدعى عليه والشكوى. ويتم استخدام العديد من الاختصارات المعتمدة أيضا. ولكن خط "العدول" فى تلك الفترة يميل كثيرا إلى أن يكون غير مقروء، وهى مشكلة تتفاقم مع التراخى فى الالتزام بقواعد النحو والصرف وتراكيب اللغة.

ملحق الصور



"فتاة راقصة"، أواخر القرن التاسع عشر

(مجموعة كاربنتر، Carpenter Collection)



"امرأتان وطفل"، أواخر القرن التاسع عشر

(مجموعة كاربنتر، Carpenter Collection)



"سيدة مصرية"، أواخر القرن التاسع عشر

(مجموعة كاربنتر، Carpenter Collection)



"عربة حنطور تنقل نساء عربيات"، أواخر القرن التاسع عشر

(بونفيس، Bonfils)



"فلاحات يحملن سلال السباخ لاستخدامه وقودًا"،
أواخر القرن التاسع عشر
(J. P. Sebah)

المصادر العربية

- إبراهيم عمرو، **الأرض والفلاح**، القاهرة: مطبعة الدار المصرية، ١٩٥٨.
- إجلال خليفة، **الحركة النسائية الحديثة**، القاهرة: المطبعة العربية الجديدة، ١٩٧٣.
- أحمد أحمد الحتة، **تاريخ الزراعة المصرية فى عهد محمد على الكبير**، القاهرة: دار المعارف، ١٣٦٩هـ/١٩٥٠م.
- أحمد تيمور، **الأمثال العامية**، القاهرة: مطابع الأهرام التجارية، ١٩٧٠.
- أحمد طه أحمد، **المرأة: كفاحها وعملها**، القاهرة: دار الجماهير، ١٩٦٤.
- أحمد فتحى زغلول، **المحاماة**، القاهرة: مطبعة المعارف، ١٩٠٠.
- درية شفيق، **المرأة المصرية**، القاهرة: مطبعة مصر، ١٩٥٥.
- رؤوف عباس حامد محمد، **الحركة العمالية فى مصر: ١٨٩٩-١٩٥٢**، القاهرة: دار الكتاب العربى، ١٩٦٨.
- عبد الرحمن الجبرتى، **عجائب الآثار فى التراجم والأخبار**، ٣ مجلدات، بيروت: دار الفارس، بدون تاريخ.
- عبد الرحمن الرافعى، **تاريخ الحركة القومية وتطور نظام الحكم فى مصر**، ٣ مجلدات، القاهرة: مطبعة النهضة، ١٣٤٧-١٣٤٨هـ/١٩١٩-١٩٢٠.
- عبد الرحمن الرافعى، **عصر محمد على**، القاهرة: النهضة المصرية، ١٩٥١.
- عبد الرحيم عبد الرحمن عبد الرحيم، **الريف المصرى فى القرن الثامن عشر**، القاهرة: مطبعة جامعة عين شمس، ١٩٧٤.

- عبد المجيد محمد الحفناوى، **تاريخ القانون المصرى**، القاهرة: مؤسسة الثقافة الجامعية، ١٩٧٢-١٩٧٣.
- على الجرتلى، **تاريخ الصناعة فى مصر فى النصف الأول من القرن التاسع عشر**، القاهرة: دار المعارف، ١٩٥٢.
- كاميليا عبد الفتاح، **فى سيكولوجية المرأة العاملة**، القاهرة: مكتبة القاهرة الجديدة، ١٩٧٢.
- محمد رشيد رضا، **فتاوى الإمام محمد رشيد رضا**، ٦ مجلدات، بيروت: دار الكتاب الجديد، ١٩٧٠.
- محمد العباسى المهدى، **الفتاوى المهدية فى الوقائع المصرية**، ٧ مجلدات، القاهرة: المطبعة الأزهرية، ١٠٣١-١٠٣٤هـ/١٨٨٣-١٨٨٦.
- محمود سلام زناتى، **تاريخ القانون المصرى فى العصور**، القاهرة: دار النهضة العربية، ١٩٧٣.
- نوال السعداوى، **المرأة والجنس**، بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ١٩٧٢.
- **الوقائع المصرية**، أعداد مختارة، القاهرة: دار الكتب.

الاختصارات الأجنبية

BFAAPS:	British and Foreign Anti-Slavery and Aborigenes Protection Society.
EI:	*Encyclopaedia of Islam*
FO:	Foreign Office, United Kingdom
IJMES:	*International Journal of Middle East Studies*
JESHME:	*Journal of the Economic and Social History of the Middle East*
MAE:	Ministère des affaires étrangères, France
PP:	*Parliamentary Papers*, United Kingdom
PRO:	Public Record Office, United Kingdom
RRPE:	*Review of Radical Political Economics*
Vincennes:	Les archives de la guerre, France

المؤلفة فى سطور:

جوديث تاكر

أستاذة التاريخ فى جامعة جورج تاون الأمريكية، ومديرة برنامج الماجستير فى الدراسات العربية بالجامعة، وترأس تحرير «المجلة الدولية لدراسات الشرق الأوسط». وقد تخصصت جوديث تاكر فى تاريخ النساء فى العالم العربى فى العصر العثمانى، والنساء فى تاريخ الشرق الأوسط، وكذلك فى القانون الإسلامى وقضايا النساء والجندر. وتضم مؤلفاتها مجموعة مميزة من الكتب عن النساء فى القرن التاسع عشر (١٩٨٥)، وعن قضايا الجندر والقانون الإسلامى فى سوريا وفلسطين تحت الحكم العثمانى (١٩٩٨)، كما أنها شاركت فى تأليف كتاب عن النساء فى الشرق الأوسط وشمال أفريقيا (١٩٩٩). كذلك شاركت فى تحرير كتاب عن النساء العربيات (١٩٩٣) وعن التاريخ الاجتماعى للنساء والجندر فى الشرق الأوسط الحديث (١٩٩٩). ذلك إلى جانب العديد من المقالات والدراسات المنشورة فى الدوريات المتخصصة والكتب المتنوعة.

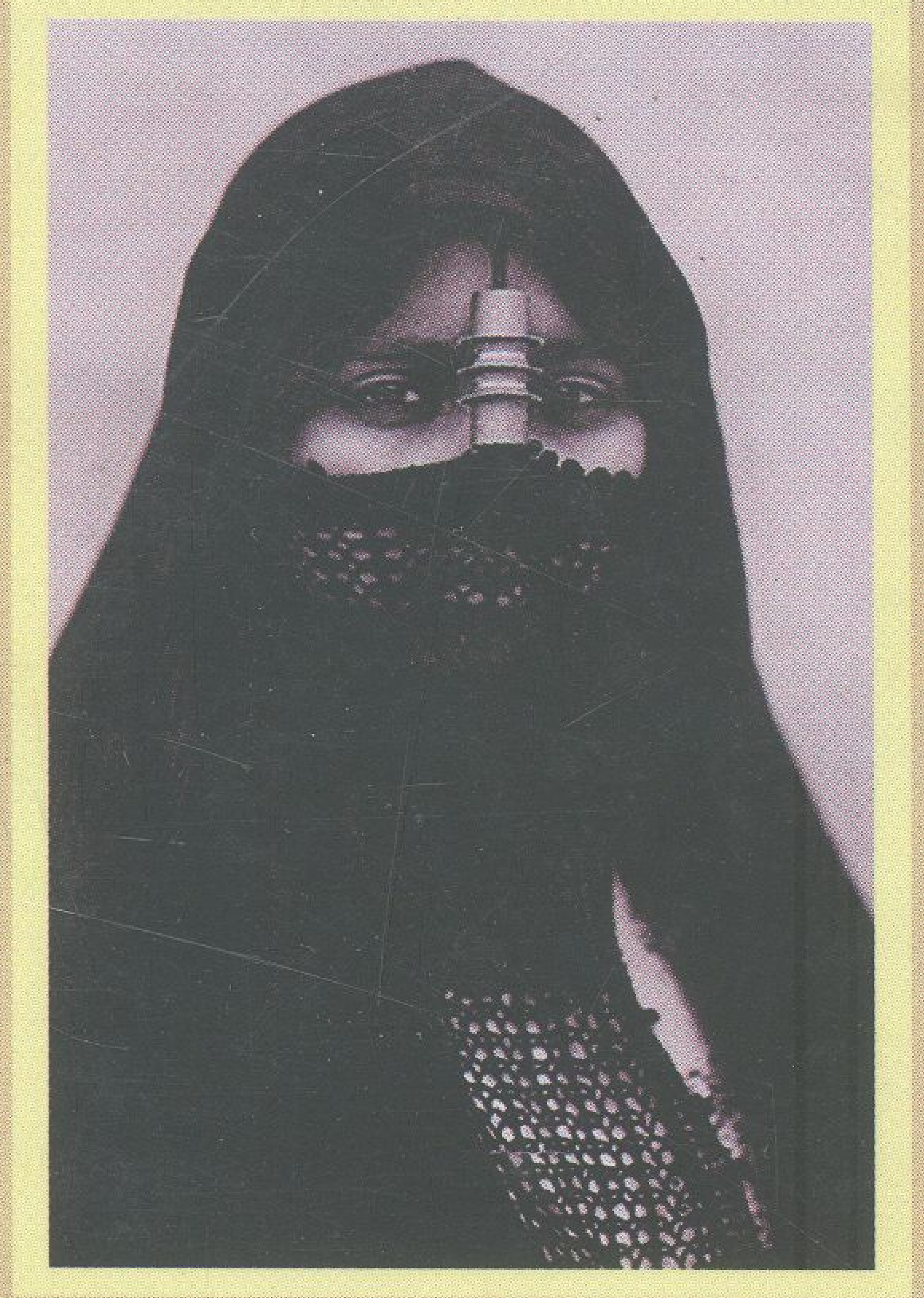
المترجمة فى سطور:

هالة كمال

مدرس بقسم اللغة الإنجليزية فى كلية الآداب، جامعة القاهرة، ومسئولة برنامج الترجمة فى مؤسسة المرأة والذاكرة. وهى باحثة ومترجمة متخصصة فى الدراسات النسائية. وقد شاركت فى ترجمة كتاب «المرأة والجنوسة فى الإسلام» من تأليف ليلى أحمد (المجلس الأعلى للثقافة، ١٩٩٩)، وكذلك ترجمة كتاب «أصوات بديلة: المرأة والعرق والوطن فى العالم الثالث» من تحرير وتقديم هدى الصدة (المجلس الأعلى للثقافة، ٢٠٠٢). تعكف حاليًا على إعداد وترجمة مجموعة من المقالات المتخصصة فى النقد لتصدر ضمن سلسلة ترجمات المرأة والذاكرة.

التصحيح اللغوى: أحمد نزيه
الإشـــراف الفنى: حسن كامل





يمثل هذا الكتاب وثيقة فى التاريخ الاجتماعى لمصر فى القرن التاسع عشر، جنبًا إلى جنب كونه مثالاً على بحث جاد فى دراسات الشرق الأوسط، وفى الدراسات النسائية والتأريخ للنساء؛ فقد قامت المؤلفة بتحليل أوضاع نساء مصر فى القرن التاسع عشر ضمن سياق الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والفكرية، اعتمادًا على مجموعة – لعلها غير مسبوقة من الوثائق والسجلات والمصادر – مما يجعل هذا العمل نموذجًا يحتذى فى تاريخ النساء فى مصر والشرق الأوسط.

وقد استعانت جوديث تاكر فى هذه الدراسة بمجموعة متنوعة من المصادر والمراجع، العربية منها والأجنبية، الرسمية وغير الرسمية، بالإضافة إلى سجلات المحاكم الشرعية التى لعبت فيها النساء أدوارًا فاعلة باعتبارهن أطرافًا فى العديد من القضايا. كما ركزت الباحثة على وثائق أرشيفية رسمية وغير رسمية فى كل من مصر وإنجلترا وفرنسا، إلى جانب العديد م والمراسلات غير المنشورة المكتوبة بأقلام العديد من المسئولين ا المعاصرين لتلك الفترة، وذلك جنبًا إلى جنب إصدارات حكومية رسمية رسائل وتقارير صادرة عن الحكومة المصرية والبرلمان البريطانى.

تصميم الغلاف: أحمد أبو حمدة